مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق مع محيطه الاقليمي والدولي وسبل تطويرها

وقائع وبحوث

المؤتمر العلمي الدولي العاشر

لمركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة

بالتعاون مع الشركة العامة لموانئ العراق

للمـــدة مـــن 2 - 3 شباط / فبراير 2021م

اللجنة المشرفة

الاستاذ الدكتور
زكـــي عبـــدالله احمـــد

المهندس الدكتور
فرحان محيسن الفرطوسي

الاستاذ المساعد الدكتورة
صفيـــة شاكـــر معتـــوق

(المجلد الثاني)

المحور الاقتصادي

1442هـ - 2021م

ISBN: 978-9922-21-008-7

مجالات التنمية و التعاون المشترك للعراق مع محيطه الإقليمي والدولي وسبل تطويرها

وقائع وبحوث

المؤتمر العلمي الدولي العاشر

لمركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة

وبالتعاون مع الشركة العامة لموانئ العراق

للمدة من 3-2شباط/فبراير2021

المجلد الثاني

المحور الاقتصادي

1442هـ-2021م

ISBN:978-9922-21-008-7

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

دأب مركز دراسات البصرة والخليج العربي على إقامة المؤتمرات العلمية، التي يشارك فيها باحثون من دول العالم المختلفة، اذ أن إقامة المؤتمرات العلمية السنوية أو الدورية يعد ظاهرة حضارية متقدمة، ونشاطاً علمياً لبحث كل التطورات والمستجدات على الساحة الدولية. وقد وجدت ادارة المركز ان بحث العلاقات الخارجية للعراق مع محيطه الاقليمي والدولي، سيكون هو موضوع المؤتمر. لذا عقد المركز وبالتعاون مع الشركة العامة لموانئ العراق في ٢ – ٣ شباط ٢٠٢١، مؤتمره الدولي العاشر تحت عنوان: "**مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق مع محيطه الإقليمي والدولي وسبل تطويرها**". والذي تضمن محاور عدة أتاحت للباحثين مناقشة قضايا مختلفة، حاولوا من خلالها التوصل الى توصيات ونتائج، هدفت ايجاد حلول جذرية لموضوعات بحوثهم.

وبالرغم مما شهده العالم من ازمة صحية اثر جائحة فيروس كورونا، التي القت بظلالها على مختلف جوانب الحياة، الا ان ذلك لم يحول دون اشتراك عدد كبير من الباحثين في المؤتمر، ومن مختلف الجامعات والمعاهد العراقية ومراكز البحوث، فضلا عن باحثين من دول عربية هي دولة الجزائر ومصر والمغرب واليمن.

عقدت جلسات عدة على مدار يومين كان بعضها حضورياً، والاخر الكترونياً وعلى برنامج الزوم. وقد أثرت المناقشات التي القيت في كل جلسة موضوعات المؤتمر، خاصة مع وجود باحثين مميزين كانت إسهاماتهم مثمرة وبناءة، مع وجود مسؤولين من الحكومة المركزية والمحلية لمساندة المؤتمر.

تناول المحور السياسي موضوعات متنوعة حول علاقات العراق الخارجية، وسبل تطويرها بما ينسجم مع متغيرات المرحلة. اذ طرحت رؤى وأفكار تعزز وتدعم وتوطد العلاقات السياسية بين العراق والشعوب والحكومات المختلفة، وصولا الى الاستقرار والتنمية المستدامة.

كذلك كان للمحور القانوني بصمة واضحة في ثنايا المؤتمر، اذ جسد المختصون فيه رؤيتهم لضرورة ان تكون علاقات العراق الخارجية مبنية على اساس القوانين والمواثيق الدولية، الامر الذي يسهم دون شك في تعزيز التعاون والتعاضد الدولي في مجالات شتى، ولاسيما فيما يخص مجال مكافحة الارهاب الدولي. فضلاً عن ذلك، جرى بحث موضوعات قانونية عدة، ركز عدد منها على مشكلات وحلول قانونية تخص المجتمع والدولة العراقية، واجريت مقارنات مع قوانين دول اخرى من اجل التوصل الى حلول ناجعة في معالجتها.

اثرى المحور الاقتصادي جلسات المؤتمر، اذ تناول موضوعات اقتصادية هامة، بحث فيها سبل تطوير العلاقات الاقتصادية للعراق مع الدول كافة، وبخاصة دول الجوار، اذ ركز الباحثون على اهمية معالجة الاوضاع الاقتصادية التي تأثرت كثيراً بسبب ظروف العراق، ووجدوا ان حل جزء كبير منها يكمن في الاستثمارات الخارجية، وتفعيل دور القطاع الخاص في اعادة اعمار العراق.

كرست مشاركات المحور الثقافي والاعلامي لبحث الظواهر الثقافية والتنوع الثقافي لدى شعوب المنطقة، وخاصة في مجال الادب والرواية والشعر والنقد. كما بحثت العلاقات الثقافية بين العراق ودول العالم المختلفة، وكيف اثرت وتأثرت ببعضها البعض. وضمن هذا الاطار جاء المحور التربوي والنفسي، والذي لم تكن مخرجاته بعيدة كثيراً عن العادات والتقاليد والثقافة العربية.

حمل المحور الجغرافي بحوثاً مزجت بين موقع العراق وموارده الطبيعية والبشرية وبين الواقع الجغرافي لدول المنطقة، لاسيما دول الخليج العربي. اذ اثرت الاختلافات التضاريسية والمناخية وتعدد المواقع الاثرية والسياحية والدينية في العراق على روابطه الخارجية، واسهمت في اثرائها وتطورها في اوقات مختلفة.

خطت البحوث التاريخية حلقات الوصل بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي، اذ كانت المساهمات البحثية في هذا المجال ذات معانٍ عدة، بدأت منذ اقدم العصور وصولاً الى وقتنا الحالي، وبينت مدى وثوق الروابط الخارجية للعراق مع دول العالم، والتي تراوحت بين مدٍ وجزر وبحسب فترات التاريخ المختلفة، الا ان الشيء الاهم، هو ان العراق كان وما يزال قبلة لمشارق الارض ومغاربها، الامر الذي انعكس بابها صوره على علاقاته الخارجية.

واخيراً، خلص المؤتمر الى استنتاجات وتوصيات علمية دفعت باتجاه تحقيق التقارب بين العراق ودول العالم شعوباً وحكومات. وجاء عقد هذا المؤتمر تأكيداً لرسالة مركز دراسات البصرة والخليج العربي في تشخيص المشكلات التي يعاني منها العراق، وايجاد الحلول الواقعية والعلمية لها، لتكون مرتكزاً ودليلاً لصناع القرار العراقي في تكوين رؤاهم في مختلف الميادين.

أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار

عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر

جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي

كلمة السيد رئيس الجامعة الاستاذ الدكتور سعد شاهين حمادي المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الاول بلا اول كان قبله، والاخر بلا اخر يكون بعده، وصلِ اللهم على خير البرية نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

السيد مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق المهندس الدكتور فرحان محيسن الفرطوسي المحترم

السادة العمداء المحترمون

الاساتذة والحضور جميعاً، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... واسعد الله صباحكم.

تتشرف جامعة البصرة اليوم بافتتاح المؤتمر الدولي العاشر الموسوم: "**مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق مع محيطه الإقليمي والدولي وسبل تطويرها**"، والذي عقده مركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع الشركة العامة لموانئ العراق. ليكون انجازاً اكاديمياً وعلمياً يضاف الى الجهود البصرية للنهوض بواقع العراق ورسم مستقبل زاهر واكثر اشراقاً.

تكمن اهمية عقد المؤتمر في هذا الوقت بذات مع ما يشهده العالم من ظروف صحية خطيرة، افرزتها جائحة كورونا، والقت بظلالها على مجمل الحياة العامة، مما تسبب في ارباك واضح في مجالات التنمية والتعاون، ليس على الصعيد الاقليمي للعراق فحسب، وانما على الصعيد الدولي ايضاً. وهنا جاءت الدراسات والبحوث التي شاركت في المؤتمر لتبين وتوضح سبل تفعيل التنمية والتعاون الخارجي للعراق مع محيطه الاقليمي والدولي، وما هي الخطوات الاساس التي يجب اتباعها من قبل صناع القرار لإعادة العراق الى سابق عهده والارتقاء به الى مصاف الدول المتقدمة في المجالات كافة، لاسيما السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

من جانب اخر، كان من مخرجات هذا المؤتمر، انه جاء ليجسد تطبيق فعلي وواقعي لتوجهات جامعة البصرة، والتي دفعت باتجاه عقد شراكة حقيقية، وتعاون بناء، بين الكليات والمراكز البحثية التابعة للجامعة مع مؤسسات الدولة الاخرى. ولعل ما نشهده اليوم في هذا الحفل الكريم، من تعاون بين مركز دراسات البصرة والخليج العربي، والشركة العامة لموانئ العراق ، يعد اصدق المعايير على ذلك.

وفي الختام اوجه كل الشكر والتقدير الى باحثينا الاعزاء، واخص بالذكر منهم المشاركين من خارج البلد، وكذلك من محافظات العراق الحبيبة، ولكل القائمين والمنظمين للمؤتمر، وادعوا من الله لهم دوام التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق المهندس الدكتور فرحان محيسن الفرطوسي المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد.. والشكر لله من قبل ومن بعد، وصل اللهم على خير الورى ما لاح برقٌ في السماء وما خفى، اللهم صلّ وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس جامعة البصرة الاستاذ الدكتور سعد شاهين حمادي المحترم

السيدات والسادة الحضور مع حفظ الالقاب والمناصب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدنا ان نكون من بين المشاركين في هذا الجمع المبارك، ويعترينا الامل في ان تكون مخرجات وتوصيات المؤتمر ذات فوائد قيمية تعود بالنفع والرقي على عراقنا الحبيب.

كنا دائماً ولا زلنا سباقين في التعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة، ايماناً منا بأهمية تظافر الجهود وتوحيد المناهج والخطوات حتى يكون العمل اكثر تنظيماً وتنسيقاً. فعلى مدار اكثر من شهر كان هناك تواصل مستمر وجهود استثنائية ومتابعة حثيثة من قبل اللجان التحضيرية للشركة العامة لموانئ العراق ومركز دراسات البصرة والخليج العربي، وهو ما تمخض عنه عقد هذا المؤتمر الهام ليس للعراق فحسب، بل لمحيطه الاقليمي والدولي.

وهنا نحن اليوم نؤكد من جديد على اهمية المؤسسات التعليمية والتربوية في رفد مسيرة البناء والاعمار وحركة التطور، لا سيما وان العراق وقع منذ مدة قصيرة، واحداً من اهم المشاريع مع شركة دايو الكورية لتنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير، وقد جاءت بعض الدراسات والبحوث المشاركة في المؤتمر لتسلط الضوء على اهمية هذا المشروع، بخاصة وانها ركزت على فوائده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي الختام... اوجه شكري وعظيم امتناني لكل من ساهم وشارك في نجاح هذا المؤتمر، واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية الاستاذ الدكتور زكي عبدالله احمد المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أبا القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

السيد رئيس جامعة البصرة الاستاذ الدكتور سعد شاهين حمادي المحترم

السيد مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق المهندس الدكتور فرحان محيسن الفرطوسي المحترم

السادة العمداء المحترمون

الحضور الكريم مع حفظ الالقاب والمناصب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني بداية أن أرحب بكم جميعاً، شاكراً ومقدراً لكم هذا الحضور لافتتاح فعاليات المؤتمر الدولي العاشر الموسوم: "مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق مع محيطه الإقليمي والدولي وسبل تطويرها"، والذي يعد واحداً من اهم انجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عموماً وجامعة البصرة خصوصاً، لما احتوى عليه من دراسات بحثية، ورؤى اكاديمية، ربطت بين ماضي العراق وحاضره، واستشرفت بشكل موضوعي وواقعي مستقبل العراق وعلاقاته الخارجية، وسبل تطوير قدراته المادية والبشرية.

هذا الجهد العلمي والتنظيمي ليس بجديد على جامعة البصرة وكوادرها، اذ اعتادت هذه المؤسسة بتاريخها الحفل بالإنجازات، على اخذ دورها الريادي في المجتمع، وكرست توجهاتها ومشاريعها لتكون معبرة اصدق واحق تعبير عن ما تتحمله من مسؤوليات وواجبات مزجت بين الفكر والتطبيق، ولعل هذا هو السبب الرئيس في بقاء اسمها منيراً في فلك العلم والمعرفة.

نقف هنا اليوم، لنشهد افتتاح مؤتمر استثنائي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ليس بسبب كثرة عدد المشاركين فيه – لاسيما من خارج العراق– وانما للموضوعات الهامة التي تضمنتها الدراسات والبحوث المشاركة في المؤتمر. والتي تميزت بأساليب بحثية فريدة من نوعها، واستنتاجات وتوصيات غاية في الدقة والاهمية، فضلاً عن ذلك، فانها عبرت عن ما يمثله العراق لمحيطه الاقليمي والدولي، وعلى جميع الاصعدة.

لا يفوتني ان اتوجه بالشكر والتقدير الى الشركة العامة لموانئ العراق، ولمركز دراسات البصرة والخليج العربي، على جهودهم في الاعداد والتنظيم والمتابعة لعقد هذا المؤتمر. كما اقدم كل الشكر والامتنان الى جميع

باحثينا الاعزاز المشاركون في المؤتمر، وبخاصة الذين تجشموا عناء السفر ، ليكونوا معنا اليوم جزءاً من هذا الحفل الكريم.

وفي الختام.. نسأل الله تعالى أن يلهمنا واياكم التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة مدير مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الاستاذ المساعد الدكتور صفية شاكر معتوق المحترمة

بسم الله الذي تعددت اسمائه، وبلغت فضائله غايات الوجود، والحمد لله اولاً واخراً، ظاهراً وباطناً، وصلِ اللهم على حبيبنا ونبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

السيد رئيس جامعة البصرة الاستاذ الدكتور سعد شاهين حمادي المحترم

السيد مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق المهندس الدكتور فرحان محيسن الفرطوسي المحترم

السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية الاستاذ الدكتور زكي عبدالله احمد المحترم

السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون الادارية الاستاذ الدكتور علي حمظي المحترم

السادة العمداء المحترمون...

السيدات والسادة الحضور مع حفظ الالقاب والمناصب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما اعظم الايام حين تصنع بأيدينا، وما اجمل ان يخلد التاريخ، ساعات المجد والنجاح فبكم ومعكم نفتتح فعاليات مؤتمرنا العاشر الموسوم "مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق، مع محيطه الإقليمي والدولي وسبل تطويرها". والذي صاغ عنوانه الامل، وخطت جداريته بالتفائل، والهم باحثيه تاريخ العراق وحضارته.

المجد والعظمة والزهو، الماضي والحاضر والمستقبل، لبلدنا الحبيب.

حضورنا الكريم، انطلقت فكرة عقد هذا المؤتمر ايماناً منا بعلو شأن العراق، واهميته على مختلف الاصعدة. ففضلاً عن موارده الطبيعية الهائلة، يحظى العراق بطاقات بشرية كفوءة، مقتدرة على تحويل المستحيل الى ممكن، والممكن الى يسير.

لذا كلنا امل ان نكون معكم جزءاً من تاريخ العراق ومستقبله، وان يقدم هذا المؤتمر ما يستحقه اسم العراق ارضاً وشعباً، اذ اصبح العالم نتيجة التطور والتكنلوجيا عبارة عن منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة الاطراف، لا تنفك على التأثير والتأثر. لذلك لا بد من تفعيل مجالات التعاون المشترك للعراق مع العالم بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص، والسعي والحث على تبادل الخبرات والافكار والمصلحة المشتركة، والتي تعود

بالمنفعة على الجميع. وهناك مثل انكليزي يقول " إذا كنت تريد رفع نفسك، ارفع شخصاً آخر" والاخر هو الدولة والحضارة كما يعبر عنه ابن خلدون.

اجد لا بد من تقديم شكري وخالص امتناني الى كوادر الشركة العامة لموانئ العراق، بدءاً من مديرها المهندس الدكتور فرحان الفرطوسي، وانتهاءاً باللجان التحضيرية والاعلامية، والتي ساهمت بالكثير من الدعم والجهود من اجل انجاح هذا المؤتمر. ومن حيث لا نشعر تجسد عمل مركز دراسات البصرة والخليج العربي مع الشركة العامة لموانئ العراق، بتطبيق فعلي وواقعي لعنوان المؤتمر، والذي اساسه التعاون، فبه نجح العمل وتذللت الصعوبات والمعوقات.

كما اوجه شكري الى رئاسة جامعة البصرة، على دعمها لنا، وحثها على ان يكون للمؤسسة التعليمية جذور ممتدة الى داخل المجتمع، وان لا تتوانى عن تقديم الحلول والمعالجات الجذرية والواقعية لكل المشكلات، التي من الممكن ان تكون عقبة كداء امام النهوض بالواقع مهما اختلفت مسمياته.

والى باحثينا الاعزاز من داخل العراق وخارجه، تحياتي لكم، واعتزازي بكم، وبجهودكم العلمية، وحضوركم الفاعل، متمنية لكم كل التوفيق.

اختم القول بما بدأت به، ان الحمد لله والثناء عليه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البيان الختامي للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف خلقه ابو القاسم محمد، وعلى اله وصحبه اجمعين.

شهدت جامعة البصرة افتتاح المؤتمر الدولي العاشر الموسوم: "**مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق مع محيطه الإقليمي والدولي وسبل تطويرها**"، والذي عقده مركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع الشركة العامة لموانئ العراق، في المدة ٢-٣ شباط ٢٠٢١. وقد جاءت الاطر العامة للمؤتمر وتصوراته على وفق توجهات جامعة البصرة، وحثها المستمر على ان تكون المؤسسات التعليمية سباقة في ايجاد الحلول الناجعة والفعالة لجميع المشكلات التي تواجه المجتمع والدولة، واظهار الرؤى الاكاديمية في المجالات كافة. وقد تضمنت موضوعات المؤتمر سبعة محاور هي:

١. المحور السياسي
٢. المحور القانوني
٣. المحور الاقتصادي
٤. المحور التاريخي
٥. المحور الجغرافي
٦. المحور الثقافي والاعلامي
٧. المحور التربوي والنفسي

وعلى مدى يومين متتاليين جرى عقد جلسات صباحية حضورياً، واخرى مسائية على برنامج الزوم. وتكمن اهمية المؤتمر في كونه احتوى على كم هائل من البحوث والدراسات العلمية، التي تجاوز عددها ١٥٠ بحثاً ودراسة، واشترك فيه باحثين من مختلف دول العالم. فضلاً عن ذلك، فقد امتازت الدراسات المقدمة للمؤتمر بمعالجات حقيقية وواقعية لمجالات التنمية في العراق، وسبل تطويرها، ورصدت افاق التعاون المشترك للعراق مع محيطه الاقليمي والدولي.

ونسأل الله ان تكون مخرجات المؤتمر وتوصياته ذات اهمية حقيقية للعراق بشكل خاص، وللمنطقة بشكل عام. والله ولي التوفيق.

أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار
عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر
جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

توصيات المؤتمر

وفي نهاية جولات المؤتمر ومناقشاته فقد خلص المؤتمرون الى مجموعة نتائج نجملها بما يأتي :-

أولاً : تنمية وتعزيز علاقات العراق بمحيطه الاقليمي والدولي بما يحقق له الاستقرار الأمني والسياسي والتنمية الشاملة.

ثانياً : خلق جسور متينة بين العراق ودول الجوار من خلال تحفيز التاريخ المشترك بينهما اذ ان للبعد التاريخي حضوراً بارزاً في تنمية تلك العلاقات.

ثالثاً : ان لموقع العراق بعداً جغرافياً مهماً ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية القاهرة، اذ ان موقعه أكسبه بعداً استراتيجياً، لذلك يجب استثمار هذا الموقع على مختلف الأصعدة في التعاون مع محيطه الإقليمي والدولي.

رابعاً : تفعيل عمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ويضمن معالجة الاختلالات الهيكلية وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة.

خامساً : تحفيز وتنمية القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاعان الصناعي والزراعي ودعمهما بالتسهيلات الائتمانية والمستلزمات الرأسمالية وبما يحقق تنوع الإنتاج المحلي والإجمالي.

سادساً : تطوير المنافذ الحدودية التي تعاني من قلة الكفاءة البشرية المؤهلة، ولاسيما في مجال استخدام الحواسيب الآلية والتقنيات الفنية الحديثة بالإفادة من التجارب الإقليمية والدولية.

سابعاً : تبني التقنيات الحديثة لإدارة قطاع موانئ البصرة بما يعزز من سهولة الإجراءات وزيادة حركة التجارة البحرية.

ثامناً : إطلاق حملات اعلامية تروج لموانئ البصرة داخل العراق وخارجه، لتعريف المستثمرين بالمقومات الحديثة التي تتميز بها، واستقطاب الخطوط الملاحية ورؤوس الأموال.

تاسعاً : إعداد نماذج تطويرية للموانئ مستوحاة من الخبرات المحلية والدولية بما يتلائم مع أهداف العراق للنهوض بالتجارة البحرية والإسراع في إجراءات المساهمة في مبادرة (الحزام والطريق الصينية) واقتناص الفرص الاستراتيجية المنبثقة عن التعاون العراقي – الصيني.

عاشراً : الاهتمام بمؤهلات السياحة الطبيعية في العراق بما يجعلها مناطق صالحة للسياحة، ليقصدها السكان من داخل العراق وخارجه، وتكون مراكز ترفيهية ذات جدوى اقتصادية واجتماعية وثقافية تعود بالنفع على البلد وسكانه.

حادي عشر : فسح المجال لتبادل الخبرات في مجال اللغة والأدب والثقافة عبر إقامة ندوات ومؤتمرات ثقافية بين العراق ومحيطه الإقليمي، ولا سيما دول الجوار ودول الخليج العربي بصفة خاصةً.

ثاني عشر : توظيف دور المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بما يحقق الامان، والتعايش السلمي في العراق.

ثالث عشر : الاستفادة من الطاقات الأكاديمية العراقية المتخصصة في المراكز البحثية والكليات في عملية رسم السياسات العامة لمستقبل العراق وعلاقته بمحيطه الإقليمي والدولي بالاستشارات والدراسات والبحوث.

رابع عشر : دعوة وسائل الاعلام الى المهنية والموضوعية، والقيام بدورها ومسؤوليتها الدينية والوطنية في غرس قيم المواطنة والوحدة والانتماء، ونبذ التفرقة والطائفية والارهاب.

خامس عشر : رفد السلك الدبلوماسي بالكوادر المهنية المتخصصة والفاعلة في توطيد وتعزيز علاقة العراق بمحيطه الإقليمي والدولي.

سادس عشر: التأكيد على بناء مؤسسة عسكرية فاعلة قادرة على حفظ الامن والاستقرار بما يعزز الجبهة الداخلية للعراق.

مع تمنياتنا للجميع بالتوفيق

اللجنة العلمية للمؤتمر

جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – ب
كلمة السيد رئيس جامعة البصرة الاستاذ الدكتور سعد شاهين حمادي المحترم	ت
كلمة السيد مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق المهندس الدكتور فرحان محيسن الفرطوسي المحترم	ث
كلمة السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية الاستاذ الدكتور زكي عبدالله احمد المحترم	ج – ح
كلمة مدير مركز دراسات البصرة والخليج العربي الاستاذ المساعد الدكتور صفية شاكر معتوق المحترمة	خ – د
البيان الختامي للمؤتمر – أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار	ذ
توصيات المؤتمر – اللجنة العلمية للمؤتمر	ر – ز
البحوث	
المحور السياسي	
التعاون العراقي الدولي في المجالات الأمنية والعسكرية وافاقها المستقبلية (الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً) أ.د. شيماء عادل فاضل، م. د. علي طارق الزبيدي – الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد	١ – ١٥
العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣: دراسة في المؤثرات الإقليمية استاذ محاضر صليحة محمدي، استاذ محاضر سامي بخوش – جامعة باتنة ١	١٦ – ٣٤
دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في العراق استاذ محاضر فتيسي فوزية، استاذ محاضر سميرة شرايطية – جامعة ٨ ماي١٩٤٥ قالمة	٣٥ – ٦٣
استراتيجية التحدي والتصدي بوجه الارهاب في محافظة الانبار (الخالدية) نموذجا أ.م.د. يونس هندي عليوي، أ.د ضياء خميس علي – جامعة الانبار/ مركز الدراسات الاستراتيجية	٦٤ – ٩٠
انعكاس انتهاء الحرب الباردة على العراق " دراسة تاريخية " أ.م.د. عهود عباس احمد – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٩١– ١٣٨
التقييم الاستراتيجي لأداء السياسة الخارجية العراقية– الإقليمية بعد ٢٠٠٣ أ.م.د. حازم حمد موسى – جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية	١٣٩ – ١٤٩
سياسة العراق الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام ٢٠٠٣ الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.م.د صباح كريم رياح – جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية	١٥٠ – ١٨٣

الموقف السياسي الاوربي من الحرب على تنظيم داعش الارهابي في العراق ٢٠١٤ أ.م.د. جواد كاظم حطاب – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١٨٤ – ٢٠١
تلوث مياه البصرة بوصفه موضوعاً لحقوق الانسان أ.م.د. قيس ناصر راهي – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٠٢-٢٢١
هجرة العراقيين الى الدول الاوربية في ٢٠١٥م أ.م. عبدالحليم عبدالحافظ خالد – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٢٢ – ٢٤٠
الدبلوماسية العراقية ودورها في صنع التوازن الإقليمي أ.م. امجد زين العابدين طعمة– الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	٢٤١– ٢٥٩
الدبلوماسية الأوربية تجاه العراق ما قبل وبعد الحرب على الإرهاب عام ٢٠١٤م م.د. حازم حميد جبر – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٦٠ – ٢٧٦
اثر الدعم العسكري الاوربي للمؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠١٤ م.د. محمد نجاح محمد – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٧٧ – ٣٣٤
العلاقات العراقية – الروسية بعد عام ٢٠٠٣ م. د. حسين علي مكطوف الاسدي– جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية	٣٣٥ – ٣٧٣
المكانة الاستراتيجية للعراق واثره في توازنات الامن الاقليمي للشرق الاوسط م.د. ربا صاحب عبد مرزوك – جامعة بغداد/ كلية الاعلام	٣٧٤ – ٤٠٣
الاعلام الجديد ودوره في ترسيخ ثقافة السلم الداخلي (الفيسبوك أنموذجاً) م.م. مشتاق طلب فاضل – المديرية العامة لتربية صلاح الدين	٤٠٤ – ٤٤٤
العوامل المؤثرة في سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ الباحثة مروة عبد الظاهر السيد محمد – التربية والتعليم	٤٤٥ – ٤٦١
المحور الاقتصادي	
الصناديق السيادية مفهومها وأهميتها وأنواعها وتأثيراتها التنموية أ.د. بشير هادي عودة– جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٤٦٢ – ٤٩٥
تداعيات صراع القوى الكبرى على الموارد في العراق واثرها في استدامة التنمية الوطنية أ.د.جمال منصر ، د.آسية بلخير – جامعة ٨ماي٤٥–قالمة–/الجزائر	٤٩٦-٥١٩
الغاز الطبيعي العراقي والجدوى الاقتصادية لتقنية تحويله إلى سوائل أ.د.عبد الجبار عبود الحلفي– مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة	٥٢٠-٥٣٩

المدرس حسين علي احمد– كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة	
الابعاد السياسية والاقتصادية لتطوير ميناء الفاو الكبير.. دراسة استراتيجية أ. د. فضيلة سلمان داود– جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد م.د. فارس ابراهيم الكاتب – مركز ابابيل للدراسات الاستراتيجية	٥٤٠–٥٦٨
التجارة الدولية في خدمات النقل وأساليب توريدها في إطار (WTO) مع إشارة خاصة للعراق (دراسة استشرافية) أ.م. د إيهاب عباس الفيصل – جامعة ميسان/ كلية الادارة والاقتصاد	٥٦٩–٦٠٣
تأثير اعتماد سلسلة المواصفات الدولية الآيزو (٩٠٠٠) في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية "دراسة استطلاعية لعينة من أساتذة كلية العلوم السياحية جامعة كربلاء" ا.م.د.علاءعبد الحسين راضي، ا.م.د. راضي حمود جاسم، الباحث أيمن قاسم حمزه جامعة كربلاء/كلية العلوم السياحية	٦٠٤–٦٢٧
مشروع سد اليسو التركي والأمن المائي العراقي "بين التحدي الخارجي والاستجابة الداخلية" أ.م.د فهد عباس سليمان – جامعة كركوك/ كلية التربية م.ر. مهندسين/ مهند عباس سليمان – مديرية الموارد المائية	٦٢٨–٦٦٥
دور الشراكات والتحالفات الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية م. تمام سلمان خضر، ا.م. وداد موسى محمد – جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد	٦٦٦–٦٨٨
الآليات القانونية لتحسين مناخ الاستثمار في العراق الاستاذ فارح وليد – جامعة سعيدة –د.مولاي الطاهر	٦٨٩–٧٠٨
جدوى مكافحة الفساد المالي في العراق م.د حاتم فهد محمود – وزارة التربية/ الكلية التربوية المفتوحة مركز صلاح الدين	٧٠٩–٧٣٣
دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٨) م. الهام خزعل ناشور– جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٧٣٤–٧٥٦
ضرورات الموائمة بين الاصلاح الهيكلي والاصلاح المصرفي في الاقتصاد العراقي م. وسن هادي فيحان– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٧٥٧–٧٨٣
تحليل العلاقات التجارية النفطية العراقية الاردنية قبل وبعد العام (٢٠٠٣) م. محمد حسن عودة، م. علي طالب شهاب، م.م . عدنان حبيب عروج	٧٨٤–٨٠٩

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد	
ميناء الفاو الكبير وطريق حرير ... الأهمية والتحديات ربان أعالي بحار أقدم ضجر مرزوك عودة – الشركة العامة لموانئ العراق/ معهد الموانئ	٨١٠-٨٣١
الاهوار في جنوب العراق وإمكانيات تطوير السياحة البيئية م.م. تغريد قاسم محمد– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٨٣٢-٨٧٩
دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣– ٢٠١٧) م.م. هيام خزعل ناشور– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٨٨٠-٩٠٩
قياس اثر تطبيق اليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية في دائرة الثروة الحيوانية / قسم السيطرة النوعية على الاعلاف م.م. زينب كامل كاظم – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٩١٠-٩٣٨
الفرص الاستثمارية ودورها في تطوير الخدمات السياحية الأثرية البارزة في العراق(محافظة كربلاء إنموذجاً) م.م. حيدر ضياء سلمان– العتبة الحسينية المقدسة م.م. حوراء نبيل شكر– الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياحية	٩٣٩-٩٦٣
المحور التاريخي	
أثر حلف بغداد في العلاقات العراقية المصرية ١٩٥٥ – ١٩٥٨ أ. د. حسن علي عبدالله – جامعة القادسية/ كلية التربية	٩٦٤-٩٩٠
التجارة البحرية لموانئ العراق في العصور القديمة أ.م.د. محسن مشكل فهد – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٩٩١-١٠١٩
الغرف التجارية العراقية انجازات الماضي وطموحات المستقبل أ.م.د.صلاح عريبي عباس – جامعة كركوك / كلية الاداب	١٠٢٠-١٠٥١
دور الآثاريين العراقيين في الحفاظ على الموروث الحضاري (١٩٤١–١٩٥٨) أ.م.د. فراقد داود سلمان، م.م. سارة احمد مونس– جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١٠٥٢-١٠٧٥
الموقف التركي من احتلال داعش للموصل ٢٠١٤ – ٢٠١٧ أ. م.د. علاء رزاك فاضل– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١٠٧٦-١٠٩٩
المساعي الاردنية لاحتواء الازمة العراقية – الكويتية اب ١٩٩٠ أ.م. د أديب صالح عبد منصور – جامعة كركوك/كلية الآداب	١١٠٠-١١٣٥

رؤية الاحزاب السياسية بقضية مطالبة العراق بالكويت (١٩٦١-١٩٩١) أ.م.د.عماد عبدالعزيز يوسف، م.م. أمين غانم محمد – جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية	١١٣٦-١١٦٨
الأثر السياسي للزعامات القبلية العراقية في أحداث الدولة الفاطمية ناصر الدولة الحمداني أُنموذجا ٤٥٦-٤٦٥هـ/ ١٠٦٤-١٠٧٢ م أ.د.عباس خميس عبود – جامعة القادسية/ كليةالتربية م.م. ابتهال محمد عبد الكريم – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١١٦٩-١١٩٣
الحركات الكردية المسلحة في كردستان العراق (١٩١٤-١٩٤٥) م.د. سعد عزيز داخل – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١١٩٤-١٢١٣
جرير بن عبد الله البجلي ودوره في جمع قبائل بجيلة وتحرير العراق م.د. نهلة عبار لازم – جامعة البصرة/ كلية الاداب	١٢١٤-١٢٣٣
الحرف والمهن البصرية الشعبية القديمة م.د. رشا عبد الكريم فالح– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١٢٣٤-١٢٦٩
ملامح التجارة في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٣٢هجرية) م.م سندس بندر خزعل – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١٢٧٠-١٢٩١
إضاءات حول قضايا مشتركة بين العراق وإيران حتى عام ١٩٥٠ م. د. حيدر علي خلف – وزارة التربية / مديرية تربية ذي قار	١٢٩٢-١٣٢٦
عيلام وعلاقتها ببلاد الرافدين من الناحية السياسية والدور الذي لعبته م.م. شعيب فراس ابراهيم – الهيئة العامة للاثار والتراث مفتشية اثار وتراث نينوى	١٣٢٧-١٣٤٧
تاريخ الاقليات في العراق (نشأتها وأصل وجودها) م.د إكرام نايف محمد العكيدي – جامعة ديالى / كلية العلوم الاسلامية م.م عثمان شهاب أحمد حسين – جامعة ديالى/ كلية التربية المقداد	١٣٤٨-١٣٧٠
المحور الجغرافي	
الابعاد الإستراتيجية للازمة القطرية–الخليجية وتداعياتها على مستقبل العراق ودول مجلس التعاون الخليجي أ.د. فهد مزبان خزار– جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات	١٣٧١-١٤٠٣
تقويم الكفاية الإروائية للأراضي الزراعية التي تروى من نهر الفرات في محافظة ذي قار وإمكانيات تحقيق الاستغلال الأمثل للمياه وفق تجارب دول الجوار أ.د.علياء حسين سلمان، الباحث/ محمد بدر جاسم – جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات	١٤٠٤-١٤٣٠

البُنية الساحلية العراقية : ايجابيات الموقع وتحديات المنافسة في مشروع طريق الحرير الجديد أ.د. حسن خليل حسن – جامعة البصرة/ مركز علوم البحار	١٤٣١-١٤٦٠
التلوث السمعي في مدينة بغداد للعام ٢٠١٨ (جانب الرصافة انموذجا) أ.د.علي عبدالزهرة كاظم– جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية ا.م.د يونس كامل علي– جامعة ذي قار /كلية التربية للعلوم الانسانية	١٤٦١-١٥٠٦
أثر الموقع الجغرافي لمحافظة ميسان في وضعها الهيدرولوجي والترفيهي أ.د.كاظم شنته سعد، م.د.ايات جاسم محمد، م.م. هبه عبدالحكيم حميد– جامعة ميسان/ كلية التربية	١٥٠٧-١٥٣٢
التوزيع المكاني لكفاءة طرق النقل البرية في العراق أ.د.حسين عليوي ناصر– جامعة ذي قار / كلية التربية الاساسية	١٥٣٣-١٥٥١
تفعيل الاهمية الجيوسياسية لموقع العراق الجغرافي في مبادرة الحزام والطريق الصينية أ.د. عدنان كاظم جبار، أ.م.د.حميدة عبد الحسين محمد – جامعة المثنى /كلية التربية للعلوم الانسانية م.م .رشا جبار معارج– المديرية العامة للتربية في ميسان	١٥٥٢-١٥٩٦
الاحتياجات الفعلية في الأراضي الصالحة للزراعة للآلات والمكائن وفق إنتاجية الآلة ونوع المحصول المزروع في محافظة البصرة أ.د.إبراهيم علي ديوان– جامعة البصرة / كلية التربية للبنات	١٥٩٧-١٦٢٣
دور جغرافية الابتكارات العربية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز العلاقات الدولية " اليمن والعراق أنموذجا" أ. محمد على احمد حمران ، ا. د. عبد السادة عبدالعباس راهي – اتحاد الاكاديميين العرب المهندسة الاستشارية تريزا جاسم رضا – رئيسة جمعية المخترعين والمبتكرين العراقية	١٦٢٤-١٦٤٩
الملامح الجغرافية لظاهرة الفقر في مدينة الشطرة باعتماد تقنية GIS المعالجات والحلول بالاستفادة من تجربة دولية أ.م.د. سميع جلاب منسي – جامعة ذي قار / كلية الآداب أ.م.د. مريم خيرالله خلف– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة الخليج العربي	١٦٥٠-١٦٨٢
إعادةافتتاح المنافذ البرية بين العراق والسعوديةودورها في تطوير العلاقات السياسية والاقتصاديةبين البلدين أ.م.د. ضحى لعيبي كاظم– جامعة ميسان / كلية التربية	١٦٨٣-١٧٠٧
توجهات السياسة السكانية في العراق وجوارها الإقليمي بعد عام ٢٠١١ أ.م.د . حسين قاسم محمد– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة الخليج العربي	١٧٠٨-١٧٣٦

الإمكانات الجغرافية لاستثمار الطاقة الشمسية في محافظة البصرة بين الواقع والتحديات مع الإشارة لبعض دول الجوار أ.م.د راشد عبد راشد – جامعة البصرة/ كلية الآداب م.م هدي أحبيني عاشور– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة الخليج العربي	١٧٣٧-١٧٨٢
تغير الغطاء الارضي لناحية الهلال في محافظة المثنى باستخدام التقنيات الجغرافية والاستشعار عن بعد أ.م.د سفير جاسم حسين، م. م. كفاء عبد الله لفلوف – جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية	١٧٨٣-١٨٠٢
السكان وقياس مستويات التنمية البشرية في المراكز الحضرية لمحافظة كركوك ا.م.د. محمد شلاش خلف الجميلي – جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية م.د. رائد احمد يوسف الجبوري، م.د. حمد علي احمد الجبوري – المديرية العامة لتربية كركوك	١٨٠٣-١٨٢٦
تقييم المياه السطحية للري والشرب في مُحافظة الأنبار أ. م. د. نجلة عجيل محمد– الجامعة المستنصرية / كلية التربية	١٨٢٧-١٨٥٥
موقع العراق الجغرافي في ضوء أهميته وابعاده الإستراتيجية أ.م.د. مازن عبد الرحمن جمعه – جامعة الانبار/ مركز الدراسات الاستراتيجية	١٨٥٦-١٨٧١
امكانات التنمية السياحية في قضاء القرنة أ.م. د عادل عبد الأمير عبود، الباحث. عدنان عبد الأمير مكي – جامعة البصرة/ كلية الآداب	١٨٧٢-١٩٠١
اصناف شبكة الطرق البرية ومشكلاتها المكانية في محافظة البصرة أ. م.د.اماني حسين عبد الرزاق – جامعة البصرة / كلية التربية للبنات	١٩٠٢-١٩١٦
التغير في تكرار العواصف الغبارية المؤثرة على محافظة المثنى للمدة (١٩٧٤–٢٠١٧) وامكانية السيطرة عليها من تجارب دولية أ.م.د سفير جاسم حسين، الباحثة عُلا لطفي مهدي – جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية	١٩١٧-١٩٣٤
تقييم كفاءة الخدمات التعليمية في مدينة شط العرب لعام ٢٠٢٠ أ.م.د. مرتضى مظفر سهر الكعبي – جامعة البصرة / كلية التربية للبنات	١٩٣٥-١٩٦٢
عمليات التجوية الكيميائية في قضاء العلم والمظاهر الارضية الناتجة عنها أ.م.د. صفية شاكر معتوق – جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١٩٦٣-١٩٨٥
التوزيع الجغرافي للمنافذ الحدودية البرية للعراق مع إيران واهميتها اللوجستية والاقتصادية م.د. محمد عباس مجيد – جامعة واسط /كلية التربية للعلوم الانسانية	١٩٨٦-١٩٩٩

الاثار الاقتصادية والاجتماعية لخصائص فيضان نهر ديالى في العراق م. د. حسين عبدالواحد اكطامي – مديرية تربية محافظة البصرة	٢٠٢٤-٢٠٠٠
تحليل جغرافي للهيكل المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان باستخدام الاساليب التخطيطية م.د. ماجدة عبدالله طاهر – جامعة البصرة / كلية التربية للبنات	٢٠٥٢-٢٠٢٥
جائحة فايروس كورونا وتداعياتها على قطاع النقل الجوي في العراق لعام ٢٠٢٠ م.د. مها شاكر جبر – جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات	٢٠٨٣-٢٠٥٣
الموازنة المائية المناخية بين قضاء القرنة وقضاء الفاو في محافظة البصرة دراسة مقارنة م.د. محمد هاشم حسين– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة الخليج العربي	٢١٠٠-٢٠٨٤
السياحة الأثرية والبيئة لأهوار جنوب العراق و تعزيز التعاون العراقي الدولي في مجال لائحة التراث العالمي م.د الاء شاكر عمران – جامعة البصرة/ كلية التربية للعموم الانسانية	٢١١٩-٢١٠١
تطبيق نموذج جافريلوفيك في تقدير حجم التعرية المائية في حوض وادي سرخر م.د. محمد أطخيخ ماهود – جامعة البصرة / كلية التربية للبنات	٢١٥٥-٢٠٩٧
الجغرافية مالها وما عليها في التنمية المستدامة ((دراسة العنف ضد المرأة في العراق (أنموذجا)) م.د. سعد عكموش نجم – مديرية تربية محافظة البصرة	٢١٨٠-٢١٥٦
دور منظمة اليونسكو في تنمية المؤسسات التعليمية والثقافية في العراق و بعض الدول العربية د. علي مصطفى مهوس الصبيح – مديرية تربية محافظة البصرة د. محمد خضير سلمان العلي – جامعة البصرة /الاداب	٢٢٠٤-٢١٨١
السياسة المائية (العراقية – التركية) بعد ٢٠٠٣/ دراسة في جغرافية السياسة م.م. .جعفر صادق هادي– مديرية تربية محافظة واسط	٢٢٢٥-٢٢٠٥
التخطيط لإدارة الموارد المائية في العراق وإمكانية تنميتها م.م. حيدر خيري غضيه – مديرية تربية محافظة القادسية م.م. أركان ناهي موسى – مديرية تربية محافظة المثنى	٢٢٥٠-٢٢٢٦
المحور الثقافي والاعلامي	
بنية التوازي في شعر محمود البريكان قصيدة حارس الفنار إنموذجاً أ.د. صباح عبدالرضا إسيود– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٢٦٧-٢٢٥١
التثنية ودلالتها في سورة الـرحمن	٢٢٩٤-٢٢٦٨

أ.د.جاسم غالي رومي – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	
القصدية في آيات من سورة الإسراء أ.د. خليل خلف بشير – جامعة البصرة / كلية الآداب م.م محمد قاسم محمد – تدريسي في معهد الموانئ	٢٢٩٥-٢٣٠٥
الجمعيات العلمية العراقية ودورها الريادي في مجالات التعاون الثقافي والعلمي الإقليمي المشترك ، دراسة مسحية مختارة أ.م.د. عبدالرزاق رحيم صلال – جامعة البصرة / كلية الاداب م.د. ايات عبد جوني – الجامعة المستنصرية/ كلية الاداب	٢٣٠٦-٢٣٢١
المنظور الايدلوجي في الحلم البوليفاري لباسم فرات أ.م.د. اشراق سامي عبدالنبي – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٣٢٢-٢٣٣٠
الهُوية في الشعر العراقي المعاصر (ديوان أسير أسيراً بدهشتي) لعدنان الصائغ أُنموذجاً أ.م.د.مريم عبدالنبي عبدالمجيد – جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٣٣١-٢٣٥٥
دور الثقافة التصميمية وفق ظرف جائحة كورونا أ.م.د. محمد جارالله توفيق– الجامعة التقنية الوسطى	٢٣٥٦-٢٣٧٧
صراع الهوية الأدبية في الاندلس، الموشحات إنموذجا أ.م.د.عارف عبد الكريم مطرود– جامعة البصرة / كلية الآداب	٢٣٧٨-٢٣٩٦
وجه التوافق والاختلاف بين النص والخطاب في تحقيق الدراسات النصية أ.م.د. خليل عبدالمعطي عثمان – جامعة البصرة / كلية الآداب	٢٣٩٧-٢٤٢٠
الاعلام العربي المعاصر ودوره في محاربة التطرف (العراق انموذجاً) أ.م. باسمة كزار حسن – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٤٢١-٢٤٨٣
ألفاظ الطبيعة في كتاب الحماسة البصريّة باب المديح والتقريظ أنموذجاً أ.م. نضال حسن جاتول – جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٤٨٤-٢٥١٥
التأصيل اللغوي لبنية (مفعال) في القرآن الكريم مقاربة صوتية – صرفية دلالية م.د. زينب هاشم حسين– جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية	٢٥١٦-٢٥٤٥
تقييم فاعلية دورات سلامة اللغة العربية الافتراضية في ضوء اللسانيات الحاسوبية (جامعة البصرة/ مركز التطوير والتعليم المستمر انموذجاً) م. د. عباس عبدالعزيز صيهود– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٥٤٦-٢٥٥٥

م.د. علي عواد ميزر– جامعة المثنى/ كلية التربية الاساسية	
دور اللغة في التنمية والتطوير (اللغة العربية أنموذجاً) م.د. هند علي حنون– كلية الإمام الكاظم ع للعلوم الإسلامية الجامعة /أقسام واسط	٢٥٥٦-٢٥٧٥
الية التدافع والاسترجاع في شعر محمود البريكان م.د وجدان صادق صدام– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٥٧٦-٢٥٨٧
بين النص الحاضر والنص الغائب قراءة في قصة المملكة السوداء لمحمد خضير م.د. هالة فتحي كاظم السعد– جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٥٨٨-٢٦٠٤
اللغة العربية تحديات الواقع وأسرار البقاء م.د. خالد حوير الشمس– جامعة ذي قار/ كلية الآداب	٢٦٠٥-٢٦١٤
النقد العربي القديم في ضوء المناهج النقدية المعاصرة م.د خالد صكبان حسن – جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٦١٥-٢٦٤٠
نحو مقاربة لسانية لظاهرة التضاد في اللسان العربي د. الهام بغداد– جامعة محمد الخامس بالرباط	٢٦٤١-٢٦٦٢
الاتجاهات الحديثة في اللسانيات: المقاربة التوليدية لهندسة لأبنية الكلمة العربية نموذجا د. المودن محمد – جامعة محمد الخامس بالرباط	٢٦٦٣-٢٦٧٩
مشروعية حضانة الأم ، دراسة فقهية في ضوء الفقه الإمامي م. عباس جاسم ناصر– جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٧٠٢-٢٧٨٠
جمالية النص الغائب في شعر أحمد مطر م. معتز قصي ياسين– جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٧٠٣-٢٧١٩
التشابه والاختلاف بين اللغتين الفارسية والعربية والصعوبات التي تواجه المترجمين في تحويل المفردات العربية في اللغة الفارسية م.م. عبد الهادي معتوق سلطان – جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢٧٢٠-٢٧٤٠
تأثر الشعر العربي الحديث بالحداثة الغربية (السياب انموذجا) م.م. عبد الحميد هايس مطر– جامعة الانبار/ كلية الزراعة	٢٧٤١-٢٧٧٣
A Contrastive Analysis of the Expletive It in English and Dhameerlsh?an huwa in Arabic Dr. Abdulameer Hussein Ali, Dr. Dhahir Jafar Khazal – Basra University	٢٧٩٥-٢٨٢٤

Future Development with English as a foreign language: Iraqis and EFL learning Dr. Fatimah Mohammed Ali Al-Asadi- Ministry of Higher Education and Scientific Research	٢٧٧٤-٢٧٩٤
المحور القانوني	
وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحول الديمقراطي أ.د. تيسير أحميد عبل – جامعة البصرة / كلية القانون م. سجى فالح حسين – جامعة ميسان / كلية القانون	٢٨٢٥-٢٨٤٥
دور منظمة الصحة العالمية لحماية الهواء من التلوث في العراق م.د. مروة ابراهيم محمد – جامعة أوروك الأهلية/ كلية القانون	٢٨٤٦-٢٨٦٥
مبدأ الوقاية لمنع وقوع الأضرار البيئية في القانون الدولي م.د. كرار صالح حمودي – جامعة واسط / كلية القانون	٢٨٦٦-٢٨٩٧
المواجهة الجنائية للحد من الجرائم الارهابية في العراق (دراسة وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥) م.د ايمان عبدالله أحمد، م.م اسراء سعيد عاصي – جامعة أوروك الأهلية/ كلية القانون	٢٨٩٨-٢٩٢٢
الرقابة البرلمانية على تأخر الحكومة بإعداد الموازنة العامة للدولة (العراق انموذجا) م.د. محمد جبار كريدي– كلية القانون / جامعة البصرة	٢٩٢٣-٢٩٤٠
التنمية المستدامة في القانون الدولي ودورها في تعزيز علاقات التعاون المشترك بين الدول م.د. أحمد حميد عجم البدري– كلية الإمام الكاظم ع للعلوم الإسلامية الجامعة / أقسام واسط	٢٩٤١-٢٩٧٣
أثر جائحة كورونا على الالتزامات التجارية والمدنية (دراسة في ظل التشريع العراقي) أ.م. اعتدال عبدالباقي يوسف – جامعة البصرة / كلية القانون	٢٩٧٤-٣٠٢٢
مبدأ المساواة وأثره في انشاء النص الضريبي "دراسة تحليلية مقارنة" م. زيد عجمي بشيت – جامعة سومر/ كلية القانون	٣٠٢٣-٣٠٤١
تسوية منازعات عقود التجارة الدولية بالوساطة (دراسة مقارنة)	٣٠٤٢-٣٠٧٠

م. محمد مجيد كريم – جامعة سومر – كلية القانون	
والمحور التربوي والنفسي	
خصائص ومقومات وأبعاد التفكير الإبداعي وأساليب وطرق تنميته ومعوقاته ومشكلاته وكيفية التغلب عليها " تصور مقترح " د. طارق عبد الرؤف محمد عامر – مدير إدارة الجودة بمنطقة المنوفية الأزهرية	٣١٠٢-٣٠٧١
تأثير جائحة كورونا (Covid-19) على التعليم والمؤسسات التعليمية م.د. خلود عبدالخالق السالم– كلية الباني الجامعة	٣١٣٤-٣١٠٣
اليقظة الذهنية وعلاقتها بقوة الأنا لدى طلبة المرحلة الاعدادية م. م نداء كاظم هادي– اعدادية المعقل للبنات	٣١٦٠-٣١٣٥

الصناديق السيادية

مفهومها وأهميتها وأنواعها وتأثيراتها التنموية

الأستاذ الدكتور

بشير هادي عودة الطائي

جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي – قسم الدراسات الاقتصادية

basher.hadi@yahoo.com

الملخص

تمثل الصناديق السيادية واحدة من أهم الأدوات التي تحقق الأستدامة للموارد الاقتصادية، فضلا عن كونها محفظة مالية لاستثمار الاموال الفائضة المتاتية من الإيرادات النفطية لضمان حصة الأجيال القادمة التي لم تتمتع بها في الوقت الحاضر . ففي الدول النفطية جاءت فكرة تاسيس هذه الصنادية متوافقة مع التطورات الاقتصادية والسياسية التي تبنت افكار التنمية المستدامة وضمان حقوق الانسان وتجنب الأزمات المالية المفاجئة ، إذ اصبحت الصناديق السيادية أداة فعالة لمواجهة شتى الطوارئ والمشاكل التي تعصف بالدول التي تعتمد على مواردها الناضبة وفي مقدمتها النفط . لذلك تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الاهمية التي تحتلها الصناديق السيادية في النشاط الاقتصادي والتنموي للدول منطلقة من فرضية مفادها أن هناك أدواراً اقتصادية مهمة تمارسها الصناديق السيادية على صعيد المحلي والدولي في تنمية الأنشطة الاستثمارية وتحقيق الأستقرار الاقتصادي.

<u>الكلمات المفتاحية</u> : الصناديق السيادية، الدول النامية، الاستثمار، التنمية ، الإيرادات ، النمو الاقتصادي

The Sovereign Funds : Its Conception, Important, Kinds and Developmental Impacts

Prof. Dr. Basheer Hadi Ouda Al-taai

ABSTRACT

The sovereign funds are one of the most important means that achieve sustainability for the depleted resources, particularly the crude oil. It is the right of future generations. Accordingly, the current study comes to shed light on the role and importance of these sovereign funds. The Oil counties are an ideal instance for achieving this goal. However, these funds perform more than one function, especially for the economic aspects that relate to meeting the necessary needs for the government. In addition, the sovereign funds are significant instruments for avoiding deficit crises of the public budget, and for activating the economic activities and stability.

Key Words : **Sovereign Funds , Developing countries , Investment , Development , Revenues , Economics Growth .**

المقدمة

تبلورت الأفكار والآراء الاقتصادية بعد أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ حول تأسيس وتكوين صناديق ادخارية لمواجهة اللازمات والمشاكل لمختلف الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية، وتكللت الجهود بإنشاء ما يعرف بالصناديق السيادية التي تهدف إلى استثمار الفوائض المالية الحالية للأجيال القادمة ولتدارك المخاطر الناجمة عن أي تعسر مالي يطرأ على النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته. وقد أيقنت معظم الدول هذه الحقائق وكانت الدول النفطية هي الأجدر في القيام بتأسيس هذه الصناديق نظرا لحجم الفوائض المالية التي تتمتع بها. والجدير بالقول إن أصل فكرة الصناديق السيادية ليست بالجديدة بل يعود تاريخ نشأتها إلى مطلع خمسينيات القرن الماضي في الكويت نتيجة للزيادة المضطردة في عائدات النفط إلى جانب عدم وجود الفرص الاستثمارية المناسبة آنذاك لاستخدام تلك الفوائض، فكانت بداية الأمر بمثابة صناديق ادخارية بحتة ما لبثت أن تنشطت أدوارها بمرور الوقت مع التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها معظم الاقتصادات النفطية ولا سيما عندما نالت استقلالها السياسي. بيد أن الموارد المالية للصناديق السيادية في معظم الدول النفطية عادت مرة أخرى واتجهت نحو الدول الغربية ولكن للإيداع في المصارف الأوربية والأمريكية أو في أسواقها المالية كأسهم وسندات بغية الاستفادة من معدلات الفائدة أو الأرباح التي تدفعها تلك المؤسسات، حتى استحوذت تلك الصناديق على نسب مهمة من نشاط القطاع المالي الأجنبي كسندات وودائع ادخارية لديها.

ومع مستجدات الأحداث العالمية الاقتصادية والسياسية التي تواجه أسواق النفط بفعل الأزمات المالية التي تجتاح العالم بين الآونة والأخرى ، فقد أوكلت لتلك الصناديق أدوراً أكثر فاعلية في التخفيف من حدة آثار الاختلالات الهيكلية في بلدانها والسعي نحو تنشيط مكونات الطلب الكلي الفعال وضخ الاستثمارات اللازمة لإنعاش النشاط الاقتصادي خلال فترات الكساد والركود الاقتصادي الناجمة عن الانكماش الذي يضرب الأسواق العالمية بين الحين والآخر، كما يمكن أن تستخدم أموال الصناديق السيادية لدعم المشروعات الاستثمارية العملاقة في بعض الدول، وكذلك دعم الخطط الاستثمارية للموازنات العامة وتنمية أسواق المال المحلية في أوقات الأزمات بغية حمايتها من الانهيار. وبذلك تبرز أهمية صناديق الثروة السيادية بصورة جلية في الدول الريعية وبالأخص في الدول النفطية التي تعتمد بشكل أساس على إيراداتها البترولية في تمويل مشروعاتها وموازناتها الاستثمارية.

أهمية البحث : جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على صناديق الثروة السيادية كونها واحدة من الوسائل المعتمدة في إدارة العوائد النفطية وضمان حقوق الأجيال القادمة من الثروة الحالية للنفط كون الأخير مصدراً ناضباً ومن حق أجيال المستقبل أن تنعم وتتمتع بخيراته، لذلك أضحت هذه الصناديق السبيل الأكثر أهمية لدى العديد من الدول النفطية على وجه الخصوص للجوء إليه في أوقات الأزمات الاقتصادية والتعسر المالي الذي يواجه تلك الدول ، فضلاً عن أمكانية استثمار رأس مال الصندوق في أنشطة اقتصادية أخرى تعزز من القيمة المضافة للناتج القومي وتنمي أرصدة الصندوق بصورة مستدامة .

مشكلة البحث : تحاول الدراسة التقصي عن على الآلية المتبعة في تكوين الصناديق السيادية وطبيعة الأدوار التنموية الموكلة إليها في الاقتصادات التي سعت الى اعتماد مدخراتها لتمويل الاحتياجات التنموية، وهل أن هذه الصناديق ضمنت حقوق الأجيال القادمة من الموارد والثروات الحالية أم أن هناك ضعف يعتري الأداء المالي في إدارة هذه الصناديق في استخدام بعض أرصدتها في مجالات غير إنتاجية وغير مجدية اقتصادياً للدولة .

أهداف البحث : تسعى الدراسة إلى إبراز الأهمية التنموية للصناديق السيادية ودورها في مواجهة ومعالجة الأزمات الاقتصادية ومن ثم تحليل التأثيرات الحالية والمحتملة لصناديق الثروة السيادية على النشاط الاقتصادي .

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " أن صناديق الثروة السيادية تمارس أدواراً اقتصادية مهمة على صعيد الاقتصاد العالمي وأدواراً ضعيفة على صعيد الدور التنموي وبما لا يحقق الأهداف المرجوة التي على ضوئها تم تأسيس تلك الصناديق "

هيكل البحث :

المبحث الأول : الصناديق السيادية – المفهوم والنشأة والخصائص.

المبحث الثاني : أنواع الصناديق السيادية.

المبحث الثالث : واقع الأدوار التنموية لصناديق الثروة السيادية

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

صناديق الثروة السيادية – المفهوم والنشأة والخصائص

أولاً : مفهوم صناديق الثروة السيادية

لقد انطلقت الفكرة الأولى لتسمية هذه الصناديق (**بالسيادية**) من كونها جاءت أساساً لصيانة هيبة الدولة والحفاظ على سيادتها ضد مختلف الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية التي يمكن أن تلحق أي ضرر مادي أو معنوي بكيان الدولة وتهدد مصالحها ومواطنيها حاضراً أو مستقبلاً كون المال قادراً على درء تلك المخاطر وإبعاد تأثيراتها السلبية **(الجار الله ،٢٠١٥ ، ١٩)** ، كما أن صناديق الثروة السيادية ارتبط مضمونها المفاهيمي بالمحافظة على ثروة الأجيال القادمة من التبديد والضياع الناشئ عن سوء الإدارة والفساد المالي وتخلف القيادات الذي ترتبط ببيروقراطية السلطات الحاكمة وهيمنتها على مقدرات الشعوب لخدمة مطامعها الشخصية دون النظر الى الحاجة الحالية والمستقبلية لمواطنيها والمشكلات التي تعاني منها **(يعقوب، ٢٠١٢ ، ٦)**، بيد أن دراسة المحتوى النظري لمفهوم صناديق الثروة السيادية يتطلب أولاً وضع تعريف شامل يسمح بالتفريق بينها وبين مختلف الآليات المتداولة في النظام المالي والاقتصادي العالمي ، إذ يمكن النظر لهذه الصناديق من حيث أهدافها ومصادر تمويلها ومتطلبات تأسيسها ، فبرزت العديد من التعاريف الصادرة عن منظمات دولية وباحثين مهتمين بها، وكليهما يعرفها حسب معاييره تمثل وجهة نظره ، فتعددت هذه التعاريف واختلفت صياغاتها وتنوعت أغراضها نتيجة لاختلاف أنواعها فأصبح من الصعب أن يصاغ تعريف واحد يتفق عليه الجميع ويكون مقبولاً لدى جميع الأطراف المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية وفيما يلي أبرز هذه التعاريف :

١ – يعرف صندوق النقد الدولي **(IMF)** صناديق الثروة السيادية بأنه صندوق الاستثمار المملوك للدولة أو كيان يتم تأسيسه عادة من فوائض ميزان المدفوعات وعمليات النقد الأجنبية الرسمية وعائدات الخصخصة والمدفوعات التحويلية الحكومية والفوائض المالية العامة والإيرادات المتحصلة من الصادرات السلعية ، ويستبعد تعريف صندوق الثروة السيادية من بين أمور أخرى كأصول الاحتياطية والعملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية أو المشاريع المملوكة للدولة **(رفيقة ، ٢٠١٥ ، ٢٣٩)**

٢- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) صناديق الثروة السيادية بأنها الأصول المالية المملوكة من قبل الدولة والمداراة بصورة مباشرة وغير مباشرة من قبل الحكومة لتحقيق أهداف وطنية وممولة أما باحتياطيات المصارف الاجنبية او الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أي مداخل أخرى **(عبدالكريم ، ٢٠١٤ ، ٣)** .

٣ – عرفت مجموعة العمل الدولية صناديق الثروة السيادية على أنها صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة وتنشؤها لأغراض الاقتصادية الكلية وهي تحتفظ بالأصول وتتولى أدارتها لتحقيق الاهداف المالية في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية **(بلقاسم ، ٢٠١٥ ، ٩)** .

٤ – عرف معهد صناديق الثروة السيادية بأنه عبارة عن صندوق يتكون من أسهم وسندات وأصولها مالية وغيرها من الأدوات المالية المملوكة للدولة ، وأن موارد الصندوق تتشكل من فوائض ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية أو عائدات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية وبذلك هي لا تتضمن صناديق التقاعد لموظفي الحكومة أو الأصول المداراة لصالح الأفراد **(عباس ، وسيلة ،٢٠١٥، ١٢)** .

٥ – ويعرف معهد **ماكنزي** الدولي صندوق الثروة السيادي بأنه ذلك الصندوق الممول من احتياطيات البنوك المركزية ويهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة وهي عبارة عن أوعية استثمار تابعة للحكومات ممولة من خلال احتياطيات العملات الأجنبية ، وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك التعريف بأن الصناديق السيادية هي صناديق تدار بشكل مستقل عن الاحتياطيات الرسمية للسلطات النقدية العامة **(المنيف ، ٢٠٠٩ ، ٤٧)** .

٦ – قام البنك المركزي الأوروبي بتعريف صناديق الثروة السيادية على أنها مؤسسات اعتبارية للاستثمار تابعة للدولة ، تدير جزءاً من الموجودات الأجنبية للبلدان التابعة لها و التي تمتلك فوائض مالية كبيرة تسعى لتحقيق لمنفعة اقتصادية **(العطواني ،٢٠١٦ ، ١٥)** .

٧ – وقد عرف مركز لندن للخدمات المالية صندوق الثروة السيادية بأنه عبارة عن حافظة كبيرة للأموال المملوكة والمداراة من الحكومة ، والتي تستمد من أصول محلية وأجنبية وعلى الغالب أجنبية ولمدة طويلة من الزمن ويكون تمويل هذه الحافظة من خلال الاحتياطيات النقدية الأجنبية **(حسن ، ٢٠١١ ، ٧)**

٨ – تؤكد رابطة المصارف الأوربية (**EBG**) أن صناديق الثروة السيادية ما هي إلا أوعية ادخارية تستقطب الفوائض المالية من الدول الأخرى مقابل منح الأصول من أجل استثمارها في مجالات انتاجية متنوعة، تحقق المنفعة الاقتصادية لتلك الدول صاحبة الأصول وتضمن ديمومة واستمرار تدفق رؤوس الأموال والمحافظة عليها (**السعيد** ، ٢٠١١ ، ٤٢) .

٩ – ترى منظمة النافتان أن صناديق الثروة السيادية بالأساس ناشئة عن رغبة الدول في توظيف رؤوس الأموال الأجنبية الفائضة لديها في مجالات استثمارية مضمونة تسعى من ورائها إلى زيادة احتياطياتها النقدية اللازمة لمواجهة متطلباتها الحالية والمستقبلية (**فاخر** ،٢٠٠٨ ، ٥٤).

١٠ – يعرف تورمان من معهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن صناديق الثروة السيادية بأنها قنوات من الأصول الدولية وأحياناً أصول محلية المملوكة والمداراة من الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية متنوعة (**المنيف** ،٢٠٠٩ ، ٢١٤) .

مما سبق يرى الباحث بأن صناديق الثروة السيادية اختلفت تعاريفها وتعددت وجهات النظر المعرّفة لمفهومها نتيجة لمقتضيات تتعلق بطبيعة الأموال المتحصلة وطبيعة الجهة المسؤولة عن أدارتها وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسهُ ، بيد أن جميعاً أنصب على أن تلك الصناديق تمارس الأنشطة الاستثمارية بهدف تحقيق ديمومة واستمرار أموال الصندوق دون استنزافها ، وبذلك ترى الباحثة أن صناديق الثروة السيادية من وجهة نظر الدول النفطية هي حافظة ادخارية تؤسسها الدولة لفوائضها من العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط بغية المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من الاستنزاف واستخدام هذه الفوائض في مجالات استثمارية تحقيقاً للمنفعة الحالية ، مع ضمان الاعتماد على جزء من رصيد الصندوق لمواجهة الأزمات والمشكلات الطارئة وغير المتوقعة.

ثانياً : نشأة صناديق الثروة السيادية ومراحل تطورها

أن ظاهرة صناديق الثروة السيادية ظاهرة ليست بجديدة، وإنما ظهرت منذ عدة عقود، ويعود تأريخ نشوء أول صندوق للثروة السيادية الى نقابات الضرائب التجارية في شبه الجزيرة الايطالية في القرن الرابع عشر للميلاد ، إذ كانت مهمتها تسديد الدين العام أو مقابلة الديون القابلة للسداد في تلك المدينة ، ثم أُستخدم في وقت مبكر من قبل (روبرت والبول) عام (١٧١٦) ، وتم تأسيسه بشكل فعال في عام (١٧٢٠) بعد ذلك قامت بريطانيا العظمى بتأسيس صندوقها السيادي الأول في القرن الثامن عشر للحد من الديون الوطنية ، ففي ذلك العام قام الوزير (ريتشارد برايس) بنشر كتيب يشير فيه إلى كيفية تخفيض الديون الوطنية لبريطانيا الناتجة عن حرب الشمال عن طريق إنشاء صندوق استثماري يتم

اعتماد أرباحه لتمويل العجز المالي وسيكون خطوة باتجاه التخفيض التدريجي للديون ، وفي عام(١٨٠٠) قامت فرنسا باستخدام رؤوس أموال صناديق الثروة السيادية التابعة لها التي أسستها عام (١٧٩٣) في إنشاء خطوط للسكك الحديد فأخذت بذلك صناديق الثروة السيادية حينذاك الطابع الاستثماري **(واثق ، المعيني ، ٢٠١٤، ٦)** . مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ازدهرت معدلات التبادل التجاري العالمي للسلع والخدمات وتطور حركة رؤوس الأموال على النطاق العالمي ، وقد شجع ذلك مسعى جميع الدول المتقدمة نحو امتلاك صناديق الثروة السيادية لضمان تدفق رؤوس الأموال والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي جراء الهزات التي تتعرض لها بين الحين والآخر بفعل ارتباطها بالأسواق الخارجية ، فكانت الفوائض المالية للتجارة الخارجية توجه في بداية الأمر نحو الادخار في صناديقها السيادية ، ثم ما لبثت أن تحولت هذه الأرصدة إلى استثمارات أجنبية مباشرة اتجهت نحو الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا التي تمتاز باتساع الأسواق المحلية ووفرة المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة ، فحققت تلك الاستثمارات الأجنبية أرباحاً طائلة أسهمت في تسارع تطور معدلات نمو النشاط الاقتصادي العالمي وعززت من أرصدة صناديق الثروة السيادية للدول المتقدمة صاحبة الاستثمار **(العادلي ،٢٠٠٦ ، ١٢٢)** ، ومنذ أزمة المديونية العالمية في مطلع ثمانينات القرن الماضي انتبهت معظم دول العالم عموماً والدول النامية على وجه الخصوص إلى ضرورة تكوين صناديق الثروة السيادية للمساهمة في تقليل حدة أزمة تراكم الديون ، فشهدت صناديق الثروة السيادية أبان تلك الحقبة نمواً متسارعاً تبعاً لمقتضيات الحاجة التي ارتبطت بتزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة وارتفاع مستوى الدخول والتطورات الاقتصادية والتقنية المتلاحقة التي فرضت مواكبة المؤسسات المالية لها في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي والتجارة الإلكترونية وبروز العولمة كظاهرة عالمية صاحبها ظهور استحداثات تقنية في الأدوات المالية المتداولة في البورصات العالمية ، إذ أضحت التطورات المالية واستخدام التجارة الإلكترونية بفضل الأدوات المستحدثة والآمنة كالمشتقات المالية والمستقبليات وعمليات التوريق (التسنيد) عاملاً محفز لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة بصناديق الثروة السيادية للدول النفطية والعربية على وجه الخصوص **(المصبح ، ٢٠١٣ ، ٦٨)**، وعلى المستوى العربي فأن صناديق الثروة السيادية لها أصول قديمة تبلورت بصور متعددة حتى ظهرت لأول مرة في الكويت عام (١٩٥٠) عندما كانت الكويت تحت الانتداب البريطاني، فظهرت بشكل حديث على الساحة المالية وشهدت نمواً سريعاً منذ منتصف القرن الماضي تحت أسم **(صندوق الأجيال القادمة)** من أجل حفظ حقوق الأجيال

اللاحقة من حصتهم في الثروة النفطية الحاضرة ، ثم في عقد السبعينات من القرن الماضي ظهرت صناديق أخرى في الأمارات العربية المتحدة(**مجلة إضاءات، ٢٠١٣، ٢**)، لقد تزايدت أعداد صناديق الثروة السيادية وتصاعدت موجوداتها وتوسعت استثماراتها وكان الفضل في ذلك يرجع إلى تصاعد وتيرة النمو والتطور الاقتصادي العالمي منذ منتصف ستينيات القرن الماضي ، إذ تم عقد العديد من الاتفاقيات متعددة الاطراف بهدف تقليل القيود الجمركية المفروضة على حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال سعياً لتحرير التجارة الخارجية ، تزايدت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبخاصة المتوجهة نحو اقتصادات دول شرق وجنوب شرق آسيا ، مما ولد لديها سرعة في حركة نموها الاقتصادي وبشكل منقطع النظير جعلها تمتاز بتسمية النمور الآسيوية، وعلى أثر تزايد معدلات الإنتاج والاستخدام والاستثمار، وتصاعد مستويات الدخول على المستوى العالمي خلال سبعينيات القرن الماضي فتزايدت الحاجة إلى تأسيس صناديق الثروة السيادية التي كانت بمثابة صناديق للطوارئ والحفاظ على ثروات الأجيال القادمة ، كما شهدت تطور إنتاج وتصدير النفط وسيطرة الدول النفطية على ثرواتها البترولية ، ومع نهاية عقد السبعينات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت بوادر أزمة المديونية الخارجية نتيجة لتراكم الديون وخدمة الديون على الكثير من الدول النامية كون الأخيرة لم تحسن استخدام الأموال التي اقترضتها في مشروعات إنتاجية مربحة ، فكانت هذه الأزمة بمثابة ناقوس خطر حفز معظم دول العالم وبخاصة النامية منها على العمل حثيثاً لتأسيس صناديق الثروة السيادية ، الأمر الذي ترافق مع الأفكار الليبرالية منذ منتصف الثمانينات حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، ثم تزامن تطور صناديق الثروة السيادية مع تأسيس منظمة التجارة العالمية في مطلع التسعينيات .

ثالثاً : خصائص صناديق الثروة السيادية وآثارها

أن صناديق الثروة السيادية تتكون من ثلاثة مصطلحات تعبر عن خصائصها الأصلية الأصيلة وهي **(صناديق Funds)** ، **(الثروة Wealth)** ، **(السيادية Sovereign)** ، ولكل مصطلح دلالاته العلمية وأبعاده الفكرية ، (**فالصناديق**) هي المكان أو المحل أو الهيكل الذي يتم فيه تجميع الأموال **(والثروة)** هي صافي القيمة النقدية للأصول المملوكة للدولة ، أو هي مجموع قيم الموجودات المالية للدولة خلال مدة زمنية معينة ، أما **(السيادية)** فهي إشارة إلى كيان الدولة ممثلة بثرواتها ومواردها وحدودها الإقليمية وبذلك تعبر صناديق الثروة السيادية عن المكان أو المحل الذي تتجمع فيه المصادر المالية (**ثروات الدولة)** المملوكة لحكومة ذات سيادة ، وتقوم بإدارة تلك الأموال جهة

حكومية مستقلة عن السلطة النقدية للدولة (**البنك المركزي**) ومستقلة عن وزارة المالية ، لتحقيق أهداف متعددة تتضمن تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسعي نحو التنمية المستدامة وعدالة توزيع الثروات بين الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية القادمة (**العطواني ، ٢٠١٦ ، ١٣**) ، ومن خلال التعاريف السابقة لمفهوم صناديق الثروة السيادية يمكن أيضاً استخلاص العديد من الخصائص التي تتميز بها عن باقي الصناديق المالية والاستثمارية ، إذ أن هذه الصناديق التي أنشئت من قبل الدولة هي مملوكة للحكومة وبالتالي تتمتع بالصفة العامة لأنها تمول بفوائض الميزانيات وفوائض الاحتياطي الأجنبي وعائدات بيع وتصدير السلع الأولية والمنتجات الخام، وأن الأرصدة المتراكمة لهذه الأموال في صناديق الثروة السيادية يتم استثمارها من قبل الدولة فيما بعد في مشروعات مجدية اقتصادياً داخل الدولة أو خارجها بشركات كبيرة مالية أو صناعية أمريكية وأوربية ويابانية، كما تميزت هذه الصناديق بأنها غير ملزمة بتسديد مدفوعات دورية تشبه المدفوعات الواجبة على صناديق المعاشات التقاعدية اللازم الوفاء بها بنحو دوري وبالتالي فأن صناديق الثروة السيادية لا ينتج عنها التزام بتسديد دفعات مالية دورية عن دخولها في استثمارات طويلة الأجل (**العقريب ، ٢٠١٤ ، ١١٧ ، ١١٨**)، وتعاني استثمارات صناديق الثروة السيادية من المخاطرة المالية الناتجة عن القيود التي قد تتعرض لها في الدول المستضيفة لهذه الاستثمارات والمتعلقة بالقيود على معاملات الحسابات المالية والرأسمالية من ميزان المدفوعات للعالم الخارجي مما يفرض المزيد من القيود على حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ، فيكون للدولة الحق باختيار من الذي يمكنه الاستثمار في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلى ثلث قيمته في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى يعد التحدي الأكبر للاستثمارات لأن انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للدول التي تحتفظ باحتياطيات كبيرة مقومة بالدولار كما هو الحال في المدة ما بين (٢٠٠٠– ٢٠٠٨ م) ، إما إذا تعرض الدولار الأمريكي للانهيار كبير في قيمته فان ذلك سوف يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في أسواق المال الدولية (**مبروك ، ٢٠٠٩ ، ٢١**) .

ويمكن استنتاج أهم الخصائص والسمات التي تتميز بها صناديق الثروة السيادية بما يلي:– (جوزيف ، ٢٠١٤ ، ٣٧)

١– أنها عبارة عن محفظة مالية للأصول النقدية المملوكة للدولة ملكية عامة تسعى إلى تحقيق أهداف المصلحة العامة.

٢ – تتمتع بإدارة اقتصادية مستقلة عن إدارة السلطتين المالية والنقدية للدولة (وزارة المالية والبنك المركزي) .

٣ – تعمل بصورة منفصلة وبمعزل عن السياسات الاقتصادية للدولة المالية والنقدية والتجارية .

٤ – غير ملزمة بتسديد مدفوعات دورية كما هو الحال في صناديق المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي.

٥ – تعاملاتها النقدية تكون بالعملات الأجنبية أكثر من تعاملاتها بالعملة المحلية.

٦ – ارتباطاتها الاستثمارية تكون كبيرة مع الخارج أكثر من الداخل وبمشروعات ذات آجال زمنية بعيدة وبنسبة مخاطر عالية.

ويمكن تمييز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الهيئات المالية بعدد من الخصائص:- (قدي ، ٢٠٠٩ ، ١)، (باتا ،٢٠١١ ، ١٤٣).

١ – تتميز صناديق الثروة السيادية عن البنوك المركزية من حيث أهدافها ، إذ تسعى صناديق الثروة السيادية إلى الاستثمار وليس إلى إدارة السياسات النقدية وسياسة سعر الصرف كما هو الحال في البنك المركزي ويغلب عليها استثمار أصولها في الأسهم ، بينما البنوك المركزية يتوجب عليها المحافظة على مستويات معينة من السيولة النقدية حتى تستطيع مواجهة إي تغيرات في أسعار الصرف.

٢ – تتميز صناديق الثروة السيادية عن صناديق المعاشات التقاعدية العمومية في إن الأخيرة تأتي بأموالها عن طريق الاشتراكات أو الاستقطاعات الإجبارية من الجيل الحالي ، في حين يكون هدف صندوق الثروة السيادية هو تمويل معاشات الأجيال القادمة .

٣ – تتميز صناديق الثروة السيادية عن المؤسسات العمومية الأخرى كشركات التأمين ومصارف الاستثمار في أن تلك المؤسسات العمومية تكون عبارة عن شركات تجارية تخضع إلى القانون التجاري ، في حين تختلف صناديق الثروة السيادية عنها في عدم التزامها بقانون الشركات التجاري لأنها ليست شركة وأن الوظيفة الأساسية لصناديق الثروة السيادية هي استثمار الأصول المالية .

ومن جميع تلك الخصائص تتشكل الصورة الكاملة لطبيعة نشاط صناديق الثروة السيادية وآليات عملها والأدوار المنوطة بها والمعول عليها القيام بها من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى لها في النشاط الاقتصادي للبلد، وبذلك لا بد أن تترك هذه الصناديق مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مجمل الفعاليات المالية للدولة والتي يمكن تبويبها في جانبين هما:

أ- الآثار الايجابية لصناديق الثروة السيادية : (نبيل ، ٢٠١١ ، ٩٠) (عباس ، وسيلة ،٢٠١٥ ، ١٢) (الموسوي ، والمنصوري ، ٢٠١٤ ، ٤٢)

١ – **تحقيق استقرار الدخل** :– تم إنشاء هذه الصناديق أساساً للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية وبالتالي لضمان استقرار أراداتها من صادرات هذه السلع الأساسية ، وخاصة النفط يتسم بتقلبات حادة بالأسعار والدول التي تعتمد اقتصاداتها على صادرات هذه المنتجات ، تتحمل وطأة التغيرات ، وبالتالي سيكون لهذا الصندوق دور في حماية الاقتصاد وتمويله ضد التقلبات .

٢ – **مدخرات الأجيال القادمة** :– يتم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل ، فالمواد الخام والموارد ذات الصلة بها تتميز بالنضوب مما دفع بعض الدول التي تعتمد على هذه الموارد إلى توجيهها في سبيل تحقيق العدالة بين الأجيال لتلبية احتياجات المستقبل عندما تستنفذ المواد الناضبة ، كما أن صناديق المدخرات المعروفة بصناديق الأجيال القادمة تستخدم لتخصيص إيرادات الموارد مناصفة عبر الأجيال القادمة بتمويل أصول غير قابله للتجديد إلى أصول مالية دائمة .

٣ – **الأداء الأمثل** :– من الآثار الإيجابية لصناديق الثروة السيادية أنها تهدف لتعظيم عائد الاحتياطات الأجنبية ، كما هو الحال في الشركات الاستثمارية للاحتياطيات ، وتشمل النقد الأجنبي على جزء بسيط للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف إذ يتحكم البنك المركزي بالاحتياطيات الرسمية ، وتتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة ، أما الجزء المتبقي من احتياطات النقد الأجنبي فتوضع في الصناديق الثروة السيادية ليتم استثمارها .

٤ – **التنويع الاقتصادي** :– يضاف إلى المعضلة المالية العامة في البلدان النفطية وإبعادها التنموية ، معضلة أخرى تواجه تلك البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على إنتاج وتصدير النفط ، والتي كانت ماتزال أهم هاجس لمخططي التنمية فيها ، وتتمثل المعضلة بالاستعداد لعصر ما بعد النضوب ، لذلك كان التنوع الاقتصادي أو تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية .

٥ – **التطور والتقدم** :– أن صناديق الثروة السيادية التي تعمل على التطوير المستمر وتتخذ منه هدفاً أساسياً ، تعمل على توجيه الاحتياطيات الوطنية نحو مشروعات على المدى البعيد ذات أهمية استراتيجية للاقتصاد المحلي .

٦ – حماية الاقتصاد والموازنة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط .

٧ – توفير أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٨ – تؤدي استراتيجيات لصناديق الثروة السيادية إلى تخفيض أسعار الفائدة و التقليل من مخاطر الاستثمار وزيادة الطلب على الأصول المالية إذ قدرت دراسة **ماكنزي** انخفاض أسعار الفائدة على السندات الأمريكية نتيجة للنشاط الاستثماري للدول النفطية في الولايات المتحدة في حدود (٢١ نقطة **أساسية**) .

ب-الآثار السلبية لصناديق الثروة السيادية :

تتمثل سلبيات هذه الصناديق في سرية نشاطها واتجاهاتها ودوافعها وخياراتها الاستثمارية وافتقار معظم أنشطتها إلى الشفافية في عملها ، بحيث لا يتم الكشف عن الكثير من المعلومات المتعلقة بحجم العوائد والأرصدة المتراكمة واتجاهات الاستثمار لتلك الأرصدة وكيفية توزيع تلك العوائد والأرباح واستحواذ النخب السياسية الحاكمة في أغلب الدول النامية على القرارات الاقتصادية المتعلقة بإدارة هذه الصناديق الأمر الذي يمثل محط قلق عالمياً بسبب عدم الشفافية في عملية إدارتها **(الاتحاد العام لعمال الكويت** WWW.KTUF.ORG>ALAMEL**)** ، الافتقار للشفافية في عملها ، والغموض إذ أن معظمها لا يكشف عن حجمها وعددها أو نشاطها وعوائد أستثمرها ، وأن صفة الغموض وعدم الشفافية أصبحت صفة ملازمة للصناديق العربية وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تفتقر للحكم الديمقراطي وهيمنة الأسر الحاكمة على المقدرات المالية لدولها ، إذ تعاني صناديق الثروة السيادية فيها من عدم الوضوح في الكثير من المعلومات والأهداف ، وأن التقارير الصادرة عن صناديق الثروة السيادية تكون في الغالب غير دقيقة وغير مفصلة ولا تعكس واقع الأموال التي ترد لهذه الصناديق والتي تكون غالباً أهدافها غير واضحة ولا تمثل أعمالها واحتياطياتها وموجوداتها وحساباتها **(الصناديق السيادية العربية، Aljazeera.net)** ، ويعد خبراء مجلس الشفافية العالمية أن صناديق الثروة السيادية في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية أصبحت من أهم أسباب الفساد المالي المستشري في معظم دول العالم النامي ، فضلاً عن أن إدارة الصناديق السيادية في تلك الدول لا تتمتع بالمعرفة الاقتصادية والإدارة الكفوءة في عملية استثمار الأرصدة المالية ، والمثير للاستغراب أن أرصدة الكثير من صناديق الثروة السيادية في الدول النامية تتجه نحو التراجع ولأسباب ومبررات واهية وحجج ولا تعبر عن حقيقة كيف تم استخدام أو استثمار أموال تلك الصناديق وبخاصة عند مقارنة المدخولات المالية للصناديق مع الأرباح المتحققة من الاستثمار. **(عبد الشفيع ، ٢٠١٥ ، ١٤٢، ١٤٣)** .

رابعاً : اتفاقية سانتياغو لصندوق النقد الدولي حول صناديق الثروة السيادية :-

مع النمو المتزايد وأهمية صناديق الثروة السيادية ودورها المتنامي على مستوى عمل صندوق النقد الدولي على إيجاد آليات تمكن من دمج صناديق الثروة السيادية ضمن قواعد النظام المالي العالمي ، إذ أقامت لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي وبالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اكتوبر من عام (٢٠٠٧) حواراً مع البلدان الأعضاء وقد وضعت مجموعة من القواعد التي تحكم ممارسات العمل المالي في مجال إدارة صناديق الثروة السيادية ، وتبعاً لذلك تم تأسيس مجموعة عمل دولية في الأول من مايو عام (٢٠٠٨) لتحديد مجموعة من المبادئ الطوعية توضح الإطار المؤسسي الذي يجب أن تركز عليه صناديق الثروة السيادية ، ونظام حوكمتها وعملياتها الاستثمارية من أجل خلق مناخ استثماري منفتح ومستقر ويعمل بشفافية للحفاظ على ثروات الشعوب وأجيالها القادمة ، فعقد لذلك جلسات عمل في سانتياغو وتوصلت إلى أتفاق أولي حول مبادئها في الثاني من سبتمبر عام (٢٠٠٨) ، وأصبحت هذه المبادئ وثيقة عمل سميت بمبادئ اتفاقية سانتياغو وعددها الأربعة وعشرون مبدأً ، تغطي ثلاثة أطر هي الإطار القانوني والاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية ، والإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة المالية والإطار الاستثماري وإدارة المخاطرة **(قدي ، ٢٠٠٩ ، ٨)**

ويمكن استعراض أهداف ومبادئ اتفاقية سانتياغو كما يلي : **(واثق ، المعيني ،٢٠١٤ ، ١٦ ،١٧، ١٨، ١٩) (أوداريبرداس واخرون،٢٠١٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ،٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠)**

١- <u>أهداف اتفاقية سانتياغو :</u>

أ- وجود هيكل حكومة قوي وشفاف يوفر سيطرة تشغيلية ملائمة ، وإدارة للمخاطر مناسبة وتحملاً للمسؤولية.

ب- التأكد من تطبيق المتطلبات القانونية والتشريعية ومتطلبات الإفصاح في الدول التي تستثمر هذه الصناديق.

ج- التأكد من أن صناديق الثروة السيادية تستثمر لاعتبارات اقتصادية لتحقيق أهداف مرتبطة بالأخطار والعوائد المالية .

د- المساهمة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر وحرية وتدفق وانتقال الأموال والاستثمارات .

٢ - <u>مبادئ اتفاقية سانتياغو :-</u>

المبدأ الأول :- يكون الإطار القانوني الذي يستند إليه صندوق الثروة السيادية سلمياً ودائماً لفاعلية تشغيلية وتحقيق أهدافه المعلنة.

المبدأ الفرعي ١-١ :- يضمن الإطار القانوني لسلامة الوضع القانوني في إجراءات تنظيم صندوق الثروة السيادية والمعاملات التي تتم فيه.

المبدأ الفرعي ١ -٢ :- الإفصاح العلني عن أهم مواصفات الأساس والهيكل القانونيين لصندوق الثروة السيادية والمعاملات التي يجريها.

المبدأ الثاني :- يتحدد بوضوح غرض السياسة من إنشاء صندوق الثروة السيادية ويتم الإفصاح عنها علناً.

المبدأ الثالث : - حيثما يكون لأنشطة صندوق الثروة السيادية انعكاسات اقتصادية كلية ومحلية مباشرة وكبيرة ويتم تنسيق هذه الأنشطة تنسيقاً كاملاً مع سلطات المالية العامة والسلطات النقدية والمحلية بغية ضمان الاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية الشاملة.

المبدأ الرابع :- وضع سياسات وقواعد وإجراءات وترتيبات واضحة ومعلنة بشأن المنهج العام لصندوق الثروة السيادية حيال عمليات التمويل والسحب والإنفاق ، لذلك كان المبدآن الفرعيان التاليان :-

المبدأ الفرعي ٤-١: - يجب الإفصاح علناً عن مصدر أو مصادر تمويل صندوق الثروة السيادية.

المبدأ الفرعي ٤-٢:- يجب الإفصاح علناً عن المنهج العام لسحب الأرصدة من صندوق الثروة السيادية للإنفاق منه نيابة عن الحكومة .

المبدأ الخامس :- يتم إبلاغ الجهة المالكة بالبيانات الإحصائية ذات الصلة بصندوق الثروة السيادية وإدراجها في المكان المناسب مع مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية .

المبدأ السادس :- يعمل صندوق الثروة السيادية في ظل إطار سليم للحكومة يتحدد فيها تقسيماً واضحاً للأدوار والمسؤوليات بما يسهل المسائلة والاستقلالية في الإدارة التشغيلية للصندوق سعياً لتحقيق أهدافه.

المبدأ السابع :- تحدد الجهة المالكة **(الحكومة)** أهداف صندوق الثروة السيادية ، وتتولى تعيين رئيس وأعضاء الجهاز الحاكم **(مجلس إدارة الصندوق)** طبقاً لإجراءات واضحة التحديد تمارس الإشراف على عملياته.

المبدأ الثامن :- يعمل الجهاز الحاكم بما يحقق مصالح صندوق الثروة السيادية والأهداف التي تسعى لها ، ويُكلف بمهمات واضحة المعالم ويمنح السلطة والاختصاص لأداء وظائفهِ.

المبدأ التاسع :- يتولى فريق الإدارة التشغيلية لصندوق الثروة السيادية تنفيذ إستراتيجية بصورة مستقلة في إطار مسؤوليات واضحة التحديد.

المبدأ العاشر:- يتحدد بوضوح إطار المساءلة عن عمليات صندوق الثروة السيادية بالنص عليه في التشريع أو الميثاق المعني أو غير ذلك من الوثائق التأسيسية أو في اتفاقية الإدارة.

المبدأ الحادي عشر:- يتم إعداد تقرير مصحوب بكشوفات مالية عن عمليات صندوق الثروة السيادية وكيفية أدائه ، وذلك في الوقت المقرر وطبقاً للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمولة بها مع مراعاة الاتساق.

المبدأ الثاني عشر :- تخضع عمليات صندوق الثروة السيادية وكشوفاته المالية للتدقيق السنوي طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمول بها.

المبدأ الثالث عشر :- تحدد بوضوح المعايير المهنية والأخلاقية الواجب اعتمادها في أداء المسؤوليات ويحاط علماً بها أعضاء الجهاز الحاكم لصندوق الثروة السيادية وإدارته وموظفيه.

المبدأ الرابع عشر :- يتركز التعامل مع ثلاثة أطراف هم اقتصادي ومالي وسياسي لغرض إدارة عمليات صندوق الثروة السيادية على أساس مهني تُراع فيه قواعد وإجراءات واضحة للعمل في ظل الأهداف المعلنة.

المبدأ الخامس عشر :- تدار عمليات صندوق الثروة السيادية وأنشطته في البلدان المضيفة طبقاً لمتطلبات التنظيم التي يزاول نشاطه فيها.

المبدأ السادس عشر :- يتم الإفصاح علناً عن إطار الحوكمة وأهدافها وكذلك عن كيفية إدارة الصندوق على أساس الاستقلالية التشغيلية عن الجهة المالكة للصندوق.

المبدأ السابع عشر :- يتم الإفصاح علناً عن المعلومات المالية ذات الصلة بصندوق الثروة السيادية لتوضيح التوجيه الاقتصادي والمالي حتى يتسنى الإسهام في استقرار الأسواق المالية الدولية وتعزيز الثقة في البلدان المتلقية لاستثمارات رؤوس أموال الصندوق.

المبدأ الثامن عشر :- يجب أن تتسم السياسة الاستثمارية للصندوق السيادي بالوضوح والاتساق في أهدافه المحددة ودرجة تحمله للمخاطر واستراتيجيته الاستثمارية حسب ما حددتها الجهة المالكة أو الحاكمة ، كما يجب التركيز على مبادئ سليمة لإدارة الحافظة المالية للصندوق.

المبدأ الفرعي ١٨-١ :- يسترشد صندوق الثروة السيادية في سياستهِ الاستثمارية في تصنيف مدى تقنين انكشافه للمخاطر المالية وإمكانية استخدامه للدفع المالي.

المبدأ الفرعي ١٨-٢ :- تعالج السياسة الاستثمارية مدى إمكانية الاستعانة بمديرين داخليين أو خارجيين للاستثمار بأنواع مختلفة ومتنوعة من الأنشطة الاقتصادية على وفق السلطة المخولة لهم والعملية المتبعة باختيارهم ومراقبة أدائهم.

المبدأ الفرعي ١٨-٣ :- يتم الإفصاح علناً عن توصيف شامل لسياسة الاستثمار المعتمدة لدى صندوق الثروة السيادية.

المبدأ التاسع عشر :- تهدف القرارات الاستثمارية التي يتخذها صندوق الثروة السيادية إلى تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر بما يتوافق مع سياسته الاستثمارية واستناداً إلى أساس اقتصادي ومالي يحقق الأهداف.

المبدأ الفرعي ١٩-١:- إذا كانت قرارات الاستثمار لصندوق الثروة السيادي تشجع اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الاقتصادية والمالية فيتم النص بوضوح على هذه الاعتبارات ضمن السياسية الاستثمارية للصندوق ويتم الإفصاح عنها علناً.

المبدأ الفرعي ١٩-٢:- تدار أصول صندوق الثروة السيادية على وفق الطريقة السليمة والمقبولة عموماً في مجال إدارة الأصول.

المبدأ العشرون : - لا يجوز لصندوق الثروة السيادية السعي لمعرفة معلومات سرية أو اكتساب نفوذ من خلال الحكومة بمفهومها الأوسع أو استغلال مثل هذه المعلومات أو استغلال السلطة في التنافس مع الكيانات الخاصة .

المبدأ الحادي والعشرون :- ينظر صندوق الثروة السيادية إلى حقوق المساهمين بوصفها عنصراً أساسياً في قيمة استثمارات أصوله ، وإذا اختار إن يمارس حقوق ملكيته فعليه القيام بذلك على نحو يتسق مع سياسته الاستثمارية ويحمي القيمة المالية لاستثماراته ، ويفصح صندوق الثروة السيادية بشكل علني عن منهجه العام تجاه الأسهم المانحة لحقوق الكيانات المدرجة في البورصة بما في ذلك العوامل الأساسية المرشدة لممارسة حقوق الملكية.

المبدأ الثاني والعشرون :- يستند صندوق الثروة السيادية إلى إطار يحدد مخاطر عملياته ويقدرها ويديرها بصورة سليمة.

المبدأ الفرعي ٢٢-١: - يتضمن إطار إدارة المخاطرة معلومات موثوقة ونظماً لإبلاغ البيانات في الوقت المقرر بما يتيح مراقبة المخاطر ذات الصلة وإدارتها في ظل معلومات ومستويات مقبولة وآليات للرقابة والحوافز ومدونات لقواعد السلوك وتخطيط لاستمرارية العمل واستقلاليته.

المبدأ الفرعي ٢٢-٢:- يتم الإفصاح علناً عن المنهج العام المعتمد لإطار إدارة المخاطر المالية والاقتصادية.

المبدأ الثالث والعشرون :- تقاس أصول صندوق الثروة السيادية وأداؤه الاستثماري (سواء على أساس مطلق أم مقارن بمعايير قياسية إن وجدت) ، وترفع تقارير بشأنها لمالكها طبقا لمبادئ ومعايير واضحة التحديد.

المبدأ الرابع والعشرون :- يجري صندوق الثروة السيادية بشكل مباشر أو من خلال طرف ينوب عنه عمليات المراجعة المنظمة لتطبيق المبادئ والمعايير المعتمدة في العمل وتنفيذ مختلف الفعاليات بصورة محددة وواضحة.

المبحث الثاني

أنواع الصناديق السيادية

تنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية أو عائدات الخصخصة أو فوائض المالية العامة أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل تلك الموارد مجتمعة ، أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي أصول النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض تقليدية متعلقة بميزان المدفوعات والسياسات النقدية أو رأسمال المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي ، إذ تشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى وجود عدة أنواع من صناديق الثروة السيادية ، ويمكن التمييز فيما بينها بحسب أهدافها أو موارد تمويلها أو حسب وظائفها إلى الأصناف التالية:-

أولاً : تقسم صناديق الثروة السيادية بحسب أهدافها إلى ما يلي :-

١- **صناديق الاستقرار المالي Stabilization funds** :- بسبب القلق المتزايد حيال تقلب أسعار الأسواق وبخاصة للسلعة الأساسية في بعض البلدان التي تشكل أهمية كبيرة في اقتصاداتها ، والتي تتقلب أسعارها بنسبة تتراوح بين (٢٠ - ٢٥%) كل سنة حسب النشاط الاقتصادي الموسمي

والدوري، فأن الدول لجأت إلى تأسيس هذه الصناديق بغية التخلص من هذا القلق والمحافظة على الاستقرار النسبي في الإيرادات المتأتية من صادرات السلع التي تشكل الأهمية القصوى في سلة صادراتها، بوصف اختلال التوازن في الأسواق سيولد اختلالات اقتصادية أخرى، طالما أن الاقتصاد مرتبط ومتأثر بعوامل السوق الخارجية فتوجهت الجهود بإنشاء صناديق استقرار العوائد المالية **(طاقة، العزاوي ،٢٠٠٧، ١٩٦)** ، أن الهدف الأساسي لهذا الصندوق هو حماية الميزانية العمومية والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد ذلك البلد فتقوم تلك البلدان بإنشاء تلك الصناديق من أجل عزل الاقتصاد الكلي والموازنة من تقلبات أسعار تلك السلع (النفط في اغلب الأحيان) ، أن تراكم تلك الصناديق نتيجة العوائد النفطية العالية وفوائض الميزانية العمومية للبلدان والتي يمكن استخدامها في السنوات اللاحقة التي تواجه فيها عجزاً بالموازنة لتغطية نفقاتها، فكان الهدف هو تسهيل توفير الإيرادات المالية وضمان انسيابيتها خلال السنة المالية وضمان التدفقات الداخلية من العملة الأجنبية ، ولكن عندما تأخذ الموجودات في صناديق الثروة السيادية في التزايد خارج المستوى لتحقيق أهداف الاستقرار المالي والاقتصادي عندها تقوم السلطات الحكومية المسؤولة عن إدارة الصندوق بتعديل الأهداف وتوسيع أغراضه **(صالح ،٢٠٠٨، ٤ ، ٥)**.

٢ – **صندوق والادخار Saving funds** :– يختلف سلوك الصناديق الادخارية والمدخرات السيادية عن صناديق الاستقرار المالي باختلاف أهداف تلك الصناديق ، إذ تهدف صناديق الادخار السيادية إلى مشاركة الأجيال القادمة بثروات البلاد الناضبة كالنفط والغاز عن طريق تحويل جزء معين من إيرادات وصادرات الخامات إلى أصول مالية متوسط وطويلة الأجل تصب في مصلحة الأجيال القادمة، لذلك يطلق على صناديق الادخار السيادية صناديق الأجيال القادمة وقد تم أنشاؤها في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل صندوق أبو ظبي للاستثمار وصندوق المعاشات النرويجي وشركة استثمار الاحتياطي الحكومي السنغافوري والصندوق السيادي الكويتي ،لقد جرت العادة في تمويل صناديق الادخار الوطنية في الدول النفطية من إيرادات تصدير النفط الخام من أجل تجنب التبذير والاستخدام غير الرشيد لتلك الأموال وبخاصة في أوقات أنتعاشها عند ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ، فضلاً عن أن النفط هو مورد ناضب من حق الأجيال القادمة أن تنعم بخيراته ، فلابد من توفير رصيد مالي يلبي متطلبات المرحلة القادمة **(براهيم،٢٠١٥، ٢٠٥)**.

٣ – **مؤسسات استثمار الاحتياطات Reserves investment companies**:– أن الهدف الرئيسي الذي يكمن وراء تكوين شركات استثمار الاحتياطي هو تخفيض تكلفة الفرصة البديلة

الاحتياطيات الأجنبية الفائضة أياً كان مصدرها، والعمل على استثمارها في المجالات التي يتوقع أن يتحقق من خلالها أعلى عائد ممكن **(يحي،٢٠١٦، ١٤)** ، وينظر في أحيان كثيرة الى الموجودات التي تقع ضمن هذه الترتيبات بأنها مازالت تعد ضمن نطاق الاحتياطيات على الرغم من انخفاض السيولة بهدف زيادة العوائد على الاحتياطيات **(صالح، ٢٠٠٨، ٦)**.

٤ – **صناديق احتياطي التقاعد Pension Reserve funds:**– وتسمى بصناديق طوارئ احتياطيات التقاعد وهي مقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة في الميزانية العمومية للحكومة، وهي صناديق توظف مواردها بغية إدامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين، وتستخدم هذه الصناديق أحياناً بمثابة نمط لمواجهة الالتزامات العرضية التي تترتب بشكل طارئ على الميزانية العمومية للدولة **(سلمان ، محمد،١٩٩،٢٠١٤)**.

٥ – **صناديق التنمية** :– وهي الصناديق التي يتم السعي لإنشائها للمساعدة في تمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية أو تعزز السياسات الصناعية، والتي قد تزيد نمو الإنتاج المحتمل في الاقتصاد، إذ أن السبب الرئيس الذي يقف وراء إنشاء صناديق التنمية يعود إلى الفوائض الاحتياطية المتحققة من مختلف العمليات الاقتصادية المدرة للأرباح ، كما أن هذه الصناديق تقوم بتوظيف الموارد باتجاه القيام بمشروعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية وتحديداً مشروعات البنية التحتية ، ويتجسد ظهورها بشكل جلي في دول جنوب شرق آسيا والدول النفطية **(عبد العزيز،٢٠١٧، ١٥١)** .

ثانياً– تقسم الصناديق السيادية بحسب مصادر تمويلها إلى ما يلي :–

١ – **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية):**– وهي تلك الصناديق التي تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وبخاصة النفطية وذلك بأنها تطرح إمام الدولة إشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي تتسبب بقابلية النضوب ما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في باطن الأرض للأجيال القادمة ، وقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات، إذ يتم أحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول لضمان تحقيق الاستدامة للموارد الناضبة، مثل صندوق النفط النرويجي والصندوق السيادي الإماراتي **(عثمان ، ميلود ، ٢٠١٥، ٦)**.

٢ – **الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة** :– دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصخصة القطاع العام مما أدى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، ففي فرنسا بلغت عوائدها لبرنامج الخصخصة (٢٤ بليون دولار) عام (٢٠٠٠ م)، وفي الجزائر بلغت عوائد الخصخصة عام (٢٠٠٨م) ما يقارب (١٦ بليون دولار) ، ويختلف استخدام هذه الدول للعوائد فمنهم من يوجهها بشكل مباشر لتمويل الميزانية العامة ،وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكل الاقتصاد وسداد الديون، ونتيجة لضخامة هذه العوائد وتخوفاً من تحولها إلى إنفاق حكومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد مما يقود إلى حالة تضخم غير متحكم فيه ، يتم تحويل العوائد إلى صناديق الثروة سيادية (**قدي ،٢٠٠٩، ٢)** .

٣ – **الصناديق الممولة بفائض الميزانية** :– تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما يتحقق لديها فائض في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض إلى صندوق الثروة السيادي بغية تحويل الأموال الفائضة فيما بعد إلى استثمار في الأصول المالية بهدف تحقيق عوائد ربحية من جهة، ولتوجيه المتغيرات الاقتصادية نحو الاستخدام الرشيد والعقلاني من جهة ثانية ، فمع ارتفاع الفوائض المالية يتم اللجوء إلى تكوين صناديق الثروة سيادية بقصد الاستثمار بشكل جيد **(الموسوي ، المنصوري، ٢٠١٤، ٢٦)** .

٤ – **الصناديق الممولة بفوائض الميزان التجاري واحتياطيات الصرف (صناديق غير نفطية)**:– يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي يبين المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد بلد ما والعالم الخارجي خلال مدة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة والمشتريات والمبيعات من الأموال بمختلف إشكالها ومبيعات والخدمات، ويتألف ميزان المدفوعات من حساب السلع والخدمات وحساب رأس المال (قيود الدائن والمدين للموجودات والتحويلات المالية للمقيمين وغير المقيمين والحساب المالي وهو صافي قيمة عمليات اقتناء الموجودات)، أن وجود فائض الحساب التجاري يتم تحويله إلى صناديق الثروة السيادية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي إذا ما أُلزم الأمر وقد استطاعت أكثر الدول غير النفطية أن تحقق فائضاً في الميزان التجاري بفضل ميزتها التنافسية التصديرية على مستوى العالم بما يفيض عن احتياطيات الاستثمار المحلي مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديقها السيادية **(الراوي، ٢٠١٤، ٢٠)** .

ثالثاً- تقسم الصناديق السيادية على وفق مجال عمل الصندوق كما يلي:

١ - **صناديق سيادية محلية** :- يتركز نشاطها داخل الاقتصاد الوطني وتهتم بتوظيف الفوائض المالية لهذه الصناديق في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الداخل، وتقود هذه الصناديق باستثماراتها الى تفعيل حركة النشاط الاقتصادي وتسريع معدلات النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن هذه الصناديق جهاز قطر للاستثمار من خلال تأسيس شركات محلية منها بروة العقارية ومصرف الريان **(نبيل، ٢٠١٣ ،٩٩)**.

٢ - **صناديق الثروة السيادية الدولية** :- تستثمر بعض الدول صناديق الثروة السيادية في الخارج حتى لا يتزامن الاستثمار الحكومي مع الاستثمار الخاص أو لتجنب ما يعرف بالمرض الهولندي ،وهي صناديق تقوم بأنشطتها الادخارية والاستثمارية خارج البلد مثل هيأة أبو ظبي للاستثمار، وصندوق معاشات الحكومي النرويجي **(عبد الكريم ، ٢٠١٤، ٦)** .

رابعاً- تقسم الصناديق السيادية على وفق درجة استقلالية الصندوق الى ما يلي :- (ساخي،١٨٣،٢٠١٤) .

١ - **صناديق الثروة السيادية مستقلة نسبياً**:- تدار هذه الصناديق بطريقة غير مباشرة من قبل الحكومة بوصفها أنها يتم اشتراك جهات اخرى في إدارتها مثل البنك المركزي والهيآت المستقلة الأخرى، إن الذي يميز هذا النوع من صناديق الثروة السيادية هو تمتعها بالاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، كما تتميز بالإفصاح والمساءلة وخضوعها للرقابة المستقلة .

٢ - **صناديق الثروة سيادية غير مستقلة** :- إن هذا النوع من صناديق الثروة السيادية تتم إدارتها بشكل مباشر من قبل الحكومات مما يضفي صفة عدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات، إذ يعاب على هذا النوع من الصناديق عدم خضوعها للرقابة المستقلة بالإفصاح والمساءلة مما يعني غياب الشفافية في ادارة أصولها المالية .

مخطط رقم (١)

أنواع صناديق الثروة السيادية

حسب اهدافها	مصادر تمويلها	مجال عمل	درجة استقلالية
• صناديق الاستقرار المالي. • صندوق المدخرات والادخار. • مؤسسات استثمار الاحتياطات. • صناديق احتياطي التقاعد. • صناديق التنمية	• الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية. • الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة • الصناديق الممولة بفائض الميزانية. • الصناديق الممولة بفوائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف	• صناديق ثروة سيادية محلية • صناديق ثروة سيادية دولية	• صناديق سيادية مستقلة نسبيا • صناديق سيادية غير مستقلة

والجدول التالي يعرض أكبر عشرين صندوقاً سيادياً في العالم بحسب آخر تقييم لمنظمة الشفافية العالمية عام ٢٠١٥ من حيث حجم رأس المال ، إذ تصدر القائمة صندوق التقاعد النرويجي بقيمة (٨٧٣) مليار دولار ، وفي المرتبة الثانية جاء صندوق أبو ظبي السيادي للاستثمار بقيمة (٧٧٣) مليار دولار ، في الوقت الذي تذيلت فيه **شركة الاستثمارات البترولية الإماراتية** القائمة

جدول رقم (١)

أكبر صناديق الثروة السيادية في عام (٢٠١٥م)

المرتبة	الصناديق	الدولة	حجم الأموال مليار/دولار
١	صندوق التقاعد الحكومي	النرويج	٨٧٣
٢	جهاز(صندوق) أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	٧٧٣
٣	شركة الصين للاستثمار	الصين	٧٤٦
٤	مؤسسة النقد العربي ساما	السعودية	٦٧١،٨

٥	الهيأة العامة للاستثمار	الكويت	٥٩٧
٦	شركة سيف للاستثمار	الصين	٥٤٧
٧	محفظة الاستثمار تابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين	٤٠٠
٨	شركة حكومة سنغافورة للاستثمار	سنغافورة	٣٤٤
٩	هيأة قطر للاستثمار	قطر	٢٥٦
١٠	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الصين	٢٣٦
١١	تيماسيك القابضة	سنغافورة	١٩٣
١٢	مؤسسة دبي للاستثمار	الإمارات	١٨٣
١٣	مجلس أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	١١٠
١٤	صندوق المستقبل الاسترالي	استراليا	٩٥
١٥	صندوق الاحتياطي الروسي	روسيا	٨٨،٩
١٦	شركة كوريا للاستثمار	كوريا الجنوبية	٨٤،٧
١٧	صندوق الرفاه الوطني	روسيا	٧٩،٩
١٨	محفظة الاستثمار التابعة لهيأة الأوراق المالية بكازاخستان	كازاخستان	٧٧،٥
١٩	صندوق كازاخستان الوطني	كازاخستان	٧٧
٢٠	شركة الاستثمارات البترولية الإماراتية	الإمارات	٦٦،٣

المصدر: أكبر الصناديق السيادية https;//www.argaam.com/ar/article/art

المبحث الثالث

واقع الأدوار التنموية لصناديق الثروة السيادية

أولاً :- الدور الاقتصادي لصناديق الثروة السيادية

تعد صناديق الثروة السيادية أحد أهم المؤسسات التي تدير الفوائض المالية للدولة بقصد الاستثمارات بغية تحقيق جملة من الأهداف المشتركة التي تتمثل ضمان حقوق الأجيال القادمة بالثروات الحالية عبر استثمارها في مشروعات الاستراتيجية ذات بعد تنموي طويل الأمد، وكذلك تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة للدولة وحماية الاقتصاد من تقلباتها المفرطة في الإيرادات والنفقات وتنويع صادراتها من السلع الأساسية وتحقيق عوائد أكبر مع التركيز على احتياطات العملات الأجنبية، فضلاً عن مساعدة السلطة النقدية في تقديم السيولة خلال أوقات التعسر النقدي، والتخلص من الفوائض النقدية غير المرغوبة في أوقات الرواج، وأداء دور الاحتياطي في تمويل مشروعات الهياكل الإرتكازية ، وتطوير جهود التنمية المستدامة بمختلف إبعادها ، وهناك مجموعة من الأسباب الجوهرية التي تقف وراء الأهمية الاقتصادية لصناديق الثروة السيادية وكانت السبب الرئيس في تزايد أعدادها وانتعاش أنشطتها الاستثمارية ومن تلك الأسباب ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الفوائض المالية للدول النفطية من جانب، ومن جانب آخر استمرار الاختلالات في النظام العالمي بفعل الأزمات الاقتصادية الناتجة عن شيوع العولمة المالية ، وتعد صناديق الثروة السيادية أحد أهم مصادر تمويل الاستثمارات في العصر الحديث والتي تزايدت أهميتها في الاقتصاد العالمي بصورة ملحوظة خلال العقدين الماضيين وبخاصة خلال الفترة التي ارتفعت فيها أسعار النفط الخام بصورة ملحوظة عندما تجاوز سعر البرميل (**١٠٠ دولار**) ، وبذلك ظهرت الحاجة الملحة لإدارة فاعلة للأصول المالية المتاحة في صناديق الثروة السيادية من أجل تفعيل أدائها الاقتصادي والانتقال بهذه الصناديق من وضعية المستثمرين الهامشيين إلى وضعية المستثمرين الأساسيين في الأسواق المالية العالمية ، وتؤكد السنوات الأخيرة (العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) ، أن هناك تحول جذري في الأنشطة الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية الخليجية بفضل التدفقات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط نحو استكشاف فرص الاستثمار خارج أنماط الاستثمار التقليدية وفي قطاعات مختلفة ومناطق جغرافية متباينة، وبذلك أصبحت صناديق الثروة السيادية أكثر نشاطاً لمستثمرين استراتيجيين عبر محاولة تنويع اقتصاداتها المحلية بعيداً عن مجالات النفط والغاز (**بيرنيت** ، ٢٠١٣، ١٨) ، أن السياسية

الاقتصادية الرشيدة تفترض استثمار الأموال العامة بصورة منتجة بدلاً من وضعها في حسابات مصرفية لا تدر دخولاً حقيقية بسبب أسعار الفائدة المتغيرة وارتفاع معدلات التضخم، إذ أن صناديق الثروة السيادية ليست مؤسسات ادخارية بقدر كونها تعمل على استدامة الثروات المالية الحالية في مجالات إنتاجية تضمن عدم تآكل القيمة النقدية الحقيقية للثروات المالية للأجيال القادمة خلال الزمن، لأن عليها أن توازن ما بين المخاطرة الحالية والعائد المستقبلي في ظل إتباع عدد من السياسات الاستثمارية الفاعلة التي يمكن تمثل استراتيجيات عالمية لإدارة المحافظ المالية، وهذه الاستراتيجيات هي :-**(الراوي ، ٢٠١٤، ٤٤)**

١ - **الإستراتيجية الأولى** :- السياسة الهجومية المجازفة (**Aggressive Policy**): يتبنى المستثمر هذه السياسة عندما يكون هدفه الرئيس هو جني أرباح رأسمالية كبيرة بفعل انتهاز الفرص الناجمة عن التقلبات الحادة في أسعار أدوات الاستثمار، إذ أن اهتمام المستثمر يكون منصباً نحو تنمية رأس المال المستثمر بغض النظر عن حجم المخاطر التي ستواجه المستثمر، ويطلق على هذا النوع من المحافظ الاستثمارية بمحافظ رأس المال ، وغالباً ما تكون بهيئة أسهم عادية يتم شراؤها بأسعار منخفضة والاحتفاظ بها ثم ينتظر لبيعها حينما ترتفع الأسعار، محققةً بذلك أرباحاً رأسمالية ،ولكنها تتميز بارتفاع نسبة المخاطر، وغالباً ما يتم اللجوء إلى إتباع هذه السياسة الاستثمارية في الفترات التي تظهر فيها مؤشرات الازدهار الاقتصادي ، كما هو الحال لهيأة إدارة الاستثمار بدولة قطر .

٢ - **الاستراتيجية الثانية**:- السياسة الدفاعية المتحفظة (**Conservative Policy**):هي عبارة عن استثمار الأموال المتاحة في شكل سندات طويلة الأمد أو أشباهها كالأسهم الممتازة وشراء أذونات الخزانة ، فضلاً عن شراء الأوراق المالية المملوكة للحكومية بنسبة تتراوح بين (٦٠- ٨٠%)، كون هذه المجالات الاستثمارية تتمتع بالأمان والضمان المالي المربح لمصدر دخل منتظم على المدى الطويل من جانب ، وتقليل احتمالات الإفلاس أو الخسائر الفجائية ونسبة مخاطر متدنية في الأمد الطويل ، وتتمثل هذه الاستراتيجية في الإجراءات الاستثمارية للسلطة النقدية في المملكة العربية السعودية.

٣ - **الاستراتيجية الثالثة** :- السياسة المتوازنة المعتدلة (**Balanced Policy**) : تجمع هذه الاستراتيجية بين تحقيق عنصر الأمان وجني الأرباح الرأسمالية العالية ، إذ تتكون محفظتها المالية من أدوات استثمار قصيرة الأجل عالية السيولة كأذونات الخزانة مضافاً إليها أدوات استثمار طويلة

الأجل مثل الأسهم العقارية والأسهم الممتازة والسندات الطويلة الأجل ، إذ تعتمد هذه الاستراتيجية الأسلوب المتوازن في عملية الاستثمار بقبول نسبة أرباح ونسبة مخاطر معتدلة، وتتبنى العديد من الدول هذه السياسة لكونها تراعي تحقيق التوازن النسبي في المحافظ الاستثمارية وبما يؤمن عوائد مقبولة ومستويات معتدلة من المخاطرة ، أي أتباع ما يعرف في عالم الاستثمار بقاعدة " **الرجل الحريص**"" ، لذلك يوزع رأس المال المستثمر على أدوات استثمار متنوعة تتيح للمستثمر تحقيق دخل ثابت في حدود معقولة دون أن تحرمه فرصة تحقيق أرباح رأس مالية في حالة توفرها، فعند ارتفاع أسعار الأوراق المالية ، يستطيع المستثمر من بيع الأوراق المالية القصيرة الأجل محققاً للأرباح ، ولكن عند انخفاض الأسعار فإن احتواء المحفظة المالية على عقارات وأدوات أخرى كسندات طويلة ذا تتدخل ثابت يقلل على المستثمر إمكانية الخسارة، وتتمثل هذه السياسة في كل من هيأة استثمار الكويت وهيأة استثمار أبو ظبي.

ثانياً – دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار الاقتصادي :-

بسبب القلق المتزايد حيال تقلب أسعار الأسواق وبخاصة للسلعة الأساسية في بعض البلدان التي تشكل أهمية كبيرة في اقتصاداتها ، والتي تتقلب أسعارها بنسبة تتراوح (٢٠ – ٢٥%) كل سنة حسب النشاط الاقتصادي الموسمي والدوري، فإن الهدف الرئيس الذي دفع معظم الدول إلى تأسيس هذه الصناديق يتلخص في المحافظة على الاستقرار النسبي في الإيرادات المتأتية من صادرات السلع التي تشكل الأهمية القصوى في سلة صادراتها، باعتبار أن أي اختلال يحدث في توازن الأسواق الخارجية سيولد اختلالات اقتصادية داخلية بفعل التأثير في أسعار السلع المصدرة ، طالما أن الاقتصاد مرتبط ومتأثر بعوامل السوق الخارجية الأمر الذي سيجعل الاستقرار الاقتصادي غير مستقر بفعل عدم استقرار تلك الأسواق ، لذا توجهت الجهود بإنشاء صناديق استقرار العوائد المالية **(طاقة، العزاوي ،٢٠٠٧، ١٩٦)** ، كما أن من الأهداف الأساسية لهذا الصناديق هو أن جزءاً مهماً من أموالها يخصص لأغراض الطوارئ وحماية الميزانية والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد ذلك البلد ، فتقوم تلك البلدان بإنشاء تلك الصناديق من أجل عزل الاقتصاد الكلي والموازنة العامة عن تقلبات أسعار تلك السلع (النفط في اغلب الأحيان) ، إذ إن تراكم أموال تلك الصناديق نتيجة العوائد النفطية العالية وفوائض الميزانية العمومية سيمكّن بلدانها من استخدام رؤوس أموال الصناديق السيادية في سنوات العسرة المالية لتغطية نفقاتها والإبقاء على الاستقرار الاقتصادي عند مستوياته المعهودة **(صالح ،٢٠٠٨ ،٤ ،٥)** ، كما تجدر الإشارة إلى التحليل المالي

لأهداف السياسات المعتمدة لصناديق الثروة السيادية فهي بحسب ما هو معروف تنشؤها الدول الغنية بالموارد الطبيعية بغية المحافظة على مقومات الاستقرار الاقتصادي عندما تستمر الموجودات في صناديق الثروة بالنمو خارج المستويات المرغوبة لتحقيق هدف الاستقرار(**المنصوري ، ٢٠١٥، ١٧٦)**، وبإمكان أن تكون صناديق الثروة السيادية أداة مفيدة للسياسة المالية على وفق مبدأ التكامل الجيد مع إطار العمل السليم للإدارة المالية الكلية فيمكن لصناديق الثروة السيادية أن تسهل من الاستقرار المالي و توفر المصادر لأغراض السيولة الطويلة الأجل ،كما يكون بالإمكان أن تقدم استثماراً محترفاً وشاملاً لإدارة المخاطر وتعزز من الشفافية والمسؤولية في إدارة الأصول الحكومية، كما تؤدي الإدارة السليمة لصناديق الثروات السيادية إلى عوائد معدلة وفقاً للمخاطر ويمكن أن تساعد في تخفيض أو التخلص من تكاليف الفرص البديلة لممتلكات الاحتياطي **(الصناديق السيادية والأزمات، موقع الأسواق العربية، "www.alawaq.net")**

تؤدي صناديق الثروة السيادية دوراً مهماً وكبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات الأحادية غير المتنوعة في قاعدتها الإنتاجية من خلال امتصاص الصدمات المفاجئة التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب اعتماده على النفط، إذ إن زيادة معدلات تصدير الموارد الطبيعية سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية الصعبة ، وسوف يزيد من الطلب على العملة المحلية مقابل التسديد بالعملة الأجنبية ، هذا يعني كميات كبيرة من العملة الأجنبية تطارد كميات أقل من العملة المحلية مما سيرفع سعر صرف العملة المحلية ، وإن ارتفاع سعر صرف الأخيرة سيؤدي إلى نتيجتين ، الأولى انخفاض صادرات الدولة المحلية غير النفطية بسبب ارتفاع أسعارها وتراجع قدرتها التنافسية، والثانية زيادة الاستيرادات الأجنبية كونها أصبحت ارخص نسبيا من السلع المحلية ، وبذلك يمكن أن تستخدم الموارد المالية لصناديق الثروة السيادية كأداة وقائية لعلاج التقلبات في الاقتصاد الأحادي وتعويض التراجع في الإيرادات.

ثالثاً – دور صناديق الثروة السيادية في ضمان حقوق الأجيال القادمة :-

يعد قطاع النفط وإيراداته المهيمن الأول على الناتج المحلي الإجمال والمالية العامة والميزان التجاري لدى معظم الدول الخليجية أن لم يكن جميعها، للتعامل مع معضلة نضوب النفط لا بد من اتباع مسارين متلازمين مع بعضهما البعض وهما :-**(المنصوري ،٢٠١٥، ٧٥،٨٥)**

المسار الأول :- استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية الارتكازية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، والتي تخدم الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة .

المسار الثاني:- ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآنية عبر الصناديق السيادية وتنميتها بالاستثمار الداخلي والخارجي لتشكل دخلاً بديلاً عن النفط عند نضوبه من جانب، وتوفير الموارد المالية منه للأجيال القادمة ، أي تحويل النفط من أصل حقيقي إلى أصل مالي.

فصناديق الثروة السيادية تعمل على ادخار واستثمار موارد الحاضر للمستقبل، وهي بذلك تخالف صناديق استقرار العائدات التي تلجأ لها الدول عند حدوث الأزمات الاقتصادية، إذ ترى هذه الدول بأن العامل الزمني الطويل لنضوب احتياطيات البترول يعطيها الحافز للتصرف في بعض موارد الصندوق أثناء الأزمات، فتشير التوقعات أن متوسط نضوب النفط في دول الخليج العربية إلى أكثر من **(٧٥عاماً)** مع الأخذ بنظر الاعتبار النظرة الشاملة للنضوب، فضلاً عن احتمال انخفاض أهمية النفط عالمياً وتقلص الطلب عليه بسبب احتمالات تطور بدائل الطاقة المتجددة وتطبيق إجراءات التنمية المستدامة**(محمد،سلمان،٢٠١٤،٢١١)** . كما تعد صناديق الثروة السيادية من وسائل استدامة الموارد الناضبة للدول، وأن هذه الصناديق جاءت ضمن التوجهات العالمية لمتطلبات التنمية المستدامة، ويمكن إبراز أهمية الدور الذي تقوم به الصناديق السيادية عالمياً لتنمي الثروات الحالية وتضمن الحقوق للأجيال القادمة كما يلي:-

أ- **التمويل الطويل الأجل:**- تفضل الصناديق السيادية الاستثمار في الآجال الطويلة الأمد التي تمتد ما بين (٢٠ - ٣٠) سنة، لتحقيق العديد من المكاسب من خلال الاستثمار طويل للمحافظة على الموارد الحالية وتنميتها ، وتحقيق متطلبات المستقبل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وأن تنمية الموارد الحالية تتم عن طريق الاستثمار سواء كان محلياً أم خارجياً، وتقسم الدول من حيث الأسباب الكامنة وراء قيامها بالاستثمار خارج بلادها إلى ما يلي:- (**العطواني ،٢٠١٦، ٧٩**)

- صناديق سيادية لبلدان ذات سوق محلية محدودة وانخفاض في عائد الاستثمار.
- صناديق سيادية تستثمر في الخارج للحصول على موارد الخامات المحدودة الغير متوافرة فيها بصورة اقتصادية.
- صناديق سيادية تقوم بالاستثمار في الخارج بسبب تخلف أو انعدام الأسواق المالية فيها.
- صناديق سيادية تقوم بالاستثمار في الخارج من اجل عزل اقتصاداتها عن الآثار المترتبة تذبذب لصادرات .

ب-**تدوير رؤوس الأموال** :-لقد اكتسبت صناديق الثروة السيادية أهمية متزايدة في النظام المالي العالمي من خلال نقل رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دول العجز المالي، فانتشرت صناديق الثروة السيادية حول العالم من خلال تحكمها بأصول مالية كبيرة والتي تعتبر ركيزة مهمة من ركائز الاستثمار حول العالم **(بلوناس ، نسيمة،٥٢٥،٢٠١١)** ،فهناك دول تحقق فائضاً في الحساب الجاري وهي الدول النامية ودول تعاني من عجز في الحساب الجاري وهي الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (**تقرير لجنة الاستثمار في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،٢٠٠٨،٢)** ، ولقد كان للعولمة المالية دور مهم في تعزيز أهمية الصناديق الثروة لسيادية من خلال توسيع حركة انتقال رؤوس الأموال المتصاعدة على نطاق كبير أسهم في تشكيل عالم متكامل مالياً، وسهل الاندماج السريع بالتحول التقني ولاسيما في تقنيات المعلومات والاتصالات ووسائل النقل وكان لاختراع الانترنيت والهاتف النقال دور في تقليص دور حدود الدول والحواجز لإقامة سوق عالمية متبادلة التأثير ومترابطة **(شهاب الدين ، ٢٠٠٧،٤٥)**.

ت-**منح فرصة نمو للمؤسسات** :- تؤدي صناديق الثروة السيادية دوراً فعالاً في تنمية أنشطة المؤسسات الإنتاجية من خلال ضخ رؤوس الأموال لصالح تلك المؤسسات بهدف تطوير الإنتاج العالمي وخلق فرص التشغيل واستخدام الموارد الاقتصادية بصورة مثلى وبما يحقق المكاسب المستقبلية للأجيال القادمة كون ذلك ينصب ضمن التوجهات الاستثمارات الطويلة الأجل التي تقوم بتطوير مشروعات التنمية المستدامة **(بطوري ،٢٠١٤،٧١)**.

رابعاً- دور صناديق الثروة السيادية في دعم وتسريع معدلات النمو الاقتصادي

اتخذت الصناديق السيادية العالمية نشاطاً يدعم الاستراتيجيات الاقتصادية الاجتماعية لبلدانها والذي من شأنه تعزيز خطى النمو والتطور الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تقوم صناديق الثروة السيادية في كل من ماليزيا وسنغافورة بأدوار فاعلة في التنمية الاقتصادية لأسواقها المحلية والإقليمية، والإجراءات التي اتبعتها لتسريع النمو كان من خلال الاستثمار في رأس المال البشري عبر تحسين مهارات الأشخاص ورفع مستوى إنتاجيتهم ، إذ تسعى هذه الصناديق إلى نقل المعرفة عن طريق توجيه الاستثمارات نحو الشركات الخاصة بتنمية الابتكارات والمعرفة والتكنولوجيا **(محمد، سلمان ،٢٠١٤، ٢٠٠)** . لقد تزايدت قيم أصول صناديق الثروة السيادية العالمية خلال السنوات (٢٠١٣- ٢٠١٥)

بنحو(٧١%) ، كما أزداد عدد الدول المالكة للصناديق السيادية بنحو(١١دولة)، وفي تلك السنوات تم استثمار(٣٨%) من أموال تلك الصناديق في مجالات البنية التحتية، فيما استثمرت (٢٢%) منها في المجالات الاجتماعية والصحية وبناء المستشفيات والمدارس، وأن (٢٥%) هي استثمارات في أدوات الدخل الثابت (السندات) ، وما مقداره (١٥%) استثمرت في الأسهم العامة (**نبيل ،٢٠١٦، ٤٠**) . إن موارد الصناديق السيادية ترتبط بعلاقة طردية وطيدة مع النمو الاقتصادي ، كون أن هذه الصناديق هي في الأصل صناديق استثمارية ، وما دام الاستثمار هو المكون الرئيس للدخل القومي ومن العناصر الدافعة للنمو الاقتصادي عبر المشروعات التي تتحقق بفعل الانفاق الاستثماري الذي تقوم به الدول من خلال مواردها المالية المرصدة في صناديقها السيادية ، وبالتالي فأن النتيجة المنطقية للاستغلال الأمثل لموارد الصناديق السيادية تنصب في المكاسب المتأتية لمعدلات النمو الاقتصادي الموجبة بفعل الأرباح التي تجنى من المشروعات الاستثمارية التي تم انجازها بموارد الصناديق السيادية .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات:-

تبين من المبحثين السابقين أن قيام صناديق الثروة السيادية عموما كان بهدف ضمان استدامة الموارد المالية للنفط كمورد ناضب، وان عمليات استثمار الفوائض المالية لصناديق الثروة السيادية يحقق خطوات تنموية مهمة للدول ويساهم في تحفيز عجلة النمو الاقتصادي مما يعني تحقق الفرضية التي انطلقت منها الدراسة والتي تم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالنتائج التالية:-

١- يتحقق نجاح أداء صناديق الثروة السيادية في النمو الاقتصادي من خلال المحافظة كفاءة الاستثمارات المالية عبر كفاءة إدارة الموارد وتحقيق أعلى العوائد الاستثمارية فضلاً عن تنويع مصادر الدخل القومي، لاسيما اذا اتجهت نحو الدول الشقيقة والدول النامية الصديقة لمساعدتها في تمويل مشروعاتها التنموية، كما تؤدي الصناديق السيادية الى تفعيل الأداء التنموي لمواردها المالية ونمو ايراداتها عبر فتح قنوات للتعاون الاقتصادي في ظل الاتفاقيات المعتمدة لدول بغية تحفيز الأنشطة الاستثمارية لها عبر الحدود .

٢ – كان لصناديق الثروة السيادية دور فعال في مواجهة الأزمات المالية العالمية وبخاصة عام (٢٠٠٨) وتجنب أخطارها المالية التي عانت منها الاقتصادات الغربية، إذ أن الصناديق السيادية تمكنت من تعويض الخسائر الناتجة عن استثماراتها في الولايات المتحدة وأوروبا عن طريق تنويع محافظها الاستثمارية وتوزيعها على مناطق متباينة من العالم.

٣ – تعد صناديق الثروة السيادية أداة مهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية الأخرى المتولدة من انخفاض أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية والتي تؤدي بدورها الى انخفاض كبير في الإيرادات العامة للدولة حيث تعمل هذه الصناديق على تغطية العجز في الموازنات العامة وامتصاص الصدمات.

٤ – تعمل صناديق الثروة السيادية على ضبط الإنفاق العام والحد من الإسراف وبخاصة في فترات الفوائض الايجابية لأسعار الثروات الطبيعية، إذ اعتمدت دول النفطية سياسات استقطاع الفوائض بشكل متناسب مع حجم العوائد المتحصلة من تصدير البترول.

٥ – تضمن صناديق الثروة السيادية حقوق ثابتة للأجيال القادمة بثرواتها الناضبة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع تلك الثروات بين الأجيال الحاضرة والقادمة من خلال الاستثمارات الكفوءة لموارد صناديق الثروة السيادية وتعزيز قدرتها على أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها.

٦– المساهمة الفاعلة بتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتطوير أنشطة تنموية جديدة ذات طبيعة إنتاجية وبخاصة في المجالات الزراعية والصناعية والبني التحتية، فضلاً عن اهتمامها بالاستثمارات التي تحسن من أداء الموارد البشرية في المجالات العلمية والتكنولوجية والمعرفية وتشجيع الابتكارات.

ثانياً:التوصيات:–

١ – يجب على الدولة التي تمتلك صناديق ثروة سيادية توجيه الاستثمار في بلدانها بدلاً من ان تلجأ للاستثمار في بلدان اخرى اجنبية وهي أكثر حاجة لتلك الاستثمارات .

٢ – تحتاج صناديق الثروة السيادية إلى إعادة تطوير هياكلها على وفق معايير الشفافية والوضوح والحوكمة.

٣ – يجب على صناديق الثروة السيادية أن تقوم بإعادة رسم خريطة استثماراتها وتوازن ما بين الاستثمار المحلي والدولي ويجب أن تدرس بشكل أكبر مخاطر الاستثمار في الاقتصادات الرأسمالية

والشركات الناشئة، فالجانب الايجابي يتمثل في أمكانية تجنب وقوع خلافات سياسية بسبب المصالح المشتركة بين الدول .

٤ – ضرورة تعزيز علاقات التعاون بين الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية عن طريق إقامة تكتل للدفاع عن مصالحها وتبادل الخبرات والمعارف الخاصة بإدارة تلك الصناديق.

٦– يجب تعزيز مبدأ الشفافية والحوكمة من أجل تعزيز ثقة المواطن في هذه الصناديق ويتسنى له الاطلاع على اخر المستجدات والاستثمارات التي تقوم بها الدولة .

المصـــادر

١– أيوب ، محمد عبد القادر ، ٢٠١٦ ، القدرات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الأزمات العالمية ، سلسلة إصدارات تنموية ، العدد (٥) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، المنامة .

٢– بيرنت ، سيفين ، ٢٠١٣ ، حين يتكلم المال : الصناديق السيادية العربية في خطاب العولمة ، مركز كارينزي للشرق الأوسط ، العدد(١٢) ، بيروت .

٣– جمعية الشفافية الكويتية ، ٢٠١٢ ، مركز الشفافية للمعلومات : الهيأة العامة للاستثمار _ ملف الرصد الاستثماري في الكويت لعام ٢٠١١ ، تقرير رقم ٣٢ ، الكويت.

٤– حمادة ، إياد ،٢٠٠٩ ، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط ، رسالة ماجستير –جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، قسم إدارة الأعمال ، سوريا .

٥– خواجكيه ، د. محمد هاشم ، ٢٠١٦ ، هل يمكن للصناديق السيادية الخليجية أن تعوض موارد النفط ، التقرير السنوي لمركز دراسات الجزيرة ، الرياض .

٦– الراوي ، سوزان محمد عز الدين ، ٢٠١٤ ، تحليل مقارن بين صناديق الثروة السيادية وصندوق التنمية في العراق في أطار معايير الحاكمية الدولية ، رسالة ماجستير– جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد .

٧– عبد الجبار ، نوري ، ٢٠٠٥ ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وأثرها على التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير– المعهد العالي للدراسات والسياسة الدولية ، قسم الدراسات المشتركة ، بغداد .

٨- عبد الكريم ، سليماني ، ٢٠١٤ ،دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع أشارة إلى حالة أبو ظبي ،رسالة ماجستير- جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم ، الجزائر .

٩- العطواني ، خالد شامي ناشور ، ٢٠١٦ ، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية في بلدان مختارة مع أشارة خاصة إلى صندوق تنمية العراق ، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، العراق .

١٠- مبروك ، شريف شعبان ، ٢٠٠٩ ، صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد (١٤٦) ، أبو ظبي.

١١- مؤسسة الصناديق السيادية، ٢٠٠٨ ، التقرير السنوي للمؤسسة SWFI ، على الموقع الإلكتروني www.swfinstitute.org/fund-rankings

١٢- الموسوي ،د.صفاء عبد الجبار ، المنصوري ، واثق علي ، ٢٠١٤ ،اقتصاديات صناديق الثروة السيادية ، ط١ ، عمان ، دار الأيام للتوزيع والنشر .

١٣- المنصوري ، واثق علي ، ٢٠١٥ ،الاستقرار الاقتصادي – الصناديق السيادية – الريع –الموازنة العامة والسوق ، ط١ ، عمان ، دار الأيام للتوزيع والنشر.

تداعيات صراع القوى الكبرى على الموارد في العراق واثرها في استدامة التنمية الوطنية

أ.د.جمال منصر د.آسية بلخير

جامعة ٨ماي٤٥-قالمة-/الجزائر

الملخص

يحتل العراق موقعا جيو سياسيا جعله محور اهتمام القوى الكبرى كما منحه فرصة التأثير في الشرق الأوسط، إن امتلاكه للموارد المتنوعة جعل منه محور تنافس بين مختلف الأطراف الخارجية والداخلية، فهي واحدة من أغنى أول عشر دول في العالم من اذ الثروات الطبيعية (١١% من الاحتياطي العالمي للنفط و ٩% من الفوسفات، الكبريت والغاز الطبيعي...)، بالإضافة إلى الخصائص الطبيعية (الأنهار، المناخ...) وموارد بشرية (طاقات شبابية) مؤهلة.

إن امتلاكه الامتيازات جعله ساحة للتنافس والصراع بين العديد من الأطراف للاستحواذ على تلك الموارد بانتهاج استراتيجيات الهيمنة والسيطرة واستنزاف تلك الثروات دون مراعاة حقوق الفرد العراقي الذي يطمح إلى العيش الكريم.

تسعى هذه الورقة بالبحث والتحليل الوقوف على استراتيجيات القوى الكبرى في صراعها على الاستحواذ على موارد العراق وتداعيات ذلك على استدامة التنمية الوطنية، فالموارد المستنزفة هي نصيب الأجيال الحالية والمستقبلية، لذا نحاول الوقوف على التحديات والفرص المتاحة أمام الحكومة العراقية لمواجهة الاستنزاف الجشع للموارد وإستراتيجية الاستغلال العقلاني لها ضمن مقاربة التنمية المستدامة في العراق، عبر المحاور الاتية:

١-جيوسياسية العراق وتوازنات المكانة في الشرق الأوسط

٢-صراع القوى الكبرى على الموارد في العراق: الرؤى والاستراتيجيات

٣- تداعيات الصراع على الموارد على التنمية الوطنية: معادلة الربح-الخسارة

٤-جهود الحكومة العراقية للحفاظ على الموارد الوطنية واستغلالها في التنمية الوطنية: قراءة في رؤية التنمية المستدامة في العراق٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: الموارد، الصراع، التنمية المستدامة

Abstract

Iraq occupies a geopolitical position that made it the focus of attention of major powers and gave it the opportunity to influence the Middle East ، because its possession of various resources made it a focus of competition between various external and internal parties ، as it is one of the first ten richest countries in the world in terms of natural resources (11 percent of global oil reserves and 9 percent Of phosphates ، sulfur ، natural gas ...) ، in addition to natural characteristics (rivers ، climate ...) and human privileges (youth energy) eligible.

The availability of these privileges has made it an arena for competition and conflict between many parties to acquire these resources by pursuing strategies of domination and control and depleting these wealth without observing the rights of the Iraqi individual who aspires to a decent life.

This paper seeks to research and analyze the strategies of the major powers in their struggle to acquire the resources of Iraq and its implications for the sustainability of national development. The depleted resources are the share of current and future generations ، so we try to identify the challenges and opportunities available to the Iraqi government to confront the greedy depletion of resources and the strategy of rational exploitation of them. Within the sustainable development approach in Iraq ، through the following axes:

1. The geopolitics of Iraq and the balance of position in the Middle East
2. The Great Powers' Struggle over Resources in Iraq: Visions and Strategies
3. The implications of the struggle for resources on national development: Profit and Loss Equation
4. The efforts of the Iraqi government to preserve national resources and use them in national development: A reading in the vision of sustainable development in Iraq 2030.

Key words: resources ، conflict ، sustainable development

المقدمة

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة بارزة في استراتيجيات القوى الكبرى من خلال طموحاتها التوسعية للاستحواذ على موارد المنطقة لما لها من أهمية وجودة ووفرة، والتي أخذت أشكالا عدة لتحقيق نفوذها في المنطقة، وتتمحور استراتيجياتها حول فرض القوة والصراع والتنافس وخلق الأزمات وطرح رؤى حول إدارتها لاستغلال الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وتوظيف المعطيات الراهنة واستغلال المتغيرات الجديدة من خلال مرونة الأداء الاستراتيجي لإقامة تحالفات ومحاور نفوذ جديدة في المنطقة.

وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط تمثل مجالا للتنافس الدولي، فيعتبر العراق قلب ومحور اهتمام هذه القوى الكبرى لما يمتلك من موارد وإمكانات جعلته يحتل مكانة محورية في استراتيجياتها التوسعية للاستحواذ على موارده، تلك الموارد التي خلقت نمطاً جديداً من الصراع والتنافس يرتكز على مقاربة من الرابح ومن الخاسر بين طرفي معادلة الصراع دون الاهتمام بمصالح البلد ذاته ومستقبله، ذلك الصراع على أرض خصبة مثل العراق حد من فرص تنميته وأعاق عملية النمو فيه ، وانعكس سلبا على عملية تطوره، لذا ينبغي على العراق اتخاذ إجراءات وسياسات رشيدة للحفاظ على موارده للأجيال القادمة في ظل مقاربة التنمية المستدامة.

أولا : أهمية الدراسة :تنبع أهمية الدراسة من زوايا إستراتيجية عدة، سياسية، واقتصادية، وعلى عدة مستويات وطنية ودولية، وعبر أزمنة عدة من اذ واقع الصراع على الموارد في العراق وكذلك واقع التنمية في العراق للوقوف على مفارقة التنمية فيه بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون ضمن إستراتيجية التنمية ٢٠٣٠، كما تعالج موضوعا حيويا في السياسة الدولية يتعلق باستراتيجيات القوى الكبرى في نفوذها في العراق وتداعيات ذلك على التنمية فيه قصد تحديد توجهات السياسة الدولية اتجاه العراق.

ثانيا : إشكالية الدراسة:

تتمحور الدراسة حول إشكالية رئيسة تتلخص في رؤية القوى الكبرى لموارد العراق وطبيعة الصراع حولها ومدى انعكاس ذلك على واقع ومستقبل التنمية فيه، عبر صياغة سؤال الآتي: ماهي تداعيات الصراع على الموارد في العراق على إستراتيجية التنمية الوطنية ؟

ثالثاً : فرضية الدراسة

على ضوء هذا التساؤل، ترتكز فرضية الدراسة على حقيقة أن تصاعد وتيرة الصراع على الموارد في العراق يؤثر على واقع ومستقبل التنمية فيه.

رابعاً : منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي من خلال تحديد طبيعة الصراع على الموارد وأهمية العراق ومكانتها الإقليمية والدولية ثم تحليل استراتيجيات القوى الكبرى فيه وآثارها على واقع التنمية، مع تقديم تصور لمستقبل التنمية على ضوء رؤية العراق للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

تقسيم الدراسة: استقرت دراستنا على تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، المحور الأول: جيوسياسية العراق وتوازنات المكانة في الشرق الأوسط، والمحور الثاني سلط الضوء على صراع القوى الكبرى على الموارد في العراق: الرؤى والاستراتيجيات، أما المحور الثالث فتطرق إلى تداعيات الصراع على أبعاد التنمية في العراق، ليعالج المحور الرابع جهود الحكومة العراقية للحفاظ على الموارد الوطنية واستغلالها في التنمية الوطنية: قراءة في رؤية التنمية المستدامة في العراق٢٠٣٠.

المحور الأول: جيوسياسية العراق وتوازنات المكانة في الشرق الأوسط

يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا من منطقة تؤلف جزيرة العرب التي تعد نقطة الوسط للقارات الثلاث أروبا وآسيا وإفريقيا، ويعد الموقع من العناصر الثابتة في الجغرافيا إلا أن أهميته هي التي تتغير فإما أن يفقد أو يكتسب أهمية ومكانة حسب التطورات الحاصلة في المنطقة، كما يساعد [١]الموقع البحري على تحديد طبيعة مصالح الدولة وحالتها الاقتصادية والسياسية، فالدول المطلة على بحار أو خلجان ترتكز أهميتها على موقع البحر أو الخليج، وبالنسبة للعراق على الرغم من كونه دولة شبه حبيسة إلا أن إطلالته على الخليج العربي أكسبته أهمية إستراتيجية نابعة من أهمية الموقع نفسه كونه يتمتع بمميزات جيو استراتيجية لاحتوائه على أكبر احتياطي للنفط ، كما يعد المعبر التجاري عبر الموانئ التجارية والتي جعلت منه مركز رئيس لتصدير النفط والموارد وحلقة الوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، ما أكسب العراق أهمية في الاستراتيجيات والسياسة الدولية.[٢]

ويعد العراق ثاني أعلى بلد في الوطن العربي من اذ الموارد المائية التي يبلغ حجمها ٤٤.١ مليار م٣ في السنة،كما سمح له موقعه بأن يحوز على أقصر طرق النقل الجوي التي تربط بين بلدان غرب أوربا وبلدان جنوب شرق آسيا.[٣]

يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة، وطبقا لتقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى (١١٢.٥) مليار برميل، أي ما يعادل (١١%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، ويتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا، كما يمتلك مساحات غير مكتشفة خاصة في صحراءه الغربية، وهذا يعني أنه في ظل غياب بدائل الطاقة الأخرى حتى الآن ولزمن غير منظور يصبح قادرا ولفترات طويلة على تزويد العالم بالنفط .[٤]

وقد نشر المعهد الأميركي للطاقة تقريرا للثروات الطبيعية في العالم، احتل فيه العراق المركز التاسع من أصل ١٩٣ دولة (عضو في الأمم المتحدة لغاية ديسمبر ٢٠١٤) اذ صنف التقرير العراق فقط لامتلاكه النفط والفوسفات وأهمل الغاز والكبريت والسليكا والمعادن الأخرى ودون احتساب المناطق والثروات غير المكتشفة، ويوجد في العراق ٤٠٠ موقع هيدروكربوني لم يجر التنقيب فيها بعد.

ويوجد الكبريت في العراق بنوعين منجمي ونفطي (يفصل في مصافي النفط)، وتعد منطقة المشراق في جنوب الموصل مركزا لتواجد الكبريت المنجمي، اذ تقع الرواسب الكبريتية وتمتد لمسافة ٨كم وبعرض ٣،٥كم على عمق ٨٠-٣٠٠م وسمك الطبقات الكبريتية ما بين ٢٠-٥٠م ويبلغ احتياطي الكبريت في تلك المنطقة (٦٠٠) مليون طن ويعد أعلى خزين عالمي يضاف لها ٤٠مليون طن في منطقة الفتحة في منطقة (بيجي) ، ويتصف كبريت المشراق بلونه الأصفر الفاتح بنسبة نقاوة٩٩ بالمئة[٥].

كما تم اكتشاف مناجم تحوي كميات ضخمة من مادة الكاولين الأبيض، التي تُستخرج منها مادة الألومنيوم العالي النقاوة ضمن محافظة الأنبار والقريبة من الحدود العراقية – السعودية، ويمتلك أيضا احتياطيات من خام اليورانيوم في مناجم في عكاشات على الحدود مع سوريا .

وبخصوص الثروة المائية، يعتبر العراق من الدول الغنية بموارده المائية حتى السبعينات من القرن الماضي اذ بدأت سوريا وتركيا بناء السدود على نهري دجلة والفرات مما تسبب بنقصان كبير في تصاريف الأنهار الواردة إلى العراق، وكذلك بدأت نوعية المياه بالتردي، وتسبب هذا الوضع

باهتمام أكبر بالحصص المائية لكل دولة متشاطئة في حوضي نهري دجلة والفرات لما لها من تأثير كبير على الأمن الوطني واستراتيجيات التنمية لهذه الدول، اذ انخفض تدفق الموارد المائية من تركيا وسوريا بنسبة ٣٠٪، وبحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن تنخفض هذه الأحجام بنسبة ٥٠٪ أخرى.[٦]

كما توضح الإحصائيات والتقارير أن العراق قد تفوق من ناحية الموارد الطبيعية على ٣ دول كبرى هي روسيا والولايات المتحدة الأميركية والصين على رغم من أنها تفوقه مساحةً، أما فرنسا وبريطانيا وهما من الدول الكبرى سياسيا فلا تتوافر فيهما مصادر طبيعية ضمن الدول العشر الأولى، على ضوء هذا التفوق أصبح العراق يحتل مكانة إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط دفعت بمطامع القوى الكبرى للاستحواذ على تلك الإمكانيات والموارد إلى الدخول في صراع على تلك الموارد.

المحور الثاني: صراع القوى الكبرى على الموارد في العراق: الرؤى والاستراتيجيات

إن العراق بموقعه الجيو–استراتيجي، وعمقه الثقافي، ورمزيته الحضارية، وثرواته الهائلة، يشكل عاملا مهما في حسابات النفوذ والهيمنة الإقليمية والدولية، تحت مدعى من يهيمن على العراق سيرسم خارطة الشرق الأوسط القادم، والصراع على الموارد هو ظاهرة قديمة ومتجددة مع حاجات العصر، اذ يشهد التاريخ صراع وتنافس الدول العظمى للسيطرة على أقاليم غنية بالموارد خارج حدودها وذلك لما لهذه الموارد من أهمية إستراتيجية لاستمراريتها وبقائها.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر الاستعمار الجديد الذي بدأت ملامحه واضحة في عصر العولمة وهيمنة القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت الدولة العظمى في انتهاج سياسة التحرش والابتزاز قصد السيطرة على الموارد حتى لو كان ذلك باستخدام القوة، فمعظم أنواع الصراع من طرف القوى الكبرى ممثلة في دول العالم الأول والعوالم الأخرى هو صراع على الموارد خاصة التي انتهى مخزونها في الدول الكبرى ومن ذلك موارد الطاقة بينما لا زالت الدول النامية تتمتع بمخزون وافر ويتجلى موضوع الصراع على الموارد ضمن مستويات ثلاثة هي: المستوى العالمي (ويشكل قمة الصراع بين القوى العظمى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين،.... .فبعد أن تمكنت هذه القوى الكبرى من تعزيز مكانتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وأصبحت كل موازين القوى في مصلحتها فبدأت في الهيمنة على موارد العالم لكسب المزيد من القوة)، والإقليمي(ويمكن أن يأخذ الصراع على الموارد مستوى إقليمياً عندما تتعارض مصالح الدول المتجاورة كما هو الحال في النزاعات على الحدود السياسية، وشهدت نهاية القرن العشرين صراعات دامية على الحدود بين كثير من الدول معظمها في العالم الثالث، والمشكلة هنا أن الاستعمار

الأوروبي رسم حدوداً بين المستعمرات لا تستند إلى واقع تاريخي أو إثني أو اقتصادي فلما حصلت المستعمرات على استقلالها بدأت النزاعات على الحدود التي تركها الاستعمار)، والمحلي(يكون بين أقاليم ومحافظات أو بين جماعات وفصائل...)، وسنتطرق للصراع على المستوى العالمي(الإستراتيجية الأمريكية كطرف مهيمن على الساحة الدولية بالإضافة إلى خصوصية استراتيجيها التوسعية) والإستراتيجية الروسية (كقوة بدأت في فرض مكانتها على الساحة الدولية وإعادة الاعتبار للإرث السوفياتي) دون التطرق إلى المستوى الإقليمي والمحلي الذي يتطلب التعمق أكثر.

أولا: **الولايات المتحدة الأمريكية: إستراتيجية الحضور الدائم في العراق**

ترتكز الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة على تحقيق مصالحها في المنطقة باستخدام كافة الوسائل سواء كانت هذه الوسائل شرعية أم غير شرعية وبغض النظر عن مصالح دول المنطقة فسارعت إلى طرح العديد من المبادرات في الشرق الأوسط مثل مبادرة الشراكة بين أمريكا والشرق الأوسط "بناء الأمل" سنة ٢٠٠٤ والتي تعبر عن تحكم الولايات المتحدة في المنطقة وفرض رؤاها وسيطرتها.

وتبرز أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ؛ لأنه يضمن بقاءها واستقرارها في الخليج العربي ومدّ الاقتصاد العالمي بالنفط والحدّ من خطر اندلاع حرب مع إيران، فحسبهم أن التواجد الأمريكي في العراق ضروري لمحاربة الإرهاب وذلك في نظرتها لإيران كطرف متطرف واصفة إياه بمنشأ الإرهاب وأنها تهدد الأمن القومي الأمريكي، ويمكن تقسيم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في العراق على أربع فئات رئيسة ، هي: التهديدات التي تطرحها إيران؛ وتهديد تنظيم "داعش" أو جماعات مماثلة أخرى؛ المشاكل الداخلية للعراق وتداعياته على المنطقة؛ والمنافسة بين القوى العظمى. ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة مواصلة التركيز على هذه المصالح الأربع وإلا سيصبح العراق مبعث قلق كبير بالنسبة لها في المستقبل.[٧]

كما أن العراق أساسيًا لإستراتيجية الولايات المتحدة المتمثلة في احتواء توسّع النظام الإيراني الحالي ونفوذه، وما من دولة في منطقة الخليج تكتسي في الوقت الراهن أهميةً أكبر من العراق بالنسبة لها في سعيها إلى احتواء مخططات إيران التوسعية، لذا فإستراتيجيتها ترتكز على ردع الطموحات الإيرانية والضغوط العسكرية التي تمارسها في منطقة الخليج .

على ضوء ذلك، يمكن توصيف خلفيات أو أهداف التواجد الأمريكي في العراق في جملة النقاط الآتية:

-لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن معركة سوريا من ضمن مسؤوليتها، وهي عازمة على المسك بملف الأمن فيها ، وجعل النهايات مفتوحة في الحرب الداخلية السورية ريثما تجعل لنفسها موقعاً ثابتاً في المنطقة.

-أمريكا تخطط إلاّ تجعل من نهايات المعركة في سورية والعراق على داعش لصالح خطي(المقاومة والممانعة)، والذي يجعل من إيران لاعب مهم في المنطقة.

- تخطط للبقاء في المنطقة ؛ لمنع أي تحالف إقليمي (ايران، وتركيا، العراق، وسوريا).

- تخطط لأن تجعل من وجودها العسكري في المنطقة أحد المضادات المهمة للتواجد الروسي والصيني في المرحلة اللاحقة، وهي تخطط لعقود مستقبلية وفق قوة الصين العملاقة ودخول روسيا إلى المنطقة

- تخطط أن تجد لها أحلافا عميقة مع بعض المكونات وفق نظرية (التقسيم السياسي للمكونات) دون الحاجة إلى التقسيم الجغرافي كمخطط اثبت فشله.

- تخطط لزرع ترسانة عسكرية صاروخية متطورة تشكل مصدا حاميا لإسرائيل من ضربات محتملة وفق نقل وتناقل التكنولوجيا العسكرية من الروس إلى الأقاليم.

- تخطط لمجاورة إيران وصد كل محاولات الأخيرة في التوسع.

- تخطط لأن تشكل حاميا ومبرمجا ومفعلا لنشاط الحركات الإرهابية في المنطقة لاسيما الحركات التي تستهدف إيران وتهدف من المجاورة الجغرافية في هذا الصدد لتسهل دعم تلك الخطوط وتمويلها وتسليحها وتدريبها[٨].

- تخطط أن تستقر في الخط الجغرافي غرب العراق وشرق سوريا ليشكل وجودها العسكري حاجزاً أمام النفوذ الإيراني في المنطقة.

-تخطط للسيطرة على الطاقة النظيفة في العراق، وهي طاقة مهمة وكبيرة وبديلة للنفط الذي لم يعد مهما في المعادلات الاقتصادية العالمية.

-تخطط للهيمنة على ممرات الاقتصاد في المنطقة نحو الأسواق العالمية والبحر المتوسط أحد أهم هذه الخطوط، ومنع إيران من أن تصل إلى البحر المتوسط، أو الاستفادة من أي ممر عبر الجغرافيا العراقية.

-إحكام السيطرة عبر فتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات لاستغلال الثروات والموارد.

-تريد جعل المنطقة تحت الحرب الاستنزافية على الصعيدين الداخلي والخارجي قصد الهاء العالم والاستفادة من الوضع، من خلال دعمها للخلايا الإرهابية[٩].

ثانيا : روسيا : صراع البقاء في قلب الشرق الأوسط والعراق

مع أن روسيا فقدت السيطرة على كثيرٍ من الأراضي والموارد في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، إلا أنها حافظت إلى حد كبير على استقلالها الاستراتيجي، ونفوذها في محيطها الإقليمي المباشر، وتأثيرها في أجزاء من الشرق الأوسط. كما احتفظت بمكانة دولية مؤثرة بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقوتها النووية التي تعد إحدى ركائز التوازن الاستراتيجي العالمي. ولكن استعادة مكانتها الدولية يتطلب ما هو أبعد من الحفاظ على الوضع القائم، وبخاصة أنها تراقب الغرب وهو يوسّع نفوذه في اتجاهها حتى وصل إلى حدودها المباشرة عبر أوكرانيا وجورجيا، ونتيجة لعمليات توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق، فقد خلصت روسيا إلى أنه "في حين تم استبعاد التنافس الأيديولوجي الذي ساد في الحرب الباردة، فإنّ الصراع لتحقيق أهداف جيوبولتيكية لا يزال قائمًا."[١٠]

لذا تسعى روسيا للحفاظ على مصالحها القائمة في الشرق الأوسط من أجل تحقيق هدفين رئيسين:

١- تأمين النفوذ الروسي في البحر المتوسط، من خلال تحالفاتها في الشرق الأوسط.

٢- العمل في الفضاء الأمريكي المباشر، بإقامة قواعد عسكرية على الحدود مع تركيا، وذلك لإقامة توازن مع النفوذ الأمريكي في أوكرانيا.[١١]

ونتيجة ذلك يبرز العراق كأحد أهم الأطراف الإقليمية المستهدفة من الاستراتيجية الروسية، فهو يقع في قلب الاهتمام الاستراتيجي الروسي بغية إقامة تحالف معه ؛ للحصول على موطئ قدم فيه وضمن نطاق المنطقة التي يقع فيها، فبدأت بوضع استراتيجيات جديدة لتجديد المصالح في العراق انطلاقا من رؤية مفادها "أن العراق يقع ضمن المحاور التي تتركز فيها المصالح القومية الروسية" وهو جزء من مرتكزات الأمن القومي الروسي، وهذا ما يصب في مصلحة استمرار رغبة روسيا بتأدية دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط. كما أن العودة إلى المكانة الدولية يتطلب من روسيا التدخل المحسوب طبقاً لمصالحها الفعلية التي تستلزم الأداء الفاعل.[١٢]

وتتجلى الاستراتيجية الروسية تجاه العراق من خلال رفض الصراع الداخلي، وتأكيد موقفها في دعم العراق في حربه ضد الإرهاب، والسعي إلى إقامة تحالف محوري يكون العراق جزءا منه، إلى جانب ذلك تنطلق السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق من رؤية ترتكز على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والاستراتيجية للعراق، باعتباره يمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن وجود نفوذ له فيه ضمن نطاقه الجيوستراتيجي، إذ تدرك روسيا جيدا أن العراق يؤثر بشكل فاعل في آلية صياغة التوازنات الإقليمية ومسار التحالفات بين القوى الدولية .[١٣]

وعليه، يمكن تحديد ثلاث أهداف أساسية للسلوك الاستراتيجي الروسي تجاه العراق، والمنطقة بشكل عام:

١/ الدخول في منافسة مع الولايات المتحدة والسعي لإرباك سياستها عن طريق عرقلة أهدافها في المنطقة، من خلال أداء أكثر فاعلية على محاور متعددة وفي محاور نفوذها المهمة كالعراق، وهذا نابع من معرفتها بأهمية إعادة صياغة موازين القوى العالمية وبذلك فإنه يمكنها رفض التسليم ببقائها بمثابة قوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي.

٢/هناك ترابط وثيق بين الأهداف والمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فروسيا قد نجحت في عهد الرئيس بوتين في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية بالمنطقة، ومصلحتها الإستراتيجية.

٣/ذات بعد أمني حتمته القواعد الجغرافية والديمغرافية، وهنا يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تشرع من رؤية ترتكز على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والإستراتيجية لعدد من دول المنطقة كسوريا والعراق، باعتبارهما يحتفظان بمكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن التأثير في المنطقة ودولها الرئيسة ذات الأهمية الإستراتيجية، فروسيا تقدر عاليا مدى أهمية ودور العراق المستقبلي في تقرير مراكز التوازنات بالنسبة للقوى الدولية، ومكانته في تحديد نفوذ أي قوة دولية.[١٤]

فالإستراتيجية الروسية تعتمد على هدفين أساسيين فيما يخص الأمن القومي الروسي والجانب الاقتصادي، ففي ما يتعلق **بالأمن القومي**، فله وجهان داخلي وخارجي (التصدي ومحاربة الإرهاب الداخلي والتهديدات القادمة من خارج روسيا)،أما **اقتصاديا** يتعلق بتعميق وترصين ودعم الشركات الروسية التي تقودها الدولة لتعزيز انخراطها في الاقتصاد العالمي، لاسيما في قطاع الطاقة ثم في بقية قطاعات التصدير الإستراتيجية الرئيسة الأخرى، مثل قطاعات الموارد الطبيعية والتقنيات الدفاعية

وتصنيع الأسلحة، كما يعد المتغير الأمريكي فاعلا وبقوة في تحديد هذه الإستراتيجية بالنسبة لروسيا والعراق أيضا، لاسيما وأن ملامح المستقبل العراقي هي قيد التشكيل وما يزال العراق محكوماً بتوجهات السياسة الأمريكية، فمن المتوقع مستقبلاً أن لا يشهد الإدراك والتعامل الأمريكي للعراق تغييرا كبيرا فيما يتعلق بالسماح أو إتاحة المجال أمام روسيا لتجعل من العراق حليفا استراتيجيا لها في المنطقة، أو التخلي عنه من قبل الولايات المتحدة أو تراجع الدور فيه لناحية خروجه من دائرة السياسة الأمريكية نحو فضاءات أخرى.

المحور الثالث: تداعيات الصراع على الموارد على التنمية الوطنية: معادلة الربح–الخسارة

أدى الصراع والتنافس بين القوى العالمية والإقليمية على موارد العراق إلى فرض النفوذ العسكري والأمني(تواجد القواعد والقوات العسكرية، الدعم اللوجستي) بالإضافة إلى النفوذ السياسي في مراكز صنع القرار الذي تمثله السلطة التنفيذية، والنفوذ الاقتصادي(من خلال تقويض الاقتصاد الوطني وزيادة تبعيته.

عانى العراق من هذا الصراع الدولي متقلبا بين مشاريع الدول المهيمنة على إدارة السلطة العالمية، وواجه معاناة أكبر بعد تفرد القوة الأمريكية الشاملة حين سيطرت عليه عام ٢٠٠٣ وقبل أن تنجز مهمتها في بناء دولة عراقية متينة التنظيم وقوية بما يكفي لصد المخاطر الإقليمية وحماية نفسها، غير أن ذلك جلب مخاطر جمة على العراق ما لم يستدرك نفسه في بناء قوة ذاتية تستند على نظام تماسك اجتماعي فاعل.[١٥]

وتعود بدايات مشكلة استنزاف موارد العراق إلى تأسيس شركة نفط العراق عام ١٩٢٩ والذي يسمى باتفاقية **الخط الأحمر** والذي بموجبه استولت الدول الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا) على عوائد نفط العراق، فأمريكا امتلكت ٢٣.٧٥% من أسهم شركة نفط العراق وضعف ذلك كان لبريطانيا، أما فرنسا فقد تنازلت عن احتلال الموصل لبريطانياً في مقابل حصة من النفط العراقي، ومنذ ذلك الوقت والعراق يعيش دوامة الصراع الدولي من أجل الحصول على أكبر المكاسب النفطية، وبعد حرب الخليج الأولى سيطرت الدول الكبرى على النفط العراقي مرة أخرى ضمن برنامج النفط في مقابل الغذاء بين ١٩٨٦ – ٢٠٠٣ والذي كلف العراق ٣% من احتياطي نفطه[١٦]، وقد وجدت هذه الدول في تطبيق هذا البرنامج خير وسيلة لاستنزاف النفط العراقي، النفط في صدارة أهداف التحالف الدولي لغزو العراق في عام ٢٠٠٣، رغم ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن غايتها من الاحتلال هي التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وإعادة الديمقراطية إلى العراق، وتخليص الشعب

العراقي من نظام مستبد، وإنقاذ البشرية من الإرهاب غير أن السبب الرئيسي في تحريك ثلثي الجيش الأمريكي نحو العراق هو النفط.

وحسب إحصائيات "Platts" التي نشرتها إدارة طاقة الطوارئ الأمريكية، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ضاعفت من استيرادها للنفط العراقي ما بين شهر أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، وأدت هذه الكميات الهائلة من النفط المستورد إلى رفع عدد الاحتياطي من النفط، الذي ساهم في انخفاض أسعار النفط الخام، ليبلغ ٤٠.٠٦ دولار للبرميل الواحد بأقل كلفة له منذ أربعة أشهر، وبانخفاض بلغت كلفته ١٢ في المائة منذ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٩

سلط الصراع الأميركي– العراقي الضوء على مطلب رئيس ،وهو باستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، فتسارعت الجهود الروسية منذ ٢٠١٤، عندما احتاج العراق إلى مساعدة فورية في محاربة داعش، وأخّرت واشنطن المساعدة العسكرية التي كانت بغداد في أمسّ الحاجة إليها، اذ أرسلت سنة ٢٠١٦ أحد أكبر الوفود الروسية إلى العراق للتنسيق وتبادل الخبرات ومناقشة المزيد من التعاون الأمني، في مقابل المزيد من الاستثمارات الروسية للطاقة في العراق وكردستان العراق، إلى جانب صفقات الأسلحة وغيرها من الأنشطة، فمن المهم جدًا أن نفهم أن التدخل الغربي في الشرق الأوسط لم يكن من أجل الوصول إلى إمدادات الطاقة، وإنما من أجل السيطرة عليها[١٧].

واستفادت روسيا عبر الشركات الروسية في مجال النفط من استغلال نفط العراق، وبما أن عقود النفط والغاز طويلة المدى فإن حصة السوق الروسية ستزداد مع مرور الوقت، وتشمل الصفقات الأخرى التي تعود إلى ٢٠١١ استثمارات بقيمة ٢.٥ مليار دولار من قبل شركة غازبروم وشركائها في وسط العراق وإقليم كردستان وحده، كما أنتجت شركة غازبروم ٣ ملايين برميل من حقول سرقلة في غارميان[١٨]، وأطلقت العديد من مشاريع التنقيب في حقول حلبجة وشقال، وفي سبتمبر ٢٠١٩، فازت شركة سترويتراسغاز الروسية بعقد مدته ٣٤ عاما للتنقيب عن النفط والغاز في محافظة الأنبار العراقية، كما أن اهتمام روسيا ليس فقط بحقول النفط، اذ تمتلك شركة روسنفت ٦٠% من خط أنابيب نفط كردستان، وهو خط التصدير التشغيلي الرئيس في العراق، اذ في سنة ٢٠١٨ أعلنت روسنفت أيضا عن توقيع اتفاقية مع وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان من أجل تطوير بنيتها التحتية للنفط والغاز، بما في ذلك إنشاء خط أنابيب جديد للغاز من المتوقع أن تصل طاقته التصديرية إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا، والذي يمثل حوالي ٦% من إجمالي الطلب على الغاز في

أوروبا، وبفضل هذه الصفقة حصلت روسيا على الكثير من النفوذ السياسي في العراق، ويمثل النفط حوالي ٩٦% من صادرات العراق ،لذلك تسيطر روسيا اليوم بشكل أساسي على عملية التصدير.[١٩]

أما بالنسبة للعراق فقد خسر ثروته الكبيرة من النفط، كما خسر أمنه واستقراره، وتحول إلى مسرح للصراع الإقليمي والدولي، وميدان لتنافس الأحزاب والنخب الداخلية، فعلى الرغم مما يملكه العراق من احتياطيات ضخمة للغاز الطبيعي نحو ١٢٥ تريليون متر مكعب، أغلبها في الحقول النفطية التي تقع في الجنوب من بينها الرميلة والزبير وغرب القرنة، إلا أنه لم يستفد منها حتى الآن، بسبب الحروب التي شهدتها البلاد خلال العقود الأربعة الماضية، وصراعات قوى سياسية تحول دون تحقيق ذلك، كما تعاني الموازنة العامة لموارد الدولة العراقية عجزا كبيرا يتجاوز الـ٣٥%، جراء انخفاض أسعار النفط والظروف التي فرضتها جائحة كورونا وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة، مما تسبب بهدر المال العام واستنزاف الاقتصاد[٢٠].

المحور الرابع : جهود الحكومة العراقية للحفاظ على الموارد الوطنية واستغلالها في التنمية الوطنية: قراءة في رؤية التنمية المستدامة في العراق ٢٠٣٠

تتفاقم الضغوط على كل من الحكومة المركزية عامة والحكومات المحلية خاصة في شقها الاجتماعي والاقتصادي، إذ يعرف العراق أعلى معدلات نمو سكاني يقدر بحوالي ٣ بالمئة، كما وصل معدل البطالة الوطني إلى ١٦ %، لكن بطالة الشباب قد تصل إلى ٣٥ % ، وأن التفاوت في توزيع الدخل أي حالة اللامساواة قد بلغت ٤٠ %وهذه النسبة تعد من الدلالات التي من شأنها أن تعرقل عملية التنمية على أرض الواقع ما يتطلب السعي نحو بلورة السياسات الكلية باتجاه رفع متوسط دخول الأفراد وتحقيق العدالة في التوزيع والتصدي لظاهرة الفقر[٢١].

ولتجاوز ذلك ضخ العراق ثاني أكبر موازنة سنوية على مع انتعاش أسعار النفط سنة ٢٠١٤، 110مليارات دولار، غير أن الموارد المالية ليست عقبة أمام الحكومة العراقية اذ ثبت بعد التشخيص أن الخلل يعود إلى عوائق مؤسسية تحول دون استخدامها العقلاني لثرواتها الهائلة بكفاءة وفعالية، والناجمة عن استمرار عجز الإدارة الحكومية في إدارة مواردها بحكمة وعقلانية، بالإضافة إلى تضخم الجهاز الإداري واستشراء الفساد المالي والإداري[٢٢].

يقف العراق الآن على مفترق طرق، فبعد مرور قرابة عقدين من الزمن على حرب عام ٢٠٠٣،مازال البلد يعاني من مظاهر الهشاشة والضعف، ويواجه حالة متزايدة من انعدام الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة، وفجوة متزايدة العمق ما بين الدولة والمواطن ،وتنامي

الأزمات(استمرار تراجع أسعار النفط ، وجائحة كوفيد – ١٩ ،والاحتجاجات الأخيرة) ، ناهيك عن تراكم تأثيرات السياسات الاقتصادية الضعيفة، وعدم جدوى الإصلاحات المطروحة،...، غير أن كل أزمة تحمل في طياتها بوادر للإصلاح، ووعيا من الحكومة العراقية بضرورة تجاوز تلك العقبات سطرت مجموعة من المبادئ ضمن إستراتيجيتها الوطنية للتنمية كخارطة طريق ترتكز على ضرورة **الانتقال من الصراع إلى إعادة التأهيل، ومن هيمنة الدولة إلى التوجه نحو السوق، ومن الاعتماد على النفط إلى التنويع، ومن العزلة إلى تكامل عالمي وإقليمي أفضل، ومن التسيير التقليدي إلى الحوكمة الرشيدة.**

ففيما يتعلق **بالانتقال من الصراع إلى إعادة التأهيل،** سواء كان الصراع إقليميا أو دوليا أو حتى محليا(صراع النخب)، اذ كان اعتماد العراق على النفط أثره الكبير على التسوية السياسية والمحصلات الاقتصادية في البلد، فعلى امتداد العقد الماضي، ورغم التقلبات في أسعار النفط استحوذ قطاع النفط والغاز في العراق على كامل قيمة، وعلى ٩٠ في المائة من الإيرادات الحكومية وأكثر من ٥٧ في المائة من الناتج المحلي صادرات البلد، وأدت ثروة العراق النفطية إلى تقويض القدرة التنافسية للبلد من خلال تغذية الارتفاع التدريجي للاعتماد على الثروة النفطية من حوافز العراق نحو توليد أشكال أخرى لسعر الصرف الحقيقي فيه، كما قلل من العائدات الحكومية، مثل الإيرادات الضريبية، وأدى هذا بدوره إلى التقليل من الحاجة إلى التفاوض بين الدولة والمجتمع والذي يكمن في صميم عمليات بناء الدولة الناجحة. ونتيجة لذلك، تراجعت القدرة الإدارية للعراق وعجزت مؤسساته عن الاستجابة، والشكل رقم٣ يوضح أنماط التنافس بين مختلف الأطراف .

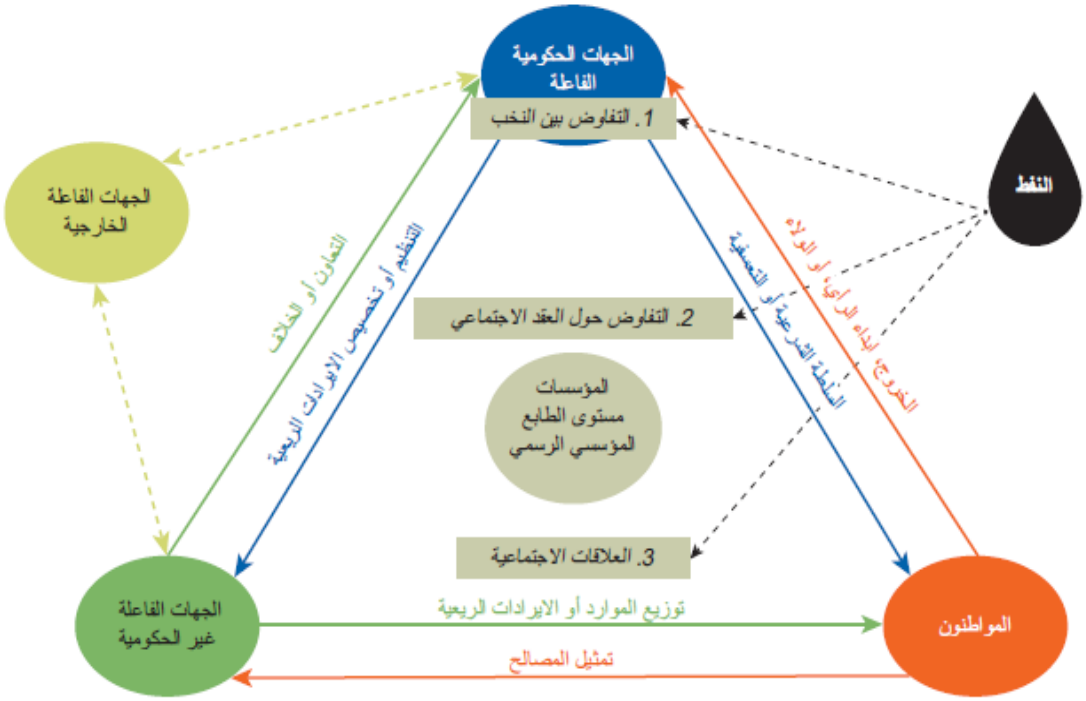

المصدر: البنك الدولي، تقرير ٢٠١٩، منشورات البنك الدولي

ترتبط الخلافات المستمرة حول السيطرة على موارد النفط في العراق على نحو وثيق بالسجالات غير المحسومة حول النظام الفيدرالي في البلد والتي أعاقت هي الأخرى اعتماد قانون لتقاسم الإيرادات. وتشكلً العلاقات الحكومية البينية تحديا لا سبيل إلى تفاديه في الاقتصاديات الغنية بالموارد التي لا يتم توزيعها بشكل منصف، اذ يتم تجميع الإيرادات وإدارتها من المركز ولا تستفيد المناطق المنتجة دائما من الإيرادات الريعية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الخلافات المستمرة حول السيطرة على الموارد في المناطق المتنازع عليها (بما في ذلك محافظة كركوك) تعيق جهود التعافي من آثار العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، كما تمثل السيطرة على الموارد ساحة نزاع بين الحكومة الاتحادية والمحافظات الأخرى المنتجة للنفط مثل البصرة من جهة وبينها وبين القوى ذات المصلحة من جهة أخرى.[٢٣]

على ضوء ذلك، صاغت الحكومة العراقية مسارات كبرى يمكن انتهاجها لضمان الوصول الى تنمية مستدامة ترتكز على الأهداف الاتية:

إرساء أسس الحوكمة الرشيدة، تحقيق الإصلاح الاقتصادي بكافة أبعاده المالي والنقدي والمصرفي والتجاري، تعافي المجتمعات المتضررة بسبب أزمة النزوح وفقدان الأمن الإنساني، توفير متطلبات بيئة تمكينية للاستثمار بكافة أشكاله وتعزيز دور القطاع الخاص، رفع معدل النمو الاقتصادي بما ينسجم مع إمكانات ومتطلبات الاقتصاد العراقي، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي،

خفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة، تحقيق أمن إنساني ممكن للفئات الأكثر فقراً وهشاشة، الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة، إرساء أسس اللامركزية المعززة للتنمية المكانية، المواءمة ما بين الإطار التنموي العام والهياكل الحضرية المستندة إلى أسس التخطيط العمراني والميزات النسبية المكانية، غير أن أولوياته تتمثل في إعادة تركيز التسوية السياسية في البلد على التنمية واستعادة سلطة مؤسسات الدولة الرسمية على الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتعزيز إدارة وتخصيص ثروته النفطية وموارده العامة ،واستعادة العقد الاجتماعي، وبناء الثقة بين المواطن والحكومة،...، فقد يكون العراق قد أضاع بعض الفرص إلا أن له من الإمكانيات والموارد ما ينتظر التفاتة حقيقية للاستثمار فيها وتثمينها، والشكل التالي يوضح نسبة الزيادة في نصيب الفرد العراقي على ضوء السيناريوهات الإصلاحية:

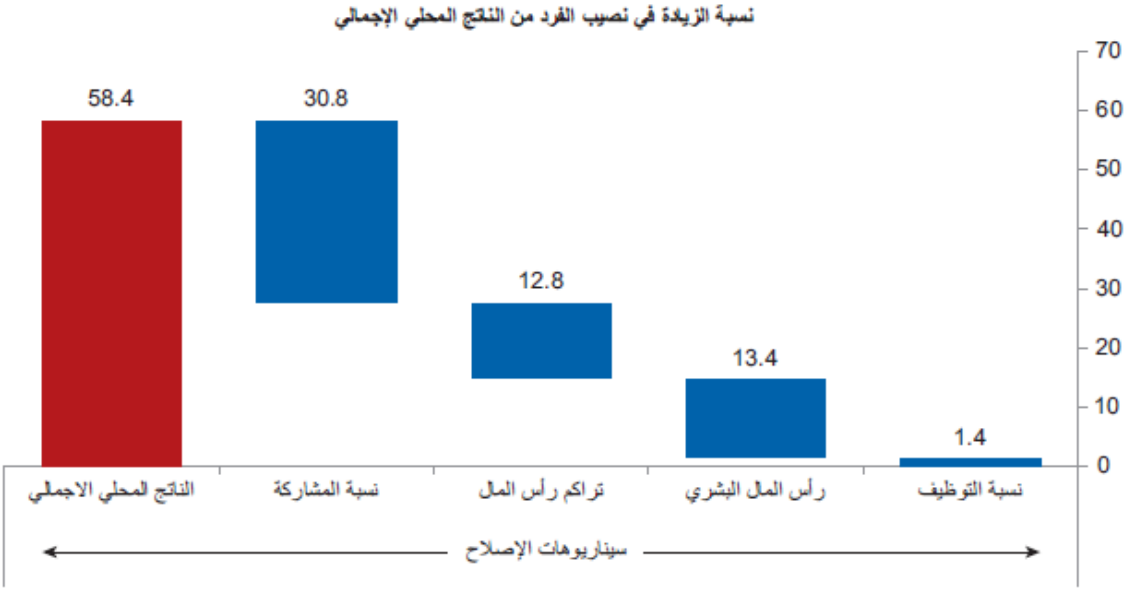

المصدر: البنك الدولي، مرجع سابق، ص٠٩.

ويتعين على الحكومة العراقية اعتماد إستراتيجية التنويع والنمو في العراق بالتركيز على تنويع محفظة أصوله من خلال الاستثمار في أبنائه ورأس ماله ومؤسساته، وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار المحلي(القطاع الخاص) والاستثمار الأجنبي، كما يجب تيسير التجارة عبر مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المتقادم للجمارك لجعله متماشي على نحو وثيق مع أفضل الممارسات الدولية، والتركيز على تنويع قطاع الأغذية الزراعية في العراق يمكن أن يكون له إسهام كبير في تعزيز الاستقرار والازدهار من خلال إعادة بناء قطاع الزراعة وهي إستراتيجية مهمة لإعادة الاعمار بعد حقبة من الصراع، والجدول التالي يوضح المسارات الرئيسة لإستراتيجية التنمية الوطنية العراقية:

الأهداف ذات الأولوية	أولويات الأمد المتوسط	أولويات وتحولات الأمد الطويل
إعادة تركيز التسوية السياسية على أجندة التنمية واستعادة سلطة مؤسسات الدولة الرسمية على الجهات الفاعلة غير الحكومية		
السعي إلى بلوغ تسوية سياسية تتمحور حول التنمية بشكل أكبر	*بناء تحالفات قيادية للإصلاح وتطوير آليات لمشاركة المواطنين ضم الحوار الوطني *إصلاح قانون ومفوضية الانتخابات لتسهيل مشاركة العراقيين في العملية الديمقراطية، ورفع نزاهتها وتعزيز شمولية التمثيل.	*بناء إجماع جديد في الرأي بين النخب وصياغة رؤية سياسية تتمحور حول تقليل الاعتماد على النفط و تقدي الفوائد التنموية للمواطنين. *تحويل هدف التنافس الانتخابي نحو البرامج التي تستهدف تعزيز الرفاهية الاجتماعية.
واستعادة سلطة مؤسسات الدولة الرسمية على الجهات الفاعلة غير الحكومية	*إرسال إشارات بناء الثقة من اجل استعادة سلطة الدولة على الجهات غير الحكومية.	*تعزيز نزاهة ومساءلة الجهات الأمنية الفاعلة وحوكمة القطاع الأمني *إعادة هيكلة الرقابة والمؤسسات التنظيمية وتعزيز قدرتها واستقلاليتها من أجل بلوغ الهدف المتمثل في تعزيز المساءلة والشفافية والمنافسة.
تعزيز وتخصيص الثروة النفطية والموارد العامة		
تعزيز إطار الحوكمة لقطاعي النفط والغاز	*رفع مستوى الشفافية في قطاع النفط بما في ذلك الإفصاح على التعاقدات. *تعزيز التدقيق الخارجي لإيرادات النفط من أجل إثبات صحة بيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية *صياغة إطار سياسي وقانوني كامل لتقاسم الإيرادات بالاستناد إلى صيغة محددة بما يتناسب والمادة ١٢ من الدستور العراقي.	*تفعيل بنود قانون الإدارة العامة لعام ٢٠١٩ فيما يتعلق باستثمار فائض إيرادات النفط والغاز. *تعزيز الرقابة والمساءلة في الشركات المملوكة للدولة في قطاعي النفط والغاز. *مراجعة سياسات التراخيص من أجل تعزيز إيرادات النفط على المدى الطويل. *البدء باستخدام التنبوءات الخاصة بإيرادات النفط ونمذجتها من اجل تقديم استجابة أفضل لتقلبات الأسعار.

التحول من فدرالية مالية توزيعية إلى أخرى تنموية	*تعزيز الحوار المتجدد حول مزايا وتحديات وفرص الفيدرالية. *تسوية النزاعات حول السيطرة على الموارد بين المستويات الحكومية	*اعتماد وتنفيذ الفدرالية المالية.
استعادة العقد الاجتماعي من خلال بناء الثقة بين المكونات وفي المؤسسات الحكومية ومعالجة التظلمات		
تعزيز مؤسسات المساءلة ومحاربة الفساد	*الإفصاح على الأصول والدخل وبيانات المصالح المالية بدء من المسؤولين الحكوميين *تقديم إطار قانوني عن الحق في المعلومات. *تقديم آليات للحصول على التغذية الراجعة من المواطنين حول السياسات والبرامج العامة	*تشريع قانون حول حماية المبلغين عن المخالفات، وتضارب المصالح والحصانة السياسية. *القيام بمراجعات مؤسسية عدلية وجنائية حول الكيانات والبرامج الحكومية الأشد ضعفا أمام الفساد.
إنشاء عقد مالي بين الحكومة والمواطنين	*استعادة القاعدة الضريبية وتعزيز فرض الضرائب والسماح للمستويات الأدنى للحكومة بجباية الضرائب المحلية.	*تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للضرائب.
الاستجابة لمطالب الشباب ومعالجة الضغوط الديمغرافية	*العمل على خلق مناصب شغل في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة. *تقديم برامج تطوير المهارات للشباب والفئات الهشة والمرأة والاستثمار فيها.	*رفع الحواجز التي تعترض نشاط القطاع الخاص وتهيئة بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة.
معالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية	*دراسة المظالم الجماعية بدءا بمعالجة التفاوتات الجغرافية.	*توفير الآليات لتسهيل تقاسم الموارد بشكل عادل بين مختلف الفئات الهشة والمهمشة.
تنويع محفظة الأصول في العراق من خلال الاستثمار في الأفراد ورأس المال والمؤسسات		
زيادة معدل مشاركة الأيدي العاملة	*تخفيف العوامل التي تعيق المشاركة في سوق اليد العاملة وخاصة النساء	*زيادة مشاركة اليد العاملة خاصة النسوية
تنويع الاقتصاد بزيادة الاستثمارات	*تنفيذ نظام المعلومات المالية وبناء	*زيادة معدل الاستثمارات غير

خارج النفط	القدرات الخاصة بالتخطيط للموازنة *مراجعة إدارة الاستثمارات المالية لتحسين كفاءة النفقات. *تحديد أولويات الاستثمار في البنية التحتية. *تحديد أولويات الاستثمار في الرأسمال البشري من خلال مراجعة نظم التعليم	النفطية المحلية والأجنبية. *زيادة التحصيل التعليمي وجودته.
تشجيع التجارة كأداة للنمو		
زيادة الفرص التجارية من خلال التقليل من التكلفة وحالات الشكوك بين الحدود	*عصرنة الجمارك وتحسين البنية التحتية للحدود. *تبني تقنيات دارة المخاطر وأتمتة التجارة. زيادة شفافية تراخيص الاستيراد	*تخفيف هشاشة البنية الداخلية والخارجية والصراعات والعنف من أجل تنويع الصادرات غير النفطية.
زيادة فرص التجارة من خلال تعزيز الإيرادات وتقليص الكسب الريعي	*زيادة نزاهة ومهنية الجمارك. *التقليل من التجزئة الإدارية على الحدود.	*توحيد نطاقات الجمارك في العراق بين مختلف الأقاليم وتقاسم الإيرادات الجمركية.
دعم التنويع في الصناعات الغذائية والانتقال من الزراعة الأولية إلى الأغذية الزراعية		
إعادة توجيه السياسة الغذائية نحو التوظيف والاستدامة والتنويع الاقتصادي	*تعزيز القدرة التنافسية والبشرية في بحوث السياسات والتحليل وتطوير النظام الغذائي في العراق.	*التركيز على النمو الأخضر والتوظيف الشامل وتطوير تنافسية القطاع الخاص والابتكار والرقمنة.
الاستثمار في الحلول والفرص الرقمية	*توسيع الاقتصاد الرقمي وإعطاء الأولوية للمناطق الريفية. *تمكين التوسع في نماذج الأعمال التي تمنح المزارعين والعاملين في مجال المعالجة ومقدمي الخدمات خاصة النساء والشباب والاستخدام الواسع للتكنولوجيا الرقمية.	*الوصول إلى التمويل بالنسبة للنساء الريفيات والشباب العامل في قطاعات الأغذية الزراعية.

المصدر: البنك الدولي، مرجع سابق، ص١٣-١٤

الخاتمة: من خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج الاتية:

-يعد الصراع من أبرز سمات البقاء والاستمرار، وفي ظل احتدام التنافس الاقتصادي الدولي بين القوى الكبرى وما أفرزته العولمة من آثار صاحبها ثورة تكنولوجية كان لها الانعكاس الكبير على الاقتصاديات الوطنية ، دفع بالدول إلى الصراع والتنافس من أجل الحصول على موارد إضافية خاصة الإستراتيجية منها كالنفط والغاز لما لها من أهمية في الاقتصاد الدولي.

-"الصراع من أجل الموارد" يرتبط في الواقع بقنوات عديدة ببلدان الشمال، باعتبارهم فواعل العولمة المعاصرة، اذ اعتمدت إعادة تشكيل اقتصاديات الحرب إلى اقتصاد معولم بشكل كبير على الشبكات الخاصة بدلاً من الشبكات الحكومية. فشهدت الموارد الطبيعية تزايدًا في أهميتها على مدار العشرين عامًا الماضية، ما ساهم في إطالة أمد النزاعات والحروب.

-يحتل العراق موقع استراتيجي مميز، كما يحتوى على الموارد ما جعله محط أنظار واهتمام الدول الصناعية التي جعلت منه محور أساس في استراتيجيات تنافسها على الموارد، لاسيما من طرف القوى الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المستفيد الأول والأكبر من موارد العراق، كما تسعى إلى التمركز في قلب المتوسط والاستحواذ على ثروات المنطقة ، ومواجهة التهديدات الإقليمية فيها.

-تسعى روسيا هي الأخرى إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال تركيز وتطوير صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، فهي تسعى إلى منافسة الوجود الأميركي في المنطقة، وإعادة مكانتها الدولية في مواجهة التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

-في الوقت الذي استفادت فيه القوى المتنافسة من ثروات وموارد البلاد، انعكس الأمر سلبا على واقع التنمية في العراق وتفاقمت مشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي يفرض على الحكومة العراقية(المركزية-المحلية) توحيد الجهود لوضع حد لهيمنة تلك القوى على مقاليد السلطة واسترجاع موارد البلاد ضمن إستراتيجية توافقية بين مختلف النخب السياسية، والطوائف واتباع نهج الحوكمة الرشيدة في تنفيذ تلك الاستراتيجيات والحرص على الانتقال من الصراع على الموارد إلى تثمين وتأهيل تلك الموارد بما ينعكس إيجابا على مخرجات العملية التنموية فيها.

قائمة الهوامش:

[١] خطاب العاني ، **جغرافية العراق أرض وسكان وموارد اقتصادية**، المكتبه الوطنية، بغداد ، ١٩٩٠ ،ص٩

[٢] صباح محمود،**الصراع الجيوبوليتكي في الخليج العربي**، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٨٦ ، ص ٩ . ١١

[٣] نافع القصاب وأخرون،**الجغرافية السياسية**، دار الكتب للطباعه والنشر، العراق ، بلا ، ص ٣٣

[٤] بهاء عدنان يحيى الحسني،**الأهمية الأستراتيجية للعراق في المدرك الأستراتجي الأمريكي** (دراسة مستقبلية)،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم الأستراتيجية،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،٢٠٠٥،ص٤٦

[٥] فارس آل سلمان، **العراق اغنى دولة في العالم بموارده الطبيعية**، https://www.zawya.com/mena/ar/story، تاريخ الأطلاع: ٢٠٢٠/١٢/٢٢

٦ فالح الحمراني، **الموارد المائية في العراق.. تفاقم المشكلة والحلول**، https://arabi21.com/story، تاريخ الأطلاع: ٢٠٢٠/١٢/٢٠

[٧] منقذ داغر وآخرون، **حوار استراتيجي امريكي–عراقي: مسألة مصالح وتوقعات**، https://www.washingtoninstitute.org/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٣.

[٨] محمد صادق الهاشمي،**الأستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة**، https://www.almaalomah.com/، بتاريخ: ٢٠٢٠/٢/٢٣.

[٩] نفس المرجع السابق.

[10–13] John Berryman،"**Geopolitics and Russian Foreign Policy**،" International Politics (July 2012)، pp. 539–540.

[١٤–] عماديوسفقدورة، **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي٢٠١٥

[١٢] بيداء محمود احمد، **السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠٠– ٢٠١٢** ، جريدة الصباح الجديد، على الرابطhttp://www.newsabah.com :، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢١

[١٣] أحمد عبد الله الطحلاوي، **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية**، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٦/ نوفمبر / ٢٠١٤، http://www.acrseg.org/16360، بتاريخ: ٢٠٢/١٢/١٩

[١٤] سليم كاطع، **محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ١٥ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٦ – السنة السابعة – العدد ١٦٠٥، ص ١٥

[١٥] رعد قاسم صالح، **العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية: رؤية تحليلية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٤٥، ٢٠١٤، ص ١.

[١٦] دون مؤلف، **ذهب العراق الأسود.. كيف تقاسم الغزاة خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم؟**، https://www.argaam.com/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٩.

[١٧] دون مؤلف، **ذهب العراق الأسود.. كيف تقاسم الغزاة خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم؟**، https://www.argaam.com/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٩.

[١٨] الجزيرة، **هل سيصبح مستقبل نفط العراق بيد روسيا؟**، **https://www.aljazeera.net/**، **بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٣**

[١٩] الجزيرة، **هل سيصبح مستقبل نفط العراق بيد روسيا؟**، **https://www.aljazeera.net/**، **بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٣**

[٢٠] علي السويعدي، **تحالف دولي لإنقاذ الأقتصاد العراقي من الأنهيار**، **https://al-ain.com/**، **بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٩.**

[٢١] وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤**، http://arabwidows.org/، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٥.

[٢٢] وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨/٢٠٢٢**، https://mop.gov.iq/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٨

[٢٣] البنك الدولي، **تقرير حول النهوض من واقع الهشاشة في العراق**، ٢٠٢٠، ص٠٥.

المصادر

١/الكتب:

١. خطاب العاني ، **جغرافية العراق أرض وسكان وموارد اقتصادية**، المكتبة الوطنية، بغداد ، ١٩٩٠

٢. صباح محمود،**الصراع الجيوبوليتكي في الخليج العربي**، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٨٦

٣. عماديوسفقدورة، **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي٢٠١٥

٤. نافع القصاب وأخرون، **الجغرافية السياسية**، دار الكتب للطباعه والنشر، العراق

٢/الدوريات:

١. رعد قاسم صالح، **العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية: رؤية تحليلية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٤٥، ٢٠١٤

٢. سليم كاطع، **محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ١٥ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٦ – السنة السابعة – العدد ١٦٠٥

٣/الرسائل الجامعية:

١. بهاء عدنان يحيى الحسني، **الأهمية الاستراتيجية للعراق في المدرك الاستراتيجي الأمريكي** (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠٠٥

٤/التقارير:

١. البنك الدولي، **تقرير حول النهوض من واقع الهشاشة في العراق، ٢٠٢٠**

٥/ البحوث باللغة الأجنبية:

1- John Berryman،"**Geopolitics and Russian Foreign Policy**،" International Politics (July 2012)

٦/مواقع الانترنت:

١. أحمد عبد الله الطحلاوي، **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية**، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٦/ نوفمبر / ٢٠١٤، http://www.acrseg.org/16360، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٩

٢. بيداء محمود احمد، **السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠٠- ٢٠١٢** ، جريدة الصباح الجديد، على الرابط: http://www.newsabah.com، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢١

٣. منقذ داغر وآخرون، **حوار استراتيجي امريكي-عراقي: مسألة مصالح وتوقعات**، https://www.washingtoninstitute.org/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٣.

٤. محمد صادق الهاشمي،**الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة**، https://www.almaalomah.com/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٣.

٥. فارس آل سلمان، **العراق اغنى دولة في العالم بموارده الطبيعية**، https://www.zawya.com/mena/ar/story، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١٢/٢٢

٦. فالح الحمراني، **الموارد المائية في العراق.. تفاقم المشكلة والحلول**، https://arabi21.com/story، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/١٢/٢٠

٧. دون مؤلف، **ذهب العراق الأسود.. كيف تقاسم الغزاة خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم؟**، https://www.argaam.com/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٩.

٨. الجزيرة، **هل سيصبح مستقبل نفط العراق بيد روسيا؟**، **https://www.aljazeera.net/**، **بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٣**

٩. علي السويعدي، **تحالف دولي لإنقاذ الاقتصاد العراقي من الانهيار**، **https://al-ain.com/**، **بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٩.**

١٠. وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤**، http://arabwidows.org/، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٥.

١١. وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨/٢٠٢٢**، https://mop.gov.iq/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٢/١٨

الغاز الطبيعي العراقي والجدوى الاقتصادية لتقنية تحويله إلى سوائل

أ.د. عبد الجبار عبود الحلفي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

المدرس حسين علي احمد
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

الملخص

اخذت التجارة الدولية للغاز الطبيعي في التوسع في الآونة الأخيرة وذلك بوصفة طاقة نظيفة، إذ استخدم في مجال المواصلات وكذلك في توليد الطاقة الكهربائية فضلا عن التنوع في استخدامات الأخرى، لذا فأن العراق يمتلك احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، وعليه كان الهدف من البحث هو بيان موارد العراق الغازية والجدول الاقتصادية لتقنيه تحويل الغاز إلى سوائل في العراق، إذ كانت مشكلة البحث عدم وجود مشروعات مستقبلية لاستثماره مما يؤدي إلى صرف كميات كبيرة منه تمثل هدرا لموارد طبيعي ستراتيجي، لهذا نجد أن فرضية البحث لم تحقق في تغير الصفة الربحية للاقتصاد العراقي، وعليه فإن اهم توصية تمثلت في استثمار الغاز الطبيعي وتحويله إلى سوائل هيدروكاربونية

The Iraqi Natural Gas and the Economic Feasibility of its Transformation Technique to Liquids

Dr. Abduljabbar Abood Alhelfi

Centre for Basrah and Arab Gulf Studies

Lecturer. Hussien Ali Ahmed

College of Administration and Economics, University of Basrah

ABSTRACT

The international trade of natural gas has grown recently as a clean energy used in transportation and electricity generation in addition to its using in other aspects. However, Iraq own a huge reserve of natural gas, therefore, this research aims to investigate the Iraqi gas resources and the feasibility of its transformation technique to liquids. The research problem represented by the absence of future projects to invest the natural gas, in which there are a big quantities wasted. Hence, the hypothesis of study is not proved due to the rentier feature of the Iraqi economy. The study has recommended investing the natural gas and transfer it to hydrocarbon liquids.

المقدمـة

اتسعت التجارة الدولية للغاز الطبيعي في السنوات العشرين الأخيرة نظراً بوصفه طاقة نظيفة سواء للمواصلات أو لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تنوع استخداماته الأخرى لكن المثير للانتباه هو التوسع في مشروعات تقنيات تحويل الغاز إلى سوائل للإنتاج وقود نظيف ونافثا ملائمة للمصافي، فضلاً عن مخرجات أخرى كيمياوية متنوعة الاستخدامات.

ولأن العراق يمتلك احتياطياً ضخماً من الغاز الطبيعي (المصاحب للنفط والحر) فإن الجدوى الاقتصادية تحتم توجه العراق نحو تقنية تحويل الغاز إلى سوائل لتعظيم نتائج استثمار الغاز الطبيعي بدلاً من حرقه بكميات كبيرة ملوثة للبيئة وهدراً لهذا المورد الاستراتيجي.

هدف البحث : يهدف البحث إلى بيان موارد العراق الغازية والجدوى الأقتصادية لتقنية تحويل الغاز إلى سوائل في العراق.

مشكلة البحث : يمتلك العراق احتياطيات كبير من الغاز الطبيعي، إلا أنه لا توجد هناك مشروعات مستقبلية لاستثماره مما يؤدي إلى صرف كميات كبيرة منه تمثل هدراً لمورد طبيعي استراتيجي، مما يقتضي الأمر البدء بمشروعات ذات تقنية عالية سواء لتسييل الغاز أو تحويله إلى سوائل لغرض تنويع مصادر الدخل القومي. وتنويع هيكل الاقتصاد الريعي.

فرضية البحث : (إن الجدوى الاقتصادية لتحويل الغاز الطبيعي في العراق إلى سوائل تبرهن على ان استثمار الغاز في العراق سيؤدي إلى تعظيم عوائد العراق النقدية والمساهمة في تغيير الصفة الريعية للاقتصاد العراقي).

لذلك احتوى البحث على الفقرات الآتية :

المبحث الأول : اطار عام : الاحتياطيات والتجارة وشبكات النقل.

المبحث الثاني : احتياطيات العراق في الغاز الطبيعي ومصانع تسييل الغاز الطبيعي.

المبحث الثالث : التجربتان القطرية والسعودية في استثمار الغاز الطبيعي (دروس للاستفادة)

المبحث الرابع : الجدوى الاقتصادية لتحويل الغاز إلى سوائل.

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الاحتياطيات والتجارة وشبكات النقل

شهدت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم نمواً مضطرداً خلال التسعينات من القرن الماضي بمعدل ٢% تقريباً بالمقارنة مع ٢, ٠% لاحتياطيات النفط، نتيجة للنجاح الملحوظ في استكشاف الغاز والتقييم الأفضل للحقول القائمة. ومن المؤمل نمو الاحتياطيات المؤكدة خلال نهاية ٢٠٢٠ بنحو ٥, ٢% [١] بسبب الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي بوصفه طاقة نظيفة وبأسعار معتدلة ولاستخداماته المتعددة وضمان امداداته. ولقد نمت تجارة الغاز بشكل متسارع منذ العام ٢٠٠٥ خاصة، فاقت معدلات النمو في استهلاكه بسبب التوسع الملحوظ في مد خطوط الأنابيب وتجارته بصورة غاز طبيعي مسيل إذ بلغت نسبة التوسع نحو ٤, ٦% ففي العام ٢٠٠٥ ارتفعت كميات الغاز المتاجر بها عبر الحدود الدولية لتشكل ما نسبته ١, ٢٦% من إجمالي كميات الغاز المستهلكة عالمياً[٢]. وفي العام ٢٠٠٨ حافظت تجارة الغاز على هذه النسبة تقريباً. اذ بلغت كميات الغاز المتاجر بها عبر الحدود الدولية لتشكل نسبة ٥, ٢٧% من اجمالي كميات الغاز عالمياً [٣].

ونعتقد ان هذه الزيادة البسيطة جاءت نتيجة مد خطوط الأنابيب من ليبيا إلى ايطاليا، ومن الجزائر إلى ايطاليا، ومن ماليزيا إلى تايلند.

وتدل حركة تجارة الغاز الطبيعي واتساعها على أهمية هذا المصدر الطاقوي النظيف وتعتبر أوربا من أكثر الأقاليم في العالم تطوراً في نمو استيراد واستهلاك الغاز الطبيعي. فمنذ تسعينات القرن الماضي وضعت الجهات المعنية بالطاقة في الاتحاد الأوربي، خطة للإعادة تنظيم استيراد واستهلاك الطاقة بحيث يتم خفض استيراد النفط والغاز من منطقة الشرق الاوسط ومن ثم تتخذ الإجراءات لزيادة استخدام الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة [٤].

فلقد ارتفعت حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في أوربا من ٣% سنة ١٩٦٠ إلى ١٥% سنة ١٩٨٠. وبموجب خطة الاتحاد الأوربي المشار اليها آنفاً.

ارتفعت هذه الحصة إلى ٢٣% سنة ٢٠٠٠. ومن المؤمل زيادتها إلى ٢٥% سنة ٢٠٢٠ ويستورد الاتحاد الاوربي ٤٠% من احتياجاته الحالية من الغاز الطبيعي من الخارج ويشكل الغاز الروسي اكثر من ٣٢% من إجمالي الاستيرادات الاوربية من الغاز، ومن المحتمل أن يصل استهلاك الاتحاد الأوربي من الغاز إلى نحو ٦٠٠ مليار متر مكعب سنة ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٤٧٨

سنة ٢٠٠٥ ليحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي سيصل استهلاكها إلى نحو ٨٠٠ مليار متر مكعب من الغاز [٥]

وكذلك تتجلى أهمية ازدياد تجارة الغاز الطبيعي وتعاظم استهلاكه وتعاظم الجدوى الاقتصادية لتصنيعه من خلال عقده المتداخلة لشبكات الطاقة في العالم. حيث أصبحت الجيو استراتيجيا العالمية تقف في حالة انبهار من مشهد متداخل من تلك الشبكات في المدة الممتدة من (٢٠٠٠-٢٠١٠) بصورة خاصة، وقد اندفعت تلك الشبكات لجميع القارات، فأنابيب الغاز تمتد على محاور أوربا، آسيا، أوراسيا وأفريقيا، وهي الشبكة الرابطة بين مصدري الغاز ومستهلكيه، وإن هذا المشهد يبرهن على ان الغاز الطبيعي هو الطاقة المتعاظمة الاستهلاك التي شقت طريقها بقوة بين مزيج الطاقة.

ويتم تبادل تجارة الغاز من خلال ثلاث عقد هي [٦]:

من آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين إلى أوربا الغربية.

نقل النفط والغاز من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة (ومن المؤمل تفرعه إلى شبه الجزيرة الهندية خلال السنوات الخمس القادمة).

نقل الغاز من الشاطئ الجنوبي للمتوسط (الشمال العربي لأفريقيا والبلدان الأفريقية المحاذية للصحارى) إلى الشاطئ المقابل جهة الشمال للمتوسط (خاصة جنوب اوربا الغربي، فرنسا إيطاليا، واسبانيا.

وستبدأ هذه العقد طولاً عندما يبدأ خط غاز نابوكو بالعمل وهذا الخط خاص لنقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوربا عبر جورجيا وتركيا بعيداً عن الاراضي الروسية والذي جرى التوقيع على انشائه في ٢٠٠٩/٧/١٣ في تركيا بتزكية ودعم الولايات المتحدة لغرض إبعاد روسيا، المزود الرئيسي للغاز للاتحاد الأوربي تدريجياً عن أوربا الغربية.

وقد شهد العراق هذا الاتفاق بوصفه أحد الموردين المحتملين لهذا الخط، وكذلك مصر [٧].

ومن المحتمل أن ترتبط (الشبكة العربية للغاز)[٨] بالشبكة الأوربية للغاز مستقبلاً مما يجعل الفرصة مهيأة لتطوير مصادر الغاز الطبيعي لديه منذ الآن باستخدام شركات عربية وأجنبية ذات خبرة في مشروعات الغاز.

الشبكة العربية للغاز تضم حالياً : مصر، لبنان، الأردن، سوريا، العراق، وبعض دول مجلس التعاون مستقبلاً).

وبصورة عامة تهيمن ثلاث دول على نحو ٦٠% من احتياطيات الغاز في العالم. مما يقتضي التنسيق معها مستقبلاً بشأن الغاز الطبيعي العراقي وهذه الدول هي : روسيا، ايران، وقطر.

وتمتلك روسيا نحو ربع الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ٥, ٤٧ تريليون متر مكعب، وتمتلك شركتها (غاز بروم) اكثر من ٦٠% من خطوط أنابيب نقل الغاز والنفط في العالم، فيما تبلغ احتياطيات ايران من الغاز ٢٨ تريليون متر مكعب. أي نحو ١٨% من احتياطيات العالم. لكن ايران تصدر فقط ١% تقريباً من انتاجها من الغاز إلى الخارج حيث تعيد حقن ٤٠% من الغاز المستخرج إلى باطن الأرض ثانية بقصد المحافظة على الضغط المطلوب للمكامن النفطية. اما قطر فيبلغ احتياطي الغاز الطبيعي فيها نحو ٨, ٢٥ تريليون متر مكعب، ويبين الجدول رقم (١) احتياطيات الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً لدول مختارة.

المبحث الثاني

احتياطيات العراق من الغاز الطبيعي وكميات الغاز المحروق في الشعلات

منذ العام ١٩٩٥ جرى آخر تقدير للاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العراق بنحو 3,. تريليون متر مكعب، منها ٧٠% غاز مصاحب (Associated Gas) ويشكل الغاز الحر (Free Gas) نحو ٣٠%.

وقد قدرت دراسة إقليمية نفذتها وزارة النفط على أن كمية الاحتياطيات المحتملة والممكنة تصل إلى ٣, ٤ مليار متر مكعب (١٦٠ تريليون قدم مكعب) وتشكل صخور حقب النيوزويك أكبر مكامن محتملة للغاز في العديد من التراكيب الجيولوجية غير المحفورة في المنطقة الشمالية الشرقية، بينما تشكل صخور عصر الجوراسي والصخور الأقدم إمكانيات كبيرة لوجود الغاز في المنطقة الجنوبية [٨].

إلا أن العراق يحرق كميات هائلة من الغاز قياساً للكميات المنتجة رغم تباين البيانات في المصادر المختلفة، في حين كان العراق ينتج ١, ١١ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز فإنه يحرق ٣, ٥ مليار متر مكعب بمعنى ان نسبة الاستثمار تشكل نحو ٥٢%.

وفي العام ٢٠٠٧ أنتج العراق نحو ٥ , مليار ١٦٧ متر مكعب والمحروق نحو ٤, ٨٠ مليار متر مكعب أي نحو ٤٩% [٩]، الجدول رقم (٢).

اما كميات الغاز المحروقة في الشعلات بصورة خاصة في المصافي العراقية فقد بلغت نحو ٨ , ١٤ مليار قدم^3 غاز حلو وحامض في مصافي الشمال سنة ٢٠٠٦ و١٧٣٩٤٦ قدم^3 في مصافي الجنوب ونحو ٠, ٦ مليار قدم^3 في نفط الجنوب غازات محروقة في الشعلات ونحو مليار قدم^3 في غاز الجنوب بصورة غاز جاف وغاز محروق لارتفاع الشبكة [١٠]. أي ما يعادل نحو ١٣ مليار متر مكعب من ضمنها غاز حامضي في مصافي الجنوب وغاز الوقود وغازات أخرى. بينما تبلغ كميات الغاز المحروق في العراق حسب بيانات خبراء البنك الدولي ٦ ,٧ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٧ [١١]. والجدول رقم (٣) يبين كميات الغاز المحروق في بعض الدول المنتجة للنفط.

واستنادا إلى أن كل متر مكعب واحد من حرق الغاز يطلق ٢ كغم من CO2 إلى الغلاف الجوي [١٢]، فإن حرق الغاز العراقي البالغ ٦, ٧ مليار متر مكعب سنوياً يطلق نحو ١٣ مليون طن من غاز CO2 إلى الغلاف الجوي العراقي سنوياً، ويبقى هذا الأمر سارياً إذا لم تتغير سياسة الحكومة تجاه استثمار الغاز الطبيعي، ونتيجة لحرق هذه الكميات الضخمة من الغاز فأن العراق يخسر سنوياً نحو ٢٠ مليار دولار [١٣].

ويبدو من التحليل للمركبات المختلفة للغاز العراقي أنه يتمتع بنفس المواصفات للغاز الروسي المصدر إلى تركيا، إذ يحتوي على هايدروكاربونات ثلاثية الأجزاء وغاز H2S(كبريتيد الهايدروجين) و(مركبات كبريت)، ونيتروجين في بعض الحقول.

فضلاً عن الميثان والأيثان والبروبان [١٤].

علماً أن الغاز الحامضي يحتوي على ٣٢ نوعاً من المركبات التي تبدأ بالهايدروجين وتنتهي بـ(سيانيد الهايدروجين) مروراً بالأستلين والبنتان [١٥].

الإنتاج والاستهلاك

الإنتاج : ينتج العراق كميات ضخمة من الغاز الطبيعي من خلال عمليات عزل الغاز عن النفط الخام من محطات العزل الموجودة في شركات نفط الجنوب، ونفط الشمال ونفط ميسان.

ففي العام ١٩٨٧ أنتج العراق ٧٢, ١١ مليار متر مكعب من الغاز لكنه بعد توقف الحرب العراقية – الايرانية في العام ١٩٨٨ أنتج ٣٠, ١٦ مليار متر مكعب، إلا أن الإنتاج بدأ بالتراجع الملحوظ بعد فرض العقوبات على العراق بسبب احتلاله للكويت في العام ١٩٩٠ فتراجع الإنتاج

بنسبة ٨٠% تقريباً في العام ١٩٩١ عما كان عليه في العام ١٩٨٩ فبلغ ٧, ٣ مليار متر مكعب، وبعد إزالة العقوبات عاد الانتاج مرة أخرى للارتفاع فبلغ في العام ١٩٩٨ مابلغه في العام ١٩٨٩. إذ وصل إلى ١٢, ١٣ متر مكعب. ثم واصل ارتفاعه ليبلغ أقصى مستوى له في العام ٢٠٠٦. إذ بلغ مستويات قياسية ٥٠, ١٧٥ مليار متر مكعب نتيجة لزيادة إنتاج النفط بعد تطوير حقول مكتشفة غير منتجة مثل مجنون وارطاوي وقبة صفوان وبعض الحقول في شركة نفط ميسان. وزيادة الإنتاج في حقول كركوك حيث إزداد إنتاج الغاز المصاحب.

ولكن إنتاج الغاز الطبيعي انخفض قليلاً في العام ٢٠٠٧ نتيجة لانخفاض إنتاج النفط. ويبين الجدول رقم (٢) إنتاج الغاز الطبيعي والمستهلك والمحروق للسنوات ١٩٨٧– ٢٠٠٧.

المبحث الثالث

مصانع تسييل الغاز في العراق

تعتبر مصانع تسييل الغاز الطبيعي في الدول المنتجة للنفط والغاز من الصناعات التقليدية.

وبالنسبة للعراق فقد جرى تأسيس مجمع غاز الشمال في كركوك ومشروع غاز الجنوب في البصرة في العام ١٩٧٩ والذين صمما لتجميع الغاز ومعالجته وفصل السوائل وضغطه ونقله عبر شبكة من محطات التجميع. وقد بلغت الطاقة القائمة لمعالجة الغاز ٥٥ مليون متر مكعب يومياً. أو ما يعادل ٢٠٥٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم (مقمق) وذلك للإنتاج ٤٢ مليون متر مكعب / يوم من الغاز الجاف و١٦٧٥٠ طن من غاز البترول المسال LPG[١٦].

و١٦٧٥٠ طن من غاز البترول الفعلي يقل بكثير مما هو مخطط. إذ بلغ معدل إنتاج الغاز الجاف ٢٣٤ طن سنة ٢٠٠٧ في مشروع شركة غاز الجنوب على سبيل المثال. وغاز البترول المسال ٩٥٦ طن / يوم. ولا تتوفر معلومات حول الإنتاج الفعلي لمشروع غاز الشمال [١٧].

وفي العام ٢٠٠٩ تم الشروع بتشغيل مشروع غاز أربيل لمعالجة ٣٠٠قدم^{٣} من الغاز الطبيعي يومياً لتزويد محطات الطاقة الكهربائية للإنتاج ١٢٥٠ ميكاواط [١٨]. وبموجب قوانين تقويم المشروعات فأن مشروعي غاز الشمال والجنوب قد انتهى عمرهما الانتاجي.

التجربتان القطرية والسعودية في استثمار
الغاز الطبيعي (دروس للاستفادة)

تعتبر التجربتان القطرية والسعودية في صناعة الغاز من التجارب الناجحة في العالم، والتي يمكن للعراق أن يستفيد منهما معاً بموجب ما يمتلكه من احتياطي غاز مؤكد يبلغ نحو ٤ ,. تريليون متر مكعب، وآخر محتمل يقدر بـ(٦-٨) تريليون متر مكعب.

أولاً : التجربة القطرية في صناعة الغاز :-

منذ العام ١٩٩٤ بدأت قطر بعقد اتفاقيات ومشروعات مشتركة في قطاع النفط والغاز مع شركات عالمية.

وكان للاحتياطي المؤكد الضخم من الغاز الطبيعي الأثر المباشر في هذه الاتفاقيات. إذ بلغ ٢٥٦٣٦ مليار متر مكعب، وهو يشكل نسبة ١٥%من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز وتحتل قطر المرتبة الثالثة عالمياً بعد روسيا وإيران في احتياطيات الغاز ويعد حقل الشمال القطري من أكبر الحقول الغازية في قطر، فضلاً عن وجود حقل (بارس) البحري المشترك مع ايران وبلغ إنتاج قطر من غاز البترول المسال (LPG)في العام ٢٠٠٦ نحو ١٠٩١٨ ألف ب/ي[١٩]، و تنتج حالياً مليون طن من الغاز السائل ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٧٧ مليون طن في العام ٢٠١٢ بموجب توسعة المشاريع [٢٠].

ومن المتوقع أن تكون قطر مالكة لأكبر تركيز لمجتمعات تحويل الغاز إلى سوائل (GTL) في العالم في العقد القادم (٢٠١٠-٢٠٢٠).

وأن أهم المشاريع الحالية هي كالآتي :-

مشروع (لؤلؤة – قطر Pearl) وهو مشروع مشترك مع شركة شل باستثمار يبلغ ٥ مليارات دولار لإنتاج ١٤٠ ألف ب/ي من السوائل الهايدروكاربونية (ديزل نظيف، بارافينات، نافثا) وقد بدأ الخط الاول بالأنتاج في العام ٢٠٠٩ وسيبدأ الخط الثاني بالأنتاج سنة ٢٠١١.

معمل المها (أوريكس – Oryx) وهو مشروع مشترك مع شركة ساسول (٥١% للشركة الأجنبية، وتبلغ طاقة المعمل ٣٤ ألف ب/ي. وقد أنجز في العام ٢٠٠٩.

مشروع ساسول – شيفرون. وهو مجمع متكامل يتضمن ستة خطوط لإنتاج سوائل الغاز من حقل الشمال، ينجز هذا العام ٢٠١٠.

مشروع أكسون – موبيل : مشروع مشترك مع قطر مدته ٢٥ سنة لبناء مجمع طاقته ١٨٠ ألف ب/ي لإنتاج (٥٠%) من وقود الديزل النظيف و(٢٠%) زيوت التزييت الأساس وسوائل أخرى. ويبدأ المجمع بالتشغيل في العام ٢٠١١. وباستثمارات تبلغ ٧ مليارات دولار.

مشروع ماراثون. بالمشاركة مع شركة ماراثون لإنتاج ١٢٠ ألف ب/ي من النافثا والديزل في خطين، ويبدأ التشغيل في نهاية هذا العام (٢٠١٠).

مشروع كونوكو – فيلبس، وهو مشروع مشترك مع قطر. بمرحلتين كل مرحلة تتضمن إنتاج ٨٠ ألف ب/ي من المقطرات. ويبدأ التشغيل في هذا العام (٢٠١٠)

(جدول رقم ٤).

وهناك مشروعات قيد الدراسة.

وبموجب هذه المشروعات يمكن أن تصبح قطر في نهاية العام ٢٠١٠ أكبر منتج لمنتجات سوائل الغاز في العالم.

ومن الممكن تسويق منتجاتها إلى الاتحاد الأوربي الذي يبحث عن الوقود النظيف وإلى أسواق آسيا، وهناك أسواق محتملة في الولايات المتحدة.

وتنتج شركة قطر للغاز حالياً (٢٠١٠) خمسة منتجات رئيسية هي الغاز الطبيعي المسال ومكثفات الحقل غير المعالجة[*]، ومكثفات المصنع وغاز الهليوم والكبريت ،

وتشارك قطر في مشروع استراتيجي للغاز يربط سلطنة عُمان والأمارات العربية المتحدة وقطر، وتتولى إدارة المشروع شركة دولفين للطاقة المملوكة من قبل شركة (مبادلة) للتنمية الإماراتية، وبكلفة بلغت ٤ مليارات دولار، وينتج المشروع حالياً ٥٦ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي[٢١]

[*] – **مكثفات الحقل غير المعالج : بقايا الغاز الطبيعي التي يتم تكريرها وتحويلها إلى سلع عالية القيمة. مثل النافثا وغاز البترول والكيروسين.**

ثانياً : تجربة المملكة العربية السعودية :-

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الخامسة عالمياً من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي. إذ تمتلك ٥, ٧٣ مليار متر مكعب. (الجدول رقم ١). وترتكز استراتيجية المملكة على استثمار الغاز في الصناعات اللاحقة للإنتاج (Down stream) ولذلك فهي لا تعتبر من الدول المصدرة للغاز. حيث اختارت أولوياتها في صناعة الغاز في استخدام الغاز كلقيم في الصناعة البتروكيمياوية. إذ تعتبر شركة (سابك) أكبر منتج للبتروكيمياويات في العالم. حيث تنتج ٧٥

مليون طن سنوياً من أنواع البتروكيمياويات وبأسعار تنافسية. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للبتروكيمياويات السعودية ٦٠ مليون طن حالياً وتخطط لرفعها إلى ٨٠ مليون طن سنة ٢٠١٥ [٢٢]. فضلاً عن أولوية الطاقة الكهربائية لتتجاوز حاضر الثلاثين الف ميغاواط، كما تقوم المملكة بمشاريع حقن الغاز لزيادة الإنتاج من النفط [٢٣].

ويستخرج ٥٠% تقريباً من غاز المملكة كمنتج ثانوي مصاحب للنفط الخام. ولذلك تتفاوت مستويات إنتاجه حسب معدلات إنتاج النفط الخام. وتحرق المملكة نحو ٤ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً في حين يحرق العراق نحو ٦, ٧ مليار متر مكعب سنوياً (بيانات ٢٠٠٨)[٢٤].

وقد وضعت السعودية خطة لبناء أكبر منشأة للغاز في المملكة لتوفير الامدادات لبرامج الخدمات والصناعات. وذلك لمعالجة أكثر من ٨, ١ مليار قدم مكعب يومياً من الغاز وسميت باسم (واسط). حيث تقوم شركة (SNC) الكندية بتوفير الأعمال الهندسية والتصاميم وخدمات الإدارة للمشروع [٢٥]. والذي يقع قبالة الشواطئ السعودية (حقل بحري)، هذا وقد أرتفع الطلب على الغاز في السعودية نتيجة طفرة اقتصادية مولتها عائدات قياسية لصادرات النفط مع ارتفاع اسعاره سنتي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) لذلك تبقى السعودية تعاني من نقص في إمدادات الغاز لتغطية احتياجات منشآت توليد الطاقة الكهربائية والصناعة من هنا نستنتج ان التجربة السعودية في صناعة النفط ترتكز على دمج هذا المصدر النظيف والحيوي في تطوير الصناعات اللاحقة لصناعة الاستخراج، خاصة في تطوير قطاع البتروكيمياويات الذي تشهد أسواقه انتعاشاً دائماً. وأن السعودية تتفوق على بقية منتجي البتروكيمياويات في العالم بأسعار تنافسية بسبب وفرة اللقيم الأساس وهو الغاز الطبيعي وطريقة استثماره.

المبحث الرابع

الجدوى الاقتصادية لتصنيع الغاز إلى سوائل

لعل واحدة من أهم مزايا عمليات GTL أن بإمكانها إنتاج ديزل عالي النظافة، ومن دون أن تنتج أنواعاً من الوقود تترك مخلفات ثقيلة ملوثة للبيئة والتي تُنتج في مصافي التكرير.

ولذلك فأن تقنية GTL تعتبر حلاً مثالياً للتخلص من مخلفات عوادم السيارات الهائلة العدد في العراق وفي العالم أيضاً والتي تستخدم الديزل كوقود. وتنتج عن عملية GTL مقطرات وسطى (ديزل نظيف، وبارافينات – زيوت تزييت أساس – ونافثا ملائمة للمصافي) ويتم تحويل الغاز التخليقي (Syngas) إلى هيدروكاربونات سائلة ثم تجري عليها التكسير الهايدروجيني

للهيدروكاربونات [٢٦] ويمكن استكمال هذه العمليات بعمليات أخرى ذات فائدة عظيمة للأقتصاد. فعلى سبيل المثال، يمكن تكسير الغاز الطبيعي وتحويله إلى (أستيلين) وإلى غيره من الغازات الصناعية وبعدها تتم هدرجة وتكسير الأستيلين حتى يتحول إلى (أيتلين) الذي يعد الأساس في الصناعة البتروكيمياوية [٢٧].

وتستمد تقنية GTL على عدد من العوامل، وفي مقدمتها كلفة الغاز اللقيم وفي ظل أسعار النفط العالمية المتقلبة وفي المعدلات، صار من الأفضل اقتصاديا ان تبدا الجهات المعنية في العراق (وزارة النفط) بأنشاء مصانع تحويل الغاز إلى سوائل، خاصة مع وجود طاقة انتاجية عالية للغاز المصاحب والحر في العراق.

ووجود احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي (,, ٤) تريليون مكعب. ونحو (٦–٨) تريليون متر مكعب محتمل في العراق [٢٨].

فضلاً عن الهدر الناتج في حرق الغاز، وحسب م اورد في جدول رقم (٤).

ويعود اكتشاف تحويل الغاز إلى سوائل إلى العام ١٩٢٣تقريباً، عندما اكتشف العالمان الألمانيان (فيسر وترويش) تكنولوجيا LGT.

ومنذ ذلك الوقت بدأت التجارب لتحسين هذه التكنولوجيا في مجال نوعية المنتوج وخفض الكلفة.

ويمكن لمشروع تحويل الغاز إلى سوائل في العراق أن يكون ناجحاً لتوفر اللقيم (الغاز الطبيعي) قريباً من المصنع وبكلفة لا تتجاوز (٥, ٠) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[□].

– مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) = ١٠٠٠قدم^{٣} من الغاز. وهذه الكلفة عند فوهة البئر.

كما ان مشروعاً كهذا يتصف بميزة نسبية وقدرة تنافسية عالية، إذ يستهدف المشروع متكاملاً في الصناعات اللاحقة مثل (الكيمياويات، النقل، توليد الطاقة، البتروكيمياويات..) فبعد عدد من العمليات لتخليق الغاز الطبيعي المتوفر في العراق يمكن الحصول على المقطرات الوسطى (Middle distillates) (ديزل خالي من الكبريت، بنزين خالي من الرصاص، نافثا) كذلك يمكن تعظيم الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع من خلال انتاج وقود الطائرات والبولي أثلين، والمثانول. ومثيل ثلاثي بيوتيل (MTBE) الذي يرتبط بإنتاج (الفورمالدهايد) وهو منتوج

كيمياوي متعدد الأغراض، وذو سوق واسعة في مختلف أنحاء العالم[٢٩]. فضلاً عن انتاج سوائل الحفر (Drilling based Fluids) ويمكن تفصيل مضمون الجدوى الاقتصادية للمشروع كالآتي:

الكلفة الاستثمارية : بناءً على الاطلاع على الكثير من المشروعات الخاصة بصناعة (GTL) فقد تم تقدير التكاليف الاستثمارية لمصنع بطاقة ٥٠ ألف ب/ي بـ(١١, ١) مليار دولار. وتستقطب عملية إنتاج الغاز التخليقي نحو ٥٠% لمصنع يعمل بتقنية (شل) لتخليق المقطرات الوسطى[٣٠]. كما ان شركتي ساسول وشيفرون تمكنتا من خفض الكلفة لمعمل يعمل بطاقة ١٠٠ ألف ب/ي بمبلغ ٢ ,. مليار دولار. ومن المؤمل تراجع تكاليف رأس المال خلال القعد القادم [٣١] .

وتخطط قطر لأنشاء مصانع GTL بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥٠٠ ألف ب/ي. وبذلك تصبح الدولة الرائدة في العالم في تقنية تحويل الغاز إلى سوائل [٣٢].

ومن المشاريع التي نفذت في قطر مشروع مشترك مع شيفرون تكساكو. وساسول. بدا تشغيله سنة ٢٠٠٥ بطاقة إنتاجية قدرها ٣٤ ألف ب/ي بكلفة ٨٠٠ مليون دولار [٣٣].

ولكن مشروع (لؤلؤة – قطر) لأنتاج ١٤٠ ألف ب/ي الذي سبقت الإشارة اليه لإنتاج ١٤٠ ألف ب/ي. قدرت كلفته بـ(١٤ مليار) دولار، نظراً لارتفاع كلفة الغاز البحري ولوجود عشرات المهندسين والفنيين [٣٤]. في حين أن الحقول العراقية هي حقول برية، مما يعني انخفاض كبير في كلفة المشروع.

الربحية : يبدو ان الربحية في مشروع GTL تستند إلى تكاليف الانتاج المنخفضة جداً. إذ ان كلفة الغاز تشكل نحو ٣٠% من تلك التكاليف. وهذا يعني ان كلفة الغاز العراقي متدنية جداً بوصفه غازاً مصاحباً بنسبة ٧٠% كما هو معروف. وتحرق كميات كبيرة منه يومياً. في حين أن مشروعات الغاز الحر لا تكاد تذكر في العراق نظراً لعدم تطوير حقول الغاز الحر.

وتبقى كلفة المرافق. والعوامل الحفازة والمواد الاستهلاكية تشكل بقية التكاليف[٣٥].ونعتقد أن ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحالي وثبات معدلاتها (٦٠-٧٠) دولار فتكون ربحية مشروع تحويل الغاز إلى سوائل في العراق مضمونة لأن العراق لا يعاني من مشكلة انخفاض انتاج الغاز المصاحب للنفط. بل هو في طور زيادة الإنتاج بعد اتفاقيات تراخيص النفط في العام ٢٠١٠ التي ستؤدي إلى زيادة انتاج النفط إلى (١٢) مليون ب/ي سنة ٢٠١٧، وأن تحسين معدلات الربحية تعتمد على السعر الزهيد للقيم الغاز الطبيعي المتوفر في العراق. فضلاً عن عشرات المنتجات المشتقة من عملية GTL والمرغوبة عالمياً.

إن دول الخليج العربي بصورة عامة ودول العالم المنتجة للنفط بصورة عامة، بدأت ومنذ عقد من الزمن تقريباً، تخطط لبناء صناعة غازية متطورة تقوم على صناعة معالجة سوائل الغاز الطبيعي NGL) وبتقنية جديدة تهدف إلى خفض الكلفة وتحسبن النوعية. من جهة، وإلا تحويل الغاز إلى سوائل. ذلك ان عدد سكان العالم سيرتفع خلال العقود المقبلة، بلا شك إلى مستويات أعلى مما هو عليه الآن.

ومع هذا الازدياد سيكون هناك طلب على مستويات معينة أفضل وستكون هناك مطالبات أكبر للحماية من التلوث البيئي فالسعودية وحدها ستنفق على مشروعات تطوير صناعة الغاز نحو ٢٨ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة (٢٠١٠-٢٠١٥)[٣٦]. لذلك لن يبقى امام العراق سوى خيار المضي في رصد استثمارات ضخمة لتطوير صناعة الغاز وهو يمتلك قدرة تنافسية في هذا المضمار كما أشرنا في الفقرات السابقة. وهذه الصناعة ستوظف عشرات الالاف سيخرجون من العراقيين سواء من الخريجين الحاليين، أو الذين سيخرجون خلال السنوات المقبلة، لكي تكون هناك موازنة عقلانية بين مدخلات التعليم ومخرجاته. وحاجات ومتطلبات التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

منذ العقد الاخير من القرن الماضي بدأ الغاز الطبيعي يحظى باهتمام العالم بوصفه مصدراً استراتيجيا من مصادر الطاقة، حيث أستخدم كوقود نظيف في توليد الكهرباء في المحطات التي تعمل بالدورة المركبة (أو التوربينات الغازية) في الاتحاد الأوربي بشكل خاص، وفي معظم دول العالم الاخرى بشكل عام وأصبحت صناعة الغاز الطبيعي واحدة من اهم حلقات صناعة الطاقة المتقدمة في العالم وبتقنيات متنوعة وباستخدامات مختلفة، ويمكن من كل ما سبق من فقرات أن نستنتج ما يأتي :-

يستمر النمو في الطلب على الغاز الطبيعي في العالم خلال السنوات العشر القادمة بشكل متسارع.

يمثل الغاز الطبيعي ثاني أكبر مصدر في اجمالي الاستهلاك لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) (٦, ٢٤%) بوصفه وقوداً يتمتع باستجابة لثلاث ركائز أساسية بنيت عليها سياسات تلك الدول. وهي الامدادات والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

يعتبر العراق واحداً من ١٢ بلداً تضم أكبر احتياطيات الغاز في العالم (٣,ً ٣%) من اجمالي العالم. ولذلك ينبغي استثمار هذه الميزة التنافسية لبناء صناعات غازية متطورة بما يؤمن دخلاً إضافياً للعراق، علماً أن احتياطي العراق على المستوى العربي يمثل نحو ٦%.

لايزال العراق متأخراً جداً في صناعة الغاز اذ لا يوجد سوى ثلاثة مصانع لتسييل الغاز اثنان منهما بتقنية قديمة جداً وبطاقة انتاجية متدنية وبنوعية لاترتقي إلى مستوى تاريخ الصناعة النفطية في هذا البلد النفطي.

لا توجد هناك خطة لدخول العراق صناعة تحويل الغاز إلى سوائل بالرغم من الجدوى الاقتصادية لهكذا مشروعات أثبتت نجاحها في بعض الدول العربية مثل قطر ، وهناك عوامل اقتصادية وبيئة واستراتيجية تبرر نمو الاهتمام بهذه التقنية التي تستقطب اهتمام العالم.

ثانياً : التوصيــات

نظراً للميزة التنافسية التي يتمتع بها العراق كبلد منتج للغاز فأن هذه الميزة تمكنه من قيام صناعة تحويل الغاز إلى سوائل من خلال المشاركة مع الكثير من الشركات العالمية التي تمتلك هذه التقنية المتطورة. ونظراً لتعدد هذه الشركات وتقنياتها فأن أمام العراق أكثر من خيار تنافسي للاتفاق مع أي منها يخدم مصالحة. إن الشروع في التحضير لمشروعات GTL ستكسب العراق ميزة تنافسية. إذ أن الاتجاه السائد حالياً هو قيام الكثير من الدول المنتجة بالتخطيط لتصبح هذه الصناعة رائجة خلال السنوات المنظورة وهناك اليوم نحو أكثر من ٤٠ مشروعاً في ١٩ دولة بتقنية GTL. مما يعطي انطباعاً بالتوسع بهذه المشروعات نظراً لارتفاع نتائج الجدوى الاقتصادية لها.

لأن أسواق النفط سريعة التقلبات من حيث الطلب والأسعار فأن تنويع الاستثمار في الصناعة الغازية يساعد العراق على تلافي الصدمات الخارجية لصادرات النفط ويؤمن عوائد مجزية للاقتصاد العراقي، ويجنبه عجز الموازنة والوقوع في فخ القروض.

إن دول العالم التي تمتلك احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي تتسابق لبناء مصانع GTL، وأن العراق سيربح الكثير من الأسواق في حال شروعه الآن بتبني هذه المشروعات قبل فوات الفرص خاصة وأن تنوع سلسلة منتجات هذه الصناعة متعددة وتستخدم لأغراض كثيرة تحظى برغبة مختلف دول العالم.

إن الضغوط البيئية في الدول المتقدمة المستهلكة الرئيسية للنفط تحتم وجود طاقة نظيفة (وقود) في هذه الدول مما يكسب العراق سوقاً رائجة لمنتجات GTL. كما أن البيئة العراقية ستكون أنظف بكثير مما عليه الآن من تلوث هائل عند استثمار الغاز الطبيعي بشكل لا يسمح بحرقه، فضلاً عن أن استخدام الديزل النظيف في العراق سيؤمن بيئة نظيفة أيضاً، ويجنب المواطن الأمراض الفتاكة.

يمكن للعراق أن يضع خطة تسويقية لمنتجات GTL من خلال تسويق الديزل النظيف إلى الاسواق الاوربية، وتسويق النافثا إلى الأسواق الآسيوية من خلال البيع المباشر للمصافي اذ يتم خلطها بالمنتجات التقليدية لتحسين مواصفاتها كمرحلة أولى.

ويمتلك العراق ميزة تنافسية تسويقية لقرب موانئ التصدير من تلك الأسواق الآسيوية خاصة.

يمكن للعراق ان يأخذ بالتجربتين القطرية والسعودية معاً. فهو يستفيد من التجربة القطرية في تحويل الغاز إلى سوائل، إذ إن السوق القطرية لا تتسع لاستيعاب للإنتاج من الغاز المسيل الغاز GTL بسبب الاحتياطيات الضخمة لقطر فتكون مضطرة للتصدير للحصول على عوائد مالية ضخمة تفوق عوائد صادرات النفط.

ويأخذ من التجربة السعودية امتلاكها لسوق واسعة بسبب اعداد السكان المتزايدة (٣٠ مليون نسمة) فهي تستهلك الجزء الاكبر من الغاز في مصانع البتروكيمياويات (شركة سابك) والمصانع الاخرى والمنازل، فالسوق العراقية بحاجة إلى المزيد من مصانع البتروكيمياويات ذات التقنيات الجديدة لتنويع هيكل الاقتصاد والحصول على عوائد أجنبية من الصادرات البتروكيمياويات.

الجدول رقم (١)

احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً (دول رئيسية) مليار متر مكعب

الدول	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الدول العربية منها	٣٢ ,٤٥٠	٣٧ ,٠٣٢	٥٣ ,٥٧٤	٥٣ ,٥٩٤	٥٣ ,٧١٦
قطر	٨ ,٥٠٠	١١ ,١٥٢	٢٥ ,٦٣٦	٤٥ ,٧٢	٢٥ ,١٧٢
الجزائر	٤ ,٠٧٧	٤ ,٥٢١	٤ ,٥٠٤	٤ ,٥٠٤	٤ ,٥٠٤
السعودية	٥ ,٠٣٩٤	٦, ٢٠١	٧ ,١٥٣	٧٣٠٥	٧٣٠٥
العراق	٣ ,١١٠	٣ ,١٠٩	٣ ,١٧٠	٣ ,١٧٠	٣ ,٩٠١
العالم : منه	١٥٠ ,٢٦٧	١٥٥ ,٣٧٨	١٨٠ ,٩٨٧	١٧٥ ,١٥٨	١٧٧ ,١٠٤
ايران	٢٣ ,٠٠٠	٢٣ ,٠٠٢	٢٦ ,٨٥٠	٢٦ ,٨٥٠	٢٨ ,٠٨٠٠
روسيا	٤٨ ,١٣٨	٤٨ ,١٣٨	٤٧ ,٦٥١	٤٧ ,٥٥٢	٤٧ ,٥٧٢

الجدول رقم (٢)

كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق في العراق للسنوات ١٩٨٧- ٢٠٠٧

(مليون متر مكعب قياسي)

السنة	المنتج	المستهلك	المحروق	نسبة الاستثمار
١٩٧٨	١١١٧٢ ,٩٢	٥٨٤٤ ,٦٤	٥٣٢٨ ,٢٨	٥٢ ,٠
١٩٨٨	١٣٨٢٠ ,٢٠	٨٠٨٨ ,٦٠	٥٧٣١ ,٦٠	٥٨ ,٥
١٩٨٩	١٦٣٠٩ ,٨١	٩٣٢٩ ,٥٥	٦٩٨٠ ,١٣	٤٢ ,٨
١٩٩٠	١٢٨٧١ ,٧٤	٩٣٠٤ ,٨٧	٣٥٦٦ ,٨٧	٧٢ ,٩
١٩٩١	٣٧١٩ ,١٣	٣١٥٦ ,٢٤	٥٦٢ ,٧٨	٨٤ ,٩
١٩٩٢	٦٨٤٨ ,٠٠	٦٢٥٨ ,٦٠	٥٨٩ ,٤٠	٩١ ,٤
١٩٩٣	٧٢٣٦ ,٧٥	٦٦١٥ ,٨٥	٦٢٠ ,٨٩	٩١ ,٤
١٩٩٤	٧٢٥٤ ,٨٢	٦٦٦٤ ,٨٨	٥٨٩ ,٩٣	٩١ ,٩
١٩٩٥	٧٧٩٤ ,٥٦	٦٧٥٥ ,٢٣	١٠٣٩ ,٣٣	٨٦ ,٧
١٩٩٦	٨١٣٨ ,٤٠	٧٤٧٨ ,٤١	٦٦٠ ,٢٠	٩١ ,٩
١٩٩٧	١٠٣٢٥ ,٦٨	٨٤٧١ ,٧٧	١٨٥٣ ,٩١	٨٢ ,٠
١٩٩٨	١٣١٢٢ ,٠٣	٩٦٣٠ ,٢٩	٣٤٩١ ,٧٣	٧٣ ,٤
١٩٩٩	١٤٥٦٠ ,٧٧	١٠٠٠٦ ,٥٧	٤٥٥٤ ,٢٠	٦٨ ,٧
٢٠٠٠	١٤٥٣٩ ,٦٤	١٠٠٢٠ ,٧٣	٤٥١٨ ,٩١	٦٨ ,٩
٢٠٠١	١٤٧١٩ ,٢٧	١٠٤٤٨ ,٢٥	٤٢٧١ ,١٣	٧١ ,٠
٢٠٠٢	١٣٧٥٤ ,٥٤	١٠٤١٥ ,٠٧	٣٣٣٩ ,٨٩	٧٥ ,٧
٢٠٠٣	٩٧٨١ ,٠٠	٥٥٤٢ ,٠٠	٤٢٣٩ ,٠٠	٥٧ ,٠
٢٠٠٤	١٤١٧١ ,٠٠	١٤١٧١ ,٠٠	٦٩٥٨ ,٠٠	٥١ ,٠
٢٠٠٥	١٣٧٢٣ ,٠٠	١٣٧٢٣ ,٠٠	٦٦١١ ,٠٠	٥٢ ,٠
٢٠٠٦	١٧٥٥٠٩ ,٠٠	١٧٥٥٠٩ ,٠٠	٨١٩٦٤ ,٠٠	٥٣ ,٣
٢٠٠٧	١٦٧٥٣٥ ,٠٠	١٦٧٥٣٥ ,٠٠	٨٠٤١٧ ,٠٠	٥٢ ,٠

المصدر : مجلة النفط والتعاون العربي J E Molinard. world bank-

(ندوة صناعة الغاز الطبيعي – الحاضر والمستقبل المجلد (٣٤) العدد ١٢٦ صيف ٢٠٠٨، أوابك الكويت ص ١٢٦)

الجدول رقم (٣)

الغاز المحروق عام ٢٠٠٧ في دول منتجة للنفط (مليار م^{3})

الدولة	كمية الغاز المحروق
العراق	٧,٦
السعودية	٤,٠
أيران	١٢,٧
قطر	٢,٩
الكويت	٢,٨
سوريا	١,٦
الامارات	٢,٢
عمان	٠,٩

موقع شركة Oxxon mobil. GTL outlook , fil carporat / GTL. pdf

Syngas) SN) تخليف الغاز.

جدول رقم (٤)

مشروعات GTL في قطر

الشركة والموقع	المشروع	الطاقة الانتاجية ب/ي
ساسول ستيفرون قطر للبترول	GTL -* SN	٣٤٠٠٠
ساسول شيفرون قطر للبترول	GTL - SN	٩٦٠٠٠
أكسون موبيل	GTN - SN	٩٠٠٠٠
ايفانهو – ميكسوي	GTL – SN	٨٠٠٠٠
شل	GTL – SN	١٤٠٠٠٠
كونوكو فيلبس	GTL - SN	٦٠٠٠٠
ماراثون	GTL – SN	١٢٠٠٠٠

الهوامش حسب ورودها في البحث

موقع شل www: Shell , com

- بيتر ديفس: مشهد الطاقة العالمي (ندوة أوكسفورد ٢٨) مجلة النفط والتعاون العربي المجلد ٣٣. العدد ١٢٠-٢٠٠٧. أوابك، الكويت، ص ٢٠٣
- Statistical Reviw of world Energy, June 2009. wwwbp. com liveassets /UK
- Werner weidenfeld. wolfgang wessls : Europe From A to Z. European Decumentation. Luxembourg. 1990.p 88.
- بريكارد برغمان : الغاز الطبيعي إلى أوربا (ندوة الطاقة العالمية حقيقة جديدة بتحديات جديدة) مجلة النفط والتعاون العربي. العدد ١٢٠ شتاء ٢٠٠٧ أوابك، الكويت، ص ٢٢٤.
- د. محمد عبد الشفيع عيسى : شبكات نقل النفط الغاز، الاستنفار العالمي والإقليمي في الأسواق العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٠ كانون الأول ٢٠٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ١٣٥.
- المصدر السابق نفسه، ص ١٣٩.
- د. ثامر الغضبان وآخرون : تقييم إمكانيات تصدير الغاز العراقي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٢٢، العدد ٧٩/ ١٩٩٦ : اوابك، الكويت، ص ٨٤ وكذلك موقع شركة شل Shell . com.
- CEDIGAZ natural Gas in the world 2001 surrey.
- وزارة التخطيط، البيانات النفطية جدول (ج/١٨) بغداد ٢٠٠٨، ص ٢٦.
- وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم البيئة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٢.
- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٤، العدد ١٢٦ J-E Molinard(ندوة) أوابك، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.
- المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.
- د. نبيل جعفر عبد الرضا ود. عبد الجبار عبود الحلفي : جولات التراخيص النفطية المنافع والتكاليف، بحث القي في المؤتمر العلمي الرابع / كلية الادارة والاقتصاد ٢٠١٠/٤/٢٦ جامعة البصرة.
- د. ثامر الغضبان وآخرون، مصدر سابق، ص ٩١.
- removal ? Hydrocar bon Processing. Texas USA January 2009 P 44 .
- بيانات مسقاة من شركة غاز الجنوب، تقرير ٢٠٠٨.
- بيانات مسقاة من شركة غاز الجنوب، مصدر سابق.
- شركة دنا غاز (مقاول المشروع) تقرير ٢٠٠٩. الشارقة، الامارات،ص٨.
- النشرة الشهرية لأوابك، السنة ٣٥، العدد ٦ يونيو ٢٠٠٩، الكويت، ص ١٩
- موقع شركة شل Shell. Com.
- النشرة الشهرية و لأوابك، مصدر سابق، ص ٢١.

- موقع أرامكو . Saudiaramco. com.
- لؤي الخطيب (مركز العراق للطاقة. لندن) مقابلة في جريدة الصباح بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بغداد.
- الحد من حرق الغاز في الشرق الأوسط (ندوة) J.E. Molinard مجلة النفط والتعاون العربي، مصدر سابق، ص ١٢٦.
- موقع أرامكو Saudiaramco.
- صناعة الغاز الطبيعي، الحاضر والمستقبل.(ندوة) c. Striecher مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٤، العدد ١٢٦، ٢٠٠٨ أوابك، الكويت، ص ١٣١.
- جمال حربي. تقنية تحويل الغاز إلى سوائل، مستقبلها ومردودها الاقتصادي وأثرها على صناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٣، العدد ١٢٢ صيف / ٢٠٠٧ أوابك الكويت، ص ٨٣.
- محمد مختار اللبابيدي : الإمكانيات الكامنة لأضافه احتياطيات بترولية جديدة في الدول العربية. مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٢٣، العدد ٨١/ ١٩٩٧ أوابك، الكويت، ص ٩٨. وكذلك د. ثامر الغضبان وآخرون، مصدر سابق.
- ر. سيمينو. وج. ييلوسي : طاقة نظيفة للألفية الجديدة، تقانات تحويل الغاز إلى سوائل. مجلة النفط والتعاون العربي. المجلد ٢٨، العدد ٢٠٠٢/١٠٣ أوابك، الكويت، ص ٩٤.
- جمال حربي، مصدر سابق، ص ٩٠.
- علي قروش : تقنية تحويل الغاز إلى سوائل. مستقبلها ومردودها الاقتصادي وأثرها على صناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٣، العدد ١٢٢/ صيف ٢٠٠٧ أوابك، الكويت، ص ١٤٣.
- دولة قطر : ريادة عالمية في تطبيق تقنية GTL. النشرة الشهرية لأوابك. السنة ٣٥، العدد ٦ يونيو ٢٠٠٩، أوابك، الكويت، ص ٢٢.
- المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.
- موقع شركة شل Shell. com.
- جمال حربي. مصدر سابق، ص ٩٢.
- نشرة أوابك السنة ٣٦. العدد (٤) نيسان ٢٠١٠ (كلمة المدير التنفيذي لشركة أرامكو) في مؤتمر اسبوع كمبردج. أوابك، الكويت ص ١٨..

الابعاد السياسية والاقتصادية لتطوير ميناء الفاو الكبير .. دراسة استراتيجية

الاستاذ الدكتور فضيلة سلمان داود
جامعة بغداد –كلية الادارة والاقتصاد

المدرس الدكتور فارس ابراهيم
مدير مركز ابابيل للدراسات الاستراتيجية

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى بيان اهمية الابعاد السياسية والاقتصادية لاعادة تاهيل ميناء الفاو وتأثيره على دول المنطقة اقليميا ودوليا.... اذ بات من الواضح ووفق المعطيات السياسية والاقتصادية التي افرزتها موضوعة إعادة اعمار واحياء ميناء الفاو بشكله الحضاري الجديد. ان الامر لم يعد كونه معركة اقتصادية للعراق مع دول الجوار المنافسة على ما يصطلح بتسميته بطريق الحرير. بل انها معركة سياسية بكل المعايير والدلالات. ومن هذه الدول تنبري منها بالاساس دولتي الكويت والامارات العربية المتحدة. وهي في واقع الحال تخوفات تأتي من قبيل حسابات سياسيه واقتصاديه بعيدة المدى ، ولاسيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتباران انجاز وتطوير هذا الميناء الحيوي سيعود بالضرر الاقتصادي الكبير على هذه الدول الى جانب انه سيصيب موانئ هذه الدول وربما دولا اخرى بالشلل الملحوظ .

واليوم بانت الحقيقة التي تقول ان الولايات المتحدة الامريكية لم تات اعتباطا للعراق او من اجل السيطرة على ثرواته، بل من اجل قطع الطريق على الصين للوصول الى ميناء الفاو والمنطقة برمتها ، وهذا يعني اكمال طريق الحرير.. وبالتالي دخول الصين كثالث قوة عظمى في الصراع من اجل تسجيل نفسها رقما صعبا في المعادلة الدولية . لذا توصل البحث الى عدة مقترحات وتوصيات أهمها ...التأكيد على الاسراع في تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة ، لان مسالة الوقت يمكن ان تكون حاسمة في نجاحه ، وذلك لوجود بعض المشروعات المنافسة في المنطقة ، ولاسيما مشروع ميناء مبارك الكويتي في جزيرة بوبيان . والمباشرة في تنفيذ مشروع القناة الجافة لربط ميناء الفاو الكبير بأوربا عن طريق تركيا ليصبح ممرا للتجارة العالمية بين آسيا واوربا، واعطاء اهمية كبيرة في رصد الاموال للمباشرة بالمشروع وانجازه باسرع وقت ممكن وبالتزامن مع مراحل انجاز ميناء الفاو الكبير نظرا لاهميته في توفير فرص عمل لآلاف العاطلين وخصوصا في محافظة البصرة، والعمل على ايجاد منافذ تمويل من المؤسسات الدولية او عرض المشرع كفرصة استثمارية مع المحافظة على مصالح العراق .

الكلمات الافتتاحية: الابعاد السياسية والاقتصادية ، ميناء الفاو ، الاستراتيجية .

Abstract:

This research aims to demonstrate the importance of the political and economic dimensions To rehabilitate the water of Faw and its impact on the countries of the region regionally and internationally .... as it became clear, according to the political and economic data that emerged from the topic of rebuilding and reviving the Faw port in its new civilized form ... that the matter is no longer an economic battle for Iraq with the neighboring countries competing for what It is called the Silk Road ... Rather, it is a political battle by all standards and connotations.

And from these countries, mainly the states of Kuwait and the United Arab Emirates emanate from them .. and in reality they are fears that come from long-term political and economic calculations, especially if we take into consideration the achievement and development of this vital port that will cause great economic damage to these countries in addition to that it will infect these ports. Countries and perhaps other countries are noticeably paralyzed.

Today, the truth has emerged that says that the United States of America did not come arbitrarily to Iraq or for the sake of controlling its wealth, but in order to block the road to China to reach the port of Fao and the entire region, and this means completing the Silk Road..and thus entering China as the third great power in the conflict In order to register itself a difficult number in the international equation. Therefore, the research reached several proposals and recommendations, the most important of which is ... the emphasis on speeding up the implementation of the Grand Faw Port and Dry Canal project, because the issue of time can be decisive in its success, due to the presence of some competing projects in the region, especially the Kuwaiti port project Mubarak on Bubiyan Island. And to initiate the implementation of the dry canal project to connect the large port of Faw to Europe via Turkey to become a conduit for global trade between Asia and Europe, and to give great importance to allocating funds to start the project and complete it as soon as possible and in conjunction with the stages of completion of the large port of Faw due to its importance in providing job opportunities for thousands of the unemployed, especially In the province of Basra, and work to find funding outlets from international institutions, or present the project as an investment opportunity while preserving the interests of Iraq.

Key words: political and economic dimensions, Al-Faw port, strategy.

المقدمة

اثارة موضوعة اعادة تأهيل وتطوير ميناء الفاو الكبير العديد من علامات الاستفهام والتساؤلات المثيرة من قبل اهل الاختصاص السياسي والاقتصادي الاستراتيجي في عموم المنطقة ونريد بهم هنا تحديدا دول الخليج العربي التي حاولت بشكل او باخر اثاره اللغط .. ومعها سعيها الحثيث لتشويه الحقائق التي في المقدمة منها توجه الحكومة العراقية للإعادة تأهيل هذا الميناء الحيوي اقتصاديا ليس للعراق فحسب بل لعموم دول المنطقة اقليميا ودوليا .. وتأتي حالة التخوف التي ابدتها دول الخليج في الربع الاخير من العام الماضي ردة فعل طبيعية جدا وبخاصة بعد ان وجدت ان هناك جديه حقيقية من قبل الحكومة العراقية والشعب العراقي على حد سواء في اتمام انجاز وتطوير هذا الميناء حتى النهاية .. ومن هذه الدول تنبري منها بالأساس دولتي الكويت والامارات العربية المتحدة .. وهي في واقع الحال تخوفات تأتي من قبيل حسابات سياسيه واقتصاديه بعيدة المدى ، ولاسيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتباران انجاز وتطويرها الميناء الحيوي سيعود بالضرر الاقتصادي الكبير على هذه الدول الى جانب انه سيصيب موانئ هذه الدول وربما دولا اخرى بالشلل الملحوظ .. ولكون هذا الموضوع والتطرق له يحتاج الى جرأه الطرح والتحدث عنه بلغة الارقام والاسانيد توضيحا للحقائق بصورتها الجلية ليس للشعب العراقي فحسب بل لعموم شعوب المنطقة والعالم باسره.

لذا ارتأى مركزنا مركز ابابيل للدراسات الاستراتيجية وهو ثاني اهم مركز في العراق بعد مركز النهرين المشاركة في هذا التجمع الاكاديمي المهيب لغرض ترك بصمه تلقي بالفائدة العلمية لمن يريد الفائدة بهذا الاتجاه .. والحق اننا نتمنى ان الا يركن هذا البحث على الرف كحال باقي المؤتمرات ، وان يجد دربه الى التفعيل والاشارة على الاقل من وجهة نظر اعلامية...ولعل خير اشاره على ما ورد بحوثنا السابقة التي من اهمها البحوث التي تتعلق بحالات الاصابات الجمه بأمراض السرطان في صفوف ابناء محافظة البصرة جراء عدم نصب الفلاتر فوق ابراج النفط لتنقيه الاجواء العامة للمحافظة والحيلولة من دون انتشار الاصابات بهذا المرض الفتاك ..علما ان سعر الفلتر الواحد هو مليون دولار تبرعت الشركات الاجنبية النفطية العاملة في البصرة بدفع نصف مبلغ الفلتر الواحد .. ومع ذلك استمر حوار الطرشان من قبل الحكومة ووزارة النفط العراقية كما هو الحال في كل مناسبة يمكن للشعب العراقي الافادة منها..

ومما تقدم كم نتمنى ان يكون هناك دور لمحافظة البصرة بشخص محافظها بالحضور الى هذا المؤتمر الموقر ، والتعهد بتفعيل الموضوع الاساس الذي من اجله انبثق هذا الجمع الاكاديمي المبارك عبر حلقات السلم السياسي المعروفة في البلد... وان لا تمر حيثيات هذا المؤتمر مرور الكرام نظرا لما لهذ الموضوع من اهمية اقتصادية فصوى لمستقبل الشعب العراقي على مدى عقود زمنية عديدة مقبله .

المنهجية العلمية للدراسة

اولا: مشكله الدراسة

الواقع ان الدافع الاساس الذي دفع مركزنا للخوض في هذا الموضوع المهم يكمن في ان الاعم الاشمل من مراكز البحوث والدراسات الى جانب وسائل الاعلام المرئية منا والمكتوبة في العراق وعموم المنطقة كانت قد تعاطت مع هذا الموضوع بشيء كبير من التزييف وعدم الواقعية في محاوله مكشوفه لقلب الحقائق لدواعي سياسيه ومنافع ماليه واضحة المعالم .. برغم علمها المسبق ان عملية احياء هذا الميناء الحيوي يعني بالقاطع احداث انقلابه اقتصاديه كبرى في خطوط التجارة البحرية العالمية .. كون ان الفعل يعني بلغة الاقتصاد والسياسة تطبيق فعلي لانطلاق طريق الحرير من البصرة لغاية جمهورية الصين الشعبية ، وبالتالي اصابة ميناء مبارك الكبير الكويتي وميناء الحميرية الاماراتي ومواني قطر وراس لا نوف السعودي بمقتل .. الامر الذي جعل هذه الدول الدفع بوسائل اعلامها الى الكيل بمكيالين في التعاطي مع هذا المحور .. لابل وصل بها الامر حد التداخل المخابراتي بذات الخط عبر تهديد عمالة شركة دايو الكورية الجنوبية من اجل عرقلة مسيرة اعادة تأهيل الميناء ولاسيما فيما يتعلق بجزيئة العمق المائي الى ١٩م و٢٦سم . ولعل حادثة مقتل مدير الشركة الغامض هم خير دليل على ذلك .

ثانيا: اهمية الدراسة

تكمن اهمية هذا البحث في أن هناك لوبي دولي يمارس دورا ضاغطا للحيلولة من دون احياء وتطوير ميناء الفاو ، وبخاصة ان اتمام هذا الفعل يعني بالملموس دخول التنين الصين الى المياه الدافئة والمربع الدولي الاهم في العالم ، وهو ما لا ترغبه الدول الكبرى بطبيعة الحال ومنها على وجه الدقة دول الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا .. ومما تقدم نجد دلالة الأهمية التجارية

والسياسية التي يتمتع بها ميناء الفاو .. وهو ما يفسر لنا سر الهجمات العسكرية عبر التاريخ على هذا المرفأ الحيوي ..وكيف ان القوات البريطانية استهلت احتلالها للعراق عام ١٩١٤ بالدخول من خلاله ، وبعد مضي خمسة عقود ونصف من الزمن عادت القوات الامريكية للدخول عبر ذات الميناء لاحتلال العراق .. وليس من انتخاب جيد للأمثلة على اهمية هذا الميناء تصريح الرئيس الايراني هاشمي رفسجاني يوم سيطرة القوات الإيرانية على ميناء الفاو ابان الحرب العراقية الايرانية منتصف الثمانينيات من القرن العشرين المنتهي بالقول " اليوم اصبحت الكويت جاره لنا .. وامسكنا بحق بعصب مهم من محاور الاقتصاد العالمي ".

ثالثا: اهداف الدراسة

١ . يهدف هذا البحث الى بيان اهمية الابعاد السياسية والاقتصادية للإعادة تأهيل ميناء الفاو وتأثيره على دول المنطقة اقليميا ودوليا....

٢. لجوء اغلب دول الخليج العربي الى ممارسه ضغوطها وعلاقاتها الدولية للحيلولة دون اكمال احياء هذا المشروع المهم للشعب والاقتصاد العراقي الذي وصل حد العمل المخابراتي وتوجيه وسائل اعلامهم لتناول هذا الموضوع بشيء من تشويه الحقيقة .

٣. دور الحكومة العراقية الحالية والكتل السياسية في التعاطي السلبي والرضوخ لرغبات الدول المجاورة تحت وطأة الضغط السياسي او تحت لغة شراء الذمم المتمثل برفض العرض الصيني المغري من حيث الكلف المالية وعامل الزمن والانجاز الامثل..

الجانب النظري لموضوع الدراسة

اولا: التطور التاريخي لميناء الفاو

تكليف في زمن الاحتلال البريطاني ١٩١٩ العقيد روكي بتقديم تقرير مفصل ..لكن المشروع لم ينفذ بسبب اندلاع ثورة العشرين. كذلك في عام ١٩٨٦ تم جراء مناقشات مع وزارة النقل وتم اختيار الموقع في راس البيشة، يتكون من ١٠٠ رصيف ومساحة تم تستوعب ٤٠٠ الف شخص بتكلفة ٨ مليار دولار وبعد اكمال الدراسة تأجل المشروع بسبب انشغال العراق بالحرب مع ايران.

قدم باحثون في عام ١٩٩٧ مشروع لوزارة النقل بأنشاء ميناء الفاو الكبير العالمي يستوعب حوالات كبيرة قادمة ضمن اتفاقية مذكرة التفاهم التي وقعها العراق ١٩٩٥.مع اشارات روسية ببناء المشروع بشرط اعطاء امتيازات في مجال النفط الى روسيا لكن الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق حال دون تحقيقه. وفي عام ٢٠٠٣ بعد تغيير النظام تم طرح الموضوع للنقاش وعقدت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ٢٠٠٤ واقترحت انشاء ميناء البصرة الكبير بتكلفة ٣ مليار دولار وبسبب تعرقل المخاطبات بين وزارة التخطيط والنقل وللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لم ينفذ المشروع. رغم تقديم الكثير من الشركات عروض لبناء الميناء منها(شركة مشرف للتجارة والمقاولات وهي شركة كويتية مسجلة في العراق . مجموعة شركات ساندي العراقية – الامريكية مسجلة في العراق . شركة KGL الكويتية . كذلك في ٢٠٠٩ تم تقديم دراسة جدوى من شركات ايطالية وتمت المصادقة من قبل مجلس الوزراء واستقر الاسم على ميناء الفاو الكبير ولم يفعل عقد الشركات الايطالية الا في عام ٢٠١١ .

ثانيا: اسباب انشاء ميناء الفاو الكبير

- إن من الأسباب التي تم اعتمادها لتحديد إمكانية إنشاء ميناء الفاو الكبير، هي أحجام حركة الملاحة المتوقعة حسب الحقب الزمنية المذكورة والتي قسمت إلى نوعين من البضائع المتناولة هي الحاويات والحمولات الجافة (الفل) .

كما أن من المتوقع أن تزداد هذهِ الحمولات في عام ٢٠٣٨ ، لتصل إلى (٧٠) مليون طن من الحاويات و(٤٤) مليون طن من الحمولات الجافة ومن ثم فإن هذهِ الزيادات الكبيرة المتوقعة للحمولات شجعت الحكومة للتفكير بإنشاء ميناء جديد لسد النقص الحاصل في طاقات الموانئ الحالية لتلبية الطلب المتوقع .

توقعات حركة الملاحة ونوع الحمولات خلال السنوات(2038 – 2018)

السنة	الحاوية (مليون طن)	الحمولات الجافة (مليون طن)
2018	24	24
2028	40	32
2038	70	44

Source: A group of Italian Companies(CIITI),2008: Pre – Feasibility Study of The New AL Faw Port ,Volume 1 , Italy , P[19].

تشير اغلب الدراسات البحرية والاكاديمية لا سيما في دراسة مجموعة الشركات الايطالية أن أرصفة الموانئ الحالية بطاقاتها التصميمية التي بحدود (١٥.٩٠) مليون طن سنوياً ،ستكون غير قادرة على تلبية الطلب المتوقع من الاستيرادات والصادرات للعراق مستقبلاً والتي تم تقديرها بـ (٥٣) مليون طن في سنة ٢٠١٨، فضلا عن أن الأعماق المتاحة في واجهات الأرصفة لهذه الموانئ ذات أعماق محدودة (٦ – ١٢) متراً ، الذي سيكون قريباً إلى المنافذ البحرية الدولية وتكون الأعماق مناسبة في القناة الموصلة اليه إذ لا تقل عن ١٧.٥ متراً ، والتي تسمح باستقبال البواخر العملاقة ذات حمولة (١٢٠) ألف طن ، مما سيؤدي إلى انخفاض في كلف النقل إلى (١٠٠) دولار لكل طن ، وبذلك سيوفر الميناء مبالغ مالية تبلغ ٥,٣ مليار دولار نتيجة انخفاض تكاليف النقل عند سنة الهدف والحال ينطبق على بقية مراحل انشاء الميناء.

وأن الميناء الجديد سيحتوي على (٣٥) رصيفاً في سنة الهدف ٢٠١٨، منها (٢٢) رصيفاً للحاويات و(١٣) رصيفاً للبضائع العامة الفل ، وعليه ستكون طاقة الميناء الاستيعابية بحدود (٦٦) مليون طن سنوياً للحاويات ، و(٣٣) مليون طن سنوياً للحمولات المتنوعة وحمولات الفل ليصل المجموع إلى ٩٩ مليون طن سنوياً في سنة الهدف ٢٠٣٨ . والجدول (١) يبين حجم حركة المرور المتوقع في الموانئ العراقية ،والتي قد قسمت إلى ثلاث حقب زمنية (٢٠٣٨,٢٠٢٨,٢٠١٨) ،

جدول (١) حجم حركة المرور المتوقع في الموانئ العراقية خلال السنوات (٢٠٢٨ – ٢٠٣٨)

السنة	إجمالي الإنتاجية السنوية /مليون طن	الإنتاجية السنوية حسب نوع الحمولة (مليون طن)		فئة المعالجة
		حجم الحمولة	نوع البضاعة	
2028	79	6	بضائع عامة	الموانئ الحالية
		1	تغذية حاويات	الموانئ الحالية
		10	بضائع صب	الموانئ الحالية
		18	بضائع صب	ميناء الفاو الكبير
		44	حاويات	ميناء الفاو الكبير
2038	110	8	بضائع عامة	الموانئ الحالية
		1	تغذية حاويات	الموانئ الحالية
		10	بضائع صب	الموانئ الحالية
		24	بضائع صب	ميناء الفاو الكبير
		67	حاويات	ميناء الفاو الكبير

Source: A group of Italian Companies(CIITI), 2007: Pre – Feasibility Study of The New AL Faw Port , Volume 1 , Italy, P[14].

ثالثا: الفوائد الاستراتيجية والبترو دولار

١- الفوائد الاستراتيجية للميناء

- ميناء الفاو الكبير في حال إنشائه، سيعزز قدرة العراق الاقتصادية بنسبة ٤٥% عن القيمة الاقتصادية التي تجنيها الموانئ في الوقت الحاضر، وأن عدم بناءه يعني أن العراق سيفقد مكانته المائية في الجنوب بسبب تمسك الكويت ببناء ميناء مبارك .
- يعد ميناء الفاو الكبير من المواقع الاستراتيجية المهمة في شبكة النقل البحري ليس للعراق فقط وانما للاقتصاد الدولي أيضا لأنه يمثل موقعا متوسطا بين أوربا وافريقيا من جهة وشرق وجنوب شرق آسيا من جهة اخرى ، ومن ثم يصبح ميناءا كبيرا ومحطة للترانزيت العالمي ، فضلا عن الخدمات الاخرى الموجودة في مقترحات هذا المشروع العملاق ، ومن مميزات موقع الميناء انه يوفر ما بين ٣٥% الى ٤٥% من كلفة النقل و ٣٥% الى ٤٠% من وقت النقل على شركات ومؤسسات النقل التي تعمل على هذا المسار .
- إن وجود القناة الجافة سيعمل على تقليل تكاليف النقل عبر موانئ العراق ويساعد في جذب المزيد من شركات الملاحة العالمية عبر تقليل عدد رحلات العودة الفارغة إذ ان انتعاش حركة النقل عبر القناة الجافة سيزيد بدرجة كبيرة من احتمال حصول السفن المغادرة على شحنات معدة للنقل وبصورة مستمرة في موانئ العراق الامر الذي سيتيح لهذه السفن القيام برحلات ذهاب واياب منتجة مما يؤدي بالنتيجة الى إنعاش الحركة التجارية في هذه الموانئ
- سيحدث ميناء الفاو الكبير تأثيرات اقتصادية مهمة للاقتصاد العراقي في حال تشغيله ، إذ إنه سيحقق ايرادات متراكمة تصل الى ١٠٠ مليار دولار خلال ٢٢ سنة فقط من تشغيله .
- إن ميناء الفاو الكبير سيعمل على تطوير البنى الاساسية لقطاع النقل لغرض تلبية الطلب المتوقع من الحمولات مما يستدعي تأهيل وتوسيع الارصفة الحالية والطرق والسكك الحديدية لاستيعاب الحمولات الكبيرة التي سيستقبلها ميناء الفاو الكبير .
- ميناء الفاو الكبير سيسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة وكذلك العقود الدولية والاستراتيجية في الاستثمار الى العراق مثل الاستثمارات في الملحقات التابعة للميناء كإقامة المدن الصناعية والتجارية والسكنية فضلا عن إقامة منطقة للتجارة الحرة وسيحقق العراق

ايرادات اضافية من خلال الرسوم التي ستفرض على مرور بضائع الترانزيت عبر الاراضي العراقية .

- سيعمل الميناء على تنشيط حركة التجارة الخارجية للسلع غير النفطية مما سينعكس ايجابيا على العوائد المالية والاقتصادية في العراق.
- إن تشغيل ميناء الفاو الكبير سيوفر نحو ١٢ ألف فرصة عمل(مهندسين وفنيين واي عاملة بمختلف المؤهلات والتخصصات) وسيوفر الميناء فرص عمل اكبر في حال تشغيله من خلال تفعيله للأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة فضلا عن تشغيل القناة الجافة الذي سيزيد من مستوى التشغيل والدخل والعمالة .
- ثمة تحديات داخلية وخارجية كبيرة تحول دون استمرار العمل بميناء الفاو الكبير . ومن اهم التحديات الداخلية : قلة التمويل وعدم الاهتمام الحكومي بتنفيذ مراحل الميناء .
- توفير ايرادات هائلة للخزينة العراقية لكونه سيغير خارطة النقل البحري وسيكون ممرا (ترانزيت) للبضائع بين الشرق والغرب.
- جذب استثمارات اجنبية وعربية الى العراق على نحو واسع مما يسهم في احداث نقلة نوعية لحركة الاعمار والتنمية في العراق .
- يسهم في جعل العراق مركزا اقتصاديا وتجاريا هاما ومتفاعلا مع دول المنطقة والعالم مما يجعل منه دولة مؤثره في هذا المجال (اصيل :٢٠١٩، ٣).

٢- احياء مشروع البترو دولار

ومن الجوانب الايجابية التي ستحظى بها مدينة البصرة اذا ما تم تطوير ميناء الفاو واخذ مدياته حسب الخطة المرسومة. هي تامين اكثر من مئة الف فرصة عمل لأبناء المحافظة الى جانب امكانية تفعيل واحياء المطالبة بعودة مشروع البترو دولار مجددا سيما وان الميناء سيعود بمليارات الدولارات على خزينة الحكومة العراقية .. وبذلك تلقي الحجة على الحكومة بان ما يحول دون تطبيق هذا المشروع هو قلة الموارد المالية قد انتهى ..

والحقيقة ان محافظة البصرة كسرت القاعدة البحرية الدولية المتعارف عليها والتي تقول ان اي مدينة في العالم مطله على البحر وتمتلك ميناء فإنها تعيش في حالة من الرفاه الاقتصادي المميز ، كحال مدينة مرسيليا في فرنسا وفرانكفورت في المانيا ..في حين ان مدينة البصرة وفي مفارقة غريبة جدا

يعتاش عليها جل العراق وهي تعاني ما تعانيه من ازمات ومعاناة لا تنتهي. منذ عقود زمنية خلت (حوار مع قناة اي ان بي ..د فضيلة سلمان البصري ٢٠٢١/١/٩).

رابعا: الابعاد السياسية والاقتصادية لتطوير ميناء الفاو...

يعد ميناء الفاو الكبير من المشروعات الاستراتيجية المهمة في العراق ، إذ يسهم إنجازه بمنح العراق اطلالة على مياه الخليج العربي، والمتمثل في القنوات الملاحية الدولية التي تربط الخليج العربي وميناء أم قصر وخور الزبير ومن ثم الموانئ العالمية في أعالي البحار.

لذا تتجلى الاهمية السياسية والاقتصادية للإعادة احياء وتطوير ميناء الفاو العراقي في هذا الوقت بالتحديد من عمر السياسة العراقية لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ .. والاصرار على انجازه بالصورة المثلى لميناء يعده خبراء الاقتصاد.. الميناء الثالث في العالم اهمية من حيث الموقع الجغرافي والواردات المالية .. وهو الهدف الحكومي الذي يأتي في ظل تحديات مالية صعبة واهتزاز اقتصادي حقيقي يعاني منه البلد في السنوات الثلاث الاخيرة ، ومع ذلك فإنها تعد بحق خطوه مهمة يراد بها توجه مسجات سياسية مباشرة لعموم دول المنطقة والعالم .. مسجات مفادها ان العراق اخذ يستعيد عافيته ويلتقط انفاسه من جديد كيما يعود رقما صبعا في المعادلة السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية ، كما كان في سالف الايام .. وهي الخطوة التي لا تريد لها بالتأكيد باي حال من الاحوال دول الجوار ان يكتب لها النجاح المرسوم لان في ذلك خطر كبير وحقيقي على توازنها الاقتصادي والسياسي معا..

لذا تجدها بشكل او باخر تحاول تعطيل عودة الروح للقرار السياسي العراقي .. لسبب بسيط جدا وهو ان تعافي العراق داخليا وخارجيا سوف يغير كثيرا من شكل المعادلة السياسية والاقتصادية في المنطقة .. ومن هنا نجد ان الكثير من الدول المجاورة للعراق وغيرها من الدول الاخرى التي يبدو انها لا تريد للعراق ان يتعافى ويستعيد توازنه السياسي والاقتصادي معا ، لابل وتعمل تحت مختلف المستويات لجعله يدور في فلك حالة من الاهتزاز وللاستقرار المستمر سواء كان ذلك بالجهد المخابراتي او من خلال شراء ذمم بعض السياسيين المحسوبين على المشهد السياسي العراقي ، كما حصل في قضية ميناء مبارك الكبير او من خلال خلق ودعم مجاميع مسلحة متشددة على غرار القاعدة وداعش وما نجم عن ذلك من اضرار جمة للعراق على مختلف الاصعدة.. الا ان العراق

كعادته جاء من بعيد ليدحر كل المؤامرات بكل شجاعة وفي زمن قياسي فاجئ العالم باسره (مركز ابابيل للدراسات الاستراتيجية ، بحث مشارك ، مؤتمر مركز النهرين ٢٠١٩/٤/١٩).

واتساقا مع ما ورد انفا يأتي السبب الاساس في اجماع اغلب دول الجوار والدول الكبرى على اهمية عرقلة اتمام تطوير ميناء الفاو العراقي يعني بالملموس اتمام ما يطلق عليه اليوم خبراء الاقتصاد في العالم بطريق الحرير الذي يمهد الدرب بطبيعة الحال الى دخول قوى عالمية كبرى تأتي في المقدمة منها جمهورية الصين كقوة اقتصادية وعسكرية الى المياه الدافئة ، كما يصطلح على تسميته من قبل اهل السياسة والاقتصاد ، وهو ما يعني بلغة السياسة دخول طرف اخر جديد منافس ومرعب اقتصاديا وعسكريا الى المنطقة ، وبالتالي خلق قرار سياسي مهم مضاف الى المعادلة السياسية في المنطقة .. الامر الذي يرعب الولايات المتحدة الامريكية و ما لا تحبذه ايضا دول الاتحاد الاوربي وحلف الناتو.. وهو الواقع الذي تجلى بوضوح من خلال حالة الضغط الرهيب الذي مارسته ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب على حكومة دولة رئيس الوزراء العراقي الحالي مصطفى الكاظمي من اجل المضي قدما في الاتفاق مع شركة دايو الكورية الجنوبية وعدم التوقيع مع الشركات الصينية برغم جميع المغريات المالية والفنية التي قدمها الجانب الصيني للحكومة العراقية في مجال تطوير ميناء الفاو ..(الاكونومست الامريكية ،العدد٦٥٦٧ ،الملحق العسكري ، ٢٠١٩).

وتطابقا مع ما ورد ووفق معايير المنطق الاقتصادي الدولي الذي يقول ان اي دولة تروم خلق قرار سياسي قوي وفاعل لها ، لابد ان يرافقه ذلك متانه في العامل الاقتصادي وقوة عمولته المحلية .. ومن هنا تاتي خطورة انجاز وتطوير ميناء الفاو كون ان هذا التوجه المهم سيرفع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بما معدله ٢٨% مقارنة بسعر الصرف الحالي الى جانب رفع مستوى القرار السياسي العراقي من ١٢% الى ٨٦% ، كون ان انطلاق ميناء الفاو بحلته الجديدة سوف يجعل من العراق قوة اقتصادية مهمة جدا في المنطقة والعالم باسره ، حيث تشير احدث تقارير مراكز الدراسات الاقتصادية وصحيفة المال والاقتصاد الفايننشل تايمز الى ان مدخولات الخزينة العراقية ستكون من الميناء سنويا ٦٦% مليار دولار اذا ما اشتغل بكامل فاعليته .. فضلا عن اقبال كبرى الشركات العالمية الكبرى على الاستثمار في العراق بصورة اكبر مما هي عليه اليوم ، كما انه يجعل من العراق ايضا نقطة ارتكاز اقتصادي بارز بكل المعايير الاقتصادية (تقرير صحفي موسع نصف دوري ،وزارة النقل والمواصلات العراقية،٢٠١٨، جريدة الفايننشل تلينز اللندنية ، ٢٠١٩/٩/٦).

وهنا لابد من الاشارة الى حقيقه في غايه الاهمية على الصعيد الاقتصادي وهي ان تطوير ميناء الفاو بجميع مرافقه ومنصاته البحرية وكاسر الامواج وبعمق ١٩ م و١٤ سم يعني بالقاطع اصابة موانى مبارك الكبير والاحمدي الكويتي وميناء الحميرية الاماراتي في دبي وموانئ دولة قطر بمقتل .. كونه سوف يشل حركتها التجارية بشكل كبير ، كما انها ستتضرر بمعدل ٧٦% ، ذلك ان محطة الانتظار وعمل الأرصفة في ميناء الفاو ستكون قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من السفن العملاقة بدلا من توجهها كما هي العادة الى الموانئ الخليجية المذكورة انفا ..او الى الموانئ الايرانية في احيان كثيرة.

في حين سيكون حجم الضرر الاقتصادي على كل من ايران والسعودية ليس بذلك الحجم مقارنة مع دول الخليج العربي الاخرى ، وذلك لكون ان هاذين البلدين لديهما اكثر من منفذ تجاري مطل على البحار الدولية ، ومن هنا فان نسبة الضرر بحسب راي الخبراء الاقتصاديين في العالم سيكون بنسبة ١٣% ، وهي نسبة معقولة مقارنة بحجم الضرر بدول اخرى مجاورة للعراق ..ولعل ادل دليل على ذلك ان المملكة العربية السعودية رفضت ادراج موضوعة تطوير ميناء الفاو ضمن جدول اعمال مؤتمر مجلس التعاون الخليجي الاخير بداعي ان هذا الموضوع لا يشكل خطر حقيقي على المنطقة (تقرير صحفي لهيئة الموانئ الكويتية ، صحيفة القبس الكويتية ،٢٠١٨).

وبذات الصدد وفي دلالة واضحة على اهمية العراق كثروة نفطيه وموقعا جغرافيا مهما للغاية ما ذكره وزير الدفاع الامريكي الذي قاد دول التحالف الدولي لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ دونالد رامسفلد ما ذكره في مذكراته الاخيرة بعد خروجه من منصبه بالقول " حينما تم ابلاغي من احد كبار الضباط في ساعه متأخرة من ثاني ليله لدخول قواتنا المسلحة لمطار بغداد بان قواتنا تتعرض لخسائر كبيرة في الارواح من قبل عناصر الحرس الجمهوري وصلت الى فقدان قواتنا لثلاثة الاف مقاتل ... فحملت نفسي وذهبت الى الرئيس جورج بوش الابن واخبرته بما يحصل في مطار بغداد الدولي من معارك طاحنة .. فما كان منه الا النظر الي والا جابه بشيء من الفتور الذي لم اكن اتوقعه .. لايهم حتى اذا خسرنا مائة الف جندي .. الاهم لدي احتلال العراق لان اللوبي الدولي قد قرر ذلك .. لاتهمنا كثيرا ثروات العراق ... الاهم لدينا موقعه الجغرافي .. نريد ان نتحكم من خلاله بطرق الملاحة الدولية البرية ولبحريه .." (مذكرات وزير الدفاع الامريكي السابق رامسفلد ، ٢٠١٤،ص١٤٦.،، حوار مع قناة السي ان نفس العام).

هذا الكلام يأتي خير اضافة على ما اوردنا من معلومات في بداية استهلالنا لهذا البحث .. كما انه تأكيد اخر مضاف على ان الولايات المتحدة الامريكية ومن خلفها دول التحالف الدولي لم تأت اعتباطا الى العراق ..بقدر ما انها جاءت عبر تدبير سياسي استراتيجي عميق المدى والدلالات الذي لم يكتشفه للأسف الشديد اهل الحل والعقد السياسي داخل وخارج العراق الا بعد حين ..وان امريكا كان من بين اهم اهدافها الاساسية منع وصول التنين الصيني بكامل جبروته العلمي والاقتصادي والعسكري الى منطقة الخليج العربي والعراق تحديدا ..لان في ذلك مساس مباشر بسطوة القرار الامريكي في المنطقة .. فضلا عن ان هذا الفعل سيمنح الفرصة للرئيس الروسي المتربص فلاديمير بوتن للدول لمنطقة الخليج العربي .

ولعل من خفايا اوراق احياء وتطوير ميناء الفاو .. هي ان اسقاط حكومة عادل عبد المهدي والتعجيل بتقديم استقالته تأتي على خلفية توقعيه للاتفاق الاستراتيجي الاقتصادي مع الصين بحجم ٥٥١ مليار دولار .. الامر الذي اغاظ الادارة الامريكية كثيرا ..كما أن علينا أن لا ننسى حادثة مقتل مدير شركة دايو الكورية الجنوبية التي تمت عبر جهد مخابراتي لدولة جارة ، فكانت خير رساله على حقيقة ما يجري على الارض من نزاع محتدم من اجل ايقاف عجلة تطوير ميناء الفاو العراقي (د فارس ابراهيم الكاتب ، مقالة صحفية ،جريدة المشرق العراقية ، العدد٢٣٨٠، ٢٠٢٠).

خامسا: موانئ العراق بين التحديات وطموحات المستقبل

ظلت موانئ العراق إزاء كل ذلك في تعثر مستمر حتى أنها أضحت عاجزة عن أداء وظائفها كموانئ من الجيل الأول، وتمثل الموانئ لاقتصاد العراق أهمية استراتيجية ، لذا فإن إنعاش الموانئ الحالية أو بناء موانئ جديدة سيكون عاملاً مهما للاقتصاد العراقي ، لذلك عمد العراق على أنشاء ميناء الفاو الكبير وهو من المشروعات الاستراتيجية العملاقة في العراق وقد تم اعداد الخطط والدراسات والبحوث الخاصة به .

ويعد مشروع ميناء الفاو الكبير جزءاَ من مشروع القناة الجافة الذي يربط الخليج العربي عبر موانئ البصرة بالبحر المتوسط عبر سوريا وربط الخليج العربي أيضا بشمال أوربا عبر تركيا وهذا الميناء سيكون له أثر كبير في الاقتصاد العراقي .

وان هذهِ الأهمية الاستراتيجية لموانئ العراق وميناء الفاو الكبير الحساسة على وجه التحديد، وما يمكن ان تؤديه من دور كبير في دفع عجلة الاقتصاد العراقي للأمام ، إذ وجد أن للموانئ العراقية أهمية اقتصادية كبيرة في تنويع الاقتصاد العراقي ومن ثم فأن إنشاء ميناء الفاو الكبير سيكون له الأثر الأكبر في تحقيق ذلك .

التحديات الداخلية:

- الاختلال المالي في البلد
- الاختلال في سوق العمل
- الاختلال في نظام التعليم
- الاعتماد على النفط كمصدر احادي الدخل مما يؤدي لتقليل التمويل المالي.
- الاختلال في التركيبة السكانية

اما اهم التحديات الخارجية :

المثير بعد ذلك حقا في هذا الامر .. هو أن دول الكويت والامارات العربية المتحدة ودولة قطر تمكنت من شراء ذمم العديد من السياسيين العراقيين باتجاه الترويج بعدم حفر ميناء الفاو الى مستوى ١٩م ، والاكتفاء بما هو عليه من الارتفاع الحالي لأن في ذلك ديمومة الحياة لموانئهم ، وهي الحقيقة التي نشرتها بالأرقام العديد من الصحف الامريكية ومن ابرزها صحيفة جورنال وول ستريت الواسعة الانتشار في الولايات الامريكية والعديد من دول العالم ..ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل وصل درجة شراء اصوات بعض وسائل الاعلام العراقية المرئية منها والمكتوبة للتطبيل لها وتشويه الحقائق على الارض خدمة لمصالحها الشخصية..(صحيفة جورنال وول ستريت الامريكية ، ٢٠٢٠/١٢/٢٢).

أحست دول الجوار بالضرر من إنشاء ميناء الفاو الكبير كونه سيعيد العراق لموقعه الريادي على خريطة التجارة الدولية وتعزيز استقلاله الاقتصادي وخاصة دولة الكويت ، مما دفعها إلى إنشاء ميناء مبارك، والذي يعد التحدي الاكبر الذي يواجه ميناء الفاو الكبير ، وللوقوف على التحديات الخارجية التي سيواجهها هذا الميناء سيتم ذلك من خلال الفقرات التالية (المرسومي والجزائري : ٢٠٢٠) :-

١- ميناء مبارك :-

تطور عمل الموانئ الكويتية خلال فترة الحرب العراقية الايرانية، وازداد نشاطها بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق في عام ١٩٩٠، وبعد عام ٢٠٠٣ انتعشت هذه الموانئ لإسناد قوات الاحتلال الاميركي للعراق ، وقد أدى خروج قوات الاحتلال الى تدهور الاوضاع الاقتصادية للموانئ الكويتية ، مع ملاحظة أن تلك الموانئ تسد حاجة الكويت لأكثر من ٢٠ سنة قادمة، وان الكويت لا تحتاج الى موانئ جديدة ،ومن موانئها الحالية:

- أولها ميناء الشويخ ، وهو الميناء التجاري الرئيس بالكويت .
- أما ثاني الموانئ الكويتية فهو ميناء الشعيبة
- وأن ثالث الموانئ بدولة الكويت هو ميناء الدوحة، وهو ميناء ساحلي صغير يبلغ عمقه ٤.٣ أمتار لاستخدام الجنائب والزوارق والسفن الصغيرة التي تقوم بالخدمة الساحلية بين دول الخليج، ويعد ميناء الدوحة حوضاً شبه مقفل بحواجز أمواج، تمتد داخله تسعة أحواض بها مراسٍ صغيرة.

وبالرغم من امتلاك الكويت للموانئ المذكورة فقد شرعت ببناء ميناء جديد سمي بميناء مبارك ، إذ يجري العمل على إنشائه على خور عبدالله شمال شرق جزيرة بوبيان ، إذ ستكون المياه أعمق في هذا الجانب من الجزيرة وبدأ العمل به في سبتمبر من عام ٢٠٠٧ ، بعد أن فازت بعقد التنفيذ شركتا الخرافي الكويتية ، وشركة هيونداي الكورية ، ويخطط له أن يكون أكبر موانئ الخليج العربي ،إذ يحتوي على (٦٠) رصيفاً عام ٢٠٢٣، على ان يتم إنجازه بأربع مراحل ، وهذا يعني أن الكويت باشرت ببناء مشروعها (ميناء مبارك) بعد سنة من إعلان الحكومة العراقية عن نيتها بإنشاء ميناء كبير في جزيرة الفاو ، مما يدل على وجود تنسيق مسبق ونية مبيته مع قوى خارجية للتأثير في العراق و الضغط عليه في التراجع عن بناء ثوابته الاستراتيجية ، وعند التمعن في المراحل والمواصفات الفنية لبناء ميناء مبارك ، نرى تصاعداً في وتيرة الأضرار المقصودة على العراق ، وهنالك مشروع لربط الكويت والعراق والسعودية وايران وتركيا بسكة حديد تصل في نهاية المطاف إلى موانئ تركيا على البحر الأبيض المتوسط ، ويشغل ميناء مبارك الكبير الذي يسمى احياناً بـ(ميناء بوبيان)الذي تمتد معظم منشآته

داخل المياه الاقليمية الكويتية التي تقع في النصف الجنوبي من جزيرة بوبيان على ساحلها الشرقي قبالة الساحل الغربي لشبه جزيرة الفاو العراقية .

٢- أسباب اختيار جزيرة بوبيان لإنشاء ميناء مبارك:

اشار (المرسومي والجزائري: ٢٠٢٠) يوجد تداخل في عدة عوامل اقتصادية وسياسية دفعت الكويت الى انشاء ميناء مبارك في هذا الموقع ، على الرغم من أن الكويت تمتلك خطوط ساحلية مفتوحة على البحر، ولها موانئ تخصصية واسعة في الشعيبة والأحمدي والدوحة والشيوخ والقليعة وعندها مجموعة كبيرة من المرافئ والمراسي العميقة ، تتناسب مع عدد سكان الكويت عدا الوافدين ، الذي يبلغ حسب إحصائيات عام ٢٠١٥ نحو ١.٣٢٠مليون نسمة ، في حين عدد الوافدين إلى الكويت يبلغ ٣.٠٠٢ ملايين نسمة، ليصل إجمالي سكان الكويت إلى ٤.٣٢٢ ملايين نسمة ،في مقابل امتلاك العراق ساحلاً ضيقاً وموانئ تجارية محدودة وممرات ملاحية غير صالحة لإبحار السفن العملاقة ذات الغاطس الكبير .

والجدول (....) يوضح أطوال السواحل البحرية للدول المجاورة للعراق والمطلة على الخليج العربي مقارنة بطول الساحل العراقي ، إذ يلاحظ أن العراق البلد الأفقر من حيث طول ساحله البحري ، إذ يبلغ (٦٠) كيلو متراً ، في حين يبلغ طول الساحل الايراني (٢٤٤٠) كيلو متراً ويعد الأطول من بين الدول المطلة على الخليج العربي وتأتي من بعدها السعودية وطول ساحلها يبلغ (١١٥٢) كيلو متراً ، كما ويبلغ طول الساحل الاماراتي والكويتي(٦٤٤) و (٤٨٨) كيلو متراً على التوالي .

جدول (....) أطوال السواحل البحرية للدول المطلة على الخليج العربي

الدولة	طول ساحلها البحري
العراق	٦٠ كيلو متراً
الكويت	٤٨٨ كيلو متراً
الأمارات	٦٤٤ كيلو متراً
السعودية	١١٥٢ كيلو متراً
ايران	٢٤٤٠ كيلو متراً

المصدر من إعداد (المرسومي والجزائري:٢٠٢٠) بالاعتماد على :

١- فؤاد طارق كاظم العميدي (٢٠١١) الوضع الجغرافي للخليج العربي :
http://www.uobabylon.edu.iq

٢- محمد محمد (٢٠١٥) أين يقع الخليج العربي : http://mawdoo3.com/

والشكل (١) يبين بصورةٍ أوضح مدى طول سواحل الدول المجاورة للعراق والمطلة على الخليج العربي مقارنة بقصر طول الساحل العراقي .

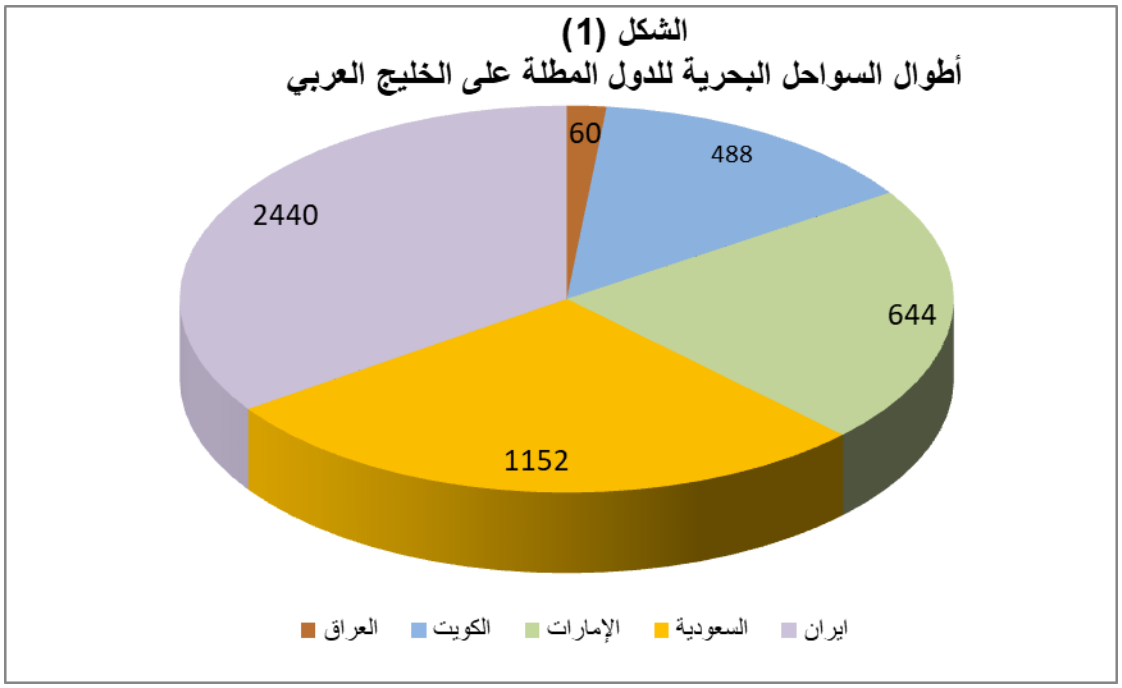

٣- انعكاسات ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية :

أشار الخبراء العراقيون الذين زاروا دولة الكويت إلى أن الجانب الكويتي لم يقدم أية وثيقة تتعلق بالجدوى الاقتصادية لميناء مبارك ودراسات اختيار الموقع ، مع العلم أن أية دراسة أولية لإنشاء مشروعات كبيرة لابد أن تحتوي على جدوى إنشاء المشروع وبدائله ومميزاته ومساوئه ، فعلى سبيل المثال – فأن دراسات ميناء الفاو الكبير قدمت ٨ أماكن بدائل ، مع بيان كل من مساوئ ومحاسن كل بديل ، وقد تم تحديد مكان الميناء حسب المكان الأنسب ، كما يلاحظ بأن ميناء مبارك ارتكز على

بعض محاوره المستقبلية على مد خطوط السكك الحديد صوب أم قصر، وهذا يوضح النظرة المستقبلية للكويت التي تهدف إلى السيطرة على تجارة المنطقة ، إذ أن موقع الميناء يستحوذ على مكان استراتيجي يخنق المياه العراقية ، وكون ميناء أم قصر وميناء خور الزبير لا يستوعبان أكثر من ٥٠٠ ألف حاوية سنوياً فقط ، وعلى هذا فأن هدفهم الأساسي بأن يكون ميناء مبارك محطة ترانزيت للبضائع العراقية التي تصدر بعدها براً أو بحراً إلى العراق ، ومجمل الأمر فأن ميناء مبارك سيربك المشهد الاقتصادي والسياسي العراقي ، إذ أن بناء مشروع بهذه الضخامة ستكون له تأثيرات سلبية ضارة على الاقتصاد العراقي بشكلٍ مباشر ، والتي يمكن ان نبينها بالنقاط الأتية :-

١- إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك قرب السواحل العراقية يعد مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم[*1] ٨٣٣ ، وأن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها هذا القرار، ومن ثم فأن ذلك يعد ظلماً كبيراً على العراق .

٢- الكويت ليست بحاجة من الناحية الاقتصادية إلى تحويل أكبر جزرها إلى ميناء ، نظراً لامتلاكها موانئ تجارية كبيرة ، وتمتلك ساحل بطول يصل تقريباً إلى ثمانية أضعاف الساحل العراقي ، لكنها قررت إنشاء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان غير الآهلة بالسكان ، ولا يبعد سوى نحو واحد كم عن الفاو ، لذا فأن الهدف من وراء إنشاء ميناء مبارك هو إفشال مشروع ميناء الفاو الكبير وحرمان العراق من أي إطلالة له على البحار والمحيطات ، إذ أن ميناء مبارك سيقطع الممر الملاحي المؤدي إلى مينائي أم قصر وخور الزبير .

٣- أن الكويت تعمل على خنق الموانئ العراقية من اجل قتل الحياة في تلك الموانئ لكي تبقى موانئ الكويت عامرة بالنشاط والحيوية ،بعد أن شعرت الكويت في السنوات الأخيرة بتدهور موانئها وانخفاض إيراداتها وحسب إحصائيات الموقع الالكتروني للموانئ الكويتية الذي يؤشر ذلك، إذ انخفض عدد السفن القادمة إلى مينائي الشويخ والشعيبة من ٣٦٠٣ سفينة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٤٧٩ للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ واستمر بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٣٤١٩ سفينة ، إما ميناء الدوحة الكويتي فهو الآخر شهد انخفاضاً في عدد السفن القادمة ، فبعد إن كان عدد

(*)[1] ينص قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٨٣٣ الذي صدر في ٢٧ آذار عام ١٩٣٣ على إقرار ما توصل اليه فريق ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، وعد قراراته نهائية وطلب احترام ذلك القرار والالتزام بهِ ،وعدم انتهاك الحدود الثنائية بين الكويت والعراق بما في ذلك الحدود الملاحية، الأمر الذي رفضه النظام العراقي السابق ، إلا أنه وافق عليه في نهاية عام ١٩٩٤عقب ضغوط دولية .

السفن القادمة ١١٠٢٨ سفينة عند عام ٢٠٠٥ ،انخفض إلى ٨٢٦٣ سفينة في عام ٢٠٠٧ ، ومن ثم إلى ٧١٣٥ و٦٢٣٥ سفينة لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي ، مما أدى ذلك إلى انخفاض في الارباح المتحققة ، إذ انخفضت من ٤٤.١٣٤.٥١١ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٣ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٠٩ (عيسى:٢٠١٣،٣٣)

إن ميناء الفاو الكبير في حال إنشائه، سيعزز قدرة العراق الاقتصادية بنسبة ٤٥% عن القيمة الاقتصادية التي تجنيها الموانئ في الوقت الحاضر، وأن عدم بناءه يعني أن العراق سيفقد مكانته المائية في الجنوب بسبب تمسك الكويت ببناء ميناء مبارك ، وبهذا فان الكويت تعمل على استفزاز العراق بسبب تخوفها من بناء ميناء الفاو الكبير الذي سيستقطب الشركات العالمية وسيحول العراق إلى نقطة نقل محورية. أيضاً هناك أضرار ستلحق بالبيئة من جراء الفضلات الناجمة عن المشروع والسفن التي سترسو فيه ، أو من المشروعات المزمع الحاقها في الميناء . كذلك أن عمليات الحفر والردم وإنشاء السواتر الخرسانية في خور عبدالله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية ، والتي تعد مصدر رزق الكثير من سكان المنطقة الجنوبية .

إن ضيق القناة الملاحية سيؤدي إلى حدوث اصطدام البواخر المبحرة باتجاه الموانئ العراقية ، كما أن من الصعوبة استيعاب البواخر الداخلة والخارجة من الموانئ العراقية وإليها في آن واحد ، نتيجة لضيق القناة الملاحية ، إذ إن ميناء مبارك سيقطع كمية كبيرة من المياه عن ميناء أم قصر ومن ثم سيؤدي إلى انخفاض منسوبه بشكلٍ حاد ، كذلك أن وجود هيكل الميناء وامتداده عرضياً باتجاه القناة يؤدي إلى ظهور أمواج متكسرة سواء الناتجة بفعل الرياح أو الأمواج المدية ، والتي تتميز بالقوة الكبيرة وقابليتها على إعادة تشكيل السواحل وقدرتها على تحريك الحبيبات الرملية الخفيفة في القاع وهذا يؤدي إلى اندفاع هذه الحبيبات بفعل حركة الأمواج ، وإذا ما ترسبت مرة أخرى إلى القاع بفعل الجاذبية الأرضية فأنها سوف تستقر في مواقع جديدة غير التي كانت عليها من قبل ، وتؤدي تلك الحركات التي تحدث بكميات كبيرة وبصفة مستمرة إلى تغيرات في أشكال ومواقع الشواطئ وأعماقها في تلك المنطقة وما جاورها (الطوابي: ٢٠١٥).

إن إنشاء ميناء مبارك سيؤدي إلى ضيق القناة الملاحية الواقعة بين ميناء مبارك والساحل العراقي والتي هي أصلا ضيقة وبممر واحد، وهذا الامر يشكل ازدحاماً لحركة البواخر، فضلاً عن أن التيارات المائية في المنطقة تؤثر في الملاحة بشكل كبير، والأمر الأهم من ذلك هو أن القناة الملاحية كلما ضاقت

قلت فيها نسبة تبدل المياه، وتزداد فيها الترسبات التي تعوق حركة الملاحة في المنطقة ، كذلك ستؤدي حركة البواخر الكثيفة في المنطقة إلى تأخر وصول البواخر إلى الموانئ العراقية ، إذ ستزداد فترات الانتظار بشكلٍ كبير، مما يعني أن الكويت بإنشاء ميناءها الجديد ستخلق منطقة انتظار للموانئ العراقية عند مدخل القناة الملاحية.

ويترتب على حالة التزاحم هذه الكثير من التأثيرات الاقتصادية السلبية على كل من شركات الملاحة البحرية والميناء ، إذ أن ذلك سيؤدي إلى خفض إنتاجية السفينة ، وزيادة تكاليف الرحلة ، واختلال مواعيد المغادرة والوصول ، وبالتالي الإساءة إلى سمعة الشركة . كما سينعكس كذلك على إنتاجية الميناء وكفاءة أدائه ، إذ أن ذلك سيحد من قدرته على ضبط مواعيد الإرساء وتهيئة الأرصفة للسفن القادمة ، الأمر الذي من شأنه زيادة نسبة الضائعات ونشاطات الميناء غير المنتجة ، والحيلولة دون إمكانية برمجة نشاطاته المختلفة بالدقة المطلوبة .

إن التقارب الشديد بين المرور الملاحي للسفن القاصدة او المغادرة للموانئ العراقية وحركة السفن وطريقة ارسالها أو إقلاعها من الميناء الكويتي ، يؤدي إلى تداخل وتزاحم ملاحي للسفن في هذه المنطقة ، والذي يزيد من احتمالية وقوع حوادث التصادم والإعاقة الملاحية التي تؤدي حتما إلى غلق تام للقناة ، ومن ثم يسبب توقفاً كاملاً للموانئ العراقية ، علما ان هذه القناة هي المدخل الوحيد لتلك الموانئ . كذلك من المعروف ان العراق وضع خطة واعدة لإنتاج النفط بحدود ١٢ مليون برميل/يوميا خلال السنوات العشر القادمة (جولات التراخيص النفطية) ، إن مثل هذه الصعوبات لحرمان العراق من أهمية موانئه ، يخلق صعوبات ومتاعب لتصدير النفط العراقي وبالتالي إن ميناء مبارك سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية الى ميناءي أم قصر وخور الزبير.

في حال اكتمال ميناء مبارك الكويتي من دون أن يوازيه إنهاء بناء ميناء الفاو الكبير ، فأن ذلك سيؤدي إلى خنق الموانئ العراقية ، ومن ثم انخفاض صادرات وواردات هذه الموانئ خلال السنوات اللاحقة .

لذا فقد كانت هناك ردود للشعب العراقي واتخاذ موقف ضد مشروع الحكومة الكويتية ، المتمثل ببناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان المجاورة للموانئ العراقية في البصرة، مما أثار حفيظة بعض المسؤولين في العراق ، بوصف أن الميناء الكويتي الجديد سيؤدي إلى حدوث تداعيات سلبية خطيرة

على الموانئ العراقية وعرقلة سير البواخر والسفن التجارية باتجاه هذه الموانئ ، مما يؤدي إلى خسائر دائمة للاقتصاد العراقي ... وبعد توضيح الآثار السلبية التي سوف تنجم عن إنشاء ميناء مبارك في الموانئ العراقية ، نرى أن ميناء الفاو الكبير سوف لن يتأثر ملاحياً من ميناء مبارك لأنه يقع في موقع متقدم من القناة الملاحية، إذ أن ميناء مبارك سوف يقتصر تأثيره ملاحياً على ميناءي أم قصر وخور الزبير ، من خلال تضييق الممر الملاحي المؤدي بالسفن إلى الموانئ العراقية ، فضلاً عن ذلك تبين عن نية الكويت في سعيها للربط السككي بالقناة الجافة ليصبح الميناء الكويتي مورداً للبضائع العراقية ، وأن موافقة الحكومة العراقية على ذلك يعني عزل ميناء الفاو الكبير عن التجارة الدولية ومن ثم تقتصر خدماته على المستوى المحلي فقط، لذا فأن على الحكومة العراقية أن لا تسمح بالربط السككي للكويت أو ايران أو لأي دولة في الخليج العربي ، ولا ضير في الربط السككي مع دول الجوار أن كان لنقل المسافرين فقط ، لأن حصر القناة الجافة بيد العراق سيحقق موارد اقتصادية ضخمة ، فضلاً عن تعزيز الاستقلال الاقتصادي للعراق، كما نرى بأن الرد المناسب على الكويت هو التعجيل بإنشاء ميناء الفاو الكبير الذي سيعود بالخير الكثير على العراق من الناحية الاقتصادية ، لما سيكون له من مردودات مالية كبيرة ومن ثم اسهامهِ في تنويع الاقتصاد العراقي ودعم عملية التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن ذلك لا تقتصر الآثار الايجابية للميناء على العراق فقط ، بل تشمل الدول الاقليمية والأوروبية من خلال اختصار المسافات وانخفاض تكاليف النقل، ولاسيما إذا ما تم ربط الميناء مع الدول الأوروبية من خلال خطوط سكك الحديد ، كما أنه من المشروعات التي تمكن الدول من نقل البضائع مباشرة إلى الميناء ومن ثم عبر القناة الجافة إلى دول شرق اَسيا وأوروبا وبالعكس (ترانزيت)، ومن ثم فأنه سيغير خريطة النقل البحري العالمية .

سادسا: اسهامات بناء ميناء الفاو للعراق

هناك العديد من الاسهامات عند بناء ميناء الفاو الكبير(المرسومي والجزائري: ٢٠٢٠، ٥)

١. تخفيف الضغط على الموانئ العراقية الحالية .
٢. تلبية احتياجات البلد من الصادرات والاستيرادات .
٣. يتضمن الميناء خدمة التجارة الإقليمية (الترانزيت) بين آسيا وأوروبا وبطاقة ابتدائية (٢٠) مليون طن قابلة للزيادة لتصل إلى (٤٥) مليون طن سنوياً.
٤. تطوير الواجهة المائية للعراق وتطوير المنطقة اقتصاديا.

٥. تشغيل الأيدي العاملة الفنية وبنسبة كبيرة.

٦. تحسين الخط الساحلي ومنع عملية التعرية والفقدان للساحل.

٧. استخدام العراق كقناة جافة لنقل البضائع إلى أوربا أو إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا وتركيا.

سابعا: الية تطوير ميناء الفاو الكبير

تعد الموانئ العراقية رافداً رئيساً لاحتياجات العراق المتزايدة للبضائع والسلع المختلفة ، وأن الخيار الاقتصادي الوحيد لتمكينها من التعامل مع السفن العملاقة وبكفاءة ، يكون من خلال إنشاء ميناء الفاو الكبير في شبه جزيرة الفاو في محافظة البصرة ، فضلاً عن أن العامل الأهم الذي يميز العراق كونه محطة وصل بين آسيا ودول الشرق وأوروبا.

تم وضع الية تطوير ميناء الفاو الكبير من قبل الحكومة العراقية عام ٢٠١٩ بمبلغ قدره ٤،٤ مليار يورو على ان يتم دفعه على اربعة مراحل يتم من خلاله توسيع الأرصفة الحالية بحيث تكون قادرة على استيعاب ٢ مليون حاويه ، واتمام كاسر الامواج الشرقي بطول ٨ كلم وتطوير ارصفة الخدمات ، الى جانب حفر ارضية الميناء بعمق مناسب يسهم اسهام حقيقي في دخول السفن العملاقة الى ارصفة الميناء بدلا من التوجه الى موانئ الدول المجاورة ، ولعل الشيء المميز في هذا التوجه هو جعل ارصفة الميناء بطول ٢ كلم ، وبذلك تصل مجموع اطوال الارصفة ٢٥كلم .. كما يتضمن هذا المشروع انجاز خط سريع بطول ٧٥ كلم ذهابا وايابا يجتاز قناة خور الزبير عبر نفق يحول دون اعتراض السفن والبواخر ..(اصيل سلمان بحث مقدم الى البرلمان العراق ، ٢٠١٩).

التوصيات والمقترحات

١- يرى الباحث من وحي الاحداث التاريخية من عمر السياسة العراقي عبر اكثر من تسعة عقود زمنية خلت ، ان العراق لم يكن استهدافه من قبل الدول الكبرى فقط عطفا على حجم موجوداته من الثروات النفطية والطبيعية الاخرى كما كان يعتقد الكثير .. بل لطبيعة موقعه الجغرافي المهم على الخارطة الدولية ، وبانه بحق يعتبر راس عقدة بحرية وبريه هي الاهم في العالم .. وهو ما يفسر لنا سر تكالب الولايات المتحدة الامريكية في الاصرار على احتلال العراق ٢٠٠٣ الذي وصل حد اصدار قرار من مجلس الامن الدولي باحتلال العراق .. واليوم بانت الحقيقة التي تقول ان الولايات المتحدة الامريكية لم تأت اعتباطا للعراق او من اجل السيطرة على ثرواته، بل من اجل قطع الطريق على الصين للوصول الى ميناء الفاو والمنطقة برمتها ، وهذا يعني اكمال طريق الحرير.. وبالتالي دخول الصين كثالث قوة عظمى في الصراع من اجل تسجيل نفسها رقما صعبا في المعادلة الدولية .

٢- التأكيد على الاسراع في تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة ، لأن مسالة الوقت يمكن ان تكون حاسمة في نجاحه ، وذلك لوجود بعض المشروعات المنافسة في المنطقة ، ولاسيما مشروع ميناء مبارك الكويتي في جزيرة بوبيان . والمباشرة في تنفيذ مشروع القناة الجافة لربط ميناء الفاو الكبير بأوربا عن طريق تركيا ليصبح ممرا للتجارة العالمية بين آسيا واوربا ، واعطاء اهمية كبيرة في رصد الاموال للمباشرة بالمشروع وانجازه بأسرع وقت ممكن وبالتزامن مع مراحل انجاز ميناء الفاو الكبير نظرا لأهميته في توفير فرص عمل لآلاف العاطلين وخصوصا في محافظة البصرة ، والعمل على ايجاد منافذ تمويل من المؤسسات الدولية او عرض المشرع كفرصة استثمارية مع المحافظة على مصالح العراق .

٣- تضافر كل الجهود من قبل الحكومة المحلية والمركزية والوزارات المعنية والبرلمان لتذليل العقبات المالية والفنية والاسراع بإنجاز هذا المشروع الحيوي من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذ مراحل بناء الميناء وعدم ترك وزارة النقل المتمثلة بالشركة العامة لموانئ العراق لوحدها في تولي مهمة تنفيذ الميناء .

٤- ادراج مشروع ميناء الفاو الكبير ضمن المشروعات الاستراتيجية الكبرى كونه يندرج ضمن مشروعات وزارة النقل ، واتخاذ قرار بتأسيس هيأة مستقلة تشرف على تنفيذه .

٥- توفير الحماية اللازمة للشركات العاملة في ميناء الفاو الكبير وتطبيق القانون بحق كل من يعمل على عرقلة سير عمل هذه الشركات . وينبغي ايضا تسهيل الحصول على سمات الدخول للعاملين الاجانب لدى الشركات المنفذة للميناء .

٦- الاخذ بنظر الاعتبار تطبيق قرار مجلس الوزراء المتضمن اعفاء الشركات العاملة في ميناء الفاو الكبير من الرسوم والضرائب كونه من المشروعات التنموية ، إذا إن هذا القرار يساعد على توفير المناخ الاستثماري الملائم في الميناء .

٧- عدم منح الموافقة على الربط السككي مع الكويت او اي دولة اخرى لنقل البضائع الذي يجب ان يكون حصريا عن طريق الموانئ العراقية ، والربط يكون لغرض نقل الاشخاص فقد وليس البضائع ، لان حصر القناة الجافة بالموانئ العراقية سيعزز من الموقف الاقتصادي والسياسي للعراق ، وهذا الاجراء من شانه ان يقلل من اهمية ميناء مبارك الكويتي .

٨- القيام بدراسة علمية متخصصة للحفاظ على الثروات العراقية القريبة من الميناء وخصوصا النفطية والغازية ، مع التأكيد على عدم تعرضها للاستغلال من الجانب الكويتي ، ولابد من اجراء مفاوضات حول هذا الموضوع مع الجانب الكويتي لإدارة الثروات في الحدود البحرية المشتركة خصوصا وإن موقع ميناء مبارك مجاور لمنطقة غنية بالنفط والغاز .

٩- الواقع ان الدافع الاساس الذي حدا بمركزنا للخوض في هذا الموضوع يكمن في ان الاعم الاشمل من مراكز البحوث والدراسات الى جانب وسائل الاعلام المرئية منا والمكتوبة في العراق وعموم المنطقة كانت قد تعاطت مع هذا الموضوع بشيء كبير من التزييف وعدم الواقعية في محاولة مكشوفه لقلب الحقائق لدواعي سياسيه ومنافع مالية واضحة المعالم .. برغم علمها المسبق أن عملية احياء هذا الميناء الحيوي يؤدي الى احداث انقلابه اقتصاديه كبرى في خطوط التجارة البحرية العالمية .. كون ان هذا الفعل يعني بلغة الاقتصاد والسياسة تطبيق فعلي لانطلاق طريق الحرير من البصرة لغاية جمهورية الصين الشعبية ، وبالتالي اصابة ميناء مبارك الكبير الكويتي وميناء الحميرية الاماراتي وموانى قطر وراس لانوف

السعودي بمقتل .. الامر الذي جعل هذه الدول الى الدفع بوسائل اعلامها الى الكيل بمكيالين في التعاطي مع هذا المحور .. حتى وصل بها الامر حد التدخل المخابراتي بذات الخط عبر تهديد عمالة شركة دايو الكورية الجنوبية من اجل عرقلة مسيرة اعادة تأهيل الميناء ولاسيما فيما يتعلق بجزيئة العمق المائي الى ١٩م و٢٦سم . ولعل حادثة مقتل مدير الشركة الغامض هم خير دليل على ذلك .

١٠- تكمن اهمية هذا البحث في أن هناك لوبي دولي يمارس دورا ضاغطا للحيلولة دون احياء وتطوير ميناء الفاو ، وبخاصة ان اتمام هذا الفعل يعني بالملموس دخول التنين الصين الى المياه الدافئة والمربع الدولي الاهم في العالم ، وهو ما لا ترغبه الدول الكبرى بطبيعة الحال ومنها على وجه الدقة دول الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا .. ومما تقدم نجد دلالة الأهمية التجارية والسياسية التي يتمتع بها ميناء الفاو .. وهو ما يفسر لنا سر الهجمات العسكرية عبر التاريخ على هذا المرفأ الحيوي ..وكيف ان القوات البريطانية استهلت احتلالها للعراق عام ١٩١٤ بالدخول من خلاله ، وبعد مضي خمسة عقود ونيف من الزمن عادت القوات الامريكية للدخول عبر ذات الميناء لاحتلال العراق .. وليس من انتخاب جيد للأمثلة على اهمية هذا الميناء تصريح الرئيس الايراني هاشمي رفسجاني يوم سيطرة القوات الإيرانية على ميناء الفاو ابان الحرب العراقية الايرانية منتصف الثمانينيات من القرن العشرين المنتهي بالقول " اليوم اصبحت الكويت جاره لنا .. وامسكنا بحق بعصب مهم من محاور الاقتصاد العالمي ".

١١- اعادة النظر بالدستور فيما يخص قانون الاحزاب

١٢- تقوية القرار السياسي سؤدي الى تقوية وزيادة هيبة العراق الى المنطقة وان الموافقة على بناء ميناء الفاو سوف يمنح العراق قوه في قرار السياسية ويعد رقم صعب في المعادلة الاقليمية والدولية .

١٣- كذلك هناك ركائز الاساسية في الاصلاح الاقتصادي لابد من الانتباه لها وهي:

- تبني الاقتصاد المستدام: ينظر المواطن الى الحكومية بانها الراعي الاول له لذا لابد من تخفيض الضرائب وتقديم الخدمات له فضلاً عن الى محاسبة الفساد والمقصرين في العمل .

- الشفافية ومكافحة الفساد: الاقتصاد العراقي لم يرافقه نهج جاد لمكافحة الفساد لذا لم يكن سوى وعود حالمة منعدمة الثقة والمصداقية ، لذا تفشى الفساد وكانه وباء في كل مؤسسات الدولة وهذا الحال ادى الى زيادة منافع المتنفذين وتضخيم ارصدتهم التي تذهب الى دول الجوار والدول الاجنبية لاستثمارها ، وان اي مشروع اصلاحي من قبل الحكومية لم يحض بالدعم الشعبي طالما ان هناك فساد منتشر من اعلى سلطة في الدولة الى ادنى مستوى تنفيذي كذلك غياب النزاهة والشفافية والعدالة في خطوات تنفيذ المشروع.

- العدالة الاجتماعية: المساوة في توزيع الثروة وهي لا تعني العدالة بالضرورة بل من شانها تعميق الفجوات بين فئات الشعب المتفاوتة بمستويات الاقتصادية :

- الاسترشاد بالدليل العلمي: يفترض الرجوع الى بيانات ومعلومات دقيقة وليس تخمينية أو افتراضية عند اعداد التقارير ويفضل الرجوع الى البحوث والتقارير التي تعد من قبل الباحثين والاكاديميين.

المصادر:

١- العبادي ، نعمة محمد حبيب العبادي ، ٢٠١٣، دور ميناء الفاو الكبير في الامن المحلي والاقليمي ، مجلة الخليج العربي –المجلد ٤١، العدد (٣-٤).

٢- علي ، عبد الحسن جاسم ، (٢٠١١)،" تطور الموانئ وخطوط النقل في العراق " ، بحث مقدم إلى الشركة العامة لموانئ العراق ،قسم التخطيط والمتابعة ،شعبة البحوث والدراسات .

٣- علي ، عبد الحسن جاسم وجعفر سعيد عبدالله ، (٢٠٠٧) ، "استراتيجية عمل الموانئ لتعزيز دور المنافسة "،بحث مقدم إلى الشركة العامة لموانئ العراق ،قسم البحوث والدراسات .

٤- عيسى ،أحلام أحمد ،(٢٠١٣) ،" ميناء مبارك وانعكاساته على العلاقات العراقية – الكويتية " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، العدد (٤٧).

٥- الطوبي ، حكيم حيال جاسم ،(٢٠١٥)، " ميناء مبارك وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، قسم الجغرافية ، جامعة البصرة .

٦- (مركز ابابيل للدراسات الاستراتيجية ، بحث مشارك ، مؤتمر مركز النهرين ٢٠١٩/٤/١٩).

٧- (حوار مع قناة اي ان بي ..د فضيلة سلمان البصري ٢٠٢١/١/٩).

٨- (حوار مع قناة اي ان بي ..د فضيلة سلمان البصري ٢٠٢١/١/٩).

٩- (مركز ابابيل للدراسات الاستراتيجية ، بحث مشارك ، مؤتمر مركز النهرين ٢٠١٩/٤/١٩).

١٠- (مركز ابابيل للدراسات الاستراتيجية ، بحث مشارك ، مؤتمر مركز النهرين ٢٠١٩/٤/١٩).

١١- ..(الاكونومست الامريكية ،العدد٦٥٦٧ ،الملحق العسكري ، ٢٠١٩).

١٢- (تقرير صحفي موسع نصف دوري ،وزارة النقل والمواصلات العراقية،٢٠١٨، جريدة الفايننشل تلينز اللندنية ، ٢٠١٩/٩/٦).

١٣- (تقرير صحفي لهيئة الموانئ الكويتية ، صحيفة القبس الكويتية ،٢٠١٨).

١٤- (مذكرات وزير الدفاع الامريكي السابق رامسفلد ، ٢٠١٤،ص١٤٦.،، حوار مع قناة السي ان ان نفس العام).

١٥- (د فارس ابراهيم الكاتب ، مقالة صحفية ،جريدة المشرق العراقية ، العدد٢٣٨٠، ٢٠١٦).

١٦- (صحيفة جورنال وول ستريت الامريكية ، ٢٠٢٠/١٢/٢٢).

١٧- (اصيل سلمان بحث مقدم الى البرلمان العراق ، ٢٠١٩).

١٨- (المرسومي والجزائري:٢٠٢٠ "ميناء الفاو الكبير: الاهمية والموقع والتحديات)

١٩- فؤاد طارق كاظم العميدي (٢٠١١) الوضع الجغرافي للخليج العربي :

٢٠- http://www.uobabylon.edu.iq

٢١- محمد محمد (٢٠١٥) أين يقع الخليج العربي : http://mawdoo3.com/

22- A group of Italian Companies(CIITI),2008: Pre – Feasibility Study of The New AL Faw Port ,Volume 1 , Italy .

23- A group of Italian Companies(CIITI), 2007: Pre – Feasibility Study of The New AL Faw Port , Volume 1 , Italy.

التجارة الدولية في خدمات النقل وأساليب توريدها في إطار (WTO) مع إشارة خاصة للعراق (دراسة استشرافية)

أ.م. د إيهاب عباس الفيصل

جامعة ميسان– كلية الادارة والاقتصاد

leehab86@yahoo.com

الملخص:

على الرغم من الأهمية الي يتمتع بها قطاع النقل على المستوى الدولي لما يتسم به من أبعاد اقتصادية، الاً انه في العراق لا يزال يعاني من تحديات وصعوبات عدة تحول من دون إمكانية الاستفادة من هذا القطاع في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الدولة، ومع انفاذ الاتفاقية العامة للتجارة للخدمات (GATS) اصبح هذا القطاع أكثر تنظيماً خاصة في ظل ادخال قضية تحرير التجارة الدولية في الخدمات في مجال المفاوضات بدءاً من جولة الأوروغواي ولأسباب عدة اهمها تنامي تجارة الخدمات في إجمالي التجارة الدولية، فضلاً عن المزايا التنافسية التي تتمتع بها مجموعة كبيرة من الدول في مجال تجارة الخدمات، اذ يسهم قطاع الخدمات بدور مهم في نشاط التجارة الدولية التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بفعل الثورة التكنولوجية الهائلة، خاصة في ظل تأثر قطاع النقل وتأثيره في مجمل الأنشطة الاقتصادية. وفي ظل سعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) فان قطاع النقل سوف لن يبقى بمنأى عن هذه المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليه ايجاباً و/أو سلباً، لذا تم التركيز في هذا البحث على متضمنات الاتفاقية الدولية وانعكاساتها المتوقعة على قطاع النقل العراقي.

الكلمات المفتاحية:

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، منظمة التجارة العالمية (WTO)، خدمات النقل، أساليب التوريد، ممكنات التكييف.

International trade in transport services and methods of supplying them within the framework of (WTO) with a special reference to Iraq (a prospective study)

Assist. Prof. Dr. Ihab Abbas Al-Faisal
Faculty of Administration & Economics
University of Misan

Abstract

Despite the importance of the transport sector at the international level due to its economic dimensions, in Iraq it still suffers from several challenges and difficulties that prevent the possibility of benefiting from this sector in contributing to the economic development in the country, and with the implementation of the General Agreement on Trade For services (GATS), this sector has become more organized, especially in light of the introduction of the issue of liberalizing international trade in services in the field of negotiations, starting with the Uruguay Round, for several reasons, the most important of which is the growth of trade in services in total international trade, as well as the competitive advantages enjoyed by a large group of countries in the field of Trade in services, as the service sector plays an important role in international trade activity, which has witnessed a remarkable development in recent years due to the tremendous technological revolution, especially in light of the impact of the transport sector and its impact on the overall economic activities. In light of Iraq's endeavor to join the World Trade Organization (WTO), the transport sector will not remain immune to these economic variables that could affect it positively and / or negatively, so the focus of this research was on the implications of the international agreement and its expected implications on the Iraqi transport sector.

key words:

The General Agreement on Trade in Services (GATS), the World Trade Organization (WTO), transport services, procurement methods, and adaptations.

المقدمة

لقطاع النقل اهمية اقتصادية كبيرة، ليس لكونه أحد اهم قطاعات الخدمات في التجارة الدولية، بل ايضاً في مساهمته الكبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية لأي دولة، ومع إنفاذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبالتحديد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، اصبح لزاماً على الدول المنضوية كافة في المنظمة العالمية تطبيق جميع الاتفاقيات المنبثقة عنها، باعتبارها جزء من نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف، اذ تعد اتفاقية الـ (GATS) تحدياً كبيراً امام الدول بخاصة النامية منها، فالآثار تتوقف بالدرجة الأساسية على الكيفية التي يتم التعامل فيها مع هذه الاتفاقية، فقد تكون الآثار ايجابية و/ أو سلبية فيتوقف ذلك على مدى تحقيق الفرص المتاحة، ولما كان العراق يسعى للانضمام إلى (WTO) وهو ما يعني ان قطاع الخدمات خاصة النقل منها سيخضع لمبادئ وقواعد المنظمة الدولية، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تحسين واقع هذا القطاع عبر تحديث القوانين والتشريعات الناظمة له واستخدام التكنولوجيا المتطورة وبما يعظم من الآثار الايجابية وتدنية الآثار السلبية من خلال تدعيم قدرته التنافسية، ومن خلال الاستفادة من الديناميكية والاستمرارية التي تتسم بها المفاوضات التجارية وكذا الحال من المزايا التي يمكن ان تتيحها الاتفاقية الدولية للدول النامية، وهنا يأتي دور الالتزامات التي سيتم تقديمها والتي يمكن من خلالها تفادي المنافسة الدولية المتوقعة، وعلى هذا الأساس تناول البحث مضامين الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مع تحليل واقع التجارة الدولية في خدمات النقل، فضلاً عن التركيز على قطاع النقل في العراق وممكنات التكييف عبر مناقشة أساليب توريد خدمات النقل.

١- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من أهمية قطاع النقل في العراق، وفي ظل امتلاك العراق لحدود تربط أجزاء مختلفة للدولة مع دول العالم تأتي في صميم التطورات الاقتصادية الدولية، إذ إن القضاء على أوجه القصور وتحسين البنية التحتية للنقل يمكن ان يسهم وبشكل كبير في تعزيز المنافسة المتوقعة، يؤدي وجود خدمات نقل فعالة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وبالتالي الاستفادة وبدرجة كبيرة من المزايا التي توفرها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).

٢- مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في ان العراق لا يزال يعاني من صعوبات اقتصادية في جانب خدمات النقل التي تتسم بالضعف في ظل بيئة اقتصادية غير محفزة على تنشيط هذا القطاع، وما يمكن ان تفرضه الـ (WTO) خاصة اتفاقية الـ (GATS) من شروط والتزامات يتعين الالتزام بها، فلا يزال هناك غياباً أو تجاهلاً أو عدم وجود رؤية لما سيواجهه قطاع النقل من تحديات في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية والتي لا يمكن لكل مفاصل الاقتصاد العراقي ان تكون بمنأى عنها، بل ان الاتفاقية

العامة تعكس وجوب الالتزام بكل بنودها وما سينعكس ذلك مستقبلاً على قطاع النقل من آثار سلبية و/أو ايجابية، خاصة في ظل المشكلات والتحديات التي يمكن ان تقوض من ممكنات الاستفادة من المزايا التي يمكن الحصول عليها في حالة عدم اتخاذ الخطوات المدعومة بالإجراءات والاصلاحات المناسبة.

٣- فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان إمكانية الاستفادة من المزايا التي تتيحها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) انما يتوقف بالدرجة الأساسية على مدى مساهمة خدمات النقل الفعالة في قدرة الدولة على المشاركة في التجارة الدولية وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية في الدولة)).

٤- هدف البحث: استناداً إلى الفرضية المذكورة آنفاً، فان البحث يهدف إلى تسليط الضوء على:

أ- متضمنات الاتفاقية الدولية (GATS) وعلى أهم مبادئها وبنودها.

ب-التجارة الدولية في خدمات النقل وتطورها وأساليب توريدها.

ت-واقع قطاع النقل في العراق والمشاكل والتحديات التي يواجهها.

٥- منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الاستنباطي الوصفي القائم على مراجعة الأدبيات موضوعات الدراسة الرئيسة والخاصة باتفاقية الـ (GATS) من أجل التوصل إلى تحليلات واستنتاجات نظرية خاصة بها، وذلك عبر التطرق لخدمات النقل على المستويين الدولي والمحلي.

٦- هيكلية البحث: للتأكد من صحة فرضية البحث وتحقيق الأهداف قسم البحث إلى:

أ- المبحث الأول/ نشأة الـ (GATS) كإطار لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات.

ب-المبحث الثاني/ خدمات النقل والمؤشرات الرئيسة.

ت-المبحث الثالث/ قطاع النقل في العراق ومدى التكييف مع متضمنات الاتفاقية الدولية.

المبحث الأول/ نشأة الـ (GATS) كإطار لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات

اولاً/ فترة ما قبل الـ (GATS)

إن الاتفاقيات الحالية لمنظمة التجارة العالمية هي نتاج للالتزامات التي تفاوضت عليها الدول طواعية بعضها مع البعض، فحقبة الثلاثينيات والاربعينيات من فترة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية عكست حالة الحمائية التي كانت متبعة خلال تلك الفترة التي سبقت عام ١٩٤٧ إلى حد وقف التجارة الدولية من خلال اعتماد الولايات المتحدة الامريكية لقانون التعريفات الذي اخذ يعرف بـ (Smoot-Hawley)، الذي جعل بعض الباحثين يعتقد بأنه قد عمق من أزمة الكساد الكبير فكان الحل الأولي لهذه المشكلة التي عدها البعض سياسية يتمثل بمفاوضات التعريفات الثنائية (**Krugman & Others,**

236 :2012). وفي الثلاثين من تشرين الاول/ ١٩٤٧ وبعد ان وضعت الحرب أوزارها ابرمت اتفاقية دولية متعددة الأطراف عرفت باتفاقية الـ (GATT) والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/عام ١٩٤٨، فكانت ترتكز بالأساس على تحرير التجارة الدولية من الحواجز الجمركية كافة التي تعترض حرية انتقال السلع عبر الحدود من أجل:

١- تحقيق بيئة تجارية تنافسية لضمان التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وبما يحقق هدف الرفاهية الاقتصادية لأطراف التبادل التجاري الدولي **(الجبوري، ٢٠٠٦: ١٧٣)**.

٢- السماح بالتخصص الدولي الذي يمكّن الدول المتبادلة من تحقيق وفورات اقتصادية تفوق ما يمكن الحصول عليه في حالة الاكتفاء الذاتي، فلا معنى للتخصص وتقسيم العمل ان لم تكن هناك حرية للتجارة الدولية **(عبد الرضا،٢٠١٥: ١١٨)**.

هذا وتتعهد الدول ذات العضوية وبموجب هذه الاتفاقية بالالتزام بمبادئ أهمها:

أ- مبدأ عدم التمييز، حيث الالتزام بعدم التمييز بين الدول الاعضاء في المعاملات التجارية، وعلى وفق هذه المبدأ فان الدولة التي تمنح مزايا تجارية لدولة أخرى فإن ذلك سيسري تلقائياً على جميع الدول الاعضاء **(الكواز،٢٠٠٤: ٢)**.

ب- مبدأ الشفافية، على وفق هذه المبدأ فإن التعريفات الجمركية يتم ادراجها في جداول التزامات كل دولة.

ت- مبدأ عدم ممارسة الاغراق، حيث الالتزام بعدم قيام الدول الاعضاء بتصدير منتجاتها بأسعار اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في دولهم **(العيسوي،١٩٩٥: ١٨)**.

ث- مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية، حيث الالتزام بتثبيت التعريفة الجمركية وعدم رفعها، وعلى وفق هذه المبدأ فإن كل الاطراف المتعاقدة يجب ان تصرح بمعدل التعريفة الجمركية الاقصى الذي ينوون تطبيقه على كل منتج، وبعد ذلك لا يمكن تطبيق معدل أعلى والاّ يتم تقديم تعويضات إلى الاطراف المتضررة من زيادة التعريفة **(عبد الحميد،٢٠٠٥: ٦٠)**.

إن هدف تحرير التجارة الدولية من الحواجز كافة التي تعوق حركتها إلى جانب هدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والتوسع في الانتاج والمبادلات التجارية الدولية وتشجيع الحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بها من زيادة في الاستثمارات الدولية يعد الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية **(الحاجي،٢٠٠١: ٣١)**، غير أن تحقيق هذه الاهداف يتطلب وجود إطار قانوني ووظيفي يمكن من خلاله انفاذ الاتفاقات المبرمة، في حين أن (GATT) ليس لها الصفة القانونية وهذا يعد أحد أهم الاسباب التي

ادت إلى عدم مقدرتها على القيام بالمهام المخطط لها **(عبد الوهاب، ٢٠٠٨: ٢٨)**، إذ اجريت ثمان جولات للمفاوضات**(WTO, 2007:198)**:

(١)جولة جنيف (١٩٤٧)، شاركت فيها (٢٣) دولة وكان ابرز نتائجها ابرمت الاطراف ١٢٣ اتفاقية تغطي ١٥٠٠٠ بند جمركي.

(٢)جولة آنسي (١٩٤٩)، شاركت فيها (٢٣) دولة قدمت خلالها المفاوضات التزامات بالتعريفات على ٥٠٠٠ مادة.

(٣)جولة توركاي (١٩٥٠)، شاركت فيها (٣٤) دولة قدمت خلالها المفاوضات التزامات بالتعريفات على ٨٧٠٠ مادة.

(٤)جولة جنيف (١٩٥٦)، شاركت فيها (٢٢) وخلالها اتسمت الالتزامات بكونها متواضعة.

(٥)جولة ديلون (١٩٦٠-٦١) شاركت فيها (٤٥) دولة، قدمت فيها ما يقارب الـ ٤٠٠٠ امتياز تعريفة تغطي ما قيمته ٤.٩ مليار دولار.

(٦)جولة كيندي (١٩٦٣-٦٧) شاركت فيها (٤٨) دولة، نتج عنها الغاء نسبة التخفيض في المتوسط ٣٨%.

(٧)جولة طوكيو (١٩٧٣-٧٩)، شاركت فيها (٩٩) دولة، وخفض خلالها متوسط التعريفات بنسبة الثلث.

(٨)جولة اوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤)، شاركت فيها (١١٧) دولة، اهم نتائجها انشاء (WTO).

إن جولة الاوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤) والتي تعد اخر جولات التفاوض بين الدول المنضوية بشأن التشاور والاتفاق حول القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية تحت اشراف الـ (GATT)، فهي أكثر الجولات شمولاً بمجالات التجارة الدولية وأبعدها أثراً في السياسات التجارية الدولية، خاصة وأن جولة الاوروغواي قد اقرت انشاء منظمة التجارة العالمية والتي أحيط بها جملة من الظروف الاقتصادية منذُ سبعينيات القرن الماضي، أهمها **(نعيم،٢٠٠٧: ٢٢٢ والعبيدي،٢٠١٠: ١٤٩)**:

١- حدة الصراع المتزايد بين الدول المتقدمة على الاسواق الخارجية وعلى حماية اسواقها المحلية.

٢- عجز السياسات الاقتصادية الداخلية للدول المتقدمة عن الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي اتسمت بها اقتصاداتها والتي جعلت من هدف فتح الاسواق الخارجية مخرجاً لأزمتها الاقتصادية.

٣- انهيار نظام (Bretton Woods) لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار العائمة، وما صاحب ذلك من ارتفاع كبير في أسعار النفط الدولية والتقلبات في أسعار العملات الدولية الرئيسة وظهور مشكلة المديونية الخارجية.

٤- الأساليب الجديدة التي أخذت بالظهور في معظم الدول والمتمثلة بأساليب تقييد التجارة الدولية خاصة ما يعرف بأسلوب الحواجز غير الجمركية.

٥- مشكلة الركود التضخمي (Stagflation) حيث الارتفاع المتزامن في معدلات التضخم والبطالة وما ترتب على ذلك من انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي (GDP).

وعلى أساس ذلك عُد انشاء الـ (WTO) نقطة انطلاق في العلاقات التجارية الدولية حيث الاشراف على كل ما يتعلق بمكونات التبادل التجاري الدولي بما فيها التجارة في الخدمات **(الحرازي،٢٠٠٧: ٢١٣)**، وذلك عبر صياغة قواعد للتجارة في الخدمات بشكل عام وخدمات النقل بشكل خاص من خلال ما عرف باتفاقية الـ (GATS).

تتمتع الـ (WTO) بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير واصدار الاحكام بشأن الامور كافة ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات، ومن ثم حددت الاتفاقية مجموعة من المهام والوظائف المنوطة بها والتي أهمها **(رجب، ٢٠٠٩: ٦٤)**:

أ- إدارة مهمة آلية مراجعة السياسات التجارية الدولية.

ب- تسهيل تنفيذ وادارة اعمال الاتفاقات التجارية متعددة الاطراف وعملها على تحقيق أهداف هذه الاتفاقيات.

ت- تنظيم العلاقات التجارية القائمة بين الدول الاعضاء، أو للشروع في اي جولات مستقبلية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية كونها تشكل الإطار التفاوضي بين الدول الاعضاء.

ث- تتعاون المنظمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين من اجل تنسيق سياسات ادارة شؤون الاقتصاد الدولي وفي مختلف المجالات المالية والنقدية والتجارية وضمن ما يعرف بالمشروطية التقاطعية.

ثانياً/ الـ (GATS) وبداية تدويل الخدمات

بالنظر إلى استمرار زيادة تجارة الخدمات الدولية اصبحت الحاجة أكثر الحاحاً لوجود قواعد معترف بها دولياً، خاصة وانه ثبت وبشكل متزايد إن الاطار التقليدي للخدمات غير ملائم لتشغيل بعض القطاعات الأكثر ديناميكية وابتكارية في الاقتصاد، وبذلك عزز الجمع بين الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية

على قابلية الخدمات للتجارة إلى جانب التفضيلات المتغيرة للمستهلكين، ومن ثم خلق حاجة إلى تخصصات متعددة الاطراف (**WTO E-Learning, 2014:75**)، وعلى وفق ذلك فإن بناء هذه الاتفاقية قد تم بركيزتين أساسيتين كل منهما تتضمن مجموعة من الالتزامات:

١- الالتزامات العامة، إذ يجب على كل دولة عضو احترام بعض الالتزامات التي تطبق بغض النظر عن وجود التزامات محددة، وهي المبادئ والقواعد التي ترتب عناصر الالتزام على عاتق الدولة التي تنظم للاتفاقية تخص العوامل التي تؤثر في تجارة الخدمات، وهذه الالتزامات تنطبق بشكل مباشر وتلقائي على جميع قطاعات الخدمات في الدول الأعضاء (**World Trade report, 2007: 194**).

٢- الالتزامات الخاصة، والمحددة للتفاوض في مجال الخدمات وقطاعات انتاج الخدمة، إذ تحتوي اتفاقية الـ(GATS) على بعض الملاحق التي تتم فيها مراعاة خصوصية بعض القطاعات، فيمكن للأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لبعض الاهتمامات السياسية الرئيسة، فهي التزامات تتعلق بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في قطاعات محددة (**ابو حرب، ٢٠١١: ١٤٤**)، اي ان قيام الدولة بإضافة قطاع خدمات أو قطاع فرعي معين إلى جدولها الوطني يعني ان الدولة ستطبق على التجارة التزامات الدخول إلى السوق ومبدأ المعاملة الوطنية، فيحق لها ان تحدد الحدود التي ستتبعها في منح حرية الدخول إلى السوق أو تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بالنسبة لكل شكل من اشكال التجارة الدولية في الخدمات (**خليل، ٢٠٠٥: ١٤**).

هذا وقد استلهمت اتفاقية الـ (GATS) القواعد والاجراءات نفسها التي تستخدمها نظيرتها اتفاقية الـ (GATT) والتي تتمثل بـ:

أ- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية (MFN or Most Favored Nation)، وعلى وفق هذا المبدأ فان اي ميزة تتعلق بتجارة الخدمات والتي تمنح من عضو لعضو اخر في الاتفاقية او لدولة خارج الاتفاق تطبق فوراً ودون شروط على الاطراف كافة في الاتفاق، مع عدم التمييز بين موردي الخدمات من الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط تشغيل الخدمات (**ابو حرب، ٢٠١١: ١٤٦**). وفيما يتعلق بخدمات النقل هناك قطاعان رئيسيان توجد فيهما استثناءات مهمة لدولة الدولة الأولى بالرعاية في الاتفاقية الدولية، هما الخدمات البحرية (خاصة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة) والخدمات الجوية.

ب-مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment)، المتمثل بمنح موردي الخدمات من الدول الاعضاء التزامات لا تقل عن موردي الخدمات المحليين، وهذا المبدأ مكمل لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية، وقد اشارت المادة السابعة عشرة من هذه الاتفاقية إلى مبدأ المعاملة الوطنية، فاذا ما قامت دولة ما بأدراج قطاع معين في جدول التزاماتها المحددة فهذا يعني ان هذه الدولة قد وافقت على تقديم معاملة وطنية فيما يتعلق بذلك القطاع مع مراعاة اي قيود مذكورة في جدول الالتزامات المحددة (**GATS General Agreement on Trade in Services,2002: 18**)، يعني ذلك ان هذا الالتزام يطبق فقط على قطاع الخدمات والقطاعات التابعة له والتي تقرر الدولة وضعها على قائمة التزاماتها بالرغم من أن هذا الشرط قد لا يؤدي إلى تحقيق شرط المنافسة بين الخدمات المحلية والاجنبية.

ت-مبدأ النفاذ إلى الاسواق (The Market Access)، المتمثل في فتح السوق المحلية في القطاعات التي تحددها الدول الأعضاء، ومن الناحية العملية وضعت الاتفاقية ستة انواع من القيود التي يمكن للدول استخدامها لحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الاجانب التي تتمثل بـ (تقييد عدد موردي الخدمات الاجانب في السوق المحلية، الزام موردي الخدمات الاجانب على انتاج كميات وقيم محددة من الخدمات، الزام موردي الخدمات الاجانب بوجودهم في السوق المحلية في صفة قانونية محددة، على سبيل المثال، تقييد عدد منسوبي الشركات الاجنبية الموردة للخدمات، تقييد مشاركة راس المال الاجنبي بنسبة مئوية قصوى او بقيمة محددة)، علماً ان هذه القيود تعد استثناءات للمعاملة الوطنية التي تسمح اتفاقية الـ (GATS) ابقاءها شريطة حصرها في قوائم محددة **(زروق، ١٩٩٨: ١٨)**.

ث- مبدأ الشفافية (transparency)، يُعد إحدى القواعد والمبادئ المهمة في التنظيم المالي، وهو مبدأ اساسي في النظام التجاري متعدد الاطراف، إذ إن اعتماد القوانين واللوائح بشكل شفاف يمكن ان ييسّر التجارة الدولية ويحسن الوصول إلى الاسواق، كما أن اتفاقيات الـ (WTO) تفرض أربعة متطلبات من الشفافية هي (Alexander, 2007: 118):

(١) نشر القوانين واللوائح.

(٢)الإخطار بتدابير جديدة للشركاء التجاريين.

(٣) نقاط استفسار للشركاء التجاريين.

(٤)الإدارة المستقلة والبت فيها.

تستند هذه المتطلبات إلى مفهوم الشفافية الذي ينطوي على الانفتاح والتواصل والمساءلة، وبالرغم من أن مفهوم الشفافية واسع جداً فأنه يظهر في جميع اتفاقيات الـ (WTO)، إلا إنه لم يتم تعريفه بشكل محدد، وقد نشرت مختلف لجان ومجموعات العمل التابعة للمنظمة العديد من الوثائق لمعالجة مسألة الشفافية واستقرت على مفهوم عام للشفافية يتضمن قدراً أكبر من الوضوح والقابلية للتنبؤ في القواعد التنظيمية وتعزيز الكشف عن المعلومات المتعلقة بالسياسات واللوائح التجارية (**Alexander, 2007: 119**).

ج- مبدأ التحرير التدريجي (Progressive Liberalization)، اذ يعد تشجيع التحرير التدريجي من خلال جولات متتالية من المفاوضات متعددة الاطراف احد اهم المبادئ التي تستند اليها الاتفاقية العامة، ويتألف هذا التحرير من إزالة القيود الكمية والتمييزية التي تؤثر في دخول وتشغيل موردي الخدمات الأجانب في سوق الدولة المضيفة، وهنا لا بد من التمييز بين التحرير التدريجي والتنظيم المحلي، إذ إن الـ (WTO) تترك الحق للدولة لتنظيم الخدمات في الاقتصاد المحلي، وأن اتفاقية (GATS) تعترف بحقوق الحكومات (خاصةً تلك المتعلقة بالدول النامية) لتقديم أنظمة تلبي أهداف السياسة المحلية، وضمن هذا الإطار فإن ما قامت به المنظمة العالمية هو كيفية ضمان أن التنظيم المحلي لا يخلق عوائق غير ضرورية أمام التجارة في الخدمات (***Naden*, 2016: 28**).

المبحث الثاني/ خدمات النقل والمؤشرات الرئيسة

اولاً/ خدمات النقل* وأساليب توريدها

على وفق اتفاقية الـ (GATS) فان الخدمات تشتمل على قطاعات متعددة ومتنوعة (١٢ قطاعاً رئيساً)، وفي سياق هذه الاتفاقية تستخدم هذه التصنيفات لأغراض التفاوض بين الدول الاعضاء لتحديد نوع الخدمات التي يتم إدراجها في جداول التزاماتهم، ومن ثم التحرير التدريجي لها، الجدول-١ يبين تصنيفات الخدمات على وفق اتفاقية الـ (GATS).

الجدول- ١

تصنيفات الخدمات على وفق اتفاقية الـ (GATS)

١- خدمات الاعمال	٢- خدمات الاتصالات	٣- الخدمات الانشائية والهندسية
٤- خدمات التوزيع	٥- الخدمات التعليمية	٦- الخدمات البيئية
٧- الخدمات المالية	٨- الخدمات الصحية	٩- خدمات السفر والسياحة
١٠- الخدمات الثقافية والرياضية والترويحية	١١- خدمات النقل	١٢- الخدمات الاخرى التي لم تندرج في مكان اخر

Source: Business Guide to the General Agreement on Trade in Services, International Trade Center and Commonwealth Secretariat, 1999, P17.

ويندرج ضمن هذا التقسيم للخدمات ما يقارب (١٥٥) قطاعاً فرعياً، من جهتها تقوم الدول الاعضاء بالاختيار من بين هذه القطاعات ليتم ادراجها بجداول التزاماتها (**ITC & CS, 1999: 18**)، اما بالنسبة إلى قطاع خدمات النقل فان اتفاقية الـ (GATS) توفر هيكلاً يمكن من خلاله لمتخذي القرارات الالتزام بمجموعة من التغييرات في قطاع النقل، بما في ذلك السياسة المتعلقة بدخول المشاركين المحليين والأجانب. وضمن هيكل الاتفاقية الدولية يمكن للأعضاء الاختيار من بين مجموعة تصنيفات لأنشطة الخدمة حيث يتم تغطية جميع وسائط النقل. يتم بعد ذلك تسجيل الرغبة في الالتزام في هذه القطاعات وغيرها في جدول محلي، حيث تشير الالتزامات إلى المبادئ والقواعد المختلفة للاتفاقية التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية. وكما موضح في الجدول-٢:

الجدول- ٢

تصنيفات خدمات النقل على وفق اتفاقية الـ (GATS)

١- خدمات النقل البحري وتشمل: نقل الركاب، نقل البضاعة، تأجير السفن مع طاقم، صيانة السفن واصلاحها، خدمات الدفع والجر، خدمات داعمة للنقل البحري.	٢- النقل في الممرات المائية الداخلية ويشمل: نقل الركاب، نقل البضاعة، تأجير السفن مع طاقم، صيانة السفن واصلاحها، خدمات الدفع والجر، خدمات داعمة في المجاري المائية الداخلي.	٣- خدمات النقل الجوي وتشمل: نقل الركاب، نقل البضاعة، تأجير السفن مع طاقم، صيانة السفن واصلاحها، خدمات الدفع والجر، خدمات داعمة للنقل الجوي، النقل الفضائي.
٤- خدمات النقل بالسكك الحديدية وتشمل: نقل الركاب، نقل البضاعة، خدمات الدفع والجر، صيانة واصلاح معدات النقل بالسكك الحديدية، خدمات داعمة للنقل بالسكك الحديدية.	٥- خدمات النقل البري وتشمل: نقل الركاب، نقل البضاعة، تأجير سيارات تجارية مع مشغل، صيانة واصلاح معدات النقل البري، خدمات داعمة للنقل البري.	٦- النقل بخطوط الأنابيب ويشمل: نقل الوقود بأنواعه، نقل سلع اخرى.
٧- الخدمات التابعة لجميع طرق النقل وتشمل: خدمات مناولة البضائع، خدمات المخازن والمستودعات، خدمات وكالات نقل البضائع، أخرى.		

Source: Aaditya Mattoo & Others, A Handbook of International Trade in Services, Oxford University Press, Oxford, New York,2008, P 361.

وخلافاً للتجارة في السلع، فإن أحد الخصائص المميزة للقواعد التجارية التي تنظم التجارة الدولية في الخدمات، هو انها تختلف عن التجارة في السلع في كون الاخيرة تتم عن طريق الانتقال المادي للسلع بين الدول (اي عبر اسلوب واحد فقط للتوريد وهو التوريد عبر الحدود)، في حين ان اتفاقية الـ (GATS) حددت اربعة اساليب لتوريد الخدمات بين الدول وهي اساليب محددة على اساس موطن أو منشأ مورد الخدمة، ففي جداول الالتزامات، هذه الاساليب تشير إلى الكيفية التي يتم فيها توريد الخدمات بأنواعها المختلفة ومنها خدمات النقل والتي يمكن الاشارة اليها على النحو التالي:

١- العرض عبر الحدود (Cross-border supply): يظهر هذا النوع من العرض للخدمات في خدمتي نقل الركاب والبضائع على الطرق البرية، من مثل خطوط نقل الركاب المنتظمة بين الدول وخطوط النقل السياحي.

٢- الاستهلاك في الخارج (Consumption abroad): في هذا الأسلوب غالباً لا توجد قيود من جهة الدولة، فضلاً عن ان معظم الدول لا تضع اية قيود سواء في خروج الأفراد أو وسيلة النقل، واذا ما وجدت قيود على هذا الأسلوب فيكون بمعرفة الدولة المستقبلة لأي منهما(**لاشين، ٢٠٠٥: ٤٢٨**).

٣- التواجد التجاري (Commercial presence): ووفقاً لهذا الأسلوب يتم انشاء فروع لشركات أجنبية داخل الدولة المضيفة أو الدخول في شركات مشتركة مع موردين الخدمة المحليين، فهو عرض الخدمة من قبل مقدم خدمة من دولة ما من خلال التواجد التجاري(**Cornelius, 2000: 5**)، حيث يتم توريد خدمات النقل على وفق هذا الأسلوب بالنسبة للمورد الأجنبي سواء كان ذلك بالنسبة للخدمات الاساسية أو الخدمات المكملة من مثل خدمات صيانة معدات النقل وخدمات تداول الحاويات وتخزينها والخدمات المكملة لنشاط النقل بالسكك الحديدية.

٤- حركة الأشخاص الطبيعيين (Movement of natural persons): على وفق هذا الاسلوب يتم تقديم الخدمة من قبل مقدم الخدمة ينتمي إلى دولة من خلال وجود اشخاص طبيعيين من تلك الدولة في دولة اخرى، وهذا الأسلوب من توريد الخدمات يتضمن الانتقال الفعلي للأشخاص الطبيعيين عبر الحدود(**لال داس، ٢٠٠٩: ٣٧١**)، ويظهر في هذا الأسلوب ثلاثة انواع من العمالة وهي العمالة المهنية، العمالة الحرفية الفنية والعمالة اليدوية (**لاشين، ٢٠٠٥: ٤٣٠**).

هذا وتتضمن عملية تقديم الالتزامات بموجب اتفاقية الـ (GATS) خطوتين:

أ- اختيار القطاعات التي سيتم الالتزام بها.

ب-بيان أي شروط تنطبق على الإجراءات التي تتعارض مع مبادئ الاتفاقية الدولية وقواعدها ولكن يجب الحفاظ عليها. وهو ما يمكن توضيحه في الجدول- ٣ الذي يبين أمثلة حول التزامات الـ GATS

الجدول- ٣

أمثلة حول التزامات الـ(GATS)

اسلوب توريد الخدمة	قيود على دخول السوق	قيود على المعاملة الوطنية
عبر الحدود	التواجد التجاري مطلوب	لا يوجد التزام
الاستهلاك في الخارج	لا يوجد قيد	لا يوجد قيد
التواجد التجاري	الحد الاقصى لرأس المال الاجنبي (٤٩%)	ان يكون (٢٥%) من مواطني الدولة
حركة الأشخاص الطبيعيين	لا يوجد التزام، باستثناء عمليات النقل داخل الشركات لكبار المديرين	لا يوجد التزام، باستثناء الفئات المضمنة في عمود الوصول إلى السوق

Source: Aaditya Mattoo & Others, A Handbook of International Trade in Services, Oxford University Press, Oxford, New York,2008, P 364.

ثانياً/ خدمات النقل في المنظور الاقتصادي الدولي

عُدت الخدمات في الوقت الحاضر الجزء الاكثر ديناميكية في التجارة الدولية فمنذُ عام ١٩٨٠ نمت تجارة الخدمات بشكل سريع، إذ تعد الخدمات أكبر مكون في كل من اقتصادات الدول المتقدمة والنامية وتشكل مدخلات رئيسة في إنتاج معظم السلع "الملموسة"، فهي مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا ترتبط مباشرة بصناعة السلع أو التعدين أو الزراعة، فالكثير منها، على سبيل المثال، لا يمكن جردها ويتم استهلاكها عند نقطة الإنتاج، وهذا يتناقض بشكل ملحوظ مع المنتجات المصنعة، التي تسمح لها سماتها الملموسة بتخزينها وتوزيعها على نطاق واسع واستهلاكها دون تفاعل مباشر مع الكيان الذي أنتج السلعة، كما ان الخدمات تؤدي دورًا وسيطًا مهماً لا ينعكس بسهولة في الإحصاءات، وعلى الرغم من أن الخدمات نفسها لا يتم تداولها على نطاق واسع مثل السلع المصنعة، إلا إنها ترتبط بكل عملية تصدير واستيراد وتدعمها وفي غياب مثل هذه الخدمات سوف تتوقف التجارة الدولية **(OECD, 2000: 13)**، وكلما كان الاقتصاد أكثر تطوراً ارتفعت فيه حصة قطاع الخدمات، لذلك أُطلق على هذا الاتجاه اقتصاد الخدمة أو التحول إلى الخدمات، فليس نصيب الصناعات الخدمية في

الإنتاج والعمالة والاستهلاك والتجارة أعلى فقط، بل إن نسبة الخدمات في المدخلات الوسيطة لإنتاج الصناعات الأخرى أخذت في الارتفاع **(Kim, 2006: 1)**، وبذلك اصبحت صناعة الخدمات ينظر اليها في احد انشطتها بأنها مدخلات وسيطة، ففي عمليات الانتاج بلغت حصة الخدمات كمدخلات وسيطة حدود (٩٢%) ففي المكاتب الخلفية والخدمات المتكررة كمراقبة النوعية والخدمات الهندسية المقدمة (٣٣%)، وفي مراحل الانشاء (٦%)، وما قبل الانتاج (١٨%)، والانتاج (٢٦%)، وما بعد الانتاج والبيع (٩%) وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل-١.

الشكل-١

حصة الخدمات كمدخلات وسيطة في العملية الانتاجية

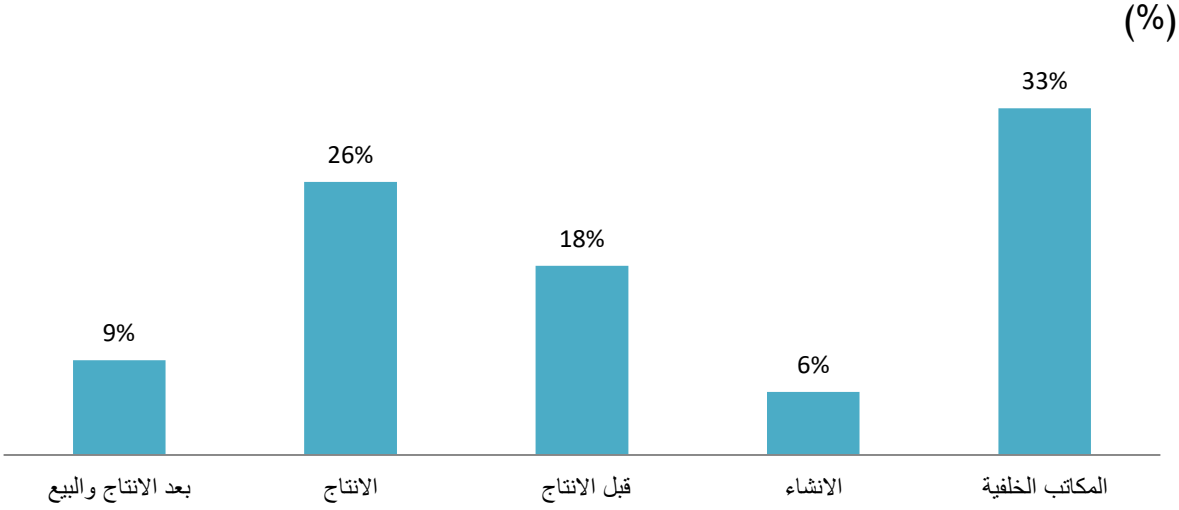

المصدر: الأونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الخامسة، الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠١٧، ص١١.

إن حصة التجارة في الخدمات في اجمالي التجارة الدولية كقيمة مضافة قد ارتفعت، إذ تشير الاحصائيات الدولية إلى أن مساهمة قطاع الخدمات كقيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد نمت بشكل أسرع من التجارة في السلع، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل- ٢

الأهمية النسبية لقطاع الخدمات كقيمة مضافة في (GDP) العالمي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٨)

(%)

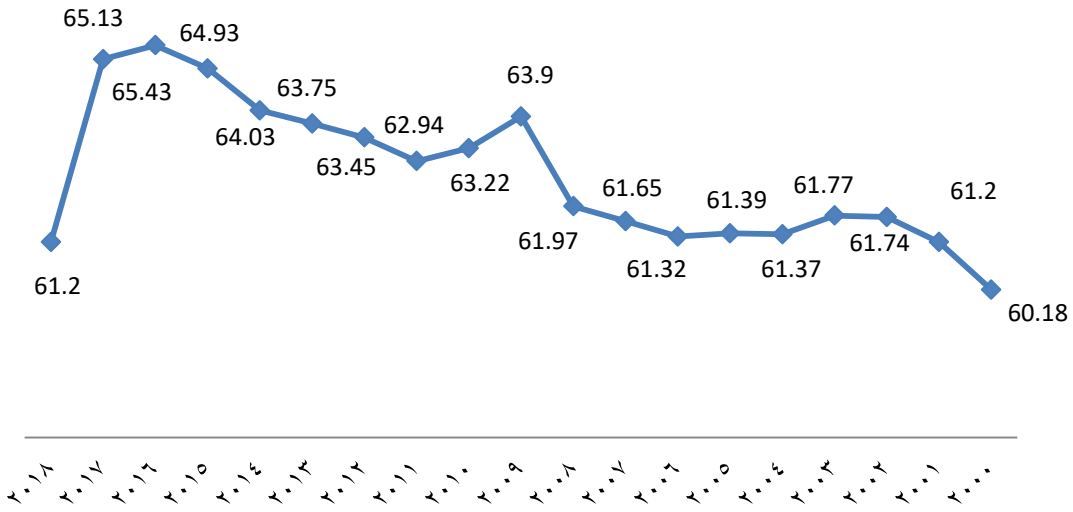

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org

يلاحظ من الشكل أن مساهمة قطاع الخدمات كقيمة مضافة في (GDP) العالمي قد شهدت زيادة ملحوظة وان كانت بسيطة نسبياً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، اذ بلغت (٦٠.١٨%) عام ٢٠٠٠ ازدادت لتصل إلى (٦١.٢٠%) عام ٢٠١٨ خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع، وغالباً ما تمثل الخدمات حصة أكبر من إجمالي الصادرات من حيث القيمة المضافة، ومن ثم مساهمتها في تنويع الصادرات، وكذلك دورها كمدخلات في إنتاج السلع، فضلاً عن ما تمثله الخدمات ما يقرب من ثلثي أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الدولية (**Roy, 2017: 3**).

وعلى الصعيد الدولي فإن غلبة الدول المتقدمة في تجارة الخدمات انما تعكس حقيقة أن العديد من الخدمات تستند إلى المعرفة وتتطلب مستويات عالية من التكنولوجيا ورأس المال البشري، إلى جانب ذلك فإن هذا الأمر يعكس ايضاً حقيقة ان مقدمي الخدمات من الدول النامية ليسوا منافسين على المستوى الدولي، بسبب عوامل اهمها الوصول المحدود نسبياً إلى رأس المال، فضلاً عن أن اسواق الخدمات المحلية فيها غير متطورة. ويبين الشكل (٣ و ٤) كبار موردي ومستوردي الخدمات عالمياً لعام ٢٠١٨ على التوالي.

الشكل-٣

كبار موردي الخدمات لعام ٢٠١٨

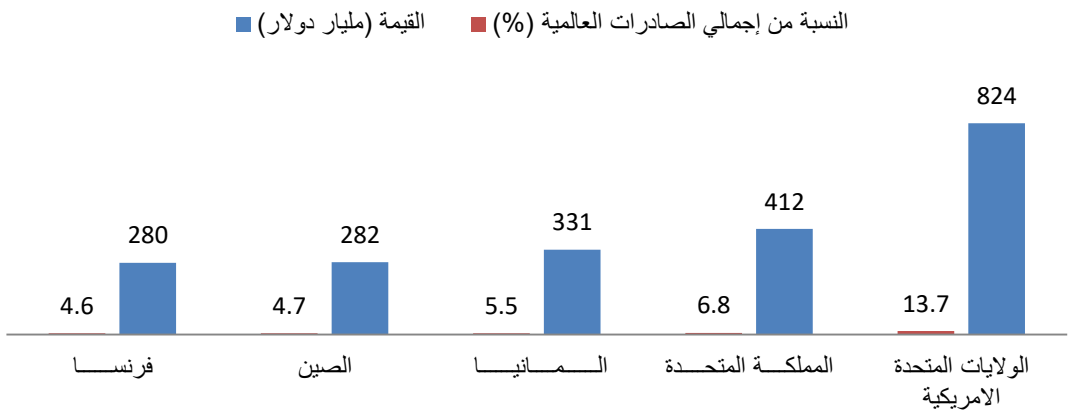

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: World Trade In 2019, Belgian Foreign Trade Agency, 2019, P21.

الشكل-٤

كبار مستوردي الخدمات لعام ٢٠١٨

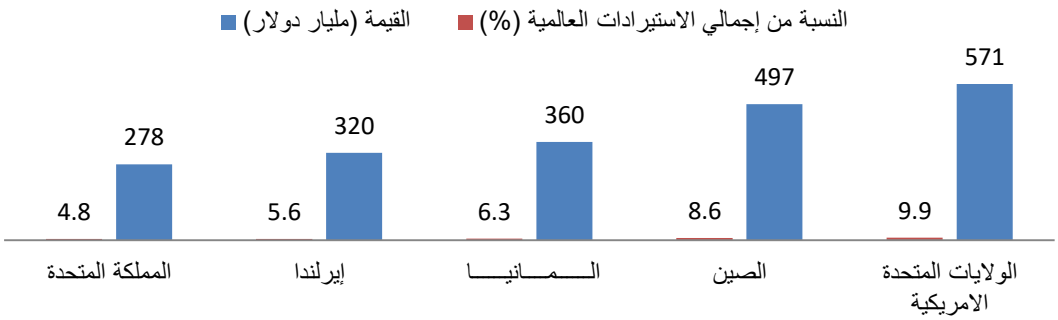

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: World Trade In 2019, Belgian Foreign Trade Agency, 2019, P20.

يلاحظ أن اكبر الاقتصادات واكثرها تقدماً هي من بين أهم موردي الخدمات ومستورديها، إذ يلاحظ أن الولايات المتحدة تتصدر الدول الموردة والمستوردة للخدمات وبقيمة صادرات بلغت (٨٢٤) مليار دولار عام ٢٠١٨، في حين بلغت قيمة وارداتها (٥٧١) مليار دولار في السنة نفسها وبنسبة (١٣.٧%) كمصدر للخدمات و (٩.٩%) كمستورد لها، وهنا يمكن ان نلاحظ ايضا انه وعلى الرغم من صدارة الدول المتقدمة لموردي ومستوردي الخدمات، إلا أن الدول النامية وبالتحديد الاسيوية منها لها دور في تصدير واستيراد

الخدمات، إذ نلاحظ أن الصين قد احتلت المرتبة الرابعة عالمياً في توريد الخدمات وبقيمة بلغت (٢٨٢) مليار دولار وبنسبة (٤.٧%) من التجارة الدولية في الخدمات كمصدر لها، في حين بلغت قيمة استيراداتها (٤٩٧) مليار دولار وبنسبة (٨.٦%) من التجارة الدولية في الخدمات، وهو ما يؤكد قيام العديد من الدول النامية بصناعة خدمات موجهة نحو التصدير مستغلة في ذلك ميزاتها النسبية في العديد من قطاعات الخدمات أو على الطلب المتزايد للدول المختلفة على خدمات الهياكل الاساسية (**WTO E-Learning, 2014: 75**).

وعلى الرغم من الأهمية التي تتسم بها الاشكال المختلفة من الخدمات إلا أن خدمات النقل لا تزال تحتل مكانة مهمة، إذ يعد النقل عاملاً هاماً لا يمكن إنكاره في مجال التجارة الدولية ويشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنتاج أي اقتصاد له تأثير مباشر على اقتصاد الدولة وتنميته، بل إنه من نواح كثيرة يمثل النشاط الاقتصادي الأكثر أهمية للدول المتقدمة، خاصة وان التوقعات تشير إلى ان الطلب على الشحن سيتضاعف ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٥٠ بناءً على مسار الطلب الحالي، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول-٤ الذي يبين معدلات النمو المتوقعة للطلب على نقل البضائع*.

الجدول-٤

معدلات النمو المتوقعة للطلب على نقل البضائع

خدمة النقل	٢٠١٥-٢٠٣٠	٢٠١٥-٢٠٥٠
الطلب على نقل البضائع	٣.١	٣.٤
البري	٣.٥	٣.٢
البحري	٣.٠	٣.٦
الممرات المائية الداخلية	٣.٤	٣.٨
الجوي	٥.٥	٤.٥
السكك الحديدية	٢.٧	٢.٥

Source: ITF , Transport Outlook 2019, OECD Publishing, Paris,2019, P37.

يلاحظ من الجدول ان الطلب على النقل سيزداد في الأمد الطويل بنسبة (٣.٤%) حتى عام ٢٠٥٠ مقارنة بـ (٣.١) حتى عام ٢٠٣٠، على الرغم من أن الشحن الجوي يمثل حصة هامشية من إجمالي نقل البضائع ، إلا أنه سيكون له أعلى معدل نمو سنوي مركب لجميع الوسائط حتى عام ٢٠٣٠ (٥.٥٪) و ٢٠٥٠ (٤.٥٪). نموها مدفوع بحصة أكبر من البضائع عالية القيمة التي يتم نقلها عن طريق الجو، وعلى الأخص في الصين. سيظل الشحن البحري أكبر مساهم في إنتاج الكيلو مترات في العالم. ستقوم السفن بأكثر من ثلاثة أرباع حركة البضائع بحلول عام ٢٠٥٠، وسيتم نقل البضائع المتبقية في الغالب عن طريق البر فضلاً عن السكك الحديدية.

هذا ويعتمد الطلب على الشحن في المقام الأول على النمو الاقتصادي ونشاط التجارة الدولية. في ضوء عدم الاستقرار الحالي للاقتصاد الدولي وتصاعد التوترات حول التجارة، فإن دقة توقعات النمو لنقل البضائع في مسار الطلب الحالي غير مؤكدة. اذ يمكن أن تتغير الأرقام المتوقعة نتيجة لزيادة الحمائية أو التراجع في نمو الاقتصاد الدولي، مع الإشارة إلى ان التحسينات في قدرة نقل البضائع في البلدان أو المناطق التي لديها إمكانات نمو كبيرة في آسيا، على سبيل المثال، ستحتاج السعة إلى زيادة لاستيعاب الطلب المستقبلي على نقل البضائع(**ITF, 2019: 38**).

وخلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨) وعلى الرغم من التذبذب الملحوظ في صادرات خدمات النقل إلا أن الأهمية النسبية لها لا تزال تهيمن على صادرات الخدمات في كل من الدول المتقدمة والنامية وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل-٥، الذي يبين الأهمية النسبية لصادرات خدمات النقل من إجمالي صادرات الخدمات التجارية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨).

الشكل-٥

الأهمية النسبية لصادرات خدمات النقل من إجمالي صادرات الخدمات التجارية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

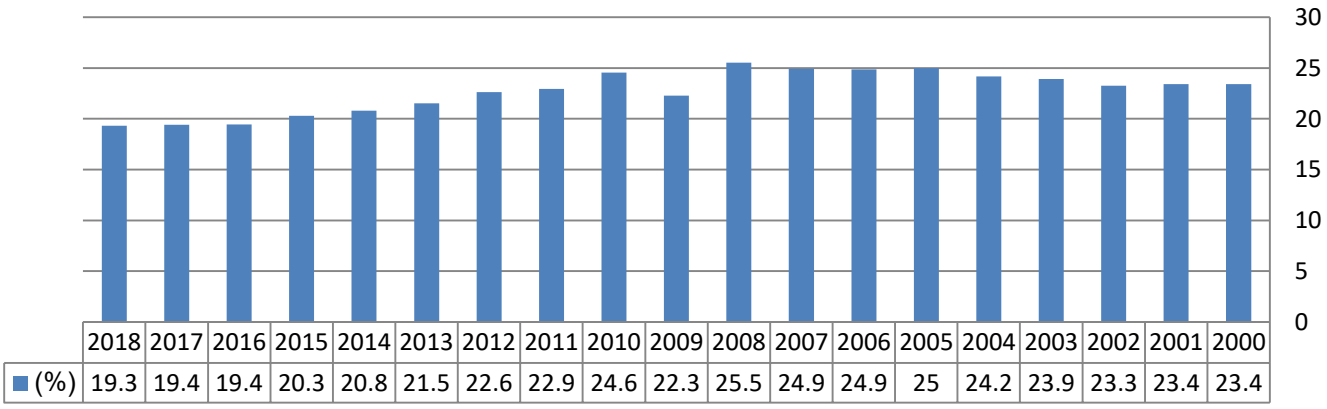

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
(%)	19.3	19.4	19.4	20.3	20.8	21.5	22.6	22.9	24.6	22.3	25.5	24.9	24.9	25	24.2	23.9	23.3	23.4	23.4

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org

يلاحظ من الشكل إلى أن الاهمية النسبية لصادرات خدمات النقل من إجمالي صادرات الخدمات التجارية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨) بلغت بالمتوسط (٢٢.٧٢%)، وهو ما يؤكد على أن قطاع النقل يعد من القطاعات الاقتصادية المهمة وركيزة أساسية لنمو وتطور هذه القطاعات كونه يمثل الأساس في عملية التنمية في مختلف الاقتصادات عبر تسهيل استغلال الموارد الاقتصادية وربط مناطق الانتاج ببعضها البعض وبمناطق الاستهلاك وبالتالي تزايد عملية التبادل التجاري بين دول العالم، وكذا الحال لواردات خدمات النقل فهي الأخرى اخذت تحتل نسبة مهمة في إجمالي واردات الخدمات التجارية، فخلال المدة المذكورة آنفاً بلغت الأهمية النسبية لواردات خدمات النقل بالمتوسط ما نسبته (٢٦.٦%)، إذ تؤدي واردات الخدمات دوراً مهماً مقارنة بصادرات الخدمات، فهي تسمح لرأس المال والمعرفة بالتدفق في الدولة المستورد لها، ونتيجة لذلك تسهم في زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لجميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات التي يتم تصديرها **(Soprana, 2011: 26)**، والشكل-٦ يبين الأهمية النسبية لواردات خدمات النقل من إجمالي واردات الخدمات التجارية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨).

الشكل-٦

الأهمية النسبية لواردات خدمات النقل من إجمالي واردات الخدمات التجارية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

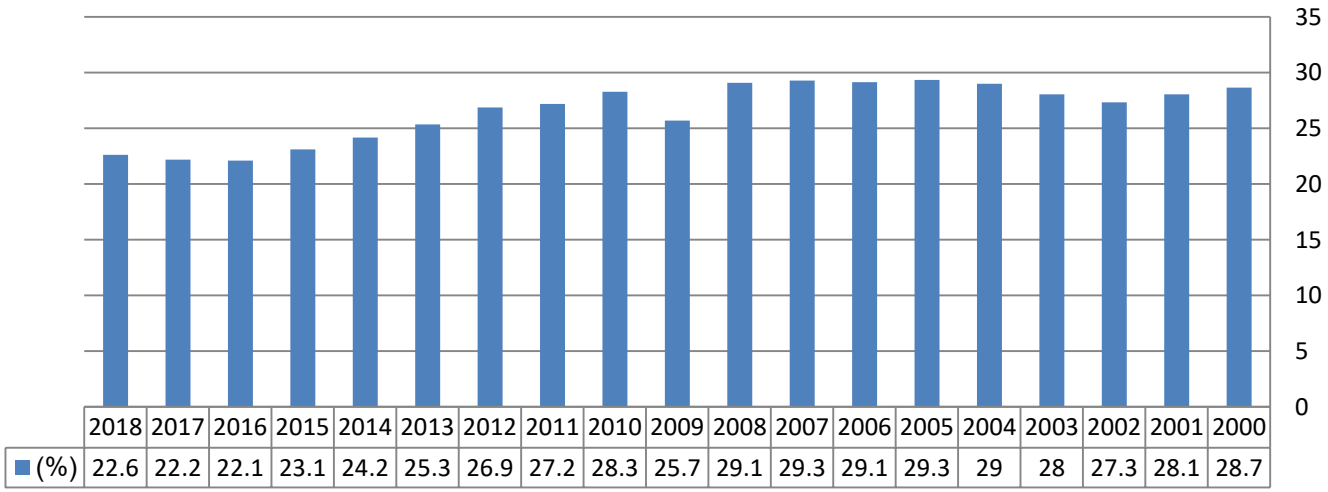

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org

المبحث الثالث/ قطاع النقل في العراق ومدى التكييف مع متضمنات الاتفاقية الدولية

اولاً/ واقع قطاع النقل في العراق

يعد قطاع النقل من القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، كونه ومن خلال فروعه وانشطته المختلفة يعد مكوناً أساسياً في البنية الأساسية للاقتصاد وبالتالي يمكن أن يكون ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التشابكات القطاعية بينه وبين قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة من مثل الزراعة والتجارة والسياحة وغيرها، فمع توفر الشبكات الحديثة والمتكاملة للنقل بوسائطه المختلفة البرية والبحرية والجوية يمكن تحديد اتجاهات الانشطة الاقتصادية المختلفة، ويساهم في ذلك الموقع الجغرافي للعراق كأقصر معبر جوي وبري يربط بين أوروبا وبين الكثير من دول أسيا التي لها تعاملات اقتصادية تجارية دولية، مما يعزز من فرص الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي زيادة المساهمة في النشاط الاقتصادي الكلي في العراق، خاصة وأن مساهمة قطاع النقل تتجلى بالدرجة الأساسية عبر الدور المباشر والفعال في ربط القطاعات الاقتصادية والانتاجية المختلفة ورفدها بالمواد الأولية، اي ربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك وبما يحقق الكفاءة المناسبة لسير العملية الانتاجية، هذا وقد بلغت الأهمية النسبية لقطاع النقل في العراق عام ٢٠١٨ حدود (٩%) مقارنة بـ (١٠%) عام ٢٠١٦، هذا وقد بلغت حصة قطاع النقل من النفقات الاستثمارية لعام ٢٠١٨ (٢.٦%) مقارنة بـ (١.٧%) عام ٢٠١٦ **(وزارة التخطيط، ٢٠١٨)**، وكما موضح في الشكل-٧ الذي يبين مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي والحصة في إجمالي النفقات الاستثمارية للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٨).

الشكل-٧

مساهمة قطاع النقل في (GDP) والحصة من إجمالي النفقات الاستثمارية* للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٨)

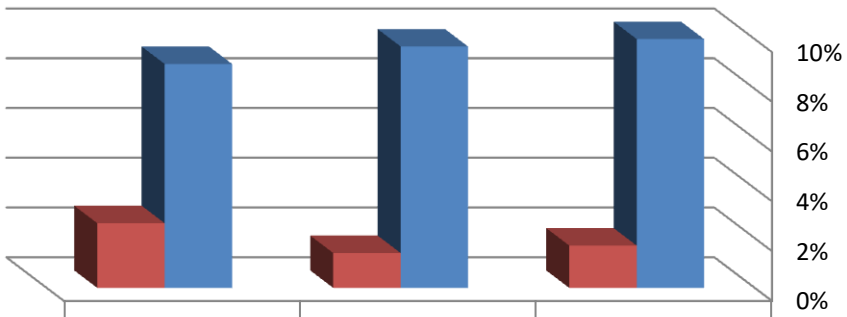

	2018	2017	2016
مساهمة قطاع النقل في (GDP)	9%	9.70%	10%
حصة قطاع النقل من إجمالي النفقات الاستثمارية	2.60%	1.40%	1.70%

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، السنوات (٢٠١٦-٢٠١٧).

٢- وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة.

* النسبة تشمل قطاع النقل وبضمنها المواصلات.

النسب المذكورة آنفاً والخاصة بالأهمية النسبية لقطاع النقل تعد من النسب المرتفعة مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني فيما عدا قطاع النفط الذي يساهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النقل انما تعكس بشكل واضح أهمية الخدمات التي يقدمها هذا القطاع لتيسير وتنمية التبادل التجاري عبر النقل البري والجوي والبحري بخاصة نشاط الموانئ العراقية، إذ يمتلك العراق قطاع نقل يتكون من الطرق والموانئ البحرية إلى جانب الطيران المدني، والتي شملت حوالي (٤٥٥١٩) كم من الطرق لعام ٢٠١٨ (تشمل (٦٥٣٧) كم من الطرق الرئيسة و (٨٦٢١) كم من الطرق الثانوية و (١٨١٦٦) كم الطرق الريفية، و (٢٨٩٣) كم من السكك الحديدية التي تشمل (١٦٩٧) كم من الطرق الرئيسة و (٦٧٦) كم من الطرف الفرعية، و (٤) موانئ بحرية بطاقة انتاجية تصميمية تبلغ (٢٨.٤) مليون طن، وعدد الطائرات بلغ (٣٢) طائرة **(المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٨: ٢٦٨)**، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول-٥، الذي يبين بعض المؤشرات الرئيسة لقطاع النقل في العراق لعام ٢٠١٨.

الجدول-٥

بعض المؤشرات الرئيسة لقطاع النقل في العراق لعام ٢٠١٨

قطاع النقل	التفاصيل	الايرادات المتحققة (دينار)
البري*	(٢٤٦٦) شاحنة، حافلة	٦٠.٨ مليار
البحري	(٤) موانئ	٤٥٣.٣ مليار
الجوي	(٣٢) طائرة	594.4 مليار
السكك الحديد	(٤٢) قاطرة	٩١١٤ مليون

المصدر: ١- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، ٢٠١٨.

٢- وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠، دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة، ٢٠٢٠.

* تشمل الاحصائية اعلاه نشاط الشركة العامة للنقل البري والشركة العامة لنقل المسافرين والوفود.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع النقل في العراق غير أن لا يزال يعاني من جملة من التحديات التي يمكن ان تقوض الدور الفعال والرئيس لهذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية، أن أبرز هذه التحديات يمكن توضيحها من خلال الجدول-٦ الذي يبين تحديات قطاع النقل في العراق ومتطلبات النهوض.

الجدول-٦

تحديات قطاع النقل في العراق ومتطلبات النهوض

القطاع	التحديات	متطلبات النهوض
البري	تقادم شبكات الطرق مع عدم توفر الصيانة الدورية، إلى جانب عدم مواكبة قطاع النقل البري للتطورات الحديثة مع وجود مشكلة الترهل للجهاز الاداري والتشغيلي وتدني كفاءة أدائه.	العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في اقامة شركات مساهمة على اسس تنافسية مع القطاع العام (تفعيل الشراكة مع القطاع العام)، مع ضرورة العمل على بناء وصيانة الطرق البرية و/أو انشاء شبكة طرق سريعة جديدة تزيد من الطاقة الاستيعابية لهذه الطرق.
البحري	ضعف البنى التحتية الداعمة لنشاط القطاع البحري التي تحد من نمو هذا القطاع، من مثل ضيق الممرات المائية، ومحدودية الأعماق، فضلاً عن شحة المعدات الاختصاصية، كثرة الغوارق في الممرات الملاحية.	تأمين الاستثمارات اللازمة لزيادة عدد البواخر العاملة في مجال النقل البحري الخاصة بنقل البضائع ونقل المسافرين. إلى جانب الانتقال إلى مرحلة إنشاء موانئ رئيسة قادرة على استقبال البواخر العمالقة وتقليل كلف النقل.
	ضعف القدرات المادية والمالية للمؤسسات الوطنية وترهل الملاك	تحسين كفاءة أداء الناقل الوطني ليتوافق المعايير الدولية من خلال بناء تحالفات مع

الجوي	الاداري والفني مع افتقاره للخبرات والإمكانات الضرورية لإدارة وتشغيل هذا النشاط بمستوى يرقى إلى تحقيق المتطلبات الدولية.	الشركات العالمية الرصينة العاملة في هذا النشاط، إلى جانب تأهيل وتطوير المطارات القائمة باعتماد أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص.
السكك الحديد	قدم أغلب الوحدات المتحركة (عربات، قاطرات، شاحنات) العاملة وعدم توفر المواد الاحتياطية الضرورية لإجراء الصيانة، ترتب على ذلك سوء الخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع.	تجهيز شبكة سكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة وإعادة تأهيل الموجود منها حاليا، تحديث منظومات الاتصالات والاشارات في شبكة السكك الحالية بما فيها منظومة الاتصالات مع الاقمار الصناعية التي هي قيد التنفيذ حالياً، فضلاً عن تنمية وتطوير الملاكات الهندسية والفنية في السكك.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بغداد، ٢٠١٨، ص١٦٠-١٦٦.

ثانياً/ الانسجام مع مبادئ الاتفاقية الدولية وممكنات التكييف

في جولة الدوحة، استؤنفت المفاوضات وفقا للمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات، وتنص الفقرة الخامسة من المبادئ التوجيهية على أنه لن يكون هناك استبعاد مسبق لأي قطاع خدمات أو طريقة توريد، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لقطاعات وأنماط التوريد ذات الأهمية التصديرية للدول النامية**(UNCTAD, 2006:10)**، لذلك يمكن ان يؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى جملة من الاثار السلبية و/ أو الايجابية وهذا يتوقف على مدى قدرة القطاع المعني على التكيف مع التطورات الاقتصادية الجديدة التي تفرضها المتغيرات الدولية من مثل اتفاقية الـ (GATS)، كما ان الآثار المترتبة على قطاع النقل تعتمد أساساً على الالتزامات المحددة التي ستتعهد بها الدول الاعضاء بحيث يمكن لأي دولة ان تعظم من ايجابيات الاتفاقية الدولية و/ أو تحجيم سلبياتها **(مركز الدراسات والبحوث بغرفة الشرقية، ٢٠٠٩: ١٤)**، اذ يمكن للسياسات المتعددة الأطراف أن تكون داعمة للإصلاحات المحلية، فضلاً

عن إن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن خدمات النقل بموجب الاتفاقية الدولية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تطوير المبادئ التنظيمية المؤيدة للمنافسة لقطاع النقل، وفي تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل سياسة المنافسة بشكل عام، مع الأخذ بنظر الاعتبار إلى أن قطاع النقل على المستوى الدولي يعد القطاع الأكثر تقييداً مقارنة ببقية قطاعات الخدمات الأخرى بسبب الخصوصية التي يتمتع بها من مثل الأهمية الأمنية والسياسية التي قادت إلى اعتماد سياسات محافظة من قبل دول عدة **(الإسكوا، ٢٠١٨: ٥)**.

وعلى هذا الأساس ينبغي التطرق إلى انواع النقل المختلفة (البري، البحري، الجوي والنقل بالسكك الحديد) وعبر اساليب توريدها، لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتفاقية الدولية وعلى النحو التالي:

١- قطاع النقل البري وممكنات التكييف/ يشمل هذا القطاع ثلاثة أنشطة رئيسة حيث النقل الدولي الذي يحصل من دولة إلى دولة أخرى، كذلك ما يعرف بالنقل بالعبور حيث تكون الدولة في هذه الحالة معبراً فقط لوصول وسيلة النقل، بالإضافة إلى النقل داخل الدولة الذي يعرف بالنقل الداخلي **(لاشين، ٢٠٠٥: ٢٤١)**، عندئذ يتم تقسيم خدمات النقل البري إلى جزئيين رئيسين، الأول، يتكون من عدد كبير من الشركات الصغيرة التي تقدم خدمات النقل الأساسية، بينما يضم الجزء الثاني عدداً محدوداً من شركات النقل الكبرى التي تقدم خدمات لوجستية أكثر تطوراً. تتنافس الشركات في الجزء الأول بشكل أساسي على السعر، والحواجز التي تحول دون الدخول إلى القطاع منخفضة لأنه بشكل عام، هناك حاجة إلى القليل من رأس المال لبدء التشغيل، خاصة مع انخفاض تكاليف الدخول والخروج. في حين تتنافس الشركات في الجزء الثاني على السعر وعلى نطاق وجودة الخدمات، في هذا الجزء يتم استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل متزايد مثل عمليات نقل البيانات الإلكترونية وأنظمة التتبع لأنها تمكن شركات النقل من تقديم خدمات ذات جودة أفضل إلى نطاق أوسع بكثير من الوجهات بفضل تحسين الإنتاجية **(Togan, 2009:22)**، وفيما يتعلق بأساليب توريد الخدمة، بالنسبة لأسلوب ١ فان اتفاقية الـ (GATS) لم تضف شيئاً لهذا الأسلوب بحكم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية الناظمة لهذا النشاط واسلوب التعامل الخاص به، اما الأسلوب ٢ فلا توجد اية قيود في هذا الشأن فمعظم الدول قامت باعتماد التحرير، اما الأسلوب ٣ هذا الأسلوب يتمتع بأهمية كبيرة كونه يتعلق بالتواجد التجاري للشركات الأجنبية في الدولة المضيفة، في حين يخضع الأسلوب ٤ لقيود عديدة كونه يتعلق بالتواجد الطبيعي للأشخاص **(لاشين، ٢٠٠٥:٢٤٢)**، وفيما يتعلق بقطاع النقل في العراق فينبغي ان يسبق تقديم

الالتزامات إجراء عملية اعادة هيكلة لقطاع النقل خاصة فيما يتعلق بملكية البنى التحتية، فكما هو معروف فان الـ (GATS) تسمح بملكية اجنبية مبدئياً بحدود (٤٩%) وهنا ينبغي مراعاة هذا الجانب على أن لا تتجاوز الملكية الأجنبية حدود هذه النسبة، وذلك من أجل تنظيم وتطوير هذا القطاع من خلال التشريعات والتعليمات الناظمة لعمل هذا القطاع وبما يؤدي إلى تطوير الخدمات المقدمة، مع ضرورة العمل على تعزيز دور القطاع الخاص، وابراز الفرص الاستثمارية من اجل رفع الكفاءة الانتاجية وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية.

٢- قطاع النقل البحري وممكنات التكييف/ على الرغم من ان قطاع النقل البحري من القطاعات المحدودة جداً التي تقدم خدماتها لدول العالم كافة، غير أن درجة التحرير لهذا القطاع لا تزال محدودة، والسبب في ذلك يعود إلى كون هذا القطاع يشمل خدمات متنوعة من مثل، النقل البحري الدولي فضلاً عن منشآت الموانئ والشحن الداخلي عبر الملاحية الساحلية، فعلى سبيل المثال لم تقدم كل من مصر وعمان والمملكة العربية السعودية اية التزامات فيما يتعلق بالقيود على النفاذ إلى الأسواق وفق الأسلوب ١، في حين لا توجد اية قيود فيما يتعلق بأسلوب التوريد ٢، في حين تسمح مصر بالتواجد التجاري فقط لشركات المشاريع المشتركة وعلى أن لا تتجاوز الملكية الأجنبية حدود (٤٩%)(**الإسكوا، ٢٠١٨: ١١**)، وعلى وفق الأسلوب ٣ يمكن أن يواجه العراق منافسة شديدة من الشركات الأجنبية عبر تواجدها الأمر الذي يدعوا إلى ضرورة تحديد نسبة الملكية الأجنبية وبما لا يتجاوز ما حدد في الاتفاقية الدولية، اما فيما يتعلق بالأسلوب ٤ فكما هو الحال في العديد من الدول يبقى هذا الاسلوب غير خاضع للالتزام، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن فرض قيود على النفاذ إلى الأسواق سيعطي ميزة تنافسية للناقل المحلي وهو الهدف الرئيس من هذه القيود، الأمر الذي يتطلب (**الإسكوا، ٢٠٠١: ٧٠**):

أ- ضرورة العمل على مواكبة التطورات الدولية في مجال النقل البحري من خلال تطوير وتحديث الموانئ وتوسيع المساحات الكافية للتوسع المستقبلي وبما يسهم في جذب الناقل البحري.

ب-ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تطوير النقل البحري، وبما يسهم في تعظيم الأهمية التجارية للموانئ العراقية.

٣- قطاع النقل الجوي وممكنات التكييف/ بشكل عام تشير الدراسات إلى أن تحرير الخدمات الجوية يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة حركة المرور وتحسين الكفاءة لشركات النقل المشتركة، ولكن معظم الدراسات التي نوقشت تركز على الأسواق الناضجة والمتطورة، حيث كانت المنافسة مستعدة للاستجابة للفرص الجديدة التي نشأت عندما تم رفع بعض القيود(**http://pubdocs.worldbank.org**)، وكما

هو معروف أن اتفاقية الـ (GATS) انما تعد وسيلة لتمكين الشركات الأجنبية التي تقوم بتقديم الخدمات من ان تصبح أكثر كفاءة، وبالتالي الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتفاقية الدولية خارج حدود دولها الأم، اذ ان التحرير يتيح لها الوصول إلى الدول المضيفة، وهذا من شأنه أن يجعل الشركات المحلية أمام منافسة شديدة، خاصة في ظل دخول شركات للطيران تعمل بتكاليف منخفضة (**OECD, 2015: 5**)، ومع امكانية استفادة العراق كغيره من الدول النامية بضمنها الدول العربية المنضوية في (WTO) من المعاملة الخاصة التي تمنحها الاتفاقية الدولية من مثل، السماح لأي دولة باتخاذ اجراءات وقائية خاصة لحماية قطاعات خدمات بضمنها النقل والتزمت بتحريرها وفقاً للاتفاق، او سحب أو تعديل التزاماتها بعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذ هذه الالتزامات عند تعرضها لخلل في ميزان مدفوعاتها، أو من خلال المساعدات الفنية ذات الصلة بقطاع الخدمات التي تقدمها (WTO) إلى الدول النامية من مثل اعداد الدراسات، انشاء مراكز الاتصال، أو حتى التدرج في تحرير القطاعات مراعاة لأهداف السياسة الوطنية ومستويات التنمية في الدول النامية **(الاسكوا، ٢٠٠١: ١٢)**، الا ان العديد من الدول النامية بخاصة العربية منها وضعت قيود شديدة على النقل الجوي، فعلى سبيل الإبانة على صعيد النقل الجوي الداخلي للركاب على وفق أسلوب التوريد ٣ والخاص بالتواجد التجاري للشركات الأجنبية، كانت الجزائر منغلقة تماماً في هذا الأسلوب فالدولة هي المحتكر لهذه الخدمات، اما مصر فكان الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو (٤٩%)، ويعتمد الحد المسموح به للملكية الأجنبية على شروط الترخيص بموجب مرسوم صادر عن الوزير المختص، وكذا الحال بالنسبة للملكة العربية السعودية حيث يكون الحد المسموح للملكية الأجنبية بحدود (٤٩%)، وعلى صعيد النقل الجوي الدولي للركاب، فالجزائر يكون الدخول للشركات مسموح وهو رهن بالاتفاقات الدولية والثنائية، فضلاً عن انه من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة، اما في مصر فكان الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو (٤٠%)، إلى جانب تأكيد الجانب المصري على انه يحق للداخلين من الشركات توظيف عامل أجنبي واحد لكل عشرة مواطنين، بينما في المملكة العربية السعودية فان الحد المسموح به للملكية الأجنبية هو (٤٩%) كما أنه من غير المسموح امتلاك كيانات مملوكة من الدولة **(الاسكوا، ٢٠١٧: ١٣٥)**، وهنا ينبغي على العراق عند اعداد جداول الالتزامات الخاصة بالنقل الجوي أن يؤخذ بنظر الاعتبار، منها وضع حدود للملكية الأجنبية وعلى ان لا تتجاوز النسبة الحدود المسموح بها من قبل الاتفاقية الدولية، إلى جانب تضمين الالتزامات بالزام الشركات الاجنبية لإعطاء الأولوية في التوظيف للعراقيين وبحدود تتجاوز (٨٠%) من حجم التوظيف، مع ضرورة تمكين القطاع الخاص في لعب دوراً رئيساً في مجال التشغيل وتقديم

الخدمات(**فرج، ٢٠١٥ :٩٦**)، إلى جانب التركيز على شرط اختبار الاحتياجات الاقتصادية (Economic Needs Test)، اذ إن هذا الاختبار لا يعني فقط معرفة ما اذا كان الاقتصاد المحلي بحاجة إلى تحرير الخدمة المعنية، وما الفوائد التي سيتم الحصول عليها، وانما يعني ايضاً معرفة الاوضاع الحالية للخدمة المقدمة، بالإضافة إلى معرفة قدراتها لتقبل الاوضاع الجديدة والآثار السلبية التي يمكن ان تتعرض لها نتيجة عملية التحرير والمنافسة (**العفوري، ٢٠٠٠: ٢٠٣**). كما ان هذا الشرط يشمل ايضاً الدراسة الدقيقة للآثار الايجابية لهذا التحرير من حيث اتاحة فرصة أكبر لقطاع النقل للتطور والحصول على الدعم الملائم لمواصلة تنفيذ برامج الاصلاح، وهو ما يعني ضرورة العمل على اعتماد أسلوب التحرير التدريجي الذي يمكن من خلاله إعطاء الفرصة الكافية أمام تنفيذ برامج اصلاح هذا القطاع.

٤- السكك الحديد وممكنات التكييف/ في العراق لا يزال النقل في السكك الحديد وبحسب البيانات الرسمية فان هذا القطاع يعاني من ضعف الدور الذي يقوم به، إلى جانب عدم الاهتمام الحكومي بهذا القطاع، فعلى سبيل الإبانة لم تشهد أطوال خطوط السكك الحديد خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، سوى زيادة طفيفة، ببساطة يشير ذلك إلى ضعف وضحالة دور هذا القطاع اذ لا تأخذ من نقليات البضائع أو حتى المسافرين على الرغم من انخفاض تكلفتها لكل منهما، والشكل-٨ يبين تطور أطوال خطوط السكك الحديد في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، في حين يبين الجدول-٧ بعض المؤشرات للنقل بالسكك الحديد في العراق لعام ٢٠١٨.

الشكل-٨

تطور أطوال خطوط السكك الحديد في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

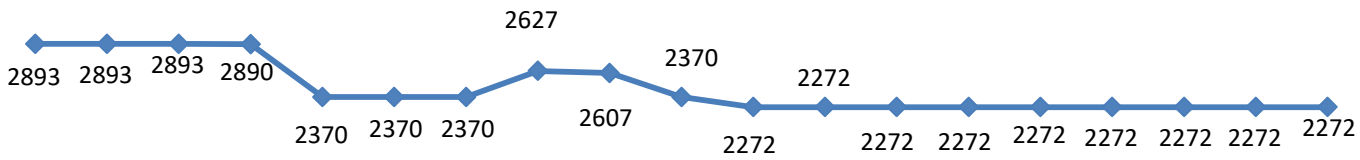

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، (٢٠١٨/٢٠١٦).

الجدول–٧

بعض مؤشرات النقل بالسكك الحديد في العراق لعام ٢٠١٨

التفاصيل	عدد القاطرات	عدد المسافرين بأجر	عدد الكيلومترات السفرية	متوسط أجر نقل المسافر	البضائع المنقولة بأجر
وحدة القياس	قاطرة	الف مسافر	مليون مسافر/ كم	الف دينار	الف طن
	٣٧٥	٥٢٩	١٧٨	٨.٥	٣٥٦

المصدر: وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠، دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة، ٢٠٢٠.

يلاحظ من الشكل–٨، والجدول–٧ ان الخدمات المقدمة بواسطة النقل بالسكك الحديد لا يزال غير فعال بسبب **(وزارة التخطيط، ٢٠١٨: ١٣٩)**:

أ– قدم شبكة السكك الحديد اذ يتراوح عمر معظمها ما بين (٦٠–٨٠) سنة.

ب–عدم وجود صيانة دائمة ومستمرة من قبل شركات متخصصة في تقديم خدمات صيانة شبكات السكك الحديد.

ت–انخفاض الطاقة التشغيلية لشبكة السكك الحديد والتي لا تتجاوز حدود (٥٠%)، بسبب عدم الاعتماد على اساليب الإدارة الحديثة.

وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية وفي ظل المعطيات المذكورة آنفاً والخاصة بالنقل بالسكك الحديد، إلى جانب طبيعية هذا النوع من الخدمات التي تتسم بكونها حالة مثالية للاحتكار الطبيعي بحكم الخصائص التي تتمتع بها من مثل الدور الذي تلعبه البنى التحتية والشبكات، ووجود عناصر غير قابلة للتجزئة في المدخلات والمخرجات، وتنظيم النقل بالسكك الحديدية كخدمة عامة، إلى جانب كون التكاليف بخاصة الثابتة منها تتسم بالانخفاض كلما زادت حركة النقل والتي عادة ما تسمى باقتصاديات الكثافة **(Togan, 2016: 126)**، بالتالي في هذه الحالة يمكن أن يتم السماح بالتواجد التجاري للشركات الأجنبية ولكن بشرط بقاء كافة منشآت البنية التحتية للسكك الحديد ملكاً للدولة، وكما هو متبع في العديد من الدول، إذ يمكن لمورد الخدمة الأجنبي المساهمة في النهوض بواقع السكك الحديد عبر **(لاشين، ٢٠٠٥: ٣٤٥)**:

(١)إدخال نوعيات جديدة و/أو التوسع في طاقة النقل لبعض الأنواع المحددة من البضائع من مثل، الحاويات، البضائع المبردة، البضائع الصب الجافة.

(٢)إدخال خدمات جديدة من مثل، النقل المشترك من الباب إلى الباب.

(٣)التسويق عبر البحث عن مستهلكين جدد، فضلاً عن تطوير النظم المعمول بها حالياً لرفع كفاءة التشغيل عبر الاستفادة بما تتيحه تكنولوجيا المعلومات.

مما تقدم يمكن القول، أن الاستفادة من الآثار الايجابية التي يمكن ان تحققها الاتفاقية الدولية، انما تتطلب بالدرجة الأساسية ضرورة أن يكون هناك فهم واضح ومشترك لنطاق التغطية، وبالتالي العمل على دراسة التزامات الدول الاعضاء ذات الظروف المشابهة لظروف العراق في مجال انشطة خدمات النقل، والتي يمكن من خلالها وضع استراتيجيات قادرة على النهوض بواقع هذا القطاع وبما يعزز من امكانية تعظيم الفرص الاستثمارية الخاصة به، فضلاً عن تجنب الآثار السلبية المتوقعة عند انفاذ الاتفاقية، ومن أجل وضع مجموعة من التدابير للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لتكاليف التكيف المرتبطة بتحرير التجارة، وبالتالي فان الأمر يتطلب اعادة النظر بكل الخطط المعدة لتطوير هذا القطاع وبما ينسجم والاتفاقية الدولية من اجل معالجة الخلل القائم في هذا القطاع ومن ثم جعله اكثر قدرة على المنافسة، وبما يضمن خيارات أكبر للمستهلكين، إلى جانب التركيز على جانبين أساسيين، الأول، مدى المشاركة العامة مقابل المشاركة الخاصة في قطاع الخدمات من اجل تقديم الخدمات المعنية، والثاني، مدى المشاركة الأجنبية في قطاع الخدمات، وهذا كما اشرنا سابقا يتم عبر اعتماد شرط الاحتياجات الاقتصادية، وبالتالي ضمان تكافؤ الفرص لجميع مقدمي الخدمات.

الاستنتاجات:

١- اخذت الـ (GATS) بنظر الاعتبار التباين القائم بين الدول الاعضاء التي لا يمكن لها اجراء التحرير الكامل لقطاعات الخدمات، بسبب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون ذلك، فتحدد الـ (GATS) سلسلة من الوسائل التي يمكن للدول الاعضاء من خلالها تحديد او تعليق الالتزامات التي تعهدت بها، فالتزامات التحرير الخاصة او المحددة انما تشير إلى ان اعضاء (WTO) يتمتعون بقدر كبير من المرونة في السياسات المعتمدة من قبلها، وبما يضمن تقوية قدراتها التنافسية.

٢- تعد الخدمات أكبر مكون في كل من اقتصادات الدول المتقدمة والنامية وتشكل مدخلات رئيسة في إنتاج معظم السلع الملموسة، فكانت الخدمات سمة رئيسة لاتفاقات التجارة الدولية وهي موجهة نحو تحقيق

تكامل أعمق وشامل وتتصف بتركيز تنظيمي قوي بحيث اصبح التوسع في التجارة الدولية في الخدمات يتصف بأهمية واسعة في ظل التقدم التكنولوجي وفتح منافذ تجارية دولية جديدة.

٣- التوقعات تشير إلى أن الطلب على الشحن سيتضاعف ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٥٠ بناءاً على مسار الطلب الحالي.

٤- لا يزال قطاع النقل يعاني من صعوبات وتحديات كبيرة ستحول بالتأكيد دون إمكانية الاستفادة من المزايا التي يمكن أن توفرها الاتفاقية الدولية، مع انخفاض مؤشرات اداءه سواء في المساهمة في النشاط الاقتصادي عبر الناتج المحلي الإجمالي أو من خلال نصيبه من الاستثمارات المخصصة لتطويره.

التوصيات:

١- العمل على تعميم مبادئ وبنود الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيها قطاع النقل من اجل معرفة التفاصيل المتعلقة بها ليكون هناك فهم واضح ومشترك لنطاق الاتفاقية، وبما يضمن تعظيم الآثار الايجابية وتحجيم الآثار السلبية.

٢- مراجعة القوانين والتشريعات الناظمة لعمل قطاع النقل وبما ينسجم والتطورات الاقتصادية الدولية، خاصة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS).

٣- ضرورة التأكيد على الأهمية التجارية للالتزامات المزمع تقديمها إلى سكرتارية المنظمة العالمية بموجب اتفاقية الـ (GATS).

٤- ضرورة العمل على وفق المعايير الدولية من أجل الاستعداد الجيد للمفاوضات بهدف التعرف على درجة الاختلاف في القوانين والانظمة التي ترعى قطاعات الخدمات في الدول المنضوية في الـ (WTO).

قائمة المصادر:

اولاً/ المصادر العربية

١- ابو حرب، عثمان .(٢٠١١). **الاقتصاد الدولي**، عمان، دار اسامة للنشر.

٢- الأمم المتحدة،. (٢٠٠٢). **دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات**، جنيف.

٣- الحاجي، محمد عمر .(٢٠٠١). **حقيقة الجات (GATT)**، دمشق، دار المكتبي.

٤- الحرازي، محمد علي عوض .(٢٠٠٧). **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

٥- الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين .(٢٠٠٦). **دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية**، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (٤).

٦- الاسكوا. (٢٠١٧). **تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرّك للنمو والتنمية**، الأمم المتحدة، بيروت.

٧- الاسكوا. (٢٠١٨). **النقل البحري في المنطقة العربية: قضايا تحرير القطاع**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت.

٨- الاسكوا . (٢٠٠١). **آثار الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (GATS)على النقل**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

٩- خليل، عادل محمد .(٢٠٠٥). **منظمة التجارة العالمية أهم الاتفاقات**، الكويت، اصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (٤)، العدد (٣٨).

١٠- رجب، مصطفى .(٢٠٠٩). **العولمة ذلك الخطر القادم (اسبابها – تداعياتها الاقتصادية – آثارها التربوية)**، عمان، مؤسسة الوراق.

١١- زروق، جمال الدين .(١٩٩٨). **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية**، الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (١)، العدد (١).

١٢- عبد الرضا، نبيل جعفر .(٢٠١٥). **تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون إلى فريدمان**، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة.

١٣- عبد الحميد، زعباط .(٢٠٠٥). **المبادلات الدولية من الاتفاقية حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة**، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد (٣).

١٤- عبد الوهاب، الفاتح الأبوابي .(٢٠٠٣). **السودان مواجهة العولمة الاقتصادية عبر التكتلات الاقليمية**، القاهرة، الشركة العالمية للطباعة والنشر.

١٥- العبيدي، نهاد عبد الكريم احمد .(٢٠١٠). **جولة اوروغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية**، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٦)، العدد (١٨).

١٦- العفوري، عبد الواحد .(١٩٩٩). **العولمة والجات التحديات والفرص**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

١٧- العيسوي، ابراهيم .(١٩٩٥). **الغات واخواتها (النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٨- فرج، سكنة جهية. (٢٠١٥).

١٩- واقع النقل الجوي في العراق... والرؤى المستقبلية له مع إشارة إلى محافظة البصرة، جامعة البصرة، مجلة دراسات البصرة، المجلد (١٩)، السنة العاشرة.

٢٠- الكواز، احمد، .(٢٠٠٤). **النظام الجديد للتجارة العالمية**، اصدارات جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (٣)، العدد (٣٦).

٢١- لاشين، عبد القادر فتحي .(٢٠٠٥). **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية.

٢٢- لال داس، بهاجيراث .(٢٠٠٩). **منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية**، تعريب رضا عبد السلام، الرياض، دار المريخ للنشر.

٢٣- مركز الدراسات والبحوث بغرفة الشرقية. (٢٠٠٩). **النقل البحري في إطار منظمة التجارة العالمية**، المملكة العربية السعودية.

٢٤- نعيم، معتز .(٢٠٠٧). **أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية**، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٣)، العدد (٢).

٢٥- وزارة التخطيط. (٢٠١٨). **المجموعة الإحصائية السنوية**، العراق، بغداد.

ثانياً/ المصادر الانجليزية

1- A Handbook for International Bar Association Member Bars.(2002).**GATS General Agreement on Trade in Services**.

2- Alexander, Kern.(2007).**The GATS and financial services: the role of regulatory Transparency**, Cambridge Review of International Affairs, Centre of International Studies, Volume 20, Number 1.

3- ITC& CS.(1999). **Business Guide to the General Agreement on Trade in Services**, International Trade Center and Commonwealth Secretariat.

4- Cornelius, Peter K. .(2000). **Trade in financial services, capital flows, and the value-at risk of countries**, Leibniz Information Centre for Economics, Working Paper, Research Notes, No. 00-2, EconStor.

5- Hyun-Jeong Kim, The Shift to the Service Economy: Causes and Effects, 2006 https://faculty.washington.edu/karyiu/confer/seoul06/papers/kim_hj.pdf

6- Krugman, Paul R. & Others .(2012). **International Economics (Theory & Policy)**, Ninth Edition.

7- Mattoo , Aaditya & Others.(2008). **A Handbook of International Trade in Services**, Oxford University Press, Oxford, New York.

8- Naden, Clare .(2016). **The service economy** , the magazine of the International Organization for Standardization, Iso focus.

9- OECD .(2000). **The Service Economy**, Business and Industry Policy Forum Series, Paris.

10- **OECD.(2015). Liberalisation of Air Transport.**

11-Roy, Martin .(2017). **The Contribution of Services Trade Policies to Connectivity in The Context of Aid for Trade**, Staff Working Paper, Economic Research and Statistics Division, World Trade Organization.

12- Togan, Subidey.(2016). ***The Liberalization of Transportation Services in the EU and Turkey***, Oxford, United Kingdom.

13-World Trade Organization .(2007). ***World Trade report***.

14- World Trade Organization .(2014). ***WTO E-Learning***, Trade in Services in the WTO.

تأثير اعتماد سلسلة المواصفات الدولية الآيزو(9000) في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية

"دراسة استطلاعية لعينة من أساتذة كلية العلوم السياحية جامعة كربلاء"

ا.م.د. علاء عبد الحسين راضي ا.م.د. راضي حمود جاسم

الباحث أيمن قاسم حمزه

جامعة كربلاء / كلية العلوم السياسية

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة تأثير المواصفات الدولية الآيزو (9000) في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية ومدى تبني المؤسسات السياحية لهذا المفهوم وتمثل مجتمع البحث أساتذة كلية العلوم السياحية والبالغ عددهم (٤٠) تدريسيا توزعوا على قسمي الكلية وكذلك تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري و الأهمية النسبية) من اجل إعطاء وصف احصائي للعينة المبحوثة وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها إن تطبيق نظام الجودة المتفق عليه عالمياً (الآيز ٩٠٠٠) في المؤسسات السياحية يمكّن هذه المؤسسات الاستمرارية في السوق ومجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة الاهتمام بالتحسين المستمر ووضع رضا الزبون في قائمة الاوليات لتحقيق اهداف مرضية.

Abstract

The aim of the research is to know the impact of ISO 9000 international standards in achieving the leading orientation of tourism institutions and the extent to which tourism organizations adopt this concept. The research community represents 40 professors of the Faculty of Tourism Sciences. A sample was randomly selected، consisting of (30) The following statistical methods (arithmetic mean، standard deviation and relative importance) were used to give a statistical description of the sample. The research reached a number of conclusions. The most important of these was the application of the internationally agreed quality system (ISO 9000) E. The institutions of continuity in the market and a set of recommendations، the most important of which is the need to pay attention to continuous improvement and placing customer satisfaction in the list of priorities to achieve satisfactory goals.

المقدمة

تشمل سلسلة الإيزو ٩٠٠٠ مجموعة متناسقة من مقاييس تأكيد الجودة العالمية المطبقة على أي شركة او منظمة او مؤسسة سواء كانت كبيرة أم متوسطة أم صغيرة ، اذ يمكن أن تستخدم مع أي نظام موجود وتساعد المؤسسة على تخفيض الكلف الداخلية وزيادة الجودة والفعالية والإنتاجية وتكون بمثابة خطوة ايجابية باتجاه الجودة الشاملة وتحسينها المستمر، يعتبر مفهوم سلسلة المواصفات الدولية الآيزو من المواضيع المهمة والتي اخذت الكثير من اهتمام الباحثين في مجال إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تحسين الجودة المقدمة الى الزبون، ويعتبر نظام سلسلة المواصفات الدولية من اهم الأنظمة التي تسعى المؤسسات والمنظمات المختلفة الى تطبيقه من اجل للتأكد من أن منتجاتها (سلع أو خدمات)، تتوافق أو تفوق حاجات أو رغبات وتوقعات الزبائن.

ان التحولات والتغيرات والتطورات التي يشهدها العالم اليوم والتي تؤثر في مختلف مجالات الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتكنولوجية وغيرها والتي لا يتوقع لها الوقوف عند حد معين ، تجعل المؤسسات تتأثر بما يجري حولها شأنها شأن مختلف قطاعات المجتمع ، والسبب في ذلك هو ما تتعرض له من ضغوطات متنامية من أجل تحسين نوعية المنتج أو الخدمة ، والعمل بكفاءة وفاعلية ، وتحسين عملياتها وغيرها فالتوجه الريادي جاء لزيادة قدرة الشركات او المؤسسات على مواجهة تلك التغيرات واستثمار الفرص التي توفرها البيئة بشكل استباقي. تناول البحث المنهجية الخاصة به من مشكلة و أهمية و هدف وفرضية و الى كذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، كما ركز في ثانيا على مفهوم المواصفات الدولية و أهميتها و الى أيضا مبادئها، كما وضح الباحثين مفهوم الريادي و كذلك الى خصائص و مهارات الريادي والى أهمية و ابعاد التوجه الريادي، اما في التغطية التحليلية للبحث تم وصف خصائص العينة و الى تحليل البيانات الخاصة بالمتغيرات الرئيسية للبحث، وأخيرا توصل الباحثون الى مجموعة من التوصيات كان أهمها العمل على صياغة استراتيجية تتلاءم مع أمكانية كل مؤسسة سياحية من اجل الوصول إلى ما تبتغيه هذه المؤسسات من أهداف وريادة في مجال عملها.

اولاً منهجية البحث

- **مشكلة البحث**

تتمثل المشكلة بالنسبة للمؤسسات السياحية العاملة في العراق بضعف إدراكها لمبادئ وقواعد المواصفة الدولية ISO 9000 ودورها في تحقيق الريادة لحداثة هذه المواصفة، وهي لا تقل أهمية عن باقي المواصفات الأخرى التي تسعى معظم المنظمات والمؤسسات للوصول إليها مثل سلسلة مواصفات وتتجسد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. ما هي المواصفات الدولية الآيزو 9000؟
٢. هل تمتلك المؤسسات السياحية تصوراً واضحاً عن تأثير المواصفات الدولية الآيزو 9000 في التوجه الريادي؟
٣. ما هو مستوى اهتمام المؤسسات السياحية بمبادئ المواصفات الدولية الآيزو 9000؟
٤. ما هو مستوى اهتمام المؤسسات السياحية بأبعاد التوجه الريادي؟

- **أهمية البحث**

يمكن إيجاز أهمية البحث في الآتي:-

١. اثارة اهتمام المؤسسات السياحية لدور المواصفات الدولية الآيزو 9000 في تحقيق التوجه الريادي.
٢. الكشف عن متطلبات تطبيق سلسلة المواصفات الدولية الآيزو 9000 في المؤسسات السياحية والسعي نحو الريادة وتحسين أداء المؤسسات السياحية.
٣. يمكن للبحث ان يوضع حلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات السياحية وبالتالي سيؤدي الى كفاءة عمل هذه المؤسسات.

- **أهداف البحث**

الهدف أساسي من البحث هو بيان تأثير المواصفات الدولية الآيزو 9000 في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية فضلاً عن الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعريف بالمواصفات الدولية الآيزو 9000.

٢. معرفة مدى تبني المؤسسات السياحية لمفهوم المواصفات الدولية الآيزو 9000 ودورها في تحقيق التوجه الريادي.

٣. التعرف على مستوى اهتمام المؤسسات السياحية بأبعاد التوجه الريادي.

- **فرضية البحث**

بني البحث على فرضية رئيسية مفادها "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمواصفات الدولية الآيزو (9000) في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية".

- **مجتمع وعينة البحث**

يتمثل مجتمع البحث بتدريسي كلية العلوم السياحية في جامعة كربلاء والبالغ عددهم (٤٠) تدريسيا وتم شمول الجميع بعينة البحث.

- **أسلوب البحث**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث ومن ثم تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتحصلة لأغراض تحديد النتائج لإغناء الجانب النظري أما في الجانب الميداني تم استخدام استمارة استبانة لجمع البيانات لاستطلاع آراء العينة المبحوثة.

- **الأساليب الإحصائية**

تم الاعتماد على المقاييس الاحصائية (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، الاهمية النسبية) من اجل اعطاء وصف احصائي وبشكل عام لإجابات عينة البحث على الفقرات المتعلقة بكل متغير اما الاهمية النسبية فقد تم استخراجها بقسمة الوسط الحسابي لكل فقرة في الاستبانة على مجموع المتوسطات الحسابية لكل الفقرات، وحدد مستوى الاجابات في ضوء المتوسطات الحسابية من خلال تحديد انتمائها لأي فئة ولان استبانة البحث تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي فان هنالك خمس فئات تنتمي لها المتوسطات الحسابية ، وتحدد الفئة من خلال ايجاد طول المدى (5- 1= 4) ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) (4 / 5 = 0.80) ، وبعد ذلك يضاف (0.80) الى الحد الادنى للمقياس (1) او يطرح من الحد الاعلى للمقياس (5) وتكون الفئات كالآتي (Dewberry ،2004:15) :-

(1-1.80: منخفض جدا ، 1.81-2.60 : منخفض ، 2.61-3.40: معتدل ، 3.41-4.20: مرتفع ، 4.21-5.0 مرتفع جدا).

ثانياً التغطية النظرية للبحث

تعتبر الجودة في الوقت الحالي المعيار الرئيسي للتبادل في العالم، وحيث أن الجودة تتميز بأن لها حدوداً مختلفة منها إدارة الجودة، مراقبة الجودة، تطوير الجودة، نظام الجودة، وضمان الجودة، وفي نهاية الأمر جميع هذه الحدود تعمل على رفع مستوى الجودة، ولكن يحدث أحياناً نوع من عدم المطابقة في معنى مفهوم الجودة من دولة لأخرى، وكذلك يكون عدم التطابق في داخل الدولة الواحدة بين منشأة صناعية أو منشأة إدارية وأخرى مشابهة لها. وهذه المشاكل ظهرت مع بداية الاتفاقية التجارية الحرة في أوربا، ولحل هذه المشكلة كان يتطلب العمل على توحيد المتطلبات والمواصفات(المقاييس) في الأسواق الاوربية للسلع والشركات المختلفة، ومن هنا جاءت فكرة انشاء المنظمة العالمية.

ان مصطلح الايزوISO مشتق من الحروف الأولى لاسم المنظمة العالمية للمعايير (International organization of standardization) وهي منظمة دولية غير تابعة للأمم المتحدة تهتم بإصدار وتعديل المواصفات وتوحيدها على المستوى الدولي والتي تعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات بين الدول (علوان: ٢٠٠٥، ١٩٠). والأيزو Iso كلمة مشتقه من أصل إغريقي Isos التي تعني التساوي Equal ومنظمة الأيزو اتحاد عالمي يضم هيئات التقييس الوطنية في دول العالم تأسست عام (١٩٤٧) ومقرها في جنيف-سويسرا، رسالتها تشجيع وتطوير وتوحيد المواصفات العالمية وجميع الانشطة ذات العلاقة والمتضمنة تقويم المطابقة بهدف تسهيل التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات (العزاوي: ٢٠٠٢، ٢٩) وعملت المنظمة على وضع سلسلة من الاصدارات ابرزها اصدار(٢٠٠٠-Iso٩٠٠١)، إذ يعد هذا الاصدار بمثابة الطريق المفتوح إلى إدارة الجودة الشاملة وعليه فإن هناك تكاملاً للأيزو مع ادارة الجودة الشاملة ولا يوجد أي تعارض بينهما، وتُعد بأنها الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح وحجر الاساس واحدى المتطلبات لإدارة الجودة الشاملة (العاني: ٢٠٠٢، ٥٩).

١. المواصفة الدولية ISO 9000

تعني المواصفات الخصائص والميزات الخاصة بالمنتج لتأدية غرض محدد، وتعتبر المواصفات لغة تفاهم ووسيلة اتصال مع كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج أو مدخلاته، وتعتبر المواصفات من أكثر

الوسائل وضوحاً وقبولاً لدى كافة شرائح المجتمع لأنها تعتمد على الشفافية وتشمل المواصفات الآتية (كردي: ٢٠١١، ٦):-

i. أوصاف المنتج وتعني كافة الأوصاف التي يحتاج لها اثناء عمليات الانتاج كالأبعاد، والأوزان، والأحجام، وقوة الشد وغيرها.
ii. أوصاف محددة للمواد المستعملة في المنتج مثل الخواص الطبيعية، والكيميائية والهندسية.
iii. طريقة الإنتاج والتي تعتبر أحدى الجزئيات للمواصفة حيث تختلف المواد عن بعضها لإخضاعها لطريقة الإنتاج الملائمة.
iv. تحدد المواصفات طرق القياس والمعايرة المطلوبة لاختبار المنتج أو المواد اللازمة، كما تحدد نوعيات الأجهزة والطرق المرجعية للاختبارات والتحاليل.
v. حدد المواصفات نوعيات التحضير والتجهيز المطلوبة وكيفية التخزين والتداول.
vi. تحدد المواصفة نسب التفاوت المقبولة في المنتجات والتي يمكن أن يستفاد منها في تحديد درجة جودة المنتج كما هو واضح في مجالات الخضر والفاكهة.

١. ١ سلسلة المواصفات القياسية لمنظمة ISO

تتكون المواصفات القياسية الدولية ISO من خمس مواصفات خاصة بإدارة وتأكيد الجودة وهي كالآتي:

i. ISO9000: وهي المرشد الذي يحدد مجالات تطبيق كل المعايير الأخرى في هذه المجموعة ويزودنا بنموذج مواصفات ضمان الجودة ويتكون من العناصر والمتطلبات الواجب توافرها في المنشأة أو المؤسسة (الطائي: ٢٠٠٣، ٣٥٢).
ii. ISO9001: يحقق هذا المستوى في تطبيقات الجودة والتأكد من انها مرت من خلال السيطرة على التصميم وكذلك من خلال خدمات ما بعد البيع، ويعتبر هذا المستوى من أكبر المستويات شمولية إذ يقوم رجال التدقيق بفحص العلبة التي تحتوي على طلبات الورش الجارية والتحقق من انها تشتمل على آخر التعديلات التي نفذها القسم الهندسي (العلي: ٢٠١٨، ٣٣١).
iii. ISO9002: تتضمن ما يجب أن يكون عليه نظام الجودة في الشركات الخدمية أو الانتاجية التي يقتصر عملها على الانتاج والتركيب دون التصميم أو خدمة ما بعد البيع وتضم (١٨) عنصراً من عناصر الجودة. المنتجات والخدمات في هذه المواصفة تكون قد صممت وفحصت وسوقت. لذلك تهتم هذه المواصفة بالمحافظة على نظم الجودة القائمة بدلاً من تطوير نظم جودة لمنتجات جديدة (هتشنز: ١٩٩٤، ٢).

iv. ISO9003: تتضمن نموذج لتوكيد الجودة في عمليات الفحص والاختبار النهائي وتشمل على (١٦) عنصراً وتناسب هذه المواصفة الورش الصغيرة أو الموزعين للأجهزة والمعدات التي يتم من خلالها الاكتفاء بالفحص والاختبار النهائي للمنتجات وتعد هذه المواصفة من المواصفات محدودة الاستخدام.

v. ISO9004: تحدد عناصر ومكونات نظام الجودة وتعتبر المرشد الذي يحدد كيفية إدارة الجودة. وهي بذلك تختلف جذرياً عن المواصفات(9003-9002-9001) في أن الأخيرة تعاقدية أو تتضمن صيغة الالتزام من المورد أو المصنع تجاه العميل، والصفة التعاقدية هنا تفرض الحصول على شهادة. أما المواصفة(9004) فهي تعاقدية فقط (هتشنز: ١٩٩٤، ٢).

١. ٢ أهمية المواصفة الدولية ISO9000

ان تطبيق مواصفات الآيزو من طرف المؤسسات الخدمية أو الصناعية أدى إلى زيادة الطلب على منتجاتها مما يؤدي إلى زيادة ربحيتها وخلق سمعه جيده لها في الأسواق إلى جانب تحسين علاقاتها مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وتكمن أهميتها فيما يأتي (مصطفى: ٢٠١٣، ١٦-٢٠):-

✓ أهميتها بالنسبة للمؤسسة

- يسهم في زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة مما يساعدها على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.
- الرفع من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة من خلال تحسين عمليات التصنيع وزيادة انتاجية العاملين.
- وضوح في المسؤوليات والصلاحيات بالنسبة للعاملين في المؤسسة مما يسهم في تكوين سياسات عمل واضحة ومحددة بما يسهم في خلق وعي وأدراك بالجودة.
- تحسين الادراك في عملية صنع القرار من خلال تزويد الإدارة بما تحتاجه من معلومات لصنع القرارات السليمة بالاعتماد على المراجعات الداخلية والتوثيق السليم للبيانات.
- توثيق العلاقات بين العملاء والموردين من خلال تهيئة أرضية مشتركة لمناقشة قضايا الجودة.
- تحقيق التحسين المستمر للجودة ولعمليات المؤسسة ككل من خلال ارساء الإجراءات التصحيحية التي تمنع وجود الاخطاء بدلاً من اكتشافها بعد حدوثها.
- يمكن للمؤسسة استعمال الشهادة المحصل عليها لأغراض الدعاية من أجل الحصول على عملاء جدد لزيادة حجم المبيعات.

✓ أهميتها بالنسبة للعاملين

- يسهم في رفع الحالة المعنوية للعاملين من خلال رفع كفاءتهم بالتوجيه، والتدريب، وتطوير القدرات الشخصية لهم بما ينعكس إيجابياً على الانتاج.
- يمنح نظام جودة الآيزو العاملين القدرة على ضبط عملياتهم الانتاجية، كما تمكنهم المواصفة من تحديد وتخطيط المهام والأساليب الأخرى للأداء للحصول على نتائج صحيحة.
- إن عملية توصيف الوظائف، تسمح للعاملين بالحصول على رؤية واضحة وأهدافهم المطلوبة منهم مما يمكنهم من رفع انتاجهم وتحسين نوعية أدائهم.
- تطوير ثقافة الجودة في المؤسسة وخلق جو عمل أفضل وتقوية التعاون والاتصال بين مختلف العاملين.

✓ أهميتها بالنسبة للزبائن

- يحقق الحصول على منتجات بالجودة المطلوبة من خلال فهم المؤسسة لاحتياجات العملاء ورغباتهم وتوفيرها في المكان والزمان المطلوبين.
- مساعدة العملاء في القدرة على الاختيار بين المؤسسات والمنتجات البديلة.
- اعطاء الثقة للعميل بأن ما يحصل عليه من منتجات يستجيب للخصائص المطلوبة، إضافة إلى زيادة الثقة في قدرات المؤسسة على الارتقاء بمستوى التزاماتها المتعلقة بالجودة.

١. ٣ مبادئ المواصفة الدولية ISO9000

أهم مبادئ المواصفة الدولية الآيزو 9000 هي كالاتي:- (حمود،٢٠٠٧: ٤٣):-

١. التنظيم :تطلب مواصفات ضمان الجودة من المؤسسة أن تحدد مسؤوليات كل شخص وصلاحياته والتداخلات التنظيمية بينه وبين الآخرين، بحيث تضمن أن يتم دوما إنجاز الأعمال بشكل صحيح.
٢. توثيق نظام الجودة: يشمل إعداد دليل الجودة، والإجراءات، وتعليمات العمل، أي توثيق كيفية القيام بجميع أنشطة العمل التي تؤثر على الجودة في المؤسسة.
٣. ضبط وثائق نظام الجودة يشمل ذلك ضبط تطوير هذه الوثائق، ومراجعتها، والمصادقة عليها، وإصدارها وتعديلها تجنبا للقيام بالأنشطة أو الأعمال بطرق مخالفة لما هو معتمد.

٤. الاحتفاظ بسجلات الجودة: يهدف إلى تمكين المؤسسة من تتبع ما حدث في حال ظهور أي مشكلة، وتعليمات العمل، كما يجب للجهات الخارجية (الزبائن، أو الهيئات المانحة لشهادات المطابقة)، وللجهات الداخلية (المدققين الداخليين) .

٥. التحقق من تنفيذ الأنشطة التي يشملها نظام الجودة/التدقيق الدوري: يشمل التحقق من التصميم والمصادقة عليها، وفحص المنتج أثناء عمليات التصنيع للتأكد من مطابقته للمواصفات وكذلك تدقيق نظام الجودة للتأكد من أنه يعمل كما يجب، ومراجعة الإدارة لهذا النظام، للتأكد من فاعليته.

٦. تحديد حالات عدم المطابقة، واتخاذ الأعمال التصحيحية المناسبة: أي انه عند ظهور أي حالة عدم مطابقة ذات علاقة بالمنتج، أو بنظام الجودة، فإنه يتم تحديد أسباب ظهورها، واتخاذ الأعمال التصحيحية المناسبة لمنع حدوث ذلك مرة أخرى والتأكد من فاعلية هذه الأعمال.

٧. تحسين التواصل والتفاهم والتعاون :وهذا ينطبق على المعاملة بين الأقسام، وعلى العلاقات ضمن القسم الواحد، ويهدف إلى منع حدوث الأخطاء عن طريق أن كل شخص يعرف ما هو مطلوب منه.

٢. التوجه الريادي

التوجه الريادي بشكل عام ظاهرة سلوكية لدى جميع المنظمات الصغيرة والمتوسطة باتجاه الاستمرارية التي تمتد بين درجة المحافظة العالية إلى الريادة العالية، وتعد المنظمات الصغيرة والمتوسطة ذات ميل للإبداعية، الاستباقية وتحمل المخاطرة وعلى العكس من ذلك فإن المنظمات الصغيرة المحافظة تتجنب المخاطرة وتكون أقل إبداعية، وتتبنى نظاماً يقوم على مزيد من الانتظار والمشاهدة، ولذا يعد التوجه الريادي خاصية المنظمات التي ترغب أن تكون إبداعية وذات طابع استباقي نحو فرص السوق وترغب في تحمل المخاطر (الساير: ٢٠١٧، ٤٢٩). ويتوجب على المنظمات التي ترغب في أن تكون ناجحة في ريادة الأعمال أن يكون لها توجه ريادي وما نعنيه هنا بالتوجه الريادي هو أن تكون للمنظمة استراتيجية تمارس وفقها العمليات لتحديد وإطلاق مشاريع الأعمال، فهي تمثل تصوراً وتوجهاً فكرياً نحو الريادة وهو ما تعكسه المنظمة في عملياتها وثقافتها (محمد: ٢٠١٣، ٦٤٧).

٢ . ١ خصائص ومهارات الريادة

تتمتع الريادة بمجموعة من المواصفات والمهارات وهي كالاتي (سلطان: ٢٠١٦، ١٠٤-١٠٥):-

- خصائص الريادة

الحديث عن خصائص الشخص الريادي، يعني الحديث عن مجموعة من المعارف والمهارات والقدرات والسلوكيات التي يجب أن يمتلكها الشخص حتى يصبح ريادياً. بعضها موروث لديه وبعضها الآخر مكتسب بالتعلم والتدريب، وبوجه عام يلجأ الباحثون في موضوع الريادة إلى ربط الأعمال الريادية بالإبداع والمخاطرة، والقدرة على حسن استغلال التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها، وبعد مطالعة مجموعة من الأدبيات ذات العلاقة، يمكن الحديث عن الصفات التي أجمع عليها معظم خبراء الريادة فيما يأتي:-

١. الرغبة في تحمل المخاطرة.
٢. الاستعداد للعمل لساعات طويلة وتحمل الضغوط.
٣. الوعي بمرور الوقت.
٤. الثقة بالنفس والحاجة إلى الإنجاز، والرغبة في النجاح.
٥. امتلاك مهارات إدارية (تخطيط، تنظيم، رقابة، قيادة).
٦. مهارات اتصال وتواصل مع الآخرين.
٧. البحث عن المعلومات اللازمة للعمل والعمل على تحليلها.
٨. المبادرة والانتباه للفرص واقتناصها.
٩. القدرة على التأثير على الآخرين وإقناعهم.
١٠. التعلم من الأخطاء والتجارب، والتعامل مع الفشل. وإدارة الأعمال التقنية، وقدرات تكنولوجية.

- مهارات الريادة

لكي يصبح أي رائد أعمال ناجحاً هناك عدة مهارات يجب أن يمتلكها من أهمها الاتي:-

١. فن التواصل: يجب على رائد الأعمال أن يكون متقنًا لكل فنون التواصل مع كل فئات المجتمع حتى يستطيع عرض أفكاره على أي شخص يطلب منه أي نقاش في أي شيء، وأن يجيد التواصل مع الآخرين من أجل فهم وجهات النظر وتوصيل الفكرة.

٢. فن الإلقاء: وهو الفن المستوحى من إلقاء الأفكار على الآخرين والاستماع إلى ردة فعلهم وليس أي إلقاء، يستخدم رائد الأعمال ذلك الفن في عملية عرض أفكاره على المستثمرين حتى يتمكن من جلب استثمارات أو عرض فكرته بصورة مُنمقة.

٣. إدارة الوقت: إدارة الوقت من أهم المهارات التي يجب أن تتوافر في أي شخص ناضج عاقل، ليس فقط رائد الأعمال، ولكن هنا يجب أن تتوافر بصورة احترافية حتى يستطيع الشخص تنظيم وقته ما بين عمل والآخر أو نشاط والآخر.

٤. القدرة على الابتكار: دائمًا يجب على رائد الأعمال أن يتميز بالقدرة الكبيرة على الابتكار، حيث يمكنه أن يبتكر طرقًا جديدة تُسهل عليه من أي شيء، حتى يمكنه ابتكار أفكار جديدة يُنميها في المستقبل.

٥. الانفتاح: المقصود هنا هو الاجتماعية، أن تكون رائد أعمال منفتحاً على كل الثقافات والبلاد، أن تعلم شيئًا عن كل شيء لا تضع نفسك في دائرة مغلقة، حتى يمكنك متابعة كل التجديدات والتحديثات المستمرة في العالم.

٦. مبدعين: الإبداع عامةً ليس مجرد صفة يمكن أن تخلقها في ذاتك، هي صفة ليست مُكتسبة.

٧. تحمل المخاطر: يجب على رائد الأعمال أن يكون شخصًا متحملًا للمخاطر بطبعه، يمكن أن يتخذ أي قرار مفاجئ غير مدروس نظرًا لطبيعته حينها، ويتحمل المخاطرة ولا يهرب منها.

٨. الفضول: ليس المقصود هنا هو الفضول الذي يمارسه الأشخاص المتطفلين، ولكن المقصود هنا هو الفضول المعرفي والتطلع دائمًا للمزيد من التعلم.

٩. رؤية الصورة الكاملة: يجب على أي رائد أعمال أن يستطيع رؤية صورة الموقف الشاملة وليس ما يظهر منها فقط، يجب أن يمتلك قدرات التحليل حتى يحلل المعطيات والنتائج ليحصل على الصورة الشاملة للموقف العام.

١٠. صناعة القرار: يجب أن يتميز بمهارات صنع القرار والتي يتطلبها الأمر في أي وقت يحتاج إلى رأي صائب وخطة محكمة، فيجب على رواد الأعمال أن يمتلكوا قدرة صنع القرارات الحاسمة حتى في أضيق الظروف.

١١. تقبل النقد: تقبل النقد أي تَقبل رأي الآخرين الهدام، بعضهم قد يعطي ذلك الرأي الهدام من أجل الإحباط فقط، ولكن البعض يعطي رأيه السلبي وانطباعه السلبي فيظهر على كونه هداماً، لذا يجب عليك تقبل جميع الآراء ومحاولة الإصلاح والتغيير مرارًا وتكرارًا.

٢. ٢ أهمية الريادة

الريادية هي العملية المستخدمة في المنظمات بقصد استعمال الإبداع وسيلة لتتبع الفرص الريادية. وتتجلى أهمية الريادة في اسهامها في تعجيل التنمية الاقتصادية من خلال توليد الأفكار الجديدة وتحويلها إلى المخاطرة المربحة. والنشاطات الريادية ليست فقط حاضنات للإبداع وانما تقدم فرصة التوظيف وزيادة المنافسة ايضاً، ولتكون المنظمات ناجحة في انشطة التوليد والاكتساب والنشر والمشاركة للموارد غير الملموسة، يجب على المنظمات واداراتها ان تكون ريادية ويجب ان تظهر قابلياتها الدينامية، تأتي أهمية الريادة من وصفها حجر الاساس في التنمية الاقتصادية وارتباط مفهوم الريادة وظاهرة الابتكارات، ومن تبلور الدعم والاعتماد المتبادل بين الريادية والإدارة الاستراتيجية. وتتلخص أهمية الريادي في النقاط الآتية (الجوراني: ٢٠١١، ٤٥):-

- ✓ يعزو أهمية الريادية للدور المهم الذي تؤديه في تحسين الانتاجية وتشجيع النمو الاقتصادي.
- ✓ تساعد المنظمة على خلق اعمال تجارية جديدة من خلال إبداع المنتج أو العملية، وتطوير السوق، وتبني التجديد الاستراتيجي.
- ✓ عمليات الريادية يمكن أن تحدث على مستوى المنظمة أو وحدة الأعمال، أو المستوى الوظيفي، أو المشروع وبهدف واحد وهو تحسين موقع المنظمة التنافسي وتحسين الأداء الحالي.
- ✓ أهمية الريادية بوصفها عنصراً حيوياً لكل من المنظمات الفتية والهرمة، والصغيرة والكبيرة، والخدمية والصناعية، فضلاً عن المنظمات المستثمرة في التكنولوجيا عالية المستوى.
- ✓ إن المنظمة التي تتبنى التوجه الريادي قد تحسن أداءها، ولاسيما المنظمات الصغيرة التي تعمل في البيئات العدائية.
- ✓ السلوك الريادي المتكامل يؤدي إلى فاعلية تشغيلية أفضل، فقد أصبح هو المعيار في المنظمات التي تستخدم استراتيجية الريادة والتي تطور وتحسن منتجاتها وخدماتها استجابةً للتغيرات البيئية التنافسية.
- ✓ السلوك الريادي هو الذي يحدد المنظمة بشكل هادف ومستمر ويشكل مجال عملياتها بتمييز واستغلال الفرص الريادية الموجهة نحو الإبداع.

٢ . ٣ أبعاد التوجه الريادي

تتحدد أبعاد التوجه الريادي في النقاط الآتية:-

١. **التوجه الاستباقي** : هي القدرة على أخذ مخاطرة عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة بالمنظمات وهي تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي(إقرار ملاحقة أو عدم ملاحقة المنافسين بالإبداع، المفاضلة بين المحاولات الحقيقية في النمو والإبداع والتطوير، محاولة التعاون مع المنافسين، من أجل احتوائهم)، وكما عرف التوجه الاستباقي بأنه المبادرة التي تتبناها المنظمة هو أساس الابتكار والتجديد، وان المنظمات لديها القدرة على الاستمرارية وتحقيق الفوائد من خلال التغييرات المحيطة بها وقد ميز بين المبادأة والتفاعل وبين أن السلوك التفاعلي هو ردة فعل للتغييرات التي تحدث في البيئة ولابد من إجراء سريع يعد جزءاً أساسياً في إدارة الأزمات وهو جهود المنظمة في التعرف على احتياجاتها المستقبلية وتحويلها إلى فرص جديدة والاستجابة لها قبل غيرها من المنظمات الأخرى. التوجه الاستباقي هو توجه المنظمة لاحتياجات ورغبات المستقبل والتصرف على أساسها بقصد الحصول على موطئ قدم لها في السوق يمكن المنظمة في التميز في عيون زبائنها وبلوغ أهدافها المنشودة (جلاب: ٢٠١٤، ٢٦).

٢. **التوجه الإبداعي:** يعد التوجه الإبداعي بعداً أساسياً في التوجه الريادي وذلك للعلاقة الوثيقة بين الريادة والإبداع، إذ عرف التوجه الإبداعي بأنه القدرة على تقديم إجابات أو حلول فريدة لمشكلات مطروحة واستغلال الفرص المتاحة (الزهراني: ٢٠٠٢، ٢٤٦) كما عرفها (الياسري وكامل) على أنها لها تأثير في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة من خلال الاستجابة والتميز فالتوجه الإبداعي أحد أهم العوامل في تمييز العمل الإبداعي وموقف المنظمات تجاه الإبداع (الياسري: ٢٠١٣، ١٠١). وأشار أحد الباحثين إلى أن التوجه الإبداعي يمر بعدد من الخطوات أهمها (المطيري: ٢٠١٢، ٨):

١. النية بالإبداع.
٢. البنية التحتية للإبداع.
٣. تأثير الإبداع وتنفيذ الإبداع.

التغطية التحليلية للبحث

- **التحليل الوصفي لبيانات الاستبانة**

اعتمد الباحثون على استمارة الاستبانة بهدف استطلاع اراء العينة المبحوثة ومعرفة مدى اتفاقهم مع الفقرات الواردة في الاستبانة والمبنية وفق ابعاد متغيرات البحث فتم توزيع (٤٠) استمارة استبانة وكان المسترجع منها (٣٠) استمارة فقط، كما استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس فقرات المقياس الموزع

على خمس فقرات ولكل فقرة وزن بشدة (5 درجات) ،اتفق (4 درجات) ، محايد (3 درجات) ، لا اتفق (2 درجتان) ،ولا اتفق بشدة (1درجة واحدة)،وفيما يلي تحليل لمحاور الاستبانة :-

١) نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لخصائص مفردات عينة البحث: -

يهدف هذا القسم إلى وصف وتشخيص آراء العينة المبحوثة حول متغيرات البحث وهي سلسلة المواصفات الدولية الآيزو كمتغير مستقل والتوجه الريادي للمؤسسات السياحية كمتغير تابع وذلك ضمن الفقرات الآتية.

الجدول (١) توزيع مفردات العينة حسب العناصر الديموغرافية

حسب الجنس			حسب العمر			حسب المؤهل العلمي			حسب سنوات الخبرة		
الجنس	التكرار	النسبة المئوية	العمر	التكرار	النسبة المئوية	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٢٢	٧٤%	21- 30 سنة	٦	٢٠%	ماجستير	١٩	٦٣%	اقل من ٥ سنة	٩	٣٠%
انثى	٨	٢٦%	31-40 سنة	٨	٢٦%	دكتوراه	١١	٣٧%	6-10 سنة	٥	١٧%
			41-50 سنة	٨	٢٦%				11-15 سنة	٥	١٧%
			51-60 سنة	٧	٢٤%				16-20 سنة	٩	٣٠%
			61 سنة أكثر	١	٤%				21 سنة فأكثر	٢	٦%
مجموع	٣٠	١٠٠%	المجموع	٣٠	١٠٠%	المجموع	٣٠	١٠٠%	المجموع	٣٠	١٠٠%

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان مفردات العينة حسب الجنس موزعة بنسب متفاوتة حيث كانت نسبة الذكور المجيبين على فقرات الاستبانة (٧٤%) وهي أكبر من نسبة الاناث التي اجابت على فقرات الاستبانة حيث كانت نسبة الاناث (٢٦%).

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان مفردات العينة حسب العمر وزعت بنسب متفاوتة ايضاً فبلغت نسبة الاشخاص الذين أجابوا على الاستبانة ومتوسط اعمارهم بين(٢١-٣٠سنة) (٢٠%) وبلغت نسبة الاشخاص الذين أجابوا على الاستبانة وعمرهم(٣١-٤٠) بلغت نسبتهم (٢٦%) وهي أكبر نسبة

وبلغت نسبة الاشخاص الذين أجابوا على الاستبانة بمتوسط اعمار (٤١-٥٠سنة) (٢٦%) ايضاً اما الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم (٥١-٦٠سنة) بلغت نسبتهم (٢٤%) والاشخاص الذين بلغت اعمارهم (٦١سنة فما فوق) فبلغت نسبتهم (٤%).

والجدول اعلاه يوضح توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير (٦٣%) بينما الاشخاص الحاصلين على شهادة الدكتوراه بلغت نسبتهم (٣٧%).

و يبين الجدول اعلاه توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة فبلغت نسبة من سنوات خبرتهم اقل من (٥) سنوات (٣٠%) بينما بلغت نسبة الذين تتراوح خبرتهم (٦-١٠) سنوات (١٧%) والذين خبرتهم (١١-١٥) سنة بلغت نسبتهم (١٧%) ايضاً اما الذين خبرتهم (١٦-٢٠) سنة فبلغت نسبتهم (٣٠%) بينما الذين خبرتهم ٢١ سنة فأكثر بلغت نسبتهم (٦%) وهي اقل نسبة.

٢) نتائج التحليل الاحصائي لاستجابة مفردات العينة المبحوثة لمتغيرات البحث

نتائج تحليل اجابات العينة المبحوثة لفقرات الاستبانة والتي تمثل ابعاد متغيرات البحث يوضحها الاتي:-

جدول (٢) نتائج التحليل الاحصائي الخاصة بالمتغير المستقل (سلسلة المواصفات الآيزو ٩٠٠٠).

فقرات الاستبانة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %	مستوى الاجابة
يتوجب على المؤسسات السياحية تحديد الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتوحيد توجه العاملين نحو تحقيق الأهداف وانجاح المؤسسة وذلك بتكوين بيئة ايجابية ومحفزة للإبداع والتميز.	٤.٥	٠.٦٢	٥.٩٣	عالي
من الضروري أن تركز المؤسسة السياحية على فهم وتحديد متطلبات ورغبات الزبون الحالية والمستقبلية وتلبيتها وتتجاوز توقعاتهم.	٤.٤٣	٠.٦٨	٥.٨٤	عالي

يتوجب على المؤسسة السياحية أن تعمل على مشاركة مواردها البشرية في إدارة وتحسين الجودة وادخالها بشكل يؤدي إلى نجاح نظام الجودة ونجاح المنظمة في تحقيق أهدافها.	٤.٣	٠.٨٣	٥.٦٧	مرتفع
يستحسن أن تعمل المؤسسة السياحية على إدارة أنشطتها على أساس العمليات من خلال تنظيم عدة إدارات في العملية الواحدة.	٣.٩٦	٠.٧٦	٥.٢٣	مرتفع
من الضروري أن تعمل المؤسسة السياحية على تحديد والتعرف على العمليات المترابطة وإدارتها كنظام موحد يساهم في تحقيق فعالية وكفاءة المؤسسة لتحقيق أهدافها .	٣.٩٣	٠.٧٣	٥.١٨	مرتفع
يجب على المؤسسة السياحية السعي إلى التحسين المستمر لجميع العمليات هدفاً دائماً للمؤسسة عبر فرق العمل ومن خلال الاستماع إلى رأي الزبون والإدارة الفعالة للشكاوى والاقتراحات .	٤.٤٦	٠.٥٧	٥.٨٩	عالي
يتوجب على المؤسسة السياحية اتخاذ قراراتها بعد جمع وتحليل للمعلومات والتعرف على مواطن الخلل وطرق الإصلاح وبالتالي تكون هذه القرارات أكثر صواباً وأقل خطأ وغير مبنية على التخمين والحدس.	٤.٣	٠.٧٤	٥.٦٧	مرتفع
أن تسعى المؤسسة السياحية إلى تأسيس علاقة دائمة مع الموردين تقوم على مبدأ المشاركة والمنفعة المتبادلة وبالتالي ضمان ولاء المورد وحرصه على كسب رضا المؤسسة.	٤.٣	٠.٧٩	٥.٦٧	مرتفع
المجموع	٣٤.١٨	٥.٧٢	٤٥	
متوسط الاستجابة لكل فقرة	٤.٢٧٢	٠.٧١٥		

متوسط اداة القياس = مجموع اوزان القياس ÷5=(1+2+3+4+5) = (3)

تظهر نتائج التحليل الاحصائي لفقرات الاستبانة المتعلقة بالمتغير المستقل في الجدول اعلاه ان اتجاهات عينة البحث كانت ايجابية نحو جميع الفقرات وذلك كون المتوسطات الحسابية لأداء افراد عينات الدراسة أكبر من متوسط اداء القياس (المتوسط الحسابي الفرضي المساوي ل3 لمقياس ليكرت الخماسي)، والانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي كما ان الاهمية النسبية كانت بدرجات متقاربة وعالية، حيث بلغ متوسط الاستجابة لمتغير الأول (4.592) والانحراف المعياري(0.701).

جدول (٣) نتائج التحليل الاحصائي الخاصة بالمتغير المعتمد (التوجه الريادي)

فقرات الاستبانة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %	مستوى الاجابة
يتوجب على المؤسسات السياحية تحديد الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتوحيد توجه العاملين نحو تحقيق الأهداف وانجاح المؤسسة وذلك بتكوين بيئة ايجابية ومحفزة للإبداع والتميز.	٤.٥	٠.٦٢	٥.٩٣	عالي
من الضروري أن تركز المؤسسة السياحية على فهم وتحديد متطلبات ورغبات الزبون الحالية والمستقبلية وتلبيتها وتتجاوز توقعاتهم.	٤.٤٣	٠.٦٨	٥.٨٤	عالي
يتوجب على المؤسسة السياحية أن تعمل على مشاركة مواردها البشرية في إدارة وتحسين الجودة وادخالها بشكل يؤدي إلى نجاح نظام الجودة ونجاح المنظمة في تحقيق أهدافها.	٤.٣	٠.٨٣	٥.٦٧	مرتفع
يستحسن أن تعمل المؤسسة السياحية على إدارة أنشطتها على أساس العمليات من خلال تنظيم عدة إدارات في العملية الواحدة.	٣.٩٦	٠.٧٦	٥.٢٣	مرتفع

من الضروري أن تعمل المؤسسة السياحية على تحديد والتعرف على العمليات المترابطة وإدارتها كنظام موحد يساهم في تحقيق فعالية وكفاءة المؤسسة لتحقيق أهدافها .	٣.٩٣	٠.٧٣	٥.١٨	مرتفع
يجب على المؤسسة السياحية السعي إلى التحسين المستمر لجميع العمليات هدفاً دائماً للمؤسسة عبر فرق العمل ومن خلال الاستماع إلى رأي الزبون والإدارة الفعالة للشكاوى والاقتراحات .	٤.٤٦	٠.٥٧	٥.٨٩	عالي
يتوجب على المؤسسة السياحية اتخاذ قراراتها بعد جمع وتحليل للمعلومات والتعرف على مواطن الخلل وطرق الإصلاح وبالتالي تكون هذه القرارات أكثر صواباً وأقل خطأ وغير مبنية على التخمين والحدس.	٤.٣	٠.٧٤	٥.٦٧	مرتفع
أن تسعى المؤسسة السياحية إلى تأسيس علاقة دائمة مع الموردين تقوم على مبدأ المشاركة والمنفعة المتبادلة وبالتالي ضمان ولاء المورد وحرصه على كسب رضا المؤسسة.	٤.٣	٠.٧٩	٥.٦٧	مرتفع
المجموع	٣٤.١٨	٥.٧٢	٤٥	
متوسط الاستجابة لكل فقرة	٤.٢٧٢	٠.٧١٥		

تظهر نتائج التحليل الاحصائي لفقرات الاستبانة المتعلقة بالمتغير المعتمد (التوجه الريادي) في الجدول (٣) ان اتجاهات عينة البحث كانت ايجابية ايضاً نحو جميع الفقرات وذلك كون المتوسطات الحسابية لإجابات افراد العينة اكبر من متوسط اداة القياس (المتوسط الحسابي الفرضي المساوي ل3 لمقياس ليكرت الخماسي)، والانحراف المعياري اقل من نصف المتوسط الحسابي ، كما ان الاهمية النسبية كانت بدرجات متقاربة وعالية، حيث بلغ متوسط الاستجابة لمتغير الريادة (4.592) والانحراف المعياري (0.769) .

٣) اختبار فرضية البحث

من أجل اختبار الفرضية الرئيسة للبحث والتي تنص على انه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمواصفات الدولية الآيزو (9000) في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية " ولأجل قبول هذه الفرضية من عدم قبولها تم استخدام اختبار (F) لتحديد معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط وكما هو موضح في الجدول (٦) والذي تم بناؤه على وفق الصيغة الآتية :-

$$Y= ٠.٢١ + ٠.٥٩* X$$

إذ أن Y تمثل المتغير التابع (التوجه الريادي للمؤسسات السياحية) .

وإن X تمثل المتغير المستقل (المواصفات الدولية الآيزو 9000) .

جدول (٤) تقدير معلمات أنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير المواصفات الدولية الآيزو (9000) في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية

المتغير المستقل X / المتغير التابع	Constant	الآيزو 9000 X	قيمة (F)		معامل التفسير R^2
	A	β	المحسوبة	الجدولية 1%	
التوجه الريادي Y	٠.٢١	٠.٥٩	٤٩.٩٠	٧.٠٨	٠.٤٣٥

يتضح من النتائج الواردة في الجدول أعلاه ما يأتي :-

أ. إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لـ (X) قد بلغت (49.90) اكبر من قيمة (F) الجدولية (7.08) عند مستوى معنوية (١%)، مما يدل على ثبوت معامل الانحدار (٠.٥٩ = b١)، أي إن تغير مقداره وحدة واحدة في **الآيزو 9000** يؤثر في التوجه الريادي للمؤسسات السياحية بمقدار (٠.٥٩)، وهذا يعني ثبوت معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، أي إن المواصفة الدولية ايزو ٩٠٠٠ لها تأثير ذو دلالة معنوية في التوجه الريادي.

ب. كما إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.435)، وهذا يعني إن **الآيزو 9000** يفسر ما نسبته (٤٣.٥٠%) من التغيرات التي تطرأ على التوجه الريادي، أما النسبة المتبقية والبالغة (٥٦.٥٠%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في البحث الحالي.

عليه سيتم قبول الفرضية الفرعية الرئيسية التي تنص على إنه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمواصفة الدولية الايزو ٩٠٠٠ في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية"، مما يوصلنا إلى نتيجة مهمة وهي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للأيزو ٩٠٠٠ في التوجه الريادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١. نتائج التحليل اظهرت أن تطبيق نظام الجودة المتفق عليه عالمياً (الآيزو٩٠٠٠) في المؤسسات السياحية يمكّن هذه المؤسسات من الاستمرارية في السوق.
٢. من خلال تطبيق نظام (الآيزو٩٠٠٠) في المؤسسات السياحية يمكن تحقيق رضا وولاء الزبون.
٣. اعتماد نظام (الآيز٩٠٠٠) بالمؤسسات السياحية يسمح لهذه المؤسسات بالتطوير والتحسين المستمر والتوسع في اعمالها محلياً ودولياً.
٤. تبني التوجه الريادي في المؤسسة السياحية يمكنها خوض فرص ذات مخاطرة عالية وبالتالي كسب حصة سوقية أكبر.
٥. التوجه الريادي بما يحمله من المنافسة والتطور والإبداع والتوسع يعد توجهاً ايجابياً للمؤسسات العاملة في القطاع السياحي وبالتالي يترك اثراً على اقتصاد البلد لأنه يركز على تبني معايير دولية تسمح لهذه المؤسسات بالدخول الى سوق المنافسة وبشكل مبتكر ووفق اسس رصينة.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة الاهتمام بالتحسين المستمر ووضع رضا الزبون في قائمة الاولويات بالنسبة لعمل أي مؤسسة سياحية وذلك بغرض الوصول الى الزبائن الى البهجة والسعادة وانعكاسات ذلك على عملها.
٢. العمل على صياغة استراتيجية تتلاءم مع أمكانية كل مؤسسة سياحية من اجل الوصول إلى ما تبتغيه هذه المؤسسات من أهداف وريادة في مجال عملها.

٣. نشر ثقافة ماهية المواصفات الدولية الايزو بشكل عام والايزو ٩٠٠٠ بشكل خاص وكيفية تطبيقها من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات وإشراك أكبر عدد ممكن من العاملين في المؤسسات السياحية، مع ضرورة التأكيد على حداثة برامج تلك الدورات.

٤. بعد أن أوضحت نتائج اختبار متغيرات البحث بوجود علاقة ارتباط وتأثير بينهما يتم توصية المؤسسات السياحية في العراق أن تأخذ بنظر الاعتبار نتائج البحث ومتغيراته وتضمنيها في آلية عملها بغرض تحقيق ميزة تنافسية.

٥. نظرا لأهمية متغيرات البحث بالنسبة للمؤسسات السياحية العراقية وضرورة مواكبة التطورات السريعة لما يشهده سوق العمل السياحي بعامة والعراق بخاصة تولدت حاجة ماسة لإجراء مثل هذه البحوث لربط متغيرات على درجة عالية من الاهمية لتطوير العمل في هذه المؤسسات وتحقيق الريادة وانعكاس ذلك على القطاع السياحي في العراق والاقتصاد ككل.

المصادر

أولا الكتب

١. أحمد السيد كردي، المواصفات القياسية الدولية أيزوISO ، موسوعة الإسلام والتنمية، ٢٠١١م.

٢. أحمد مصطفى، إدارة الجودة الشاملة والآيزو 9000، دليل عملي مطابع الدار الهندسية، مصر،٢٠١٣.

٣. بلال السكارنة، الريدة وادارة منظمات الأعمال، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٤. حسام العربي، التخطيط الإداري، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

٥. حميد عبد النبي الطائي؛ د. رضا صاحب آل علي؛ سنان كاظم الموسوي، إدارة الجودة الشاملة والإيزو، ط١، دار الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

٦. خضير كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٧. خليل ابراهيم محمود العاني وآخرون، ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو ٩٠٠١-٢٠٠٠، ط١، مطبعة الأشقر، بغداد، ٢٠٠٢.

٨. عبد الستار محمد العلي، تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة، ط٣، دار المسيرة للطباعة والنشر، ٢٠١٨.

٩. قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

١٠. محمد عبد الوهاب العزاوي، انظمة ادارة الجودة والبيئة،ISO 14000 & ISO 9000، ط١، دار وائل للطباعة، عمان، ٢٠٠٢.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. أياد خالد محمد الجوراني، دور نجاح استيراتيجي إدارة المعرفة وريادية الأعمال في تعزيز الميزة التنافسية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١١.

٢. تيسير فضل سيد أحمد فضل، الدور المعدل للتوجه الريادي في العلاقة بين البيئة الخارجية والتوجه التسويقي، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في إدارة الأعمال، جامعة السودان والتكنولوجيا، ٢٠١٥.

٣. فيصل غازي المطيري، أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢.

ثالثاً: البحوث المنشورة

١. جلاب ،احسان دهش ، العلاقة بين التوجه الريادي والريادة المستدامة، بحث ميداني في عينة من المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(١٦)، العدد(٢)، ٢٠١٤.

٢. الياسري ،أكرم محسن ، كامل ، سهاد برقي ، أثر استراتيجية التسويق المستدام في التوجه الريادي، دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من مديري شركة زين للاتصالات المتنقلة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد(٢)، العدد(٨)،٢٠١٣.

٣. هتشنز، جريج ، الدليل الشامل للتسجيل والمراجعة والحصول على شهادة الجودة، مجلة خلاصة كتب المدير ورجل الأعمال، العدد(١٧)، اصدار الشركة العربية للإعلام العلمي(الشعاع)، القاهرة، ١٩٩٤.

٤. الزهراني ، رندة ، الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية، عالم الفكر، المجلد(٣٠)، العدد(٣)، ٢٠٠٢.

٥. سلطان ،سعدية ، مستوى توفر الخصائص الريادية وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية : دراسة تطبيقية على طلبة البكالوريوس تخصص إدارة أعمال، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٦.

٦. محمد ، سعيد عبد الله وآخرون، اسهام أبعاد التوجه الريادي في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة استطلاعية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، بحث مقدم إلى مؤتمر الريادة وذكاء الأعمال في المنظمات العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

٧. الساير، عمر ياسين محمد ، العلاقة بين التوجه الريادي والتوجه السوقي وأثرهما في الميزة التنافسية، بحث منشور في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٥١)، ٢٠١٧.

مشروع سد اليسو التركي والأمن المائي العراقي

"بين التحدي الخارجي والاستجابة الداخلية"

أ.م.د فهد عباس سليمان السبعاوي ر. مهندسين/ مهند عباس سليمان السبعاوي

جامعة كركوك / كلية التربية مديرية الموارد المائية/ كركوك

fahd7137@gmail.com amohanad98@yahoo.com

الملخص

تحتل قضية المياه والمشاريع المائية حيزاً واسعاً من اهتمامات الدول وتؤثر بشكل مباشر في العلاقات الدولية، كون أن هذه القضية تعد الشغل الشاغل للدول المتشاطئة مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للعراق وتركيا وسوريا .

إن انجاز تركيا لمشروع سد اليسو سيضيف مشكلة أخرى في طريق العلاقات العراقية – التركية الى جانب المشاكل التي يعاني منها العراق على المستوى الامني والسياسي والاقتصادي، واصبح التحدي الاستراتيجي له كيف سيحصل على حقوقه المائية لسد حاجته مع الاحتفاظ بعلاقات صداقة وتعاون مع الجارة تركيا. وما هي الطرق الواجب اتباعها لضمان حقوقه المائية وفق المعطيات والظروف الاقليمية والدولية.

يتناول البحث تطورات مشروع سد اليسو وتأثيراته على الامن المائي للعراق في ظل التحديات الخارجية التي تفرضها دول الجوار على العراق والاستجابة المباشرة للحكومات العراقية المتعاقبة في التعامل مع هذه القضية الخطيرة وفق الوثائق الرسمية المتوفرة. ويناقش البحث المواقف التي اتخذها العراق في التعامل مع هذا الملف الشائك في ظل القانون الدولي وعبر الاتفاقيات الثنائية في سبيل التوصل الى صيغة مناسبة لاستغلال المياه الدولية بما يضمن حقوق الطرفين.

الكلمات المفتاحية: السدود التركية_ سد اليسو _ الموقف العراقي _ الامن المائي العراقي.

Turkish Ilisu Dam project and Iraqi water security

Between an external challenge and an internal response

Abstract

The issue of water and water projects occupies a wide range of countries' concerns and directly affects international relations, since this issue is a concern of the riparian states, as is the case with regard to Iraq, Turkey and Syria.

The research deals with the developments of the Ilisu Dam project and its effects on the water security of Iraq in light of the external challenges imposed by the neighboring countries of Iraq and the direct response of the successive Iraqi governments in dealing with this serious issue.

Turkey's completion of this project will add another problem in the way of Iraqi-Turkish relations, in addition to the problems that Iraq suffers from at the security, political and economic level. The strategic challenge for him has become how to obtain his water rights to meet his needs while maintaining friendly relations and cooperation with Turkey. The paper discusses the positions taken by Iraq in dealing with this thorny file under international law and through bilateral agreements in order to reach an appropriate formula for the exploitation of international waters to ensure the rights of both parties.

المقدمة

تحتل قضية المياه والمشاريع المائية حيزاً واسعاً من اهتمامات الدول وتؤثر بشكل مباشر في العلاقات الدولية، كون أن هذه القضية تعد الشغل الشاغل للدول المتشاطئة مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للعراق وتركيا وسوريا.

إن تطورات مشروع سد اليسو وتأثيراته على الامن المائي للعراق في ظل التحديات الخارجية التي تفرضها دول الجوار على العراق والاستجابة المباشرة للحكومات العراقية المتعاقبة في التعامل مع هذه القضية الخطيرة وفق الوثائق الرسمية المتوفرة، يشكل بحد ذاته تطوراً مهماً في صلب العلاقات الاستراتيجية بين العراق وتركيا، إذ إن الاخيرة تعمل وفق ما تمليه مصالحها الاقتصادية لكنها في المقابل تؤثر بشكل سلبي على الامن المائي لدول الجوار الاقليمي، إذ إنه لا يوجد اتفاق قانوني ينظم تقسيم المياه بين دول الحوض الثلاث تركيا والعراق وسوريا وفي غياب الاتفاق الدولي شرعت تركيا في تنفيذ مشروعها التنموي العملاق الذي يضر ضرراً بالغاً بالأمن المائي العراقي ويؤثر على حق العراق في الحصول على الموارد المائية اللازمة.

لقد تحولت المياه في ظل تزايد معدلات النمو السكاني ومعدلات الاستهلاك، والندرة الملحوظة في مصادرها إلى محور من أهم محاور النزاع الدولي في الوقت الراهن، وقد أوضح الكثير من الباحثين بنشوب حروب بين الدول بسبب المياه خلال الفترة المقبلة داعمين آرائهم بصدور العديد من الدراسات والتقارير الدولية التي تحذر من شح المياه وندرتها، كتقارير البنك الدولي والمجلس العالمي للمياه، فضلا عن المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة، بل يرى البعض أن قيمة المياه العذبة في المستقبل ستفوق قيمة النفط.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعد إحدى الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة التي تتناول موضوع ملف السدود التركية وأثرها السلبي على الأمن المائي للعراق في ظل التطورات الدولية المعاصرة، إذ تعد قضية المياه احدى الركائز الأساسية التي يستند عليها الأمن القومي للدول، لذا فان دارسة آثارها ودورها في اثارة النزاع بين الدول تشكل جانباً مهما في التعريف بالسلبيات التي ستنجم في حال عدم توصل الاطراف المتشاطئة على صيغة تؤدي إلى تقسيم عادل للحصص المائية.

مشكلة البحث:

يتعامل البحث مع مشكلة معقدة وملف شائك حكم على العلاقات العراقية – التركية لعقود عدة، وأن انجاز تركيا لمشروع سد اليسو سيضيف مشكلة أخرى في طريق العلاقات العراقية – التركية إلى جانب المشاكل التي يعاني منها العراق على المستويات الامنية والسياسية والاقتصادية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة مشاريع السدود التركية وتأثيراتها المستقبلية على الموارد المائية في العراق، فضلاً عن ضرورة تبني مشاريع استراتيجية تهدف إلى وضع الحلول اللازمة لمواجهة تلك المشاريع بما يضمن استدامة الموارد المائية في العراق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيات عدة أهمها وضع برامج وسياسات من جانب الحكومة في سبيل حل مشكلة الموارد المائية في ظل السياسات المائية التي تتبعها دول الجوار الجغرافي للعراق، واصبح التحدي الاستراتيجي له كيف سيحصل على حقوقه المائية لسد حاجته مع الاحتفاظ بعلاقات صداقة وتعاون مع الجارة تركيا. وما هي الطرق الواجب اتباعها لضمان حقوقه المائية وفق المعطيات والظروف الاقليمية والدولية.

هيكلية البحث:

انطلاقاً من اهداف وفرضيات ومشكلة البحث فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسة، فقد تناول المحور الاول (التطور التاريخي لقضية المياه بين العراق وتركيا) . فيما تطرق المحور الثاني إلى (المشاريع المائية التركية المقامة على نهري دجلة والفرات وأهمها سد اليسو موضوع البحث) وتضمن المحور الثالث) مواقف العراق الرسمية إزاء انشاء مشروع السد) وأخيراً عرج المحور الرابع على موضوع (الاثار السلبية لمشروع اليسو على الأمن المائي للعراق)المواقف التي اتخذها العراق في التعامل مع هذا الملف الشائك في ظل القانون الدولي وعبر الاتفاقيات الثنائية في سبيل التوصل إلى صيغة مناسبة لاستغلال المياه الدولية بما يضمن حقوق الطرفين.

التطور التاريخي لقضية المياه بين العراق وتركيا:

تعد قضية المياه واحدة من أبرز القضايا المعقدة التي حكمت على العلاقات العراقية – التركية منذ بداية التكوين السياسي للبلدين في عشرينات القرن العشرين، ولهذا الغرض عُقدت معاهدات واتفاقيات عدة بين دولتي الانتداب البريطاني والفرنسي (نيابة عن سوريا والعراق) من جهة وتركيا من جهة أخرى، منها معاهدات الحدود والسلام تضمنت محاور عن نهر الفرات، فضلاً عن المعاهدات والاتفاقيات الخاصة لمياه نهري دجلة والفرات، وكان هدفها الاساس حماية المياه من تصرف انفرادي أو تحكم بالمياه تلجأ إليه دولة المجرى الاعلى، وقد عقدت هذه المعاهدات والاتفاقيات تطبيقاً لمبدأ حسن الجوار واستناداً إلى القواعد العامة للقانون الدولي في مجال المياه[١]، ومن بين تلك المعاهدات هي معاهدة لوزان الاولى ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ والثانية في ٢٤ تموز ١٩٢٣، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار ٢٩ آذار ١٩٤٦ وبرتوكول التعاون الاقتصادي والفني الموقع في ١٧ كانون الثاني ١٩٧١ في أنقرة، فضلاً عن البروتوكول الثلاثي الموقع في عام ١٩٨٠ للاتفاق على آلية استخدام الانهار المشتركة بينهما.[٢]

من خلال دراسة العلاقات العراقية – التركية وتطور الازمات المائية بين البلدين ، يتضح أن تأثير عامل مياه الفرات على العلاقات بين البلدين كان له تأثير كبير ، وأن أشد ازمة مائية بين البلدين كانت عام ١٩٩٠[٣]، إذ قامت تركيا بإثارة قلق جارتيها عندما اوقفت في مطلع كانون الثاني ١٩٩٠ تدفق مياه الفرات جنوبي سد اتاتورك لمدة شهر ، وهذا السد يعد حجر الاساس في خطة تنمية الاناضول وهو خامس اكبر سد صخري في العالم[٤]، وقد ابلغت تركيا كلاً من العراق وسوريا في شهر تشرين الثاني على ذلك بخططها للشروع في ملئ خزان السد وعرضت تعويضها بزيادة تدفق مياه النهر خلال المدة من كانون الثاني إلى منتصف شباط من عام ١٩٩١.[٥]

المشاريع المائية التركية المقامة على نهري دجلة والفرات:

بادرت الحكومة التركية إلى العمل على اقامة المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات، انطلاقاً من سياسة تركيا التي ترى ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وينطبق عليهما وصف الانهار العابرة للحدود ولتركيا حق السيادة على مياهها وان المباحثات حول وضع النهرين يجب ان لا تتركز على موضوع قسمة المياه[٦]، وانما على موضوع الاستخدام الامثل ، وأن هذين النهرين اللذين ينبعان

من اراضيها يشكلان مصدراً طبيعياً خاصاً بها .[٧]وعلى هذا الاساس شرعت الحكومة التركية بوضع حجر الاساس لمشروع جنوب شرق الاناضول المعروف اختصاراً بمصطلح كاب ((G.A.P والذي يعود التفكير به إلى ثلاثينات القرن العشرين، والذي يعد اكبر مشروع للتنمية الاقتصادية الاقليمية في تركيا، ليس على صعيد تاريخ الجمهورية التركية فحسب بل على صعيد المستوى العالمي ايضاً، وهو مشروع متكامل ومتعدد القطاعات، إذ يشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني فضلاً عن إنشاء السدود ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية ومشروعات الري في حوضي دجلة والفرات، ناهيك عن أبعاده السياسية، داخلياً وخارجياً والديموغرافية والاجتماعية ليس على تركيا وحدها بل على دول حوض الفرات أيضاً[٨]، واستمرت تركيا منذ عقد الستينات في تنفيذ مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق بناء السدود والخزانات على مجرى نهري دجلة والفرات دون الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة دول الجوار الجنوبي المتمثلة بالعراق وسوريا ومن أهم هذه السدود هو سد كيبان[٩]، وهو أول السدود التركية على نهر الفرات يقع جنوب التقاء رافديه مراد صو وفرات صو، وعلى بعد (١٠) كم شمال مدينة كيبان[١٠]، وبدأ العمل به في أواخر عام ١٩٦٥ وانتهى انجازه عام ١٩٧٤، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لخزان كيبان (٣٠,٧) مليار متر مكعب من المياه.[١١]

أما سد قره قايا وهو ثاني السدود الكبيرة التي أنشأتها تركيا على مجرى النهر الرئيس، ويقع إلى الجنوب من سد كيبان بمسافة (١٦٦) كم ومقدار الخزن الكلي له (٩,٥٤) مليار متر مكعب منها (٤) مليار متر مكعب خزن وبدأ العمل بالمشروع عام ١٩٧٩ وأنجز عام ١٩٨٦[١٢]. ومن بين السدود المهمة الاخرى هو سد اتاتورك، ويمثل أهم المشاريع الاستراتيجية التي نفذت في تاريخ تركيا، ويقع السد قرب بلدة بوزوفا في محافظة شانلي اورفة على بعد ٦٠ كم من الحدود السورية وتبلغ مساحة بحيرته (٨١٧) كم^2 وطاقته التخزينية الكلية (٤٨,٧) مليار م٣، ووضع حجر الأساس له عام ١٩٨٢، وتم الانتهاء منه في تموز ١٩٩٢[١٣]. فضلاً عن سدود أخرى شرعت تركيا في انشائها على نهر الفرات تكون رديفة لمشروع الكاب التركي.[١٤]

خارطة تبين السدود المائية التي أنشأتها الحكومة التركية على نهري دجلة والفرات

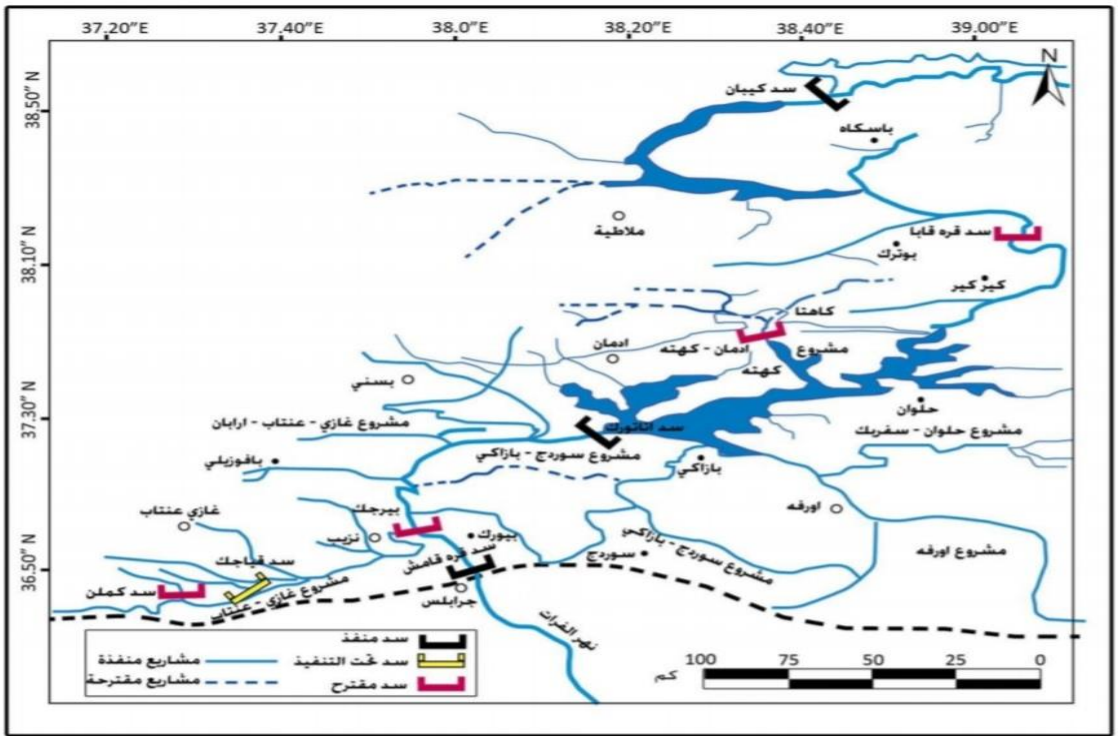

المصدر: عبدالستار سلمان حسين، " مشاريع جنوب شرق الاناضول (G.A.P)"، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع(٤)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٩.

وبخصوص السدود التركية المقامة على نهر دجلة فيأتي في مقدمتها سد دجلة /كرالكزي ويضم سدين الأول: سد قرال قيزي على نهر دجلة، ومحطته الكهرومائية والتي تعمل بقوة (٩٠) ميكا واط، وتولد طاقة كهربائية بمقدار (١٤٦) مليون واط/ ساعة في السنة، فضلاً عن الاستفادة منه أثناء الفيضان وإرواء مساحة زراعية قدرها (١٢٦٠٨٠) هكتار. أما الثاني: فهو سد دجلة والذي يقع إلى الجنوب من سد كرالكزي، ويهدف المشروع إلى توليد الطاقة الكهربائية وتأمين إرواء مساحة زراعية تبلغ (١٢٦٠٠٠) هكتار مع سد كرالكزي على الضفة اليمنى من نهر دجلة .[١٥]ومن بين مشاريع السدود الاخرى هو مشروع باطمان والذي يقع على رافد باطمان في ولايتي آمد وسيرت، ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج (٤٨٣) مليون كيلو واط/ ساعة سنوياً من الطاقة. فضلاً عن ري (٣٧٧٤٤) هكتاراً من الأراضي، بوشر العمل بهذا المشروع عام ١٩٨٦ وأنجز سنة ١٩٩٢[١٦]، وإلى جانب هذا المشروع أقامت تركيا عدداً من المشاريع المائية الاخرى ومنها مشروع بطمان – سيلوان ومشروع

كارزان ومشروع سد جزرة[١٧]، والتي تعد من بين السدود الممهدة لإقامة مشروع سد اليسو موضوع البحث.

إنشاء سد اليسو على نهر دجلة:

يعد سد اليسو (Ilisu Dam) واحد من أهم السدود التي باشرت الحكومة التركية بأنشائه، بهدف توليد الطاقة الكهربائية وهو يعد ثاني أكبر السدود المائية بعد سد اتاتورك على نهر الفرات، وتم تنفيذه في اعالي حوض دجلة عند الحدود التركية – العراقية ضمن مشروع عملاق في جنوب شرق تركيا يعرف بمشروع (كاب)[١٨]، ويشكل انشاء هذا السد عنصرا رئيسيا من خطة متكاملة لتنمية المياه المخطط لها في عام ١٩٧٠ لتجمعات المياه في اراضي اعالي نهر دجلة عن طريق تخزين المياه لري نحو (١٢١٠٠٠) هكتار من الاراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهرومائية.[١٩]

برزت فكرة انشاء هذا المشروع في مطلع خمسينيات القرن العشرين، عندما باشرت احدى الشركات المختصة بوضع الدراسات والخطط لإنشاء سد عملاق على نهر دجلة[٢٠]، وفي عقد السبعينات دأبت الحكومة التركية على وضع خطة تفصيلية لزيادة استخدام نهر دجلة للاستفادة منه لغرض توسيع مساحات الاراضي الزراعية ولتوليد الطاقة الكهربائية، ويعد هذا المشروع جزءاً من مشروع الكاب التركي يقع على نهر دجلة على بعد (٦٥)كم من الحدود السورية والعراقية، وفي عام ١٩٩٧ دخل سد اليسو ضمن الخطة الوطنية للتنفيذ، وتقدر سعة الخزن (١٠,٤) مليار م٣.[٢١]

في الخامس من اب عام ٢٠٠٦ وضعت الحكومة التركية برئاسة رجب طيب اردوغان حجر الاساس لبناء هذا المشروع قرب منطقة دراغتبيجن الوقعة بين مدينتي سييرت وماردين على بعد (٤٥) كم من الحدود السورية، وهو سد إملائي كبير يبلغ منسوب قمته حوالي (٥٣٠) م في حين يبلغ منسوب الخزن الفيضاني الاقصى حوالي (٥٢٨) م، أما ارتفاع السد من ارضيته فهي بحدود (١٣٨) م وتبلغ المساحة السطحية لبحيرة الخزان حوالي (٣٢٤) كم^2، في حين تبلغ تكلفة انشائه حوالي (١,٢) مليار دولار .[٢٢] وتهدف الحكومة التركية من وراءه إلى توليد الطاقة الكهرومائية وبحدود (١٢٠٠) ميكا واط، أي ما يعادل انتاج (٣٨٣٠) كيكا واط في الساعة سنوياً، ومن المؤمل أن يتم انجاز هذا المشروع بحلول عام ٢٠٢٧، وقد ابلغت تركيا الحكومة العراقية بانها ستبدأ في ملئ خزانات السد في الاول من حزيران ٢٠١٨ ولمدة أربعة سنوات، ولم تؤخذ اي احتياطات في هذا الشأن حتى بدأت

الكارثة من اول يوم بدء ملئ الخزانات بانخفاض منسوب مياه دجلة إلى النصف، فكيف سيكون حال العراق وأراضيه الزراعية بعد أربعة سنوات الذي بدأنا نشاهد تأثيراته اليوم.[٢٣]

موقع سد اليسو التركي

المصدر : https://www.soas.ac.uk/water/publications

تهدف الحكومة التركية من انشائها لسد اليسو ارواء مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهرومائية والعمل على تقليل الاعتماد على الطاقة النفطية بدلاً من الانفاق الحكومي الذي يقدر بـ(٣٠٠) مليون دولار على استيرادها[٢٤]، فضلاً عن ما سيحققه هذا المشروع من توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وكذلك تعزيز الواقع السياحي في تلك المنطقة وتطوير الثروة السمكية بشكل أكبر، وأن هذا المشروع سيعمل على تعزيز عدد من السدود القريبة منه ومنها سد جزرة الذي يقع جنوب سد اليسو على نهر دجلة وعلى بعد (٣٥) كم ويبلغ حجم المياه المتدفقة اليه حوالي (١٦,٧) مليار متر مكعب سنوياً.[٢٥]

إلى جانب تلك الاهداف من وراء بناء سد اليسو يبقى الهدف الاهم وهو الهدف السياسي، إذ تسعى الحكومة التركية إلى التحكم بمجرى نهري دجلة والفرات واستخدامه كورقة ضغط مع الدول المتشاطئة وهي كل من العراق وسوريا[٢٦]، فضلاً عن ذلك تعمل الحكومة جاهدة في القضاء على التنظيمات الانفصالية وتضييق الخناق عليها وأهمها مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PPK) في مناطق جنوب شرق الاناضول.[٢٧] فضلاً عن ذلك تسعى تركيا في الحصول على النفط مقابل المياه

ولم تكن سياستها المائية في تلك المرحلة استجابة لنقص الماء بقدر ما كانت محاولة لإحكام سيطرتها على نهري دجلة والفرات لغرض مساومة العراق اقتصادياً.[٢٨]

مواقف العراق الرسمية إزاء انشاء مشروع السد:

أثار اقدام الحكومة التركية على بناء مشاريع السدود وأهمها سد اليسو، قلق الحكومة العراقية التي رأت أن هذه المشاريع ستعمل على ضرب الامن المائي للعراق في الصميم دون أن تعبأ تركيا لذلك، ورغم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات مع الجانب التركي الا أن الاخير لم يحترم تلك الاتفاقيات[٢٩]، وبسبب التحديات التي كانت تواجه العراق في فترة التسعينات بسبب آثار الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، الا أن ذلك لم يمنع الحكومات العراقية المتعاقبة في اتباع الوسائل الدبلوماسية على أمل ثني تركيا عن الاستمرار في بناء تلك السدود والضغط باتجاه الزام الحكومة التركية احترام المبادئ والاتفاقات المبرمة سابقاً مع العراق وسوريا حول اقتسام المياه المشتركة دون الاضرار بحقوق أي من تلك البلدان.[٣٠]

وبسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ وتوقف المفاوضات العراقية التركية حول هذا الملف عام ١٩٩٢ والذي بانت تأثيراته على قطاع المياه، فقد ناشدت الحكومة العراقية المجتمع الدولي من أجل الوقوف إلى جانب العراق في هذه الازمة، فقد بعث وزير الخارجية العرقي ناجي صبري برسالة إلى وزير الخارجية الدانماركي بيرشتيك مولر(P. Moller) بتاريخ الاول من تشرين الأول ٢٠٠٢، أوضح فيها احتجاج العراق على قيام بعض الشركات الاوربية مساهمتها في تمويل بناء سد اليسو، وبيّن في الرسالة أن الحكومة التركية لم تحط العراق علماً بقضية بناء السد المذكور موضحاً أن بنائه سيعمل على انخفاض تدفق المياه إلى العراق عند الحدود، أي سيكون الانخفاض من (٢٠,٩) مليار متر مكعب إلى (٩,١٦) مليار متر مكعب، الامر الذي سيؤدي إلى كارثة حقيقية ستلحق بالأمن المائي للعراق[٣١]، ودعا صبري نظيره الدنماركي إلى ان تبذل بلاده مساعيها لدى الحكومة التركية من أجل حملها على اعادة النظر بتلك المشاريع والاحترام الكامل لحقوق العراق وسوريا المائية ومن ثم تعديل خططها ومشاريعها على هذين النهرين وفق مبادئ واحكام القانون الدولي لا سيما اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية الموقعة في ١٩٩٧/٥/٢١، وطالب صبري أيضاً من نظيره أن يبذل مساعيه لدى الشركات والمؤسسات الاوربية بعد تمويل ودعم

بناء السدود قبل التوصل إلى اتفاق بين الدول المتقاسمة (تركيا وسوريا والعراق) لنهري دجلة والفرات.[٣٢]

وما أن باشرت الحكومة التركية بوضع حجر الاساس لبناء سد اليسو، حتى بعثت وزارة الخارجية العراقية برسالة إلى مجلس الوزراء العراقي في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦ للنظر في الاجراء الاحادي من الجانب التركي، وبينت وزارة الخارجية أنه من الضروري استدعاء سفراء الدول التي تساهم في تمويل بناء السد والطلب منها ايقاف عملها لحين التوصل إلى اتفاق مع تركيا، ومفاتحة الاتحاد الاوربي والجامعة العربية لبينان موقف العراق من ذلك المشروع وضرورة التدخل لسحب الشركات المساهمة في بناء هذا السد، فضلاً عن استدعاء السفير التركي لدى العراق وتسليمه مذكر احتجاج شديدة بسبب عدم قيام الحكومة التركية التشاور مع العراق وسوريا بشأن السد وبيان الاضرار الجسيمة التي ستلحق بالأمن المائي للعراق، علاوة على ضرورة التنسيق مع الجانب السوري لتوحيد المواقف ازاء المشاريع التركية.[٣٣]

يبدو أن الجانب التركي بعد حملة الضغوط التي مارسها الجانبين العراقي والسوري، وجد أنه من الضروري الدخول في مفاوضات جديدة مع جيرانه للإيجاد حل مناسب حول قضية المياه، فقد دعا وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي محمد حلمي غولار نظيريه وزير الموارد المائية العراقي عبداللطيف جمال رشيد ووزير الري السوري نادر البني، إلى زيارة تركيا التي تمت في ٢٢ اذار ٢٠٠٧، لبحث الية التعاون في المسألة المائية المشتركة، وقد قدم الجانب التركي رؤية الحكومة التركية حول بناء سد اليسو كما بحث الاطراف الثلاثة الجوانب الفنية المتعلقة بهذا السد بشرط أن يضمن تدفق المياه بشكل مناسب إلى كل من العراق وسوريا دون الاضرار بالوارد المائي والتأكيد على مواصلة المشاورات لتفعيل مشاريع التعاون المشتركة[٣٤]. وفي هذا الجانب أكد وزير الموارد المائي العراقي حول سد اليسو أن :" أي سدود على الأنهار في المنبع ستؤثر علينا، ولا يتعلق الأمر فقط بكمية المياه المتدفقة في اتجاه مجرى النهر ولكن أيضاً بجودة المياه، وبما أن إليسو سيؤثر على العراق ، فإننا نود أن نكون على اطلاع كامل ومشاركين ويجب أن تكون لدينا فكرة واضحة عن الكيفية التي ستتم بها معالجة تركيا لهذا القضية".[٣٥]

ورغم تأكيد الحكومة التركية بموجب الاجتماع الثلاثي السابق على التعاون في تلك القضية بما يضمن تدفق سليم وعادل للوارد المائي إلى جيرانها، الا أنه تناهى إلى اسماع الحكومة العراقية قيام

تركيا البدء بوضع حجر الاساس لسد اليسو، لذلك واصل العراق جهوده الدبلوماسية لهذا الغرض، فقد بعث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري برسالة إلى السيدة بينتا ف. فالدنر (P. Faldnar) مفوضة الاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية بتاريخ الثامن من اذار ٢٠٠٧، عبر فيها عن قلق العراق من شروع الحكومة التركية ببناء ذلك السد الامر الذي سيؤدي إلى فقدان العراق لكميات كبيرة من المياه الواردة من نهر دجلة عن الحدود مع تركيا وسيلحق الضرر بالوضع الاقتصادي للعراق، وبيّن زيباري أن الحكومة التركية سبق وأن شيدت العديد من مشاريع السدود على نهري دجلة والفرات وأهمها مشروع جنوب شرق الاناضول (كاب)، دون التشاور مع العراق وسوريا ودعا في الرسالة إلى قيام الاتحاد الاوربي ممارسة الضغوط على الجانب التركي لثنيه عن اتمام تلك المشاريع التي ستحلق كارثة حقيقية بالعراق[٣٦]. وفي هذه الاثناء عبرت وزارة الموارد المائية العراقية عن قلها البالغ من الآثار التي سيتركها سد اليسو على الواقع المائي للبلاد، فقد عبرت في تقرير لها صدر في ١٤ نيسان ٢٠٠٧، عن امتعاضها من المشروع التركي وأوضحت أن الجانب التركي لم يسلم تفاصيل المشروع إلى الجانب العراقي إلا في شهر كانون الأول عام ٢٠٠٦ في حين أنها وضعت حجر الاساس لبناء هذا السد في شهر اب من تلك السنة مما يشكل خرقاً واضحاً للمواثيق الدولية والمعاهدات الثنائية بين البلدين، وبينت الوزارة أن مضي الجانب التركي في تنفيذ هذا المشروع سيحرم العراق من تدفق المياه اللازمة وسيعود بالضرر على الواقع الزراعي للعراق ويؤثر على هيدرولوجية نهر دجلة وتغيير النمط الطبيعي لتدفق مياهه، لهذا تؤكد الوزارة رفض العراق لهذا المشروع وانفراد الجانب التركي في التوسع في اقامة المشاريع الأروائية على نهري دجلة والفرات[٣٧]، وقد أوضح التقرير أيضاً أن السد يقع ضمن منطقة زلزالية يصل تأثيرها إلى (٦) درجات على مقياس ريختر واذا لم يأخذ المهندسون عامل الامان فأنه سيؤدي إلى حدوث فيضانات قوية مدمرة يكون تأثيرها كبيراً داخل الاراضي العراقية.[٣٨]

وحول هذا الموضوع، وبدعوة من وزير الري السوري نادر البني، عقد في دمشق اجتماعاً ثلاثياً في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٨ ضم وزير الموارد المائية العراقي عبداللطيف جمال رشيد ووزير البيئة والغابات التركي فيسيل إراغلو، وتناول المجتمعون قضية بناء سد اليسو، وبيّن الوزير التركي أن حكومته ستضمن حقوق الجارين العراق وسوريا فيما يتعلق بالمياه وأن بناء السد لن يؤثر عليهما[٣٩]، فيما أكد الجانب العراقي على ضرورة تفعيل اللجان المشتركة الخاصة بملف المياه، كما دعا الجانب العراقي الحكومة التركية زيادة تصاريف المتدفقة من نهر الفرات وزيادة الاطلاقات المائية من السدود التركية باتجاه نهر دجلة[٤٠]، وأثناء مشاركة العراق في المنتدى الوزاري حول المياه في سلطنة عُمان

عام ٢٠٠٩، أكد وزير الموارد المائية عبداللطيف رشيد أن الأمن المائي للعراق سيتأثر كثيراً بسبب مشاريع السدود التركية وأن البلاد تواجه نقصاً حاداً في المياه وتردي في نوعيتها.[٤١]

وبوصفها وسيلة لتصفير المشكلات مع العراق وسوريا، اجتمعت الدول الثلاث في أنقرة في شهر أيلول ٢٠٠٩، لبحث مشكلة المياه وعبر الوفد التركي عن رغبة بلاده ايجاد حل ملائم لهذه المشكلة، فيما أكد الوفد العراقي أن بلاده لديها مخاوف عدة من قضية السدود التركية وأهمها سد اليسو لما يشكله من خطر جسيم سيلحق الضرر بالأمن المائي العراقي ولابد من ايجاد حل وسط يضمن حقوق جميع الاطراف.[٤٢]

ومن جانب آخر أعدت وزارة البيئة والغابات التركية مذكرة تفاهم وتعاون حول قضية المياه مع الجانب العراقي في ٢٥ كانون الاول ٢٠١٤، تضمنت تفاصيل والية تفعيل عمل اللجان المشتركة السابقة حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات، واستمرت الاتصالات التركية – العراقية حول هذا الموضوع، إذ بعثت السفارة التركية في بغداد برسالة إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٥ اب ٢٠١٧ أكدت فيها حرص الحكومة التركية على عدم الاضرار بإمدادات المياه إلى الجانب العراقي، كما تضمنت الرسالة قيام الجانب التركي بالعمل على تعديل المادة (١٢) من مذكرة التفاهم السابقة التي تتعلق بتأكيد الجانب التركي بعدم وجود تأثيرات سلبية على العراق في حال البدء بتشغيل سد اليسو على أن يكون بموافقة الاطراف الموقعة على تلك المذكرة[٤٣]، ووفي نهاية المطاف تم التصديق على محضر اللجان المشتركة ومذكرة التعاون فقط من الجانب التركي في ١٥ تشرين الأول عام ٢٠١٩[٤٤]، وأهم ما ورد في مذكرة التعاون المشتركة بنداً مهماً ستضمن للعراق حصص المياه من نهري دجلة والفرات فضلاً عن تبادل الخبرات والتعاون في هذا المجال.[٤٥]

يبدو أن دور اللجان المشتركة وتوقيع مذكرات التعاون بين العراق وتركيا للتفاهم حول موضوع المياه لم تصل إلى نتيجة تذكر، والدليل على ذلك هو ما تم الاعلان عنه في ١٩ أيار ٢٠٢٠ عن قيام الجانب التركي تشغيل أول توربين في سد إليسو على نهر دجلة، جنوب شرقي تركيا، على الحدود مع العراق، وهو ما ذكره الرئيس التركي اردوغان أنّ أنقرة ستبدأ تشغيل واحد من ستة توربينات لسد إليسو، الأمر الذي سيقلل كمية المياه التي تصل للعراق من نهر دجلة.[٤٦]

وازاء هذا الوضع الخطير أوضح وزير الموارد المائية العراقي مهدي رشيد الحمداني أن ملف المياه يستعمل من قبل تركيا كورقة ضغط سياسي وهي بالنسبة لها تأتي المياه من جانبين: جانب سياسي وجانب فني والعراق يتعامل مع الملف فنيا باعتباره دولة مصب، وأكد ان: "موضوع المياه يتعلق بحياة المناخ ودولة المصب ليس لديها خيار سوى الحصول على حقوقها من الجارة تركيا واحيانا يكون هناك تعنت من الجوار ليس له تبرير ولذلك دائماً نكون حريصين ان تكون العلاقة مستمرة ومستقرة لان دولة المصب دائماً تكون الحلقة الاضعف ولكن نحن نتأمل خيراً في أن نصل إلى توافقات في هذا الموضوع"[٤٧]، ويواصل الوزير حديثه عن هذا الموضوع بالقول: "إن الحكومة التركية اقرت بناء سد اليسو رغم اعتراض العراق واصبح واقع حال والعراق سعى مع كل المنظمات والمجتمع الدولي إلى ايقاف تمويل هذا السد وفي مرحلة من المراحل نجحنا ولكن تركيا استخدمت اموالها الخاصة ومولت المشروع وخلال ٨ إلى ٩ سنوات وهي فترة بناء السد حاولنا التأثير على المجتمع الدولي ان هذا الموضوع سيؤثر على العراق، وان سد اليسو وصل إلى المراحل النهائية من الاملاء وفي هذه الفترة كان لدينا خزين مائي واتخذنا سياسة مالية وحافظنا على المياه ومنشآتنا وسدودنا بخير وادارتنا للازمة كانت جيدة وتماشينا مع العملية، وأن الحكومة تملك اوراق ضغط كثيرة ضد تركيا" .[٤٨]

بسبب المماطلة التركية حيال هذا الموضوع أصدرت الحكومة العراقية بياناً في ٢٧ حزيران ٢٠٢٠ أوضحت فيه أنها ستلجأ إلى مجلس الامن الدولي وتقديم شكوى رسمية ضد الجانب التركي، لتأمين حصة العراق المائية بعد تدشين تركيا سد إليسو العملاق على نهر دجلة، وذكر المتحدث باسم وزارة الموارد المائية العراقية عون ذياب عبدالله أن" :هناك اختلافاً بين سد إليسو وسد النهضة في إثيوبيا وما يجري معها بين مصر والسودان والجدل حوله والخلاف على إملاء السد وطريقة التخزين فيه، وهذا جوهر الخلاف بين الدول الثلاث" .وبين أن" :سد النهضة سعته ٧٤ مليار متر مكعب وهي سعة ضخمة جداً، وتخشى مصر في حالة الإملاء ألا تصلها حصتها من المياه هذه السنة، وتسبب لها مشاكل في تأمين احتياجاتها المطلوبة من الزراعة والصناعة والشرب وغيرها، وكذلك الأمر بالنسبة للسودان". وواصل ذياب حديثه عن مخاطر سد اليسو بالقول:" أما ما يتعلق بسد إليسو التركي، فإن الخزن فيه قد امتلأ بالكامل، وبدأوا بتوليد الطاقة الكهربائية من السد وبهذه العملية يتم إطلاق كميات من المياه سوف نستقبلها ونخزنها في سد الموصل، لذا فالأمر مختلف بين العراق وتركيا عما عليه بين إثيوبيا ومصر والسودان.[٤٩]"

صور فضائية من داخل الاراضي التركية قبل وبعد تشغيل سد اليسو

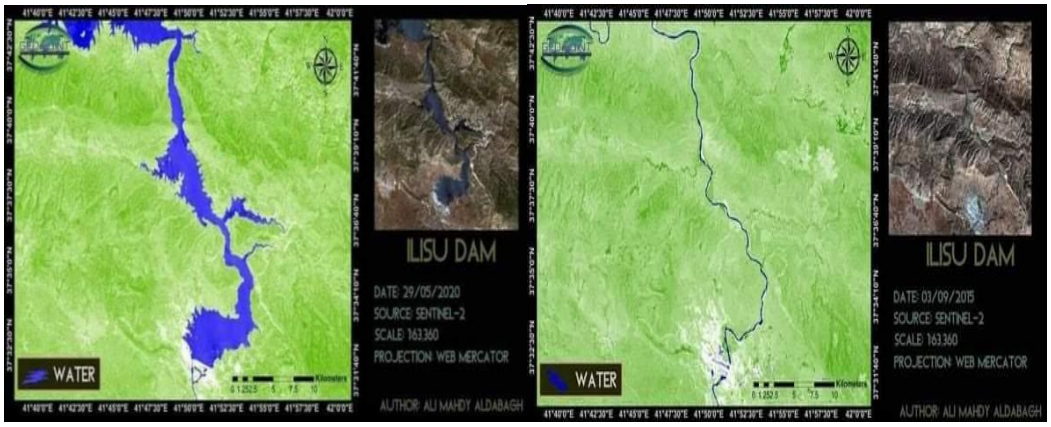

المصدر: GeoPoint IRAQ, Information Technology Company in Al Jami`Ah, Baghdad, online: www. GeoPoint IRAQ.com

يبدو من خلال النظر إلى الصورتين الجوية الملتقطة، الاولى على اليسار بتاريخ ٣ أيلول ٢٠١٥ والثانية على اليمين بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٢٠ لمنطقة حوض سد اليسو، يلاحظ بوضوح كمية المياه المحتجزة داخل الاراضي التركية قبل وبعد تشغيل أول توربين لسد اليسو، وهو بحد ذاته سيشكل خطراً حقيقياً يهدد الأمن المائي للعراق في السنوات القادمة اذا لم يتم التحرك سريعاً من جانب الحكومة العراقية.

ولإيجاد حل لقضية المياه المعقدة مع الجانب التركي، كشفت وزارة الموارد المائية العراقية في ١٢ اب ٢٠٢٠ عن انطلاق جولة مفاوضات مع الاتراك وأوضحت ان الجانب العراقي لديه أوراقا تفاوضية تتعلق بملفات فنية واقتصادية وسياسية لاستخدامها في الجولات واللقاءات التفاوضية المقبلة مع الجانب التركي للضغط عليها من اجل التوقيع على اتفاقيات لتحديد حصة العراق المائية، وفي اطار ذلك وصفت وزارة الموارد المائية العراقية الجولة التفاوضية الأولى مع الجانب التركي لحل مشكلة شح المياه في نهري دجلة والفرات بانها مثمرة وايجابية، مبينة أنها اقترحت على الحكومة التركية منح شركاتهم تنفيذ ثمانية مشاريع عملاقة في العراق[٥٠]، وأكد حاتم حميد مدير المركز الوطني في وزارة الموارد المائية أن الجولة التفاوضية الأولى التي افتتحها وزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمداني للقاء الفني بين العراق والجانب التركي والتي تمت عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة، ركزت على إيجاد مخرجات مشتركة لازمة المياه، وأن الاجتماع الأول استمر لثماني ساعات متواصلة، فيما مثّل الجانب التركي مراد داج دافيران وكيل رئيس مؤسسة شؤون المياه الحكومية في تركيا مع عدد

من المختصين من وزارتي الزراعة والغابات والخارجية التركية، وركزت الجولة التفاوضية الأولى على أربعة محاور رئيسة، تضمن محورها الأول هو بحث خطة تشغيل سد اليسو في الفترة القادمة، والثاني مقترح إنشاء المركز البحثي المشترك (التركي ـ العراقي) ويكون مقره في بغداد وفرع منه في البصرة، أما المحور الثالث يتعلق بالمشاريع المقترحة من العراق للحكومة التركية، ومساهمتها عبر الشركات التركية لتنفيذها، والرابع هو ما يختص بتبادل البيانات، وإعادة تفعيل لجان المحطات المشتركة بين الطرفين .[٥١]

ناقش الجانبان مقترح الحكومة العراقية بإحالة عدد من المشاريع التابعة إلى وزارة الموارد المائية على شركات تركية، إذ أكد حاتم حميد مدير المركز الوطني في الموارد المائية، أن هذا المقترح يأتي لتحفيز الجانب التركي على حل كل المشاكل والخلافات، مشيرا إلى أن من بين المشاريع المقترح تنفيذها سد مكحول في محافظة صلاح الدين، وتأهيل وتطوير مشروع ري العمارة لإصلاح أراض زراعية تقدر بـ٣٠٠ ألف دونم، وتحويل وتطوير قناة البدعة إلى قناة أنبوبية لنقل الماء الصالح للشرب من نهر الغراف إلى محافظة البصرة.[٥٢]

من خلال ما تقدم يمكن القول أنه رغم الجهود التي تبذلها وزارة الموارد المائية العراقية لحسم ملف المياه، إلا أن الجانب التركي كان دائما أثناء المفاوضات يتبع اسلوب المماطلة ويحاول بشتى الوسائل قطع الطرق للوصول إلى صيغة تفاهم لحل قضية المياه العالقة مع العراق وسوريا، وكان الكلام شيء والتطبيق على أرض الواقع شيء آخر، بدليل أن المفاوض التركي كان في جميع المفاوضات يصرح أن المشاريع المائية التركية ستحترم الحقوق المائية للدول المشتركة في نهري دجلة والفرات، لكن في الواقع كانت الحكومة التركية مستمرة في بناء مشاريع السدود دون ابلاغ تلك الدول بذلك، في وقت كانت الدول المتشاطئة على دراية تامة أنها أمام كارثة حقيقية ستلحق بها في السنوات المقبلة.

الآثار السلبية لمشروع اليسو على الأمن المائي للعراق:

لقد بدا واضحاً أن الحكومة التركية استخدمت المياه كورقة ضغط سياسية مع دول الجوار الجغرافي لا سيما مع العراق، لتخترق بذلك مبادئ القانون الدولي المنظمة لحقوق الدول وحصصها في المياه،

وأن المشاريع التركية ستعود بالضرر على مستقبل الوارد المائي العراقي وفقدان كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات عند دخولها إلى العراق.[٥٣]

ان الانعكاسات السلبية لمشروع سد اليسو على الاحتياج المائي العراقي ستظهر بوضوح في السنوات القادمة، بعد استكمال جميع المشاريع التركية التي ستتيح لها خزن أكثر من (١٠٠) مليار متر مكعب من نهري دجلة والفرات .[٥٤]

إن بناء وتشغيل سد اليسو في حد ذاته، سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على هيدرولوجية ومورفولوجية وبيئة نهر دجلة وبيئة المنطقة التي يجري النهر من اراضيها حيث سيغير من نمط تدفق المياه الموسمية عن طريق حجز جميع حمل النهر من الترسبات التي تتدفق اثناء فيضان النهر في فصل الربيع وسيسبب في تقليل تدفقات النهر في فصل الصيف إلى سوريا والعراق إلى مستويات متدنية بحدود ٦٠ مترا مكعبا في الثانية.[٥٥]

الامر المهم الذي يمكن ملاحظته في هذا الجانب، أنه في ظل النقص الحاصل في حال تشغيل سد اليسو فان العراق حتى لو استثمر كل جهوده في استغلال الموارد المائية، فإنه سيعاني من عجز كبير في المياه، وسيكون هذا النقص في حالة ازدياد في السنوات المقبلة.[٥٦]

يعد سد اليسو أكبر السدود ضمن مشاريع الكاب التركية، الذي سيشكل عند إنجازه إلى نقص كبير في المياه المتدفقة من نهر دجلة، الامر الذي سيؤدي إلى اصابة جميع مفاصل الواقع البيئي للعراق، ويكون النقص في حدود (٣٥%) من الوارد المائي في العراق وسيصيب ما يقرب من (٤٠%) من الاراضي الزراعية من خلال الجفاف والتصحر.[٥٧]

أولاً: تأثير سد اليسو على الواقع الزراعي في العراق:

بما أن العراق بلداً زراعياً مهماً، لذلك فأنه في حال اكتمال سد اليسو سيتأثر الواقع الزراعي بانخفاض حصة العراق المائية، وأن قلة الوارد المائي إلى نهر دجلة سيحرم ما يقرب من (٦٩٦) ألف هكتار من الاراضي الزراعية من المياه، وسيؤدي ذلك بدوره إلى حدوث الجفاف في الكثير من المناطق الزراعية وزحف الكثبان الرملية ويؤثر على الاهوار في جنوب العراق، التي ستتأثر كثيراً في حال قلة تدفق مياه نهر دجلة عن الحدود العراقية مع تركيا[٥٨].ومنذ عام ٢٠١٧، أدى نقص المياه في العراق إلى اتخاذ إجراءات مثل حظر زراعة الأرز، ودفع مزارعين إلى هجر أراضيهم، كما شهدت

مدينة البصرة احتجاجات استمرت شهوراً بسبب عدم توفر مياه صالحة للشرب[٥٩] . وأوضح وزير الموارد المائية العراقي حسن الجنابي في تصريح صحفي في ١٩ اب ٢٠١٨ أنه مع خسارة العراق لأكثر من (٥٠%) من المياه سيتحول ما يقرب من (٣) ملايين ميل مربع من الاراضي الزراعية في العراق إلى صحراء غير قابلة للزراعة.[٦٠]

تجدر الاشارة إلى أن مناسيب مياه نهر دجلة قد انخفضت بنسبة (٦٠%) بسبب مشاريع السدود التركية المقامة على نهري دجلة والفرات التي تخزن ما يقرب من (١٣٨) مليار متر مكعب من المياه، وتؤثر تلك السدود في تقليل تدفق مياه نهر دجلة بحيث تصل إلى (٩) مليار متر مكعب، وهذا النقص في المياه المتدفقة ستكون له انعكاسات كارثية على الامن الزراعي للعراق وعلى نوعية المياه الموجودة[٦١]. فضلاً عن ذلك ان انخفاض مناسيب المياه في العراق سيؤدي إلى تردي واضح للأوضاع الاقتصادية للفلاحين العراقيين ويؤدي بدوره إلى تركهم لمزارعهم وتوجههم إلى المدن بحثاً عن العمل وارتفاع معدلات البطالة، وتضطر الحكومة العراقية إلى الاعتماد على استيراد المحاصيل الزراعية بدلاً من انتاجها.[٦٢]

ثانياً: قلة الوارد المائي وبروز ظاهرة التصحر:

يعد العراق من بين الدول الواقعة ضمن المنطق الجافة وشبه الجافة، وبسبب مشاريع السدود التركية فأن الوارد المائي للعراق سيتأثر بشكل واضح، ويؤدي إلى شحة واضحة في الموارد المائية، وتجدر الاشارة إلى ان العراق تعرض لسنوات جفاف بسبب قلة الوارد المائي خلال السنوات (١٩٩٨-٢٠٠٠)، ففضلاً عن قلة الامطار فأن السدود التركية أضرت كثيراً على تدفق المياه الواصلة إلى العراق بنسبة (٥٠%)، وبعد أن كانت نسبة المياه الواصلة العراق تقدر بـ (٢١) مليار متر مكعب، فأنه في حال تشغيل سد اليسو ستنخفض النسبة إلى (٩) مليارات متر مكعب وسيشكل هذا نسبة (٤٧%) من الايراد السنوي لنهر دجلة، وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك إلى انتشار ظاهرة زحف الكثبان الرملية نحو المدن بفعل عامل التصحر.[٦٣]

ثالثاً: توليد الطاقة الكهربائية:

بما أن سد اليسو سيعمل على تقليل الوارد المائي للعراق عند دخوله الاراضي العراقية، فأنه سينعكس سلباً على مشاريع الطاقة الكهربائية المقامة على نهر دجلة، لذلك سيعاني العراق من

انخفاض في توليد الطاقة الكهربائية وأهم المحطات التي ستتأثر بذلك هي محطتي سد الموصل وسدة سامراء، التي سيتعذر عليها امداد المشاريع الصناعية بالكهرباء اللازمة وسيؤثر ذلك على النشاط الصناعي والبنى التحتية كمحطات تصفية المياه ومصافي النفط والمستشفيات .[٦٤]

رابعاً: تلوث المياه الصالحة للشرب:

يعتمد سكان العراق بشكلٍ أساس وكبير على مياههما وخصوصاً نهر دجلة، لكنه في السنوات الأخيرة بدأت هذه المياه تتردى نوعيتها ويزداد تلوثها جراء قيام تركيا (دولة المنبع) باستثمارها وبناء بعض المشاريع المائية على حوض النهر مما ترك آثاراً سلبية خطيرة على السكان القاطنين في دولة المصب، أي العراق الذي يقف في مقدمة مشروع سد اليسو، والذي سوف لن تنحصر آثاره السلبية على السكان الأكراد في تركيا فقط بل تتعداها لتشمل سكان العراق أيضاً.[٦٥]

سيحرم سد اليسو أعداداً كبيرة من سكان العراق من مياه الشرب وعليه سيؤدي إلى تلوثها، لأنها ستمر في مولدات الطاقة الكهرومائية ويضاف إليها ما يخرج من مياه ملوثة من منظومات الصرف الصحي للمدن الواقعة على نهر دجلة، وسيرتفع مستوى التلوث والملوحة في هذه المياه إلى ١٨٠٠ ملغ /لتر، كما هي الحال في مياه الفرات التي تسمح تركيا وسوريا بمرورها إلى العراق بعد أن تشبعها بالملوثات والأملاح الناتجة عن الاستهلاك والزراعة والصناعة في سوريا، في حين أنَّ المعدل العالمي للتلوث لا يزيد عن ٨٠٠ ملغ/ لتر فنلاحظ الفرق بين ألف وثمانمائة ملغ/ لتر وبين ثمانين ملغ/ لتر.[٦٦]

خامساً: زيادة النشاط الزلزالي:

كما هو معلوم أن مناطق جنوب شرق تركيا تقع ضمن نطاق النشاط الزلزالي والهزات الارضية، لذلك ان احتجاز كميات كبيرة من نهري دجلة والفرات داخل الاراضي التركية بفعل السدود سوف تزيد من حدوث الزلازل، مما يتطلب ضرورة القيام بتحركٍ سريع من جانب العراق للضغط على تركيا من اجل الحصول على ضمانات وتعهدات تضمن حقوق العراق في التعويض عن أية أضرارٍ وخسائر مادية وبشرية قد تحدث في حالة انهيار احد السدود المقامة على الحوضين، خصوصاً إذا علمنا آن هنالك علامات استفهام كثيرة تتعلق بمدى مطابقة المشاريع المائية لشروط السلامة الدولية ومنها

السدود الكبيرة المقامة حالياً على نهر الفرات وهي سدود كيبان وقرة قايا واتاتورك وكذلك سد اليسو على نهر دجلة.[٦٧]

الاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة استنتاجات وهي:

١- يشكل سد أليسو على نهر دجلة خطراً كبيراً على العراق، ويعمل على خفض الوارد المائي إلى النصف ويؤدي إلى إخراج مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من الاستخدام في العراق، إضافة إلى الأضرار البيئية والتلوث وزيادة ملوحة المياه وتجفيف الأهوار في جنوب العراق وإيقاف منظومات توليد الطاقة الكهربائية العراقية على امتداد النهر.

٢- جهود الحكومة العراقية لمواجهة هذا الخطر لم تكن تتناسب مع مستوى الخطر الذي سيشكله هذا السد، لذلك لم تخرج تلك الجهود عن إطار التصريحات فضلاً عن ذلك انشغال الحكومات العراقية المتعاقبة بتحديات داخلية وخارجية جمة أبعدتها عن الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية لا سيما بناء السدود، باستثناء وزارة الموارد المائية التي كانت تتابع هذا الملف باهتمام بالغ من خلال وضع الدراسات ورفع التقارير الشهرية والسنوية إلى الحكومة لتدارك الخطر المحدق بالأمن المائي للعراق وضرورة اتباع سياسة مائية مشددة تعتمد على الترشيد في استهلاك المياه.

٣- عدم احترام تركيا قاعدة حق جميع دول المجرى المائي الدولي معها في استغلال مياه الأنهار الدولية على الرغم من أن هذه القاعدة أقرتها مختلف مصادر القانون الدولي، كما إنها خالفت مبدأ عدم إلحاق الضرر بغيرها من خلال استمرارها ببناء السدود على النهرين من دون مراعاة حقوق العراق وسوريا.

٤- إن مفهوم الامن المائي هو المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بشكل أفضل وعدم تلوثها وترشيد استخدامها، لذلك فأن الامن المائي لا يقل أهمية وخطورة عن الامن الغذائي، نظراً لإمكانية تحقيق المزيد من الغذاء بطرائق زراعية وصناعية مختلفة.

٥- اتبعت تركيا اسلوب المماطلة والتسويف ولم تأبه بالمطالبات العراقية المتكررة بضرورة ضمان حقوقه المائية، رغم دخول الطرفين في مفاوضات ثنائية على مدار سنوات عدة، لذلك أن الحل الامثل هو أن يتوجه العراق إلى مجلس الامن الدولي بطرح شكوى رسمية وحشد التأييد الدولي ضد تركيا لهذا الغرض.

التوصيات:

١- ضرورة تفعيل الاليات المؤسساتية في الملف المائي مع تركيا، عن طريق تفعيل دور اللجان المشتركة المكلفة بمتابعة هذا الملف وتنسيق الجهود بين دول الجوار المائي في تطوير وادارة المجاري المائية، لأن الوسائل المؤسساتية عادة ما تقوم بوظائف تجنب النزاعات من خلال السماح للخبراء التقنيين بدراسة القضايا التي يحتمل أن تكون مثيرة للجدل وتقوم بتقديم توصيات لتفعيل دبلوماسية مائية وقائية ناجحة وتمهد لبدء مفاوضات جادة مما يزيد من فرص التعاون البنّاء وتقلل من فرص الخلافات ويسّهل التوصل إلى اتفاق حول الاستخدام الامثل للمياه المشتركة وربما تكون خطوة جيدة تعمل على إبرام اتفاق مائي مناسب سيكون ملزماً للدول الموقعة عليه.

٢- ينبغي على الحكومة العراقية التحرك بإنشاء السدود لخزن المياه لمواجهة شحة المياه المستقبلية ومنها سد بخمة على نهر الزاب الأعلى وسد مكحول على نهر دجلة فضلاً عن انشاء سدود حصاد مياه الامطار على الوديان وخصوصاً في المناطق الغربية والشرقية واستغلال المياه الجوفية بالشكل الأمثل والتحول من الري السطحي إلى الري بالرش والتنقيط.

٣- اعطاء دور أكبر لوزارة الموارد المائية العراقية في متابعة ملف المياه مع تركيا ، لما لها من دور كبير في اجراء الدراسات والبحوث ومتابعة الاجراءات المتعلقة بكيفية التعامل مع ملف السدود التركية وتأثيرها على الامن المائي العراقي فضلاً عن دورها المحوري في توعية المزارعين والمواطنين في كيفية ترشيد استخدام المياه للحفاظ على البيئة المائية اللازمة في البلاد.

الملاحق

ملحق رقم (١)

تصديق المجلس الوطني التركي الكبير على مذكرة التفاهم المشتركة مع العراق حول المياه في ١٥ تشرين الاول ٢٠١٩

TÜRKİYE BÜYÜK MİLLET MECLİSİ BAŞKANLIĞINA

Gelen Kâğıtlar Listesi'nde yayımlanan 413807 evrak numaralı "Türkiye Cumhuriyeti Orman ve Su İşleri Bakanlığı ile Irak Cumhuriyeti Su Kaynakları Bakanlığı Arasında Su Alanında Mutabakat Zaptı" ve Mutabakat Zaptında değişiklik yapılmasına dair "Notalar"ın onaylanmasının uygun bulunduğuna dair kanun teklifi ve gerekçesi ekte sunulmuştur.

Gereğini saygılarımla arz ederim. 15./01/2019

Binali YILDIRIM
İzmir Milletvekili
Türkiye Büyük Millet Meclisi
Başkanı

TBMM BAŞKANLIĞI		
Tali Komisyon	Çevre Komisyonu	
Esas Komisyon	Dışişleri Komisyonu	
Tarih :	16 Ocak 2019	Esas No: 2/1542

المصدر: Türkiye Cumhuriyeti ,Büyük Millet Meclisi, Türkiye Cumhuriyeti Orman ve Su İşleri Bakanlığı ile Irak Cumhuriyeti Su Kaynakları Bakanlığı arasında su ile ilgili mutabakat ve işbirliği muhtırasının onaylanması, ON. 4/4959, 15 Oct. ٢٠١٩.

ملحق رقم (٢)

تقرير وزارة الخارجية العراقية إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء في ٣١ تشرين الاول ٢٠٠٦ حول سد اليسو

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of Foreign Affairs
Legal Department

جمهورية العراق
وزارة الخارجية
الدائرة القانونية

العدد: م/٤/١/٢٦
التاريخ: ٢٠٠٦/١٠/٣١

مجلس الوزراء / الامانة العامة

م / سد اليسو التركي على نهر دجلة

إشارة إلى كتابيكما المرقمين ق/٢/١/٢٣/٤٢/١٩٥٧ في ٢٠٠٦/١٠/٢و ق/٢/١/٢٣/٤٢/٢٠٤٣ في ٢٠٠٦/١٠/١٠، بشان أقتراحات وزارتي الموارد المائية والزراعة. ترى هذه الوزارة مايلي:-

١. استدعاء سفراء الدول التي تساهم شركاتها في اعمال المشروع لطلب ايقاف دعم المشروع الى ان يتم التوصل لاتفاق بين الدول المتشاطئة حول قسمة عادلة ومنصفة لمياه نهري دجلة والفرات.

٢. توجيه رسالة الى الاتحاد الأوربي يبين فيها موقف العراق من المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات من اجل الضغط على تركيا لدعم موقف العراق.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الخارجية، رسالة وزارة الخارجية / الدائرة القانونية إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي حول سد اليسو التركي على نهر دجلة، رقم العدد: م/٤/١/٢٦، بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦.

ملحق رقم (٣)

رسالة من السفارة التركية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٥ اب ٢٠١٧ حول سد اليسو

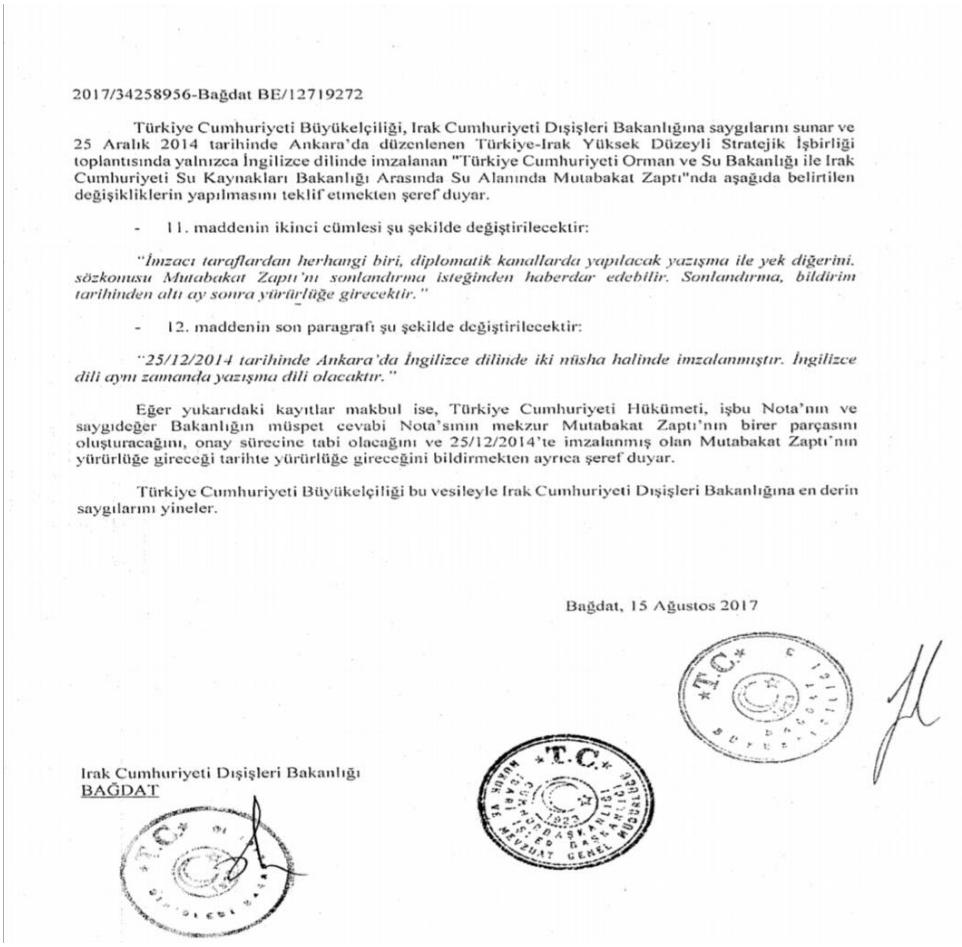

2017/34258956-Bağdat BE/12719272

Türkiye Cumhuriyeti Büyükelçiliği, Irak Cumhuriyeti Dışişleri Bakanlığına saygılarını sunar ve 25 Aralık 2014 tarihinde Ankara'da düzenlenen Türkiye-Irak Yüksek Düzeyli Stratejik İşbirliği toplantısında yalnızca İngilizce dilinde imzalanan "Türkiye Cumhuriyeti Orman ve Su Bakanlığı ile Irak Cumhuriyeti Su Kaynakları Bakanlığı Arasında Su Alanında Mutabakat Zaptı"nda aşağıda belirtilen değişikliklerin yapılmasını teklif etmekten şeref duyar.

- 11. maddenin ikinci cümlesi şu şekilde değiştirilecektir:

"İmzacı taraflardan herhangi biri, diplomatik kanallarda yapılacak yazışma ile yek diğerini, sözkonusu Mutabakat Zaptı'nı sonlandırma isteğinden haberdar edebilir. Sonlandırma, bildirim tarihinden altı ay sonra yürürlüğe girecektir."

- 12. maddenin son paragrafı şu şekilde değiştirilecektir:

"25/12/2014 tarihinde Ankara'da İngilizce dilinde iki nüsha halinde imzalanmıştır. İngilizce dili aynı zamanda yazışma dili olacaktır."

Eğer yukarıdaki kayıtlar makbul ise, Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti, işbu Nota'nın ve saygıdeğer Bakanlığın müspet cevabi Nota'sının mekzur Mutabakat Zaptı'nın birer parçasını oluşturacağını, onay sürecine tabi olacağını ve 25/12/2014'te imzalanmış olan Mutabakat Zaptı'nın yürürlüğe gireceği tarihte yürürlüğe gireceğini bildirmekten ayrıca şeref duyar.

Türkiye Cumhuriyeti Büyükelçiliği bu vesileyle Irak Cumhuriyeti Dışişleri Bakanlığına en derin saygılarını yineler.

Bağdat, 15 Ağustos 2017

Irak Cumhuriyeti Dışişleri Bakanlığı
BAĞDAT

المصدر: Türkiye Cumhuriyeti, Bağdat Büyükelçiliği'nin Irak Dışişleri Bakanlığı'na, BE/12719272, Bağdat, 15 Ağustos 2017 tarihli raporu.

ملحق رقم (٤)

رسالة وزير الخارجية العراقي إلى السيدة بينتا فيريرو فالدنر مفوضة الاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية بتاريخ ٨ اذار ٢٠٠٧ حول مخاطر سد اليسو على العراق

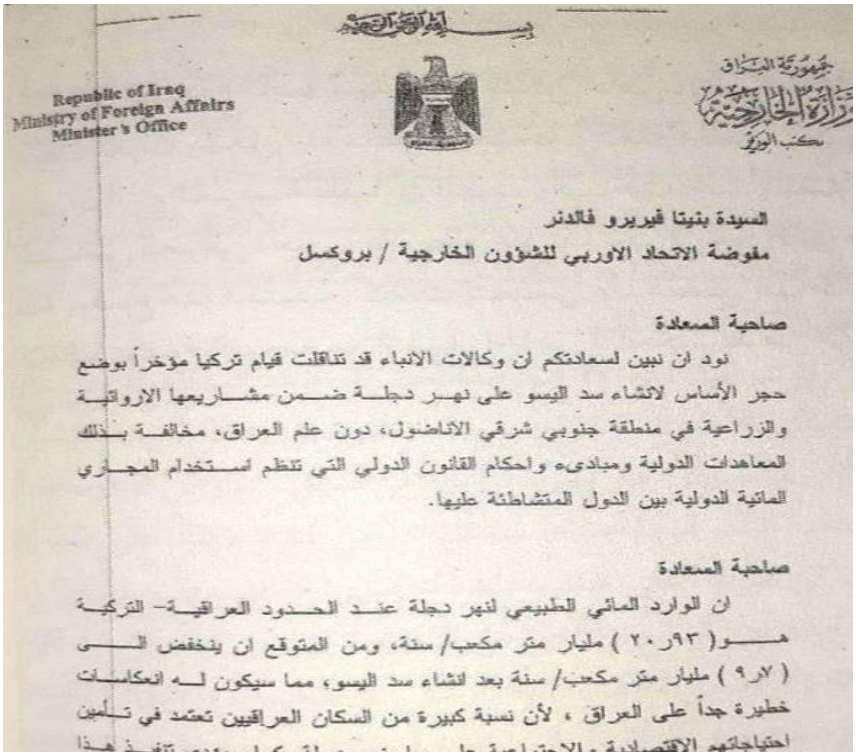

Republic of Iraq
Ministry of Foreign Affairs
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

السيدة بنيتا فيريرو فالدنر
مفوضة الاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية / بروكسل

صاحبة السعادة

نود ان نبين لسعادتكم ان وكالات الانباء قد تناقلت قيام تركيا مؤخراً بوضع حجر الأساس لانشاء سد اليسو على نهر دجلة ضمن مشاريعها الاروائية والزراعية في منطقة جنوبي شرقي الاناضول، دون علم العراق، مخالفة بذلك المعاهدات الدولية ومبادىء واحكام القانون الدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية بين الدول المتشاطئة عليها.

صاحبة السعادة

ان الوارد المائي الطبيعي لنهر دجلة عند الحدود العراقية- التركية هو(٢٠ر٩٣) مليار متر مكعب/ سنة، ومن المتوقع ان ينخفض الى (٩ر٧) مليار متر مكعب/ سنة بعد انشاء سد اليسو، مما سيكون له انعكاسات خطيرة جداً على العراق ، لأن نسبة كبيرة من السكان العراقيين تعتمد في تأمين احتياجاتهم الاقتصادية

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الخارجية العراقية، رسالة وزير الخارجية هوشيار زيباري إلى السيدة بينتا ف. فالدنر (P. Faldnar) مفوضة الاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية، رقم الملف: ٢/٨/٧، بتاريخ ٨ اذار ٢٠٠٧.

ملحق رقم (٥)

كتاب موجه من وزارة الموارد المائية إلى وزارة الخارجية حول ضرورة الاهتمام بملف المياه المشتركة مع تركيا بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ٢٠٢٠.

Ministry of Water Resources

No :
Date : / / 202

وزارة الموارد المائية

دائرة التخطيط والمتابعة/قسم دراسات المياه الدولية
العدد : ت/٩٢٢
التاريخ : ٢٧ / ١٠ / ٢٠٢٠

عاجل جدا وسري وشخصي

وزارة الخارجية / السيد الوزير
م/ المياه المشتركة مع تركيا

تحية طيبة..

كما تعلمون بأن ملف المياه يقع في مقدمة الملفات التي تهتم بها الحكومة العراقية في هذا الوقت لارتباطها بحياة ووجود الشعب العراقي وتأثيرها على عملية التنمية والأمن والاستقرار في العراق ودعما من السيد مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراقي لجهود وزارة الموارد المائية في إدارة ملف المياه مع تركيا لكونه من الملفات الحساسة والمهمة ... فقد تم تسميتنا ممثلا عن سيادته نظيرا لمبعوث الرئيس التركي الدكتور فيصل إيراوغلو لغرض الدخول بمفاوضات فنية مباشرة وحل مشاكل المياه بين البلدين والتي لم تحل منذ ستينات القرن الماضي ولحد الآن واعتبار هذا الاجراء مفتاحا للعلاقات الأخرى مع تركيا ونشير بذلك لكتابينا المرقمين ٣٦٤٢ في ٢٠٢٠/٦/٣٠ و ٣٨٩٢ في ٢٠٢٠/٧/٢٠ المعطوف على كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم م.ر.و/د/٧/٢٢/١٦١٦ في ٢٠٢٠/٧/٧ و لم تردنا اجراءات سفارة جمهورية العراق في أنقرة بخصوص اعلام الجانب التركي بذلك لحد الآن.

كما ان هذه الوزارة ملتزمة بتنفيذ توصيات الجهات العليا بعدم التواصل مع الجهات الدولية بشكل مباشر الا من خلال وزارتكم الموقرة ومن خلال (سفارة جمهورية العراق في أنقرة) ، الا اننا لاحظنا ضعف متابعة الملف من قبل السفارة المذكورة حيث أن معظم المراسلات التي تخص ملف المياه والتي تتطلب التنسيق مع الجهات التركية المختصة لم تصل الى وجهتها بالرغم من وجود اجراء عليها من مركز وزارتكم الى السفارة المذكورة كما لاحظنا بطيء او توقف المعلومات الفنية التي كانت تزودنا بها السفارة المذكورة سابقا كما لم نستلم أي رد من الجانب التركي على مطالب الوزارة ومقترحاتها لتنفيذ وتفعيل هذا الملف وخاصة ما توصل اليه الجانبان من نتائج في الاجتماع الثنائي الأخير الذي عقد عبر الانترنيت في ٢٠٢٠/٨/١١ وكذلك لم يتم ايصال المواضيع التي أشرنا عليها برسالتنا المؤرخة ٢٠٢٠/٩/٢٨ المرسلة بكتابنا المرقم ٥١٨٦ في ٢٠٢٠/٩/٢٩ الأمر الذي سيؤدي الى تسويف مصالح العراق في مياهه المشتركة مع دول الجوار في الوقت الذي يتطلب التحرك الجدي لحماية حقوق العراق المائية .

نحن نعتقد ان هناك عدم جدية من سفارة جمهورية العراق في أنقرة لمتابعة ملف المياه مع تركيا .

المصدر: جمهورية العراق، كتاب وزارة الموارد المائية إلى وزارة الخارجية/ مكتب السيد الوزير، رقم العدد: ت/٩٢٢ ، في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠.

الهوامش:

١)) ريان ذنون محمود العباسي، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق ١٩٢١– ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٠، ص٢٠٤ وما بعدها.

٢)) سحر عبد المجيد المجالي، "الاتفاقيات الدولية لأحواض الانهار المشتركة : الاطار التاريخي" ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ، مصر – ١٩٩٨ ، ص ص ٣٠–٤٤ . ولتفاصيل أكثر ينظر :يوسف إبراهيم الجهماني، ثرثرة فوق المياه، تركيا وسوريا والعراق، مجموعة ملفات، دار الحوران، ط٢، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٧٣.

٣)) علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات – النزاع على المياه في الشرق الاوسط، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٩ .

٤)) وزارة الخارجية التركية، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، أنقرة، ١٩٩٧، ص١٤.

5() Kaynak Acer, Modeling the Turkish perception of Foreign Policy Options: water conflict between Syria and Turkey, a thesis of Master of International relations, Bilkent University, Ankara, 1996 , p.48.

٦)) سامر سعدي مثقال جابر، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية ١٩٨٣–١٩٩٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت/ الاردن، د.ت، ص٨٧ .

٧)) نبيل محمد سليم يونس ، "الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية" ، مركز الدراسات الاقليمية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، بحث سياسي رقم ١٣ .

٨)) ريان ذنون محمود حسن العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره في العلاقات العربية – التركية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٣٩.

((٩مديحة صوفي، مشروع غاب التركي وتأثيره على الموارد المائية والواقع البيئي في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٦، ص ص ١٠٠–١٠١.

١٠)) كريم محمد حمزة ، "الابعاد الاجتماعية لمشروع الـ GAP التركي" ، مجلة دراسات اجتماعية، ع (٧) ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٠، ص٥١ .

١١)) صبرية احمد لافي، السياسة المائية في تركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات التركية، رقم (١٥)، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٢.

١٢)) مهدي محمد علي الصحاف وكاظم موسى محمد الحسن، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الأمن القومي المائي العربي"، مجلة أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، ع(٣)، السنة (٢)، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٨.

١٣)) سليمان عبد الله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوض دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكوردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤، ص٨٨.

١٤)) العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول، ص ٤٣ وما بعدها.

١٥)) صاحب الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقص بين المياه والتهجر، ط١، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٣٤.

١٦)) سليمان عبد الله إسماعيل، المصدر السابق، ص ٧٢.

١٧)) محمود نور الدين، تركيا في الزمن المتحول الهوية وصراع الخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٤٤.

18() Abdul-Sahib T. Al-Madhhachi and others, " Hydrological Impact of Ilisu Dam on Mosul Dam the River Tigris", Article online : www.mdpi.com.

19() A. Kibaroğlu, " Water allocation agreement between Syria and Iraq: The Protocol of 1990. Retrieved , online: www.gap.metu.edu.tr/html/

٢٠)) الصحاف والحسن، المصدر السابق، ص ٢٠.

()٢١عبدالستار سلمان حسين، المصدر السابق، ص٣١.

()٢٢المصدر نفسه، ص٣١.

٢٣)) طلال بركات" مشروع الكاب وتأثيرات سد إليسو على العراق" ، مقال متاح على الموقع:

www. kitabat.com/2020/07/23

24() Sameh W. Al-Muqdadi and others , "Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey", Journal of Environmental Protection, Published Online July 2016 in SciRes. http://www.scirp.org/journal/jep, p.1099.

٢٥)) فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، بغداد، ٢٠١٠، ص١١٣.

26() Jeroen Warner, "Plugging the GAP Working with Buzan: the Ilisu Dam as a security issue", Occasional Paper, No. 67, School of Oriental and African Studies/King's College London, University of London , 2004, p.8.

٢٧)) فهد عباس سليمان السبعاوي، التحالف التركي – الاسرائيلي وتأثيره على العلاقات العربية – التركية، ط١، دار ألفا للنشر والوثائق، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٣٣.

٢٨)) أيمن عبدالكريم حسين، شراكة المياه في المجاري المائية الدولية في ضوء القانون الدولي، بغداد، ٢٠١٨، ص٨.

29() Al-Muqdadi, Omer, Alice Naghshineh, op., cit. , p. 2000.

٣٠)) عبدالستار سلمان حسين، المصدر السابق، ص٣٥.

٣١)) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، نص رسالة السيد وزير الخارجية ناجي صبري الى وزير الخارجية الدنماركي برشتيك مولر، بتاريخ ١ تشرين الأول ٢٠٠٢. نقلاً عن: اسماعيل داود، المفاوض العراقي، سد اليسو، قراءة في اتفاقية قانون استخدام المجارية المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠١٧، ص١٦٤.

٣٢)) المصدر نفسه، ص١٤٠.

٣٣)) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، رسالة وزارة الخارجية / الدائرة القانونية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي حول سد اليسو التركي على نهر دجلة، رقم العدد: م/٤/١/٢٦، بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦.

٣٤)) اسماعيل داود، المصدر السابق ص ص ١٤٦-١٤٨.

35()Report of Fact Finding Mission to Iraq, The Ilisu Dam: Downstream Water Impacts and Iraq, The Corner House , Kurdish Human Rights Project, 2007, p.14.

٣٦)) جمهورية العراق، وزارة الخارجية العراقية، رسالة السيد وزير الخارجية هوشيار زيباري الى السيدة بينتا ف. فالدنر (P. Faldnar) مفوضة الاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية، رقم الملف: ٢/٨/٧، بتاريخ ٨ اذار ٢٠٠٧.

٣٧)) جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، التقرير الصادر بخصوص سد اليسو، رقم العدد/٤٤٢٠، بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠٠٧.

٣٨)) جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية العراقية، أرشيف وزارة الموارد المائية لعام ٢٠٠٦، ص١١٨. متاح على الموقع: www. mowr.gov.iq

39() Ozden Oktav, " Turkey's Water Policy in the Euphrates-Tigris Basin", Turkish Review of Middle East Studies, ON.(12), 2017, p.12.

40() The struggle over Turkey's Ilısu Dam: domestic and international security linkages, online: www.ideas.repec.org/a/spr/ieaple

٤١)) صحيفة الصباح العراقية، ع (١٧٢٢)، ٩ تموز ٢٠٠٩.

42() Paul Williams, Euphrates and Tigris Waters Turkish- Syrian and Iraqi Relations, Lexington books, London, 2012 ,p.19.

٤٣)) الجمهورية التركية، تقرير سفارة الجمهورية التركية في بغداد الى وزارة الخارجية في الجمهورية العراقية، رقم الملف/ ١٢٧١٩٢٧٢، في ١٥ اب ٢٠١٧.

Türkiye Cumhuriyeti, Bağdat Büyükelçiliği'nin Irak Dışişleri Bakanlığı'na, BE/12719272, Bağdat, 15 Ağustos 2017 tarihli raporu.

٤٤)) لتفاصيل أكثر عن بنود مذكرة التفاهم بين العراق وتركيا المحررة باللغتين التركية والانكليزية حول المياه في ١٥ تشرين الاول ٢٠١٩ والتصديق عليه في المجلس الوطني التركي الكبير ينظر:

Türkiye Cumhuriyeti ,Büyük Millet Meclisi, Türkiye Cumhuriyeti Orman ve Su İşleri Bakanlığı ile Irak Cumhuriyeti Su Kaynakları Bakanlığı arasında su ile ilgili mutabakat ve işbirliği muhtırasının onaylanması, ON. 4/4959, 15 Oct. 2019.

٤٥)) ياسين غانم ردام، السياسة الخارجية العراقية تجاه قضية المياه بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية،٢٠٢٠، ص ٩٤.

46() Report of Fact Finding Mission to Iraq, Op. cit., p.15.

٤٧)) صحيفة الصباح العراقية، ٢١ أيار ٢٠٢٠.

٤٨)) صحيفة الزمان العراقية، ٢٢ أيار ٢٠٢٠.

٤٩)) صحيفة الزمان العراقية، ٢٨ حزيران ٢٠٢٠.

٥٠)) "العراق وتركيا في مفاوضات جديدة حول ملف المياه" ، مقالة متاحة على الموقع :

www. arabic.rt.com/middle_east

٥١)) وزارة الموارد المائية العراقية، أرشيف وزارة الموارد المائية لعام ٢٠٢٠، على الموقع:

www. mowr.gov.iq

٥٢)) "بغداد تقترح مشاريع استثمارية لصالح أنقرة مقابل اتفاق مائي دائم بين البلدين"، مقال متاح على الموقع:

www.sotaliraq.com/2020/08/23

٥٣)) مرتضى جمعة حسن ، "مشروع (GAP) التركي واثاره السلبية على الواقع المائي في العراق وسوريا"، جريدة الاتحاد، ع(١٣٧٧)، ٣١ اب ٢٠٠٦، ص١٣.

٥٤)) محمد عبدالمجيد الزبيدي، الامن المائي العراقي، دراسة عن سير المفاوضات، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٢٣.

٥٥)) رمضان حمزة محمد، " الآثار السلبية لإنشاء سد اليسو على نهر دجلة وعلى دول الجوار.. العراق وسوريا" ، جريدة الصباح الجديد، متاح على الموقع: www. newsabah.com/newspaper

٥٦)) عدنان عباس حميدان و خلف مطر الجراد، " الامن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج(٢٢)، ع(٢)، ٢٠٠٦، ص٢٥.

٥٧)) غالب ناصر السعدون، " السياسة المائية التركية ومخاطرها البيئية/ سد اليسو انموذجاً" ضمن بحوث المؤتمر الدولي للتصحر ومشكلة المياه: انعكاساتها البيئية وسبل معالجتها، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، خلال المدة ٢-٣ /١١/ ٢٠٠٩، ص٢٣.

٥٨)) أنور عبدالزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٤، ص٦٠.

٥٩)) محمد عبدالمجيد الزبيدي، المصدر السابق، ص١٢٩.

((٦٠المشروع العراقي للترجمة، تقرير مترجم الى اللغة العربية من صحيفة واشنطن تايمز الامريكية، بعنوان: جيران العراق يسحبون مياه الهلال الخصيب لتطوير مشاريع الزراعة والطاقة في تركيا وايران، بتاريخ ١٩ اب ٢٠١٨. متاح على الموقع: www.iqtp.org/p

٦١)) فؤاد قاسم الامير، المصدر السابق، ص١٤٩.

٦٢)) رمضان حمزة محمد، المصدر السابق، www. newsabah.com/newspaper

٦٣)) حيدر شامان الصافي، " سياسة السدود التركية، سد اليسو التركي انموذجاً"، مقال متاح على الموقع :

www.alwatanvoice.com

٦٤)) مرتضى جمعة حسن، " الآثار السلبية لإنشاء سد أليسو على نهر دجلة وموقف القانون الدولي"، مقال متاح على الموقع: www.majles.alukah.net/t٥٨٣٦٠

٦٥)) فرح عبدالكريم محمد، النزاع المياه بين العراق وتركيا ٢٠٠٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص١٣٢.

66)) Abdul-Sahib T. Al-Madhhachi , Khayyun A. Rahi, and Wafa K. Leabi , " Hydrological Impact of Ilisu Dam on Mosul Dam and the River Tigris," Geosciences, "online: www.mdpi.com/2076-3263/10/4/120

٦٧)) طلال بركات، المصدر السابق، www. kitabat.com/2020/07/23

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

١-جمهورية العراق، وزارة الخارجية، نص رسالة وزارة الخارجية / الدائرة القانونية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي حول سد اليسو التركي على نهر دجلة، بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦، رقم العدد: م/٤/١/٢٦.

٢-جمهورية العراق، وزارة الخارجية، نص رسالة السيد وزير الخارجية هوشيار زيباري الى السيدة بينتا ف. فالدنر مفوضة الاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية، بتاريخ ٨ اذار ٢٠٠٧. رقم الملف: ٢/٨/٧.

٣-جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، التقرير الصادر بخصوص سد اليسو، المرقم /٤٤٢٠، بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠٠٧.

٤- جمهورية العراق، كتاب وزارة الموارد المائية الى وزارة الخارجية/ مكتب السيد الوزير، رقم العدد: ت/٩٢٢ ، في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠.

ثانياً: الوثائق المنشورة باللغة التركية:

1- Türkiye Cumhuriyeti, Bağdat Büyükelçiliği'nin Irak Dışişleri Bakanlığı'na, BE/12719272, Bağdat, 15 Ağustos 2017 tarihli raporu.

2- Türkiye Cumhuriyeti ,Büyük Millet Meclisi, Türkiye Cumhuriyeti Orman ve Su İşleri Bakanlığı ile Irak Cumhuriyeti Su Kaynakları Bakanlığı arasında su ile ilgili mutabakat ve işbirliği muhtırasının onaylanması, ON. 4/4959, 15 Oct. 2019.

ثالثاً: المطبوعات الحكومية:

أ-العربية:

١-وزارة الخارجية التركية، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، أنقرة، ١٩٩٧.

ب-الانكليزية:

- Report of Fact Finding Mission to Iraq, The Ilisu Dam: Downstream Water Impacts and Iraq, The Corner House , Kurdish Human Rights Project, 2007.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

أ-العربية:

١-أنور عبدالزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٤.

٢-ريان ذنون محمود العباسي، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق ١٩٢١- ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٠.

٣-ـــــــــــــــ، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره في العلاقات العربية – التركية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.

٤-سامر سعدي مثقال جابر، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية ١٩٨٣-١٩٩٥، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت/ الاردن، د.ت.

٥-فرح عبدالكريم محمد، النزاع المياه بين العراق وتركيا ٢٠٠٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤.

٦-ياسين غانم ردام، السياسة الخارجية العراقية تجاه قضية المياه بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠.

ب-الانكليزية:

-Kaynak Acer, Modeling the Turkish perception of Foreign Policy Options: water conflict between Syria and Turkey, a thesis of Master of International relations, Bilkent University, Ankara, 1996.

خامساً: الكتب:

أ-العربية:

١-اسماعيل داود، المفاوض العراقي، سد اليسو، قراءة في اتفاقية قانون استخدام المجارية المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠١٧.

٢-أيمن عبدالكريم حسين، شراكة المياه في المجاري المائية الدولية في ضوء القانون الدولي، بغداد، ٢٠١٨.

٣-سليمان عبد الله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوض دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكوردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤.

٤-صاحب الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقص بين المياه والتهجر، ط١، دمشق، ١٩٩٩.

٥-صبرية احمد لافي، السياسة المائية في تركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات التركية، رقم (١٥)، بغداد، ١٩٨٤

٦-علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات – النزاع على المياه في الشرق الاوسط، ط١، بيروت ، ١٩٩٦.

٧-فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، بغداد، ٢٠١٠.

٨-فهد عباس سليمان السبعاوي، التحالف التركي – الاسرائيلي وتأثيره على العلاقات العربية – التركية، ط١، دار ألفا للنشر والوثائق، الجزائر، ٢٠٢٠.

٩-محمد عبدالمجيد الزبيدي، الامن المائي العراقي، دراسة عن سير المفاوضات، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨.

١٠-محمود نور الدين، تركيا في الزمن المتحول الهوية وصراع الخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٧.

١١-مديحة صوفي، مشروع غاب التركي وتأثيره على الموارد المائية والواقع البيئي في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٦.

١٢-يوسف إبراهيم الجهماني، ثرثرة فوق المياه، تركيا وسوريا والعراق، مجموعة ملفات، دار الحوران، ط٢، دمشق، ٢٠٠٩.

ب-الانكليزية:

-Paul Williams, Euphrates and Tigris Waters Turkish- Syrian and Iraqi Relations, Lexington books, London, 2012.

سادساً: البحوث العلمية:

أ-العربية:

١-عدنان عباس حميدان و خلف مطر الجراد، " الامن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج(٢٢)، ع(٢)، ٢٠٠٦.

٢-مرتضى جمعة حسن، "مشروع (GAP) التركي واثاره السلبية على الواقع المائي في العراق وسوريا"، جريدة الاتحاد، ع(١٣٧٧)، ٣١ اب ٢٠٠٦.

٣-مهدي محمد علي الصحاف وكاظم موسى محمد الحسن، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الأمن القومي المائي العربي"، مجلة أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، ع(٣)، السنة (٢)، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

٤-كريم محمد حمزة ، "الابعاد الاجتماعية لمشروع الـ **GAP** التركي" ، مجلة دراسات اجتماعية، ع (٧) ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٠.

٥-نبيل محمد سليم يونس ، "الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية" ، مركز الدراسات الاقليمية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، بحث سياسي رقم ١٣، د.ت.

ب-الانكليزية:

1- Jeroen Warner, "Plugging the GAP Working with Buzan: the Ilisu Dam as a security issue", Occasional Paper, No. 67, School of Oriental and African Studies/King's College London, University of London , 2004.

2- Ozden Oktav, " Turkey's Water Policy in the Euphrates-Tigris Basin", Turkish Review of Middle East Studies, ON.(12), 2017.

سابعاً: الندوات والمؤتمرات العلمية:

١-سحر عبد المجيد المجالي، "الاتفاقيات الدولية لأحواض الانهار المشتركة : الاطار التاريخي" ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط ، مصر – ١٩٩٨.

٢-غالب ناصر السعدون، " السياسة المائية التركية ومخاطرها البيئية/ سد اليسو انموذجاً" ضمن بحوث المؤتمر الدولي للتصحر ومشكلة المياه: انعكاساتها البيئية وسبل معالجتها، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، خلال المدة ٢-٣ /١١/٢٠٠٩.

ثامناً: البحوث والمقالات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (النت):

أ-العربية:

١- أرشيف وزارة الموارد المائية العراقية لعام ٢٠٠٦، ص١١٨. متاح على الموقع:
www. mowr.gov.iq

٢- أرشيف وزارة الموارد المائية لعام ٢٠٢٠، على الموقع:

www. mowr.gov.iq

٣- حيدر شامان الصافي، " سياسة السدود التركية، سد اليسو التركي انموذجاً"، مقال متاح على الموقع: **www.alwatanvoice.com**

٤-طلال بركات" مشروع الكاب وتأثيرات سد إليسو على العراق" ، مقال متاح على الموقع:

www. kitabat.com/2020/07/23

٥-رمضان حمزة محمد، " الآثار السلبية لإنشاء سد اليسو على نهر دجلة وعلى دول الجوار.. العراق وسوريا" ، جريدة الصباح الجديد، متاح على الموقع:

www. newsabah.com/newspaper

٦-مرتضى جمعة حسن، " الآثار السلبية لإنشاء سد أليسو على نهر دجلة وموقف القانون الدولي"، مقال متاح على الموقع:

www.majles.alukah.net

٧- "العراق وتركيا في مفاوضات جديدة حول ملف المياه" ، مقالة متاحة على الموقع:

www. arabic.rt.com/middle_east

٨-"بغداد تقترح مشاريع استثمارية لصالح أنقرة مقابل اتفاق مائي دائم بين البلدين"، مقال متاح على الموقع: **www.sotaliraq.com/2020/08/23**

٩- المشروع العراقي للترجمة، تقرير مترجم الى اللغة العربية من صحيفة واشنطن تايمز الامريكية، بعنوان: جيران العراق يسحبون مياه الهلال الخصيب لتطوير مشاريع الزراعة والطاقة في تركيا وايران، بتاريخ ١٩ اب ٢٠١٨. متاح على الموقع: www.iqtp.org/p

ب-الانكليزية:

1- Abdul-Sahib T. Al-Madhhachi and others, " Hydrological Impact of Ilisu Dam on Mosul Dam the River Tigris", Article online : www.mdpi.com.

2- Abdul-Sahib T. Al-Madhhachi , Khayyun A. Rahi, and Wafa K. Leabi , " Hydrological Impact of Ilisu Dam on Mosul Dam and the River Tigris," Geosciences, "online: www.mdpi.com/2076-3263/10/4/120

3- A. Kibaroğlu, " Water allocation agreement between Syria and Iraq: The Protocol of 1990. Retrieved , online: www.gap.metu.edu.tr/html/

4- Sameh W. Al-Muqdadi and others , "Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey", Journal of Environmental Protection, Published Online July 2016 in SciRes. http://www.scirp.org/journal/jep

5- The struggle over Turkey's Ilısu Dam: domestic and international security linkages, online: www.ideas.repec.org/a/spr/ieaple.

تاسعاً: الصحف:

١-صحيفة الزمان العراقية، ٢٢ أيار ٢٠٢٠.

٢-==========، ٢٨ حزيران ٢٠٢٠.

3- صحيفة الصباح العراقية، ع (١٧٢٢)، ٩ تموز ٢٠٠٩.

دور الشراكات والتحالفات الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية

م. تمام سلمان خضر ا.م. وداد موسى محمد

جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد – قسم الادارة الصناعية

Tamam261983@gmail.om

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور واهمية الشراكات والتحالفات الاستراتيجية كمتغير مستقل بأشكاله (الترخيص والامتياز والمشروع المشترك) وتحقيق الميزة التنافسية كمتغير تابع بأبعاده الفرعية (الكلفة، الجودة، المرونة) ، تمحورت مشكلة البحث في مدى معرفة الادارات العليا في (شركة الزوراء العامة) بأهمية التحالفات الاستراتيجية من اجل دعم وتعزيز الميزة التنافسية لها ومدى امكانية الاستفادة منها في ظل المتغيرات البيئية السريعة التي تواجه عمل الشركة الصناعية ، وسعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : التعرف على الاهمية النسبية للشراكات الاستراتيجية لدى شركة الزوراء العامة ومدى نجاحها في تحقيق الميزة التنافسية لهذه الشركة ، إذ جرى توزيع الاستبانة على الاداريين والفنيين والعاملين بكافة المستويات والبالغ عددهم (٦٠) شخص ،حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي إذ استعمل الباحث اجوبة الاستبانة كأداة تحليلية في الجانب العملي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss) لاختبار الفرضيات التي اعتمدها البحث، وتوصل البحث إلى مجموعه استنتاجات من خلال اختبار الفرضيات التي اعتمدها البحث، كما اختتم البحث بمجموعة استنتاجات وتوصيات من الممكن الاخذ بها من قبل إدارة الشركة منها أن هناك دور متميز للشراكات والتحالفات الاستراتيجية في تحقيق ودعم الميزة التنافسية للشركة عينة البحث

الكلمات المفتاحية

الشراكات والتحالفات الاستراتيجية ، الميزة التنافسية للشركات الصناعية.

Abstract

The study aims to identify the role and importance of strategic partnerships and alliances as an independent variable in the form of (licensing, franchising, and subcontracting) and to achieve competitive advantage as a dependent variable with its sub-dimensions (cost, quality, flexibility). The research problem centered on the extent of knowledge of upper management in (Al-Zawra General Company) of the importance Strategic alliances in order to support and enhance its competitive advantage and the possibility of benefiting from it in light of the rapid environmental changes facing the work of the industrial company, and the study sought to achieve a set of objectives, the most important of which are: Identifying the relative importance of strategic partnerships with Al-Zawraa General Company and the extent of its success in achieving the competitive advantage of this The company, as the questionnaire was distributed to administrators, technicians and workers at all levels, whose number is (60) people, where the research relied on the descriptive analytical approach, where the researcher used the answers of the questionnaire as an analytical tool in the practical side, relying on the statistical program (spss) to test the hypotheses adopted by the research, and reached The research reached a set of conclusions by testing the hypotheses adopted by the research, as he concluded Research with a set of conclusions and recommendations that can be taken by the management of the company, including that there is a distinct role for partnerships and strategic alliances in achieving and supporting the competitive advantage of the company.

المقدمة

يعيش العالم في وقتنا الحالي عصرا متقدما ومتغيرا يوميا ومختلفا عن العصور الماضية وأن من ابرز مميزاته: اختفاء المؤسسة الخارقة، وضمور الاتجاهات الداعية للتفرد، في ظل تحديات عالمية كبيرة تواجهها الشركات من احتياج عالمية كبيرة تعلو على القدرات الفردية، الامر الذي جعل للشراكة معنى اصيلا نابعا من احتياج حقيقي؛ في عالم متطور ومتغير ويكشف كل يوم عن منتجات وطرائق جديدة مختلفة تماما عن سابق عهدها مما يجعل الشركات المنغلقة وغير المتعاونة تواجه الجمود والضمور والتراجع وعليه خسارتها لقيمتها السوقية واحيانا يؤدي بها الحال إلى الافلاس

اصبحت فكرة الشراكة فكرة ملهمة للكثير من المؤسسات بمختلف مجالاتها وتخصصاتها، واصبحت الحكومات والمجتمعات المعاصرة تولي اهمية كبرى للشراكة كعامل هام في عملية النمو والتطور في مجالات الحياة المختلفة ومنها المجال الصناعي.

وقد اقترن ظهور نظام الشراكة، بالعديد من التحولات التي شهدها عالمنا المعاصر في جميع الميادين وانبثقت عنها بعض الميزات امن ابرزها: الميزة التنافسية و انفتاح المؤسسات على محيطها الداخلي والخارجي فكان لابد من تحقيق مبدا الشراكة والتحالف الاستراتيجي فيما بين الشركات الصناعية من اجل المحافظة حصتها السوقية اولا والعمل على تطورها ومنافستها لباقي الشركات الاخرى حيث تعد إستراتيجية التحالف والشراكة من أهم الاستراتيجيات التي تساعد الشركات الصناعية على النمو السريع في قلة ظل الموارد المتوافرة لديها

اذا يحاول هذا البحث من تسليط الضوء على اهمية التحالفات والشراكات الاستراتيجية بالنسبة للشركات الصناعية وخاصة الشركات الصناعية التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن منها شركة الزوراء الصناعية (عينة البحث) في كيفية تحقيق الميزة التنافسية لها في ظل التحديات والمتغيرات البيئية السريعة التي تواجهها الشركات الصناعية في العراق بصوره عامة

المحور الاول

منهجية البحث

اولا : اهمية البحث

١- يطرح البحث موضوع مهم من مواضيع الاستراتيجية وقد سلط البحث على اهمية تحقيق الميزة التنافسية للشركة

٢- التعرف على واقع قيام الشركة بالتحالفات والشراكات الاستراتيجية ومدى استعدادها

٣- تقييم اثار الشراكة والتحالف الاستراتيجي على واقع اداء الشركة

٤- نشر الوعي بأهمية ودور التحالف والشراكة الاستراتيجية واهمية التعاون بدلا من التركيز على التنافس فقط

ثانيا : مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث في وجود ضعف في توجهات الشركات الصناعية بصورة عامة تجاه بناء الشراكات والتحالفات الاستراتيجية بأنواعها (الداخلية والخارجية) ووجود قصور في معرفة تلك الشركات لدور الشراكة الاستراتيجية واهميتها كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية ومن هذا المنطلق نحاول في هذا البحث الاجابة على التساؤل الاتي

ما دور استراتيجيات التحالف والشراكة في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية في العراق ؟

ومنها ينبثق مجموعة من التساؤلات الاتية :

- مدى معرفة الشركات الصناعية لمبدا الشراكات والتحالفات الاستراتيجية
- هل تحاول الشركات الصناعية (منها الشركة عينة البحث) من ايجاد الطرق من اجل تحقيق الميزة التنافسية لمنتجاتها

ثالثا : اهداف البحث

١- التعرف على الاهمية النسبية لكل من استراتيجية التحالف والشراكة الاستراتيجية في الشركات الصناعية

٢- التعرف على مدى تحقيق متطلبات الميزة التنافسية وابعادها في الشركة

٣- التعرف على الاهمية المتميزة للشراكات والتحالفات الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية للشركة

رابعا : فرضيات الدراسة

خصصت هذه الفقرة لاختبار فرضيات البحث بما فيها من فرضيات الارتباط وفرضيات التأثير على وفق الآتي:

١- الفرضية الرئيسة الأولى : ترتبط الميزة التنافسية بأبعاده الفرعية بأشكال التحالفات والشراكات الاستراتيجية التي تشتق منها الفرضيات الفرعية والتي عرض تفصيلها في الفصل الثالث الجانب التطبيقي للبحث

٢- الفرضية الرئيسة الثانية : تتأثر الميزة التنافسية بأشكال التحالفات والشراكات الاستراتيجية وبأبعاده الفرعية التي تشتق منها الفرضيات الفرعية والتي عرض تفصيلها في الفصل الثالث الجانب التطبيقي للبحث.

المحور الثاني

الجانب النظري

اولا : التحالفات والشراكات الاستراتيجية

تعرف استراتيجية التحالف والشراكة، بأنها: "محاولة من جانب المؤسسات، لتحقيق أهدافها من خلال التعاون مع مؤسسات أخرى، بدلا من منافستها

وتعرف أيضا على أنها: "علاقات تعاون بين المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع (تحالف)، أو تنتمي إلى قطاعات تنافسية مختلفة (شراكة)، من أجل انجاز مشروع أو نشاط محدد بكيفية مشتركة، كما أن أنشطتهم خارج ذلك الاتفاق تبقى مستقلة

و أن الفرق الجوهري بين التحالف والشراكة؛ يتمثل في – :(Michael,2011,p:257)

- إن الشراكة، فهي تعاون بين مؤسستين غير متنافستين ؛ وكمثال على ذلك: اتفاق بين فندق ومؤسسة لتوزيع البيتزا، على توزيع البيتزا لزبائن الفندق؛ –
- أما التحالف، فهو عبارة عن تعاون بين مؤسستين متنافستين ؛ وكمثال على ذلك :اتفاق بين مؤسستين تنتجان السيارات، على التعاون فيما بينهما، من أجل تصنيع محرك مشترك؛

ولكي تبني المؤسسة لاستراتيجية التحالف والشراكة لا يعني أنها تجنبت فكرة التنافس نهائيا؛ فبالرغم كونها استراتيجية تعاونية إلا أنها جزء لا يتجزأ من المشهد التنافسي ومهمة جدا للكثير من الشركات وحتى المؤسسات التعليمية. ففي الواقع، العديد من الشركات الصناعية تتعاون مع بعضها ؛ وفي الشركات الهادفة للربح، يعتقد العديد من المدراء التنفيذيين أن التحالفات الاستراتيجية أساسية لنجاح شركاته ؛م فالمقولة المشهورة في عالم الأعمال: "إن لم يكن لديك شريك اليوم فسوف تغيب عن المرحلة المقبلة غدا"؛ لأنه من المحتمل أن لا تتمكن المؤسسة من الحصول على التكنولوجيا بسرعة كافية، لذلك تبقى فكرة الشراكة ضرورية.

- **انواع التحالفات الاستراتيجية**

١– تحالفات تنمية التكنولوجيا : لخفض التكاليف وتغطية المخاطر المرتبطة بتطوير التكنولوجيا الجديدة

٢– تحالفات في الإنتاج والعمليات : تهدف إلى تطوير الصناعات التحويلية وعمليات الإنتاج عن طريق الحجم الاقتصادي وتطبيق اقتصاديات التشغيل وتبادل الخبرات .

٣ – تحالفات التسويق والمبيعات والخدمات : من خلال التعاون في تكاليف التسويق والتخزين والتوزيع وفق ظروف كل دولة

٤ –تحالفات داخل الدولة أو بين الدول : أي تحالفات محلية وتحالفات بين الدول الاخرى

- **انواع الشراكات الاستراتيجية**

١– الشراكة بين المؤسسات غير المتنافسة: وتضم المشاريع المشتركة، الشراكة العمودية والاتفاقيات بين القطاعات .

٢–الشراكة بين المؤسسات المتنافسة: وتحوي الشراكات المتكاملة، شراكات الاندماج المتبادل، شراكات شبه التركيز. كما تصنف الشراكة حسب قطاعات النشاط إلى ما يلي:

١- الشراكة الصناعية:تخص مشاريع تكنولوجيا والصناعة المتطورة، وتكون في شكل اتفاقيات مناولة باطنية أوعقودتضيع أو عقود شراء بالمبادلة .

٢- الشراكة التجارية :تسمح بتطوير رقم الأعمال وتخفيض تكلفة الاستثمار و تحقيق مردودية أسرع بفضل أسواق أخرى جديدة، وقد تكون في شكل عقود منح الأميتاز، اتفاقيات ترخيص، اتفاقيات تموين .

٣- . -الشراكة في ميدان البحث والتطوير:تكون مع مؤسسة أو مكتب دراسات لتطوير مشروع أوبحث معين

رغم هذا التقارب والتداخل بين تلك المفاهيم إلا أنه يمكننا أن نميز بينها كالآتي :

- يعتبر كل من التحالف والشراكة شكلان للتعاون، إلا أن هذا الأخير يبقى واسع الدلالة ويشمل عدة مجالات، الاقتصادية منها والسياسية والعسكرية وغيرها، كما أنه قد يكون على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي.

- غالبا ما يطلق معنى التحالف عن تلك العلاقة التي تنشأ بين المؤسسات المتنافسة، وبذلك يحل التعاون محل التنافس.

- يعد التحالف شكلا من أشكال الشراكة التي من الممكن أن تشمل أيضا مؤسسات من قطاعات مختلفة أو مؤسسات غير متنافسة مباشرة. نجد أن مصطلح الشراكة الاستراتيجية قد يستعمل للدلالة على التحالف، كما قد يستعمل التحالف للدلالة على معنى الشراكة، ، ونجد ان مصطلح الشراكة واسع الدلالة ومنتشر الاستعمال (Ulrike Myrhofer,2007,56)

اهمية التحالفات والشراكات الاستراتيجية :

إن سرعة التغيرات في البيئة العالمية تؤكد بانة لا يمكن لأي شركة صناعية ان تتجاهل اساليب التحالفات والشراكات الاستراتيجية وذلك لأنه لا تستطيع اي منظمة البقاء في انفرادية واستقلالية تامة بنشاطها اذ يمكن من خلال التحالفات الاستراتيجية التحكم في التكاليف وتشجيع البحث العلمي وتحسين الجودة وتحقيق تكامل تكنولوجي وتقليص وقت الابتكار والابداع ، كل هذه العوامل تجعل من التحالفات الاستراتيجية ذات اهمية حيوية في العصر الحالي واهميتها تكمن في :(Demirkan,2014,77)

١- إن اهمية التحالفات الاستراتيجية تنبع اساسا من انها تزيد من فرص الاتصال ونقل الخبرات بين المتحالفين وتزيد من دافعية نقل التعلم فضلا عن انها تعزز قدرات المنظمة في تطبيق العملي للمعرفة وان التحالفات الاستراتيجية تحافظ على المزايا التنافسية للشركات

٢- إن اهميتها تكمن في كونها تتجه نحو تقليل التكاليف وتعزز من تبادل واكتساب المعرفة التي تنمي الموارد الناتجة من المشاركة

٣- إن التحالفات الاستراتيجية تسمح للشركات الصغيرة الدخول إلى الاسواق الاجنبية وتجاوز المعوقات الحكومية وتساعد في نشر التكنولوجيا بفاعلية اكبر

٤- إن التحالفات الاستراتيجية تهدف إلى تحسين المكانة التنافسية للشركات وبالأخص شركات السياحة والسفر حيث تصبح مجموعة شركات تعمل على توفير الحجوزات وايجار السيارات وحجز اماكن الاقامة والرحلات

- مخاطر استراتيجيات التحالف والشراكة

تتمثل اهم مخاطر استراتيجيات التحالف والشراكة هي (Gordon,2010,22):

١- احد مخاطر استراتيجية الشراكة والتحالف هو أن يكون الشريك انتهازيا حيث يسود انطباع الانتهازية عندما تفشل العقود الرسمية في منع ذلك او ان التحالف يبنى على تصور خاطئ للثقة الزائفة في الشريك وفي حالات كثيرة تقوم المؤسسة الانتهازية بمحاولة الاستيلاء على اكبر قدر ممكن من المعارف الضمنية من شركائها

٢- تفشل بعض الاستراتيجيات التعاونية عندما يتم اكتشاف ان احد الشركاء لم يلتزم بجلب القدرات المتفق عليها لأجل الشراكة فخطر تحريف او تزييف القدرات يكون اكبر في حالة التزام الشريك بالمساهمة بجلب موارد معنوية ، فالمعارف المتميزة هي اصول معنوية نادرة واثبتت بعض الدراسات ان في غالب الاحيان لا يلتزم الشركاء بتقديمها او يقومون بتزييفها

٣- عدم القدرة على الايفاء بالالتزامات : وتعني فشل احد الشركاء في توفير الموارد والقدرات مثل التقنيات المتطورة والتي التزم بها مسبقا اثناء الاتفاق على الاستراتيجية التعاونية وعادة ما يحدث هذا في الشراكات الدولية

اشكال استراتيجية التحالف والشراكة :

١- المشروع المشترك : تتحقق حالة وجود مشروع مشترك او مؤسسة مشتركة، عندما تقرر مؤسسات إنشاء كيان مستقل يحتوي على الموارد البشرية والمالية والفكرية كافة اويتم توزيع الأرباح االناتجة عن هذه الشركة المستقلة بين الشركاء وفقا لاستثماراتهم الاساسية او التشغيلية

المشروع المشترك هو االشكل الاكثر تقاربا بين استراتيجية التحالف والشراكة واستراتيجية الاستحواذ والاندماج؛ حيث ان المشروع المشترك هو شبية بعملية استحواذ او اندماج لكن مع المحافظة على استقلالية المؤسسات المالكة للمشروع وهو ما سيتيح للمؤسسة من النمو بسرعة كونها تمتلك حاضنة اعمال تمكنها من التأقلم مع البيئة التنافسية والتغير التكنولوجي السريع (Jean,2004,132)

٢- الامتياز : هو قيام مؤسستين مستقلتين باتفاق تعاقدي حيث تحصل احدى المؤسستين (المستفيدة من الامتياز) على الحق في تشغيل مشروع اقتصادي في موقع معين لفترة محددة تحت العلامة التجارية للمؤسسة الاخرى (مانحة الامتياز) مقابل تعهد المستفيد من الامتياز بإعطاء مانح الامتياز مزيج من الرسوم والارباح

يعتبر الامتياز كأحد اشكال استراتيجية التحالف والشراكة كونه استراتيجية تعاونية بين الشركات ، تقوم من خلاله احدى الشركات مانحة الامتياز باستخدام الامتياز كعلاقة تعاقدية للتحكم في تنظيم تقاسم الموارد والقدرات مع الشركاء (حاملي الامتيازات) وغالبا ما يتحدد النجاح في هذه التحالفات الاستراتيجية عندما يتمكن مانح الامتياز بنسخ نجاحه عبر عدة شركاء بطريقة فعالة من حيث التكلفة (Jean-Jacques,2008,437)٦٦

٣- الترخيص : أن الترخيص مشابهه جدا للامتياز في جوانبه المالية ويكمن الاختلاف الجوهري بينهما ان الترخيص ليس مثل الامتياز من حيث درجة السيطرة المركزية والدعم حيث عادة ما يكون قليل جدا ، ويتضمن مفهوم الترخيص تثمين لأهمية وقيمة راس المال الفكري من خلال كسب عائدات لموارد قائمة على المعرفة (براءات الاختراع ، اسم العلامة) من دون الحاجة

إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية وتجنب مشاكل علاقات الانتاج والعمل وتمكين رجال الاعمال للتركيز فقط على المجالات التي لديهم خبرة وميزة تنافسية (Philip,2003,244)

الترخيص هو احد الاستراتيجيات التي يمكن استعمالها كشكل من اشكال تطوير الاعمال او طريقة للدخول إلى السوق الدولية ، نظرا لقوة الحماية العالمية لحقوق النشر والملكية الفكرية للشركات ، وتجاهل ذلك قد يؤدي إلى وقوع المؤسسة في تقديم منتجات ذات علامة تجارية او حقوق براءة اختراع محمية مما يؤدي إلى اعتبار منتجاتها كنسخ غير قانونية او مزيفة ،

تعتبر استراتيجية الترخيص الطريق الملائم لتطوير واستغلال فرص العمل الجديدة في المجالات الاتية : (Jaspar ,210,2005)

- في مجال المنتجات ذات الابتكار التكنولوجي السريع
- المنتجات التي لها دورات حياة قصيرة
- مواجهة المنافسة الشديدة

ثانيا : الميزة التنافسية

١- مفهوم الميزة التنافسية

يعتبر مفهوم الميزة التنافسية ، ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال على المستوى الأكاديمي والعملي حيث أصبح ينظر للإدارة كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من الهموم الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق المستمر للمؤسسة على الآخرين أي على المنافسين والموردين والمشترين وغير هم من الأطراف الذين تتعامل معهم ، وبطبيعة الحال لن يكون تحقيق التفوق هذا عملا وقتيا او قصير المدى ولكنه محاولات دائمة لحفظ التوازن للشركات تجاه الاطراف الاخرى في السوق

وتعرف الميزة التنافسية على أنها "ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس". (خليل،٢٠١٠، ٤٥)

وتشير الميزة التنافسية إلى الخاصية التي تميز المؤسسة عن غيرها من المؤسسات المنافسة ، وتحقق لهذه المؤسسة موقفا قويا تجاه الأطراف المختلفة. ويمكن لأي مؤسسة أن تحقق الميزة التنافسية بطرق عديدة ولكن من اهمها ان تتمكن الشركة من انتاج منتجات بكلفة منخفضة

وبأسعار تنافسية وبجودة عالية او تتمكن الشركة من انتاج منتجات جديدة ومتطورة (الابداع في المنتجات)

وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة، يتم الاستناد إلى الشروط التالية:

١- حاسمة: تعطي الأسبقية والتفوق على المنافس.

٢- الاستمرارية: يمكن أن تستمر خلال الزمن.

٣- إمكانية الدفاع عنها: يصعب على المنافس محاكاتها أو إلغائها.

ثانيا : اهمية الميزة التنافسية

تكمن اهمية الميزة التنافسية في يلي (سملالي،٢٠٠٤، ٣)

١- خلق قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم وتضمن ولائهم وتدعم وتحسن سمعة صورة المؤسسة في اذهانهم

٢- تحقيق التميز الاستراتيجي عن المنافسين في السلع والخدمات المقدمة إلى العملاء مع امكانية التميز في الموارد والكفاءات والاستراتيجيات المنتجة في ظل بيئة شديدة المنافسة

٣- تحقيق حصة سوقية للشركة وبالتالي تحقيق ربحية عالية للبقاء والاستثمار في السوق

ثالثا : انواع الميزة التنافسية : تصنف الميزة التنافسية انواع عديدة منها : (محمد ،١٤٠٠:٢٠٠٦)

١- منافسو العلامة التجارية (Brand competitors) وهي منظمات التي تقوم بتسويق منتجات بنفس الخصائص ولنفس الزبائن وبنفس الاسعار

٢- منافسو المنتج (product competitors) : وهي المنظمات التي تتنافس في نفس المنتج ونفس الصنف ولكن بخصائص مختلفة واسعار مختلفة

٣- المنافسون العاميين (Generic competitors) وتتمثل بالمنظمات التي تقوم ببيع منتجات مختلفة بصورة كبيرة والتي تستخدم لحل المشاكل وتلبي الحاجات الاساسية للزبون

٤- منافسو الموازنة الكلية (Total Budget competitors) وتعني المنظمات التي تتنافس على الموارد المالية المحدودة لنفس الزبون

أبعاد الميزة التنافسية:

١- **بُعد الكلفة:** إن الشركات التي تسعى إلى الحصول على حصة سوقية اكبر كأساس لتحقيق نجاحها وتفوقها هي التي تقدم منتجاتها بكلفة أدنى من المنافسين لها.

إن الكلفة الأقل هي الهدف الرئيس للشركات التي تتنافس من خلال الكلفة وحتى الشركات التي تتنافس من خلال المزايا التنافسية الأخرى غير الكلفة فإنها تسعى لتحقيق كلف منخفضة للمنتجات التي تقوم بإنتاجها.

إن الشركة يمكن لها تخفيض التكاليف من خلال الاستخدام الكفء للطاقة الإنتاجية المُتاحة لها فضلاً عن التحسين المُستمر لجودة المنتجات والإبداع في تصميم المنتجات وتقانة العمليات، إذ يُعد ذلك أساس مهم لخفض التكاليف فضلاً عن مساعدة المدراء في دعم وإسناد استراتيجية الشركة لتكون قائدة في مجال الكلفة.

إن إدارة العمليات تسعى إلى تخفيض كلف الإنتاج مقارنة بالمنافسين، والوصول إلى أسعار تنافسية تعزز من الميزة التنافسية للمنتجات في السوق.

٢- **بعد الجودة:** إن الجودة تعد من المزايا التنافسية المهمة والتي تشير إلى أداء الأشياء بصورة صحيحة لتقديم منتجات تتلاءم مع احتياجات الزبائن، وأن الزبائن يرغبون بالمنتجات بالجودة التي تلبي الخصائص المطلوبة من قبلهم، وهي الخصائص التي يتوقعونها أو يشاهدونها في الإعلان، فالشركات التي لا تقدم منتجات بجودة تلبي حاجات ورغبات الزبائن وتوقعاتهم لا تتمكن من البقاء والنجاح في سلوك المنافسة.

٣- **بعد المرونة:** تعد المرونة بأنها الأساس لتحقيق الميزة التنافسية للشركة من خلال الاستجابة السريعة للتغيرات التي قد تحدث في تصميم المنتجات وبما يلاءم حاجات الزبائن.

إن المرونة تعني قدرة الشركة على تغيير العمليات إلى طرائق أخرى وهذا ربما يعني تغيير أداء العمليات وكذلك تغيير طريقة ووقت أداء العمليات، فالزبون يحتاج إلى تغيير العمليات لتوفير أربع متطلبات هي:

مرونة المنتج: وهي قدرة العمليات على تقديم منتجات جديدة أو معدلة.

مرونة المزيج: وتعني قدرة العمليات لإنتاج مزيج من المنتجات.

مرونة الحجم: وتعني قدرة العمليات على التغيير في مستوى الناتج أو في مستوى نشاط الإنتاج لتقديم أحجام مختلفة من المنتجات.

الجانب العملي

المبحث الثالث \ الجانب العملي

اولا : الاحصاءات الوصفية للمتغيرات

تمثلت أدوات الاحصاء الوصفي المستخدمة لوصف متغيرات البحث بكل من الوسط الحسابي لقياس مستوى الاجابة والفئة التي تنتمي اليها تلك الاوساط وفقا لمقياس ليكرت الخماسي الذي تنقسم فئات الإجابة فيه إلى خمس فئات تتوافق مع مدى المقياس الخماسي ، وتوضح الفقرات اللاحقة نتائج الوصف الإحصائي للمتغير المستقل **(التحالفات والشراكات الاستراتيجية)** بأبعاده الثلاثة ثم المتغير المعتمد **(ابعاد الميزة التنافسية)** بأبعاده الثلاثة وعلى التوالي :

١- **اشكال التحالفات والشراكات الاستراتيجية** : يتضمن هذا المتغير ثلاثة أبعاد وصفها الاحصائي على النحو الآتي :

أ- **الترخيص:** جسد بعد الترخيص ثلاث فقرات كانت مستويات الاجابة فيها مرتفعة ففي الفقرة الثالثة منها **(توافق شركتكم عمل بعض الشركات باسمكم مقابل علاوة ثابتة في حال عرض عليها)** والتي بلغ وسطها الحسابي الاعلى من بين فقرات البعد (2.9250) وانحرافها المعياري (.97106) الذين جعلا منها تشغل الاهمية النسبية الاولى ازاء باقي الفقرات الاخرى لهذا البعد على وفق معامل الاختلاف (0.29) والتي كانت فيها مستويات الاجابة مرتفعة بتفاوت اوساطها الحسابية وانحرافاتها المعيارية وبالتالي معاملات الاختلاف فيها وبلغ اعلى معامل اختلاف في الفقرة الاولى التي نصت على **(السماح لشركات اخرى بالعمل باسم شركتكم)** بوسط حسابي (3.0845) بمقدار (0.36) هو الاعلى من بين معاملات اختلاف الفقرات الاخرى لبعد الترخيص مما ادى إلى تراجع الاهمية النسبية لهذه الفقرة إلى المرتبة الثالثة كما يوضح الجدول (١)

ب-**الامتياز** : أكدت نتائج التحليل الوصفي لهذا البعد في الجدول (١) على تحقيق الفقرة الاولى **(توفير الدعم التقني لشركات اخرى تعمل باسمكم)** ادنى قيمة لمعامل اختلاف (0.22)

جعلها تشغل المرتبة الاولى من حيث اهميتها النسبية بالمقارنة مع باقي فقرات البعد وبمستوى اجابة مرتفع لتعبر كل تلك النتائج على وجود اتفاق عال بين افراد العينة حول اهمية هذه الفقرة، بينما نجد اعلى قيمة لمعامل الاختلاف فيها (0.35) في الفقرة الثانية **(توفيردعم تجاري وتسويقي لشركات اخرى تعمل باسم الشركة)** وتؤشر إلى وجود اختلاف كبير بين افراد العينة حول اهمية الفقرة الثانية

ج- المشروع المشترك : أظهرت نتائج تحليل الوصف الإحصائي لبعد الاصالة كما يبين في الجدول (1) بلوغ أعلى قيمة للوسط الحسابي الخاص بفقرات هذا البعد (3.5000) في الفقرة الثالثة التي نصت على **(لا مانع لدى شركتكم بالاتفاق مع شركات اخرى من اجل تسويق منتجاتها)** بانحراف معياري (93370.) انعكاسا على أن تكون قيمة معامل الاختلاف (0.26) هي الأدنى وبالتالي أهمية نسبية هي الأعلى من بين فقرات البعد ومستوى أجابة معتدل وحققت الفقرة الاولى **(قامت شركتكم بالاتفاق مع شركات اخرى من اجل تطوير منتجاتها)** أقل وسط حسابي (3.2250) بانحراف معيار(93370.) وعليه أعلى معامل اختلاف (0.30) جعل من أهميتها النسبية في حدها الأدنى

جدول رقم (١) نتائج التحليل الوصفي لأبعاد اشكال التحالفات والشراكات الاستراتيجية

الأبعاد	ت	الأدوات الأحصائية فقرات الأبعاد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	معامل الأختلاف
الترخيص	١	**السماح لشركات اخرى بالعمل باسم شركتكم**	3.0250	1.09749	0.362807
	2	**السماح لشركات اخرى انتاج بعض من منتجاتكم**	3.0250	1.02501	0.3388456
	3	**توافق شركتكم عمل بعض الشركات باسمكم مقابل علاوة ثابتة في حال عرض عليها**	2.9250	.97106	0.2919848
الامتياز	١	توفير الدعم التقني لشركات اخرى تعمل باسمكم	3.6750	.82858	0.2254629
	2	توفيردعم تجاري وتسويقي لشركات اخرى تعمل باسم الشركة	3.4750	1.15442	0.332208
	3	مراقبة مدى التزام المؤسسة الاخرى ببنود الاتفاق للعمل باسمكم	3.5000	1.15470	0.3299144
المشروع المشترك	١	**قامت شركتكم بالاتفاق مع شركات اخرى من اجل تطوير منتجاتها**	3.2250	.97369	0.3019201
	2	**تتعاون شركتكم مع شركات اخرى من اجل انجاز مشاريع مشتركة**	3.3590	1.03840	0.3091417
	3	**لا مانع لدى شركتكم بالاتفاق مع شركات اخرى من اجل تسويق منتجاتها**	3.5000	.93370	0.2667713

ابعاد الميزة التنافسية : يتضمن هذا المتغير ثلاثة أبعاد وصفها الاحصائي على النحو الآتي

أ- **الكلفة** : تم قياس بعد الكلفة كواحد من ابعاد الميزة التنافسية بثلاث اسئلة او فقرات كانت مستويات الاجابة فيها مرتفعة ومعتدلة ، فقد بلغ ادنى معامل اختلاف فيها (.27) في الفقرة الاولى **(تستعمل الشركة الموارد التي تحصل عليها بطريقة رشيدة)** بالنسبة إلى باقي الفقرات الاثنان للبعد وبما يؤكد اتفاق عال بين افراد العينة حول مضمون هذه الفقرة وبالتالي شغلت الاهمية النسبية الاولى من وجهة نظر العينة التي اجري على اساسها البحث الحالي، وفي المقابل حققت الفقرة الثالثة **(تحاول الشركة إلى خفض تكاليف الانتاج باستمرار)** اعلى معامل اختلاف **(0.31)** مقارنة بباقي فقرات بعد الميزة التنافسية ومن ثم تبؤ المرتبة الاخيرة من حيث

الاهمية النسبية على مستوى هذا البعد الذي تباينت نتائج الوصف الاحصائي لفقراته الاخرى بين هذين المستويين كما هو موضح في الجدول

ب- **الجودة** : أظهرت نتائج تحليل هذا البعد كما يبينها الجدول (2) أن الفقرة الثانية **(تعتمد الشركة على اساليب متنوعه لتحسين الجودة)** نالت أعلى وسط حسابي (3.2500) وأدنى انحراف معياري (98058.) من باقي فقرات هذا البعد أنعكس ذلك على انخفاض معامل الاختلاف إلى (0.30) معبراً عن تجانس عال بين أفراد العينة وتوافق واضح يعكس ان الشركة تسعى إلى استخدام طرق متنوعة للرقابة على الجودة ، مما جعل هذه الفقرة تحرز الأهمية النسبية الأولى وفق معامل الاختلاف الأقل ، وكما أظهرت النتائج ان الفقرة الثانية **(تستخدم الشركة طرق متنوعة للرقابة على الجودة)** نالت الاهمية النسبية الاخيرة بارتفاع في معامل الاختلاف (0.36) مما يؤشر إلى ان افراد العينة تباينت اجاباتهم حول هذه الفقرة .

ت- **المرونة** : أسفرت نتائج الوصف الإحصائي لبعد المرونة الظاهرة في الجدول (٢) عن بلوغ ادنى معامل اختلاف في الفقرة الاولى **(يمتلك العاملون في الشركة مهارات متعددة تمكنهم من اداء اكثر من وظيفة)** والبالغ (0.26) لتشغل الأهمية النسبية الأولى من منظور أفراد العينة المبعوثة ، مما يظهر امتلاك الشركة لموظفين ذو كفاءة عالية ، في حين بلغ الانحراف المعياري للفقرة الثانية **(تستطيع الشركة الاستجابة بصورة سريعة للتغيرات المطلوبة في تصميم منتوجاتها)** (0.32) وهو الاعلى من بين فقرات هذا البعد مما اثر في اجابات العينة حول اتفاقها للفقرة وادى إلى ارتفاع في ، وحصولها على المرتبة الاخيرة بالنسبة إلى اهميتها

جدول رقم (٢) التحليل الوصفي لأبعاد الميزة التنافسية

الأبعاد	ت	الأدوات الأحصائية فقرات الأبعاد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	معامل الأختلاف
التكلفة	١	تستعمل الشركة الموارد التي تحصل عليها بطريقة رشيدة	3.6000	.92819	0.2578308
	2	تعتمد الشركة على اساليب البحث لتطوير عملياتها الانتاجية للوصول إلى غايات باقل كلفة	3.5750	1.05945	0.2963499
	3	تحاول الشركة إلى خفض تكاليف الانتاج باستمرار	3.6500	1.16685	0.3196849
الجودة	١	تعتمد الشركة على اساليب متنوعه لتحسين الجودة	3.2500	.98058	0.3017171
	2	تستخدم الشركة طرق متنوعة للرقابة على الجودة	3.4000	1.25678	0.3696401
	3	تسعى الشركة للحصول على الايزو لضمان الجودة	3.4750	1.10911	0.3191688
المرونة	١	يمتلك العاملون في الشركة مهارات متعددة تمكنهم من اداء اكثر من وظيفة	3.3947	.88652	0.2611454
	2	تستطيع الشركة الاستجابة بصورة سريعة للتغيرات المطلوبة في تصميم منتوجاتها	3.4500	1.13114	0.3278679
	3	تتمكن الشركة من توفير منتجاتها في الوقت المناسب للمستهلكين حتى وان تغيرت مواعيد التسليم من قبل المستهلك	3.6750	1.02250	0.2782322

ثانيا :اختبار الفرضيات

الفرضية الفرعية الأولى: أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية التي يعرضها الجدول(٣) معنوية تأثير بعد الامتياز (β= **.42**, P=.009) والمشروع المشترك التي كان تأثيرها أقوى بدلالة معامل بيتا (β=**.0.57**, P=.072) من بين أبعاد المتغير المستقل اشكال التحالفات والشراكات الاستراتيجية في البعد الأول من أبعاد المتغير المعتمد الذي تجسد في الكلفة عينة البحث ، بينما لم تسجل نتائج اختبار هذه الفرضية تأثيراً معنويا لبعد الترخيص (β= **.024**, P=0.88) والذي كان تاما P= (معنويته الإحصائية (٠.٠٠٠) في حين بلغت قوة التفسير للنموذج وفقا لمعامل التفسير أو التحديد (R^2= .43) والذي كان ذو معنويته الإحصائية تامة كذلك (P=0.000) ، وهذا يعكس التباين (43%) الذي تفسره صورة الشركة عبر ابعادها على بعد الكلفة الخاضع للبحث ، اما الباقي من نسبة معامل التباين (57%)، تخضع لعوامل تأثير أخرى والتي تقع خارج نطاق البحث الحالي بكونها ليست من اهتماماته الحالية .

الجدول رقم (٣) نتائج اختبار الفرضية الاولى

المؤشرات / الأحصائية مسارات الأنحدار (الفرضيات)	معلمة الأنحدار β	إحصاءة إختبار المعلمة t	معنوية المعلمة Sig.	معامل التفسير R^2	إحصاءة إختبار النموذج F	معنوية نموذج الأختبار P
الترخيص ---> الكلفة	.024	.152	.880	.43	2.79	.000
الامتياز ---> الكلفة	.421	2.781	.009			
المشروع المشترك ---> الكلفة	.057	.356	.724			

الفرضية الفرعية الثانية : اظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية التي يعرضها الجدول (٤) معنوية تأثير بعد الترخيص (β= **.177**, P=.1.033) والامتياز التي كان تأثيرها أقوى بدلالة معامل بيتا (β=**.197**, P=.000) من بين أبعاد المتغير المستقل اشكال التحالفات والشراكات في البعد الثاني من أبعاد المتغير المعتمد الذي تجسد في الجودة عينة البحث ، بينما لم تسجل نتائج اختبار هذه الفرضية تأثيراً معنويا لبعد المشروع المشترك (β= **0,019**, P=.401) والذي كان تاما P= (معنويته الإحصائية ٠.٠٠٠) أما عن القوة التفسيرية الشاملة للنموذج في ضوء معامل التحديد فقد بلغت (R^2= 64) والذي كان ذو معنويه إحصائية تامة أيضاً (P=0.000) ، إذ يصف مساهمة بعدي الترخيص والامتياز بنسبة (64%) في تباين بعد الجودة

الجدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرضية الثانية

المؤشرات / الأحصائية مسارات الأنحدار (الفرضيات)	معلمة الأنحدار β	إحصاءة إختبار المعلمة t	معنوية المعلمة Sig.	معامل التفسير R^2	إحصاءة إختبار النموذج F	معنوية نموذج الأختبار P
الترخيص ---> الجودة	0.177	1.037	.37			
الامتياز ---> الجودة	0.197	1.217	.231	**.0.64**	**81.2**	**.000**
المشروع المشترك ---> الجودة	0.019	0.41	0.401			

الفرضية الفرعية الثالثة: اظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية التي يعرضها الجدول (٥)معنوية تأثير بعد الترخيص (β= **.146**, P=.0.84) والمشروع المشترك التي كان تأثيرها أقوى بدلالة معامل بيتا (β=**.46**, P=.042) من بين أبعاد المتغير المستقل التحالفات والشراكات الاستراتيجية في البعد الثالث من أبعاد المتغير المعتمد الذي تجسد في بعد المرونة عينة البحث ، بينما لم تسجل نتائج اختبار هذه الفرضية تأثيراً معنويا لبعد الامتياز (β= **.019**, P=.11) والذي كان تاما P= (معنويته الإحصائية ٠.٠٠٠) أما عن القوة التفسيرية الشاملة للنموذج في ضوء معامل التحديد فقد بلغت

(R2= .60) والذي كان ذو معنويه إحصائية تامة أيضاً (P=0.000) ، إذ يصف مساهمة الابعاد الثلاثة المذكورة بنسبة (60%) في تباين بعد المرونة

الجدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المؤشرات / الأحصائية / مسارات الأنحدار (الفرضيات)	معلمة الأنحدار β	إحصاءة إختبار المعلمة t	معنوية المعلمة Sig.	معامل التفسير R^2	إحصاءة إختبار النموذج F	معنوية نموذج الأختبار P
الترخيص---> المرونة	.146	.841	.406			
الامتياز ---> المرونة	0.019	.113	.910	**.60**	**25.76**	**.000**
المشروع المشترك ---> المرونة	0.46	.042	.974			

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١- يؤثر بعدي الامتياز والمشروع المشترك (ابعاد المتغير المستقل اشكال الشراكات والتحالفات الاستراتيجية) تأثيراً موجبا ذو دلالة معنوية في البعد الاول (المتغير التابع الميزة التنافسية) الكلفة

٢- يؤثر بعدي الترخيص والامتياز تأثيراً موجبا ذو دلالة معنوية في البعد الثاني للمتغير التابع الجودة

٣- يؤثر بعدي الترخيص والمشروع المشترك تأثيراً موجبا ذو دلالة معنوية في البعد الثالث للمتغير التابع المرونة

٤- أن التحالف والشراكة الاستراتيجي، وبمختلف أشكاله: كالمشروع المشترك والامتياز والترخيص ، يمكن أن يعزز الميزة التنافسية والمساعدة في ضمان إضافة قيمة اقتصادية، من خلال التنسيق بين الشركات.

٥- امتلاك العاملين في الشركة الكفاءة الكافية لتأدية مهام اكثر من وظيفة واحدة

٦- تستخدم الشركة طرق متنوعة للرقابة على الجودة والسيطرة عليها

٧- لا تمانع الشركة من تقديم الدعم التقني للشركات الاخرى في حال طلب منها ذلك

ثانيا : التوصيات

١- على المدراء العاملين في شركة الزوراء الوعي بأهمية دور التحالفات والشراكات الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية وخلق مكانة سوقية في البيئة التي تعمل بها

٢- ضرورة ان تتواصل الشركات المحلية مع بعضها لأجل البحث والتطوير لما له من اهمية كبيرة في تحقيق الميزة التنافسية للشركات

٣- ان استراتيجية الامتياز والترخيص تعد سر نجاح ونمو اغلب الشركات العالمية لذا نوصي الشركات الصناعية العاملة في العراق ومنها الشركة عينة البحث من اتباع هذه الاستراتيجيات وتواصل ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي

٤- إن تحقيق ميزة تنافسية دائمة يتطلب من المؤسسة العمل على تنمية وتجديد مواردها بكفاءة

٥- البحث عن آليات لتمويل النمو والتوسع بسبب مشاريع الشراكة، حتى لا يؤدي ذلك التوسع إلى اختلالات مالية، قد تنتهي بفشل مالي يعود بالشركة إلى الدخول مجموعة من الازمات

٦- العمل على استغلال البحوث العلمية وابرز النتائج التي توصلت لها للاستفادة منها بشكل عملي

المصادر

١- أكرم احمد الطويل و رغيد إبراهيم إسماعيل، العلاقة بين أنواع الإبداع التقني وأبعاد الميزة التنافسية/دراسة ميدانية في مجموعة مُختارة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٨، ص١٣

٢- (سملالي يحضيه؛ بلالي أحمد، "الأهمية الإستراتيجية للموارد والكفاءات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية ٢٢ الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ،٢٠٠٤

٣- نبيل مرسى خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٣٩

٤- محمد ، خميس ، ناصر، اثر ادارة المعرفة في الابداع والتنافسية ، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد، ٢٠٠٧

5-Philip sadler, Strategic Management, Kogan Page Limited, London, 2003

6-John Thompson and frank Martin, Strategic Management, 5th, Ed, 2007

7-Gordon Hunter, Strategic information systems : concepts, methodologies, tools, and applications , InformatIon sclence reference, New York, 2010.

8-Jaspar Robertson, Management Accounting Risk and Control Strategy, CIMA Publishing, OXFORD , 2005

9-Michael A. Hitt and all, Strategic Management: Competitiveness and Globalization, 9th Edition, South-Western Cengage Learning, Canada, 2011

10-Michael E. PORTER, ^strategy and the internet^, article in Harvard Business Review on Advances strategy, Harvard Business School Publishing, Boston, 2011

11- UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, International Subcontracting versus Delocalization?: A survey of the literature and case-studies from the SPX network, Vienna, Austria, 2003

12-Ulrike Myrhofer, Management Strategique, Breal edition, France, 2007

الآليات القانونية لتحسين مناخ الاستثمار في العراق

الاستاذ فارح وليــد

جامعة سعيدة – د.مولاي الطاهر

ولاية سعيدة – الجزائر

Walidfarah83@yahoo.com

الملخص:

تسعى كل دولة بحسب إمكانياتها و قدراتها المتاحة على توفير مناخ مناسب يساعد على جلب المستثمرين الأجانب ، و ذلك لما يحققه هذا الخيار من منفعة للدولة المضيفة للاستثمار ، سواء من خلال استقدام رؤوس الأموال أو من خلال استقدام التكنولوجية الحديثة و الخبرات التقنية و الإدارية اللازمة لتدوير عجلة التنمية الاقتصادية. و لعل دولة العراق الحبيب أحوج ما تكون لهذه الخطوة المهمة خاصة بعد الفترة العصيبة التي مر بها الاقتصاد العراقي في فترة التسعينات و بداية الألفية الثانية.

لهذه الأسباب و من أجلها سنحاول تسليط الضوء على أهم النصوص التشريعية التي استحدثها المشرع العراقي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مبرزين أهم الضمانات والحوافز التي قدمها للمستثمرين الأجانب.

Abstract:

Each country seeks, according to its available capabilities and capabilities, to provide an appropriate climate that helps in attracting foreign investors, and that is due to the benefit of this option to the host country for investment, whether through the recruitment of capital or through the introduction of modern technology and technical and administrative expertise necessary to spin the wheel economic development. Perhaps the beloved country of Iraq is in dire need of this important step, especially after the difficult period that the Iraqi economy went through in the nineties and the beginning of the second millennium. For these reasons and for their sake, we will try to shed light on the most important legislative texts introduced by the Iraqi legislature to attract foreign direct investment, highlighting the most important guarantees and incentives that it provided to foreign investors.

المقدمة

مما لا شك فيه أن قضية الاستثمار و التنمية الاقتصادية تمثل محور اهتمام معظم الدول في العالم ، بما فيها الدول النامية حيث تزداد أهمية هذه الخيارات نظرا لما تواجهها من معوقات و تحديات في هذا الموضوع ، كما أن شعوب هذه الدول تمارس ضغوطا على الأنظمة السياسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ، الشيء الذي يدفع هذه الحكومات إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي قصد الاستفادة من تدفق الرساميل و التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتاحة.

غير أن التحدي الأساس في العملية الاستثمارية ليس هو قرار الانفتاح نحو الآخر ، بل نوعية مناخ الاستثمار في الدول المضيفة ، حيث أن المستثمر الأجنبي لا يمكنه المغامرة بأصوله الاستثمارية في بيئة استثمارية غير مستقرة و ثابتة ، لأن هذا الأمر قد يكلفه خسائر كبيرة ، لهذه الأسباب تسعى الدول المضيفة للاستثمار إلى انشاء منظومة تشريعية مناسبة للاستثمار ، بغرض إزالة المخاوف و الشكوك التي تنتاب المستثمرين الأجانب.

و لتحقيق هذه الغاية لابد من نظام قانوني نوعي للاستثمار ، نابع من مؤسسات تشريعية متخصصة على دراية تامة بالتغيرات الاقليمية و الدولية ، مما يجعل النتاج التشريعي في مجال الاستثمار قادرا على خلق التوازن بين ما تقدمه الدولة من امتيازات ضريبية و ضمانات قانونية للمستثمر ، وما تحققه من منافع للصالح العام الوطني ، بعيدا على العوائق الإدارية و الإجرائية للإدارة المضيفة للاستثمار.

ولعل التجربة التشريعية في مجال الاستثمار في دولة العراق الشقيقة من أهم التجارب العربية التي يجب الوقوف على نتائجها و مدى تحقيق المشرع العراقي للأهداف التنموية العراقية المسطرة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية و تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة منذ عقود من الزمن .

فما هي أهم الضمانات القانونية التي قدمها المشرع العراقي للمستثمرين الأجانب في سبيل تحسين مناخ الاستثمار ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سننتهج المنهج الوصفي التحليلي في خطة ثنائية من مبحثين أساسيين:

- **المبحث الأول : الضمانات الموضوعية في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .**

- **المبحث الثاني : الضمانات الإجرائية في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.**
- **المبحث الثالث : التحديات القانونية لتحسين المناخ الاستثماري في العراق.**

أهمية الدراسة : يحتل الاستثمار مكانة في غاية الأهمية ضمن أجندات المختصين في رسم سياسات الاقتصاد ، لما يجلبه من رؤوس أموال و تقنيات و خبرات تكنولوجية و إدارية ، و هذا ما يجعل موضوع تشجيع الاستثمار في غاية الأهمية خاصة ما تعلق بالجانب القانوني و هو ما سنركز عليه في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة : على غرار التشريعات في العالم و التشريعات العربية خصوصا ، حاول المشرع العراقي مسايرة الواقع الاقتصادي العالمي من خلال تحديث النصوص القانونية الخاصة بالاستثمار و هو ما يطرح مشكلة الدراسة الحالية و المتمثلة في : ما هي أهم الضمانات القانونية التي قدمها المشرع العراقي للمستثمرين الأجانب في سبيل تحسين مناخ الاستثمار ؟

هدف الدراسة : من أهم الأهداف المسطرة ضمن هذه الدراسة : استحضار النصوص القانونية المنظمة للاستثمار في العراق و محاولة تحليلها و تقييم دورها في تحسين الاستثمار من عدمه.

فرضية البحث : النظام القانوني للاستثمار في العراق نظام متكامل و يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر و يرقيه و يتمتع بالثبات و الاستقرار القانونيين .

هيكل الدراسة :

- **مقدمة**
- **المبحث الأول : الضمانات الموضوعية في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .**
- **المطلب الأول: شرط الثبات التشريعي**
- **الفرع الأول : تعريف شرط الثبات التشريعي**
- **الفرع الثاني : الطبيعة القانونية لشرط الثبات التشريعي**
- **المطلب الثاني : شرط الثبات العيني**
- **الفرع الأول : حماية المستثمر الأجنبي من التأميم**
- **الفرع الثاني : حماية المستثمر الأجنبي من المصادرة**
- **المبحث الثاني : الضمانات الإجرائية في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.**
- **المطلب الأول: اختصاص القضاء العراقي بنظر منازعات الاستثمار**

- **الفرع الأول : المنازعات الناشئة عن عقود العمل**
- **الفرع الثاني : المنازعات المدنية**
- **الفرع الثالث : المنازعات المتعلقة بالجرائم**
- **المطلب الثاني : شرط التحكيم التجاري الدولي**
- **الفرع الأول : الأساس القانوني للتحكيم**
- **الفرع الثاني : أهمية التحكيم .**
- **المبحث الثالث : التحديات القانونية لتحسين المناخ الاستثماري في العراق .**
- **المطلب الأول : تكريس مبدأ الاستقرار القانوني**
- **الفرع الأول : عرض عام للمبدأ**
- **الفرع الأول : تطبيقاته في التشريع العراقي**
- **المطلب الثاني : تحقيق مبدأ فعلية القاعدة القانونية**
- **الفرع الأول : الحد من ظاهرة التضخم التشريعي**
- **الفرع الثاني : ترشيد محتوى النصوص التشريعية**

المبحث الأول:

الضمانات الموضوعية في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

كأصل عام ، المنظومة التشريعية للدولة يجب أن تتمتع بالثبات و الاستقرار الذي سينعكس إيجابا على استقرار و ثبات المعاملات الاقتصادية بين الأفراد فيما بينهم أو بين الأفراد و الدولة ، وهذا ما يمثل هاجسا لا يمكن تجاوزه بأي شكل من الأشكال من طرف المستثمرين الأجانب، لأن الدولة المضيفة للاستثمار تجد سطوتها على إقليمها بالتصرف بحرية مطلقة ، سواء من خلال الجهاز التشريعي بإصدار النصوص القانونية و التنظيمية دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستثمر الأجنبي ، و كذلك الجهاز القضائي الذي من الممكن أن ينحاز إلى طرف الدولة المضيفة للاستثمار إذا ما نشب نزاع بينها و بين الطرف الأجنبي مما يهدر حقوق هذا الأخير ، و من الوارد أيضا أن تتعسف الإدارة المضيفة في اتخاذ القرارات أو الامتناع عن تقديم تسهيلات للمستثمر الأجنبي مما يجعل الإجراءات في غاية الصعوبة و التعقيد.

لهذه الأسباب كثيرا ما يشترط المستثمر الأجنبي في عقد الاستثمار شرطا استثنائيا يصطلح عليه بشرط الثبات التشريعي و الذي سنسلط عليه الضوء في المطلب الأول (شرط الثبات التشريعي في قانون الاستثمار العراقي) ، و كذلك يمكن للمستثمر اشتراط عدم المساس بممتلكاته و هو الشرط الذي سنتطرق له في المطلب الثاني (شرط الثبات العيني).

المطلب الأول

شرط الثبات التشريعي

إن موضوع شروط الثبات التشريعي حديث نسبيا ، مما أفرز اختلافا فقهيا في تحديد مفهومها و طبيعتها القانونية ، و سنتطرق في هذا المطلب إلى بيان تعريف شرط الثبات التشريعي في فرع أول و تحديد الطبيعة القانونية لهذا الشرط في فرع ثاني كما يلي :

الفرع الأول

تعريف شرط الثبات التشريعي

لقد أسالت فكرة الثبات القانوني الكثير من الحبر ،و لعل من أهم التعريفات التي حظي بها شرط الثبات التشريعي هو أنه : " ذلك الشرط الذي تتعهد بمقتضاه الدولة المضيفة بعدم تطبيق أي تشريع جديد أو لائحة جديدة على العقد الذي تبرمه مع الشركة الأجنبية"١، و عرفه جانب آخر من الفقه على أنه :" ذلك الشرط الذي يهدف إلى تجميد دور الدولة كسلطة تشريعية وطرف في العقد وفي الوقت نفسه بمنعها من تغيير القواعد القانونية النافذة وقت إبرامها، إذ تتعهد الدولة بمقتضاه بعدم إصدار تشريعات جديدة تسري على العقد المبرم بينها وبين الطرف الأجنبي المتعاقد معها، على نحو يخل بالتوازن الاقتصادي للعقد ويترتب عليه الإضرار بالطرف الأجنبي المتعاقد معها"٢ ، كما عرفه جانب آخر من الفقه بأنه : " أداة قانونية يتم من خلالها حماية المستثمر من مخاطر التشريع متى حاولت الدولة تعديل بنود العقد بسن تشريع جديد ، يعدل أو يلغي التشريع الذي يحكم عقد الاستثمار"[٣].

و يجد شرط الثبات التشريعي أساسه القانوني في نص المادة ١٣ من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، حيث جاء فيها ما يلي : " أي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه أي أثر رجعي يمس الضمانات و الإعفاءات و الحقوق المقررة بموجبه "[٤]. و لم يكن المشرع العراقي هو

الوحيد الذي تبنى هذا الشرط في التشريعات الداخلية للدولة ، حيث أن المشرع الجزائري أيضا قام بتضمين قانون ترقية الاستثمار الجزائري بهذا الشرط في المادة ٢٢ من هذا القانون ، حيث جاء نص المادة صريحا لتحديد نطاق التشريعات الطارئة و التي من شأنها المساس بالمراكز القانونية لعقد الاستثمار ، حيث لا يمكن أن تسري هذه الأخيرة على العقود المنجزة في إطار هذا القانون[٥] ، و كذلك المشرع القطري في المادة ١٤ من قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ .

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف شرط الثبات التشريعي بأنه " **ذلك الشرط الذي يتم بمقتضاه حماية المراكز القانونية لأطراف عقد الاستثمار في مواجهة تشريعات الدولة المضيفة ، عن طريق التجميد الزمني لقانون العقد**" .

الفرع الثاني

الطبيعة القانونية لشرط الثبات التشريعي

إن شروط الثبات التشريعي تختلف بحسب مصدرها إلى نوعين من الشروط، شروط الثبات التشريعي الاتفاقية و التي جزءا من بنود العقد المبرم بين الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي ، وشروط الثبات التشريعي القانونية و التي يكون مصدرها السلطة التشريعية للدولة المضيفة[٦] .

من خلال الاعتبارات السابقة انقسم الفقه القانوني إلى طائفتين ، أصحاب الرأي القائل بالطبيعة العقدية لشروط الثبات التشريعي و الرأي القائل بالطبيعة التشريعية لهذه الشروط .

أولا: نظرية الطبيعة العقدية لشروط الثبات التشريعي.

على الأرجح أصحاب هذه الفكرة هم أنصار مبدأ سلطان الإرادة في العقود ، إذ يذهب أنصار هذا المبدأ إلى أن الإرادة لها السلطان الأكبر في تكوين العقد وفي الآثار التي تترتب عليه ، بل وفي جميع الروابط القانونية ولو كانت غير تعاقدية[٧] ، حيث من هذا المنطلق يرى أصحاب هذا الرأي أن الإرادة التي أنشأت العقد هي نفسها من تملك الصلاحية لاختيار القواعد المطبقة عليه وما شروط الثبات التشريعي سواءا العقدية أو التشريعية إلا أداة لحماية العقد ومراكزه القانونية في مواجهة الدولة المضيفة ، الشيء الذي يدمج التشريع في العقد إما بتحقيق الكفاية الذاتية للعقد أو رصد التشريع

لخدمة العقد و كلا الفكرتين متمخضتان عن مبدأ سلطان الإرادة ، فالقانون ما وجد إلا لتحقيق حرية الأفراد[٨].

ثانيا : نظرية الطبيعة التشريعية لشروط الثبات التشريعي.

يرى أصحاب هذا الرأي أن شروط الثبات التشريعي شروط تحدد نطاق النص التشريعي بقوة القانون ، حيث يستثنى من نطاق تطبيق النص التشريعي الجديد محيط العقد المبرم بين الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي بما في ذلك القانون الواجب التطبيق على العقد ، فالدولة المضيفة لا ترمي من وراء اعتماد هذه الشروط سواءا في تشريعاتها أو في العقود المبرمة بينها و بين المستثمرين الأجانب، إلا لتحقيق مصالحها التنموية ، و عليه فإن إدراج هذه الشروط في العقد الاستثماري ما هو إلا نتيجة لتجسيد فكرة دولة القانون ، فالتشريع سبق العقد و لولا أن الدولة لم تقم بسن هذه التشريعات المشجعة للاستثمار لما أبرمت هذه العقود.

المطلب الثاني

شرط الثبات العيني

يسعى المستثمر الأجنبي من خلال اشتراط عدم المساس بالأعيان التي يمتلكها من أصول المشروع الاستثماري ، لأن الدولة المضيفة للاستثمار تعتبر مصدرا لأهم الأخطار الغير التجارية الطاردة للاستثمار الأجنبي و المتمثلة في التأميم و المصادرة . لذلك سنتناول التأميم في الفرع الأول ، و المصادرة في الفرع الثاني .

الفرع الأول

حماية المستثمر الأجنبي من التأميم

يعتبر التأميم من أهم الأخطار الغير التجارية المهددة للاستثمار في الدول النامية ، لذلك عادة ما يشترط المستثمرون الأجانب عدم جواز التأميم و المصادرة لممتلكاتهم ، و هو ما كرسه المشرع العراقي من خلال المادة ١٢ من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ [٩]و كذلك اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، حيث أقرت المادة السابقة الذكر عدم جواز التأميم للمشروع الاستثماري المشمول بأحكام قانون الحال سواء جزئيا أو كليا ، باستثناء ما يصدر بحقه من حكم قضائي بات[١٠] .

و التأميم من أعمال السيادة التي تنقل به الدولة الملكية الخاصة إلى ملكيتها العامة و لا يتم ذلك إلا بمقتضى تشريع و لمقتضيات المصلحة العامة فقط ، و أهم ما يتميز به التأميم هو أنه يرد على الأموال بصفة عامة المنقولة و العقارية على حد السواء و يصدر بشكل قرار من السلطة العامة المختصة التنفيذية أو التشريعية [١١].

و بما أن التأميم يعتبرمن التصرفات السيادية للدولة ، كثيرا ما تلجأ الدولة إليه و هذا ما يثير تخوف المستثمرين و قد يدفعهم للإحجام عن الاستثمار إذا ما كان هذا الحق مطلقا للدولة المضيفة و دون قيود ، لذلك كثيرا ما يشترط المستثمرون الأجانب عدم التأميم في عقودهم المبرمة مع الدول لحماية ممتلكاتهم و مشاريعهم الاستثمارية[١٢].

الفرع الثاني

حماية المستثمر الأجنبي من المصادرة.

و تعد المصادرة أحد أهم المؤثرات السلبية على البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة ، فالخوف من هذا الإجراء يشكل عائقا أساسيا لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الراغبة في الاستثمار ، مما يدفعها لاستبعاد المصادرة و كل الإجراءات المشابهة لها إلا للضرورة الملحة و عن طريق حكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه تحقيقا لمبدأ الأمن القانوني للاستثمار[١٣].

و ترد المصادرة على المنقولات دون العقارات ، و تنقسم حسب مصدر القرار القاضي بها إلى إدارية و قضائية ، و المصادرة الإدارية جعلت لحماية الأمن و السلامة و الصحة و الآداب العامة و كل ما يمس بالنظام العام ، أما القضائية فهي عقوبة جنائية يمكن أن تصدر عن المحاكم العادية أو المحاكم الاستثنائية لمواجهة ظروف سياسية معينة مثل تجريد العدو من الامكانيات المادية التي بحوزته[١٤].

و أهم ما يميز المصادرة عن التأميم هو انتفاء عنصر التعويض فيها و المصادرة التي تتخذ إجراءاتها ضد المستثمر الأجنبي لا تعد خطرا إذا تم اتخاذها بناء على مخالفة قانونية و دون تمييز بين المستثمرين الأجانب و الوطنيين من خلال حكم قضائي لكنها تعد خطرا على الاستثمار بشكل عام إذا طبقت دون قيود و بشكل عشوائي ، مما جعل المشرع العراقي يحرم اللجوء إليها في نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بالاستثمار العراقي.[١٥]

المبحث الثاني

الضمانات الإجرائية في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

قد تنشأ نزاعات بين الدولة المضيفة للاستثمار و المستثمر الأجنبي بمناسبة إبرام أو تنفيذ العقد الاستثماري ، و هذا ما يثير إشكالية القضاء المختص بنظر المنازعات ، لذلك سنتطرق إلى الاختصاص القضائي للقضاء العراقي بنظر منازعات الاستثمار في المطلب الأول ، و شرط التحكيم التجاري الدولي في المطلب الثاني.

المطلب الأول

اختصاص القضاء العراقي بنظر منازعات الاستثمار.

و بالرجوع إلى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ و المتعلق بالقانون العراقي للاستثمار ، أعطى المشرع العراقي بين الاختصاص القضائي للقضاء الوطني حصرا في ثلاث حالات : المنازعات الناشئة عن عقود العمل (الفرع الأول) ، المنازعات المدنية (الفرع الثاني) ، المنازعات المتعلقة بجرائم (الفرع الثالث).

الفرع الأول

المنازعات الناشئة عن عقود العمل.

و هناك تمييز واضح في نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بالاستثمار العرقي ، بين ما إذا كان العامل من جنسية عراقية أو أجنبية ، إذ في الحالة الأولى يكون الاختصاص القضائي و التشريعي للقضاء و القانون العراقيين ، و عقد العمل بحسب المشرع المدني العراقي : عقد يتعهد به أحد طرفيه بأن يخصص عمله لخدمة الآخر و يكون في آدائه تحت توجيهه و إدارته مقابل أجر يتعهد به الطرف الآخر و يكون العامل أجيرا خاصا . أما قانون العمل العراقي رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ فقد عرف عقد العمل بقوله :

"اتفاق بين العامل و صاحب العمل بأداء عمل معين لصاحب العمل تبعا لتوجيهه و إدارته و يلتزم فيه صاحب العمل بأداء الأجر المتفق للعامل "[١٦] والحكمة من تطبيق القانون العراقي هو حماية الطبقة الضعيفة العاملة في المجتمع العراقي و إعطائها ضمانات كافية تقيها من الاستغلال[١٧].

الفرع الثاني

المنازعات المدنية

و يقصد بها المنازعات التي تنشأ بين الحكومة العراقية و أحد هيئاتها أو أحد الأشخاص الخاضعين للقانون الخاص العراقي ، سواء بمناسبة المسؤولية المدنية المستحقة للتعويض أو تنفيذ الالتزامات التعاقدية ، حيث أسندها المشرع العراقي للاختصاص التشريعي و القضائي العراقي بغض النظر عن اتفاق الأطراف أو قواعد الاسناد المقررة في القانون الدولي الخاص العراقي. و هذا ما نصت عليها الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بالاستثمار العراقي : " ٥- المنازعات بين الهيئة أو جهة حكومية و بين أي من الخاضعين لهذا القانون في غير المسائل المتعلقة بمخالفة أحد أحكام هذا القانون ، تخضع للقانون و المحاكم العراقية في المسائل المدنية .....".

الفرع الثالث

المنازعات المتعلقة بالجرائم.

و هذا إعمالا لمبدأ إقليمية القانون القاضي بالاختصاص التشريعي و القضائي للقضاء للقانون و القضاء المختص إقليميا و الذي وقعت بدائرة اختصاصه الجريمة الثائر بشأنها النزاع ، و هذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٧ السالفة الذكر حيث جاء فيها أنه في حال ما إذا كان أطراف النزاع من غير العراقيين و في غير المنازعات الناتجة عن جريمة يجوز للمتنازعين الاتفاق على القانون الواجب التطبيق و المحكمة المختصة بنظر النزاع أو أي اتفاق آخر لحل النزاع بينهم[١٨] ، وهذا لأن القانون الإجرائي الجزائي من النظام العام و لا يجوز بأي حال من الأحوال الاتفاق على مخالفته.

المطلب الثاني

شرط التحكيم التجاري الدولي.

سنتطرق لشرط التحكيم التجاري الدولي من خلال بيان أساسه القانوني في التشريع العراقي (الفرع الأول) ، و أهمية التحكيم (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الأساس القانوني للتحكيم في التشريع العراقي.

قد يواجه المستثمر الأجنبي صعوبات إجرائية في رفع النزاع أمام القضاء الوطني للدولة المضيفة كما قد يتعرض لخطر عدم حياد القضاء الوطني في نظر النزاع و هذا ما يجعله في أغلب الاحيان يضطر إلى اشتراط التحكيم في العقد الاستثماري ، لربح الوقت و الحفاظ على مركزه القانوني من تعسف قضاء الدولة المضيفة ، و هذا ما أكد عليه المشرع العراقي في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بالاستثمار العراقي من خلال نص الفقرة الرابعة منها بقولها :" ٤- إذا كان أحدأطراف النزاع خاضعا لأحكام هذا القانون يجوز لهم عند التعاقد الاتفاق على آلية حل الزاع بما في ذلك اللجوء إلى التحكيم وفقا للقانون العراقي أو أي جهة أخرى معترف بها دوليا "[١٩] .

لذلك عندما يتضرر المستثمر الأجنبي يمكن اللجوء لدولته الأم و هذا ما يثير مسؤولية دولية للدولة المضيفة في حال الاضرار المتعمد بالمستثمر الأجنبي ، و هذا الحق نابع أساسا من المواثيق الدولية الداعية لحماية الرعايا الأجانب في دولة أخرى على أساس الدعوى الدبلوماسية[٢٠].

الفرع الثاني

أهمية التحكيم

يعد التحكيم من الوسائل البديلة لحل النزاعات خارج مرفق القضاء ، مما يوفر الوقت وتعقيدات الإجراءات ، و يضمن السرية التامة للمعلومات الخاصة بالقضايا و المتقاضين ، كما يضمن الحياد التام لمحكمة التحكيم في نظر النزاع المطروح أمامها ، وهذا ما يجعل من التحكيم بديلا مثاليا عن مرفق القضاء الذي أصبح يشهد في الآونة الأخيرة ضغطا رهيبا من العمل مما يسبب خسارة في الوقت و الجهد و المصاريف للمتقاضين ، وهذا ما يحقق الأمن القضائي الذي يصبو إليه المشرع العراقي من خلال تذليل التشريعات و القوانين لجذب الاستثمار الأجنبي و كل ما يتعلق به من رؤوس أموال و خبرات فنية و تقنية و إدارية.

المبحث الثالث

التحديات القانونية لتحسين المناخ الاستثماري في العراق

يعد الاستقرار القانوني و نجاعة القاعدة القانونية من أهم التحديات التي يسعى إليها المشرعون عبر العالم ، و هذا ما يعكس أهمية الاطار القانوني للاستثمار كواجهة يحدد من خلالها المستثمرون الأجانب قرارهم في تجسيد المشروع الاستثماري من عدمه . سنحاول تفصيل هذا الأمر من خلال المطلبين المواليين ، حيث سنتطرق في المطلب الأول : للاستقرار القانوني و في المطلب الثاني لمبدأ فعلية القاعدة القانونية.

المطلب الأول:

تكريس مبدأ الاستقرار القانوني:

سنتطرق للاستقرار القانوني من خلال عرض عام للمبدأ في الفرع الأول و تطبيقاته في التشريع العراقي من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول

عرض عام للمبدأ

إن مسألة استقرار النظام القانوني الذي يحكم الاسستثمار تعد من المسائل المهمة بالنسبة للمستثمر الأجنبي،بحيث قد يتوقف عليها قراره بالاستثمار في بلد ما أو عدم الاستثمار في ذلك البلد، وذلك نتيجة للأثر المباشر الذي يخلفه تحقيق الاستقرار من عدم تحقيقه على الاستثمار الأجنبي بكل عناصره المادية والبشرية، بحيث قد يكون حافز للاستثمار أو عائقا له تبعا للنتائج التي تتحقق من ورائه، خصوصا النتائج المالية الاقتصادية التي يخلفها على المشروع الاستثماري .إلا أن الاستقرار القانوني إذا كان بالدرجة الأولى يهم المستثمر الأجنبي نتيجة للآثار المباشرة التي يخلفها على استثماراته، فإنه بالدرجة الثانية يهم أيضا الدولة المضيفة لما يلعبه من دور في استقطاب وجلب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعهم على توطين استثماراتهم بهذه الدولة، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية، رغم ما قد ينتج عن تحقيق الاستقرار من آثار سلبية في بعض الحالات خصوصا فيما يتعلق بإعمال شروط الاستقرار التي قد يرى فيها البعض مساسا بسيادة الدولة وحد من سلطتها التشريعية[٢١].

فتحقيق الاستقرار القانوني في مجال الاستثمار الأجنبي يترتب عليه عدة نتائج مختلفة على نظام الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة، منها ماله علاقة بالاستثمار في حد ذاته، وبالمستثمر الأجنبي ومدى ثقته في النظام القانوني للدولة المضيفة،ومنها ماله علاقة بهذه الأخيرة التي قد يفيدها تحقيق الاستقرار للاستثمار الأجنبي، وربما قد يتسبب في نتائج سلبية عليها عندما يتعلق ذلك بمجرد تجميد النظام القانوني للاستثمار لصالح المستثمر دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المضيفة لاستثماراته[٢٢].

الفرع الثاني

تطبيقات المبدأ في التشريع العراقي

ومن أهم تطبيقات مبدأ الاستقرار القانوني هو ما حدث غداة صدور قانون الاستثمار الحالي في العراق حيث ألغى كل القوانين التي كانت قبله بمنا في ذلك أمر سلطة الائتلاف المؤقت الذي وضعه بريمر عام ٢٠٠٤ ، وعليه تبقى جميع الاستثمارات التي تأسست في ظل هذه القوانين خاضعة لها من حيث التمتع بالمزايا و الضمانات و الاعفاءات لحين انتهاء مدة الاعفاء و شروطه [٢٣].

و كذلك يجدر بنا الاشارة إلى تكريس مبدأ عدم رجعية القانون و الذي يعد من أهم دعائم الاستقرار التشريعي من خلال المادة ١٣ من قانون الاستثمار العراقي : " أي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه أي أثر رجعي يمس الضمانات و الاعفاءات و الحقوق المقررة بموجبه ".

المطلب الثاني

مبدأ فعلية القاعدة القانونية

يتحقق مبدأ فعلية القاعدة القانونية من خلال الحد من ظاهرة التضخم التشريعي و الذي سنتناوله في الأول بالإضافة إلى ترشيد النصوص التشريعية و هو ما سنراه في الفرع الثاني.

الفرع الأول

الحد من ظاهرة التضخم التشريعي

يعّرف البعض التضخم التشريعي بأنه: "ظاهرة قانونية سببها ازدياد عدد النصوص القانونية الصادرة في كل سنة، أو كثرة النصوص المكدّسة مع مرور الزمن والتي لا مجال لتطبيقها في الواقع، أو تطويل مضمون النص القانوني، وإخراج النص عن ميدانه، أو إذا كان حجم النص

كبير بشكل ضخما غير مبرر أو يحتوي نصوصا مكّررة، وتتعارض فيما بينها، كما يعتبر ت تشريعيا وجود عدة استثناءات على قاعدة قانونية بحيث تطغى على الأصل العام للقاعدة. ويرى البعض الآخر أن التضخم التشريعي "يكون نتيجة وضع نصوص قانونية استجابة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية تمتاز بالتحديد الزمني في تطبيقها، أضف إلى ذلك عدم استقرار التشريعات التي توضع عادة طريقة ارتجالية دون دراسة ودون مراعاة واقع المجتمع وخصوصياته، مما يؤدي إلى عدم احترامها من طرف الأفراد والعصيان والخروج عن طوع القانون، وهذا ما يجعل السلطة تضطر إلى الغائه واستبداله.

ويعد تضخما تشريعيا عدم تمتع النصوص القانونية بالفعالية المطلوبة، نتيجة كونها وسيلة في يد السلطة لمواجهة ظرف محدد أو خدمة برنامج أو توجه معين." فالأصل أن ينسجم التشريع مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويتغير مع تغيّر المجتمع، ويتماشى مع متطلباته واحتياجاته، ولا بد لهذا التشريع الجديد تبني مفاهيم حديثة، متطورة، تتزامن مع التطور العالمي في المجال لاقتصادي والسياسي، غير أن ذلك قد يؤدي إلى ظهور نصوص قانونية كثيرة ومبعثرة، يصعب استيعابها حتى من قبل أهل الاختصاص، وهذا هو "التضخم التشريعي[٢٤]. "

الفرع الثاني

ترشيد النصوص التشريعية

إن الحديث عن ترشيد النصوص القانونية سيجرنا حتما إلى فكرة فعالية و نجاعة النص التشريعي وواقعيته فالفعالية تدل على النجاح و الإيجابية كما ترمز إلى مدلول المردودية بالمفهوم الاقتصادي أما الواقعية فهي تدل على التطابق بين الجانب النظري للنص التشريعي و الميدان الذي يطبق فيه و بصفة عامة ينظر الفقه إلى مسألة فعالية النص التشريعي من خلال كيفية استقباله من قبل المخاطبين بأحكامه .

ويرى البعض أن النصوص القانونية المعاصرة كونها من صنع الأجهزة التنفيذية تبتعد و تنفصل تمام الانفصال عن الواقع الاجتماعي و الاقتصادي بحيث كثيرا ما تؤدي الظروف الداخلية و الخارجية خاصة الدولية منها إلى اضطرار الحكومة إلى اعتماد حلول و ترتيبات بعيدة كل البعد عن هذا الواقع .

الخاتمة

حاول المشرع العراقي تحقيق متطلبات الأمن القانوني و القضائي من خلال القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بالاستثمار العراقي، غير أن هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال ثبات و استقرار المنظومة التشريعية العراقية و حياد القضاء العراقي في نظر المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار الدولية ، أو فتح المجال أمام الطرف الأجنبي للجوء أمام هيئات التحكيم الدولية لفض أي نزاع نشب أو من المحتمل أن يثور بصدد إبرام أو تنفيذ العقد الاستثماري.

الاستنتاجات:

١- الأمن القانوني خيار استراتيجي في العملية الاستثمارية من خلال تثبيت المنظومة التشريعية العراقية و ترشيد سياسة التعديلات القانونية ، وضبط الإدارة لقراراتها التنظيمية تجاه المستثمرين الأجانب.

٢- إجراء نزع الملكية للمنفعة العامة في مجال الاستثمار بما في ذلك التأميم و المصادرة ، لا يشجع على الاستثمار ، باستثناء ما تعلق بالأحكام القضائية الباتة أو بضرورة قصوى لتحقيق المنفعة العامة ، مع رصد تعويضات عادلة عن الأضرار المسببة للمستثمرين المنزوعة ملكياتهم.

٣- الأمن القضائي هو الوجه الاجرائي للأمن القانوني من خلال تسهيل الإجراءات و فتح المجال أمام القضاء الموازي لنظر منازعات الاستثمار.

الإقتراحات :

١- انتهاج مبدأ الثبات التشريعي في العقود و التشريعات الخاصة بالاستثمار مع ضمان تحقيق السيادة التشريعية للدولة المضيفة .

٢- إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة في نظر منازعات الاستثمار ، مع المواضبة على رسكلة تكوين القضاة في هذا المجال .

٣- إقامة الملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية للتعريف بأهمية الأمن القانوني و القضائي في الوقت الراهن من أجل جذب الاستثمار و تحقيق التنمية الاقتصادية .

الهوامش

[١] غسان عبيد محمد المعموري ،مقال بعنوان : شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم في عقود البترول، مجلة رسالة الحقوق، المجلد الأول، العدد الثاني، كلية لحقوق، جامعة كربلاء ،٢٠٠٩ ، ص ١٧٢ .

[٢] بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٣ .

[٣] محمد إسماعيل عمر ، صناعة و تكرير البترول ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٠٦.

[٤] وسيم حسام الدين الأحمد ، قوانين الاستثمار العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٥ .

[٥] المادة ٢٢ من القانون ١٦-٠٩ المتعلق بترقية الاستثمار الجزائري :" لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون ، التي قد تطرأ مستقبلا ، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون ، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة ".

[٦] عبد الكريم سلامة ، قانون العقد الدولي – مفاوضات العقود الدولية (قانون الإرادة و أزمته) – دار النهظة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠٧ و ٣٠٨.

[٧] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (نظرية الالتزام بوجه عام)، المجلد الأول (مصادر الالتزام)، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص١١٢.

[٨] أنظر : مقالنا المعنون بـ: فكرة الثبات التشريعي كآلية لدعم سياسة الشراكة الدولية من خلال استقطاب الاستثمار، الكتاب الجماعي الموسوم بـ: آليات التكيف الاقتصادي و استمرار عجلة التنمية في ظل الظروف العالمية الراهنة : حالة اقتصاديات دول عربية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، الجزائر ، ٢٠٢١ ، ص ص ٢٥٩-٢٦٨.

[٩] المادة ١٢ الفقرة الثالثة من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

[١٠] حاتم غائب سعيد ، النظام القانوني لضمانات و حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق (دراسة مقارنة) ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص ١٤٠.

[١١] أحمد أبو الوفا ، الوسيط في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٢ ، ص٢٣٠.

[١٢] هاشم رمضان الجزائري و آخرون ، حوافز و ضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي و بعض قوانين الاستثمار العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد السادس ، العدد الثالث و العشرون ، كانون الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص٧٤.

[١٣] ناصر عثمان محمد عثمان ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، الطبعة الأولى ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٣.

[١٤] أحلام عدنان الجابري ، العقوبات الفرعية (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص١١٩ . و ميساء هشام السامراني ، التنظيم القانوني للاستثمار ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص ٧٢.

[١٥] هشام خالد ، عقد ضمان الاستثمار ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٣ ، ص١٦٦ .

[١٦] المادة ٩٠٠ و ما بعدها من قانون العمل العراقي رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ .

[١٧] ميساء هشام السامراني ، مرجع سابق ، ص١٣٠ .

[١٨] المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بالاستثمار العراقي.

[١٩] فاضل حمة الزهاوي ، المشروعات المشتركة وفقا لقانون الاستثمار ، دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٩ ، ص ٤٩٢ .

[٢٠] أحمد عبد الكريم سلامة ، نظرات في الحماية الدبلوماسية و دور فكرة الجنسية في المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية ، مقال منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثامن و الخمسون ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٢ ، ص٨١ .

[٢٠] وليد لعماري ، الاستقرار القانوني و أثره على الاستثمار الأجنبي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص تخصص قانون أعمال ، جامعة الجزائر ١ ، الجزائر ، ٢٠١٨/٢٠١٩ ،

[٢١] سعد محمود الكواز و عمر غازي العبادي ، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة لعينة من الدول العربية ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٧ ، ص ٠٧.

[٢٢] أنظر المادة ٢٧ من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، السالف الذكر.

[٢٣] كسال سامية ، التضخم التشريعي عائق أمام الاستثمار الأجنبي ، مقال منشور بمجلة صوت القانون ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ، العدد ٠٢ ، المجلد الخامس ، أكتوبر ٢٠١٨ ، ص ٤٤٢ .

[٢٤] كايس شريف ، عدم فعلية القاعدة القانونية و أثرها على الأمن القانوني ، دراسة بحثية صادرة عن مخبر البحث للقانون و التكنولوجيات الحديثة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ، الجزائر.

قائمة المراجع

القوانين :

١- القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المتعلق بالاستثمار العراقي.

٢- القانون المدني العراقي.

٣- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ المتعلق بقانون العمل العراقي.

٤- القانون رقم ١٦-٠٩ المتعلق بقانون ترقية الاستثمار الجزائري.

المؤلفات :

١- أحمد أبو الوفا ، الوسيط في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٢.

٢- بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، دار النهضة العربية،الطبعة الأولى ، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣- حاتم غائب سعيد ، النظام القانوني لضمانات و حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق (دراسة مقارنة) ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧.

٤- عبد الكريم سلامة ، قانون العقد الدولي – مفاوضات العقود الدولية (قانون الإرادة و أزمته) – دار النهظة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٥- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (نظرية الالتزام بوجه عام)، المجلد الأول (مصادر الالتزام)، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.

٦- فاضل حمة الزهاوي ، المشروعات المشتركة وفقا لقانون الاستثمار ، دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٩.

٧- ناصر عثمان محمد عثمان ، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، الطبعة الأولى ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٩.

٨- ميساء هشام السامراني ، التنظيم القانوني للاستثمار ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧.

٩- هشام خالد ، عقد ضمان الاستثمار ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٣.

الأطروحات :

- أحلام عدنان الجابري ، العقوبات الفرعية (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩.
- وليد لعماري ، الاستقرار القانوني و أثره على الاستثمار الأجنبي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص تخصص قانون أعمال ، جامعة الجزائر ١ ، الجزائر ، ٢٠١٩/٢٠١٨.

المقالات العلمية :

١- أحمد عبد الكريم سلامة ، نظرات في الحماية الدبلوماسية و دور فكرة الجنسية في المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية ، مقال منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثامن و الخمسون ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٢.

٢- غسان عبيد محمد المعموري ،مقال بعنوان : شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم في عقود البترول، مجلة رسالة الحقوق، المجلد الأول، العدد الثاني، كلية لحقوق، جامعة كربلاء ،٢٠٠٩.

٣- هاشم رمضان الجزائري و آخرون ، حوافز و ضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي و بعض قوانين الاستثمار العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد السادس ، العدد الثالث و العشرون ، كانون الثاني ، ٢٠٠٩.

٤- فارح وليد و آخرون ، فكرة الثبات التشريعي كآلية لدعم سياسة الشراكة الدولية من خلال استقطاب الاستثمار ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر ، ٢٠٢١.

الدراسات و الأبحاث :

- سعد محمود الكواز و عمر غازي العبادي ، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة لعينة من الدول العربية ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٧.

جدوى مكافحة الفساد المالي في العراق

م.د حاتم فهد محمود

وزارة التربية– الكلية التربوية المفتوحة مركز صلاح الدين.

hatimfahad2014@gmail.com

الملخص:

تعنى هذه الدراسة بتحليل فاعلية هيئة النزاهة في العراق، إذ أسست هذه الهيئة بعد عام ٢٠٠٣، لتتصدى لعمليات الفساد، الى جانب بعض المؤسسات كديوان الرقابة المالية والوحدات الرقابية الداخلية في المؤسسات الحكومية. وقد تضمنت الدراسة مقاربة بعض التجارب الدولية في إنشاء مؤسسات تعنى بمهمة مكافحة الفساد، وتم استعراض البنية المؤسسية لهذه التجارب، ومقارنتها مع التجربة العراقية. فضلاً عن ذلك تضمنت الدراسة تحليل الإمكانات المالية التي حظيت بها هيئة النزاهة في العراق، ومواردها البشرية والمالية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أن هيئة النزاهة في العراق وُفرت لها موارد بشرية ومالية كبيرة، وتتفوق في كمها على أفضل المؤسسات المختصة بمحاربة الفساد على مستوى العالم، رغم ذلك مازال العراق قابع في المراتب المتقدمة في التصنيفات الدولية بحجم الفساد، ومنها تصنيف منظمة الشفافية الدولية.

The Feasibility of Fighting Corruption in Iraq

Abstract:

This study is concerned with analyzing the effectiveness of the Integrity Commission in Iraq, as this commission was established after 2003, to fight corruption, beside with many other institutions. The study included an approach to the many international experiences in establishing institutions concerned with the task of fighting corruption. The institutional structure of these experiences was reviewed and compared with the Iraqi experience. In addition, the study included an analysis of the financial capabilities of the Anti-Corruption Commission in Iraq, its human and financial resources . This study found several results, the most important of which are: that the Integrity Commission in Iraq has been provided with great human and financial resources, and in this it surpasses the best institutions specialized in fighting corruption in the world. Despite this potential, Iraq classified one of the top ranks in the size of corruption, including the classification of an organization Transparency International.

المقدمة

لم يعد التأثير السلبي للفساد على التنمية والنمو الاقتصادي موضع تساؤل أو شكوك، إذ أكدت الأدلة من جميع أنحاء العالم ومن مختلف المستويات، التأثيرات السلبية للفساد في المجتمعات وفي كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالفساد آفة تقضي على مقدرات الشعوب، وتحرم الكثير من شرائح المجتمع من الخدمات الاجتماعية، وهو عائق للتنمية الاقتصادية، وتقضي على الاستثمارات في البنى التحتية، علاوة على ذلك فهو يخلق بيئة معادية للديمقراطية من خلال تعزيزه لعدم احترام المؤسسات العامة والسلطات الشرعية.

وقد اكتسبت ظاهرة الفساد أهمية كبيرة على المستوى الدولي منذ التسعينيات من القرن الماضي، إذ اقترن هذا التوجه بسياسات التحرير الاقتصادي التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي التي أدت الى التحولات السياسية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. وقد وفرت هذه التحولات أرضية خصبة لنمو الفساد وتعاظمه، وأصبح مكافحة الفساد من التحديات الكبيرة التي تواجهها الإدارات السياسية والاقتصادية.

فهناك اختلاف في آراء المختصين في فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد، من حيث النوعية المؤسسية لتلك المؤسسات، إذا ماكانت مؤسسات مختصة أو مكافحة الفساد خلال المؤسسات الرقابية الشاملة، والرأي الغالب في هذا السياق هو أن الإصلاحات القطاعية الشاملة في مختلف أجهزة الدولة، مثل إصلاحات الإدارة العامة والقضاء وسيادة القانون إذا ما تم تطبيقها بشكل أمثل، ستعزز قدرة الدولة على مكافحة الفساد بصورة أفضل من التوجه الى إنشاء مؤسسة مختصة واحدة تفشل في الإيفاء بشروط السيطرة على الفساد.

أما في العراق فقد تم تأسيس هيئة مختصة بمكافحة الفساد بعد التغيير السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٣ وسميت بهيئة النزاهة، وقد تم تأسيسها وفقاً لأنموذج مواجهة الفساد بمؤسسة متعددة الأغراض (Multi-purpose Anti-Corruption)، لاسيما أن هذا النوع من المؤسسات أثبت فاعلية كبيرة في مكافحة الفساد في عدد من الدول. ففي الوقت الراهن يلاحظ أن العراق من الدول التي تأتي ضمن المراتب الأخيرة في تصنيفات منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)(TI)،

ويعني ذلك أن العراق يعاني من فساد كبير، فبلا شك أن هذا الحجم من الفساد يؤثر في كافة مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من هنا تنبع مشكلة البحث.

١- مشكلة البحث: على الرغم من تأسيس هيئة النزاهة وتوفير الموارد البشرية والمالية الكبيرة لها، فضلاً عن التعاون المشترك بينها وبين مؤسسات أخرى في مكافحة الفساد، مثل ديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين، والجهات المنفذة للقانون (كالشرطة والسلطة القضائية). إلا أن العراق يتراجع في تصنيفات منظمة الشفافية الدولية، فضلاً عن معاناة العراق من العجز في الموازنات في السنوات الأخيرة، ويثار تساؤلاً مهما هنا، هل أن هذا الحجم من الفساد يتأتى من عجز هيئة النزاهة في مكافحة الفساد؟ وما هي الإمكانات التي اتيحت لهذه الهيئة لإتمام دورها بأكمل وجه؟

٢- أهداف البحث: يسعى البحث الى التحقق من جدوى عمل هيئة النزاهة بمقارنته مع نظيراتها في النماذج الدولية، من خلال مقارنة إمكانياتها المالية والبشرية المتاحة لها مع الإمكانيات المتاحة لنظيراتها في النماذج المختلفة، فضلاً عن إلقاء الضوء على حجم عمليات الفساد التي تصدت لها باعتبارها من أهم مخرجات هذه الهيئة.

٣- أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الأهمية المتعاظمة لموضوع مكافحة الفساد والقضاء عليه، فخلو أي دولة من الفساد أو تقليله الى مستوياته الدنيا تعني الانعكاسات الإيجابية التي تتجلى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فضلاً عن أن هذه الدراسة تقع في صلب عمل هيئة النزاهة، وبالتالي تقويمها وإعادة النظر في مسار عملها، وتوجيه الإدارات السياسية والاقتصادية في التفاعل الإيجابي مع هذه الهيئة لتتم عملها بصورة أمثل.

٤- هيكل البحث: يتضمن هيكل البحث أربع فقرات رئيسة، تناولت الأولى الاطار النظري للفساد وأنواعه، أما الثانية فتضمنت استعراض نماذج مختلفة من مؤسسات مكافحة الفساد من مختلف الدول، أما الثالثة فتمثل بعرض واقع الفساد في العراق وتصنيف العراق في تقارير منظمة الشفافية الدولية، فضلاً عن الإطار المؤسسي لهيئة النزاهة في العراق، أما الجزء الأخير من الدراسة فقد تم فيه عرض فاعلية هيئة النزاهة وممارسة دورها في مكافحة الفساد، وختمت بالاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاطار المفاهيمي لظاهرة الفساد

١- مفهوم الفساد

لم تحدد الشواهد التاريخية نقطة شروع محددة لنشوء ظاهرة الفساد، فقد يكون قديماً بقدم وجود الإنسان على الأرض، ونستطيع القول أن الفساد من الصفات المتلازمة لبني البشر. ويمكن الاستدلال بالحوار الذي دار بين الله سبحانه تعالى والملائكة عند خلق الله لأبي البشرية آدم عليه السلام، كما جاء في القرءان الكريم "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ" (البقرة:٣٠) .إذ يبدو أن الفساد أحد مكنونات النفس البشرية منذ أول خلق لها، وقد يُقبِل الإنسان على فعل الفساد بدافع نفسي لإشباع بعض غرائزه في حال غياب وازع يمنعه من ذلك الفعل، سواءً كان الوازع أخلاقي أو ديني أو قانوني.

فالتجمعات البشرية والمجتمعات على مر العصور عرفت ظاهرة الفساد باختلاف أشكالها وصورها، وعملت على مواجهة هذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات. فبدون أدنى شك أن فعل ما لايمكن نعته بالفساد، إلا بوجود مفهوم ووصف دقيق لتفاصيله.

فقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الفسادَ بأنه "هو إساءة استعمال القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواءً عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم الإكراميات للتعجل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"[١]

أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفت الفساد بأنه " السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي بصفتهم سياسيين أو موظفين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية من خلال استخدام السلطة الممنوحة اليهم" [٢]

ويعرفه صندوق النقد الدولي بأنه "سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها"[٣] وفي نفس السياق يشير البنك الدولي الى الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[٤] فوفقاً له أن الفساد

يحدث حينما يقوم الموظف بقبول رشوة أو ابتزاز أو طلب رشوة، لغرض تسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة.

يلاحظ من المفاهيم السابقة أن مفهوم الفساد يدور في سياق سوء استعمال السلطة أو الموقع الوظيفي لتحقيق نفع شخصي للشخص المُقدم على ممارسة الفساد بصورة مخالفة للقوانين السائدة في مجتمع ما أو التحايل عليها، سواءً كان هذا النفع مادي أو معنوي.

٢- أنواع الفساد

تعددت مظاهر الفساد بين أنواعٍ وصورٍ شتى نتيجة تعدد الأنشطة البشرية، وانتشرت على المستوى الدولي نتيجة الانفتاح الدولي في ظل العولمة، وارتقى الفساد من حالة قطاعية الى حالة متشعبة، ومن ظاهرة محلية الى ظاهرة دولية متشابكة، بعد أن كانت مقيدة بشكل كبير ضمن الحدود الجغرافية للدول.

فكان من الضروري تصنيف الفساد للوقوف على سبل معالجة هذه الظاهرة أو السيطرة عليها، كل نوع أو صنف على حده، فهناك من التصنيفات ما صنفتْ ظاهرة الفساد على أساس المجالات التي تُمارس فيها، رغم التداخل الموجود بين أنواعها. ومن الفساد ما صُنف على أنه فسادٌ إداري، وآخر مالي ومنها تنقسم هذه الأنواع في كل الأحوال الى فساد صغير وأخر كبير..الخ. نتطرق الى هذه الأنواع بشيءٍ من التفصيل.[٥]

١- الفساد من حيث الحجم: وينقسم الفساد من حيث الحجم الى فساد كبير وهو الفساد الذي يرتكبه أصحاب الدرجات الخاصة من كبار المسؤولين لتحقيق مصالح مادية واجتماعية وسياسية، وتكون أحياناً ضمن شبكات من أصحاب المناصب، ويعد من أخطر أنواع الفساد، لأنها تكلف مؤسسات الدولة والقطاع العام مبالغ وتكاليف ضخمة. أما النوع الآخر فيسمى بالفساد الصغير والذي يرتكبه الموظفين أصحاب الدرجات الدنيا، وترتكب في دوائر صغيرة دون تنسيق مع عدد كبير من الموظفين، وتتمثل بالرشاوي والمخالفات الصغيرة، على الرغم من خطورتها الى أنها من السهولة القضاء عليها.

٢- الفساد من حيث الانتشار: يتمثل الأول بالفساد المحلي ويكون انتشاره منحسراً في الحدود الجغرافية لإحدى الدول، ويرتكبه الموظفين ذات الدرجات الدنيا، دون أن ترتبط بشركات أو جهات أو كيانات

خارج تلك الدولة. بينما يلاحظ النوع الآخر وهو الفساد الدولي الذي يكون عابراً للحدود الدولية، وقد انتشر هذا النوع من الفساد نتيجة العولمة الذي أدى الى تزايد المعاملات الدولية.

ثانياً: النماذج الدولية في مكافحة الفساد

جذبت ظاهرة الفساد اهتمام المنظمات الدولية والتجمعات الدولية والإقليمية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتوجهت هذه الجهات نحو تشريع قوانين لمحاربة هذه الظاهرة بصيغ (قرارات، توصيات، ومبادئ توجيهية)، إذ تم وضعها في إطار المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية وغيرها من المنظمات. وعقدت اتفاقيات دولية وإقليمية في سياق مكافحة ظاهرة الفساد، سعياً منها الى تأسيس معايير مشتركة للتصدي لهذه الظاهرة، فضلاً عن تعزيز الممارسات الصحيحة وتسهيل التعاون بين أعضائها.

وقد حددت المعايير الدولية الوظائف الرئيسة للمؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد بالبحث والرصد والتحقيق والمقاضاة والوقاية والتعليم وزيادة الوعي، فغالباً ماتقوم مؤسسات مكافحة الفساد بهذه الوظائف، بالإضافة الى وظائف أخرى، كتلقي الشكاوى والرد عليها، وجمع المعلومات الاستخبارية، وإجراء التحقيقات، وفرض عقوبات إدارية، وإجراء البحوث حول قضايا الفساد، والتدقيق في الإفصاح عن ممتلكات موظفي القطاع العام وغيرها. وتُسند هذه الوظائف والمهام الى مؤسسة واحدة أو أكثر. ومن أهم الصفات التي ينبغي أن تتصف بها مؤسسات مكافحة الفساد هي:[٦]

أولاً: التخصص: يعد التخصص أحد الشروط الضرورية لمكافحة فعالة للفساد، فالتعامل مع الفساد على المستويات المختلفة يتطلب خبرة ومعرفة ومهارات محددة في مجالات مختلفة، بما في ذلك القانون والتمويل والاقتصاد والمحاسبة والهندسة والعلوم الاجتماعية الأخرى. بطبيعة الحال أن المهارات في مختلف المجالات تتوفر في عدد من المؤسسات، ولكن تجسدها في مؤسسة واحدة غير مؤسسات مكافحة الفساد صعب المنال نوعاً ما. فعندما يتم جمع هذه المهارات في مؤسسة متخصصة، سيكون جالباً للرؤى والاستقلالية، وانعدام وجود هذه الأخير قد تفشل أي محاولة للقضاء على الفساد.

ثانياً: الاستقلالية: تعد الاستقلالية من أهم الشروط التي تتفق عليها أغلب المعايير الدولية لمكافحة الفساد، ويمكن تقدير مستوى الاستقلالية في مدى قدرة المؤسسة المعنية على القيام بوظائفها الخاصة

بالتحقيق والمقاضاة بفاعلية وكفاءة دون تأثير مؤسسات أو أشخاص معنوية في أداء تلك الوظيفة. وهناك من العوامل التي تحدد استقلالية مؤسسة مكافحة الفساد، وهي:

١- الأساس القانوني: ويتمثل في توفير الأسس القانونية لمؤسسة مكافحة الفساد يبين مسائل التفويض والهيكل الإداري والمهام والمسؤوليات والعلاقات مع المؤسسات الأخرى، فضلاً عن قواعد السلوك للمؤسسة وغيرها.

٢- التجسيد المؤسسي: يتمثل في تحديد الهيكل المؤسسي للمؤسسة المختصة بمكافحة الفساد كأن تكون هيئة مستقلة ومختصة أو لجنة أو وحدة ضمن إحدى وزارات الدولة (الداخلية، العدل، المالية..الخ) تتمتع باستقلالية ذاتية ضمن هذه التشكيلات والسلطة التنفيذية.

٣- تعيين الإدارة العليا: من أهم أركان كفاءة أي مؤسسة هو تحديد إدارتها العليا، والمتمثلة بتحديد مستوياتها وصلاحياتها ومسؤولياتها، ونوعية ومدى الخبرة التي يجب أن تتوفر في أعضاء الإدارة العليا، فضلاً عن ضرورة توفير المعايير التي تضمن تميز الإدارة العليا وأعضائها بدرجة كبيرة من النزاهة.

٤- الميزانية والاستقلال المالي: يعد مسألة التمويل اللازم لأي مؤسسة من أهم أركان استقلاليتها، على الرغم من صعوبة تحقيق الاستقلال المالي لهذا النوع من المؤسسات، إلا أن الحد الأدنى للاستقلال المالي يتمثل في شرعية وقانونية التمويل، من حيث ضمان التمويل القانوني والمستدام من السلطة التشريعية، لضمان تجنب تأثير المؤسسات الأخرى في عمل هذه المؤسسة بحجة تمويلها.

عملت معظم الدول، وبشكل خاص الدول المتحولة، على استحداث مؤسسات مختصة بمواجهة ظاهرة الفساد، من خلال استحداث هيئات أو تعزيز الهيئات الموجودة مسبقاً. إذ اتسمت استحداث المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد بالتسرع وبطرق شتى دون استراتيجيات شاملة أو موارد بشرية ومالية كافية، وأنتج هذا التوجه تعدد المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد في بعضها، لأن الهيكل الإداري لهذه الدول كان يملك المؤسسات الرقابية الشاملة (هيئات الرقابة المالية، مؤسسات التدقيق العليا، الوكالات الضريبية، إدارات الرقابة الداخلية) من الأساس وأضافت اليها المؤسسات المختصة. والدليل على ذلك نلاحظ أن الدول المتحولة تمتلك مؤسسات عدة، في حين أن الدول المتقدمة (أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) نادراً ماتتعدد فيها مؤسسات متخصصة بمكافحة الفساد، كأن تكون فيها مؤسسات رقابية شاملة وأخرى مختصة بمكافحة الفساد.

سنعرض في هذه الجزئية النماذج المختلفة لمؤسسات مكافحة الفساد والتجارب الدولية وإطارها المؤسسي لكل نموذج، فضلاً عن بعض التفاصيل عن مؤسساتها المعنية بمكافحة الفساد، وأداء كل مجموعة منهما:

١- أنموذج مؤسسة مكافحة الفساد متعددة الأغراض (**Multi-purpose Anti-Corruption**):

عادة مايجمع هذا الأنموذج بين الوظائف الرئيسة الثلاث هي (التحقيق، الوقاية، التعليم)، ويطلق عليها أحياناً بأنموذج هونغ كونغ باعتبارها أول مؤسسة أُسست بهذه الخاصية، إذ ترتقي هذه الهيئة الى مستوى الهيئة أو الوكالة المختصة.

يمثل هذا النموذج مثال للمؤسسة الواحدة التي تتولى وظائف متعددة في مكافحة الفساد، فتلقى على عاتقها مهمات الاستقصاء والوقاية والتوعية العامة والتعليم. في هذه النماذج تبقى الملاحقة القضائية وظيفة منفصلة للحفاظ على الضوابط والتوازنات داخل الأنظمة، وتمنح الهيئة المختصة بمكافحة الفساد في ظل هذا النموذج سلطة واسعة ومستقلة نسبياً. جدير بالذكر أن مثل هذه النماذج تؤسس في الدول التي تعاني مؤسسات حفظ القانون فيها من فقدانها لثقة الجمهور فيها.

صنف تقرير منظمة (OECD) الدول في الجدول (١) ضمن النموذج الأول، أي نموذج مؤسسة مكافحة الفساد متعدد الأغراض. ويلاحظ من الجدول أن مؤسسات مكافحة الفساد في هذه الدول تتميز بصفتين مهمتين: وهما ضخامة عدد الموظفين العاملين فيها، فضلاً عن ضخامة الميزانيات التي تخصص لها لمزاولة عملها. وتعد الهيئة المستقلة لمحاربة الفساد (Independent Commission against Corruption) في هونغ كونغ أعلى مستوى تتمتع بهاتين الميزتين، من خلال حصولها على ميزانية تزيد عن (١٠٦) مليون دولار أمريكي سنوياً. وتفيد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها من أكفأ مؤسسات مكافحة الفساد، إذ يعمل بعض إدارات هذه المؤسسة (٢٤) ساعة في اليوم، فضلاً عن الرد على تقارير الفساد خلال يومين فقط، وكذا الحال بالنسبة لطلب المشورة في منع الفساد، وغيرها من المهام.

الجدول (١) نماذج مؤسسات متعددة الأغراض

الدول	تصنيف ((TI 2005-2019	درجة الشفافية 2005-2019	التأسيس	الموارد البشرية 2011	الميزانية السنوية مليون$
هونغ كونغ	15-16	8.3-8	1974	1,298	106
سنغافورة	5-4	9.4-9	1952	150	
لتوانيا	44-35	4.8-9	1990	215	5.57
لاتفيا	51- 44	4.2-9	1995	137	4
بولندا	70-41	3.4-10	2006	779	31.3
اندونيسيا	137-85	2.2-9	2002	699	4.10

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على:

- OECD, Specialised Anti-Corruption Institutions Review of Models: Second Edition, 2013.
- منظمة الشفافية الدولية: التقرير السنوي، www.trasparency.org

بالنظر الى مستويات هذه الدول والإنجازات التي تقدمها في مجال مكافحة الفساد، يُلاحظْ أن أحدث مؤسستان في هذا الأنموذج من حيث التأسيس هما التجربة الاندونيسية والبولندية، وقد تقدمتا في بـ(٥٢ و٢٩) مرتبة على التوالي، حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٩). بالمقابل فهي تمتلك موارد بشرية ومالية ليست كبيرة مقارنة ببعض النماذج، إذ لا يتجاوز الموارد البشرية فيهما (٧٧٩) موظف. أما بقية النماذج فإنها استطاعت الاستقرار في مستويات متقدمة من ترتيب منظمة الشفافية الدولية، فمثلاً استقرت سنغافورة في مرتبة الخامسة والرابعة، ولتوانيا وبوتسوانا في مراتب أول ثلاثين مرتبة. هذا يعني أنه تقدم مؤسسات هذا النموذج تقدم أداءً جيداً، مقابل إمكانيات متواضعة من حيث الموارد المالية والبشرية.

٢- أنموذج تطبيق القانون: (**Law enforcement model**): غالباً مايدخل هذا الأنموذج ضمن مؤسسات تنفيذ القانون (الشرطة، الادعاء العام)، ويأخذ أشكالاً مختلفة من التخصص في مجال التحقيق والملاحقة القضائية. إذ يتولى هذا الأنموذج وظائف الكشف والتحري والمقاضاة، وتتضمن في بعض الأحيان مهام الوقاية والتنسيق والبحث. ويعد أنموذج تطبيق القانون هو النموذج الأكثر شيوعاً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وينطبق هذا الأنموذج على هيئات التحقيق الداخلية ذات الاختصاص الضيق، التي تأخذ على عاتقها الكشف والتحقيق في قضايا الفساد وهي تتبع أحد مؤسسات تطبيق القانون، ويتجسد في مؤسسات الدول المتقدمة كإسبانيا، وبريطانيا، وأخرى من الدول النامية المتحولة ككرواتيا وأذربيجان. كنتيجة لإطارها المؤسسي وكينونتها، ويلاحظ من الجدول (٢) أنها لا تمتلك موارد بشرية ومالية كبيرة كما في الأنموذج الأول (Multi-purpose Anti-Corruption)، ماعدا الإدارة الوطنية لمكافحة الفساد في رومانيا، التي تمتلك كوادر بشرية ومالية لاتقل عن متوسط الأنموذج الأول، وهي تعمل في مستوى لا بأس به من الأداء في الاستقرار في مراتب متوسطة لمنظمة الشفافية الدولية.

الجدول (٢) نماذج مؤسسات منفذة للقانون

الدول	تصنيف (TI) 2005-2019	درجة الشفافية 2005-2019	التأسيس	الموارد البشرية 2011	الميزانية السنوية ٢٠١١مليون$
اسبانيا	23- 30	7-8	1995	100	-
رومانيا	85- 70	3-10	2000	716	17.6
أذربيجان	137- 126	2.2-7	2005	158	-
كرواتيا	70- 63	3.4-7	2001	57	3.28
نورواي	8- 7	8.9-7	1989	120	-
بريطانيا	11-12	8.6-8	1988	300	-

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على:

OECD, Specialised Anti-Corruption Institutions Review of Models: Second Edition . .٢٠١٣ ،

منظمة الشفافية الدولية: التقرير السنوي، www.trasparency.org

٣- أنموذج الهيئات الوقائية (**Preventive bodies**): وهو الأنموذج الأكثر تنوعاً، من خلال تغطيته مجموعة متنوعة من الحلول المؤسسية، من خلال شمولها وكالات ولجان ووحدات منع الفساد، وتتمثل في مؤسسات وكالات الضرائب والرقابة المالية وغيرها. ويعد من أوسع النماذج من حيث التركيب المؤسسي، وأكثرها تنوعاً. إذ يمكن تقسيمها الى ثلاثة أصناف هي:

١- مجالس التنسيق لمكافحة الفساد: عادة مايتم إنشاء مثل هذه اللجان لقيادة جهود الإصلاح في مجال مكافحة الفساد، ولاسيما في تطوير استراتيجية مكافحة الفساد ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية. وتتكون أعضاء هذه اللجان من الهيئات الحكومية والوزارات فضلاً عن السلطات التشريعية والقضائية، وقد تشرك فيها أحياناً منظمات المجتمع المدني. لاشك أن عمل هذه اللجان غالباً ماتكون مؤقتة وليست دائمية، ومن الأمثلة على هذه اللجان هي التي تشكلت في أذربيجان وروسيا وأوكرانيا..

٢- هيئات مختصة بمنع الفساد: أُنشأت هذه المؤسسات لغرض الوقاية من الفساد، وتتمتع بالدائمية من حيث تنفيذ استراتيجياتها وتمتلك تفويضاً واسعاً، وتكلف بمهام أخرى الى جانب وظيفتها الأساسية، كتقييم مخاطر الفساد، وترسيخ معايير النزاهة في ممارسات القطاع العام، والتوعية والتعليم. ومن أمثلة هذا النموذج من الهيئات هو هيئة منع الفساد في سلوفينيا، والخدمة المركزية للوقاية من الفساد في فرنسا.

٣- مؤسسات عامة تساهم في منع الفساد ولايشار اليها صراحة بهذا الاسم: أنشأت بعض البلدان هيئات مسخّرة لمنع الفساد، لكن العناوين المؤسسية لها لم تتضمن كلمة (الفساد)، مثل منع تضارب المصالح، والجهات المسؤولة عن كشف الذمة المالية، وغيرها من المؤسسات، ومن أمثلتها مكتب الأخلاقيات العامة في الولايات المتحدة، ولجنة الأخلاقيات الرسمية في ليتوانيا، واللجنة المستقلة للتقييم والشفافية في الإدارة العامة الإيطالية وغيرها.

يلاحظ من الجدول (٣)، أن نماذج الهيئات الوقائية على أصنافها لم تحقق أداءً جيداً في هذه الدول في مسألة مكافحة الفساد أو منعه، ويتجسد ذلك جلياً من مؤشرات منظمة الشفافية الدولية (IT).

فوفقاً لهذه المؤشرات تراجعت الدول في مستوى الشفافية ومدركات الفساد، ويعود السبب في ذلك الى الضعف المؤسسي من حيث التخصص والاستقلالية وتوفر الموارد البشرية والمالية، أو يمكن أن يبرر هذه النتائج الى أن هذه الدول ثبتت في مستواها من حيث حجم الفساد منذ تأسيسها، بالمقابل هناك دول أخرى قطعت شوطاً كبيراً في محاربة الفساد وارتفاع مستوى الشفافية والإفصاح فيها بحيث تراجعت هذه الدول في مراتب مؤشرات منظمة الشفافية.

الجدول (٣) نماذج المؤسسات الوقائية

الدول	تصنيف (TI) 2005-2019	درجة الشفافية 2005-2019	التأسيس	الموارد البشرية 2011	الميزانية السنوية مليون$
فرنسا	18-23	7.5-8	1993	8	0.56
سلوفينيا	47-35	6.1-10	2004	-	-
صربيا	97-91	2.8-8	2010	60	1.15
يوغسلافيا	103-106	2.7-7	2002	-	0.4

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على:

-OECD, Specialised Anti-Corruption Institutions Review of Models: Second Edition, 2013.

- منظمة الشفافية الدولية: التقرير السنوي، أعداد مختلفة www.trasparency.org

من خلال استعراضنا للنماذج المختلفة من مؤسسات محاربة الفساد لاحظنا أن النموذج الأول وهو أنموذج مؤسسات مكافحة الفساد متعددة الأغراض (Multi-purpose Anti-Corruption)، من أكثر النماذج التي تحقق أداءً في تحقيق هدف القضاء على الفساد، وقد تكون هذه النتيجة طبيعية، إذ

تنبثق من البناء المؤسسي كالاستقلال والاختصاص وتعدد الصلاحيات، وتمتعها بميزات أخرى كتوفر الموارد المالية والبشرية. جدير بالذكر أن الهدف من استعراض هذه النماذج هو مقارنة أدائها في مكافحة الفساد والإمكانيات المتوفرة لها مع أداء هيئة النزاهة الاتحادية العراقي وإمكانياتها في الفقرات اللاحقة.

ثالثاً: واقع الفساد في العراق وتأسيس هيئة النزاهة

يعاني العراق من تعاظم الفساد المالي والإداري منذ عام ٢٠٠٣ وليومنا هذا، فمنذ الأيام الأولى لإدارة الاحتلال في العراق ازداد حجم الفساد في مؤسسات الدولة وتنوع، وبشكل خاص في مشاريع إعادة الإعمار. إذ كشفت تقارير المؤسسات والمعاهد المكلفة بالتحقيق حول الأوضاع المالية والمحاسبية للعراق ابان إدارة الاحتلال ظهور فئة المقامرين وشركات الحماية التي حاولت تحقيق صفقات سريعة دون أن يكون لها أي دور يذكر في العراق.

وتعاظم حجم الفساد حتى أصبح العراق متذيلاً للقائمة التي تصنف الدول على أساس الشفافية ومدركات الفساد. فالعراق يعاني من ظاهرة فساد مركبة بشقيه الإداري والمالي تنتج أحداها الأخرى وتتوالد فيما بينها. مما لاشك فيه أن ظاهرة الفساد تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي وتحول دون تحقيق التنمية، والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة أكدت وبشكل قطعي هذه النتيجة. [٧]

فالأموال المهدورة جراء الفساد هي استقطاع من الميزانية العامة للدولة، وبالتالي تؤثر سلباً في تحقيق أهداف الميزانية. فعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة لحجم الأموال المهدورة جراء الفساد في العراق، فهناك تصريحات لمسؤولين كبار في الدولة تتحدث عن أموال ضخمة جداً هدرت من ميزانيات الدولة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠). فوفقاً لتصريحات المسؤولين، تقدر المبالغ المختلسة والمهدورة في العراق (٤٠٠-٤٥٠) مليار دولار خلال المدة المذكورة.

وتتجسد حجم وقيمة عمليات الفساد في العراق في مؤشرات وتقارير منظمة الشفافية الدولية (TI)، إذ يلاحظ وبشكل جلي تقييم واقع الشفافية ومدى تنامي الفساد وتعاطي الرشوة في الإصدارات السنوية لهذه المنظمة، فمن خلال تفحص هذه المؤشرات في الجدول (٤)، يتوضح وضع العراق من تصنيفات، فقد تراجع العراق من المرتبة (١٣٧) من مجموع (١٥٩) دولة عام ٢٠٠٥، ليحل في المرتبة (١٦٨) من مجموع (١٨٠) دولة عام ٢٠١٧، ليعود ويستقر عند المرتبة (١٦٢) عام ٢٠١٩.

وكذا الحال إذا ما تناولنا مؤشر مدركات الفساد (CPI) (Corruption Perceptions Index) نلاحظ الانخفاض المستمر بالدرجات التي تحققها العراق.

الجدول (٤) ترتيب العراق حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

التاريخ	درجة الشفافية	مؤشر CPI	تصنيف (TI)	عدد الدول
2005	2.2	22	137	159
2010	1.5	15	175	179
2015	4	16	161	168
2016	5	17	166	176
2017	5	18	169	180
2018	5	18	168	180
2019	5	20	162	180

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- منظمة الشفافية الدولية: التقارير السنوية، أعداد مختلفة: www.trasparency.org

كان ديوان الرقابة المالية هي الجهة المسؤولة عن التصدي للفساد الإداري والمالي قبل التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، من خلال دوره الرقابي في تقييم المعاملات المالية والإدارية للقطاع العام، ودوره الاستشاري في تنظيم هذه المعاملات، والتحقيق من خلاله، فضلاً عن الجهات الرقابية والتدقيقية الداخلية في مفاصل القطاع العام. إذ تتولى الجهات الرقابية الداخلية في كل مؤسسة التحقيق في المخلفات المالية والإدارية، وتتخذ فيها القرارات الجزائية بالإضافة الى إحالتها الى القضاء للتحقيق والحكم، إذا ما ثبتت شبهات الفساد.

وقد استحدثت هيئة النزاهة بعد التغيير السياسي الذي صاحبه تحول في السياسة الاقتصادية، وتحولات إدارية منشودة في إدارة الدولة، فضلاً المشورة الدولية، لتتصدى هذه الهيئة لعمليات الفساد الداخلية والخارجية، وتضطلع بالتعاون الدولي مع المنظمات والهيئات، وتمثل العراق في الاتفاقات والتجمعات الدولية في مكافحة الفساد.

١- الإطار المؤسسي لهيئة النزاهة

تم تأسيس هيئة النزاهة بالأمر الصادر من سلطة الائتلاف المرقم (٥٥) في (٢٠٠٤) الذي دخل حيز التنفيذ نهاية كانون الأول من نفس العام، وسميت بمفوضية النزاهة العامة[٨]، وتضمن تأسيسها الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، وأطلقت عليها (هيئة النزاهة). وتم تعديل قانونها عام ٢٠١١، وسميت وفقاً له بـ(هيئة النزاهة الاتحادية). أما الهيكل المؤسسي وواجباتها تتضمن مايلي:

١- استقلالية الهيئة: يشير قانون هيئة النزاهة أنها هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، وتخضع لرقابة مجلس النواب، وتخضع للتدقيق المحاسبي من قبل ديوان الرقابة المالية.
٢- تعيين رئاسة الهيئة: يُعين رئيس هيئة النزاهة بدرجة وزير من خلال تشكيل لجنة من تسعة أعضاء من اللجنة القانونية بمجلس النواب لاختيار ثلاثة مرشحين، ويصوت عليه مجلس النواب بالأغلبية المطلقة. ويتولى رئاسة الهيئة لمدة خمس سنوات لفترتين متتاليتين أو غير متتاليتين.[٩] ولرئيس نائبان يعينان بنفس آليات تعيين الرئيس، يرتبط بالأول دائرة التحقيقات والدائرة القانونية، ودائرة الوقاية، والدائرة الإدارية والمالية. أما النائب الثاني فيكون مسؤولاً عن الدوائر التالية (التعليم، والعلاقات العامة، والعلاقة مع المنظمات غير الحكومية).
٣- تشترك الهيئة مع ديوان الرقابة المالية في مهمة الكشف عن الفساد ومكافحته ومنعه، وهي جهة تحقيقية تتواصل مع السلطة القضائية في الحكم على شبهات الفساد. [١٠]

٢- الموارد البشرية والمالية

يوضح الجدول (٥) الإمكانيات المادية المتاحة لهيئة النزاهة، إذ نلاحظ أن الهيئة بدأت عملها بميزانية كبيرة نوعاً ما بلغت (٤.٤) مليون دولار، واستمر في التزايد المطرد للسنوات اللاحقة، لتبلغ (٤٩.٣) مليون دولار، ما يقارب (٦٠,٤٣٤) مليون دينار. فلو تم مقارنة ميزانية هيئة النزاهة العراقية مع ميزانيات النماذج التي تم تناولها في الفقرة السابقة، نلاحظ أن ميزانية الهيئة تتجاوز في حجمها ميزانية كافة الهيئات بمختلف النماذج، باستثناء (هونغ كونغ، وبولندا).

الجدول (٥) الإمكانيات البشرية والمالية لهيئة النزاهة الاتحادية

التاريخ	عدد الموظفين	الميزانية السنوية مليون$*	الشهادة		الدرجة الوظيفية	
			عليا	النسبة	فوق الخامسة	الخامسة فما دون
2005	512	22.8	11	2.1	65	12.7
2010	1772	27.3	35	1.9	170	9.6
2015	2292	46.2	65	2.8	–	–
2018	2326	48	–	–	–	–
2019	2300	49.3	119	5.1	–	–

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على

هيئة النزاهة، التقرير السنوي، اعداد مختلفة، الموقع الالكتروني : www.nazaha.iq

* تم تحويلها الى الدولار الأمريكي بسعر الصرف الرسمي، ليسهل مقارنة حجم الموارد المالية المتاحة للهيئة مع نظيراتها الدولية.

أما بالنسبة للموارد البشرية بلغ عدد موظفي هيئة النزاهة (١٢٥٨) موظفاً عام ٢٠٠٥، واستمر بالتزايد بشكل تصاعدي وصولاً الى عدد (١٧٧٢) عام ٢٠١٠ الذي يزيد عن ملاك النموذج في هونغ كونغ البالغ (١٢٩٨) موظف عام ٢٠١١، علماً أن هذا الأخير مؤسسة منذ عام ١٩٧٤، في حين أن هيئة النزاهة في عام ٢٠١٠ تعد مؤسسة فتية. وبلغ حجم الموارد البشرية لهيئة النزاهة في العراق الى أعلى مستوى له عام ٢٠١٨ وانخفض قليلاً عام ٢٠١٩. وإذا ما تفحصنا نوعية الكادر الوظيفي لهيئة النزاهة في عام ٢٠٠٩، فقد كان (٦٢%) تقريباً ضمن الفئة العمرية (أقل من ٣٠عام). وبلغت نسبة حاملي الشهادات العليا (٢.١%) عام ٢٠٠٥ من مجموع الموظفين، وظل في مستوى (٥%) لنهاية المدة. ومن حيث الدرجات الوظيفية، فقد بلغت نسبة الموظفين ضمن الدرجات العليا (الدرجة الرابعة فأعلى) نسبة (١٢.٧%) عام ٢٠٠٥ وانخفض الى (٩.٦%) من المجموع. هذا يعني أن الهيئة

اعتمدت على التعيين الجديد من الموظفين في تشكيل كوادرها البشرية بنسبة تقترب من (١٠٠%)، أي أنهم لا يملكون خبرات وظيفية ولم يتعاملوا مع القطاع العام سابقاً، فكان الأجدر بالهيئة أن تستعين أو تستقطب الموظفين من ذوي الخبرات الإدارية والمالية والقانونية المتمتعة بالنزاهة من باقي دوائر الدولة، لكي تكون على دراية تامة بأعمال تلك المؤسسات، بالتالي تسهل عليها كشف المخالفات والتحقيق الفعال مع شبهات الفساد.

رابعاً: أداء هيئة النزاهة في مكافحة الفساد

تعمل هيئة النزاهة الاتحادية على إصدار أوامر إلقاء القبض، وتتابع تنفيذها ومسار التحقيق والأحكام من خلال دوائرها القانونية والتحقيقية. فإذا ما استعرضنا البيانات الصادرة عن هيئة النزاهة في تقاريرها السنوية نلاحظ أن مجموع أوامر القبض الصادرة منها تتراوح بين (٢٤٧٣-٦٧٥٢) خلال المدة ٢٠١٥-٢٠١٩ مدة توفر البيانات. ويلاحظ من الشكل (١) أن نسبة كبيرة من أوامر القبض لم تنفذ أو تلغى بقرار قاضي، فمثلاً نسبة هذه الحالات (٤٨.٩%) من مجموع أوامر القبض الصادرة عنها سنة ٢٠١٥، وتتراوح هذه النسبة بين (١٩%- ٤٩%) خلال المدة بين ٢٠١٥-٢٠١٩ وهذه نسبة كبيرة تتطلب الوقوف عندها كثيراً، لان ضمن هذه القضايا قد تكون هناك قضية تبلغ الأموال المهدورة فيها اعلى مايمكن مما يؤدي الى انخفاض جدوى محاربة الفساد.

وتعزي هيئة النزاهة أسباب عدم التنفيذ الى أنها غير معنية بتنفيذ أوامر القبض، لأنها مسؤولية الجهات التنفيذية، وتبرر عدم التنفيذ من الجهات المذكورة بالآتي:

- عدم توفر عنوان للمتهم.
- عدم وجود المتهم في محل سكناه.
- هروب المتهم خارج العراق.

وغيرها من مبررات عدم التنفيذ.

في حين أن المُنفَذ من أوامر القبض لم يتجاوز نسبة (٤٠%) باستثناء عام ٢٠١٨، وعاد ليرزخ تحت النسبة المعروفة سابقاً. فهذا الأمر يدعو الى الوقوف عنده والبحث في مسببات عدم التنفيذ، ومعالجتها لتحقق هيئة النزاهة فاعليتها في ملاحقة عمليات الفساد ومكافحة تداعياتها.

أما مايتعلق بنتائج التحقيق في حالات المتهمين التي تجريها هيئة النزاهة والمحاكم المختصة في عمليات الفساد، فقد بلغت أحجامها على وفق بيانات التقارير السنوية لهيئة النزاهة الاتحادية، فقد تراوحت بين (٧١٤-٣٩٥٥) خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٩، ويتضح من الشكل (٢) ما آلَ إليه التحقيق من نتائج في عمليات الفساد.

فيلاحظ أن نسبة كبيرة من المتهمين أُفرج عنهم بكفالة، بلغت نسبة أكبر من (٦٠%) خلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٩) باستثناء عام ٢٠١٤ التي تراوحت مستوى (٣٣%). وقد يؤدي ذلك الى هروب المتهمين من العدالة، وبالتالي عدم إتمام استرداد الأموال المهدورة منها، من جانب أخر قد يؤدي الإفراج بكفالة الى هروبهم من العدالة. أما المحكومون من هذه الأعداد كانت اعلى مستوى لها في ٢٠١٤ بلغت (٥١%) ولم تتوفر لدينا بيانات عن عام ٢٠١٥، في حين كانت الأرقام محبطة جداً في السنوات الأخرى، فهي دون مستوى (٥%). ويلاحظ نسبة المفرج عن المتهمين في هذه المرحلة بسيطة كانت (٩%) عام ٢٠١٦، أما الأعوام الأخرى فهي في مستوى (٥%) فما دون وهذا يثبت أن اغلب الذين أُلقي القبض عليهم في قضايا الفساد هم فعلاً متورطون بها.

وشهدت السنوات (٢٠١٢-٢٠١٤) أحكام عفو عن محكومين بقضايا فساد حسب القوانين التي صدرت في عام ٢٠٠٨ و٢٠١٦ وغيرها من القوانين، فقد تم شمول (٨٠٤) مداناً بالفساد عام ٢٠١٢، و(٣٢٦) مداناً عام ٢٠١٤، وما بين هذين الرقمين عام ٢٠١٣. ويتمثل آليات العفو في استرجاع الأموال المهدورة في قضاياهم، في حين تعترف هيئة النزاهة الاتحادية في هذا السياق، أن الأموال التي استرجعت من المشمولين بالعفو كانت أقل بكثير من حجم الأموال المهدورة في نفس القضايا لصعوبة تقديرها. جدير بالذكر أن عام ٢٠١٥ شهدت حالات هروب بلغت نسبة (١٠%) من مجموع المتهمين والمحكومين.

وفي جانب تصنيف الأحكام التي صدرت بقضايا فساد الدرجات العليا في المؤسسات الحكومية بدءً بالمدراء العامين وصولاً الى الوزراء ومن بدرجتهم، يلاحظ أنه تمت محاكمتهم غيابياً، فغالباً ما ترتكب هذه الفئات الفساد الكبير، على عكس فساد الموظفين في الدرجات الدنيا.

فقد شهدت المدة (٢٠١٥-٢٠١٩) محاكمة (٣٩) من الصنف الأول فقط (١١) قضية حضورية، أي لا يتجاوز نسبة (٤٠%) تقريباً. وكذا الحال بالنسبة للصنف الثاني وهم الدرجات الخاصة المتمثلين

بالمدراء العامين ومن بدرجتهم وصولاً الى درجة وزير، فقد كانت الأحكام الحضورية أقل بكثير من نظيرتها الغيابية، باستثناء عام ٢٠١٥، الذي شهد محاكمات حضورية أكثر من المحاكمات الغيابية (٤٥) مقابل (١٨) غيابي.

ويؤشر ذلك إلى خلل في إدارة قضايا الفساد، سواءً من قبل هيئة النزاهة أو السلطات القضائية، وكافة المؤسسات والسلطات التي تساهم في هذا الموضوع، وفي كافة مراحله ومفاصله، بدءً بمرحلة التحري والتحقيق وصولاً الى مرحلة صدور الحكم في قضايا الفساد.

الجدول (٦) تصنيف الأحكام ومناصب المدانين

المدة	وزير ومن بدرجته		الدرجات الخاصة (المدراء العامين ومن بدرجتهم حتى الوزراء)		المجموع
	حضورياً	غيابياً	حضورياً	غيابياً	
2015	3	7	45	18	73
2016	1	6	19	30	56
2017	5	6	18	59	88
2018	2	5	17	32	56
2019	0	4	26	28	58

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: هيئة النزاهة، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة. www.nazaha.iq

حجم الأموال المستردة: تم تشكيل قسم في هيئة النزاهة عام ٢٠٠٦ يعنى بمهام استرداد الأموال والمطلوبين بقضايا الفساد، وتم إلغائه عام ٢٠٠٩، وأعيد تأسيسه عام ٢٠١١، وتم تشكيل دائرة تعنى بالاسترداد وباشرت أعمالها في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

فهناك أموال استردت فعلاً الى خزينة الدولة من خلال جهود دائرة الاسترداد خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٩)، إذ يلاحظ من الجدول (٧) أن الأموال المسترجعة نوعان منها بالعملة المحلية وأخرى بالعملات الدولية التي تم تحويلها الى الدولار. إذ بلغ حجم الأموال المسترجعة خلال المدة المذكورة مايزيد عن (٧٥٠) مليار دينار.

فقد تم استرجاع أكثر من (٣٠٠) مليون دينار جراء قوانين العفو التي شملت قضايا الفساد، وأشرنا إلى جدوى هذه القوانين ووفقاً لاعتراف هيئة النزاهة الاتحادية (تطرقنا إليها في الفقرة السابقة). في حين اعلى كمية استرجعت من الأموال في عام ٢٠١٨ وهو العام الذي شهد اعلى تنفيذ من أوامر القبض (تم توضيحها في الشكل ١)، وشهد عام ٢٠١٩ استرجاع أموال بالدولار بلغ حجمها أكبر من (١٦) مليون دولار بجانبه أكبر من (٣٢) مليار دينار عراقي.

أما بالنسبة للأموال المحكومة بالاسترداد، هي الأموال التي صدرت أحكام باستردادها ولم تسترد لأسباب عدة، أما لعدم العثور على مساراتها أو هروب الجناة من قبضة العدالة وصدور أحكام بحقهم دون تسليم نفسهم الى العدالة.

الجدول (٧) الأموال المستردة الى الميزانية

التاريخ	بالدينار العراقي (مليون)	الأموال المستردة جراء العفو	بالدولار الأمريكي	بعد تحويله الى دينار
2012	-	329,237	الأموال المستردة من العفو من ٢٠٠٨-٢٠١٢	
2013	-	-	-	-

2014	–	–	–	–
2015	37,528	–	–	–
2016	28,534	–	–	–
2017	132,946	23302	–	–
2018	173,907	3416	271	325,200
2019	32,515	1617	16,847,905	20,217,486,540
المجموع	**734,667**		**16,848,176**	**20,217,811,740**

المصدر/ هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

فقد بلغ مجموع هذه الأموال **(1,348)** مليون دولار أمريكي، ومايزيد عن **(770)** مليار دينار عراقي خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٩). ويلاحظ أن حجم هذه الأموال أقل بكثير مما صرح به رئيس وزراء الحالي، والأرقام التي صرح بها اللجان البرلمانية. وتشير هيئة النزاهة في تقريرها أن التحري عن هذه الأموال من الصعوبة بمكان، بحيث تحتاج تنسيق على المستويات العليا في الإدارة السياسية في العراق، فوفقاً للهيئة أن المُدانين بهذه القضايا في محاولة دائمة لإخفاء أثر هذه الأموال مما يصعب تتبعها.

الاستنتاجات

١- يعد الفساد من الآفات التي تعمل على القضاء على مقدرات الشعوب وتصدير قراراتها، لذلك تسعى الدول والمجتمع الدولي بخلق الوسائل الناجعة لمحاربته والقضاء عليه بأمثل الطرق.

٢- تشعبت طرق الفساد وأصبحت ظاهرة دولية وانتقلت من الفضاءات المحلية الى العالمية، نتيجة ترابط الاقتصادات بين الدول، لذلك تسعى المؤسسات المحلية والدولية إلى التعاون فيما بينها للقضاء عليه، فضلاً عن الاستفادة من النماذج والجهود التي تمت بواسطتها تقليل الفساد إلى مستوياته الدنيا الممكنة.

٣- يعد العراق من الدول التي عملت على تأسيس هيئة مختصة بمحاربة الفساد على غرار نموذج المؤسسة ذات الأغراض المتعددة (نموذج هونغ كونغ)، الذي يعد من أوائل المؤسسات التي أُسست في الدول الساعية في طريق النمو والتنمية، ويعد من النماذج التي تقدم أداء جيداً في مكافحة الفساد في دول عدة.

٤- تمتلك هيئة النزاهة في العراق إمكانات كبيرة من حيث الموارد البشرية والمالية، وتتفوق في هذه الموارد على أفضل المؤسسات المختصة بمحاربة الفساد على مستوى العالم، برغم ذلك يقبع العراق في المراتب المتأخرة في التصنيفات الدولية لحجم الفساد، ومنها تصنيف منظمة الشفافية الدولية.

٥- على الرغم من امتلاك الهيئة حجم كبير من الموارد البشرية، إلا أنها قد اعتمدت على الكم وليس النوع، فقد بدأت الهيئة بتعيين موظفين جدد في تشكيل مواردها البشرية، وقامت بتطور هذه الموارد من ميزانيتها من خلال الدورات التدريبية داخل وخارج العراق، مايعني أنها تحملت عبء مالي إزاء ذلك، لاسيما الدورات الخارجية.

التوصيات:

١- كان الأجدر بهيئة النزاهة أن تعمل على الاستعانة بموظفين أصحاب خبرة ونزاهة من الوزارات، الأمر الذي يؤدي الى تنوع الخبرات الوظيفية وسهولة اندماجها في عمل الهيئة وسرعة كشفها لعمليات الفساد كل حسب وزارته التي كان يعمل بها سابقاً.

٢- أن محاربة الفساد تحتاج إلى استراتيجية شاملة تساهم فيها كافة مؤسسات الدولة، بدءً بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية وصولاً الى الإرادة الحقيقية للإدارة السياسية للدولة في التخلص من الفساد، لذلك قد لايكون ضعف أداء هيئة النزاهة العراقي في محاربة الفساد قصوراً ذاتياً.

٣- عدم التهاون من قبل الجهات المختصة في التعامل مع المتهمين بالفساد من حيث الافراج عنهم بكفالة أو غير ذلك من التسهيلات التي تؤدي الى هروبهم خارج العراق، وتشديد العقوبات الجزائية لمن يثبت عليهم تهم قضايا الفساد.

٤- هناك جدل مثار بين الباحثين المهتمين في مسالة تقيم أداء الهيئات أو اللجان التي تلقى على عاتقها مكافحة الفساد على المستوى التنظيري، من حيث اختلاف طرق التقييم، فضلاً عن سعة مساحة مخرجات هذه الهيئات، فيما يتعلق بجانب المحاربة المباشرة أو الرادعية التي تمثلها هذه

الهيئات، لذلك نوصي بإعداد دراسات مستقبلية تعنى بتقييم أداء هيئة النزاهة الاتحادية في العراق باساليب تقييم الأداء الحديثة.

الهوامش:

[١]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية، ٢٠٠٨، ص٦.

[2]- TI, "Policy Paper: Poverty, Aid and Corruption,"2007, Berlin.

[٣]- المعلا، محمد خليفة، الجريمة المنظمة والفساد، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠٠٣، ص٦٤٧.

[4]- World Bank/Independent Evaluation Group, Governance and Anti-Corruption – How to Improve the World Bank's Impact? Washington DC, 2006.

[٥]- إسماعيل، محمد صادق، الفساد في العالم العربي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط١، القاهرة- مصر، ٢٠١٤، ص ص١٨-١٩.

[6]- Meagher, Patrick. Anti-corruption agencies: A review of experience. College Park, MD: IRIS Center, 2004.p66.

[٧]-الطائي، حمزة حسن، مازن ليلو، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الاكاديمي، ط١، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص٥٠.

[٨] - قانون هيئة النزاهة، المادة ١، ص٤.

[٩] - قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١، م٤.

[١٠] - المصدر السابق، المادة ١٤ و ٢١.

المصادر:

١- القرآن الكريم.

٢- إسماعيل، محمد صادق، الفساد في العالم العربي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط١، القاهرة– مصر، ٢٠١٤.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية، ٢٠٠٨.

٤- الطائي، حمزة حسن، مازن ليلو، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، ط١، عمان، الأردن، ٢٠١٥.

٥- قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١.

٦-المعلا، محمد خليفة، الجريمة المنظمة والفساد، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠٠٣.

٧-هيئة النزاهة، التقارير السنوية، أعداد مختلفة. الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة. www.nazaha.iq

8- Meagher, Patrick. *Anti-corruption agencies: A review of experience*. College Park, MD: IRIS Center, 2004.

9- OECD, Specialised Anti-Corruption Institutions Review of Models: Second Edition, 2013.

10- TI, "Policy Paper: Poverty, Aid and Corruption,"2007, Berlin.

11- World Bank/Independent Evaluation Group, Governance and Anti-Corruption – How to Improve the World Bank's Impact? Washington DC, 2006.

دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية في العراق للمدة (٢٠١١ــ ٢٠١٨)

م. الهام خزعل ناشور

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل القطاع المصرفي بوصفه الأداة المهمة في استقطاب الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية المختلفة باعتباره حلقة وصل بين المودعين والمستثمرين، وإن مدى سلامة القطاع المصرفي وتطوره يرتبط بشكل كبير في مقدرة المصارف على جذب الأموال والمدخرات وتوظيفها نحو استثمارات القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كافة مما يسهم في إحداث نمو اقتصادي لتلك القطاعات ومن ثم يكون له الدور المهم في تحقيق عملية التنمية، وبما أن الاقتصاد العراقي شهد تحولات وتغيرات اقتصادية وسياسية انعكست سلباً على مجمل القطاعات الاقتصادية فيه ومن ضمنها القطاع المصرفي مما أدى بالنتيجة إلى ضعف إمكانيته وقدرته على توظيف موارده المالية في منح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي العراقي يعاني من ضعف في تعبئة وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية، لذا توصي الدراسة بضرورة تحفيز دور القطاع المصرفي في استقطاب الأموال ومنحها بشكل ائتمان للقطاعات الإنتاجية لما لها من دورٍ كبيرٍ في خلق فرص استثمارية تنموية تعود بالفائدة على المصارف من جهة والقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى ومن ثم ينعكس أثرها على الاقتصاد العراقي ككل.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، المؤسسات المصرفية، الائتمان المصرفي، التمويل المصرفي، الودائع المصرفية.

The Role of Banks in Mobilizing Financial Resources Towards The Productive Sectors in Iraq

Lecturer :Ilham Khazal Nashoor

Abstract

The research aims to studying and analyzing the banking sector is an important tool in attracting financial resources and directing them towards the various productive sectors as a link between depositors and investors. The soundness and development of the banking sector is closely related to the ability of banks to attract funds and savings and employ them towards investments for all productive economic sectors ,which contributes to the economic growth of these sectors ,and thus has an important role in achieving the development .Since the Iraqi economy has witnessed economic , political transformation and changes that negatively affected all of its economic sectors including the banking sector resulting in weakness of its ability to employ its financial resources in granting loans and financing productive projects. research concluded that the Iraqi banking sector suffers from a weakness in mobilizing and directing financial resources towards the productive sectors. the therefore the study recommended the necessity of stimulating the role of the banking sector in attracting funds and granting them as credit to the productive sectors because of their great role in creating development investment opportunities that benefit banks on one hand and production sectors on the other , then their impact is reflected on the Iraqi economy as a whole.

Keywords: Banking sector ,Banking Institutions ,Bank credit, Bank Finance ,Bank Deposits

المقدمــة

إن التنمية الاقتصادية تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتمثل المصارف الأداة الأقدر على تعبئة الموارد المالية وتوفير السيولة النقدية اللازمة لاستثمارها في القطاعات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية. لكون أن عمل المصارف يقوم على مبدأ الوساطة المالية بين المقرضين والمستثمرين فهي تقوم بحشد المدخرات لاسيما المكتنزة لدى الأفراد، وإعادة توظيفها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة على شكل ائتمان مصرفي، وعلى الرغم من ذلك الدور المهم الذي تؤديه المصارف، إلا أنه نجد المصارف العراقية بسبب الظروف غير المستقرة التي مر بها العراق والفلسفة التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، مما حالت دون قدرته على تعبئة الموارد المالية بالشكل السليم ، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، إذ أن حجم الائتمان المقدم للقطاعات الإنتاجية لا يزال متدني ودون المستوى المطلوب، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة بعضها عوامل تتعلق بالعرض الائتماني المقدم من قبل المصارف فالاستثمار في هذه القطاعات ينطوي على العديد من المخاطر في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، لذلك تمارس المصارف سياسة ائتمانية أكثر حذراً وتشدداً تجاه منح القروض لاسيما القروض طويلة الأجل، وعوامل أخرى تتعلق بالطلب على الائتمان، إذ يحجم الكثير من العملاء عن الاقتراض بهدف الاستثمار نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وعدم توفر الضمانات الكافية الممكن تقديمها لهذا الغرض، إلى جانب التراجع المستمر للقطاعات الإنتاجية لصالح القطاعات الخدمية والإنشائية، لذلك ينبغي على المصارف اخذ بعض التدابير والإجراءات التي تحفز المودعين على الإيداع من جهة وتحفيز الإقراض للقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من أهمية دور القطاع المصرفي العراقي في استقطاب الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العراقي، فهذه الموارد تشكل الدعامة الأساسية التي تستند عليها تلك القطاعات بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام، إذ تعمل تلك الموارد على تحفيز الأنشطة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

أن الكثير من الأموال في العراق تعد أموالاً معطلةً لا يستفيد منها الاقتصاد العراقي، والسبب في ذلك يعود إلى شيوع ثقافة التعامل النقدي ، والميل إلى الاكتناز بعيداً عن القطاع المصرفي، فضلاً عن أن اغلب أفراد المجتمع يتحرجون من استثمار أموالهم وتنميتها في المصارف التجارية كونها مصارف ربوية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان مدى كفاءة الجهاز المصرفي العراقي في عملية استقطاب الموارد المالية لاسيما الموارد المكتنزة كمدخرات باعتبارها من أهم مصادر أموال المصارف ، وبيان مدى قدرته في عملية إعادة توظيف واستثمار تلك الموارد وتأثيرها على الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها " ضعف الجهاز المصرفي العراقي عن تعبئة الموارد المالية، وتشغيل واستثمار تلك الموارد في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مما أدى إلى ضياع فرص الاستثمار المتاحة التي تخدم الاقتصاد الوطني ومن ثم عملية التنمية.

منهجية البحث:

من اجل الوصول إلى هدف البحث تم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يدرس عموميات القطاع المصرفي ومن ثم التحول نحو الجزئيات من خلال دراسة العوامل المؤثر في أداء القطاع المصرفي، وكذلك استخدام المنهج الاستقرائي التطبيقي في تحليل البيانات الخاصة في أداء القطاع المصرفي في العراق.

خطة البحث:

لإثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى مبحثين رئيسين: تناول المبحث الأول طبيعة تعبئة الموارد المالية وتوظيفها من قبل القطاع المصرفي والذي تضمن أهمية تعبئة وتوظيف الموارد المالية في ظل النظريات الاقتصادية، وآلية عمل القطاع المصرفي إلى جانب دراسة المعايير التي يتوقف عليها توظيف الموارد المالية، في حين تناول المبحث الثاني دور المصارف في تعبئة الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية في العراق، الذي أهتم بدراسة سمات القطاع المصرفي العراقي وائتمان القطاعات الإنتاجية، كما تضمن دراسة مؤشرات أداء المصارف، فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

طبيعة تعبئة الموارد المالية وتوظيفها من قبل القطاع المصرفي

أولاً: أهمية تعبئة وتوظيف الموارد المالية في ظل النظريات الاقتصادية.

مما لا شك فيه أنه كلما أحرزت الدولة تقدماً في مؤشرات التنمية لاسيما تنمية القطاعات الإنتاجية كلما استدعت الحاجة إلى وجود قطاع مصرفي متطور قادر على تعبئة وتوظيف الموارد المالية بشكل مناسب، وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين عمل القطاع المصرفي وتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وقد تأكدت هذه العلاقة من خلال ما قدمته النظريات الاقتصادية من تفسير مدى أهمية ومساهمة القطاع المصرفي في إحداث التطور والنمو الاقتصادي، وأن اختلفت النظريات في ما بينها في تفسير الأهمية، فمثلاً النظرية الكلاسيكية استبعدت فكرة الاكتناز بوصفه مخالفاً للرشد الاقتصادي بسبب سعر الفائدة ، والعائد الذي يحصل عليه المدخر، فحسب وجهة نظرها أن المدخر هو نفسه المستثمر ولا يوجد فرق بينهما، وإن مرونة سعر الفائدة هي التي تحقق التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال الجهاز المصرفي، وقد ظهر لاحقاً خطأ هذه الفكرة عندما أنتقد مارشال الفكر الكلاسيكي، إذ رأى أنه ليس بالضرورة أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر وأيده في ذلك (شومبيتر) الذي أعطى أهمية لدور القطاع المصرفي في زيادة النمو الاقتصادي من خلال حصول القطاعات الاقتصادية على التمويل اللازم من القطاع المصرفي لتنفيذ مشاريعها الإنتاجية، وبين كيف يؤثر القطاع المصرفي في الاقتصاد الحقيقي عبر آلية التمويل بالتضخم، وسانده في ذلك (كينز) الذي أكد على أهمية وجود قطاع مصرفي يوفر السيولة اللازمة التي تحتاجها الدولة لاسيما سياسة التمويل بالعجز الذي يعتمد عليها أنصار سياسات تشجيع الطلب بوصفه محرك النمو الاقتصادي (**عبد الكريم، ٢٠١٨،٥**). و بعدها توالت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية الحديثة التي أكدت على أهمية دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد المالية اللازمة لرفع معدلات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيره في كمية ونوعية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية. ومن هذه النظريات نظرية كامرون ، إذ أكد على أهمية المصارف في التنمية الاقتصادية التي تتضح من خلال دور الوساطة التي تقوم بها هذه المصارف بين المدخرين والمقترضين، مما تسهم به في زيادة عرض النقد، أما (شو) و(ميكنون) فقد أكدا على أن المصارف لها أهمية كبيرة في توفير التمويل اللازم لدعم عملية التنمية، وإن أي نقص في التمويل يشكل عائق أمام النمو الاقتصادي، وينجم عنه آثاراً سلبية في عملية إنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، أما العالم (واي) فيرى أن المؤسسات المصرفية لها دوراً كبيراً في دعم

عملية التنمية من خلال توجيه المدخرات إلى استثمارات من جهة، وتنويع الاستثمارات من جهة أخرى (**ملاوي، مجالي، ٢٠٠٨، ١٢٧**).

ثانياً: آلية عمل القطاع المصرفي.

تتمثل آلية عمل المصارف بعملية تعبئة وتوظيف الموارد المالية التي تشكل جوهر عمل المصارف كونها تمثل الوسيط المالي بين الذين يملكون فوائض مالية (المدخرون) ، وهم يشكلون جانب العرض للأموال، وأولئك الذين لديهم عجز مالي (المقترضون) ، وهم يشكلون جانب الطلب على الأموال، إذ تعمل هذه المصارف على انسياب الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي **(الاسرج،٢٠٠٢،٢٠)** نتيجة لذلك يُحملّ الكثير من الاقتصاديين المصارف مسؤولية القصور في تعبئة الموارد المالية، وانخفاض حجم الائتمان وتنامي ظاهرتي الاكتناز والإنفاق التبذيري الذي يمارسه الأفراد بشكل غير العقلاني متهمين المصارف بالقصور عن ملاحقة هذه الأموال ، وكسب ثقة المودعين لتكون احد مصادر التمويل المحلية بل وأهمها وأفضلها من مصادر التمويل الأخرى، واستناداً إلى ذلك فأن مبدأ عمل المصارف يقوم على نقطتين أساسيتين هما:

١ـ تعبئة الموارد المالية. تمثل عملية تعبئة الموارد المالية واحدة من الوظائف المهمة التي تقوم بها المصارف، إذ يعتمد رسم سياسة المصارف التمويلية والاستثمارية اعتماداً على مقدار الموارد المالية التي بحوزتها أو ما تسمى بالودائع المصرفية، وهذه الودائع تمثل الشكل الأكثر أهمية في معاملات المصارف التجارية لاسيما الودائع الثابتة ؛ لأنها تمثل المصدر الرئيس للاستثمارات في تلك المصارف، فكلما كانت قدرة المصارف على تعبئة الودائع الثابتة كبيرة كلما كانت قدرتها على منح الائتمان وإقامة الاستثمارات بشكل أكبر، وتتم عملية تعبئة الودائع لدى المصارف من خلال تشجيع الأفراد على الإيداع وكسب ثقتهم بها، وذلك بالاعتماد على عدة أساليب منها: سعر الفائدة الذي تدفعه المصارف للمودعين لقاء إيداعهم للأموال، وابتكار واستحداث أدوات مصرفية جديدة تحفز المودعين على الإيداع، والسمعة الجيدة للمصارف وقوة مركزها المالي التي تمثل ضماناً كبيراً لحقوق المودعين. إلى جانب الاستقرار الاقتصادي والسياسي اللذين يؤديان دوراً كبيراً في دفع الأفراد على الإيداع (**العلي، قاسم،٢٠١٣،٢٥٣**). فضلاً عن الاعتماد على موقع المصارف وانتشار الثقافة التوعوية بأهمية الادخار من خلال وسائل الدعاية والإعلان.

٢ـ توظيف الموارد المالية.

يعدُّ توظيف الموارد المالية الوظيفة الأخرى والأهم التي تزاولها المصارف، إذ أن المصارف لا تسمح للأموال المودعة لديها بالبقاء في خزانتها عاطلة دون استغلال، وإنما تعمل على استثمارها وتوظيفها في

أوجه الاستثمار المختلفة التي تعود عليها وعلى المودعين بالفائدة، وإن المصارف إذا لم تقم بذلك سوف تتعرض للعجز والإفلاس مبكراً، لذلك تتوجه المصارف إلى استثمار أموالها عن طريق الإقراض الذي ما يزال يكاد يكون الأسلوب الوحيد في توظيف الأموال لدى المصارف. إذ يعدّ الإقراض المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية وعنصراً مهماً لنجاحها واستمرارها بسبب أن الإيرادات الناجمة عنها تشكل نسبة كبيرة من إيرادات المصرف، كما أنها تمثل أكثر أدوات المصارف حساسية إذ لا يتوقف تأثيرها على مستوى المصارف، وإنما يتجاوزه ليتفاعل مع المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، وأن نجاح عملية توظيف الموارد المالية مرهون بظهور القدرة العالية للمصارف على منح الائتمان بشكل يفوق ما لديها من إحتياطات نقدية، ورأس مال مدفوع، وودائع متنوعة وتلك الودائع يتم تقديمها إلى أصحاب القطاعات الاقتصادية على شكل قروض تمكنهم من خلق فرصاً استثمارية، وتزيد التشغيل الاقتصادي لتلك القطاعات بما يحقق النمو الاقتصادي(**الرفيق،٢، https://ebook.univeyes.com)** . وعليه فأن المصارف تعد أهم ممول للمشاريع الإنتاجية، مما يجعلها تتعرض لمخاطر متعددة، نتيجة تعاملها بأموال المودعين، لذلك ينبغي عليها اخذ كل التدبير والإجراءات اللازمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، ويعد التحليل المالي للعميل والظروف الاقتصادية السائدة، وسياسة الدولة تجاه الائتمان من أهم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي **(المدني،٢٣،٢٠٢٠).**

ثالثاً: المعايير التي يتوقف عليها توظيف الموارد المالية (الائتمان المصرفي).

هناك مجموعة من العوامل والمعايير التي يتوقف عليها توجيه الموارد المالية (الائتمان المصرفي) نحو القطاعات الإنتاجية من عدمها منها عوامل تتعلق بالعرض وعوامل أخرى تتعلق بالطلب، فعلى سبيل المثال أن المصارف غير مستعدة لتقديم التسهيلات الائتمانية (القروض) للقطاعات الإنتاجية في ظل ضعف الحوافز سواء على صعيد تقليل المخاطر أم على صعيد تعزيز ربحية المصارف من هذه القطاعات، بالمقابل فأن الطلب على الائتمان المصرفي من قبل هذه القطاعات الاقتصادية لا يزال محدوداً بسبب وجود العديد من العوائق التي تحول دون استفادتهم من فرص الائتمان المصرفي **(عبد الكريم،٧،٢٠١٨).** ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية بالنقاط الآتية:

١ـ العوامل المؤثرة في العرض.

هذه العوامل تختص بالعمل المصرفي وتشتمل على ما يأتي **(الزهراء، ٢٠١٤، ١٦):**

١ـ درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف وقدرته على توظيفها، وهذه القدرة مرتبطة أساساً بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المتذبذبة تحد من قدرة المصرف على الإقراض، ويصبح المصرف مطالب بتحقيق

هدفين: الأول تلبية احتياجات المودعين للسحب من الودائع، والثاني تلبية طلبات منح الائتمان، إذ أن زيادة السيولة لدى المصارف يعكس قلة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف.

٢ـ حجم الودائع ونوعيتها في المصارف تعد الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المصارف في توظيف الأموال ومنح الائتمان، إذ أنه كلما زاد حجم الودائع لاسيما الودائع الثابتة (طويلة الأجل) كلما زادت قدرة المصارف على منح الائتمان **(المدني، ٢٠٢٠، ٢٣)**.

٣ـ القدرات التي يمتلكها المصرف لاسيما الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظائف الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة، وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

٤ـ موقع المصرف: كلما كان موقع المصرف قريباً من العملاء، كلما كانت هناك فرصة أكبر في منح الائتمان؛ لأن المخاطرة تكون اقل.

٥ـ السياسة الائتمانية للمصارف: إذ لا تشجع سياسة المصارف الائتمانية حصول قطاعات معينة على تسهيلات مصرفية أكثر من القطاعات الأخرى، ولكن هناك قطاعات مخاطرها أعلى من قطاعات أخرى، وعليه تعزز المصارف بشكل عام من الضمانات المطلوبة لمنح التسهيلات للمشاريع التي تتعلق بتلك القطاعات لاسيما القطاعات الزراعية والصناعية، أي أن المصارف تمارس حياداً سلبياً وقصيراً النظر على صعيد سياستها الائتمانية تجاه القطاعات الإنتاجية ذو المخاطرة المرتفعة، ولا تأخذ بعين الأعتبار المرود بعيد المدى لدى الاستثمار في هذه القطاعات، فعلى سبيل المثال القطاع الزراعي هو قطاع ذو مخاطرة مرتفعة نتيجة تأثر القدرة على السداد بالموسم الزراعي، والموسم مرتبط بالإنتاجية ومعوقات التسويق، وعليه فان المصارف تقلل من نسبة ما تمنحه من تسهيلات ائتمانية لمثل هذا النوع من القطاع **(عبد الكريم، ٢٠١٨، ٤٢)**.

٦ـ الظروف الاقتصادية للدولة تؤثر بشكل مباشر على مجمل القطاعات الإنتاجية، ففي حالات الرواج تزداد تعبئة الموارد الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية نتيجة زيادة الودائع، فارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أصحاب المشاريع الإنتاجية، فتزداد أرباحهم مما يشجعهم على التوسع في الإنتاج، ومن ثم التوسع في الاقتراض من المصارف؛ لأن حجم الأرباح يكفي لتغطية تكلفة الاقتراض ويبقى فائضاً يمثل ربح المستثمر، والعكس في حالات الكساد. وعليه فأن المصارف تبحث مدى تأثر عمل القطاعات الإنتاجية المقترضة بالتقلبات الاقتصادية، وتحدد درجة المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.

٧ـ التزام المصارف بالتشريعات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي والذي يحدد لها الحد الأقصى للائتمان ومعدل كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان وذلك من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة المصارف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

٨ـ مبلغ الائتمان: فكلما زاد مبلغ الائتمان الممنوح كلما تطلب ذلك دراسة اكبر من جانب المصرف لارتفاع المخاطرة ودراسة الضمانات المقدمة ومدى ملائمتها للائتمان.

٩ـ أسعار الفائدة: تمثل إحدى العوامل المؤثرة في جانب عرض الائتمان، وكذلك يؤثر في جانب الطلب على الائتمان، أي أنه سلاح ذو حدين، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة على الائتمان كلما ازدادت ربحية المصارف، ومن ثم تحفز المصارف على الائتمان، أما في حالة انخفاض سعر الفائدة على الائتمان فأنه يزيد الطلب على الائتمان المصرفي.

١٠ـ شخصية العميل: ويقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة المقترض لسداد التزاماته المالية نحو المصرف أو المصارف الأخرى التي سبق وإن تعامل معها، فكلما كانت قدرة المقترض على سداد التزاماته المالية أكبر كلما قلت المخاطرة الائتمانية للمصرف ومن ثم قدرتها على منح الائتمان تكون أكبر.

١١ـ مدة القرض: كلما قصرت مدة القرض الذي يمنحه المصرف، كلما زادت قدرة المصرف في منح القروض ؛ لأن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، أما القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة المصرف بالاطمئنان ؛لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل **(منصوري، ٢٠١٠،١١)**.

١٢ـ ضمان القرض من خلال وجود مؤسسات لضمان القرض، الأمر الذي يخلق لدى المصرف الأمان ويحفزه على زيادة حجم القروض.

٢ـ العوامل المؤثرة في الطلب.

وتختصُ هذه العوامل بالمقترضين أي طالبي القروض وهذه العوامل هي: **(درغال، ٢٠٠٧، ١٤٧)**

١ـ الفائدة على القرض: أن الفائدة على القرض سلاح ذو حدين فبالنسبة إلى وجهة نظر المقرض باتجاه أسعار الفائدة قد بيناها سابقاً، أما بالنسبة إلى المقترض فإنها تعد المعيار الرئيس الذي يعتمد عليه، إذ أنه مع زيادة سعر الفائدة سوف يدفع المقترض إلى عدم الإقبال على الاقتراض وبالعكس.

٢ـ المدة الزمنية التي يستغرقها تسديد القرض أهي مدة قصيرة أم مدة طويلة؟ ، أ يتم التسديد دفعة واحدة نهاية المدة أم بشكل دفعات دورية بما يتناسب مع طبيعة نشاط المقترض ومع إيراداته و موارده؟.

٣ـ الضمانات المطلوبة من قبل المصرف، وقدرة المقترضين على توفير هذه الضمانات.

٤ـ رأس مال المقترض وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والظروف الخاصة والعامة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه المقترض، وهذه تعمل جميعها في تقييم مدى قدرته على الاقتراض.

٥ـ الإجراءات القانونية والإدارية للمصرف، فكلما كانت إجراءات المصرف معقدة وصعبة، كلما قلت رغبة المقترض في الاقتراض.

المبحث الثاني

دور المصارف في تعبئة الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية في العراق

أولاً: سمات القطاع المصرفي العراقي وإقراض القطاعات الإنتاجية.

يؤدي الإقراض المصرفي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، إذ يعمل على تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة على الإنتاج مما يسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وبما أن القطاع المصرفي في العراق بسبب الظروف الصعبة وغير المستقرة التي مرَّ بها الاقتصاد العراقي فقد عانى من إختلالات وتشوهات هيكلية وتنظيمية أثرت بشكل سلبي في قدرته على تعبئة الموارد المالية من جهة، وتوظيفها نحو القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، وهناك مجموعة من السمات والخصائص التي يتميز بها القطاع المصرفي في العراق والذي حدت من قدرته على توظيف الأموال ومنح القروض ومن ثم أضعفت مساهمته في التنمية وهذه السمات هي: **(محمود، ١٤،٢٠١٤)**:

١ ـ إن المصارف العراقية تتمتع بسيولة عالية تفوق النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكنها المساهمة في تمويل القطاعات والمشروعات الإنتاجية إلا بنسب ضئيلة، وذلك ؛ لأن معظم ودائعها هي ودائع جارية (قصيرة الأجل)، في حين أن الودائع الثابتة (طويلة الأجل) نسبتها ضئيلة من إجمالي الودائع المصرفية، لذا فأن المصارف لا تستطيع التوسع في منح القروض طويلة الأجل وذلك ؛ لأن مخاطرها عالية.

٢ـ ارتفاع أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف سنوياً على القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الإنتاجية. في حين أن قروض التنمية لابد أن تكون بفوائد منخفضة، لذا فان مستوى أسعار الفائدة لا تشجع على الاقتراض من أجل تنمية القطاعات الإنتاجية.

٣ـ ثقافة الاقتراض السائدة تفرض ضمانات عقارية أو موجودات ثابتة لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وهذا قد لا يتوفر لدى أصحاب المشروعات الإنتاجية.

٤ـ سياسة التميز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة والتي تتمثل بمنع الدوائر الحكومية وشركات القطاع العام عن إيداع أموالها في المصارف الخاصة. وهذا يقلل قدرة المصارف الخاصة على منح القروض.

٥ـ غياب المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي مثل شركة التامين على الودائع وأخرى تامين على القروض الكبيرة **(اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٩،١)**.

٦ـ تتسم المؤسسات المالية في العراق بالنقص في تنويع أدواتها الاستثمارية والضعف في التجديد، إذ بقي أسلوب الاقتراض أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً.

ثانياً: مؤشرات أداء المصارف.

سوف يتم عرض وتحليل مؤشرات أداء المصارف التجارية العراقية، التي تعد من المؤشرات الرئيسة للعمل المصرفي لتحديد قدرتها على استقطاب الموارد وتوظيفها في منح الائتمان المصرفي، أهذا الائتمان يكفي لتمويل القطاعات الإنتاجية أم أن هناك حاجة كبيرة للمزيد من الائتمان لنمو نشاط تلك القطاعات، وهذه المؤشرات يمكن توضيحها فيما يأتي:

١ـ مؤشر إجمالي الودائع المصرفية بحسب أنواعها.

تمثل الودائع المصرفية من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية في مباشرة نشاطاتها التمويلية بما في ذلك الإقراض والاستثمار، فكلما زادت قدرة المصارف على جذب الودائع كلما زادت إمكانية المصرف على الاقتراض والتوظيف والاستثمار، وإن حجم الودائع يزداد بتطور الاقتصاد وارتفاع مستويات الدخل والثقة في الجهاز المصرفي ونزاهة القضاء واستتباب الأمن، ولكن في الظروف الحالية في العراق، التي منها أن القطاعات الإنتاجية (القطاع الزراعي، وقطاع الصناعة التحويلية) شبة معطلة ولا تتجاوز نسبة مساهمتها(٣,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠١٨ **(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي،٢٠١٨،٦٠)**. وتراجع مستوى الدخل لاسيما بعد انخفاض أسعار النفط، واختلال الوضع الأمني بعد ظهور عصابات داعش الإرهابية فكل هذا أثرَ في عدم رغبة الأفراد في إيداع مدخراتهم لدى المصارف، أما أصحاب الدخول المرتفعة فلهم حسابات خارجية يفضلونها على الحسابات الداخلية.

والجدول (١) يوضح إجمالي الودائع بحسب نوعها في العراق للمدة (٢٠١١ـ ٢٠١٨)، إذ سجل إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في العراق باستثناء ودائع الحكومة المركزية، إذ ارتفعت من (٤٤٦٤٤) مليار دينار في سنة ٢٠١١ حتى وصلت إلى (٥٤٦٢٠) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ إي أنها ارتفعت بمقدار (٩٩٧٦) مليار دينار خلال المدة المذكورة، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن مستمراً وإنما كان

متذبذباً، إذ نجد أنه ارتفع حتى وصل إلى أعلى مستوى له في سنة ٢٠١٤ إذ بلغ (٥٥٨٨٣) مليار دينار ثم انخفض إلى (٤٨١٢٨) مليار دينار في سنة ٢٠١٦، ثم عاودت الارتفاع حتى وصلت إلى (٥٤٦٢٠) في سنة ٢٠١٨، هذا التذبذب في مستوى الودائع يعود إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في العراق والذي أثر بشكل كبير على المودعين وعلى رغبتهم وقدرتهم على الإيداع. وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بالقيم المطلقة، إلا أنه نلاحظ أن معدل نمو الودائع كان منخفضاً إذ لم يتجاوز أعلى مستوى له (١٧,١%) وذلك في سنة ٢٠١٣، كما سجل معدل نمو سالب بلغ (-١١,٩%) و(-٢,٣%) خلال السنتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، نستدل من ذلك أن انخفاض معدل نمو الودائع يؤكد أن المصارف لم تتمكن من استقطاب الموارد المالية بالشكل المطلوب بل بقيت الأموال خارج الجهاز المصرفي، وبقي الأفراد يفضلون التعامل بالنقود على التعامل بالأدوات المصرفية نتيجة ضعف ثقتهم بها.

أما بخصوص نوعية الودائع التي تحدد قدرة المصارف على توظيف أموالها لاسيما الائتمان، نجد أن الودائع الجارية تشكل النصيب الأكبر من إجمالي الودائع مقارنة بالودائع الثابتة وودائع التوفير خلال

جدول (١)

إجمالي الودائع المصرفية في العراق باستثناء الحكومة المركزية وأهميتها النسبية بحسب أنواعها للمدة (٢٠١١ـ ٢٠١٨)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	إجمالي الودائع	معدل النمو السنوي	الودائع الجارية	النسبة المئوية	ودائع التوفير	النسبة المئوية	الودائع الثابتة	النسبة المئوية
٢٠١١	٤٤٦٤٤	-	٣٧٠٠٦	٨٢,٩	٦٧٣٢	١٥,١	٩٠٦	٢,٠
٢٠١٢	٤٥٥٩٤	٢,١	٣٦٢٧٦	٧٩,٦	٧٨٩٨	١٧,٣	١٤٢٠	٣,١
٢٠١٣	٥٣٤٠٣	١٧,١	٤٢٤٨٠	٧٩,٥	٩٦٧٧	١٨,١	١٢٤٦	٢,٤
٢٠١٤	٥٥٨٨٣	٤,٦	٤٠٧٥٩	٧٢,٩	٩٩٧٨	١٧,٩	٥١٤٦	٩,٢
٢٠١٥	٤٩٢٥٦	(١١,٩)	٣٤٦١١	٧٠,٣	٩٦٣٦	١٩,٥	٥٠٠٩	١٠,٢
٢٠١٦	٤٨١٢٨	(٢,٣)	٣٣٤٣٨	٦٩,٥	٩٥٥٥	١٩,٨	٥١٣٥	١٠,٧
٢٠١٧	٥٢٢٤٣	٨,٦	٤٦٦٣٢	٧٠,١	١٠٥٧٨	٢٠,٢	٥٠٣٣	٩,٧
٢٠١٨	٥٤٦٢٠	٤,٥	٣٧٣١٩	٦٨,٣	١١٧٧٠	٢١,٦	٥٥٣١	١٠,١

المصدر: احتسبت القيم من قبل الباحثة اعتماداً على:

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (٢٠١١ـ ٢٠١٨)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

* احتسب معدل النمو السنوي والأهمية النسبية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه.

مدة الدراسة، ففي سنة ٢٠١١ نجد أنها شكلت نسبة (٨٢,٩%) من إجمالي الودائع في حين شكلت ودائع التوفير نسبة لا تتجاوز (١٥,١%) من إجمالي الودائع والودائع الثابتة تشكل نسبة (٢%) من إجمالي الودائع، نستدل من ذلك أن الودائع الجارية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الودائع وهذا الاختلال ينم عن أن القطاع المصرفي لا يمكن توظيف أمواله المتاحة وتشغيلها في عمليات الاقتراض والاستثمار للقطاعات الإنتاجية السلعية، وهذا ما يؤثر سلباً على تلك القطاعات بشكل خاص وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام.

٢ـ مؤشر حجم الائتمان النقدي المصرفي بحسب الجهة المانحة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

إن السياسة الائتمانية التي تتبعها المصارف تتوقف إلى حدٍ كبيرٍ على هيكلية الودائع وحجمها وآجالها، إذ أن الودائع تتيح للجهاز المصرفي التنوع بقوة وفاعلية في عملية التنمية من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات بشكل كافٍ ومستمر، لذا يعكس مؤشر حجم الائتمان مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل النشاط الائتماني كما يعكس وجود علاقة ترابطية تلقائية بين الودائع والائتمان، وقد برهنت النظرية الاقتصادية على أن جزءاً من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية يعود مرة أخرى إلى الجهاز المصرفي بشكل ودائع جديدة، ويقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقاً مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسباً مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، فأن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى قدرة المصارف في استخدام الودائع المصرفية لتغطية الاحتياجات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية وبالعكس فأن انخفاض قيمته يعكس ضعف قدرتها على جذب الودائع ومن ثم محدودية قدرتها على تغطية الائتمان والاستثمار، مما يضطرها للجوء إلى السيولة المتاحة لتغطية عجز الودائع، ويمكن توضيح ذلك في الجدول (٢) إذ يتبين من الجدول أن المصارف التجارية قد توسعت في منح الائتمان المصرفي، إذ سجل إجمالي الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف ارتفاعاً، إذ ارتفع حتى وصل إلى (٣٨٤٨٦) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ مقابل (٢٠٣٤٤) مليار دينار في سنة ٢٠١١، أي انه سجل ارتفاعاً بمقدار (١٨١٤٢) مليار دينار في سنة ٢٠١٨، ويعود هذا الارتفاع إلى إجراءات السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي لتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسع نطاق الائتمان بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، ومنها الإجراء المتمثل بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ليكون بنسبة (١٥%) على كافة الودائع سواء كانت ودائع حكومية أم ودائع خاصة، موزعة بواقع (١٠%) يحتفظ بها لدى

البنك المركزي و(٥%) يحتفظ بها في خزائن المصرف، مما ساعد ذلك في خفض احتياطي المصارف المودعة لدى البنك المركزي، وهذا ساعد في توجيه هذه الموارد نحو عمليات الائتمان المصرفي **(العنيزي، ١٢١، ٢٠١٥)**.

ولكن على الرغم من الارتفاع الذي حققه الائتمان المصرفي خلال المدة المذكورة، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب ولا يلبي الحاجة الفعلية للقطاعات الاقتصادية، إذ توضح بيانات الجدول (٢) أن الائتمان الممنوح شكل نسبة مساهمة ضئيلة لا تزيد عن (١٨,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال مده الدراسة، وهذا التدني يعكس مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط

جدول رقم (٢)

إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية وبحسب نوع الجهة المانحة له ونسبته من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١١- ٢٠١٨)

(مليار دينار، النسبة المئوية*)

السنوات	إجمالي الائتمان النقدي	الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	الأهمية النسبة*	الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	الأهمية النسبة*	نسبة إجمالي الائتمان من الناتج المحلي لإجمالي
٢٠١١	٢٠٣٤٤	١٦٥٦٨	٨١,٤	٣٧٧٦	١٨,٦	٩,٤
٢٠١٢	٢٨٤٣٨	٢٣٣٤٠	٨٢,١	٥٠٩٨	١٧,٩	١١,٢
٢٠١٣	٢٩٩٥٢	٢٣٣٨٦	٧٨,٠	٦٥٦٦	٢٢,٠	١٠,٩
٢٠١٤	٣٤١٢٣	٢٦٨٧٨	٧٨,٨	٧٢٤٥	٢١,٢	١٢,٨
٢٠١٥	٣٦٧٥٢	٢٩٠٧٧	٧٩,١	٧٦٧٥	٢٠,٩	١٨,٩
٢٠١٦	٣٧١٨٠	٢٩٨٤٩	٨٠,٣	٧٣٣١	١٩,٧	١٨,٩
٢٠١٧	٣٧٩٥٢	٣٠٨٣٣	٨١,٢	٧١١٩	١٨,٨	١٧,١
٢٠١٨	٣٨٤٨٦	٣١١٤٨	٨٠,٩	٧٣٣٨	١٩,١	١٥,١

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (٢٠١١- ٢٠١٨)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

* احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً:

- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

الاقتصادي الحقيقي، ويعود هذا التدني إلى أن المصارف لا زالت تواجه عاملين أساسين هما: (**التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٢٠١٤، ٢٤**).

١ـ رفع نسبة رؤوس أموال المصارف، وما يترتب عليه من انخفاض أسعار اسمها في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة المحددة بسب زيادة المعروض من الأسهم قياساً بالطلب عليها.

٢ـ زيادة نسبة التحوطات لرأس المال لاسيما التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصلها.

كما نجد من الجدول (٢) أن أغلب الائتمان المصرفي يكون ممنوح من قبل المصارف الحكومية أكثر من المصارف الخاصة، إذ سجل ائتمان المصارف الحكومية ارتفاعاً بمقدار(١٤٥٨٠) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ عن مستواها المسجل سنة ٢٠١١، إذ وصل الائتمان الممنوح من هذه المصارف إلى (٣١١٤٨) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ مقابل (١٦٥٦٨) مليار دينار في سنة ٢٠١١، أما ائتمان المصارف الخاصة فقد ارتفع ولكن ليس بمستوى الارتفاع نفسه الذي حققته المصارف الحكومية، إذ ارتفعت بمقدار (٣٥٦٢) مليار دينار في سنة ٢٠١٨عن مستواها المسجل سنة ٢٠١١، إذ وصل إلى (٧٣٣٨) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ مقابل (٣٧٧٦) مليار دينار في سنة ٢٠١١. وتشير هذه المقارنة إلى أن الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الحكومية يشكل النصيب الأكبر من إجمالي الائتمان الممنوح، إذ سجل أدنى مساهمة له بلغت (٨٧%) من إجمالي الائتمان خلال مدة الدراسة، في حين سجل الائتمان الممنوح من المصارف الخاصة نسبة لا تتجاوز (٢٢%) من إجمالي الائتمان، ويعود ذلك إلى أن نشاط المصارف الخاصة لا يزال محدوداً جداً مقارنة مع المصارف الحكومية، إذ تشكل المصارف الحكومية نحو(٩٠%) من مجمل موجودات القطاع المصرفي العراقي، في حين تشكل المصارف الخاصة نسبة (١٠%) منها فقط (**اتحاد المصارف العربية،١،٢٠١٩**). وهذا يدل على ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

٣ـ مؤشر حجم الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الاقتصادية.

تبرز أهمية تحليل تطور حجم الائتمان المصرفي من خلال التعرف على الجهة الممنوح إليها الائتمان وأهمية كل منها إلى إجمالي الائتمان المصرفي، وبتحليل توزيع الائتمان المصرفي على القطاعات الاقتصادية والمبينة في الجدول (٣) يتضح أن القطاع المصرفي ركز ائتمانه على ثلاث قطاعات اقتصادية هي قطاع خدمات المجتمع وقطاع البناء والتشييد وقطاع التجارة، إذ احتل قطاع خدمات المجتمع (القطاع الاستهلاكي) الجزء الأكبر من حجم الائتمان، إذ بلغ (١٣٨١٣) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ مسجلة ارتفاعاً بمقدار(٦٠٥٢) مليار دينار عما حققه في سنة ٢٠١١ الذي بلغ (٧٧٦١) مليار دينار، وبنسبة مساهمة تبلغ

(٣٥,٨%) من إجمالي الائتمان المصرفي في سنة ٢٠١٨، يليه قطاع البناء والتشييد بقيمة (٩٧٥٢) في سنة ٢٠١٨ وبنسبة مساهمة (٢٥,٤%) من إجمالي الائتمان المصرفي، أي أنه حقق ارتفاعاً بمقدار (٥٥٤٣) مليار دينار عن سنة ٢٠١١ إذ كان يبلغ (٤٢٠٩) مليار دينار، يشير هذا التحليل إلى أن المصارف تعتمد اعتماداً رئيساً على منح القروض لقطاع خدمات المجتمع وقطاع البناء والتشييد نظراً للضمانات التي تستطيع هذه القطاعات توفيرها مقارنة بالقطاعات الأخرى هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة نشاط هذه القطاعات ومحدودية نشاط القطاعات الأخرى لاسيما القطاعات الإنتاجية (**التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٨، ١٦**). أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد بلغ الائتمان المقدم لها (٥٩٧٠) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ وبنسبة مساهمة (١٥,٥%) من إجمالي الائتمان المصرفي، فيما سجل الائتمان الممنوح إلى قطاع الماء والكهرباء والغاز نحو (٢٠٠٠) مليار دينار في سنة ٢٠١٨، أما الائتمان الموجه للقطاعات الإنتاجية السلعية (الزراعية والصناعية) فقد كان منخفضاً جداً، إذ بلغت حصة القطاع الزراعي من إجمالي التسهيلات المقدمة من المصارف (١٩٦٤) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ بنسبة مساهمة لا تتعدى (٥,١%) من إجمالي الائتمان المصرفي، ويعود ضعف دور المصارف في توجيه الإقراض نحو القطاع الزراعي بسبب عدم رغبة المصارف في تمويل هذا القطاع نتيجة ارتفاع مخاطر الاستثمار فيه نتيجة أن القدرة على السداد مرتبط بالإنتاج الموسمي والإنتاج الموسمي مرتبط بالإنتاجية التي قد تتعرض إلى مخاطر الجفاف أو الصقيع وغيرها من الكوارث الطبيعة، فضلاً عن معوقات التسويق. إلى جانب ذلك ارتفاع أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف على الائتمان ينطوي على إمكانية إضعاف قدرة المقترضين على الاقتراض، أما القطاع الصناعي والذي يضم قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التعدين، فنظراً لضعف نشاط الصناعات التحويلية واقتصاره على بعض الصناعات، فضلاً عن طول المدة اللازمة ليبدأ المشروع بتحقيق عوائد مما يجعل مدة الاسترداد طويلة، الأمر الذي اضعف رغبة المصارف في منح الائتمان لهذا القطاع، إذ بلغ حجم الائتمان المقدم للصناعة التحويلية (١٧٨٧) مليار دينار في سنة ٢٠١٨، أي أنه يشكل مساهمة ضئيلة جداً لا تتجاوز (٤,٦%) من إجمالي الائتمان. وبلغ الائتمان الممنوح إلى قطاع التعدين نحو (٨٩) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ وبنسبة مساهمة ضئيلة جداً أيضاً لا تتجاوز (٠,٢%) من إجمالي الائتمان المصرفي. وإن محدودية ما يتلقاه القطاع الصناعي من تمويل شكل عائق أمام توسع الاستثمار في هذا القطاع ومن ثم اضعف دوره في التنمية الاقتصادية؛ لأن الحصول على التسهيلات الائتمانية يساعد المنتجين على شراء مواد الإنتاج والمعدات الإنتاجية دون الاضطرار إلى الاقتراض من الآخرين بمعدل فائدة مرتفع لاسيما وإن المنتجين يواجهون إشكالية طول المدة ما بين ما يستثمرونه والحصول على عوائد الإنتاج.

كما نلاحظ من الجدول (٣) إنه على الرغم من أن نسب الائتمان الممنوحة للقطاعات الإنتاجية منخفضة فأن هذه القطاعات فشلت في تحقيق أهدافها بسبب الفساد الموجود في المصارف فيما يتعلق بمنح القروض لمن يستحقها، فضلاً عن أن المقترضين لم يقوموا بتوجيهها نحو القنوات الإنتاجية التي كانت من المفترض أن تكون هذه القروض مخصصة لها بل العكس من ذلك فقد تحولت هذه القروض إلى شراء الدور السكنية أو السيارات، مما انعكس ذلك سلباً على تطوير تلك القطاعات. نستدل بشكل عام من ذلك أن هذه النسب تعد ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل، وتعود هذه النسب الضئيلة إلى انه نتيجة الظروف الأمنية غير المستقرة التي يعيشها العراق وانخفاض أسعار النفط أدى إلى تلكؤ المقترضين عن سداد القروض بتواريخ استحقاقها، وهبوط قيمة الضمانات، وهجرة الكثير من المقترضين

إلى خارج العراق مما أثر على عمل المصارف، وهذا ما دعا المصارف إلى منح ائتمان قليل جداً، فضلاً عن قلته نجد أن اغلب الائتمان الممنوح ينصب في مسألة خدمات المجتمع والبناء والتشييد (الإسكان) مع إهماله جانب الائتمان للقطاعات الإنتاجية لاسيما الزراعية والصناعية تجنباً للمخاطر المرتفعة فيها على الرغم من أن هذه القطاعات هي الأساسية والمهمة في التنمية الاقتصادية في الدولة، إلى جانب ذلك انه ما دامت المصارف تجد طلباً كافياً على القروض الاستهلاكية ذات ضمانات مفضلة ومقبولة بالنسبة لها وانخفاض المخاطر على هذا النوع من القروض، ومن ثم لا تجد المصارف نفسها مضطرة لمنح ائتمان للقطاعات الإنتاجية ذات مخاطر عالية وفائدة اقل، لاسيما وان المصارف تعتمد أسعار فائدة متقاربة على القروض بكافة إشكالها.

جدول (٣)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق

للمدة (٢٠١١ـ ٢٠١٨) (مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	إجمالي الائتمان النقدي	الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	الأهمية النسبة*	الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	الأهمية النسبة*	نسبة إجمالي الائتمان من الناتج المحلي لإجمالي
٢٠١١	٢٠٣٤٤	١٦٥٦٨	٨١,٤	٣٧٧٦	١٨,٦	٩,٤
٢٠١٢	٢٨٤٣٨	٢٣٣٤٠	٨٢,١	٥٠٩٨	١٧,٩	١١,٢
٢٠١٣	٢٩٩٥٢	٢٣٣٨٦	٧٨,٠	٦٥٦٦	٢٢,٠	١٠,٩
٢٠١٤	٣٤١٢٣	٢٦٨٧٨	٧٨,٨	٧٢٤٥	٢١,٢	١٢,٨
٢٠١٥	٣٦٧٥٢	٢٩٠٧٧	٧٩,١	٧٦٧٥	٢٠,٩	١٨,٩
٢٠١٦	٣٧١٨٠	٢٩٨٤٩	٨٠,٣	٧٣٣١	١٩,٧	١٨,٩
٢٠١٧	٣٧٩٥٢	٣٠٨٣٣	٨١,٢	٧١١٩	١٨,٨	١٧,١
٢٠١٨	٣٨٤٨٦	٣١١٤٨	٨٠,٩	٧٣٣٨	١٩,١	١٥,١

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠١٠ـ ٢٠١٧)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

* احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه.

٤ـ مؤشر حجم الائتمان النقدي الممنوح بحسب نوع القطاع وبحسب الجهة المانحة لها.

يختلف اهتمام المصارف الحكومية عن المصارف التجارية الخاصة في تمويل القطاعات الاقتصادية، إذ تشير البيانات المعروضة في الجدول (٤) أن المصارف التجارية الحكومية خصصت (١٧٣٩) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ من ائتمانها للقطاع الزراعي مقابل (٢٢٥) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ في المصارف الخاصة، ويسري الأمر نفسه على بقية القطاعات الاقتصادية، مما يشير إلى سيطرة المصارف الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الذي تمنحه للقطاعات الاقتصادية مقارنه

جدول (٤)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية بحسب نوع الجهة المانحة في العراق للمدة (٢٠١١ـ ٢٠١٨)

(مليار دينار)

السنوات	إجمالي الائتمان النقدي	الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	الأهمية النسبة*	الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	الأهمية النسبة*	نسبة إجمالي الائتمان من الناتج المحلي لإجمالي
٢٠١١	٢٠٣٤٤	١٦٥٦٨	٨١,٤	٣٧٧٦	١٨,٦	٩,٤
٢٠١٢	٢٨٤٣٨	٢٣٣٤٠	٨٢,١	٥٠٩٨	١٧,٩	١١,٢
٢٠١٣	٢٩٩٥٢	٢٣٣٨٦	٧٨,٠	٦٥٦٦	٢٢,٠	١٠,٩
٢٠١٤	٣٤١٢٣	٢٦٨٧٨	٧٨,٨	٧٢٤٥	٢١,٢	١٢,٨
٢٠١٥	٣٦٧٥٢	٢٩٠٧٧	٧٩,١	٧٦٧٥	٢٠,٩	١٨,٩
٢٠١٦	٣٧١٨٠	٢٩٨٤٩	٨٠,٣	٧٣٣١	١٩,٧	١٨,٩
٢٠١٧	٣٧٩٥٢	٣٠٨٣٣	٨١,٢	٧١١٩	١٨,٨	١٧,١
٢٠١٨	٣٨٤٨٦	٣١١٤٨	٨٠,٩	٧٣٣٨	١٩,١	١٥,١

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠١١ـ ٢٠١٨)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

بالمصارف الخاصة. ولكن على الرغم من أن اغلب الائتمان المصرفي يأتي من المصارف الحكومية إلا انه يلاحظ أن كلا الائتمانيين (ائتمان الممنوح من المصارف الحكومية والائتمان الممنوح من المصارف الخاصة) للقطاعات الاقتصادية لم يكن بالمستوى المطلوب ولم يلبِ الحاجة الفعلية لتمويل القطاعات الاقتصادية، بل بقيت هذه القطاعات تعاني من نقص التمويل المصرفي، ويعود سبب تردد المصارف في منح الائتمان الذي يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية إلى الآتي (**التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٢٠١٤، ٥):**

١ـ ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية.

٢ـ ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق.

٣ـ إن أغلب المصارف لا يتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها، والتي يغلب عليها قصر الأجل.

٤ـ إن المصارف الخاصة ما تزال مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الائتماني وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل أكبر من الائتمان النقدي.

٥ـ مؤشر فائض السيولة لدى المصارف التجارية.

تتمثل سيولة المصرف في قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية التي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع أو تقديم التسهيلات اللازمة لها والمتمثلة بالنقد السائل في أوقات إلي يختارها الزبائن. أي بمعنى أنه ينبغي أن لا تقل القيمة الفعلية للأصول عن جملة الخصوم، وإنما ينبغي أن تتوفر لدى المصرف الأصول التي تتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار، وان من واجبات المصرف ضمن أهدافه وسياسته أن يكون قادراً أو مستعداً على الدوام على تامين مركزة المالي **(الكوري، ٢٠٠٩،٦)**. وبالنسبة إلى المصارف العراقية فأنها تعاني من فائض السيولة غير الموظفة لديها نتيجة زيادة حجم الودائع الكبيرة التي تستقبلها هذه المصارف من جهة، وقلة حجم الائتمان الممنوح من هذه المصارف إلى القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تكوين فائض كبير في السيولة المصرفية، إذ بلغ المعدل العام لنسبة السيولة في القطاع المصرفي بنحو (٦٦%) في سنة ٢٠١٧ مقابل (٦٨%) في سنة ٢٠١٦، وبلغت نسبة السيولة لدى المصارف الحكومية نحو (٧٠%) في سنة ٢٠١٧ ولدى المصارف الخاصة نسبة (٩٠%) في سنة ٢٠١٧ **(اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٩، ٦)**. وهذه السيولة العالية تفوق النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي والبالغة (٣٠%) مما يشير إلى وجود موارد معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الآمن والائتمان السليم **(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٣٢،٢٠١٢)**. كما نلاحظ من الجدول (٤) انه على الرغم من ارتفاع نسبة السيولة في المصارف، إلا أنها لم تشكل حافزاً على إقراض القطاعات الإنتاجية، فالعامل الأهم في نظر المصارف عند تحديد حجم وهيكل الائتمان هو عنصر المخاطرة، حتى وإن كان ذلك على حساب الربحية. فالمصارف تفضل أن تتبع سياسة توظيف مواردها المالية التي تتسم بالحذر حتى لو توفرت لديها سيولة عالية، ولهذا فإن معظم القروض الممنوحة من هذه المصارف تذهب للأفراد وللأغراض الاستهلاكية ؛ لأنها في نظر المصارف أكثر أماناً لكونها مضمونة برواتب أو بأصول معينة، والحصة الأقل تذهب إلى القطاعات الإنتاجية كونها مرتفعة المخاطرة **(عبد الكريم، ٢٠١٨، ٤٤)**. وهذا الاتجاه المرتفع لفائض السيولة يتطلب دوراً كبيراً للبنك المركزي من اجل ضبط هذه السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية على الاقتصاد الوطني.

الاستنتاجات

١ـ يتمثل جوهر عمل المصارف في استقطاب الموارد المالية العاطلة في الاقتصاد سواء من الأفراد أو المؤسسات على شكل ودائع وإعادة تدويرها من خلال تقديم القروض لتسيير عجلة النمو الاقتصادي.

٢ـ تعاني المصارف من تدني حجم الودائع المصرفية لاسيما الودائع طويلة الأجل (الودائع الثابتة) التي تشكل أهمية كبيرة في منح الائتمان المصرفي.

٣ـ انخفاض نسبة الائتمان الممنوح من المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

٤ـ أن الائتمان النقدي المصرفي لم يحقق الأهداف الحقيقية المرجوة منه لاسيما وإن اغلب الائتمان الممنوح من المصارف كان يتجه نحو خدمات المجتمع والبناء والتشييد مع إهمالها منح ائتمان للقطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) وهذا يدل على ضعف مساهمة الائتمان النقدي في الاقتصاد العراقي.

٥ـ أن معظم الائتمان الممنوح من قبل المصارف هو عبارة عن ائتمان قصير الأجل ولا تفضل المصارف الائتمان طويل الأجل تجنباً للمخاطر الناتجة لعدم توفر السيولة.

٦ـ نتيجة الخصائص والسمات التي تميز القطاع المصرفي العراقي سبباً في ضعف قدرته على توظيف الأموال ومنح القروض إلى القطاعات الإنتاجية وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

٧ـ ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف، الأمر الذي يعكس عجز المصارف عن تشغيل واستثمار موجوداتها وودائعها بما يخدم القطاعات الإنتاجية بشكل خاص والاقتصادي العراقي بشكل عام.

٨ـ تردد المصارف في منح الائتمان بسبب خشيتها من عدم السداد نتيجة انخفاض القدرة المالية للمقترضين ؛ نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي والتشريعي غير المستقر، وانخفاض أسعار النفط.

المقترحات

١ـ تشجيع المصارف التجارية على رفع السقف المخصص لتمويل المشاريع الإنتاجية الزراعية والصناعية وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد العراقي وتحوله من اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية إلى دولة إنتاجية مصدرة، ولديها اكتفاء ذاتي .

٢ـ تشجيع الأفراد على الإيداعات المصرفية طويلة الأجل (الودائع الثابتة) وذلك من خلال تعزيز الوعي المصرفي وتعزيز ثقة الأفراد بالمصارف ورفع معدل الفائدة على الودائع.

٣ـ تخفيض أسعار الفائدة على القروض الموجه للقطاعات الإنتاجية الممنوحة لتقليل كلفة الاقتراض التي يتحملها المستثمرون.

٤ـ تفعيل دور المصارف الخاصة وتشجيعها على الانخراط في تمويل النشاطات الاقتصادية لاسيما الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي.

٥ـ ضرورة استثمار فائض السيولة لدى المصارف التجارية بدلاً من تركها معطلة لدى المصارف. بعد أن تحتفظ بجزءٍ كافٍ من الأموال السائلة في الخزينة.

المصادر

١ـ الاسرج، حسين عبد المطلب،٢٠٠٢،" دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة جامعة الزقازيق،(مصر، جامعة الزقازيق).

٢ـ الرفيق، د. محمد يحيى،" اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية ـ دراسة تحليلية قياسية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: https://ebook.univeyes.com

٣ـ الزهراء، زغاشو فاطمة،٢٠١٤،" إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ٢، (الجزائر، جامعة قسنطينة ٢).

٤ـ العلي، د.احمد و قاسم، د. عبد الرزاق،٢٠١٣،" قياس اثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية ـ دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩، العدد الأول.

٥ـ العنيزي، وسام حسين علي،٢٠١٥،" قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة (٢٠٠٧ـ ٢٠١١)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، السنة الحادية عشر، المجلد ١٢، العدد ٣٥.

٦ـ الكوري، بلال نوري سعيد،٢٠٠٩،" تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرشيد والرافدين"، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد ٦، العدد ٢٤.

٧ـ المدني، علي بلولة علي،٢٠٢٠، "العوامل المؤثرة على قرارات منح التمويل في بعض المصارف العاملة بالسودان ـ دراسة حالة (عينة من بعض المصارف العاملة بالسودان)"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

٨. المنصوري، عبد الكريم، ٢٠١٠،"محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) ـ دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (الجزائر، جامعة أبي بكر بلقائد).

٩. درغال، رشيد،٢٠٠٧،" دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية. دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة).

١٠. عبد الكريم، نصر، ٢٠١٨، "أساليب تحفيز توجيه الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، شباط.

١١. ملاوي، احمد إبراهيم عبد الهادي و المجالي، د. احمد، ٢٠٠٨،" تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه ver: دراسة حالة الأردن ١٩٧٠ـ ٢٠٠٣، مجلة دراسات، المجلد ٩، العدد ١، كانون الثاني.

١٢. محمود، موفق حسن، ٢٠١٤، واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: www.Iraqieconomists.net

١٣. اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٩، الأمانة العامة إدارة الأبحاث والدراسات، تموز ٢٠١٤.

١٤. اتحاد المصارف العربية،" القطاع المصرفي العراقي"، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: www.uabonline.org

١٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ٢٠١٢،" التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق.

١٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ٢٠١٤، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق.

١٧. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ٢٠١٨، " التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق.

١٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (٢٠١١ـ ٢٠١٨)، سنوات متعددة.

ضرورات الموائمة بين الاصلاح الهيكلي والاصلاح المصرفي في الاقتصاد العراقي

الاسم : المدرس وسن هادي فيحان

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

الايميل:wasnhade73@gmail.com

المقدمة

مما لاشك فيه أن تعرض الاقتصاد العراقي إلى ازمة(Crisis) اقتصادية حقيقة عام ٢٠١٤ سببه عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد ،اضافة إلى الاختلال الهيكلي والاعتماد بصورة رئيسه على مورد ناضب وهو (النفط) .مما شكل عائق امام التنمية الاقتصادية بالرغم من الامكانيات التي يتمتع بنها الاقتصاد العراقي ، فلابد ان تكون هناك آلية للتصحيح هذه الاختلالات عن طريق تنويع الاقتصاد العراقي ، وفتـــح المجال امام القطاع الخاص وتسهيل عمله في النشاطات التي يتميز بها . فلابد ان تكون هناك موائمة بين هذه الاصلاحات الهيكلية جنباً إلى جنب مع الاصلاح المصرفي وسبيله إلى ذلك من خلال اتباع آلية تنويع للاقتصاد العراقي وفتح المجال للقطاع الخاص ، وخلق سوق تنافسية داخل البلد ، من خلال تطبيق استراتيجية للتنمية لها رؤية خاصة تتناول جميع هذه المحاور .

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد من اختلال هيكلي سافر قد شكل عقبة كبيرة امام آلية الاصلاح الاقتصادي للبلد .

فرضية البحث :الاصلاح المصرفي قد يساهم في معالجة الاختلالات الهيكلية .

هدف البحث -:

يهدف البحث إلى بيان وتوضيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وكيفية السبيل إلى معالج

تها وبنفس الوقت ينبغي ان يطال التغيير والاصلاح الهيكلي ، الاصلاح المصرفي ، وذلك للنهوض بالاقتصاد .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة وتوضيح الازمة التي يعاني منها الاقتصاد وسببها الحقيقي هي الاختلالات الهيكلية .

هيكلية البحث :-

قسم البحث إلى اربع مباحث: تناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي للأختلال الهيكلي .

والمبحث الثاني تضمن واقع وسيناريو الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي خلال المدة(٢٠١٤-٢٠١٧).

والمبحث الثالث ، تناول اهمية الائتمان المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية .

والمبحث الرابع تناول الاصلاح المصرفي ودوره في الاصلاح الهيكلي في العراق .

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للأختلال الهيكلي

ضمن علماء الاقتصاد مفهوم الهيكل الاقتصادي بالدراسة ، بل أن بعضهم درس البيئة المحيطة به وبعضهم الآخر تضمن البحث عن المتغيرات الساكنة مقارنةً بالمتغيرات المتحركة . وقد جرى تعريف الهيكل الاقتصادي [1] بأنه : مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تبرز كياناً اقتصادياً في مكان معين وزمن معين ، وتشير هذه النسب إلى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية مثل نسب الاجور والارباح في الدخل ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي ، وأما العلاقات فتؤشر الشكل الذي تنتظم او تمزج فيه هذه العلاقات : مثل علاقات الدخل والاستهلاك أو الاستثمار والدخل القومي .

ويرى آخرون[2] أن الاختلال الهيكلي هو انعدام التوازن الهيكلي بين المتغيرات الاقتصادية وبالتالي لابد من تشخيص الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وتحديد مظاهرها ومسبباتها .

وعليه أرى أن الهيكل الاقتصادي (Economic surctuor) هو البنى الاقتصادية التي تربط بين نسب من العلاقات والعناصر الاساسية للاقتصاد في الزمان والمكان المحدد ، أو هي اختلالات هيكلية ظرفية تصيب هيكل الاقتصاد وتستمر لمدة ، كما هو الحال بالنسبة للدورات الاقتصادية[3]، بحيث تتغير خصائص العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي مما يؤثر على استقرار الاقتصاد[4] ، بحيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع من دون آخر في تكوين الاقتصاد القومي ، وقد تكون اختلالات طويلة الاجل تؤدي إلى حدوث الازمات الاقتصادية .

ومن الجدير بالذكر يمكن ملاحظة الاختلالات الهيكلية في اقتصادات الدول النامية من خلال تحقيق نسب سالبة في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول ، فمثلاً يؤشر تحقيق نسبة سالبة في العراق بين الصادرات والاستيرادات وهذا يسمى اختلالاً في الميزان التجاري ، ويصبح لدينا اختلالاً نقدياً في الميزان ذاته ، وكذلك موازين المدفوعات او الموازين العامة لهذه الاقطار[5] ، وعليه عدم تحقق التوازن والاستقرار في نسب المتغيرات الاقتصادية يعبر عن حالة الاختلال الهيكلي كما قررته النظرية الاقتصادية .

يمكن أن نقول أن دولة ما تعاني اختلالاً هيكلياً في البنى التحتية لعملية التنمية الاقتصادية عندما تعاني من زيادة او نمو سكاني يفوق معدلات نمو الناتج المحلي ، وخلق التراكم الرأسمالي ، وتخلف الهياكل الانتاجية او اختلال هيكل العمالة عندما تزيد العمالة في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية ، وزيادة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية مما ادى إلى وجود انكشاف اقتصادي ومديونية عالية ، وعليه عجز ميزان المدفوعات أو انخفاض سعر صرف العملة المحلية محل العملة الاجنبية .

- أنواع الاختلالات الهيكلية

أولاً الاختلالات الهيكلية الداخلية :-

يكمن الاختلال الداخلي بشكل عام من خلال عدم التناسب بين تيار الطلب المحلي الإجمالي على السلع والخدمات مقابل تيار العرض المحلي الإجمالي لهذه السلع والخدمات ، وذلك بسبب القصور في الانتاج المحلي ، ونقص الاستثمار عند مستوى معين في الاسعار وتنعكس هذه الاختلالات على شكل اختناقات عند توفير المواد المحلية لأغراض الاستهلاك والانتاج مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية تختلف في مدتها ، وتتسبب هذه الحالة في اندفاع الطلب الكلي للارتفاع متجاوزة العرض الكلي من السلع والخدمات بسبب أوجه القصور والاختناقات المتكررة مما يسبب اختلال هيكلي في الاقتصاد يعوق نمو الناتج الحقيقي[6] ويعد التغير السلبي في هيكل الانتاج من ابرز الاختلالات الداخلية في اقتصادات الدول النامية ومن اهم الاختلالات المسببة داخلياً :-

١- الاختلال الانتاجي – السلعي

لعل ارتفاع الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة للدخل المتاح ، وبالمقابل هناك عوامل أخرى منها ارتفاع نسبة الفقر وارتفاع معدل نمو السكان إلى اكثر من ٨**2%,** جميع هذه العوامل عجلت بالبطالة وعليه عدم قدرة الاقتصاد على اشباع هذه الحاجات ، علاوة على ذلك ظهور انماط استهلاكية جديدة أضعفت من المدخرات المحلية مما وقف كثيراً من الحاجات الاستثمارية ، كل ذلك عجل في اختلال هيكل الانتاج لصالح إنتاج سلع استهلاكية تعمل على توجيه الهيكل الانتاجي والاستثمار باتجاه تلك الانماط مما يخلق اختلالاً داخلياً يسهم تدريجياً في بعض الأختلالات الخارجية

. مما يدفع تلك الأقتصادات التوجه نحو الاستيراد لمقابلة هذا الطلب على السلع والخدمات مما يخلق عجزاً في موازين التجارة وبالتالي اختلال موازناتها .

٢- الأختلال المالـي

ويتمثل هذا الاختلال بانعدام التوازن بين الايرادات الحكومية والنفقات التي تقوم بها الدولة ، مما ينعكس بصورة عجز مستمر ويطلق عليه عجز هيكلي ، او هو الفرق بين الايرادات الحكومية والنفقات الحكومية مما يترتب عليه دين خارجي. [7]

ومن اهم انواعه العجز التشغيلي وهو الفرق بين ما ينفق على تشغيل القطاعات الحكومية مطروحاً منها الفوائد لتصليح التضخم والعجز الهيكلي ينجم عنه عجز مالي .

وفيما يلي أهم متغيرات الموازنة المالية التي تتأثر بالعجز :-

أ- النفقات العامة :-

تعتبر النفقات العامة أحدى الادوات السياسية المالية المؤثـــرة بالنشاط الاقتصادي وقد اختلفت درجة تأثيرها باختلاف النظرة للنفقات العامــة بحسب الانظمة الاقتصادية والمدارس الفكرية المالية .

فحسب المدرسة الكلاسيكية يرون أن النفقات العامة لابد من تخفيضها لكي تتمكن الدولة من القيام بوظائفها التقليدية ذلك أن زيــادة الانفاق العام يعني زيادة فرض الضرائب على افــراد المجتمع ، مما يعني انخفاض كفاءة الأنشطة الحكومية مقارنةً بالقطاع الخاص فيصبح الاقتصاد مثقل بالعجز.

الفكر الكنزي يرى أنه لابد من زيادة الانفاق العام لأنه سيزيد من الانشطة الانتاجية مما يحسن توظيف عناصر الانتاج مما ينعكس على الموازنة فيتقلص العجز .

أما النظام الاشتراكي فيرى ان الدولة مسؤولة عن التخطيط والانتاج فضلاً عن امتلاكها لوسائل الانتاج فتكون الدولة مسؤولة عن تحقيق توازن الموازنة العامة ، وتقوم بتحسين مستوى الطلب الكلي من خلال سياسات الانفاق العام متمثلة بالضرائب والمدفوعات التحويلية وتلك ادوات السياسة المالية تستخدم لضبط النشاط الاقتصادي .

ب- الايرادات العامة :-

تمثل الايرادات العامة الوجه المقابل للنفقات العامة ، فالرغبة في زيادة النفقات العامة لابد لها من أن تكون في ضوء التكاليف المحتملة لزيادة الايرادات العامة ، والحكومات تحصل على الايرادات من اجل تمويل النفقات المختلفة من خلال ثلاث طرق :-

١- فرض الضرائب بأنواعها .

٢- التمويل من خلال القروض العامة .

٣- خلق النقود (الاصدار النقدي الجديد) .

ج- النفقات والايرادات العامة وعجز الموازنة :-

يحدث العجز المالي نتيجة عدم تغطية الايرادات للنفقات العامة ، لذلك تركزت جهود معالجة الاختلال الهيكلي المالي على تنمية الايرادات العامة وتقليص النفقات من اجل الوصول إلى حالة التوازن قصير الامد أو طويل الامد ، حيث كل من السياستين المالية والنقدية يكمل كل منهما الآخر .

وأهم السبل لتغطية عجز الموازنة هو الدين العام الداخلي والخارجي ، إذ يفسح المجال لأخذ المزيد من القروض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، فيقل الاستثمار الانتاجي فيقل التراكم الرأسمالي فتحدث مرة أخرى الاختلالات الهيكلية ، وهناك نوع آخر من تمويل العجز بالدين العام ، فإذا كان مصدر العجز (الرغبة في تمويل مشاريع انتاجية فيتم اللجوء إلى الاقتراض) ، وأما اذا كان القرض لتمويل نفقات استهلاكية فيتم اللجوء إلى الضرائب .

وأما الكنزيون فقد عالجوا العجز بزيادة الطلب الكلي لأنه المسبب الأساسي للكساد الاقتصادي عام (١٩٢٩- ١٩٣٣)وكانت المعالجة نحو توسيع دور الدولة لدفع الطلب الكلي لمعالجة البطالة ورفع معدلات التشغيل العام .

ووجد بعض الباحثين ان تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي كزيادة ضريبة الدخل وتقليص الاستهلاك وتقليل الانفاق العام على التعليم وقطاع الصحة والنقل والخدمات ستؤدي إلى النمو الاقتصادي. [8]

٣- الاختلال الهيكلي النقدي:

الاختلال الهيكلي النقدي : وهو الفجوة التي تظهر بالاقتصاد وتمثل مقدار الاختلال الحاصل بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي ، أي مقدار الاختلال الحاصل بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع المتاحة فيه .

حيث تتفوق كمية النقود المتداولة على كمية السلع والخدمات المنتجة والمعبر عنها بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة حيث يرفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي مما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وتحصل اتجاهات تضخمية بالاقتصاد .

وهذا الرأي مطابق لأقتصاديو مدرسة شيكاغو (نظرية كمية النقود المعاصرة) إذ وجدوا أن سبب الاختلال هو تفوق كمية النقود المعروضة على كمية السلع والخدمات المنتجة .

أما نظرية التوقعات العقلانية : التي ركزت على جانب العرض في معادلة توازن النقود ولم تتطرق إلى مكوناته حيث استخدمت معيار الاستقرار النقدي وتقاس العلاقة بين تيار العرض النقدي (كمية العرض النقدي من النقود في المجتمع وأشباه النقود) وحجم الناتج المحلي الاجمالي من السلع والخدمات ، ويعرف هذا المعيار بمعامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي ويأخذ هذا المقياس بصورة بسيطة وكالآتي-: [9]

$$\frac{M \blacktriangle}{M} - B = \frac{\blacktriangle Y}{Y}$$

معامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي B حيث :

$$\text{معدل التغير في كمية وسائل الدفع } M = \frac{M \blacktriangle}{M}$$

$$\text{معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي } B = \frac{\blacktriangle Y}{Y}$$

فإذا تساوى معدل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي ، فهذا يعني أن قيمة المعامل تساوي صفراً ، أي ان هناك توازناً ، وأن الاسعار مستقرة ، وأما اذا زاد معدل تغير كمية وسائل الدفع عن معدل التغيير فهي سالبة، وهذا يدل على وجود ضغطاً تضخمياً B إجمالي الناتج القومي ، يعني ان يدفع بالأسعار للارتفاع ، وأما اذا كان معدل التغير في كمية وسائل الدفع أقل من سالبة فإن الاسعار تتجه B معدل تغير في إجمالي الناتج القومي، فهذا يعني للانخفاض ، أي ان الاقتصاد يمر بحالة كساد[10] ، والمعيار الثاني هو معيار الافراط النقدي وهو يعتمد على نظرية كمية النقود Theory of money Quantity

حيث أن :

$$MV= PY$$

$$P = MV$$

حيث أن :

M = تمثل كمية النقود

V = سرعة تداول النقود

Y = حجم الناتج القومي الاجمالي

P = المستوى العام للأسعار

إذ يمكن تفسير الضغوط التضخمية في الاقتصادات العربية من خلال الدور الذي تلعبه الزيادة في كمية بالنقود (وسائل الدفع) في تغذية العملية التضخمية في الاقتصاد .

اما التحليل الكنزي فقد فسر العملية التضخمية من خلال تفاعل قوى العرض الهيكلي وقوى الطلب الكلي ، اضافة إلى التغيرات في مستوى الدخل والانفاق وعلاقته بمستوى التشغيل .

اما المدرسة البنائية وهي مدرسة حديثة المنشأ نسبياً وتضم الاقتصاديين الذين تناولوا تحليل التضخم في البلدان المختلفة ولا سيما في بلدان أمريكا الجنوبية فهم يفسرون الاختلال الهيكلي في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان ويشيرون إلى الوان الاختلالات الهيكلية :-

١- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الاولية .

٢- جمود الجهاز المالي لحكومات البلدان المختلفة .

ج- طبيعة عملية التنمية وما تؤول من اختلالات في المراحل الاولى واختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي (من السلع والخدمات) .

ثانياً : الاختلالات ذات المنشأ الخارجي :-

تمثـــل الاختلالات الخارجية (الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الميزان التجاري) حيث تتفوق استيرادات البلد على صادراته السلعية والخدمية وتحويلاته للخارج . ومن المؤكد أن جميع الأختلالات الداخلية (الاختلال السلعي ، الاختلال المالي ، والاختلال النقدي) هي المسبب الرئيس للاختلالات الخارجية ، فاحتياجات التنمية المحلية للبلدان النامية تتجاوز إمكانيات الموارد المحلية مما يضطرها اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لسد حاجة البلد من الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية .

١- الاختلال في ميزان المدفوعات :-

هناك سمة اساسية لبعض البلدان زيادة كبيرة في استيراداتها عن صادراتها ، مما يحدث خللاً في الجانب المدين من صادراتها الجارية . بحيث صادراتها لا تغطي استيراداتها من السلع والخدمات ، أو تكون منخفضة لا تتجاوز ٢٠% من قيمة وارداتها السلعية والخدمية . وتزيد التزامها نحو العالم الخارجي فتلجأ إلى الاقتراض وذلك لمواجهة العجز في حساباتها الجارية في ميزان مدفوعاتها .

وهناك تغييرات عديدة للاختلال في ميزان المدفوعات وحسب المدارس الاقتصادية :-

أ- المدرسة النقودية :-

فسر النقوديين الاختلال الهيكلي من خلال (أن هناك دوراً رئيساً للقطاع الحكومي في فصول الاختلال في موازين المدفوعات فهم يرون بأن السياسة النقدية التوسعية وسعر الصرف المبالغ به

يساعد على زيادة الاستيرادات ، وبالمقابل ليس هناك قيود على الاقتراض المحلي والافراط في عرض النقود من دون ان يقابلها إنتاج السلع والخدمات المحلية ، أي عدم مواجهة الطلب النقدي بعرض سلعي مكافئ يعد السبب الأساس في الاختلال الخارجي ، ناهيك أن هذا الاختلال يعكس قصور الدولة بإيفاء التزامها من حاجة البلد المتزايدة من السلع والخدمات فتصبح حبيسة الدين الخارجي وخدمته .

ب- الهيكليون :- يرون أن الاختلالات الداخلية هي المسؤولة عن تراجع موازين المدفوعات ومما تتعرض له من اختلالات حيث يرون أن هناك جملة من الاسباب منها :-

١- الازمات الاقتصادية التي تتعرض لها .

٢- أسلوب التمويل المتكافئ .

٣- موقع البلد المتأخر بالتجارة الخارجية .

٤- عدم قدرة صادرات البلد على تغطية الاستيرادات .

أي ان الاختلال الإنتاجي ، والمالي ، والنقدي يسببون الاختلالات في موازين المدفوعات .

٢- الاختلال في الميزان التجاري :-

يتمثل الاختلال في الميزان التجاري من خلال زيادة حصيلة الاستيرادات عن حصيلة الصادرات ، ويمكن أن يعرف بدرجة تغطية الصادرات للواردات ، إذ كلما زادت المدفوعات الخارجية دلّ على ان حصيلة قطاع التصدير تعاني من تقلص بسبب انخفاض الانتاج المحلي المخصص للتصدير .

وعليه نجد أن السبب الوحيد للاختلال في الميزان التجاري ما تمارسه الدول المتقدمة من سياسات الاغراق السلعي وخاصة في الدول النامية بسلع استهلاكية كمالية ، وما تمارسه من سياسات تجارية أخرى كسياسات الحصص ورسوم الاستيراد وشهادات المنشأ والقيود على الصادرات مما يعيق من تطور التجارة والعلاقات التجارية مع البلدان المتقدمة ، ناهيك عن التضخم المستورد يلعب دوراً مهماً في استنزاف المدخرات المحلية ، وزيادة الخلل في الميزان التجاري .

المبحث الثاني

واقع وسيناريو الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي

خلال المدة (٢٠١٤- ٢٠١٧)

أولاً : الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي خلال المده٢٠١٤-٢٠١٧

شهد الاقتصاد العراقي خلال العام ٢٠١٥ كساداً وركوداً واضحاً في معظم انشطة القطاعات الاقتصادية ، ممثلاً بذلك معدلاً نمواً حقيقياً سالباً للاقتصاد وذلك نتيجة واضحة للانخفاض الحاد الذي شهدته الاسواق العالمية في اسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، الامر الذي جعل الاقتصاد أمام تحدٍ صعب وأزمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية الاقتصاد من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيسي ، إذ أن ٩٥% من إيرادات موازنة الدولة تعتمد بنحو كلي على موارد النفط الأمر الذي انعكس إلى عجز واضح في الموازنة الاتحادية للدولة والذي تزامن مع افتقاد العراق إلى سياسة تنويع مصادر الدخل ، اضافة إلى انحسار الطاقة الانتاجية المحلية المتمثلة بأنكفاء وأنقراض جميع الأنشطة الصناعية والزراعية بالشكل الذي ادى إلى نقص في العرض الكلي غير المكافئ إلى اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة الاستيراد على مصراعية ، فضلاً عن تدهور البنى التحتية للفترة ما قبل عام ٢٠٠٣ ، اضافة إلى تكاليف الحرب على الارهاب وتفاقم أزمة النازحين من المحافظات الخاضعة لسيطرة عصابات (داعش) الارهابية التي الحقت الضرر بالاقتصاد العراقي غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين . [11]

وتشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي في العراق لعام ٢٠١٥ إلى :-

١- انخفاض قيمة الناتج المحلي الأجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ بنسبة (-٥، ٢%) اذا انخفض من (٩ ،١٧٣) تريليون دينار عام ٢٠١٤ إلى (٦، ١٦٩) عام ٢٠١٥ ، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط من (٧,٨٣) تريليون دينار عام ٢٠١٥ ، كما أنخفض الناتج المحلي الاجمالي من دون النفط من (٧، ٨٣) تريليون دينار عام ٢٠١٤ إلى (٩، ٦٧) تريليون دينار عام ٢٠١٥ ، أي بنسبة (-١٩%) .

٢- انخفاض متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥ إلى (٢، ٥) مليون دينار مقابل (٢، ٧) مليون دينار عام ٢٠١٤ مسجلاً بذلك انخفاضاً بلغت نسبته (-٨، ٢٧%) .

ج- انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ٢٠١٥ مقارنةً بعام ٢٠١٤ إلى (-٢٦%)ليسجل ما مقداره (٧، ١٩١) ترليون دينار مقابل (٩، ٢٥٨) ترليون لعام ٢٠١٤ ، كما انخفض الناتج المحلي بدون النفط من (١٤٢) ترليون دينار عام ٢٠١٤ إلى (٨، ١٣٠) ترليون دينار عـام ٢٠١٥ أي بنسبة انخفاض (-٩، ٧%) . وكما هـــو ملاحظ بالجدول رقم (١) .

جدول (١)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومتوسط نصيب الفرد

لعام (٢٠١٤- ٢٠١٥)

التفاصيل	2014	2015	معدل النمو %
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دولار)	9, 258	7, 191	-26
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (ترليون دولار)	9, 173	6, 169	- 5, 2
متوسط نصيب الفـرد بالأسعار الجارية (ترليون دولار)	2, 7	2, 5	- 8, 27

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء (تقديرات اولية) ، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٥ ، ٢٠١٥ ، جدول رقم (٢) ، ص١٨ .

أما بالنسبة لمساهمة القطاع النفطي مقارنةً مع بقية القطاعات فلا تزال الأهمية النسبية لهذا القطاع هي الأعلى بين القطاعات الاعلى إذ سجلت بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ (٩، ٥٩%) مقابل (٧، ٥١%) لعام ٢٠١٤ ، الامر الذي يعكس الاختلال الهيكلي الكبير في قطاعاته السلعية والانتاجية حيث يعاني الاقتصاد العراقي واعتمادها على قطاع النفط كمصدر رئيس ، حيث بلغت الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية (١ ، ٤٠%) مقابل (٣، ٤٨%) لعام ٢٠١٤[12] . وكما هو ملاحظ في جدول رقم (٢) .

جدول (٢)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته للقطاع

النفطي وبقية القطاعات الاخرى لعام (٢٠١٤– ٢٠١٥)

القطاعات	2014	2015
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي %	7, 51	9, 59
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية هي الناتج المحلي الاجمالي	3, 48	1, 40
المجموع	100	100

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ٢٠١٥ ، مصدر سابق .

د– تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٦ في العراق وكما يأتي :

١. ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مـــع النفط بالأسعار الثابتة لعـــام ٢٠١٦ بنسبة (٣، ٦%) قياساً إلى عام ٢٠١٥ ، وذلك لارتفاع كميات إنتـــاج النفط الخـــام بنسبة بلغت (٢، ١٩%) في حين سجلت قيمة الناتـــج المحلي الاجمالي من دون النفط انخفاضاً بنسبة (–

١١%) لتبلغ (٤، ٧٢) ترليون دينار عام ٢٠١٦ مقابل (٤، ٨١) ترليون دينار عام (٢٠١٥). [13]

٢. انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٦ مقارنةً بعام ٢٠١٥ بنسبة (-٥، ٥%) ليسجل (٥، ١٩٦) ترليون دينار مقابل (٩، ٢٠٧) ترليون دينار لعـــام ٢٠١٥ ، كما انخفض الناتـــج المحلي الاجمالـــــي من دون النفط مـــن (٨، ١٤٥) ترليون دينار عام ٢٠١٥ إلى (٦، ١٣٦) ترليون دينار عـــــام ٢٠١٦ ، أي بنسبة (-٣، ٦%) .

ج. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى (٢، ٥) مليون دينار لعـــام ٢٠١٦ مقابل (٦، ٥) مليون دينار (٢٠١٥) ، أي نسبة انخفاض بلغت (-١ ،٧%) وكما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

جدول (٣)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومتوسط نصيب الفرد لعام ٢٠١٦ مقارنةً بعام ٢٠١٥ (أساس ٢٠٠٧= ١٠٠)

التفاصيل	2015	2016	معدل النمو
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته (ترليون دولار)	3, 182	7, 193	3, 6
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دولار)	9, 207	5, 196	-5, 5
متوسط نصيب الفـرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	6, 5	2, 5	-1, 7

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٦ ، ص١٨ ، جدول رقم (١)

جدول (٤)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعام (٢٠١٥- ٢٠١٦)

القطاعات	2015	2016
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي %	1, 55	5, 62
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية هي الناتج المحلي الاجمالي	9, 44	5, 37
المجموع	100	100

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة ما نسبته (٥، ٦٢%) مقابل (١، ٥٥%) للعام الماضي ، وتعد الاعلى قياساً بباقي النشاطات الأخرى ، الأمر الذي يوضح أهمية نشاط هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيس لإيرادات الدولة في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى (غير النفطية) ما نسبته (٥، ٣٧%) مقابل (٩، ٤٤%) لعام ٢٠١٥. [14]

أما بالنسبة لمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٧ بالعراق نلاحظ ما يأتي :-

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مـــع النفط بالأسعار الثابتة بنسبة (١%) قياساً بعام ٢٠١٦ ، ليسجل (٥، ٢٠١) ترليون دينار مقابل (٥، ١٩٩) ترليون دينار عام ٢٠١٦ ، وذلك لأرتفاع كميات إنتاج النفط الخام بنسبة بلغت (٥ ، ٢%) .

في حين انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط بنسبة (٧، ١%) لتبلغ (١، ٧٧) ترليون دينار عام ٢٠١٧ مقابل (٤، ٧٨) ترليون دينار عام ٢٠١٦ وكما هو موضح بالجدول أدناه .

جدول (٥)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد منه لعام ٢٠١٧

التفاصيل	2016	2017	معدل النمو
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته (ترليون دولار)سنة اساس (٢٠٠٧=١٠٠)	5, 199	5, 201	0, 1
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (ترليون دولار)	9, 203	0, 226	8, 10
متوسط نصيب الفـرد بالأسعار الجاريـــة (مليون دينار)	6, 5	6	1, 7

المصدر : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٧ ، ص١١ ، جدول رقم(١) .

اما بالنسبة لأهمية نشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة وما نسبته (٥، ٦١%) مقابل (٤، ٦٠%) للعام السابق ، وتعد الاعلى قياساً بباقي الانشطة الأخرى ، وهذا يعكس قيمة هذا القطاع لايرادات الدولـــة ، في حين بلغت القطاعات الاخرى (غير النفطية) ما نسبته (٥، ٣٨%) مقابل (٦، ٣٩%) لعام ٢٠١٦ ، وكما موضح بالجدول ادناه .

جدول (٦)

المساهمة النسبية لقطاع النفط والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لعام

(2016 – 2017)

القطاعات	2016	2017
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي %	4, 60	5, 61
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية هي الناتج المحلي الاجمالي	6, 39	5, 38
المجموع	100	100

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٧ ، مصدر سابق ، جدول رقم (٢)، ص١١ .

ثانيا: اهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي:

لعقود مضت سيطرة المصارف المملوكة للدولة على مجمل نشاط القطاع المصرفي في العراق، في ظل ضعف ملحوظ لدور القطاع الخاص في هذا المجال. وعموما اتصفت المؤسسات المالية غير المصرفية بأداء ضعيف. وفي ظل التحول السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، نلاحظ ان هناك سعيا وخطى حثيثة من قبل الحكومة لإصلاح القطاع المصرفي وأدواته والياته، وذلك لأنه على مدى ٣٠ عاما كان هناك تخلف واضح نال القطاع المصرفي، وذلك بسبب تخلف القطاع الإداري والاقتصادي لانشغال العهد السابق في تمويل الحروب ومشروعات القطاع العام التي تمتلكها الدولة، مما أدى إلى تراكم الديون، وبعد عام٢٠٠٣ فقد كانت السمة الأساسية للنظام المصرفي في العراق هو الإعسار، على الرغم من معظم موازناتها اتسمت بأرقام فلكية.

فلابد من إصلاح حقيقي لنظام المصارف. اذ يمثل القطاع المالي بالعراق من عدة مصارف بضمنها البنك المركزي وشركات التامين والقطاع المالي غير المصرفي والمتمثل بسوق العراق للأوراق المالية حيث كانت مهمته تمويلا حكوميا فقط(١٥) وخلال المدة من(٢٠١١_٢٠١٦) اصبح هناك تنوع للهيكل المصرفي في العراق ما بين مصارف حكومية ومصارف تجارية ،

فقد بلغ عدد المصارف (حكومية وتجارية) ما يقارب٥٧مصرفا منها سبعة مصارف حكومية، وخمسون مصرفا تجاريا متخصصا. والجدول رقم (١) يوضح اعداد هذه المصارف الحكومية وحجم موجوداتها وسنوات التأسيس ، فعموم المصارف المتخصصة حكومية التأسيس(مصرف الرافدين، مصرف الرشيد،، والمصرف العقاري، والمصرف العراقي للتجارة ،والمصرف الصناعي ،والمصرف الزراعي التعاوني .

جدول (٧) اعداد المصارف الحكومية العراقية واحجام موجوداتها لعام ٢٠١٤ .

اسم المصر	راس مال مدفوع (مليون دينار)	مجموع الموجودات والمطلوبات مليون دينار
مصرف الرافدين	126,000	103,470,830
مصرف الرشيد	50,000	58,669,966
المصرف العقاري	50,000	2,159,613
المصرف الصناعي	175,000	374,237
المصرف الزراعي التعاوني	100,600	2,706,774
المصرف العراقي للتجارة	1,000,000	37,145,94
المجموع	1,501,600	204,547,334

المصدر: النشرة الاحصائية الإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١٤ جدول رقم ٥٨ ،ص١١.

جدول (٨) نسب مساهمة قطاع المال والمصارف في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات من (٢٠١١-٢٠١٦)

الانشطة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المال والتامين	٨,٤	٨,٧	٨,٨	٩,٨	١١,٥	١١,٧
البنوك والتامين	١,١	١,٣	١,٣	١,٨	١,٢	١,٢

المصدر :وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠١١-٢٠١٦

من الجدول رقم (٨)يمكن ان نرى مساهمة قطاع المصارف كانت متواضعة، فيما يخص قطاع المال والتامين نلاحظ ارتفاع مساهمته من٨,٤% عام ٢٠١١ إلى١١,٧ عام٢٠١٦، اما قطاع المصارف فبقى محافظا على موقعه ١,٨% عام ٢٠١٤ الا انه انخفض إلى ١,٢% من الناتج المحلي الاجمالي. لعام ٢٠١٦ .ويمكن تصنيف الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنك المركزي العراقي .

يمكن تصنيف الائتمان بحسب تصنيفات البنك المركزي العراقي إلى مجموعات وبحسب درجة السداد (١٦).

١- الائتمان الممتاز :وهو الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل .

٢- الائتمان الجيد : وهو الائتمان الذي لم يحن وقت سداده .

٣-الائتمان المتوسط : وهو الائتمان مستحق السداد ولم يمض على استحقاقه ٩٠ يوما.

٤-الائتمان دون المتوسط : وهو الائتمان الذي مر على استحقاقه واستحقاق فوائده أكثر من٩٠ يوما .

٥-الائتمان الرديء : وهو الائتمان الذي مر على موعد استحقاقه اكثر ١٨٠ يوما.

٦-الائتمان الخاسر: وهو الائتمان الذي مر على تاريخ استحقاقه اكثر من سنة .

المبحث الثالث: اهمية الائتمان المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية .

اظهرت العديد من الدراسات اهمية الائتمان المصرفي لاسيما ان تطور القطاع المصرفي يؤدي دورا كبيرا في تسريع معدل التراكم الرأسمالي مما يعزز بالنهاية من فرص النمو الاقتصادي.

فهناك العديد من المدارس المؤيدة لأهمية التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ، فقد أكد الاقتصادي(شومبيتر ١٩١٢) على اهمية التمويل المصرفي في النمو الاقتصادي ،وعلى حد قوله التدفق النقدي في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام (١٩١١)،(١٧)، وأكد على اهمية الائتمان المصرفي للمنظم مما يوسع أمكانية التجديد والابتكار وصولا للنمو الاقتصادي(١٨) وحث الاقتصادي (ادورد شو shaw ١٩٧٣)على اهمية كفاءة القطاع المصرفي في التمويل لتحقيق التنمية والنمو، وأيده في ذلك رونالد ماكينون(mickanon 1973) shaw(mickanon,1973,5) ،فمتى ما توافرت السيولة النقدية سيحفز الاستثمار وصولا للنمو ثم التنمية الاقتصادية.

وعليه فمن وجهة نظري كباحث إن

للائتمان المصرفي يعد مرحلة مهمة من مراحل الخدمات المصرفية المتطورة ، لأنها تعد حلقة الوصل الضرورية في حشد وتعبئة الإيرادات المصارف من جهة، وتعد عن الثقة بين المقرض (المصرف) والمقترض (الزبون) ، مما يدلل على توافق الحاجة والرغبة بين ما تتوافر لديه من أموال وبين ما يحتاج إليها ،إذ إن للائتمان المصرفي دور كبير في توفير السيولة النقدية يمكن إن توجه للمشروعات لتنموية وبالتالي سوف تحقق فرص النمو الاقتصادي

لذلك فان الائتمان الممنوح من قبل البنوك قد يوفر عدة مهام لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن توضيحها بالاتي :

١- يعمل الائتمان الممنوح من قبل المصارف على تدعيم وحدة النقد ، فمؤسسة الاصدار النقدي ممثلة بالبنك المركزي عندما تضع سياسة للإصدار النقدي تضع في اعتبارها الائتمان النقدي المنتظر من النظام البنكي في اطار الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول عن طريق انفاق المؤسسات النقدية ما مخصص لها من ائتمان مما يدعم الوحدة النقدية للبلد.

٢- يعد الائتمان المصرفي أحد العوامل المهمة التي تدخل في تحديد القوة الشرائية والانفاق داخل الاقتصاد، ذلك لان حصول المقترضين على الائتمان سيزيد من حجم المعروض النقدي

٣- مع غياب الائتمان المصرفي سوف تكون هناك صعوبة في انسيابية الاموال إلى القطاعات الاكثر انتاجية ، وتصعب المفاضلة بين مصادر الاموال داخل الاقتصاد.

٤- عادة ما تستعمل الحكومات الائتمان المصرفي وسيلة لمراقبة المشروعات الانتاجية في لاقتصاد ، وذللك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة للقطاعات الاقتصادية .

٥-قد تظهر عملية الازاحة عندما يزداد طلب النقود من قبل القطاع الحكومي من الأموال المعدة للإقراض في البنك المركزي، وذلك لتمويل العجز الصافي في موازنتها، بسبب زيادة الانفاق الحكومي ونقص ايراداتها، مما يؤدي إلى إزاحة القطاعات الأخرى التي كان من المفترض أن تقترض تلك الاموال لتغطية حالة العجز لديها وتمويل استثماراتها بسبب قيام الحكومة بسحب تللك الاموال، وقد لا تظهر عملية الازاحة في حالة قيام البنك المركزي برفع احتياطاته وزيادة عملية خلق النقود بنفس حجم الاكتتاب أو بزيادة قدرتها على تعبئة الادخار.(١٨).

وهنا بالإمكان تلخيص دور الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية:

ا-زيادة الانتاج : قد تحتاج بعض المشروعات الاقتصادية الضخمة إلى التمويل سواء مشاريع صناعية ، زراعية ، اسكانية، وليس لها سبيل سوى الاقتراض من البنوك او طرح اسهم للاكتتاب للجمهور، وهنا يبرز دور البنوك المتخصصة في توفير الموارد المالية لأنها تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وتساهم في في زيادة الانتاج والاستثمار في الاقتصاد.

ب- زيادة الاستهلاك :يساعد الائتمان الاستهلاكي على تنشيط الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وبالمقابل سيزيد الانتاج .

ج- توزيع الموارد الائتمانية على مختلف الانشطة الاقتصادية بما يضمن الاستعمال الكفوء للموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع الاقتصادية بما يحقق نموا اقتصاديا متوازيا ويخدم السياسة الائتمانية .

ء-تشغيل الموارد العاطلة من خلال التمويلات قصيرة الاجل الانها تضمن دخلا مناسب للمقرض وبالمقابل سيستفاد المقترض.

وتأسيسا على ما سبق ذكره يتضح أنه كلما نشطت عملية التنمية الاقتصادية واتسع النشاط الاقتصادي، كلما زادت الحاجة للائتمان المصرفي أي أنه نوع العلاقة طردية فكلما تطورت الحاجة للنشاط الاقتصادي كلما زاد الطلب على الائتمان المصرفي أي أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب يعتمد على حاجة القطاعات للتمويل.

جدول رقم (٩) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العراقية للأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩

الفقرات	Dec .2018	Dec .2019	نسبة التغير %	الأهمية النسبية %
الموجودات				
نقد في الصندوق	3,766,417	4,196,147	11.4	3.5
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	29,988,161	32,625,222	8.8	27.2
الموجودات الأجنبية	16,312,099	22,499,212	37.9	18.7
ديون على الحكومة	25,943,000	26,981,712	4.0	22.5
ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	25,179,810	26,436,464	5.0	22.0
الأبنية	2,764,188	2,929,241	6.0	2.4
الموجودات الأخرى	4,049,646	4,423,272	9.2	3.7
مجموع الموجودات أو المطلوبات	**108,003,321**	**120,091,270**	**11.2**	**100.0**
المطلوبات				
الودائع الجارية	33,536,505	33,658,889	0.4	28.0
ودائع التوفير والثابتة	17,301,980	16,407,899	(5.2)	13.7
ودائع الاعتمادات والكفالات	2,213,271	2,746,840	24.1	2.3
ودائع الحكومة	30,742,188	35,727,336	16.2	29.8
المطلوبات الأجنبية	1,257,700	792,020	(37.0)	0.6
الإستلاف من البنك المركزي	0	0	0	0
رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات	14,014,205	12,613,246	(10.0)	10.5
المطلوبات الأخرى	8,937,472	18,145,040	103.0	15.1

المصدر : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩

من الجدول السابق فقد أظهرت الموازنة الموحدة التجارية نهاية عام ٢٠١٩ تحسن الاداء المصرفي للموجودات (المطلوبات) بنسبة بلغت ١١,٢% قياسا بالعام السابق لتصل إلى١٢٠ تريليون عراقي مقابل ١٠٨ تريليون دينار عراقي نهاية عام ٢٠١٨ . ويعزي هذا الارتفاع كنتيجة للزيادة الحاصلة في الودائع الجارية والموجودات الأجنبية والأبنية والموجودات الاخرى في جانب الموجودات مقابل الارتفاع الحاصل في الودائع الحكومية وودائع الاعتماد ات والكفالات والمطلوبات الاخرى في جانب المطلوبات(١٩).

المبحث الرابع :الاصلاح المصرفي ودوره في الاصلاح الهيكلي في العراق .

إن القطاع المصرفي العراقي منذ اكثر من انثى عشر عاما ولغاية الوقت الحاضر يعاني من تحديات ومعوقات عمل كبيرة ويمارس سياسات واليات تؤطرها التجريبية ويمكن اعتبارها مرحله انتقاليه مازالت مستمرة بهدف بناء تجربه عراقية سليمة في تحديد اسس وركائز البناء الاقتصادي الذي يقوده البنك المركزي العراقي باعتباره المسؤول الاول كما ورد في قانونه (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) عن الاشراف ومراقبة الجهاز المصرفي وتيسيره وفقا لوسائله في تطبيقات السياسة النقدية واثر ذلك على الاقتصاد الكلي على أساس أنه المستشار المالي والنقدي للحكومة اضافه إلى مهتمه الأساسية في المحافظة على سعر الصرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وبناء احتياطي نقدي اجنبي والحد من التضخم ولكن كانت المسيرة تحتاج إلى مقومات اساسيه للنضوج في التطبيق والدعم الحكومي والاستراتيجية الممنهجة، ويعتمد ذلك على دراسة وتحليل واقع الاقتصاد العراقي الضعيف الذي يعتمد على النفط والذي يشكل بشكل اساسي بحدود ٨٠% من الناتج المحلي الاجمالي، كما ان عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسيات الاقتصادية وفقا للبناء الجديد للاقتصاد ساعهم بشكل كبير في تشتت التطبيقات في السياسية النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول إلى الاهداف المركزية المحددة اضافه إلى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية مما ادى إلى اضطراب في التطبيق والتشدد في الاجتهادات العلمية والتي لا تنسجم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يمر بها العراق، فضلا عن القوانين ذات العلاقة بالاستثمار والعلاقة مع القطاع المصرفي العراقي المعرقلة للبناء الجديد للاقتصاد وليست مساعده له اضاقه إلى اعتماد جميع الموازنات العامة السنوية على الايرادات المتوقعة لإنتاج وتسويق النفط من دون ان تكون

هناك نظرة مستقبليه للاقتصاد العراقي تنسجم مع الامكانيات والقدرات والطاقات البشرية والهيكلية والمؤسسية ،كذلك استمرار السياسات المركزية والاستثمارية والذي يشكل ٥٥ مصرفا تجاريا واسلاميا وفروعا لمصارف اجتبيه وعربيه مقارنه مع٧ مصارف حكومية تستحوذ على ٨٦% من الودائع الأهلية والحكومية وبرأسمال لا يتجاوز اهميته النسبيه٢٣% مقارنه مع مجموع روؤ س اموال المصارف الخاصة .

مما ادى ذلك إلى عدم قيام هذا القطاع بدوره بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والمساهمة في تنويع الموارد الاخرى غير النفط وهو الهدف المركزي للبنك العراقي مما يؤثر سلبا على البرنامج الحكومي خاصه ما يتعلق بالمحور الثالث والخاص بتشجيع التحول للقطاع الخاص والمسارات والاليات العامة لتمية الاعمال المصرفية وهي التي بحاجه إلى جهود كبيره من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي الحكومي وذلك لمواجهة التحديات والعقبات امام تطوير القطاع المصرفي العراقي واقتراح اسس واستراتيجيات فاعلة لبناء مقدمات وملامح الانتقال من الصيرفة إلى الدور التنموي مرورا بمعالجة الاخطاء والهفوات لبناء الاقتصاد كخطوة للإصلاح الاقتصادي على أن نبدأ بالإصلاح المصرفي لأنه بدون قطاع مصرفي سليم لا يمكن بناء اقتصاد وطني سليم معافى .

الاستنتاجات :

١- بعد أن طرحنا اهم انواع الاختلالات الداخلية والخارجية والاسباب الكامنة وراءها في الاقتصاد العراقي ،وجدنا ان السبب الاول والاخير للاختلال في الاقتصاد العراقي هي ريعية الاقتصاد والاعتماد شبه الكامل على الايرادات النفطية ، وتجاهل بقية القطاعات الإنتاجية.
٢- هناك تعمد ممنهج الاخلال بالاقتصاد العراقي للحيلولة دون تطوير قطاعاته الإنتاجية .
٣- القيام بعملية اصلاح للاختلال الهيكلي وان يكون متوائم مع الاصلاح المصرفي فالأخير هو مفتاح تقدم الشعوب وتطورها وتطور القطاع المصرفي سيفتح جميع المجالات ويجذب للاستثمار الأجنبي المباشر ويحد من هروب رؤوس الاموال المحلية للخارج ،وهذا ما يثبت الفرضية أن الاصلاح الهيكلي لابد أن يكون متوازيا مع الاصلاح المصرفي لتاخذ عملية التغيير مسارها الصحيح .

التوصيات:

لا بد من القيام بمجموعة من الخطوات الاصلاحية من ضمنها الاتي :

١- تعديل القوانين التي تنظم العمل المصرفي وهو قانون المصارف لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون سوق العراق للأوراق المالية ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون غسل الاموال٩٣ لسنة ٢٠٠٤ وقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وقانون الشركات رقم٢١ لسنة ١٩٩٧ .

٢- اعتماد سياسه نقديه ماليه جديدة تؤدي إلى اصلاح شامل واعادة هيكلية القطاع المصرفي والخاص .

٣- وضع السياقات والاليات للتنسيق بين السياستين المالية والتنفيذية .

٤- تفعيل وتنشيط الاشراف والرقابة الاستباقية والرقابة الإلكترونية على المصارف وفق اعدادات وتعليمات ولوائح ارشاديه وتنفيذيه .

٥- تفعيل الدور الحكومي في بناء استراتيجية لتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة

٦- إنشاء صناديق الاستثمار ومساهمة المصارف لتمويل المشاريع الكبيرة

٧- التركيز على زيادة الائتمان المصرفي وتمويل القروض المصرفية الميسرة وتفعيل توظيف الودائع في اوجه الاستثمار والاعمار ودفع مسيرة التنمية .

٨- تطوير تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المصرفية الحديثة بأشكالها كافة مع التركيز على الافصاح المالي

٩- وضع التعليمات والاليات التي تساهم في تطوير الموارد البشرية المصرفية وبشكل خاص حماية الخبرات الوطنية

١٠- وضع خطة للتصدي للانهيارات المالية التي تعاني منها بعض مصارف القطاع الخاص بسبب ظروف نقص السيولة الحالية وتضررها ماليا وماديا خصوصا في المناطق الساخنة التي تعرضت للإرهاب ..

١١- وضع معايير جديدة لتصنيف المصارف الخاضعة وفقا للمعايير القياسية الدولية .

الهوامش والمصادر

١- د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، دار النهضة – القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص١٢٢ .

٢- جميل حميد أحمد ، الاختلالات في الاقتصاد اليمني ، اطروحة دكتوراه مقدمة للجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، غير منشورة ، ص١٨ .

٣- د. مسعود عبد الفضيل ، الهجرة الدولية في الوطن العربي ، نظرة عامة في أعمال الدورة حول الآثار الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية مع اشارة خاصة للهجرة العائدة ٤-٩ كانون الاول ، ١٩٨٠ ، ص١-٣.

٤- أسماء خضير السامرائي ، تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٩-١٠ .

٥- رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٤٤-٤٥ .

٦- د. عبد الرزاق الفارس ،(الحكومة والفقراء ، والانفاق العام)، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١١٧- ١١٩ .

7- Bukanan and Nagner , The political legacy of lord kenyes Approach in growt`h in government expenditure public finance . Vol . 1-4 , (1989) , P 450 .

8- Stephen M . Miller and frank Russek , Fib cal , structure and economic growth at the state and Local nevel . public finance Review , Vol 25 , No 2 , 1997, pp. 213- 237 .

9- Lucas An Equilibriam model of the Business cycle , Journal of political Economy 983 (6) : Pp . 113- 134 .

١٠- د. رمزي زكي ، مصدر السابق ، ص١٥٩- ١٦٠ .

١١- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٥ ، ٢٠١٥ ، ص١٥-١٦ .

١٢- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٥ ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

١٣- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ص١٧ص١١ .

١٤- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٦ ، المصدر السابق ، ص١٩ .

-15كاظم، حسين جواد، داغر، ٢٠٠٨ ،منذر جبار، القطاع المصرفي في العراق ومقومات التكييف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية- بازل٢، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد ص١٦٨.

-16السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين ،٢٠٠٤ ،النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .

١٧--عبد المولى، السيد، ١٩٩٨ ،اقتصاديات النقود والبنوك دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

-18الزبيدي، حمزه محمود،٢٠٠٤ ،الدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، الاردن ص١٨٧-١٨٩

١٩-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي للأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩،ص٣٥ .

تحليل العلاقات التجارية النفطية العراقية الاردنية قبل وبعد العام (2003)

م. محمد حسن عودة م. علي طالب شهاب

م.م . عدنان حبيب عروج

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

المخلص :-

تحتاج العلاقات التجارية بين الدول مقومات لاستمرارها والبحث عن فرص لاستثمار فيما بينها ، و يعد الأردن لما يتمتع به من استقرار ودبلوماسية مع البلدان العربية ولما يشكله من بوابة للصادرات والواردات العراقية بلد مناسب لبناء علاقات التجارية مع العراق لما فيه منفعة وتحقيق للمصالح المشتركة لتلبية جميع احتياجات العراق . إن الانظمة تزول ولكن تبقى مصالح البلدان والشعوب، ذلك ما أدركه النظام الجديد في العراق ، إذ إن العلاقات القوية والاستراتيجية التي تربط العراق مع الأردن على المستويات كافه ، حتى قبل ٢٠٠٣ ، هي تصب في مصلحة البلدين، قبل أن تكون في مصلحة حكام أو مسؤولين توارثوا تلك العلاقات من انظمة سبقتهم، إذ إن المصلحة في زيادة الاواصر والجسور بين العراق والأردن في المجالات كافه التي يحتاجها الطرفان وبالذات الاقتصادية ، وهذا ما اثبتته تجربة السنوات التي تلت العام **(2003)** ، وان قطع هذه الجسور كلف الطرفين اثمان باهضة، وخاصة بعد استقرار العملة في العراق ودور البنك المركزي العراقي في تأمين الضمانات للقروض الممنوحة وامكانية التعاون مع المصارف العربية .

The possibility of developing(Oil) releationts between Iraq and Jordan before and after year 2003 before

Lecturer. Muhammed Hassan Awda

Lecturer. Ali Talib Shihab

Assistant lecturer. Adnan habeeb arooj

، College of Administration and Economics،University of Basrah

department of Economics

ABSTRACT

Trade relations between countries need elements to be continued and the search for investment opportunities in addition to recent reconstruction projects in Iraq. The choice of Jordan as a country for the exchange of trade relations is due to its stability and diplomacy with the Arab countries and because it represents a gateway to Iraqi exports and imports which achieves benefits and common interests to meet all the needs of Iraq. The regimes may be changed but the interests of the countries and peoples remain. This is what the new regime in Iraq seems to understand، taking into consideration the strong and strategic relations that bind Iraq and Jordan at all levels، even before 2003، which are in the interests of Iraq and its people before they are in the interests of the rulers or officials who inherited these relations from preceded regimes and found that the interest is to increase ties and bridges between Iraq and Jordan in all areas، especially economic and political. The experience of the years after 2003 has proven that cutting off these bridges has cost the two parties high prices especially after the stability of the currency in Iraq ، the role of the Central Bank of Iraq in securing guarantees for loans granted and the possibility of cooperation with Arab banks.

المقدمة

لم تكن العلاقات التجارية بين العراق والأردن حديثة العهد، وانما هي امتداد للعلاقات منذ تأسيس الدولتين ،فضلا عن ذلك بقيت العلاقات مستمرة على مدى عقود طويلة، بالرغم من التغيرات السياسية والعسكرية والاحداث التي مر بها العراق وخصوصاً بعد العام **(2003)** فقد كانت هناك تداعيات وافرازات أقتصادية القت بظلالها على العلاقات العراقية والعربية بشكل عام وعلاقات العراق مع الأردن بشكل خاص و تجدر الاشارة اى أن للنفط العراقي الدور الاهم في تعزيز العلاقات التجارية العراقية الأردنية، فالعراق يمثل عمق الأردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي اسهمت وتسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن كما أن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد العام **(2003)**، هو أعلى من جميع المعدلات السابقة للسنوات

يسلط البحث الضوء على طبيعة هذه العلاقات وتطورها لما لها من اهمية اقتصادية لا سيما العراق الذي تربطه روابط تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية مع الأردن تضرب بجذورها في اعماق التاريخ .

هدف الحث :

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقات التجارية الاقتصادية العراقية الاردنية وتطورها لا سيما العلاقات التجارية النفطية، كما تهدف الدراسة إلى بيان سبل تفعيل التواصل ومد جسور جديدة بين البلدين وخاصةً في المجالات الاقتصادية والسياسية التي يحتاجها كل من العراق والأردن ، إذ إن قطع جسور التواصل لا سيما الاقتصادية بين البلدين سوف يضر كثيراً بمصالح الشعبين وهذا ما اثبتتة تجربة السنوات التي تلت عام **2003** .

اهمية البحث :

تسعى الأردن لإقامة تحالف ستراتيجي مع العراق في ظل ما تشهدة العلاقات الاقتصادية بين البلدين من تحسن غير مسبوق جعل من بغداد الشريك التجاري الاول لعمان بدلاً من واشطن التي اصبحت الشريك الثالث بعد الهند، اي أن الدراسة استمدت اهميتها من اهمية العلاقات الاقتصادية المشتركة الطويلة بين البلدين عبر التاريخ، حيث أن الأردن يرتبط مع العراق بروابط تأريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة وذات تأثير متبادل .

مشكلة البحث :

تأثرت العلاقات العراقية الاردنية على كافة المستويات و منها العلاقات التجارية بالانعكاسات السياسية لا سيما بعد سقوط النظام عام **2003** سلبا، الامر الذي توجب تفعيل هذه العلاقات لما لهذه العلاقات و على جميع الاصعدة من منافع للبلدين

فرضية البحث

استمرار العلاقات العراقية الاردنية رغم حالات التوتر وعدم الاستقرار له منافع للبدين

منهجية البحث :

وقد اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج التأريخي والتحليلي للوقوف على اهم المحطات التاريخية لتطور هذه العلاقة التجارية وخاصة النفطية بعد العام **(2003)**.

هيكلية البحث :

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ،تناول المبحث الاول لمحة تاريخية للعلاقات التجارية العراقية الاردنية قبل العام **(2003)** والمبحث الثاني تم عرض العلاقات العراقية الاردنية بعد العام **)2003(** والمبحث الثالث العلاقات النفطية العراقية الاردنية.

المبحث الاول : – العلاقات التجارية العراقية/ الاردنية قبل عام (2003)

حكمت العائلة الهاشمية العراق والأردن عام **(1921)** وحتى **(1958)** في العراق، إذ تقلد الملك فيصل الاول بن الحسين العرش ملكاً على العراق، وكان اخوه الامير عبد الله الاول بن الحسين اميراً على الأردن فكانت العلاقات لاسيما التجارية بين العراق والأردن علاقات قوية، حتى عام (١٩٥٨) إذ تراجعت هذه العلاقات بشكل ملحوظ، وفي عام **(1960)** رجعت العلاقات بين البلدين وتم فتح الحدود (الحسني ، ١٩٩٨: ٣٤)، واستؤنفت الاتصالات الدبلوماسية بينهما ،واعيد العمل بالاتفاقيات التجارية بينهما، وقد عادت هذه العلاقات للتدهور بعدما أيدت الحكومة الاردنية استقلال الكويت، بشكل عام يلاحظ تراجع العلاقات بين البلدين خلال المدة بين **(1958–1963)** الا أن العلاقات

التجارية لم تتاثربشكل كبير(الحمداني ، ٢٠٠٤ : ٦٥) و (عيسى ، ١٩٩٣ : ٧٦) ، واستمرت العلاقات بين العراق والأردن ،وخاصة بعد حرب **(1967)** حيث ارسل العراق قوات لتعزيز قوة الأردن، ما أدى إلى تحسن العلاقات بين البلدين من الجوانب جميعها (عبد الحسن و عبد الرحمن ، ٢٠١٠ : ٣٤)

جدول **(1)**

حجم التبادل التجاري بين العِراق والأردن للمدة **(1959-1962)** بالدولار الامريكي

السنوات	الصادرات العراقية للاردن	الصادرات الاردنية للعراق
1959	٥٥٠٦.٠٦٠	٢٨٦٢١٢.١٢
1960	٣٢٧٩٣.٩٣	٢٩٧٨٢١.٢١
1961	٣٠٣.٠٣٠٣٠	**2216542**
1962	٥٨٤.٨٤٨٤	**1614251.52**

المصدر : قحطان احمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٠ .

يوضح الجدول السابق (جدول رقم ١) أن الميزان التجاري كان يميل لصالح الأردن خلال المدة **(1959-1962)** مع بيان حجم العلاقات التجارية التي اتسمت بالزيادة و النمو خلال الفترة، ويشير الشكل البياني (١) إلى حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن للمدة (١٩٥٩ – ١٩٦٢) و بما يدل على تحسين العلاقات التجارية بين البلدين، و يوضح الشكل زيادة الصادرات الاردنية للعراق ومن جهة أخرى يشير إلى إنخفاض حجم الصادرات العراقية للاردن مقارنة بحجم الصادرات الاردنية للعراق، ويتضح من ذلك أن الميزان التجاري يميل لصالح الأردن خلال هذه المدة

الشكل (١)

حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن للمدة (١٩٥٩ – ١٩٦٢)

المصدر : تم إعداده من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ومع تغيير نظام الحكم في العراق عام **(1968)** انطلق العراق في علاقاته مع الأردن من جديد في ظل ظروف الواقع الموضوعية كوقوع الأردن على خط المواجهة مع اسرائيل ، واهميته كمنفذ تجاري مهم للعراق وخاصة في ظل وجود بعض الضغوط الاقتصادية، المتمثلة في احتمال قطع المنافذ الحدودية للعراق مع تركيا نتيجة لاضطراب الاوضاع في الشمال، ولضآلة وعدم كفاية الموانئ العراقية في الجنوب واحتمال تعثر العلاقات مع سوريا (هيجانة ، ٢٠٠٦ : ٧٤)، لذلك تطورت العلاقات الاقتصادية وبالذات التجارية، وبشكل اكبر بعد نشوب الحرب مع ايران في العام **(1980)** نتيجة لوقوف الأردن إلى جانب العراق في تلك الحرب، إذ قامت الأردن، في حينه، بدعم العراق سياسيا وعسكريا واقتصاديا واعلاميا، وفي المقابل قدم العراق الدعم والمساعدة من خلال خفض اسعار النفط العراقي المصدر إلى الأردن، فضلا عن تصدير كميات من النفط مجانا بالإضافة إلى منحه الكثير من الاعانات المالية الضخمة، لذلك فان حقبة الثمانينيات من القرن الماضي كانت بمثابة الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين، حيث تطورت وازدهرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين واصبح العراق الشريك التجاري الأول للصادرات الأردنية

كما أن (الجدول رقم ٢) يوضح الارتفاع التدريجي لحجم الواردات العِراقية من الأردن بسبب اندلاع الحرب مع ايران، واعتماد العِراق على الأردن بوصفه أحد منافذه التجارية الرئيسة، ومع تراجع الدعم السعودي للأردن من**1**) ، (**25**مليار دولار عام **1981** إلى (**400**) مليون دولار عام **(1989)**، وضعف احتياطات الأردن من العملات الصعبة في البنك المركزي وسحب **(250)** مليوناً من البنوك

الأُردنية من الفلسطينيين خاصةً بعد قرار فك الارتباط عام **(1988)** كل هذه العوامل وغيرها عززت من الارتباط الاقتصادي و التجاري بين العِراق والأردن مما انعكس على المستويات الأخرى في العلاقة، كما أن الأردن رأى في العِراق مصدر لتوازن قوى إقليمي مقابل كل من سورية وإسرائيل.

جدول **(2)**

حجم الواردات العِراقية من الأردن خلال المدة **(1977-1982)** بالدولار الأمريكي

التسلسل	السنة	قيمة الواردات
1	**1978-1977**	**10** مليون
2	**1979-1978**	**47** مليون
3	**1980-1979**	**104** مليون
4	**1982-1981**	**209** مليون

المصدر: عثمان فتحي صالح ، (العلاقات العراقية – الاردنية ١٩٦٨-١٩٩١ دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل ، العراق، ٢٠٠٧، ص٨٠

ويشير الشكل البياني (٢) إلى حجم الواردات العراقية من الأردن خلال للمدة (١٩٧٧ – ١٩٨٢) ، حبث يشير الشكل إلى إرتفاع الواردات العراقية من الأردن خلال هذة المدة بسب إندلاع الحرب مع ايران .

الشكل (٢)

حجم الواردات العراقية من الأردن خلال المدة (١٩٧٧ – ١٩٨٢)

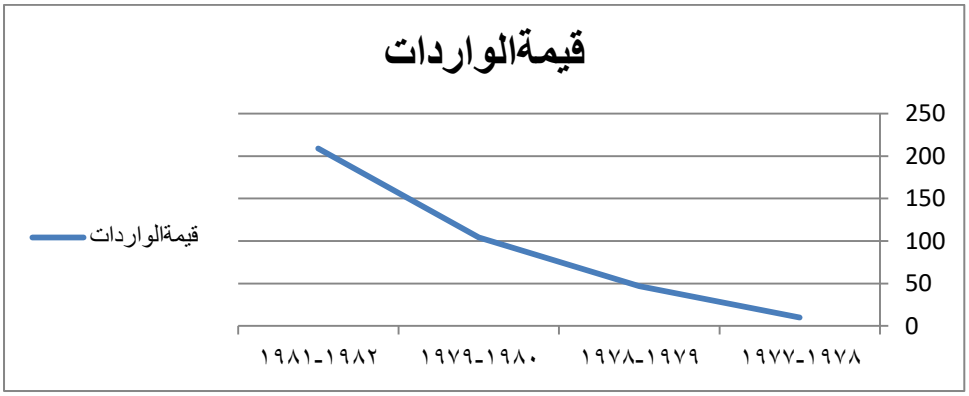

المصدر : تم إعدادة من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

وكان البروتوكول الموقع بين البلدين ينظم تلك العلاقات، فكان الأردن يحصل بموجبه على احتياجاته النفطية مقابل تصدير القطاع الخاص الأردني السلع لتأمين حاجة السوق العراقي، وهو ما ساعد كثيراً على تولد مفهوم أن السوق العراقي هو امتداد للسوق الأردني المحلي، وقد توج ذلك كله بقيام اتحاد رباعي ضم كل من العراق ومصر والأردن واليمن، أو ما يعرف بمجلس التعاون العربي(هيجانة ، ٢٠٠٦ : ٨٠)، غير أن هذا الاتحاد لم يدم طويلا على اثر دخول العراق للكويت في العام **(1990)** واندع حرب الخليج الثانية في العام **(1991)**، وقد كلف وقوف الأردن مع العراق كثيرا من خلال قطع المساعدات والمعونات المقدمة من الدول الخليجية وبالذات الكويت، فضلا عن ترحيل **(300)** الف اردني كانوا يعملون في الكويت، لذلك وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة لتعويض الأردن عن هذه الخسائر وخاصة أن الأردن تحمل اعباء لجوء اكثر من **(400)** الف عراقي اليها (محي الدين ، ٢٠٠٧ : ٦٧)

وبعد حرب الخليج الثانية، ومع الحصار الاقتصادي على العراق، أصبح اعتماد العراق على طريق الأردن بشكل كلي، ووصلت الامور إلى حد تقديم تسهيلات كبيرة للاردن، بتقديم النفط بأسعار تفضيلية للغاية ووصلت حدود المجانية احيانا، فكانت العلاقات التجارية العراقية الاردنية ممتازة، تجاوزت بأضعاف حجم التجارة المعلنة رسميا، حيث كانت تمر صفقات نفط سرية وشحنات غذاء ومساعدات على نحو غير معلن، وفي معظم الاحيان بموافقة ضمنية امريكية. (الفزاع والرواشدة، ٢٠١٣ : بدون صفحة)

وخلال المدة **(1990–2003)** تطورت العلاقات العراقية – الاردنية إذ اصبحت الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الاردني للتبادل التجاري، وكان الأردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصاديا في بداية فرض الحصار، لكنها تراجعت إلى المركز **(21)** بعد قيام بعض الدول العربية المجاورة والبعيدة بفتح افاق تعاون جديدة مع العراق، خاصة بعد اتفاق النفط مقابل الغذاء بين العراق والامم المتحدة في العام **(199)** ، ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيس للنفط للاردن، و انعكس التحالف السياسي والإستراتيجي بشكل ايجابي من خلال زيادة التعاون الشامل بين البلدين حتى ارتباط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كليا على تلبية احتياجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على

البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط (علاونه، ٢٠٠٦ : ٥٤)

وتشير الاحصائيات إلى أن الاستيرادات الاردنية العراقية بلغت **(291)** مليون دينار اردني في العام **(1994)** وارتفعت تدريجيا لتصل نحو **(523)** مليون دينار اردني في العام **(2002)**، فيما بلغت الصادرات اردنية إلى العراق نحو**115)** ، **(2**مليون دينار اردني في العام. **(1994)** ، وشهد عام **(2000)** ارتفاع الصادرات الأُردنية إلى العِراق بواقع **(300)** مليون دولار، وفي عام **2001**إلى **(450)** مليون دولار لكل طرف، وفي عام**(2002)** حدد البروتوكول التجاري بمبلغ يتراوح بين **(350-300)** مليون دولار، فيما تم إلغاء البروتوكول التجاري في عام **(2003)** نتيجة الحرب على العِراق، ويمكننا القول بأنه وكنتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العِراق أصبح الأردن نقطة الانطلاق للمستثمرين العِراقيين(علاونه، ٢٠٠٦ : **30)**، حيث ارتفعت لتصل نحو**428)** ، **(3**مليون دينار اردني في العام **(2002)** شكلت ما نسبته**35)** ، **(5%**من إجمالي حجم تجارته الخارجية**19)** ، **(9**من الصادرات ، و**15)**، **(6%** من المستوردات ، وهو ما جعل الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال المدة **(1990 – 2002)** ، وقد شكل النفط المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية (خماس ، ٢٠١١ : ١١٨) .

جدول **(3)**

التجارة الخارجية للأردن مع العراق خلال المدة **(2000-2002)** مليون دولار أمريكي

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	اعادة التصدير
2000	**68206**	**14101**	**-54104**	**3407**
2001	**68409**	**42202**	**-26207**	**11106**
2002	**751.0**	**43906**	**-311.2**	**16401**

المصدر : -

١ - ايمان احمد رجب ، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص٥٤ .

٢- ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الاردنية العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي،(عمان، د. ن، ٢٠٠٨)، ص٤٥.

والملاحظ هنا أن النفط كان المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية ، إلا أنه أنخفض وبشكل ملحوظ بعد عام **(2003)** ، فقد بلغت **(291)** مليون دينارعراقي في عام **1994** ، وارتفعت ،لأحقاً إلى **(511)** مليون دينارعراقي في عام **2002** ، إذ شكلت ما نسبته**35)** ، **(% 5**من إجمالي حجم تجارته الخارجية**19)** ، **(9**من الصادرات، و**15)**، **(% 6** من المستوردات، قبل أن تتوقف بسبب الحرب على العراق، وهو ما جعل الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال هذه المدة.

يشير الشكل البياني (٣) إلى حجم التجارة الخارجية للاردن مع العراق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) ، حيث يتضح من الشكل أدناة أن الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال هذة المدة والسبب في ذلك أن العراق الشريك التجاري المهم للاردن حيث تلاحظ من الشكل إرتفاع المستوردات والذي يتمثل بالنفط الخام والتي هي المادة الاساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية .

الشكل (٣)

التجارة الخارجية للاردن مع العراق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢)

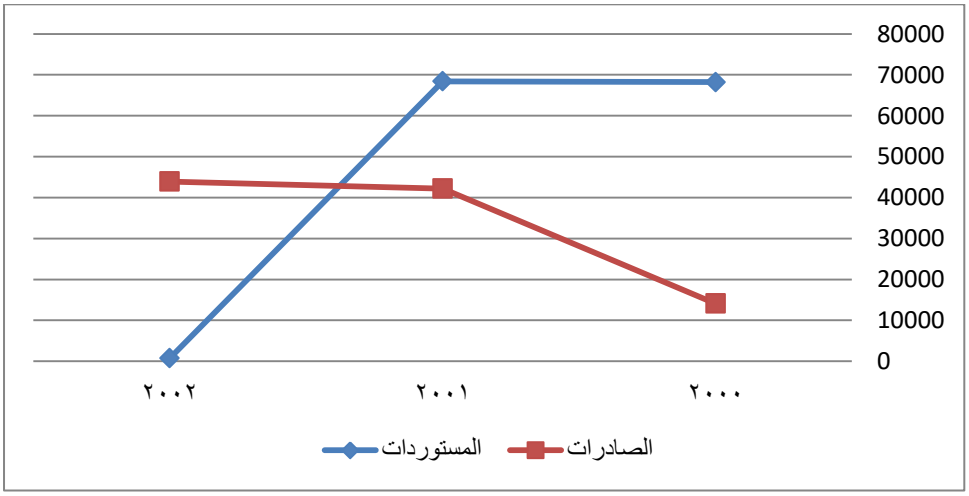

المصدر : تم إعداده من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

المبحث الثاني :العلاقات التجارية العراقية/ الاردنية بعد عام (2003)

دخلت القوات الامريكية العراق في العام **(2003)** وما تبعها من فوضى سياسية وامنية تراجعت حركة التجارة بين البلدين لاسيما بعد إلغاء البروتوكول التجاري، وعدم وجود مؤسسات رسمية، وفي مدة مجلس الحكم الانتقالي العراقي لم تكن هذه العلاقات واضحة، وكانت خاضعة للاعتبارات السياسية وكانت يشوبها الحذر بسبب موقف الأردن من بعض الأطراف في مجلس الحكم الانتقالي، واستمر ذلك لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، الا أن المصالح المشتركة بين البلدين والعامل الجغرافي والعمق التاريخي لهذه العلاقات اسهمت في انطلاق هذه العلاقات مرة اخرى فقد بادر العراق منذ تشكيل أول وزارة عراقية بعد التغيير السياسي في عام **2003** ، بتقديم تطمينات للأردن بعدم سحب الدعم الاقتصادي واستئناف المنحة النفطية التي كان يحصل عليها الأردن ابان النظام العراقي السابق التي كانت تؤمن له احتياجات النفطية بأسعار تفضيلية، مقابل التزام الأردن بإغلاق حدودها ضد المتسللين من أجل العمليات الإرهابية في العراق(مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ : ٤٥)، وعلى هذا الأساس تم توقيع الجانبين العراقي والأردني بروتوكول للتعاون التكاملي والاستراتيجي بين البلدين في مختلف المجالات في آب **(2006)**، وذلك بعد عقد اتفاقيات تجارية وتفاهمات أعطت زخماً كبيراً للعلاقات الثنائية، وقرر العراق تزويد الأردن بالنفط الخام يوميا وبأسعار تفضيلية لكنه لم يحدد الأسعار"وفي العامين(**2008**) (**2009**) تم تمتين وتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة والتي ستعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن إلى جانب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فضلا عن التوقيع على اتفاقية زراعية لتعزيز التعاون الزراعي، وعلى عدد من الاتفاقيات الأخرى في المجالات التجارية والاستثمارية، كما أن العراق والأردن يرتبطان باتفاقيات وبروتوكولات اقتصادية وتجارية منذ عقود، وكان لهذه الاتفاقيات الأثر الإيجابي في دعم مسيرة العمل الثنائي المشترك، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن هذه الاتفاقيات لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل، حيث أمامنا آفاق واسعة للتعاون (سبع ، ٢٠٠٩ : ٢١٧)

وتشير الاحصائيات أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أرتفع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق خلال عامي **(2004)** و **(2005)** ، فبعد أن كان حجم هذه الصادرات في(**2003**) هو **(224)**مليون دينار عراقي ارتفع في عام **(2004)** إلى**361)** ، **(9**ليسجل ارتفاعا أخر في عام **(2005)**إذ وصل إلى**379)** ، **(6**وعلى الرغم من الأوضاع غير المستقرة للسوق العراقي، إلا أنه

جاء في المرتبة الأولى في استقبال الصادرات الأردنية، إذ أنه أستقبل ما نسبته**33)** ، **(8%**من قيمة إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، يليه السعودي فالسوري والأمارات العربية والجزائر والكويت، وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الا أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق قد تراجع إلى**327)** ، **(3**مليون دينار عراقي في العام **(2006)** ، بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام **(2006)** ، وفي الوقت نفسه استمرت السوق العراقية باحتلال المرتبة الثانية على صعيد شركاء الأردن التجاريين من حيث القيمة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شكلت الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية نحو**15)** ، **(5%**من إجمالي حجم الصادرات الأردنية ، أما عن المدة **(2007–2009)** فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أستمر تصاعده بوتيرة كبيرة، فالصادرات العراقية قد بلغت ما مقداره**858)** ، **(1**مليون دينار عراقي وهي تمثل نسبة**17)** ، **(0%**من مجموع الصادرات الوطنية الأردنية، ويسبقه في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة **17)**،**(1%**، ثم يلي العراق كل من الهند بنسبة**13)** ،**(6%**، والسعودية بنسبة **10)** ،**(6%**، وهنا نجد أن العراق هو الشريك التجاري المهم للأردن ، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد **(2003)** ، فنجد أنها تتمثل في الأسمنت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستكية وسماد نباتي وفوسفات الأمونيا.

وكمحصلة نهائية لما تقدم، يلاحظ تصاعد حجم الصادرات الأردنية إلى العراق طيلة السنوات المنصرمة، ولم يحصل أي تذبذب واضح يذكر، بل أخذ يتصاعد بشكل ملحوظ، أن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد العام **(2003)**، هو أعلى من جميع المعدلات السابقة للسنوات) **(1994–2004**، وهذا يخالف ما يتصوره كثيرون، بأن حجم التبادل التجاري قد انخفض بين العراق والأردن، وهنا يمكننا أن نشير إلى تاريخية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد شكلت أساساً لاستمرار العلاقات التجارية وتصاعدها، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فهو يعكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.وإن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، وتعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوربي .في حين انخفضت حجم الأستيرادات الأردنية من العراق بعدعام **(2003)** نظراً لأن العراق والأردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وبموجبهما كان البنك المركزي الاردني خلال تنفيذ هذين البروتوكولين هومن يدفع للمصدرين الاردنيين قيمة بضائعهم بالدينار يستوفي بدلاً عنها نفطاً خاماً ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط،

تفاقمت هذه المشكلة بعد عام **2003** نظراً لتراكم مبالغ على العراق وبلغت ديون البنك المركزي الاردني على نظيره العراقي نحو **1)،(3** مليار دولار مثّلت حسابات التبادل التجاري بين البلدين، وأصبح لدى العراق ودائع مالية مجمدة في الأردن تقدر بحوالي **(916)** مليون دولار رفضت الحكومة الاردنية الإفراج عنها إلى أن يتم تسوية الملف بين البلدين بشكل نهائي .(**Ali** ، ٢٠١٧ : ٩١)

وعملت الحكومة العراقية في العام **(2004)** على تجديد الصلات التجارية والاقتصادية مع الأردن التي كانت قائمة في عهد الحكومة العراقية السابقة، إذ جرى التوقيع بين البلدين على مذكرة تعاون الاقتصادي والمالي، كما أطلقت الوعود ببناء أنبوب للنفط يربط بين الحقول الشمالية في العراق وميناء العقبة في الأردن، وخلال هذه المدة تم استعمال الوسطاء الأردنيين والبنوك الأردنية مثل بنك الإسكان والبنك الأهلي، في الصفقات المختلفة التي تعقدها الحكومة العراقية مع جهات متعددة وهو ما عكس الرغبة العراقية الواضحة في استئناف العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحقيقاً للمصالح المشتركة (الطالب ، ٢٠٠٥ : ١٦)، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة وتضمنت أربعة مشاريع أساسية بكلفة **(1078)** مليون دولار (خماس ، ٢٠١١ : ١٨٧) تضمنت :-

١- تأهيل مركز حدود الكرامة بين البلدين بتكلفة قدرها (**105.8**) مليون دولار

٢- إنشاء منطقة حرة على الحدود بمساحة (**10**) مليون متر، وبكلفة (**49**) مليون دولار

٣ - تأهيل خطوط النقل بين الأردن والعراق بتكلفة (**723**) مليون دولار

٤- تأهيل ميناء العقبة الذي يعد الميناء الرئيس لتوريد البضائع للعراق بتكلفة قدرها (**200**)

مليون دولار

الملاحظ على حجم الصادرات الاردنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق قد أخذت بالزيادة وصولاً **224)** (مليون دينار اردني إلى أعلى مستوياتها في عام (**2009**)، فبعد أن كان حجم الصادرات في عام **(2003**) ، ارتفعت في عام **2004** إلى (**362**) مليون دينار اردني، لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام **(2009)** عندما بلغت (**607.5**) مليون دينار، وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق إلى) **327**، (**3**في عام **(2006)** ، بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام **(2006**)،

وفي الوقت نفسه استمرت السوق العراقية باحتلال المرتبة الثانية على صعيد شركاء الأردن التجاريين من حيث القيمة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شكلت الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية نحو**15**) ، (**% 5**من إجمالي حجم الصادرات الأردنية، أما عن المدة ما بين عامي (**2007** لغاية **2009**)، فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أستمر تصاعده بوتيرة كبيرة، فالصادرات الاردنية قد بلغت ما مقداره**58**)، (**1** مليون دولار أمريكي وهي تمثل نسبة) **17**، (**% 0**من مجموع الصادرات الأردنية، ويسبقه في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة**17**) ،**1** (**%**، ثم يلي العراق كل من الهند بنسبة**13**) ،(**% 6**، والسعودية بنسبة**10**) ،(**% 6**، وعند احتساب المجموع الكلي للصادرات الأردنية الذي يساوي مجموع الصادرات الوطنية + المواد المعاد تصديرها، وكون قيمة المواد المعاد تصديرها إلى العراق يبلغ ما قيمته**418**) ، (**9**مليون دولار أمريكي وهي تشكل نسبة**31**) ، (**% 3**من مجموع المواد المعاد تصديرها إلى الدول الأخرى، مما يصل بحجم الصادرات الكلية إلى نسبة (**20%**)من مجموع الصادرات الكلية الأردنية، وهنا نجد أن العراق هو الشريك التجاري الأول للأردن يليه الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ نسبتها**13**) ،(**7**، ثم الهند بالترتيب الثالث بنسبة **10%**)،(**8**، ثم السعودية بنسبة**9** ، **% 1** بالترتيب الرابع، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد **2003** ، (فنجد أنها تتمثل في الأسمنت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستكية وسماد نباتي وفوسفات الأمونيا) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ويمكننا أن نلاحظ خلال متابعة حجم التجارة (ذنون ، ٢٠٠٦ : ٣٤)

واستمرت العلاقات التجارية العراقية الاردنية وتم عقد اتفاقية التجارة حرة بين البلدين اوصلت حجم التبادل التجاري إلى **1**) ،(**3**مليار دولار في (**2012**)، فيما بلغ حجم الواردات للعراق في العام (**2011**)مليار دولار مقابل (**268**) مليون دولار مستوردات، ووصلت الصادرات الاردنية إلى العراق (**336**) مليون دينار مقابل (**248**) مليون دينار لذات المدة أي بأرتفاع نسبته.(**36%**) ومع ذلك فان المستوردات الاردنية من العراق لا تظهر الاتجاه نفسة التصاعدي، حيث استورد الأردن من العراق بضائع بقيمة (**86**) مليون دينار اردني خلال العام(**2012**) (الفزاع والرواشدة ، ٢٠١٣ : بدون صفحة) أما الصادرات الاردنية فقد تراجعت خلال العامين(**2014-2013**) بنسبة (**40%**) وبقيمة (**695**) مليون دولار خلال العام (**2013**) بينما كانت تبلغ (**102**) مليار دولار في العام (**2014**)وتراجعت الصادرات الاردنية إلى العراق خلال العام **2015** بنسبة (**33%**) لتصل إلى **276**)، (**2**مليون دينار مقابل**414**) ، (**9**مليون دينار خلال المدة نفسها من العام (**2014**) وكان

السبب الرئيس في هذا التراجع يعود إلى استمرار اغلاق معبر طريبيل الحدودي بين البلدين (الدعلجة، ٢٠١٨ : بدون صفحة)

حيث أن الطرق البديلة الاخرى والتي تتضمن الشحن عن طريق الكويت أو عن طريق البحر تواجه معوقات تصديرية مثل ارتفاع الكلف والتأخر في وصول البضائع، حيث تبلغ تكلفة الشاحنة الواحدة إلى العراق عن طريق ميناء أم قصر حوالي **(5000)** دولار، وكذلك الأمر عن طريق الكويت، فيما كانت تكلفتها لا تتعدى الـ **(2700)** دولار عن طريق معبر الطريبيل، هذا عدا عن التلف الذي يمكن أن تتعرض له البضائع المصدرة نتيجة النقل من شاحنة إلى أخرى على الحدود السعودية الكويتية وعلى الحدود الكويتية العراقية.

المبحث الثالث :العلاقات النفطية العراقية/ الاردنية

اولا-: العلاقات النفطية قبل عام **(2003)**

يعد النفط من اهم الصادرات التجارية إلى الأردن ومحوراً مهماً وحساساً في العلاقات التجارية العراقية /الأردنية، إذا كان الأردن يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الأخر بأسعر تفضيلية، وذلك قبل العام **(2003)** ، وعلى هذا الأساس فقد لعب النفط دوراً بارزاً في تقوية العلاقات التجارية بين البلدين، وكانت البداية الحقيقية لقيام أول تعاون نفطي بينهما في العام **(1982)**، نتيجة اتجاه الحكومة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لاستعمالة في الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وذلك بعد قيام الحرب مع ايران، وخشية تعرض الموانئ العراقية إلى القصف الإيراني، وبعدها أثمر هذا التعاون توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين، وارتفعت واردات النفط الخام الاردنية من العراق من نحو**9)** ،**(5**الف ب/ي في العام **(1984)** إلى نحو **(33)** الف ب/ي في العام **(1988)** ثم لتصل نحو **(35)** الف/ي في العام **(1990)**، لتنخفض إلى نحو **(30**الف ب/ي في العام **(1991)** على اثر نشوب حرب الخليج الثانية ، لتعود لترتفع نحو **(70**الف/ي في العام **(1992)** لاستثناء مجلس الأمن الدولي **(75)** الف ب/ي عام **(1995)**، ومع موافقة العراق في آيار العام **(1995)** على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم **(986)**المعروف آنذاك باتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، وصلت صادرات العراق النفطية للأردن إلى **(80)** ألف ب/ي عام **(1996)** ، وشهد مطلع آب عام **(1998)** توقيع البلدين على برتوكول

نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى (**90**) ألف ب/ي، مما أسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، فيما جدد البلدان في كانون الأول في العام (**2001** اتفاقهما النفطي)، وبموجبه حصل الأردن على زيادة في كمية الصادرات النفطية العراقية وصلت إلى **(95)** ألف ب/ي نصفها مجاناً ونصفها بسعر تفضيلي قدرت بـ **(19)** ألف برميل يومياً، و وصلت هذه الزيادة إلى (**107**)ألف ب/ي مطلع عام (**2003**) ، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد لعب دوراً في رسم العلاقات المستقبلية الاردنية العراقية، حيث كان ومايزال هذا المتغير بالنسبة للجانب الأردني على الأقل، كأحد المعايير الرئيسة لتقويم العلاقات الثنائية بين البلدين خلال المدة **(2000-2003)** ، فقد وجدنا أن الميزان التجاري يميل لصالح العراق وشكل النفط فيه الحجم الأكبر من السلع المصدرة للاردن، وقد أخذ عام **(2004)** طابع التطور في وتيرة العلاقات الاقتصادية بين عمان وبغداد خلال الأشهر العشرة الاولى منه، إذا رتفعت صادرات العراق إلى **(% 130)** بالمقارنة مع عام **(2003)** ، وفي العام نفسه عقدت اللجنة العراقية الأردنية اجتماعها الأول لوضع آلية تتحكم في إطار التعاون الهيكلي بين البلدين، وبشكل عام فإن العلاقات بين البلدين دوماً مؤهلة للتطور والازدياد نتيجة للعديد من العوامل التي سبق ذكرها.

ويتضح مما تقدم تطور العلاقات النفطية بين البلدين وارتفاع الورادات النفطية الاردنية من العراق وذلك على الرغم من ظروف الحرب مع إيران، وظروف حرب الخليج الثانية وما تبعها من قرارات الامم المتحدة بالحصار الاقتصادي والنفطي المفروض على العراق، وقد أسهم ذلك في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، واسهم في تعزيز الاقتصاد الأردني وذلك لان نصف الوردات النفطية الاردنية من العراق كانت مجانية (**www.xelk.org**)

وانخفضت صادرات الأردن خلال العالم **(2016)** بنسبة**8)** ، **(9%**إذ بلغت حوالي **6)** ،**(1**مليار دولار فيما تراجعت قيمة المستوردات بنسبة**6)** ، **(2%**لتبلغ **19)** ،**(22** مليار دولار وقد اكدت دائرة الاحصاءات العامة الحكومية أن العجز في الميزان التجاري بين قيمة المستوردات والصادرات انخفض بنسبة**7**) ، (**5%**وهذا الانخفاض في قيمة صادرات الأردن يعود إلى الاضطرابات التي تشهدها المنطقة وعلى وجهه التحديد في العراق وسوريا (ذنون ، ٢٠٠٦ : ٣٦) .

الجدول (**4**)

تطور صادرات النفط العراقية للأردن خلال المدة (١٩٨٣ – ٢٠٠٣) بالبرميل

السنوات	الكمية بالبرميل	السنة	الكمية بالبرميل
1984	٩500	**1995**	**75000**
1985	٩500	**1996**	**80000**
1986	**10000**	**1997**	**80000**
1987	**25000**	**1998**	**90000**
1988	**33000**	**1999**	**90000**
1989	**33000**	**2000**	**90000**
1990	**35000**	**2001**	**95000**
1991	**30000**	**2002**	**95000**
1992	**35000**	لغاية اذار **2003**	**20000**
1993	**70000**		
1994	**75000**		

المصدر : – فواز موفق ذنون ، النفط في العلاقات العراقية– الاردنية ١٩٨٢–٢٠٠٧ ، الندوة العلمية (٢٥) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وامكانية تطويرها ، للمدة من ٢٨ اذار ٢٠٠٧ ، الموصل، العراق ، ص٥٦

نلاحظ من الجدول اعلاه أن كميات النفط العراقي المصدر إلى الأردن، أخذت بالارتفاع التدريجي، خلال الحرب العراقية الإيرانية، غير أن هذا الارتفاع ازداد بعد انتهاء هذه الحرب في عام (**1988**)وأستمر هذا الارتفاع بعد احتلال العراق للكويت في عام **(1991)** ولم تنخفض هذه الصادرات بل أن هذه الكميات أخذت بالزيادة بعد تطبيق النفط مقابل الغذاء، وحصول الأردن على نصف الكميات النفطية بشكل مجاني لتصل هذه الصادرات إلى أعلى مستوياتها في آذار **(2003)**، وأسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، واسهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولايزال يواجه ضغوطاً متعددة وتنوعه

ثانيا –العلاقات النفطية بعد عام **(2003)**

كان لظروف الحرب في العراق عام **(2003)** دور في خفض كميات الصادرات العراقية من النفط الخام إلى الأردن وبشكل كبير، ونظراً لتوقف تزويد الأردن بالنفط العراقي في **(2003)** ، فقد بدأت دول الخليج بتجهيز الأردن باحتياجاته من النفط تعويضاً عن ذلك وبترتيبات وقتية إذ إن مزايا تجهيز النفط العراقي للأردن كان بأسعار تفضيلية، وتبيعه الحكومة الأردنية للمستهلك الأردني بأرباح محدودة ويتم تسديد قيمة النفط المستورد على شكل بضائع أردنية.

فبعد أن كانت **(107)** ألف برميل يومياً قبل الحرب ، وصلت إلى **(20)** ألف برميل يومياً بعده في ظروف الحرب ، إذ تعرضت الإمدادات النفطية العراقية إلى الأنقطاعات المتكررة وبدات الصهاريج الناقلة بالانخفاض من **(600)** إلى **(140)** صهريج إلى أن وصل إلى **(10)** صهاريج في الأيام الأولى للحرب، وبعد توقف الحرب توقفت وانقطعت الصادرات النفطية العراقية إلى الأردن لتدهور وتردي الوضع الأمني في العراق، نتيجة لذلك بدأت دول الخليج بتجهيز الأردن باحتياجاته من النفط تعويضاً عن ذلك غير أن مزايا تجهيز النفط العراقي للأردن كان بأسعار تفضيلية، وقد كلف الأردن من الناحية الاقتصادية مبالغ كبيرة أرهقت ميزانيته المحدودة بسبب اضطرار الأردن إلى شراء النفط من الأسواق العالمية بأسعاره المرتفعة، مما ادى إلى ارتفاع كلفة استيراد الوقود والمنتجات النفطية من **(540)** مليون دينار في عام **(2002)** إلى**1** ، **(1،7)** ، **9**مليار دينار في عامي **(2005، 2006)** وعلى التوالي، أي بنسبة زيادة مقدارها **(217%)** خلال هذه الاعوام، بكل تاكيد أن انقطاع هذه الإمدادات النفطية العراقية كان لابد له أن يترك آثاراً سلبية على قطاعات الأردن الاقتصادية والاجتماعية كافة، إذ اسهمت ارتفاع تكاليف استيراد النفط في امتصاص جزء كبير من الإيردات المملكة الأردنية فانعكس ذلك بالتقليل من مقدرتها على استيراد السلع والخدمات الضرورية الأخرى. (ذنون، ٢٠٠٦ : ٧٦)

ونظراً لأن العراق والأردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وبموجبهما كان البنك المركزي الاردني خلال تنفيذ هذين البروتوكولين هو من يدفع للمصدرين الاردنيين قيمة بضائعهم بالدينار ويستوفي بدلاً عنها نفطاً خاماً ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط، تفاقمت هذه المشكلة بعد عام **(2003)** نظراً لتراكم مبالغ على العراق وبلغت ديون البنك المركزي الاردني على نظيره العراقي نحو**1**)، **(3** مليار دولار مّثلت حسابات التبادل التجاري بين البلدين، وأصبح لدى

العراق ودائع مالية مجمدة في الأردن تقدر بحوالي (**916**) مليون دولار رفضت الحكومة الاردنية الإفراج عنها إلى أن يتم تسوية الملف بين البلدين بشكل نهائي . (الطالب ، ٢٠٠٥ : ١٢)

لهذا تركز اهتمام المسؤولين في البلدين وخاصة الاردنيين على أهمية تعزيز التعاون النفطي وإعادة تزويد الأردن بالنفط العراقي وأحياء البرتوكول الموقع بين البلدين، اثمر عن توقيع اتفاق حزيران عام (**2006**)، والذي ينضمن تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية تبدأ تدريجياً من عشرة آلاف برميل يومياً لتصل إلى مائة ألف برميل يومياً، إذ تبلغ حاجة الأردن اليومية نحو **(120)** ألف برميل ،وتضمن الاتفاق أيضاً أن تقل الأسعار نحو **(18)** دولاراً للبرميل الواحد عن سعر نفط الخليج ،مما اسهم في توفير الأعباء المالية الهائلة المترتبة على الاقتصاد الأردني بسبب شراء النفط بالأسعار العالمية التي تشهد ارتفاعات مستمرة.وقدرت بعض الإحصائيات الاقتصادية الأردنية حجم الوفر السنوي المتحقق من استيراد النفط العراقي بنحو **(108)** ملايين دولار سنويا ،إذا ما تم احتساب سعر الخصم الممنوح للأردن واقتطاع أجور النقل من العراق التي يتحملها الجانب الأردني.ونلاحظ أن موافقة العراق على حصول الأردن على النفط بأسعار تفضيلية عدت خطوة إيجابية على مسار تعميق العلاقات، وفي سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ورفع القدرة التنافسية للأردن على صعيدي الإنتاج والتصدير .الا أن التداعيات الامنية غير المستقرة التي عاشها العراق بعد توقيع الاتفاق، وخاصة فيما يتعلق بتامين النقل البري للنفط إلى الأردن لعبت دوراً في تعثر وتنفيذ الاتفاق ، وعدم الانتظام في وصول النفط العراقي إلى الأردن، لذا جاءت تصريحات وزير الخارجية العراقي عام (**2008**)،لتشير إلى أن العراق ما زال ملتزماً بتزويد الأردن بالنفط الخام وبأسعار تفضيلية على الرغم من ذلك (فرحان، ٢٠٠٨ : ٧٦)، وتأكيداً لهذا الالتزام وقع البلدان في عام **(2008)** مذكرة تجديد العمل بالاتفاق النفطي بين العراق والأردن لعام (**2006**) لمدة ثلاث سنوات ، لذلك شهد شهر آب **2008** تنفيذ الاتفاق النفطي، وبموجبه صدر العراق **(10)** الآف برميل من النفط الخام يومياً إلى الأردن بسعر يقل عن **(18)** دولار للبرميل عن أسعار النفط في البحر المتوسط، ،وكان لتنفيذ هذا الاتفاق وقع إيجابي في الأردن شعبياً ورسمياً وفي العام (**2009**) نوقش موضوع تزويد الأردن باحتياجاته من النفط العراقي تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام (**2006**) كما تم الحديث عن إمكانية زيادة كميات النفط العراقي إلى الأردن، إلى **(15)** أو **(20)** ألف برميل بدلاً من **(10)**الآف برميل يومياً ، وذلك عندما تتم إعادة بناء أنبوب النفط بين كركوك وبانياس الذي سيؤدي إلى نقل النفط إلى الأردن عبر هذا الأنبوب وليس عن طريق الشاحنات . وفيما يتعلق بمد خط أنابيب

بين العراق والأردن وهو أحدى المشاريع التي سبق أن طرحت في وقت مرحلة سابقة في اللقاءات السياسية والفنية بين البلدين، فقد أتفق الطرفان في عام(**1998**) على إنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين بطول (**650**)كم ويتم تنفيذه على مراحل وقدرت الكلفة الإجمالية للمشروع آنذاك بـ (**350**) مليون دينار أردني، بطاقة تصل إلى (**250**) ألف برميل يومياً، إلى أن عمليات مد الأنبوب توقفت ، فقد بقى هذا الخط في إطار الدراسات والمقترحات التي تطرح بين الحين والآخر، ويفترض وبحسب المشروع أن تصل أنابيب النفط العراقي إلى مصفاة البترول في الزرقاء الأردنية ثم ميناء العقبة ليصار إلى تصدير النفط العراقي من خلاله إلى الأسواق العالمية، على أن يتحمل تكاليف ما ينفق عليه ضمن الرقعة الجغرافية للبلدين، ولكن هذه الدراسات توقفت نتيجة الظروف الأمنية التي مر بها العراق، رغم أن اللجان المشتركة بين البلدين أعادت فتح هذا المشروع، وأشارت إلى أهميته وجدواه الاقتصادية بوصفه أفضل الخيارات أمام العراق والأردن على حد سواء لنقل البترول (مفارجة، ٢٠٠٩ : ٨٧)

وبينت وزارة النفط العراقية أن صادرات النفط العراقية إلى الأردن توقفت لمدة مضت بناءً على رغبة الجانب الأردني .وبلغت اسعار نقل طن النفط الخام من العراق أعوام (**2011** ، **2012**) **98**)، (**28** ديناراعراقي مقارنة مع (**37**) دينارا لعام (**2010**) وفي عام (**2009**) بلغ (**66**)دينارا ، وفي عام (**2008**) بلغ (**76**) ديناراً. ويستهلك الأردن ما معدله (**100**) الف برميل يوميا من النفط الخام، ارتفعت إلى نحو (**170**) الف برميل.

وقد حالت معوقات عدة دون استيراد كامل كميات النفط المتفق عليها مع العراق العام الماضي والتي بلغت نحو(**300**) الف طن من اصل(**500**) الف طن توفرها اتفاقية وقعها البلدان عام **2006**. (النعيمي ، ٢٠٠٦ : ٢١)

وعليه يمكن القول أن هناك علاقات اقتصادية وثيقة بين الأردن والعراق على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وخلال سنوات عقوبات الامم المتحدة بلغ الارتباط بينهما ذروته ، ولكن ميزان النفوذ الاقتصادي اعتمد على العراق أكثر من اعتمادة على الأردن ، ورغم أن الطرق البرية بين بغداد وعمان وبين بغداد والعقبة ليست قصيرة المسافة ، وناقش البلدان عمليات كبرى لرفع مستوى الطرق وخطوط الانابيب لكن التخطيط تأخر أكثر من مرة ، ويبقى مطار الأردن الدولي صلة جوية حيوية بالنسبة للعراق .

وأخيراً إعادة فتح معبر طربيل الحدودي بين العراق والأردن منتصف عام ٢٠١٧ ، الامل إلى القطاع الخاص الاردني بإستئناف نشاطة والدخول إلى السوق العراقية التي كانت تستهلك ٨٠ في المئة من الانتاج الاردني ، خلال السنوات التي سبقت سيطرة تنظيم داعش على محافظة الانبار ، ويرتبط العراق والأردن بعلاقات اقتصادية رصينة لم تتأثر بالمتغيرات التي شهدها العراق طيلة العقود الماضية ، إذ اعتمدت السوق العراقية على موانئ الأردن لتأمين وارداته من دول أمريكا وشمال أفريقيا ، فضلاً عن إعتماد المستهلك العراقي على منتجات اردنية كثيرة جعلت من المصنع الاردني يعتمد في شكل كبير على هذه السوق ويعتمد الأردن على العراق لتأمين حاجته من النفط وتشغيل الجزء الاكبر من أرصفة البحرية والنقل البري واستثمار الجزء الاكبر من الاموال العراقية العائدة إلى مستثمرين في قطاعاته الاقتصادية .

الاستنتاجات

1- إن تاريخية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد شكلت أساساً لاستمرار العلاقات التجارية وتصاعدها، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فهو يعكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.

2- كان من بين نتائج تدهور الوضع الأمني في العراق تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في الأردن وقد اسهم هذا بأشكال مختلفة في ازدياد التقارب العراقي -الأردني خاصة في المجال الاقتصادي من خلال ازدياد أعداد المستثمرين العراقيين في الأردن الذين عملوا من جانبهم على الاسهام في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن بشكل مستقل أو بالتعاون مع نظرائهم الأردنيين.

3- اثر الحصار الإقتصادي المفروض على العراق سلبياً على الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي، إذ انخفضت حجم هذه الصادرات مما ترك آثاراً سلبية ليس على الصادرات الوطنية فحسب بل على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأردني عموماً.

4- أدت الحرب الأمريكية على العراق في عام **2003** إلى توقف المستوردات النفطية من العراق بشكل كامل مع بداية مدة الحرب.

5- إن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد عام **(2003)** ، هو أعلى من جميع المعدلات في الفترات السابقة.

6- إن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، تعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوربي.

7- انخفاض حجم الاستيرادات الأردنية من العراق بعد عام **(2003)** وبشكل ملحوظ، نظراً لأن الأردن كان يعتمد بالدرجة الأساس على النفط العراقي.

8- فضلاً عن الاستثمار العراقي في الأردن، كان للنفط دور في تعزيز العلاقات العراقية الأردنية، فالعراق يمثل عمق الأردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي اسهمت وتسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن.

9 - أسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، واسهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولايزال يواجه ضغوطاً متعددة، وتنوعه.

10- أسهم وجود العراقيين بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية وأدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، ما سرع من وتيرة الحركة التجارية وجعلها أكثر مرونة، الأمر الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ودفع ذلك بعجلة الاقتصاد بشكل سريع في السوق المحلية وأثمر ذلك عن وجود مشاريع اقتصادية اسهمت بخلق فرص عمل سواء كانت للعراقيين أم للأردنيين.

التوصيات

1- ضرورة تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات وعلى مختلف المستويات والصعد للمسؤولين في كلا البلدين وفتح اتجاهات جديدة تُساعد باتجاه تحقيق نوع من التكامل والتفاعل والارتباط في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

2- أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن.

3- أن من أبرز مزايا الاستثمار في الأردن هو الموقع المتميز والبيئة السياسية المستقرة والاعتماد على الاقتصاد الحر والسياسات الاقتصادية القائمة على قيادة القطاع الخاص وتحرير التجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوفر حزمة من الحوافز، والإعفاءات لتشجيع الاستثمار.

4- عقد اتفاقية للتبادل التجاري الحر، تتيح التبادل التجاري بين البلدين من دون قيود كمية أو جمركية لجميع المنتجات وبإمكانها دخول أي من السوقين بكل سهولة ومن دون أية عقبات.

5- أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أُنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن، واستكشاف ميادين جديدة للتعاون بهذا الاتجاه مع أهمية التوصل إلى اتفاقات تُذلل المعضلات والمشكلات التي قد تنجم عند تنفيذ هذه الأتفاقيات

6- أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين، ودراسة ربط البلدين عبر منظومة سكك حديد،بانشاء شبكة سكك حديدية بين العراق والأردن سوف يوفر ممر نقل فعال للصادرات والواردات العراقية إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، ما يعزز التجارة بين البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر ودول شمال إفريقيا.

7- تطوير مناخ التعاون الأمني بإشكاله كافة بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة.

١- يجب على العراق والأردن أن يتغلبا على ازمه الثقة التي اعترت العلاقة بينهما في الوقت الحاضر.

المصادر : -

١- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، الجزء العاشر ،**1998**.

2- لمزيد من الاطلاع-:

* قحطان أحمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من **14** تموز **1958** إلى **8** شباط **1963**، (القاهرة :مكتبة مدبولي)، **2004**.

* ارشيد فالح عيسى .العلاقات الأردنية-العراقية(**1958- 1946**)، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن،**1993**.

3 - زينب عبد الحسن ، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، **2010** .

4 - قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من **14** تموز **1958** إلى **8** شباط **1963**، القاهرة :مكتبة مدبولي(**2004**) ، .

5- عدنان محمد هيجانة، العلاقات الخليجية –الأردنية الواقع والمستقبل **2004-1980** ، (دبي :مركز الخليج للأبحاث،٢٠٠٦).

6- عثمان فتحي صالح، (العلاقات العراقية – الأردنية **1968-1991** دراسة تاريخية) رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، الموصل، العراق،**2007** .

7- عدنان محمد هياجنة،مصدر سابق .

8- محمود عبد الرزاق محي الدين ، الأردن وأزمة الخليج الثانية **1991/2/26-1990/8/2** رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة اليرموك، أربد، الأردن**2007** .

9-علاء الفزاع،علي الرواشدة،العلاقات الاردنية العراقية من تجارة الحروب إلى صناعة المستقبل ،**2013**،نسخة الكترونية **www.al-akhbar.com**

10- موسى محمد أحمدعلاونة ، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة) اليرموك، أربد، الأردن**2006**.

11- موسى محمد أحمد علاونة، مصدر سابق.

12- عدي اسعد خماس ، الاحتلال الامريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الاردنية(٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة (ماجستسر) في العلوم السياسة ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١ .

13- لمزيد من الاطلاع-:

* إيمان أحمد رجب: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الأحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،**2010**).

* ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الاردنية العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي ،(عمان بدون دار نشر،٢٠٠٨).

14- مركز دراسات الوحدة العربية:إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودوليا ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية**2004**،.

15- سداد مولود سبع :العلاقات العراقية الأردنية :دوافع البقاء والأستمرار، نشرة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العراق:مركز الدراسات الاولية،**2009**).

16- Ali، Alawi (2007) .(The Occupation of Iraq winning the war losing the peace) .London :New Haven.

17- مظفر نذير الطالب: العلاقات العراقية الاردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد**2005**،**(17)** .

18- عدي اسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية –الأردنية **2003** -**2010**رسالة ماجستير،كلية الاداب،جامعة الشرق الاوسط **2011**.

19- فواز موفق ذنون ،الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان**2003**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل"العراق ودول الجوار"، للمدة من **20-21** كانون الاول**2006** ، الموصل، العراق.

20- علاء الفزاع،علي الرواشدة،مصدر سابق.

21- طارق الدعلجة،انشاء منطقة صناعية حرة بين العراق والأردن،نسخة الكترونية**www.alghad.com**

22- نسخة الكترونية**www.xelk.org**

23- فواز موفق ذنون، مصدر سابق.

24- فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية-الاردنية **(1982-2007)** ، الندوة العلمية " **(25)**علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها"، للمدة من**28** آذار**2007** ، الموصل، العراق.

25- فواز موفق ذنون **(2006)** ، مصدر سابق.

26- مظفر نذير الطالب ، مصدر سابق.

27- شيماء معروف فرحان ، تطورات العلاقات العراقية – العربية خلال عام**2008** ،(العراق :بغداد ،**2008**).

٢٨- أحمد مفارجة، العلاقات الأردنية العراقية بعد الحرب الإنجلو أمريكية على العراق، عمان، الأردن،**2009**.

29- حازم عبد الحميد النعيمي،" العراق والأردن دراسة في العلاقات السياسة"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد**11** ، **2006**.

ميناء الفاو الكبير وطريق حرير ... الأهمية والتحديات

ربان أعالي بحار أقدم

ضجر مرزوك عودة البدران

معهد الموانئ/ الشركة العامة لموانئ العراق

المقدمـــــــة

الشعوب الحية لن تتوقف عن الابتكار والتطور خاصة إذا ما كانت ذات تاريخ حضاري مشرف من الحضارة والإنسانية، والعراق لا يقل شئنا عن الدول التي تتربع الأن قمة الحضارة، لكنه يمر بكبوة مؤقتة ولعل مشروع بناء ميناء الفاو الكبير وربطه في طريق الحرير خطوة أولى وقفزة نحو الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والمجتمعي.

الهدف من البحث

١. تحسين الوضع الاقتصادي من خلال تطوير عمل موانئ العراق.
٢. مواكبة التطور العالمي بمجال النقل وجعل العراق حلقة عالمية مهمة.
٣. المحافظة على الوحدة والتكامل والاستقرار العام.
٤. توجيه المجتمع نحو الاعمار والبناء والتنمية.

فرضـية البحث

تزامن بناء ميناء الفاو الكبير مع نجاح مشروع طريق حرير– حزام واحد وحلقة عقدة العراق لربط الشرق بالغرب من خلال القناة الجافة العراقية.

مشـكلة البحث

المشروع مخطط له من بداية القرن الحادي والعشرون، وعندما أصبح على واقع الأرض تعرض إلى تحديات كبيرة تحتاج حلول ناجعة.

منهـجية البحث

١. يتضمن البحث طريق حرير– حزام واحد من وجهة النظر الصينية والمخاوف التي تخشاها الدول المرتبطة، ونشاطات الدول التي دخلت ضمن هذا المشروع والدول التي ترغب بأن تكون جزء منه.
٢. كيفية التفاعل مع طريق الحرير– حزام واحد وعقدة العراق ومدى أهمية الموقع الاستراتيجي للبصرة بالخصوص والعراق بالعموم.
٣. التنافس الشريف والغير الشريف للدول المينائية المجاورة والإقليمية.
٤. طرح أهم التحديات العراقية وحسب الإمكانات الحالية.
٥. طرح الاستنتاجات والمقترحات الناجعة.

المبحث الأول

طريق حرير ... الرؤية الصينية والنظرة العالمية

الشعوب الحية تمجد تأريخها وتستنبط منه العبر ولربما تكرر التجربة إذا كانت ناجعة وما طريق حرير إلا علامة فارقة للحضارة الصينية فهو يعود إلى العام الثاني قبل الميلاد، ومن هذا المنطلق بدأت محاولات الصين لإحياء طريق الحرير الجديد وبحلة عصرية في بداية تسعينات القرن الماضي، عبر ما يعرف بالجسر البري الأوربي الاسيوي الذي يصل بين الصين وكزاخستان ومنغوليا وروسيا وصولا إلى ألمانيا عبر سكك حديدية. وبنهاية ٢٠١٣ تم الإعلان عن طريق الحرير بحلته الجديدة (الطريق الواحد – الحزام الواحد) مستغلين شهرة الاسم القديم ومجددين بفتح طرق جديدة مع احياء الطرق القديمة وبذلك المشروع لم يقتصر على الطريق الواحد فقط بل انشاء شبكة عنكبوتية لبعض العقد المحورية التي اختارتها الصين حول العالم فرصدت ترليون دولار كمبلغ اولي للمبادرة وكان التركيز الأول على الاستثمار في البنية التحتية والسكك الحديدية والطرق السريعة.

يغطي المشروع حاليا ٦٦ دولة في ثلاث قارات هي: اسيا، أوربا، افريقيا. وينقسم إلى ثلاث مستويات: تشمل مناطق محورية ومناطق للتوسع ومناطق فرعية، ويتضمن المشروع فرعين

رئيسين الأول البحري والذي يتضمن خطوط ملاحية ثابتة ومتقاربة وموانئ رئيسية ومناطق اقتصادية خاصة بالإضافة إلى مناطق خدمية وساحات خزن. أما الثاني فهو البري والذي يتضمن الخطوط البرية السريعة وخطوط السكك الحديدية والمطارات وعقد الاتصالات والذي أطلق عليهما حزام طريق الحرير الاقتصادي. لعل أبرز الدول الداعمة للمشروع هي روسيا وباكستان وانضمت لهم مؤخرا وبتوجس بريطانيا وإيطاليا وتركيا واليونان الذي يعتبرونه انفتاح اقتصادي على العالم، في حين يزداد قلق بعض الاوربيين والامريكيين إزاء هذا المشروع وسط تنامي نفوذ الصين والشكوك حول نواياها، مع ذلك لايزال تهافت الدول لتوقيع اتفاقات تعاون مع بكين حتى وصل إلى ١٢٣ دولة ، ٢٩ منظمة دولية.

الأهداف الصينية من مشروع طريق حرير – حزام واحد

١. ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول الطريق وتسريع وضمان وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية بما في ذلك آسيا وأوربا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى ليكون أكبر مشروع في تاريخ البشرية.
٢. فتح أسواق جديدة والتعامل مع دول جديدة لاستيراد منتجاتها.
٣. التخلص من مأساة مضيق ملقا المحصور بين (إندونيسيا – ماليزيا – سنغافورا) الممر الذي تمر من خلاله ٨٠% من صادرات وواردات الصين حول العالم، والذي تسيطر عليه القوات الامريكية.
٤. كسب أصدقاء جدد وتعضيد الصداقات القديمة استعدادا لرحلة الصعود وسيادة العالم.

طريق حرير – حزام واحد قراءة اقتصادية

يعد مشروع طريق حرير (طريق واحد – حزام واحد) من المشاريع الاستراتيجية الدولية الكبيرة والذي تسعى الصين من خلاله استثمار كل ما لديها من طاقات وقدرات وتحدي ومنافسة فعملت على تفعيله بطرق حديثة وبأسلوب يتناغم مع متطلبات المستهلك والتجارة الدولية من السرعة والأمان وتعدد الوسائط. فلما تعاظمت المنتجات الصينية وراج انتشارها على مستوى العالم كله وبما في ذلك الدول الصناعية الكبرى كأمريكا وروسيا واليابان ودول الاتحاد الأوربي وأصبحت منافسة وبقوة من حيث التقنية والبساطة والرخص وفهم رغبة المستهلك لدى الافراد والدول، فصار لزاما ان تتربع على عرش قمة التبادل التجاري الدولي. فالفكرة لم تكن جديدة بل حدثت وفعلت من قبل الصين كي تضمن سريان

تجارتها إلى جميع انحاء العالم وبدون اية عوائق او توقف لأسباب فنية او علاقات دولية او لربما الحروب، فالفكرة ببساطة مرنة ولا تزال تتشكل وحسب شعار (انت تكسب وانا اكسب) وعلى الطريقة الصينية البطيئة جدا وهي اللغة التي يفهما العالم (انت تريد وانا اريد) بمعنى الصين تضع البدائل وتشرك مصيرها بمصير دول أخرى كي تضمن وقوفها مستقبلا معها لحرب محتملة مع أمريكا، التي لم تدخر شرا الا وفرضت على المنتجات الصينية ضرائب مجحفة وفرضت عقوبات اقتصادية على بعض شركاتها، سيما واسطولها البحري يمارس مضايقات على التجارة البحرية الصينية.

وتحقيق هذا الهدف لم يكن سهلا مع دول سبقتها بالتطور والابداع ولها ثقلها الدولي وتواجدها العسكري بقواعد واساطيل بحرية تؤمن تجارتها وهيمنتها السياسية.

فعمدت الصين على لعب دور كبير وجريء للخوض بهذا المجال وبشتى الاتجاهات فقامت على استئجار مدن وحولتها إلى مدن صناعية ومرافئ كبيرة وجزئت خطوط النقل ونوعتها واعتمدت كل طرق النقل وانشاء مصانع خارج الصين وانفتحت على الاستثمار العالمي. ووضعت نقاط مثابة للربط بحيث جعلت من طريق حرير طريق واحد شبكة متكاملة للنقل العالمي.

طريق حرير الجديد الذي أطلق عليه (طريق واحد – حزام واحد One road one belt) والعنوان دال على المعنى، حيث يتكون من جزئين رئيسين الأول الطريق البري والثاني الطريق البحري فكلاهما يشكلان ما يشبه الحزام بدائرة تكون مجتمعة عند الصين! وبعد نجاح هذا المشروع أنشأت مسارات أخرى تمثل شبكات وعقد محورية كلها تؤدي نفس الغرض:

أولا. الطريق البحري/ (الذي يبدأ من الصين وينتهي في إيطاليا): الممر الرئيس يبدأ من الصين ويمر عبر فيتنام، إندونيسيا، ماليزيا، بنغلادش، الهند، سيريلانكا، جزر المالديف، كينيا الافريقية، جيبوتي، متجها شمال البحر الأحمر مارا عبر قناة السويس ثم الأبيض المتوسط، اليونان ثم إلى ايطاليا الاوربية.

ثانيا. الطريق البري/ (الذي يبدأ من الصين وينتهي في إيطاليا): الممر الرئيسي يبدأ من الصين ثم كازاخستان، إيران، تركيا، روسيا، المانيا، إيطاليا.

الفكرة الرئيسية تكمن/ بان الصين هي التي تنتقل ببضاعتها ومصانعها إلى العالم، والفكرة مطابقة لما تعمل به داخل الصين نفسها بحيث استخدمت من المنازل التخصصية تجميع

بعض منتجاتها، وبالمقابل لا يوجد انفتاح صيني على المنتجات الاوربية وغيرها سوى بعض الموارد الأولية مثل النفط والغاز والتقنية العالية في مجال الاليكترون والطاقة النووية.

العوامل التي ساعدت على نجاح طريق حرير – حزام واحد

١. رسمت الصين خطوط جديدة للتجارة الدولية واعتمدت مركزها المرافئ البحرية التي وزعتها وفق خارطة تتناسب وامكانياتها التجارية والبحرية والحماية العسكرية وفق قواعدها في بعض البلدان.
٢. اختيار الصين للبلدان المتعبة اقتصاديا والراغبة بالاستقرار والنهوض بالتنمية.
٣. اختيار الصين المواقع الاستراتيجية التي تمثل عقد مهمة لاستلام وارسال وخزن البضاعة واستهلاكها.
٤. المواقع التي اختارتها الصين تشكل مسافات بحرية وبرية قصيرة الامر الذي يسهل الحماية والإدارة في التجزئة والتكامل.

الفوائد الصينية المتوقعة من مشروع طريق حرير – حزام واحد

١. الانتشار الواسع ورواج بضاعتها إلى جميع انحاء العالم.
٢. منافسة الدول التجارية كبرى من غير الحاجة إلى امكانياتهم المينائية والطرق البرية التي تؤمنها.
٣. إمكانية التواجد العسكري الصيني في جميع انحاء العالم بحجة حماية قواعدها وموانئها ومناطقها الاقتصادية التي استأجرتها او التي استثمرت بها.
٤. اشراك الدول التي استثمرت معها وربطتها مع طريق حرير وربط مصيرها مع المصير الصيني، بمعنى دخول هذه الدول ضمن المحور الصيني من غير دراية، حفاظا على البنى التحتية والمنشئات المقامة على أراضي بلدانها.
٥. الصين بهذا المشروع حققت سياسة الردع لأي عدوان عسكري متهور من جانب انتشارها العسكري الواسع ومساندة اغلب دول العالم لها.

المخاوف العالمية من مشروع طريق حرير – حزام واحد

١. مبادرات بكين لطريق حرير الجديد التي تهدف إلى بناء سكك حديد وطرق وموانئ في انحاء العالم باستخدام قروض صينية بمليارات الدولارات سيما في الدول التي تعاني من الكساد الاقتصادي والفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار سوف يصعب عليها سدادها. بمعنى السخاء الصيني يخلق فعليا مصائد وديون.
٢. مخاوف من هيمنة الصين على دول ضعيفة مثل سريلانكا التي ابرمت معها عقد ايجار لمدة ٩٩ عام وبقيمة ١.٤ مليار دولار.
٣. مخاوف المحور الأمريكي بان تسعى الصين من انتشارها العريض حول العالم وبناء قواعد عسكرية واقتصادها المتنامي بشكل مضطرد بأن تتسيد العالم اقتصاديا وعسكريا (الصين تغزو العالم برضاه).

المبحث الثاني

ميناء الفاو الكبير ... الأهمية والتحديات

موقع ميناء الفاو الكبير والاهمية الاستراتيجية

١. يقع ميناء الفاو في مدينة الفاو إلى الجانب الشرقي من ساحلها المحاذي للكويت والمطل على خور عبد الله الممر البحري الرئيسي للعراق والذي يؤدي إلى موانئ ام قصر وموانئ خور الزبير مصدر العراق الثاني بعد النفط.
٢. تعتبر البصرة النافذة البحرية الوحيدة للعراق والتي تكمن أهميتها كونها تتربع على القمة الشمالية للخليج العربي وزادت على ذلك موقع العراق الذي يقع في قلب الشرق الاوسط وبامتداده الطولي نحو سواحل البحر المتوسط وأوربا من خلال سوريا وتركيا، الامر الذي جعل الصين تختار العراق العقدة الرئيسية لطريق حرير لأنه الأقصر لربط الشرق بالغرب سيما وامتلاكه وسائط نقل متعددة وموارد بشرية ومادية مختلفة.
٣. يعتبر ميناء الفاو من الموانئ الكبيرة والحديثة والمتعددة الأغراض لاسيما وكونه الميناء العراقي التجاري الوحيد الذي يقع على الواجهة البحرية العميقة، بعمق ٢٠ متر يتم إنشاؤه

على مساحة طولها ٦٧٠٠ متر وبعرض ٢٦٩٠ متر، إذ يتألف من ٩٩ رصيف تجاري ٩ تخصصية منها لتصدير النفط والغاز وبطاقة إنتاجية ٢٥ مليون حاوية بحلول عام ٢٠٣١ ، يواجه البحر بكاسري أمواج الشرقي ١٤ كم والغربي ١٦ كم. من المقرر بناء مصانع للأسمدة والبتروكيماويات والغاز الطبيعي السائل والصلب وصهر الألمنيوم بالإضافة إلى بناء مدينة تجارية مجاورة للميناء ستحتوي على مطار ومصفاة للنفط تنتج ٥٠٠ ألف برميل نفط يوميا، ومستشفى ومدينة سكنية وأخرى ترفيهية ومولات وحدائق، هذا بالإضافة إلى الربط السككي مع شبكة سكك حديد جمهورية العراق وطرق خطوط سريعة تمر من تحت خور الزبير عبر نفق، واستخدامها ضمن طريق حرير – حزام واحد عبر تركيا ثم اوربا والأخر عبر سوريا ثم الأبيض المتوسط.

٤. لنا أن نفهم حجم الاستثمارات للموارد البشرية والمادية والنهضة العمرانية إذا ما تم استغلال المشروع أفضل استغلال لاسيما والعراق يحتوي على عمق طولي يتجاوز ١٥٠٠ كم من الفاو/ جنوب العراق وحتى نقاط الربط في تركيا وسوريا.

طريق حرير ومحور عقدة العراق

العراق من ضمن الدول المهمة التي تم اختيارها على خارطة طريق حرير (طريق واحد–حزام واحد) لما يمتلكه من عناصر استراتيجية قوية بالغة الاهمية لتبادل التجارة العالمية، لعل أهمها:

١. الموقع الجغرافي الذي يربط الشرق بالغرب، اسيا وأوربا وافريقيا، وله حدود مع ٦ دول عربية وإسلامية وكل منها تؤدي إلى جهة ذات أهمية تجارية كبيرة.
٢. وفرة الموارد الطبيعية المختلفة والامكانية الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية.
٣. وفرة الموارد البشرية والطاقات العملاقة من خبراء واختصاصيين بشتى المجالات ووفرة الايدي العاملة.
٤. طوبوغرافية الأرض التي يغلب عليها الانبساط والسهولة لشق الطرق واستخدام الأنهر او انشاء البنى التحتية الصناعية.
٥. التطلع للتحرر من الهيمنة الامريكية والتحدي الأكبر للقيادة السياسية العراقية والأهمية الملحة في تنمية جوانب الحياة الأساسية المهدمة بسبب سلسلة الحروب المتواصلة، فالعراق بحاجة

إلى جهد كبير ولمدة طويلة قد تصل إلى ١٠٠ سنة قادمة ومن شركات عدة لإعادة البناء والتعمير كي يلحق بركب جيرانه.

٦. العراق الان أحوج ما يكون إلى التنمية وبجميع نواحيها كنتيجة لسياسات الحكومات المتعاقبة الفاسدة والانحلال الطبيعي في المجتمع وزيادة الايتام والارامل والجوع والبطالة، فهو بحاجة إلى قيادة سياسية وطنية حكيمة أو أية جهة دولية تمسك بيده من أجل تجاوز هذه المحنة التي يتطلع كل عراقي شريف الخروج منها (الصين بمثابة الصدر الحنون).

٧. العراق لم يكن يوما منعزلا عن العالم بل كان مساهما في تنمية الشعوب وبهبات مجانية يشهد لها الشرق والغرب ولعل الصين أحدها خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (رد الجميل).

٨. العراق الحديث سبق الصين بالربط السككي واستطاع ان يوصل تجارته وتجارة غيره عبر الباءات الثلاث (بصرة – بغداد – برلين) ومد سكك حديد باتجاه الشرق مع إيران وباتجاه الشمال نحو تركيا وسوريا. ولولا الحروب الصدامية العبثية لكان العراق الان يمثل مركز التجارة العالمية.

البصرة العقدة الرئيسية وحلقة الوصل الوحيدة مع طريق حرير

١. دائما تشكل النهايات البحرية للجرف القاري أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية والتجارية وحتى الهيمنة العسكرية ولكون البصرة النافذة البحرية الوحيدة للعراق نحو العالم فإنها تفردت بهذا الموقع الجغرافي وتربعت على عرش شمال الخليج العربي فزادت أهميتها للعراق والعالم.

٢. عندما نفترش الخارطة البحرية ونؤشر عليها أهم موانئ المنطقة نجد البصرة تتصدر الجميع وتنفرد بصفات إيجابية كبيرة لذا تسعى معظم الدول الاقتصادية للفوز بإرضائها والاستثمار فيها.

٣. تتصف موانئ البصرة بالتعدد والاختلاف والتنوع، الميزة التي تمنحها مرونة في العمل واستمرار التجارة من غير خسارة.

٤. وجود مساحات فارغة كبيرة قرب الموانئ التجارية المقامة أصلا او المخطط لها، بمعنى وجود مرونة في التخطيط الحديث للمنشئات التابعة خاصة الخدمية ومساحات الخزن والمدن الصناعية.

٥. توجد في البصرة بنى تحتية بحرية وخدمية قائمة تعتبر أساسية لقيام وتقويم عمل طريق حرير ولها الخبرة والسبق في العمل البحري. مثل: شركة الموانئ، النقل البحري، النقل البري، سكك القطار، مطار البصرة، مصارف مستشفيات، ....

الخيارات والخيارات البديلة لعقدة العراق

الصين مصرة على اشراك العراق بطريق حرير للأهمية التي تناولتها في أعلاه ومزايا أخرى تجنبنا ذكرها لعدم الاطالة، وهي تعلم جيدا بعدم وجود قيادة مركزية ذات قرار استراتيجي طويل الأمد لعدم ثبات العنوان العام للدولة، كما انها غير مستعدة لاستبعاد العراق من هذه الحلقة التجارية المغلقة، سيما ولها تبادل تجاري غير عادي مع العراق، ومع ذلك فهي قدمت مرارا وتكرارا عناوين مشاريع لكن الجانب العراقي لا يدرك الأهمية للخروج من محنته، كما ان للصين رغبة جامحة للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط فخصصت ٤٠٠/٥٠٠ مليار دولار لإنشاء مصانع صينية ولا يوجد افضل من العراق لتحقيق هذا الحلم الصيني وهي لا تزال صابرة لأنها تعتقد بان تكون إمكانية تصدير البضائع الصينية إلى اوربا يكون باقل كلف عبر القناة الجافة العراقية:

١. الخيار الأول/ والأفضل للبلدين: الصين – جوادر – البصرة – أوربا
٢. الخيار الثاني/ البديل عن الأول: الصين – جوادر – الكويت – العراق – أوربا
٣. الخيار الثالث/ البديل عن الاثنين: الصين – جاه بهار وبندر عباس – العراق – أوربا

مناقشة الخيار الأول/ وهو الأفضل على الاطلاق لكل من الصين والعراق للأسباب الأتية:

١. متوسط المسافة الزمنية بين مينائي جوادر Gwadar وام قصر بحدود يومين فقط.
٢. إمكانية تفعيل وتطوير الاتفاقية العراقية الصينية.
٣. التعامل المباشر مع العراق يمنح الصين حرية الاستثمار وبكافة المجالات على طول وعرض مساحة العراق الكبيرة نسبيا والمتعطشة للبناء والاعمار والتنمية. ومن جانب آخر وجود مصانع صينية في العراق يقرب المسافة على اوربا ومنطقة الشرق الأوسط مما يقلل كلف النقل ويقلل عدد الشركاء.

٤. التعامل الإداري والفني مباشر وبدون عقدة ثالثة او رابعة، وكذا معالجة معوقات العمل وكيفية ديمومته.

٥. إمكانية عقد اتفاق واحد لكل مجريات المشروع الحاضرة والمستقبلية.

٦. استفادة صينية مباشرة بدون زيادة حلقات الاستثمار في عقد النقل لطريق حرير.

٧. إمكانية الصين عقد اتفاق تفاهم على مدن صناعية تخصصية مينائية وغير مينائية منتشرة على طول القناة الجافة العراقية.

٨. إمكانية الصين للاستثمار المباشر او الغير مباشر لإنشاء القناة الجافة ومقتربتاها الخدمية.

٩. بإمكان العراق منح الصين حق تأجير او استثمار أراضي فارغة ومينائية مع تحقيق التنمية المطلوبة والخروج من مازق الفساد الإداري والمالي والحفاظ على المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة.

١٠. إمكانية تنشيط عمل الموانئ العراقية الحالية وتطويرها وتوسعتها.

١١. إمكانية استفادة العراق المباشرة من عوائد واجور السفن والجمارك واجور شحن والتفريغ والوكالات البحرية والخدمات البحرية وتصليح وادامة السفن والخدمات العامة وإمكانية تشغيل الايدي العاملة في الميناء وخارج الميناء وتحريك السوق وتنشيط المؤسسات البحرية الأخرى كالأكاديمية البحرية ومعهد الموانئ والشركات البحرية الاهلية والخاصة.

١٢. مكاسب أخرى غير اقتصادية ذات ارتباط مباشر بها، كالاستقرار السياسي والأمني والتنافسي مع دول الجوار ومزيد من الاستقرار العام للمجتمع. وتوسعة للمطارات والمصارف والمستشفيات والمدن السياحية وخطوط السكك الحديدية وتوسعة عمرانية.

١٣. سحب البساط من تحت الحكومة الكويتية والمخططات الرامية إلى غلق البحر امام العراق والتي طرحت نفسها كبديل عن الموانئ العراقية والداعية لتعطيل ميناء الفاو الكبير على حساب تفعيل عمل ميناء مبارك وبناء جزيرة بوبيان بتأجيرها إلى الصين ومزاحمة وعرقلة تجارتنا البحرية في قناة خور عبد الله وغلق المنطقة الاقتصادية الخالصة.

١٤. بإمكان دول الجوار الخليجية ارسال واستلام بضاعتها عن طريق الموانئ العراقية في البصرة عبر القناة الجافة العراقية من وإلى اوربا وغيرها.

مناقشة الخيار الثاني/ وهو الأسوأ على الاطلاق للأسباب التالية:

١- نتيجة للاستقرار العام الذي تتمتع به الكويت فمن الطبيعي ان تكون لديها خططها الاستراتيجية من اجل البقاء والمنافسة سيما وهي مهددة بكساد اقتصادي للسنوات العشر القادمة بسبب محدودية انتاجها النفطي الذي شارف على الجفاف وتحديات الطاقة التي تنذر باستخدام أساليب حديثة للطاقة النظيفة وانغلاقها على نفسها وكونها ذات مساحة صغير ومحاطة بدول كبيرة ذات اكتفاء ذاتي وإمكانيات اقتصادية هائلة ومتنوعة. طرحت الكويت نفسها على الصين كبديل عن الموانئ العراقية واوهمتهم بانها قادرة على انتزاع موافقة العراق للربط السككي لما لديها من إمكانيات مينائية ودبلوماسية وعلاقات دولية متنوعة خاصة وقربها الشديد من الموانئ العراقية مقابل دولة غير مستقرة وغير واضحة المعالم الاقتصادية والسياسية. فعرضت على الصين بعد ان أكملت مراحل متقدمة من ميناء مبارك الحديث وابرمت مع العراق اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، جملة من المغريات وتساهلت كثيرا معها بالتفاوض حول تأجير جزيرة بوبيان بالكامل لمدة ٩٩ عام وتعهدت بإكمال الربط السككي مع جميع الموانئ الكويتية ومع العراق من خلال القناة الجافة العراقية وهي مستعدة لتغيير الكثير من القوانين المحلية التي تتعارض مع عمل الشركات الصينية وتذليل كل الصعاب مع الجانب العراقي على الرغم من المعارضة الامريكية التي تريد ان تستفرد بالكويت والعراق معا!

٢- بالمقابل تريثت الصين فلم تضع فلسا واحدا في بوبيان لحين موافقة العراق الرسمية على الربط السككي مع الكويت وإقامة القناة الجافة العراقية، ومع هذا وذاك تبقى الصين متوجسة لمثل هكذا اتفاقات تتغير بتغير الحكومات سيما ونمو نشاط شعبي وحكومي معارض للربط السككي مع الكويت في ضل عدم توفر ضمانات سيادية.

٣- لو سلمنا جدلا موافقة العراق على الربط السككي مع الكويت وجاءت الصين للاستثمار في بوبيان من خلال القناة الجافة العراقية وحسب الاطروحات التي تتردد بالإعلام فإننا سنكسب فقط أجور العبور بالطنية فقط هذا إذا ما قامت الحكومة العراقية بالتكفل لبناء القناة الجافة العراقية بالكامل، اما إذا ما نفذت عن طريق الاستثمار فلن ينالنا الا الفتاة ومع ذلك فإننا سنخسر ما يلي:

١) ستتحول الكويت إلى مركز تجارة عالمي بدلا من العراق.

٢) استقرار كويتي وضمان مستقبلي وحل كل خلافاتها البرلمانية التي نشأت بسبب مشروع مبارك والأموال التي صرفت عليه وعلى الرشى الكويتية التي قدمت لبعض المسؤولين العراقيين والمكاتب الاستشارية العالمية التي تبنت المشروع.

٣) تأكيد سريان اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله واحتواء الممر البحري العراقي لخور عبد الله بالكامل وعرقلة العمليات البحرية العراقية من خلال كثافة السفن والتوسعة باتجاه البحر الإقليمي من خلال دفن الجزر وإقامة عليها منصات تحميل وغيرها.

٤) زيادة التحرش وعرقلة سير وحداتنا البحرية العراقية من قبل خفر السواحل الكويتية.

٥) سيتم توقف او الغاء مشروع ميناء الفاو الكبير لانتفاء الحاجة.

٦) عدم رغبة الصين مستقبلا للاستثمار في العراق حتى وان قدم تنازلات مضاعفة.

٧) اعلان خسارة ولربما استفلاس شركة موانئ العراق.

٨) زيادة عدد البطالة بين الشباب الباحثين عن العمل وكساد اقتصادي عام مصحوب بعدم استقرار سياسي وأمني.

٩) سيلحق ضرر بالموانئ العراقية من خلال حرمانها من الأجور المينائية والوكالات البحرية وعمالة الشحن والتفريغ، ... مقابل كسبها للكويت.

١٠) تواجد قوات صينية لغرض الحماية يعتبر عامل قلق وتهديد عسكري وأمني للعراق والمنطقة، بالإضافة إلى وجود قاعدة أمريكية أيضا بالكويت.

مناقشة الخيار الثالث/ الربط السككي مع إيران.

١. قبل البدء بنقاش هذا الاحتمال، يجب ان نضع في اذهاننا جملة أمور تتعلق بالتاريخ الطويل للجارتين ايران والعراق والذي يتسم بصفات غير متجانسة وبنهايات غير محمودة، فبالرغم من الانفتاح الإيراني الكبير على العراق والمساعدات التي قدمتها ايران الا ان المفاوض الإيراني لن يقبل الا ان يسجل تقدما على حساب العراق مهما بلغت الأمور من مرونة وتسامح وخير مثال لم يتم التوصل إلى حل مشكلة العودة إلى اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والخاصة بتنظيم الملاحة في شط العرب على الرغم من تصريح الرئيس الإيراني/ السيد روحاني ومن بغداد

بالعودة إلى الاتفاقية، بمعنى ان الخطاب السياسي الإيراني يختلف تماما عن الخطاب الفني الاستراتيجي.

٢. توجد بين العراق وإيران مشاكل كثيرة معلقة لحد الان ولعل أبرزها مشكلة المياه والسدود والحدود، فمن غير معقول ان يكون هناك تعاون استراتيجي طويل الأمد من غير حسم هذه الملفات الشائكة كي لا تكون سببا لحل الاتفاقات بين الطرفين.

٣. لو افترشنا الخارطة السياسية لإيران والعراق لوجدنا هناك تفوق كبير لإيران من حيث المساحة فهي تعادل خمسة أضعاف مساحة العراق، ومن حيث الحدود الدولية وعدد الدول المطلة عليها والتفوق البحري الكبير من حيث طول الساحل وتنوعه وعدد الموانئ وعدد البحار المفتوحة والمغلقة... ولو ناقشنا الموقف الاقتصادي والميزان التجاري لوجدنا تفوقا شاسعا على العراق... وهذا واضح من التبادل التجاري الأكبر من بين دول العالم ولأسباب عديدة لسنا بصددها... من هذا نخلص إلى ان هناك تأثير ايراني كبير على نهضة الاقتصاد العراقي إذا ما ضل معتمدا عليها نتيجة امكانيتها الاقتصادية والتجارية بشتى المجالات وتحت وطأة قيادات عراقية راغبة بتعميق هذه الروابط.

٤. ايران تعتبر قطب لمحور المقاومة المعادي لأمريكا وإسرائيل والممتد إلى سوريا ولبنان واليمن سيما وغالبية الشعب العراقي والقوى السياسية تتعاطف معها بل تقف معها بينما الساحة العراقية لا تتحمل صراعات دولية والكفة غير متعادلة والشعب العراقي لايزال يعاني من تبعات ويلات الحروب والحصار، فالعقوبات الامريكية على ايران والتي لاتزال قائمة لا تسمح لأية دولة التعامل مع ايران اقتصاديا الا وشملت معها، فالمفاوض العراقي امامه عقبات كثيرة عن كيفية مسك العصى من المنتصف ، بحيث يحقق أحلام الشعبين دون المساس بأمنه ومستقبله الاقتصادي والسياسي.

٥. إيران استعدت مبكرا للدخول في مشروع طريق حرير – طريق واحد لأنها تعتبر محورا رئيسيا وتشكل عدة عقد في هذا الطريق التجاري الكبير فكانت من اول دول الشرق الأوسط انضماما عبر بوابتها الشرقية مع الصين ((Tehran – Urumqi عبر تركمانستان، حيث وضعت العقدة الرئيسية في طهران العاصمة ومنها يمكن الانطلاق شمالا نحو أذربيجان وروسيا وتركيا وأوربا وجنوبا نحو البصرة وميناء بندر عباس وجاه بهار واستطاعت ان تنظم اتفاق مع العراق

لربط البصرة/ المعقل عبر الشلامجة بخطوط للسكك الحديد ولولا الضرف الاستثنائي المالي الذي يمر به العراق لكان هذا المشروع قيد التنفيذ.

٦. إيران عرضت نفسها بديل عن الباكستان وميناء جوادر وسبقت الاتفاق الصيني الباكستاني بإنشاء ميناء جاه بهار الذي لا يبعد عن جوادر بمسافة أقصاها ٢٠ كم فقط ويحمل نفس الصفات والامتيازات الفنية. لكن الصين اختارت الميناء الباكستاني جوادر(Gwadar) للأسباب التالية:

١) الربط البري مع إيران غير مباشر مع الصين والعمل فيه ازيد تكلفة وتعقيد.

٢) تعتبر إيران ذات اكتفاء ذاتي من المنتجات الصينية وحاجتها فقط في الصناعات الثقيلة والعسكرية.

٣) إمكانية ربط ميناء جاه بهار بريا عبر إيران لدول الجوار مكلف وذات مسافات كبيرة جدا كما انه لا يحقق غايته الاقتصادية.

٤) إمكانية الاستثمار محدودة مع الجانب الإيراني وعدم وجود مرونة في العمل المستقبلي.

٥) الموقف الإيراني المعادي للمحور الأمريكي وتعرضها للعقوبات الامريكية جعل منها موضع قلق للصين وأي مستثمر.

٦) بالرغم من تكلف الصين بمبالغ كثيرة لربط ميناء جوادر بطريق حرير بسبب وعورة الأرض الا انها حققت ما يلي: (يعتبر أحد العجائب الثمانية).

أ). ربط سككي وخطوط برية سريعة مباشرة وقصيرة مع الصين بالإضافة إلى الخط البحري.

ب). الاستثمار بكامل المشروع: التخطيط، التنفيذ، المتابعة، جميعها بيد الإدارة الصينية.

ت). الباكستان دولة تعتبر مستهلكة للبضاعة الصينية وذات اقتصاد محدود مقابل قوة عسكرية نووية وبحرية لا يستهان بها.

ث). اشراك الباكستان بالمصير الصيني من خلال ربطها بمشروع حرير وتوريطها بالديون الاستثمارية الكبيرة البعيدة الاجل.

ج). الباكستان تعد على المحور الأمريكي فهي مؤمنة عسكريا ومن التقلبات السياسية.

٧) القيادة السياسية الإيرانية لم تقف مكتوفة الايدي فالمخطط الإيراني لجأ إلى تفعيل ميناء جاه بهار عن طريق اقناع الهند التي اتخذت موقفا سلبيا من طريق حرير كونها دولة اقتصادية واعدة ومنافسة بقوة للصين ولم تشترك في هذا المشروع فهي بحاجة إلى انفتاح نحو العالم، فأبرمت ايران اتفاق معها بما يعرف بمعاهدة انستك ((INSTC/International North & South Transport Corridorوالتي يبلغ طولها حوالي ٧٢٠٠ كم والتي تقلص مدة وتكلفة البضائع بنسبة ٣٠% مقارنة بعبور قناة السويس وهي عبارة عن ربط بحري بين الهند/ مومباي وإيران/ جاه بهار ومن الأخير تنطلق خطوط السكك الحديدية وخطوط النقل البري نحو الشمال حيث العقدة الرئيسية طهران وبعدها نحو اوربا وروسيا وبحر قزوين، المشروع يؤكد دور ايران الاقتصادي مع العالم في ظل المحاولات الامريكية لعزلها عبر العقوبات .... ولم تقف إيران عند هذا الحد بل عرضت مرة أخرى على الصين من استخدام هذا الخط التجاري الجديد سواء بحريا او بريا وربطه سككيا مع طريق حرير، الفرصة الثانية التي تمكن إيران أيضا الربط السككي مع العراق ومن ثم إلى سوريا والأردن والسعودية وحتى الكويت عبر بوابة العراق الشرقية. وبذلك رشحت نفسها وبقوة هذه المرة بان تكون بديلا فاعلا عن موانئ البصرة بعرضها لاستخدام الصين كل الموانئ الإيرانية المطلة على الخليج العربي ابتداء من بندر عباس وانتهاء في بندر خميني وعبادان والمحمرة.

٧. إيران عرضت نفسها أيضا بديلا عن الموانئ والقناة الجافة العراقية لما وجدت الصين راغبة وبقوة للاستثمار عبر القناة الجافة العراقية معتلة بنفس العلل التي استخدمتها الكويت. وعملت على تشجيع العراق بالربط السككي ومن أماكن عديدة كي تحقق سرعة ومرونة في النقل سيما والتبادل التجاري العراقي الإيراني على أشده من الشمال إلى الجنوب، بالإضافة إلى نقل المسافرين والمعتمرين إلى العتبات المقدسة ومكة والمدينة.

٨. لو سلمنا موافقة العراق على الربط السككي مع إيران وهي سارية فعلا، فانه سيسبب بمحدودية العمل من خلال القناة الجافة العراقية لأنها ستستخدم خطوطها المتعددة المحاور، فإننا سنكسب فقط أجور العبور بالطنية فقط وبنسب خجولة، هذا إذا ما قامت الحكومة العراقية بالتكفل لبناء القناة الجافة العراقية بالكامل، اما إذا ما نفذت عن طريق الاستثمار فلن ينالنا الا الفتاة ومع ذلك فإننا سنخسر ما يلي:

١) سيتم تسويف المباحثات حول قناة شط العرب وكسب مزيد من الوقت يعود لصالح إيران، وتسويف حقوق العراق في مياه الأنهر الدولية والسدود والمشاكل الحدودية المتعلقة.

٢) سيتم توقف او الغاء مشروع ميناء الفاو الكبير لانتفاء الحاجة.

٣) تبقى رغبة الصين للاستثمار في العراق ولكن حسب الضرف الذي تراه مناسبا.

٤) زيادة عدد البطالة بين الشباب الباحثين عن العمل وكساد اقتصادي عام مصحوب بعدم استقرار سياسي وأمني.

٥) سيلحق ضرر بالموانئ العراقية من خلال حرمانها من الأجور المينائية والوكالات البحرية وعمالة الشحن والتفريغ، ... واعلان شركة موانئ العراق كشركة خاسرة.

تحديات العراق والإمكانات المحلية المتواضعة

للعراق تحديات جمة وعلى كل الأصعدة وليس من السهل تجاوزها الا بإرادة وطنية وقوة وشجاعة، فلا ينهض بهذه التحديات الا الشعب العراقي بنفسه لأنه اعلم بمصيره ومصير اجياله القادمة وسط صخب الدول الطامعة والكارهة له، وهذه التحديات قسم منها مادي فيحتاج إلى أموال وايدي عاملة ونزاهة وقسم آخر سياسي وأمني ومعنوي وكلاهما بسيطة المنال سوى انها بحاجة إلى تخطيط وتنظيم وإرادة. فيما يلي بعض التحديات والمتعلقة بالموضوع:

١. السيادة وحفظ الامن والحفاظ على وحدة العراق والاستفادة من الموقع الجغرافي.
٢. إعادة وتطوير البنى التحتية الأساسية.
٣. خطوط السكك الحديدية القديمة ومدى صلاحيتها وادامتها وتوسعتها كي تناسب عمل القناة الجافة العراقية.
٤. الخطوط البرية السريعة والمطارات والموانئ.
٥. تكملة بناء ميناء الفاو الكبير التحدي الأكبر والفاعل في عمل القناة الجافة.
٦. تفعيل عاصمة العراق الاقتصادية/ البصرة
٧. تفعيل السلطة البحرية العراقية.
٨. تفعيل اتفاقية الصين ومنحها استثمارات استراتيجية.
٩. مدى إمكانية إقامة مدينة الفاو الاقتصادية.

١٠. صياغة جديدة لقوانين الاستثمار كي تكون جاذبة.

١١. تفعيل التشغيل المشترك وفق نسب معقولة والسماح بتأجير الأراضي للمستثمرين.

١٢. تحديات مشروع الشام الاقتصادي والذي يعد مشروع التكامل الاقتصادي ومدى إمكانية انضمام سوريا ولبنان والسعودية.

١٣. مواجهة تحديات الموانئ الخليجية وبالخصوص الإماراتية التي سيخف الضغط عليها.

١٤. مواجهة تحديات قناة السويس وكيفية ابعاد شبح التأثير التجاري عليها.

١٥. مواجهة تحديات القوات الامنية المسلحة وإمكانية قيامها بواجباتها على أكمل وجه.

التحديات الساخنة تحت المداولة

١. ميناء الفاو الكبير يتصدر هذه التحديات والملف الأكثر سخونة محليا وعالميا حيث يعتبر من اهم المشاريع الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. كان مقرر انجاز المرحلة الأولى عام ٢٠١٦ وانجازه النهائي ٢٠٣٨ ، لكن عملية التنفيذ شهدت تعثر كبير لأسباب نترفع عن الخوض بها.

٢. أعلنت وزارة النقل العراقية وعلى لسان المستشار/ كريم النوري عن نيتها ربط سكك حديد العراق مع تركيا عن طريق منفذ إبراهيم الخليل الحدودي شمال البلاد، حيث تم الاتفاق مع شركة فرنسية لإتمام المشروع داخل العراق وربطها بالشبكة التركية التي تعهدت به انقره بوصلها بالخطوط الاوربية. ولن ننسى مشروع سكك حديد بصرة – بغداد – برلين المشروع الاستراتيجي الكبير الذي يوازي مشروع قناة السويس، حاليا الربط السككي مع تركيا هو ضمن الخط المار بالأراضي السورية وأيضا هناك اتفاق مع الجانب التركي على تشكيل سكة حديد مشتركة بين البلدين لربطهما بشبكة سكة حديد مباشرة.

٣. الربط السككي مع سوريا عن طريق القائم يحتاج إلى صيانة ووصلة سككية بحدود ١٥٠ كم ويسعى العراق الربط من خلال خط البو كمال السوري للوصول إلى اوربا عبر القناة الجافة والموانئ السورية. حيث يعتبر البديل عن الخط التركي.

٤. للعراق خط سككي مع إيران عن طريق المنذرية/ديالى يحتاج إلى صيانة، ويعتبر مشروع منفذ (الشلامجة –المعقل) الأقصر مسافة بحدود ٣٥ كم والذي من خلاله يمكن الاتصال بالصين والهند والخطوط الدولية الإيرانية مع جيرانها مما سيؤدي إلى انتعاش سياحي واقتصادي كبير.

٥. مع الجانب الأردني، هناك اتفاق مبدأي للربط السككي حتى الوصول إلى الحدود الأردنية ومن هناك إلى ميناء العقبة بعد استكمال المشروع على الاراضي الأردنية وتقدر المسافة بين (بغداد – العقبة) بحوالي ١١٥٠ كم ، هذا الخط سيعيد نشاط ميناء العقبة من الكساد الذي يعاني منه والذي استخدمه العراق اثناء فترة الحصار وحرب الخليج الأولى والثانية.

الخلاصـــــة

١. للمشاريع الاستراتيجية والتخطيط الصحيح ذات أثر كبير في نهضة الامة خاصة إذا ما اتسمت بالمرونة وإيجاد البديل فإنها ستكون أكثر فاعلية في التنافس والتحدي العالمي.
٢. لا يعد العراق من البلدان الحديثة الانشاء ولا قليل الخبرة والموارد بل تعرض إلى هجمة بربرية لا يعفى منها أحد من جيرانه ولا اعدائه الطامعين في خيراته والكارهين لنهضته، فالمحور الأمريكي لا يرغب بأية نهضة للعراق واخذ دوره الحقيقي كما ان أمريكا وزعت أدوارها على الدول التي وقفت معها لاحتلال العراق وضمنت مكافئتها على حساب الشعب العراقي المظلوم قصدا منها ان يركع وينصاع إلى مخططاتها وسلب كل المقومات التي تؤهله لقيام الدولة العظمى.
٣. كل الذي حصل وما يزال يجري في منطقة الشرق الأوسط ابتداء من دخول العراق بالكويت ومن ثم الحصار وتغيير النظام في ٢٠٠٣ وما تبعته من احداث داخل العراق ولاتزال وأيضا ما تبعته من احداث في المنطقة بما يسمى بالربيع العربي في سوريا وليبيا واليمن ومشروع التقسيم والفرقة بين أبناء المجتمع الواحد .. بهذا كانت أمريكا تستبق الاحداث بتواجدها بالمنطقة ليس من اجل حاجتها للثروات بقدر محاولة حرمان الصين والشرق منها وكي تستبعد الصين من التمكن من المنطقة وقطع كل طرق الامداد والتعاون المستقبلي، سيما ومنطقتنا غنية بالبترول والغاز والموارد الأولية وهي الأحوج إلى برامج التنمية والنهوض.
٤. إن نجاح مشروع طريق حرير – طريق واحد سوف يفرض قواعد جديدة للتجارة العالمية، هذا يعني بان العالم سيكون متعدد الأقطاب وليس قطب واحد، والاتحاد الأوربي عامة يهمه وحدة العراق وتماسكه لأنه يجد من المصلحة استعادة أسواق الشرق القديمة التي تبدأ من مدينة (شيان) الصينية مرورا ببغداد ووصولا إلى أوربا.

٥. الصين تنظر بعين الاهتمام وتتطابق رؤيتها مع الاتحاد الأوربي وهي راغبة في تفعيل القناة الجافة العراقية مع توفير طرق أخرى بديلة لها، لان تصدير البضائع الصينية من العراق سيكون بأقل وقت وكلف وتعدد الوسائط.

٦. دول الجوار العراقي كافة راغبة وبقوة لإتمام الربط السككي مع العراق لأنها أكثر استقرارا ولديها من الصادرات الكثير وتود ان يكون لها نصيب باستغلال مواقعها الجغرافية كما سيعود عليها فوائد كبيرة لأجور العبور وتشغيل الايدي العاملة، لذا يستوجب قبل إعطاء الموافقة على الربط السككي ان تقدم دراسة جدوى كاملة لضمان مكاسب اقتصادية وسياسية ومعنوية.

٧. إذا ما قررت القيادة السياسية بالربط السككي مع إيران فعلى المفاوض العراقي استخدام هذا المشروع كورقة ضغط رابحة للمساومة وكسب الملفات العالقة مثل إعادة القناة الملاحية وخط التالوك لقناة شط العرب وحسب معاهدة الجزائر ١٩٧٥ وفتح منافذ المياه التي اغلقتها وتقنين الحصة المائية وغيرها. وبالمثل مع الكويت في إعادة النظر في قضايا ترسيم الحدود بعد ١٩٩١ وخاصة البحرية وإلغاء معاهدة تنظيم الملاحة وترك مشروع ميناء مبارك.

٨. اذا ما صنفنا تأثير واهمية الربط السككي لدول الجوار فإننا سنشير بعين الحذر والتردد للكويت وايران لانهما يتنافسان معنا بالخدمة التي تقدمها موانئ العراق والمحصورة في البصرة ذات الأعماق والحمولات المحدودة وذات التصنيف البائس عالميا، بينما تمتلك الكويت وايران موانئ عميقة مطلة على الخليج العربي مباشرة وبتصنيف عالمي جيد، واجور مينائية اقل، السبب الذي يجعل انتقال الحركة التجارية البحرية العالمية والمحلية إلى الموانئ الكويتية والإيرانية، واذا ما استخدمت القناة الجافة العراقية فسيؤدي إلى اقصاء الموانئ العراقية من المنافسة وبزيادة تردي أوضاعها.

٩. ربط محور عقدة العراق بطريق حرير لابد منه فعلى القيادة السياسية استثمار هذه الورقة الرابحة في جميع المباحثات مع دول الجوار العراقي والدول المهيمنة على القرار السياسي العراقي ومحاولة الاستفادة من الجميع ولا مناص الا باختيار موانئ البصرة المنفذ الرئيسي وبغداد العقدة الرئيسية لجميع المنافذ الأخرى.

١٠. التركيز على ربط السككي مع إيران وتركيا وسوريا واستبعاد الكويت نهائيا من الربط السككي.

الاســـتنتاجات

١. لا ينبغي للعراق ان يكون معزولا عن العالم سيما ولديه الإمكانيات والثروات التي تمكنه من لعب دور كبير في المنطقة والعالم لكن يجب أن يكون وفق دراسات استراتيجية مستفيضة وعلى جميع الأصعدة والمستويات وليس بقرارات ارتجالية وعلاقات وقتية لشخصيات نالت ربوة القرار بالصدفة، كذا لا ينبغي ان نتسرع باتخاذ القرار الاستراتيجي حتى يقال اننا انجزنا او أقمنا مشروعا بينما ستكون له تبعات تشكل عقبة كبيرة لمشاريع أخرى أكثر كسبا ونجاعة.

٢. العراق يعتبر من الدول ذات السبق في المشاريع الاستراتيجية وعلى مدى التاريخ القديم والحديث سيما وخاض العراق تجربة سبقت طريق حرير – طريق واحد بالحلة الجديدة والقناة الجافة العراقية تعتبر شبه جاهزة، لكن نحن نمر بكبوة حقيقية عسى أن لا تطول، فيجب التصرف بحكمة وعقلانية واسكات أصحاب الأصوات النشاز العالية المأجورة والتروي واخذ الحكمة من الوطنيين الشرفاء حتى وان كلفنا التأخير خطوة بالمكان.

٣. العراق ليس الوحيد بالمنطقة يمتلك ثروات وإمكانات وموقع جغرافي، فإن للدول المجاورة إمكانات وثروات أيضا لا تتوفر عند العراق، فيجب تقبل المنافسة الشريفة والتكامل الاقتصادي ورفض المزايدات واستغلال الفرص على حساب العراق وكذا نمد ايدنا إلى من يبادلنا نفس الشعور ونكف ايدنا عمن يحاول الحاق الضرر بأرضنا وثرواتنا ومستقبل شعبنا.

٤. إذا ما دخل العراق ضمن هذه الشبكة التجارية الدولية فانه سيشهد تغيرا كبيرا في كثير من توجهات الدولة والقطاع الخاص وسينتهي الاعتماد المباشر من ريع النفط المستخرج وسيتحول الاقتصاد العراقي إلى متعدد الموارد وبذلك ستنتهي البطالة ويقل الفساد ولربما نحتاج إلى عمالة خارجية.

المقـــــترحات

١. تشكيل مجلس الاعمار ومنحه صلاحيات رئاسة الوزراء وبعيدا عن المحاصصة المقيتة والتأثير الحزبي، وتقييد صلاحيات الوزراء حول ابرام اتفاقيات وعقود تتعلق بالاستراتيج.
٢. تصميم خارطة طريق مركزية للمشاريع الاستراتيجية حتى ١٠٠ سنة قادمة وبموافقة البرلمان العراقي وتحدد الأولويات وطرق تنفيذها، وتوزع المهام على الوزارات والحكومات المحلية.
٣. تشكيل هيئات لإدارة المشاريع الاستراتيجية العملاقة بدلا من تحجميها ضمن شركات التموين الذاتي او المديريات الحكومية واشراك الجهات المستثمرة بالإدارة والقرار وحسب نسبة الاستثمار.
٤. تعديل بعض القوانين المحلية وقوانين الاستثمار بما يتلاءم مع العمل وتشجيع المستثمرين.
٥. سن قوانين حفظ حقوق خدمة العمالة المحلية مع القطاع الخاص وشمولهم بالحق التقاعدي.
٦. يجب حصر القناة الجافة بميناء الفاو الكبير والموانئ العراقية الأخرى الامر الذي يرفع من مستوى واهمية الموانئ العراقية اقتصاديا وسياسيا ويحقق للعراق منافع مالية واستقرار أمنى وكذا يخدم مصلحة المستثمر ويؤكد نجاح مشروع مدينة الفاو الاقتصادية وطريق حرير الصيني.
٧. الإسراع بإدامة وتطوير خطوط سكك الحديد الرابطة مع تركيا وسوريا وعقد الاتفاق بعد مناقشة مشكلة الحدود والسدود وكمية المياه العذبة من نهري دجلة والفرات.
٨. التريث بالموافقة على إعطاء إيران ربط سككي الا بعد تحقيق ما يلي:
    ١. إعادة فتح قناة شط العرب وفق اتفاقية الجزائر ١٩٧٥
    ٢. إعادة فتح الأنهر الدولية وضمان حصة العراق من المياه العذبة.
    ٣. حل المشاكل المتعلقة بالحدود الدولية.
٩. عدم فتح موضوع الربط السككي مع الكويت نهائيا لعدم الأهمية والكوارث المترتبة عليه وللأدوار الخسيسة التي تسعى لها الكويت بمحاولة غلق البحر امام التجارة العراقية.

المصـــــادر

1. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/4/27/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9
2. https://www.google.com/search?q=%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF&sxsrf=ALeKk00UERc4KoRwrFOyyf--NeUtpSfMBg:1613896175092&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=2ahUKEwj1w-Hhx_ruAhWGmIsKHcCtBcsQ_AUoAXoECAQQAw&biw=1366&bih=625
3. https://www.google.com/search?sxsrf=ALeKk00UERc4KoRwrFOyyf--NeUtpSfMBg%3A1613896175092&lei=7xkyYLWQBYaxrgTA25bYDA&q=%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA&ved=2ahUKEwj1w-Hhx_ruAhWGmIsKHcCtBcsQsKwBKAR6BAgrEAU&biw=1366&bih=625
4. https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/6/11/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%B3%D9%83%D9%83%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1
5. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/11/21/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D9%83%D9%83-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9
6. https://en.wikipedia.org/wiki/International_North%E2%80%93South_Transport_Corridor
7. https://en.wikipedia.org/wiki/Gwadar https://www.dw.com/en/gwadar-why-is-pakistan-fencing-chinas-belt-and-road-port/a-56026436

الاهوار في جنوب العراق وإمكانيات تطوير السياحة البيئية .

مدرس مساعد : تغريد قاسم أبو تراب

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

الملخص

تعد الاهوار بيئة طبيعية اقتصادية واجتماعية مترابطة ومعقدة التركيب ، وأوضحت الدراسات العديدة إن مفهوم بيئة الأهوار يشير إلى البيئة بجانبها (الطبيعي والاجتماعي) وكلا هما يرتبط بالجانب الثالث الاقتصادي من ناحية التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة وأيا أكان سلبا أو إيجابا فانه يشير إلى عملية التكيف التي يمارسها الإنسان مع البيئة الطبيعية والتي تتخذ في الغالب عملية تطويع لها من خلال تكريس موجودات البيئة لصالح تحقيق أهداف الإنسان وإشباع لرغباته المتعددة ومن الطبيعي أن هذا الأمر يؤدي إلى إلحاق الأذى بالبيئة الطبيعية من خلال الممارسات أفراد المجتمع الأهواري للحصول على مصادر رزقهم ، فضلا عن السياسات المدمرة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة تجاه الأهوار والتي ساهمت بشكل سلبي في تدهور بيئة الأهوار وقد عدت تقييمات الظروف البيئية أن تحطيم مناطق الأهوار هو من الكوارث البيئة والإنسانية التي واجهت المجتمع العراقي كما أشارت له تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة تقييم احتياجات إعادة بناء العراق التي قامت بها الأمم المتحدة والبنك الدولي مما يتطلب جهدا للنهوض بواقع الأهوار وإدامتها لا سيما بعد أدراجها ضمن لائحة التراث العالمي مع مواقع أثرية أخرى وما تشكله هذه الخطوة من تحد للحكومة المركزية في إعادة بناء الحياة في هذه المنطقة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وبما يحولها إلى جنات عدن في الأرض وتحويلها إلى مناطق جذب سياحية تنعش الاقتصاد الوطني بعوائد هو في أمس الحاجة لها لتنويع قاعدته الإنتاجية والخروج من حلقة الريعية التي طالما أدت إلى أزمات خانقة للعراق ، وفي ضوء هذه الدراسة تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات التي تشير بمجملها إلى (يمتلك العراق العديد من مواقع الجذب السياحي إلا لكنها لا تحظى

بالاهتمام المطلوب ولا سيما منطقة الاهوار التي حازت على اعتراف عالمي بوجودها والتي تفتقر للمرافق السياحية وانعدام اهتمام السكان المحليين فيها بالنظام البيئي والتنوع الإحيائي فضلا عن عدم اهتمامهم بالسياحة البيئية وانعدام الأمن والاستقرار بها يضاف إلى ذلك انعدام البنى التحتية لا سيما شبكة الطرق والمواصلات وشبكات الماء والكهرباء والانترنت) . وأيضا أوصت الدراسة بجملة من التوصيات التي تشير إلى (ضرورة الاهتمام بشكل اكبر في القطاع السياحي في البلاد بشكل عام والسياحة في منطقة الاهوار العراقية بشكل خاص ، ووضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير هذا القطاع ، وتشجيع الاستثمارات بشقيها للشروع بالاستثمار في منطقة الاهوار في الجنوب العراقي ، وتحقيق الأمن والاستقرار ، ورفع التخصيصات المالية من الموازنة العامة للدولة لهذه المنطقة ، فضلا عن تنفيذ مشاريع البنى التحتية فيها حتى تكون مواقع جذب سياحي للوافدين إليها).

Abstract

The marshes are a natural economic and social environment that is interconnected and complex in composition، and numerous studies have shown that the concept of the marsh environment refers to the environment in its (natural and social) side، and both are related to the third economic aspect in terms of the mutual influence between man and the environment، whatever negative or positive it is، it refers to the adaptation process practiced by it. A person with the natural environment، which often takes a process of adaptation to it by devoting environmental assets in favor of achieving human goals and satisfying his multiple desires. It is natural that this matter leads to harm to the natural environment through the practices of the marsh community members to obtain their livelihoods، as well as the destructive policies that Successive governments have followed suit towards the marshes، which have negatively contributed to the degradation of the marsh environment. The environmental conditions assessments have considered that the destruction of the marsh areas is one of the environmental and humanitarian disasters that faced the Iraqi community، as indicated by the reports of the United Nations Environment Program and the initiative to assess the reconstruction needs of Iraq، which was carried out by the United Nations And the World Bank، which requires an effort to advance the reality of the marshes and maintain them، especially after the desert It is included in the World Heritage List with other archaeological sites، and what this step constitutes is a challenge to the central government in rebuilding life in this region socially، economically and environmentally، in a way that turns it into gardens of Eden on earth and transforming it into

tourist attractions that revive the national economy with revenues it desperately needs to diversify its base Productivity and exit from the rentier cycle that has long led to stifling crises in Iraq، and in light of this study a set of conclusions were drawn up that، in its entirety، has been drawn to (Iraq has many attractions، but it does not receive the required attention، especially the marshes region، which has gained global recognition for its existence. Which lacks tourist facilities and the local population's lack of interest in the ecosystem and biodiversity، as well as their lack of interest in ecotourism، insecurity and stability in it، in addition to the lack of infrastructure، especially the road and transportation network، water، electricity and internet networks). The study also recommended a set of recommendations that indicate (the need to pay more attention to the tourism sector in the country in general and tourism in the Iraqi marshes area in particular، and to develop strategic plans for the development of this sector، and to encourage investments in both parts to initiate investment in the marshes area in southern Iraq، and to achieve Security and stability، and raising financial allocations from the state budget for this region، as well as implementing infrastructure projects there so that they become tourist attractions for arrivals to it) .

المقدمة

يسعى العراق بعد عام (٢٠٠٣) إلى تنويع مصادر الدخل بهدف الحد من الأزمات المالية الخانقة التي يعانيها بسبب تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية ، فبدأت الحكومة بتوجيه اهتمامها إلى القطاعات الاقتصادية غير النفطية في البلاد بهدف إيجاد مصادر جديدة للإيرادات المالية التي من شانها تامين الاقتصاد الوطني ، ومن القطاعات التي باشرت بالاهتمام بها القطاع السياحي ولا سيما في العديد من المناطق التي تمتلك إمكانات هائلة سواء أكانت أثرية أو دينية أو طبيعية ، ومنها السياحة في مناطق الأهوار بجنوب البلاد والتي تتمتع بقيمة جمالية فائقة والتي تعد من النظم البيئية المميزة في الشرق الأوسط وغرب أسيا لا بل في العالم بأسره . وشهد جنوب العراق إقبالاً سياحياً كثيفاً من داخل البلاد وخارجها ، ولا سيما شواطئ الأهوار التي توفر أجواءً طبيعية جاذبة للزوار ، والأهوار عبارة عن مسطحات مائية كبيرة تنفرد بها البيئة العراقية وتشكلت من روافد نهري دجلة والفرات وعيون مياه طبيعية وتتميز بالتنوع البيئي . وتمثل الأهوار تراثا إنسانيا وكانت موطنا للسكان الأصليين أبناء سومر ، ويرى البعض من المهتمين بالتراث العراقي أن الأهوار هي الموقع الذي يطلق عليه العهد القديم **(جنات عدن)** ، وتشير الدراسات والبحوث التاريخية والأثرية إلى أن هذه المنطقة هي المكان الذي ظهرت فيه ملامح السومريين وحضاراتهم وتوضح ذلك الآثار والنقوش السومرية المكتشفة ، وقد سبق أن صنفت منظمة اليونسكو العراق بأجمعه بأنه عبارة عن منطقة أثرية تحوي آلاف المواقع التاريخية والتاريخ الإنساني لذا وضعت على لائحة التراث العالمي هي وبعض المواقع الأثرية المحيطة بها وذلك في عام (٢٠١٦) ويعد انجازا سياسيا واقتصاديا للبلاد [١] ، فجاءت كرة البحث مبنية على المنهجية التالية :-

١-**مشكلة البحث** : تتمحور مشكلة البحث حول منطقة الاهوار وما تعانيه من مشاكل ومعوقات وما تتمتع به من مقومات التي تميزها عن غيرها من المواقع السياحية في العالم ، وكان لا بد من تسليط الضوء عليها ، لتبيان دورها في تنمية وتطوير السياحة البيئية المستدامة في العراق .

٢-**فرضية البحث** : تتلخص فرضية البحث بـ "تتمتع الاهوار بمقومات تساعدها على رفد عجلة الاقتصاد

٣-أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من أهمية منطقة الاهوار في جنوب العراق ودورها في عملية تنمية وتطوير السياحة البيئية فيها ولا سيما أنها تعد من المناطق المنفردة بطبيعة ونظام بيئي وتنوع إحيائي يكاد يكون الوحيد والمنفرد في العالم .

٤-هدف البحث : يهدف البحث التعرف على دور منطقة الاهوار جنوب العراق باعتبارها منطقة جذب سياحي متميز في أحدات تنمية بيئية سياحية مستدامة في البلاد .

٥-هيكلية البحث : تنقسم هيكلية البحث إلى محورين الأول يتناول (ماهية السياحة والسياحة البيئية) والثاني (واقع القطاع السياحي في العراق – الاهوار في جنوب العراق) ، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات وقائمتي الهوامش والمصادر .

المحور الأول : ماهية السياحة والسياحة البيئية

أولا : ماهية السياحة : تعد السياحة إحدى الحاجات الفطرية للإنسان بفعل جملة من العناصر مثل حاجته للحركة داخل المكان لأسباب دينية أو اقتصادية أو بيئية ، لذا بدأت السياحة منذ وجود الإنسان ألذي كان ينتقل ويرتحل من مكان لأخر بحثا عن المأوى والطعام والشراب ، أو للتعبد في مكان مقدس أو ليتعرف على تجمعات بشرية أخرى ، وقد كانت وسائل النقل في بداية الأمر بدائية وبسيطة متمثلة بالدواب والشراع لتتطور بعد ذلك حتى أصبحت تحمل جميع وسائل الراحة والأمان [٢] . وللتعرف على ماهية السياحة لا بد من التعرف على مفهومها لغويا واصطلاحيا . **لغويا** :- لفظة السياحة تأتي من الفعل (ساح) وقد أورد ابن منظور في كتابه لسان العرب مصدر ساح يسمح سوحا وسيحانا أذا جرى على وجه الأرض . ويقال أيضا ساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحانا أي ذهب ، والسياحة ، الذهاب في الأرض للعبادة والترهب [٣] . **واصطلاحا** :- عرفت السياحة من المختصين من الأفراد والمنظمات فقد **عرفها الألماني (جوبير فرولر)** عام(١٩٠٥) بأنها "ظاهرة العصر الحديث ناتجة عن حاجة الإنسان المتزايدة للراحة والترويح عن النفس والتمتع بوقت الفراغ فـــي مناطــق لطبيعتها الخاصة" [٤] . وأيضا **عرفها (شولدر)** من وجهة النظر الاقتصادية في العام (١٩١٠) على أنها "التفاعلات الاقتصادية المباشرة نتيجة لوفود زوار إلى إقليم أو دولة بعيدة عن الوطن الأصلي حيث توفر تلك الدولة التي يحتاجون إليها وتشبع حاجاتهم" [٥] . **وعرفتها أيضا الأكاديمية الدولية للسياحة** بأنها "مصطلح يطلق على الرحلات الترفيهية أو مجموع الأنشطة الإنسانية المتعددة لتحقيق ذلك النوع من الرحلات وكذلك هـــي

صناعة تعمل على سد حاجات السائح" [٦] . كما **عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECI)** على أنها "صناعة تعتمد على حركة الإنسان أكثر من حركة السلع والخدمات" [٧] . وقسم المختصون السياحة إلى نوعين الأول **(السياحة الداخلية)** والتي تعني "انتقال الشخص من مكان إلى آخر داخل حدود البلد الأصلي بقصد الراحة " ، والثاني **(السياحة الخارجية)** والمقصود بها "انتقال الشخص من مكان لأخر إلى خارج حدود البلد الأصلي لأي هدف عدا العمل" [٨] . وتعد السياحة اليوم نشاطا حيويا على مستوى الاقتصادات العالمية وأصبحت من الصناعات المهمة التي لا حدود لتطورها كونها هي الأكثر حضارة والأقل تلوثا كما يحتل هذا النشاط مكانا مهما في اقتصاديات الدول التي تدرك أهمية وتوليد المناسب كونه رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية نظرا لدوره في تنويع مصادر الدخل ومساهمته في تشغيل قطاع واسع من القوى العاملة ، واعتبر المختصين إن المنشآت في قطاع السياحة هو صناعة لأنها تقوم على التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير إنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة احتياجات ورفاهية السواح . وقد حازت هذه الصناعة رواجا وانتشارا أكثر من غيرها من الصناعات في السنوات الأخيرة من القرن الماضي إذ بلغ على سبيل المثال الإنفاق السياحي في العالم عام (١٩٩٨) بنحو (٤٤٥) مليار دولار وأصبحت بعض الدول في العالم دخولها كبيرا من وراء هذا القطاع مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ، كما قدر عدد السواح في العالم بـ (مليار) سائح عام (٢٠١٠) مقارنة بـ (٨٧٧) سائح عام (٢٠٠٩) ، حتى أصبحت السياحة اكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في العالم إذ تساهم بما نسبته (١٥%) بينما تساهم بنسبة (١٦%) من الاستهلاك العالمي و (٧-٨%) من أجمالي صادرات العالم من السلع والخدمات ووفرت حوالي (٢٠٠) مليون فرصة عمل أو ما يعادل (١١%) من إجمالي القوى العاملة في العالم [٩] . وتعود الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة لما تجلبه للبلد من عملة صعبة ورؤوس أموال ، وفي الكثير من الدول تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة ، كما تزداد أهمية هذه الصناعة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض في مجال العملة الصعبة كما تحقق صادرات غير منظورة ، فالسياحة هي نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها فهي تؤثر وتتأثر على الإنتاج والاستهلاك والنقل والرحلات والاتصالات والموانئ والمطارات والفنادق وعمليات التجارة الخارجية والداخلية والبنوك [١٠] .

ثانيا :أنواع السياحة ومقوماتها : تنقسم السياحة إلى عدة أنواع نوجزها بالاتي :(السياحة الدينية ، سياحة التسوق ، السياحة العلاجية ، السياحة الأثرية ، السياحة الثقافية ، السياحة الاجتماعية ، سياحة المؤتمرات ، سياحة الهوايات ، السياحة الرياضية ، وأخيرا السياحة البيئية) . كما يتميز قطاع السياحة بعدد من المقومات والمؤثرات الطبيعية التي تمكن الدول من تصدير السياحة إلى الخارج والانفتاح على العالم ، ومن أهم هذه المقومات [١١] : (**١-المقومات الطبيعية ./٢-المقومات البشرية ./٣-المقومات الصناعية ./٤-المقومات الاجتماعية ./٥-مقومات البنية التحتية)** .

ثالثا :-ماهية السياحة البيئية وقواعدها :- شاع هذا المصطلح في العالم نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين المنصرم ووصفت بأنها صناعة رائدة جديدة ظهرت لأول مرة في دراسة وضعتها (اليزابيث بو) تحت عنوان (السياحة البيئية الإمكانات والمخاطر) . وجاء هذا المصطلح ليعبر عن نشاط سياحي صديق للبيئة يمارسه الفرد ويحافظ على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها ، وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من السياحة منذ تشكيل جمعية السياحة البيئية في عام (١٩٩٠) إذ تم تشكيل هذه الجمعية لتوحيد دوائر السياحة وحددت اتجاهاتها الرئيسية حتى أنها بينت الحاجة الملحة لهذا النوع من السياحة معللة ذلك بالعوامل التالية : (١-نمو السوق السياحي بشكل عام إذ أشارت التقارير الإحصائية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية أن عدد السواح عام (٢٠٠٠) بلغ (٩٩٤) مليون سائح ، وعام (٢٠١٠) إلى (مليار) سائح ، وسيصل عام (٢٠٢٠) إلى وحسب ما متوقع له (١،٦٠٠) مليار سائح علما إن حصة السياحة البيئية من رواد المحميات الطبيعية من سوق السياحة العالمي وصلت إلى نحو (٢٥%) [١٢] **./٢**-الحاجة الملحة إلى توفير موارد بشرية لإدارة المحميات الطبيعية والتي تعد الحجر الأساس للسياحة البيئية بالطريقة التي تـلائم ســـكان المناطق الريفية المحلية **/٣**-تزايد السفر إلى المناطق الطبيعية بنمو مضطرد ولا سيما في الدول النامية **./٤**-الاعتراف بأهمية السياحة في مجال التنمية المستدامة) . وبناء على ذلك فقد تبنت الأمم المتحدة اهتماما بالسياحة البيئية وأعلنت إن العام (٢٠٠٢) عاما للسياحة البيئية هادفة إلى تنشيط وتطوير فكرة تحويل السياحة إلى قطاع يحافظ على البيئة ومساندة لها ، وقد نشأت هذه العلاقة بين السياحة والبيئة في إعلان مانيلا عام (١٩٨٠) وفي اكو لوكوا عام (١٩٨٥) ، والقاهرة عام (١٩٩٥) كما أصبح اليوم (الخامس من يونيو يوما عالميا) ويوم (١٤ من يونيو عربيا) والذي تم الاتفاق عليه في اجتماع تونس عام

(١٩٨٦) [١٣] . ولغرض فهم هذا المصطلح لا بد من التعرف على ماهية مفهوم السياحة البيئية وقد تباينت الآراء حول ذلك **فقد عرفت من قبل مجلس إدارة جمعية السياحة البيئية عام (١٩٩١)** بأنها "السفر المسئول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويدعم تحقيق الرضا للسكان المحليين" [١٤] . **وكما عرفت على أنها** "نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها وبالتالي هي ذلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة " [١٥] . **في حين تم تعريفها على أنها** "ظاهرة جغرافية قاعدتها البيئة الطبيعية وبنيانها الاقتصادي ومحركها الإنسان ورائدها المتعة النفسية والذهنية" [١٦] . **وعرفت أيضا من قبل كوسة بأنها** "مجموعة أفكار وخطوط تهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية الحضارية والأثرية والدينية والطبيعية بكل عناصرها وفق خطة استراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة شاملة ورفيقة بالبيئة" [١٧] . **وعرفت بأنها** "السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها إلى الخلل وذلك للاستمتاع بمظاهرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضارتها بالماضي والحاضر" [١٨] . **وتطرق البعض على أنها** "سياحة موجهة إلى الطبيعة ولا تلحق الضرر بها أو تلحق بها اقل الأضرار وتهدف إلى التعليم والتوعية البيئية وتشكيل علاقات صداقة مع البيئة ، وتعتني بحماية الوسط الاجتماعي والثقافي والمحلي وتحققت تنمية مستدامة للمنطقة" [١٩] . ويكمن وراء هذا النوع من السياحة مجموعة دوافع منها الاستمتاع بالطبيعة واكتساب الخبرات ومشاهـــدة الحيوانات والتنزه والرحلات البرية دون الإضرار بها بمعنى إن هذه السياحة تتفق بشكل تام مع السياحة المستدامة حول تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية دون المساس بحصة الأجيال القادمة أي إنها مرتكز من مرتكزات التنمية المستدامة التي تسعى دول العالم اليوم تحقيقها إلى دولهم كما في الشكل (١) .

شكل (١) السياحة البيئية إحدى مركزات السياحة المستدامة

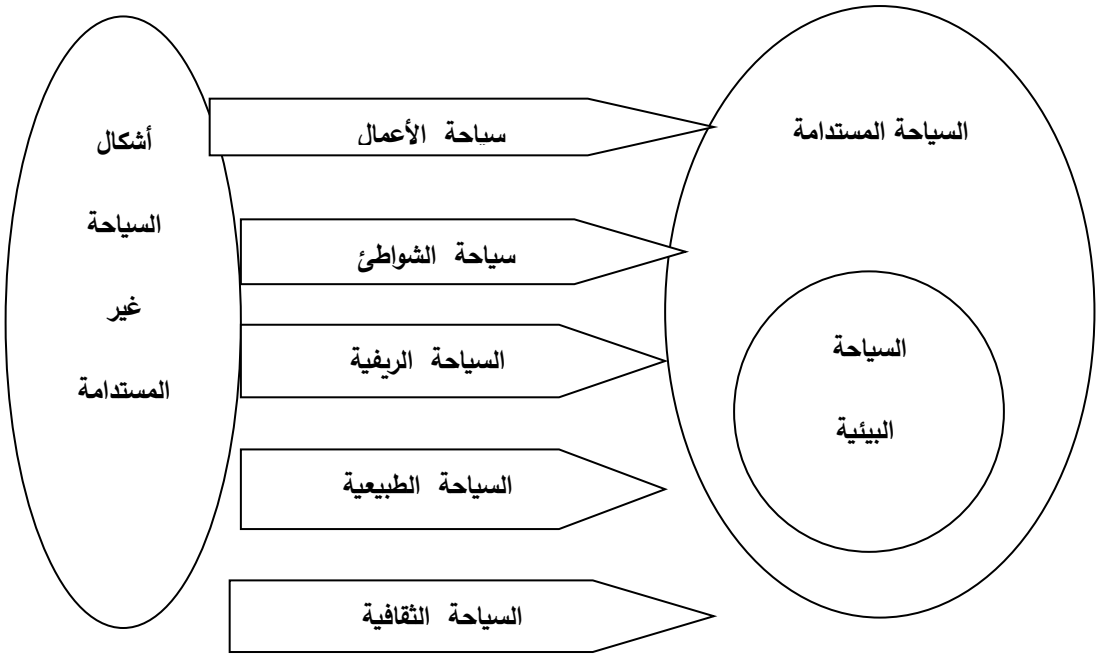

المصدر : محصول ، عبد السلام ، (٢٠١٤) ، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر ، الجزائر ، ص٤١ .

ويبين أيضا الجدول (١) سوق السياحة البيئية في العالم على سبيل المثال لا الحصر لعام (٢٠٠٧) . أما أهم القواعد التي تستند عليها هذه السياحة والتي يجب الأخذ بها وتطبيقها لتقليل الأثر السلبي الذي قد ينجم عنها على البيئة وتتلخص بما يأتي [٢٠] :(أ–تقليل الآثار السلبية للسياحة البيئية على الموارد الطبيعيـــة والثقافيـــــة

الجدول (١) يبين سوق السياحة البيئية في العالم (٢٠٠٧)

الدول	نسبة السياحة البيئة %
جنوب أسيا	%١
الشرق الأوسط	%٣
أفريقيا	%٤
أوربا	%١٧
أمريكا	%١٧
شرق أسيا والمحيط الهادي	%٥٨

Source;– World Tourism.org .December ،2007

والاجتماعية في المناطق السياحية.**/ب**-تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية .**/ج**-التأكيد على أهمية الاستقرار المسئول والتركيز على التعاون مع السلطات المحلية من اجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على تقاليدهم .**/د**-العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق المورد المادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية والإمكانات البشرية. **/هـ**-الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية .**/و**-وضع القوانين الفاعلة لحماية السائح والبيئة في نفس الوقت) .

رابعا : مراحل وشروط السياحة البيئية وأهميتها : تعد السياحة نشاطا اقتصاديا عالميا بكل أنواعها وأشكالها لكن التحدي الرئيسي بالنسبة للمستقبل هو تطبيق مبادئ السياحة البيئية أو السياحة المستدامة في جميع أشكال التنمية السياحية لذا ولأجل الإحاطة بكل ما يتعلق بهذا النشاط المستدام لا بد من التعرف على مراحله والشروط الواجب أتباعها في ممارسة فعل السياحة البيئية .

١-**مراحل السياحة البيئية** : تنقسم المراحل التاريخية لتطور مفهوم السياحة البيئية إلى ثلاث مراحل اتخذت ثلاثة أبعاد رئيسة كما في الشكل (٢) ، والتي تتلخص بـ [٢١] : **المرحلة الأولى** : وهي مرحلة حماية السائح من التلوث من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث لا سيما في المناطق البعيدة عن العمران إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت السائح والشركات السياحية مما أدى إلى فقدان المناطق الطبيعية صلاحيتها وتحرير الأحياء الطبيعية فيها [٢٢] . **والمرحلة الثانية** : هي مرحلة توقف الهذر البيئي من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب هدر أو تلوث وبالتالي تحافظ على ما موجود في الموقع البيئي (Ecological locality) [٢٣] . وأخيرا **المرحلة الثالثة** : هي مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة من خلال إصلاح الهذر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإصلاح أفسده الإنسان ، وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو على الأقل معالجة الاختلالات البيئية وتهيئة الأوضاع لتصبح أفضل وأحسن [٢٤] .

شكل (٢) يبين أبعاد مفهوم السياحة البيئية

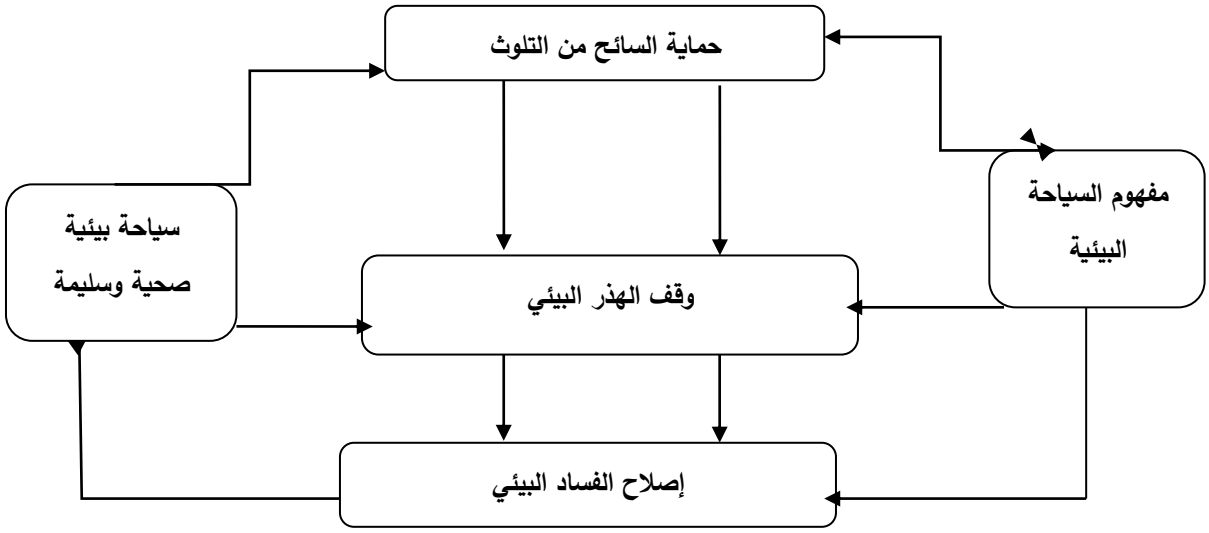

المصدر : الحضري ، محسن احمد ، السياحة البيئية ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، مجموعة النيل العربية ، ص٤٦ .

٢-**شروط السياحة البيئية** : من الشروط الواجب الالتزام بها في السياحة البيئية ما يلي [٢٥] : **(أ-** إدارة٢ سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا .**/ب**-التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة البيئية معا .**/ج**-توفير مراكز دخول محدودة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن المنطقة والمجتمع في المنطقة . **/د**-توفر مستوى ملائم من القدرة الفيزيائية لدى المشاركين على تحمل الصعاب ومواجهة المخاطر والتعامل مع مكونات البيئة الطبيعية من حشرات وحيوانات وبقية ظواهر الطبيعية .**/هـ**-دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بطرق مستدامة بيئيا .**/و**-تشجيع أعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية .**/س**-احترام القوانين المحلية والإقليمية المتعلقة بقضايا البيئة والمحافظة على التراث الحضاري .**/ح**-مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها .**/ط**-تنظيم استعمال الموارد الطبيعية لعدة أهداف لتحقيق عدة غايات ذات أهمية اقتصادية وبشكل يحد ظهور التناقضات فيما بينها .**/ل**-اختيار وسائط النقل الملائمة مع المورد ومنسجمة مع البيئة**)** . نستنتج مما تقدم حقيقة إن السياحة البيئية تبادلية التأثير وفعالة الأثر كونها سياحة غنية كثيفة العائد والمردود وهي بالتالي سياحة بحكم الممارسة والعمل السياحي وهي سياحة متداخلة ومتشابكة فيما بينها وبين الأنشطة الباقية التي يقوم الإنسان إلا أنها تتفوق عليها بأنه لا ينجم عنها تلوث للبيئة بل تحسين للبيئة وتحافظ على ديمومتها وسلامتها [٢٦] .

٣-**أهمية السياحة البيئية** : من المعترف به أن السياحة البيئية هي سياحة نظيفة تعتمد على زيارة المناطـــق الطبيعية مثل الشواطئ والجبال والمحميات والصحاري والاهوار لمشاهدة الكائنات الحية (حيوانات ونباتات) كونها وسيلة لدعم حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية بأقل أثار سلبية ممكنة في البيئة وبأعلى أثار إيجابية في المنطقة السياحية بيئياً ومجتمعياً ومادياً وهي مجال جيد لنشر الوعي البيئي لدى الناس في المنطقة ولدى السياح البيئيين.[٢٧] ، كما أنها تلعب دوراً هاماً في أدارة الموارد الطبيعية إذ أن المجتمعات المحلية سوف تكون قادرة على توفير مجموعة متنوعة من خدمات السياحة البيئية [٢٨] . وترجع أهمية السياحة البيئية لربط الاستثمار السياحي والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية وذلك عن طريق أعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئياً مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سياحية إبداعية ومسلية دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها. وبما أن السياحة البيئية تعطي فرصة جيدة للسائحين للتمتع بجمالها واستكشاف أنظمتها البيئية فأن الواجب على المواطن والسائح عدم أحداث أثر سلبي على البيئة والمحافظة عليها [٢٩] ، وشهدت السياحة البيئية نمواً فاق تصورات أغلب المتخصصين كما يبين معدل النمو السنوي البالغ (٢٠%) الذي تحظى به السياحة البيئية والذي يمثل ستة أضعاف معدل نمو القطاع بالكامل [٣٠] . وقد أشار **storms)،(Durham** إلى أن أهمية السياحة البيئية تتحدد بثلاث ميزات مهمة وكالاتي [٣١] :

(أ-أنها تقلل الآثار السلبية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المواقع

الخبرات في مجال السياحة البيئية . السياحية التي غالباً ما ترتبط بالسياحة الجماعية .**/ب**-لها مساهمة إيجابية وفعالة في المحافظة على البيئة .**/ج**-أنها تحسن سبل معيشة السكان المحليين) . كما اعترفت دول العالم بالسياحة البيئية وأهميتها بعد انعقاد قمة السياحة البيئية بمدينة (كيوبيك لكندية) في (٢٠٠٢) وكذلك أحتفل العالم بيوم السياحة العالمي في (سبتمبر ٢٠٠٢) تحت شعار(السياحة البيئية مفتاح للتنمية المستدامة) [٣٢] .

وسعى إعلان كيوسك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي [٣٣] : **($**-زيادة الوعي بين الجمهور والسلطات والقطاع الخاص والمجتمع المدني فيما يتعلق بالسياحة البيئية من خلال القدرة على المساهمة في الحفاظ على الطبيعة والتراث الثقافي .**/$**-نشر أساليب وتقنيات التخطيط والإدارة والتنظيم للسياحة البيئية من أجل ضمانها على المدى البعيد .**/$**-تشجيع تبادل الخبرات

في مجا السياحة البيئية .$/-زيادة الفرص المتاحة لتحقيق الكفاءة في التسويق والنهوض بالسياحة البيئية كواجهة من واجهات السياحة الدولية) . وتتلخص أهمية السياحة البيئية بما يلي :

أ-الأهمية البيئية للسياحة البيئية : وتتمثل أهمية السياحة البيئية في إنها تحقق الأمن البيئي من خلال عدم تعرض الدولة المضيفة لأضرار البيئة والمحافظة على التوازن البيئي [٣٤] ، وممارسة فعاليات سياحية مثلى .

ب-الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية : تتمثل الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية في المجال الاقتصادي إذ تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من الفوائد والأرباح وتوفير فرص العمل والتوظيف للأيدي العاملة وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي وزيادة العوائد الحكومية [٣٥].

ج- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية : تعد السياحة البيئية سياحة صديقة للبيئة وتقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحسين المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات مفتوحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من مخاطر الموسمية السياحية [٣٦] .

د-الأهمية الثقافية للسياحة البيئية : للسياحة البيئية جانبها الثقافي القائم على نشر المعرفة وزيادة تأثير المكون المعرفي من خلال تقديم برامج السياحية البيئية خاصة مع تعاظم رغبة السياح في الحصول على المعلومات ، إذ أن السياحة البيئية تعمل على نشر ثقافة المحافظة على البيئة كما أنها تعمل على المحافظة على الموروث والتراث الثقافي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعمل السياحة البيئية على الاستفادة من المناهل الثقافية المحلية [٣٧] .

و-الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية : تعد الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية نشاطاً إنسانيا إذ تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان وتوفر له الراحة والاستجمام واستعادة الحيوية والنشاط وصفاء النفس [٣٨] .

سادسا : خصائص السياحة البيئية : تتمتع السياحة البيئية بسبعة خصائص مهمة تتمثل بالاتي[٣٩] :(**أ**-تتضمن السفر إلى وجهات طبيعية . **ب**-تقليل الآثار .**ج**-بناء الاحترام والوعي الثقافي والبيئي . **د**-توفر المنافع المالية المباشرة للمحافظة على . **و**-توفر العوائد المالية والتمكين للسكان المحليين . **س**-احترام الثقافة .**ح**-تدعم حقوق الإنسان والحركات الديمقراطية أعلنت

المنظمة العالمية العاملة تحت راية الأمم المتحدة إن السياحة تسهم بـ (التفاهم الدولي ، السلام ، الازدهار و الاحترام العالمي ، مراعاة حقوق الإنسان ، الحريات الأساسية للمجتمع) لهذا فقد وصفت السياحة بأنها أداة لبناء التفاهم الدولي والسلام العالمي) .

١-**عناصر السياحة البيئية** : تتحدد هذه العناصر بالاتي [٤٠] : (**أ**-عناصر السياحة البيئية ./**ب**-الرشادة العقلية والفكرية الناجمة عن النضج والوعي والإدراك لأهمية المحافظة على سلامة البيئة من الهذر البيئي وأهمية الحياة في بيئة صحية خالية من التلوث ./**ج**-العائد والمردود والمكسب البيئي وتفوقه على أي عائد أخر مادي ومعنوي ودرجة استدامته واستمراره لضمان التنمية المستدامة لبيئة صحية قابلة للتجدد الذاتي التلقائي ./**د**-التوازن البيئي الحركي والتنموي وفاعليته في تفعيل الآليات البيئية لتحقيق السلامة البيئية وضمان عدم تلوثها ./**هـ**-نشر ثقافة الالتزام والإحساس الجماعي بأهمية المحافظة على البيئة وزرع الوعي السياحي بان السياحة البيئية هي سياحة خضراء تعمل على تحقيق التوازن البيئي ./**و**-السياحة البيئية هي اتصال دائم ومستمر بين الإنسان والبيئة المحيطة به) . كل ذلك يصل بنا إلى فهم حقيقة أن السياحة البيئة هي أسلوب جديد في تطوير وتحديث وتفعيل نظام أدارة لدعم التوازن البيئي للطبيعة عن طريق وقف الهذر البيئي وتخفيف الآثار السلبية للبيئة والحفاظ على الموارد ولا سيما النادرة منها ، وخفض نفقات التشغيل وتوفير بيئة سياحية بمستوى جيد من الاستضافة مع الإبقاء على الاستدامة للموارد الطبيعية للبيئة وجعلها جاذبة للسياحة [٤١] .

خامسا: عناصر السياحة البيئية وأسسها ومكوناتها : تتلخص العناصر ومكونات السياحة البيئية واهم أسسها ومبادئها بما يلي :

٢-**مكونات السياحة البيئية** : وضع في المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠) مكونات السياحة البيئية عندما لوحظ التداخل بين النشاطات السياحية مع العديد من المجالات الأخرى ، ومن أهم مكوناتها ما يلي [٤٢] : (**أ-عوامل وعناصر جذب الزوار. ب-مرافق وخدمات الإيواء والضيافة .ج-خدمات مختلفة)** .

٣-**أسس ومبادئ السياحة البيئية** : تقوم السياحة البيئية على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تضمن تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن أطار أخلاقي من القيم ، وأهمها ما يأتي [٤٣] : (**أ**-أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإداراتها جزءا من استراتيجيات الحماية أي التنمية المستدامة للدولة ./**ب**-أن تتبع الوكالات والمؤسسات والجماعات والأفراد

المبادئ الأخلاقية التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية .**/ج**-أن يتم تخطيط السياحة وإداراتها بشكل متداخل وموحد يتضمن أشراك وكالات وشركات ...الخ .**/د**-أن تهتم السياحة بعدالة التوزيع للمكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة .**/هـ**-توافر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة والثقافية قبل وأثناء التنمية لا سيما للمجتمع المحلي حتى يمكنهم المشاركة في اتجاهات التنمية الشاملة .**/و**-الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة وتقليل استخدام الاستثمار في التدفئة والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية .**/س**-تشجيع أفراد المجتمعات المحلية على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع المالي وغيرها من المصالح .**/ح**-تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم للانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات وتلبية احتياجات السكان المحلين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم .**/ط**-عمل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع ، بما يكفل الحفاظ على المواقع البيئية والتراثية ذات الجذب السياحي) . والسياحة البيئية تقوم على عنصر أساس وفعال وهو **السائح البيئي الذي عرفته المنظمة العالمية للسياحة** على انه "كل شخص يسافر خارج موطنه ومحل أقامته الأصلية لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلدة السائح الوطني أو بلد أخر أي السائح الأجنبي لفترة تزيد عن (٢٤) ساعة، وحسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فان مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها ويتقاضون رواتب من تلك الدولة التي يعملون بها والذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم والعودة مرة أخرى يعدون سائحين إذ إن إنفاقـــــهم أثناء زيارتهم يعد دخلا إضافيا للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية ألتي يجلبوها معهم " [٤٤] .

المحور الثاني : واقع القطاع السياحي في العراق – الأهوار جنوب العراق

أولا : واقع القطاع السياحي في العراق : غدت حركة السياحة ظاهرة حضارية معاصرة في العالم تستقطب الاهتمام سواء من قبل الأفراد أو الحكومات إذ تساعد السياحة في توفير فرص عمل مدرة للدخل ، وتساهم في توزيع مرافق التنمية في أنحاء الدولة مما يعني رفع المستوى العمراني ودعم ميزان المدفوعات الخاصة بالدولـة وبالتالي زيادة الدخل القومي . وتكتسب تنمية السياحة أهمية

خاصة من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية ، ومن خلال الاستخدامات العلمية للموارد الطبيعية . ومن مزايا التنمية السياحية إنشاء مشروعات سياحية في مناطق البلاد المختلفة لا سيما وان المواقع الحضارية والأثرية والدينية والطبيعية تتوزع على مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه ، مما يساعد على تنمية متوازنة للأقاليم لا سيما المتخلفة منها ، وتسهم السياحة أيضا في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها أو بالقرب منها المقومات السياحية ، كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة ولقد أسهم تقدم وسائل النقل إسهاما كبيرا في انتشار السياحة واتساعها [٤٥] . فالعراق مهد الحضارة الإنسانية إذ قامت على أرضه أقدم الحضارات الإنسانية في العالم وتوجد في العراق مدن متكاملة شاخصة معالمها في مختل المدن ، فضلا عن وجود الكثير من المراكز الدينية لمختلف الأديان والطوائف التي يتوافد عليها الزائرين سنويا ، كما يمتلك مقومات طبيعية منتشرة في شماله حيث المناطق الجبلية والغابات أو في جنوبه حيث توجد الاهوار الرائعة أو في وسطه حيث منطقة السهل الرسوبي ، إضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز لكن ، بالرغم من توفر كل هذه الإمكانيات إلا إن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا وتكاد لا تذكر فعدد السائحين قليل جدا ولا يتناسب مع ما متوفر من الإمكانيات وحتى الإيرادات السياحية قليلة أيضا ، فضلا عن الدور السلبي للميزان السياحي في ميزان المدفوعات العراقي [٤٦] . وقد مرت الحركة السياحية في العراق بثلاث مراحل هي [٤٧] : **المرحلة الأولى قبل عام (١٩٥٦)** : فقد اختير في عام (١٩٤٠) موقع على جبل بيرمان ليكون أول مصيف في العراق ، وصدر في السنة ذاتها قانون رقم (٥٤) لعام (١٩٤٠) لتشجيع الحركة السياحية في القطر . **والمرحلة الثانية قبل عام (١٩٧٧)** : تشكلت مصلحة المصايف والسياحة بموجب قانون (٧٣) لعام (١٩٥٦) التي ارتبطت في حينها بوزارة الأعمار ، وفي العام نفسه تم انجاز مصيفي زاويته وسواره توكا. **وأخيرا المرحلة الثالثة في عام (١٩٧٧) وما بعده** : في هذه المرحلة صدر القانون رقم (٤٩) لعام (١٩٧٧) الذي نص على إنشاء المؤسسة العامة لسياحة لغرض تنشيط الحركة السياحية ورفع مستواها وتطوير المناطق السياحية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق ذلك . أعقبها تشريع آخر محفزا للنشاط السياحي وهو قانون رقم (٣٥٣) لعام (١٩٨٠) والذي تضمن تقديم التسهيلات المصرفية للحصول على قرض بمقدار (٦٠%) من كلفة المشروع في منطقة الحكم الذاتي و (٥٠%) في بقية مناطق القطر تضمن الإعفاءات الضريبية عن الأرباح لمدة خمس أعوام ، والإعفاء من

ضريبة العقار لمدة عشر سنوات والسماح للمستثمرين العرب بالعمل في المجال السياحي . وعلى الرغم من مساهمة القانون الأخير في تطوير السياحة وتقدمها إلا إن هذا القطاع ولا سيما السياحة الدينية قد عانى بعد عام (١٩٩٠) من صعوبات وتدهور بسبب الأداء القاصر للسياسة الحكومية والحصار الاقتصادي وما تعرض له القطر من حروب ودمار شديدين طالت الأماكن السياحية وابتعاد العراق وخروجه من دائرة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع بقية دول العالم كما عانت السياحة الداخلية من تدهور جراء انسحاب الحكومة من المنطقة الشمالية وعدم السماح لسكان بقية مناطق القطر من السفر إلى هذا الجزء كل ذلك انعكس بالسلب على هذا القطاع . لكن بعد سقوط النظام عام (٢٠٠٣) كان من المتأمل أن يحظى القطاع السياحي نوعا من الاهتمام إلا إن الذي حصل هو مزيدا من الإهمال ما عدا التطور الذي حصل في السياحة الدينية التي انتعشت بعد هذا التاريخ لا سيما للاماكن المقدسة في (بغداد وكربلاء والنجف) ، فضلا عن إعادة أغمار الاهوار في الجنوب العراقي في محافظات (البصرة وذي قار وميسان) وإعادة الحياة فيها بعد عملية التجفيف التي قام بها النظام السابق في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، حتى بدء العراق بوضع خطط استراتيجية للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤) و(٢٠١٣-٢٠١٧) ، فقد أشارت احد أهداف الخطة الأولى إلى إن الدولة تسعى إلى جعل الإدارة التنموية لإيرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة للأجيال الحالة والقادمة وتنويع القاعدة الاقتصادية ورفع نسبة مساهمة قطاعات النمو في الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة ورفع نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي على الأمد البعيد من اجل بلوغ معدل النمو المستهدف سنويا في الناتج المحلي الإجمالي حينها بنحو (١٣،٣١%) مع النفط و (٦،٥%) بدونه كما سعت الخطة إلى العمل على بناء أسس الشراكة الاقتصادية وتفعيلها ما بين القطاعين العام والخاص [٤٨] . بينما أشارت الخطة الثانية إلى إن السياحة هي قطب تنموي مهم لتنويع الاقتصاد العراقي والتي كان من ابرز مؤشراتها في هذا النشاط ما يلي [٤٩] :

١-ارتفع عدد الوافدين إلى العراق للسياحة الدينية من (٩٠٤،٧) ألف زائر عام (٢٠١٤) إلى (١،٠٥٢) مليون زائر عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو بلغ (٧،٨%) سنويا وذلك للاهتمام الكبير في السياحة الدينية في العراق .

٢-ارتفع عدد الوافدين للزيارة السياحية الثقافية من (٢٧) ألف سائح عام (٢٠١٤) إلى (٧٨) ألف سائح عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧٠%) مما أدى إلى ارتفاع إيرادات النشاط السياحي

الثقافي من (٢١٨،٤) مليون دينار عام (٢٠١٤) إلى (٢٨٦،٦) مليون دينار عام (٢٠١٥) وبزيادة بلغت (٣١،٢%) .

٣-ارتفعت إيرادات النشاط التجاري للنشاط السياحي من (١٠،٤) مليون دينار عام (٢٠١٤) إلى (١٧،٠٤٧) مليون دينار عام (٢٠١٦) .

٤-لم يحدث تغيير يذكر في المرافق السياحية (جزر ومدن سياحية) فقد بقي عددها (١٢) مرفقا سياحيا لعامي (٢٠١٤ و ٢٠١٥) .

ويلاحظ من الجدول (٢) أن عدد الزوار ارتفع من (١٨٧٨) ألف زائر عام (٢٠٠٤) إلى (٦،٩٧٠،٣٦٠) مليون زائر عام (٢٠١٨) ، كما ارتفعت الإيرادات السياحية من (٤٦٦٥٥) مليون دينار عراقي عام (٢٠٠٤) حتى وصلت إلى (٢٦٦٥٩٢٥٢٣) مليار دينار عام (٢٠١٨) . أما بالنسبة للميزان السياحي فان قصور البيانات جعلها مقتصرة على المدة من (٢٠٠٥-٢٠١١) فقط وكما في الجدول (٣) ، والمعروف إن الميزان السياحي يوضح الدور الاقتصادي في البلاد ، فيلاحظ انه كان سلبيا خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ولم يحقق فائضا ألا في الأعوام (٢٠٠٨-٢٠١١) ويعود ذلك إلى زيادة السياحة العكسية (السياحة إلى الخارج) في ظل تحسن المستوى المعاشي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل ، أما عن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وكنتيجة للأداء السلبي للميزان السياحي خلال تلك الأعوام قد كانت نسبته من الناتج سلبية أيضا إذ بلغت في العام (٢٠٠٩٥) نحو (-٩%) ثم وصلت إلى (-٥،% و -١٧%) في العامين (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) لتتحسن بعد ذلك وترتفع في الأعوام (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١) حتى سجلت (٠،٠٤% و٠،١٩% و ٠،٠٥% و ٠،١٦%) على التوالي. من كل ما تقدم يشير إلى ضعف أداء قطاع السياحة في العراق ودوره الضئيل في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد وزيادة الإيرادات المالية التي يمكن أن تتحقق منه ، وارجع سبب ذلك إلى [٥٠] : (أ-عدم الاهتمام من لدن الحكومات المتعاقبة على العراق في القطاع السياحي والإهمال الكبير الذي تعرضت له المنشآت السياحية خلال العقود الثلاث الماضية ./ب-الاعتماد على القطاع النفطي في توفير الإيرادات المالية ./ج-الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية . /د-غياب الاستراتيجيات الواضحة للنهوض بالقطاع السياحي وعدم إعطائه مكانة تتناســـب

جدول (٢) يبين أعداد الوافدين والإيرادات في القطاع السياحي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنوات	عدد الوافدين (عراقيين وعرب وأجانب) ألف زائر	الإيرادات مليون دينار عراقي
٢٠٠٤	١٨٧٨	٤٦٦٥٥
٢٠٠٥	٢٠٠٣	٣٤٢٢٤
٢٠٠٦	١٤٣٧	٤٨٧٤٠
٢٠٠٧	٢٤٩٠	٦٣٧٦٨
٢٠٠٨	٢٣٨٠	٩١٤٠١٥
٢٠٠٩	٢٢٧٠	١١٩٠٣٥
٢٠١٠	٣٠٥٠	١٤٤٨٥٤
٢٠١١	٣٨٧٤	١٧٦٢٧٣
٢٠١٢	٤٤٧٤	٢١١٤٩٢
٢٠١٣	٦٣٢١	٢٦١٣٩٢
٢٠١٤	٢٤٦٤٠٦٨	٢١١٤٩٢
٢٠١٥	٤٩٢١٨١٥	٤١٧١٩٩
٢٠١٦	٧٧٤٨٩٤	٣٥٦٥٥٧١٤٥
٢٠١٧	٦١٢٤٨٢٠	٣١٦٤٨٤٤٣١
٢٠١٨	٦٩٧٠٣٦٠	٢٦٦٥٩٢٥٢٣

المصدر :-١-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، (٢٠١٨-٢٠١٩) ، المجموعة الإحصائية لسنة (٢٠١٨) – الباب العشرون ، بغداد ، ص٩-١٠ .

٢-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، (٢٠١٥) ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة (٢٠١٥) ، بغداد ، ، ص٥ ، ص٤٥ .

٣-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، (٢٠١٦) ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة (٢٠١٦) ، بغداد ، ص٥

٤-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، (٢٠١٧) ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة (٢٠١٧) ، بغداد ، ص٥

وأهميته في الخطط التنموية .**/ هـ**-ضعف دور الأعلام السياحي وقلة الوسائل التسويقية وضعف الوعي السياحي والثقافة السياحية بين المواطنين [٥١] .**/و**- ضعف الخدمات السياحية المقدمة في الفنادق والمطاعم المنتشرة في المدن الدينية والأثرية وفي المحميات الطبيعية .**/س**-ضعف دور النقل الجوي بسبب عدم توفر المطارات بشكل كاف وما موجود لا يفي بالغرض السياحي كما أنها تستخدم لأغراض أخرى .**/ح**-اعتماد الاقتصاد العراقي على التصنيفات القطاعية القديمة التي تدمج القطاع السياحي مع تجارة الجملة والمفرد وعدم مواكبته للتصنيفات القطاعية الحديثة .**/ط**-قلة البيانات والإحصاءات السياحية وعدم دقتها لدى الجهات .**/ل**-حوكمة السياحة بصورة عامة) .

جدول (٣) يبين الميزان السياحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١)

السنوات	الميزان السياحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٥	(٠،٩)
٢٠٠٦	(٠،٥)
٢٠٠٧	(١٧-)
٢٠٠٨	٠،٠٤
٢٠٠٩	٠،١٩
٢٠١٠	٠،٠٥
٢٠١١	٠،١٦

المصدر :منظمة التعاون الإسلامي – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيرسيك) ، (٢٠١٣) ، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الأفاق والتحديات ، أنقرة ، تركيا ، ص٤٨ .

ثانيا : ماهية الاهوار : سيتم التطرق إلى المفهوم ونظريات نشوء الاهوار وتجفيف الاهوار والآثار الناجمة عن التجفيف وأخيرا مقومات اهوار جنوب العراق .

١-مفهوم الاهوار في اللغة والاصطلاح : عرفت مفردة الاهوار لغويا واصطلاحيا .

لغويا : تعرف الاهوار "بان مفردتها تأتي من كلمة هور وتلفظ بفتح حرف الهاء وتسكين الواو ، ومعناها البحيرة التي تفيض بها المياه غياض وتتسع كثيرا ، ويكثر فيها الآجام (القصب ونباتات أخرى) وجمعها اهوار" [٥٢] . **والهور** : هو "البحيرة الكبيرة من الماء التي يتواجد فيها القصب ونباتات المستنقعات الآجام وتتدفق إليها مياه كثيرة وجمعها (اهوار) أي البحيرات الكبيرة الفائضة بالمياه المندفعة" [٥٣] . **والتهيور** : هو من الرمل وقيل إن التهيور هو ما اطمأن (ركد) من الرمل" [٥٤] . **واصطلاحا** : تعرف الاهوار في الاصطلاح العلمي بأنها "عبارة عن المسطحات الواسعة التي تقع جغرافيا في المثلث الجنوبي في العراق من محافظات (البصرة ، ذي قار ، ميسان) والتي تشكل جزءا مهما من السهل الرسوبي في العراق" [٥٥] . **وتعرف أيضا** بأنها "مساحة شاسعة من الأرض وإنها أشبه بان تكون صحراء من الماء وهي تمتد في المناطق السفلى من السهل الرسوبي ما بين دجلة والفرات وحولهما في جنوب العراق" [٥٦] . **وعرفها آخرون** على أنها "منخفضات الفيض التي يغمرها الماء وينمو فيها القصب والبردي ، وفي بعض أجزائها بقعا خالية من تلك الحياة النباتية وهي البقع الأكثر عمقا وغيرها وتسمى (البركة) لأنها مكشوفة وتبدو براقة عندما تعكس الشمس على السطح أشعتها إثناء النهار أو ينعكس ضوء القمر في إثناء الليالي الصافية بينما تبدو البقع الأخرى حولها معتمة بسبب غطائها النباتي الكثيف ومنها ما يبقى مغمورا بالماء في الفصول كلها ، وتسمى أحيانا بتسمية البحيرة ومنها ما يجف كله أو بعضه مع انحسار مياه الفيضان وتأخذ مساحات الاهوار في الاتساع أثناء وصول موجات الفيضان في فصل الربيع" [٥٧] . **وعرفت أيضا** "عبارة عن مجموعة من المسطحات المائية التي تغطي الأراضي المنخفضة الواقعة في جنوبي السهل الرسوبي العراقي وتكون على شكل مثلث تقع مدن (ميسان والبصرة) على رأسه ، وأطلق العرب الأوائل على هذه المناطق اسم (البطائح) وهي جمع بطيحة لان المياه تبطحت فيها أي سالت واتسعت في الأرض وكان ينبت فيها القصب" [٥٨] . تعد الاهوار في جنوب العراق من المناطق الفريدة في العالم من حيث حجم المستنقعات والتنوع الإحيائي فيها ، كما تعد من الظواهر (الجيوموفولوجية والهيدرولوجية) المهمة وتمتد رقعتها على مساحة واسعة من الأراضي وتتعدد أماكنها وتتنوع طبيعتها كما لا يوجد لها نظير في العالم بأسره وتاريخيا تعرف باسم

(البطائح) أي الموقع الذي يتبطح فيه سيل الماء لانبساطه ، إذ كانت مساحة كبيرة من ارض السهل الرسوبي تمتد بين جنوب الكوفة وواسط إلى البصرة ، وقد غمرت بمياه فيضانات دجلة والفرات عندما تكســـرت ضفافها اثر حدوث فيضانات عالية وتحول مجاريها في سنة (٦٢٨-٦٢٩م) [٥٩] ، ويقال إن البطائح ورد ذكرها في الكتابات السماوية لكن بألفاظ أخرى مختلفة . وتشكل الاهوار العراقية اكبر نظام بيئي قائم على الأراضي الرطبة في الشرق الأوسط وغرب أسيا ولها أهمية بيئية واقتصادية واجتماعية . وتقع بين دائرتي عرض (٣٠،٣٥هـ – ٣٣،٠٠هـ) شمالا ، وخطي طول (٤٤هـ – ٤٨هـ) شرقا ، وتشغل منطقة السهل الرسوبي في أجزائه الجنوبية والوسطى وأطرافه العليا (جنوب بغداد) ، وتقع معظم الاهوار الدائمية الكبيرة جنوب العراق في المنطقة المثلثة الواقعة بين مدن (ميسان شمالا والبصرة جنوبا وشرقا وسوق الشيوخ غربا) ، وتبلغ مساحتها في موسم الجفاف نحو (٣٠٠٠كم٢) ، وترتفع بالسنوات الرطبة إلى حوالي (١٣٠٠٠كم٢) أي حوالي (٣%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢كم٢) وتشغل الاهوار الكبيرة مساحة تبلغ (٨٣٥٠كم٢) ما يعادل (٢%) من مساحة العراق ، وتكون موزعة على محافظات (البصرة ، ميسان ، ذي قار) بواقع (٢٢٥٠ – ٣٢٥٠ – ٢٨٥٠) كم٢ على التوالي [٦٠] . وتتوزع الاهوار جغرافيا على ثلاثة انطقة هي [٦١] :

أ-**نطاق الاهوار الشرقية الواقعة على نهر *دجلة*** : وتشمل ما يأتي : (**الاهوار الواقعة على الجانب الأيسر من دجلة** :- وتمتد من الشمال إلى الجنوب وهي اهوار (جصان ، الشيخ ، الشويجة ، الحوشية ، السروط ، السناف ، الجكة ، الحويزة) . وأيضا (**الاهوار الواقعة على الجانب الأيمن من دجلة:**- وتمتد من الجنوب إلى الشمال وتضم اهوار (أم البرم ، العبد ، الصندك ، السعدية ، السنية ، الخراب ، الصخيري ، بركة البرهان ، بركة الدويمة ، عودة ، الشطانية ، الصحين) .

ب-**نطاق الاهوار الوسطى (بين نهري دجلة والفرات)** : وتشمل الاهوار التي تمتد من الشمال إلى الجنوب وهي اهوار (عكركوف ، عويريج ، الشكوس ، الدلمج ، الصديفة ، أمر بيه ، أبي عجول ، البدعة ، صفار ، أبي زرك ، الصيكل ، أم النبي) .

ج-**نطاق الاهوار الغربية الواقعة على نهر الفرات** : وتشمل الاتي : (**الاهوار الوقعة على الجانب الأيسر من الفرات** : وتمتد من الشمال إلى الجنوب وهي اهوار (ابن نجم ، الرماح ، أبي حجار ، هور الله ، لفته) . وأيضا(**الاهوار الواقعة على الجانب الأيمن من الفرات** : وهي من الشمال إلى الجنوب اهوار (أبي دبس ، اللايح ، الرعلية ، الطوك ، صليب ، الحمار) .

وتحصل الاهوار على المياه من المصادر التالية [٦٢] : (١-نهر دجلة الذي يتفرع عنه عدد من الجداول الفرعية بين مدينتي الكوت وميسان ٢/.-نهر الغراف ويتفرع إلى فروع تمتد بين دجلة والفرات في مناطق ميسان وذي قار ٣/.-نهر الكرخه وينحدر من المرتفعات الإيرانية نحو السهول الرسوبية في وادي الرافدين شرق نهر دجلة عند مدينة العمارة ٤/.-نهر الفرات ويتفرع إلى فروع كثيرة بين مدن الحلة والديوانية وذي قار) . هذا ويعيش سكان الاهوار في جزر صغيرة أو مصطنعة يطلق عليها (الجبشة) ويستخدمون الزوارق في ترحالهم وتنقلهم ويطلق عليها اسم (المشحوف) [٦٣] ، وتعد الاهوار ذات أهمية تاريخية كبيرة إذ يمتد تاريخها إلى ألاف السنين إي منذ نشأة الحضارة السومرية ، كما وجد العديد من الباحثين أمثال (هنري فيلد) إن السومريين هم سكان الاهوار الأصليين والسكان الحاليين هم النسل المباشر لهم [٦٤] ، فضلا عن أهميتها التاريخية فإنها تتميز بطبيعة ساحرة حتى أصبحت محط أنظار الرحالة الغربيين فألفوا عنها الكتب مثل كتاب (حلقات المياه الرائعة) لكيفين يونج ، و(عرب الاهوار) لويلفر ثيسجرو ، و(حملة دجلة في البحث عن البداية) للعالم الاثاري النرويجي (ثور هايردال) الذي يعده العلماء أكثر من اهتم بالاهوار [٦٥] .

ثالثا : تجفيف اهوار جنوب العراق : كانت اهوار بلاد الرافدين ميزة فريدة بأوجهها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بالرغم من أنها تعرضت للضغط من خمسينات القرن المنصرم إلا إن التكامل البيئي والـنمو الاقتصادي كانا مستمرين على نفس المنوال إلى إن لجأ النظام السابق متعمدا إلى التدمير الفيزياوي للمنطقة حتى أصبحت الحضارة الممتدة لخمسة آلاف سنة تحت التهديد المباشر بالفناء ما عدا (١٠%) مـن مـنطقـة الاهوار الأصلية التي نجت من هذا الهجوم الكبير إن إجراءات السلطة آنذاك تسببت في أضرار كبيرة للطبيعة والإنسان وغير من صورة الاهوار المألوفة للسلالات البشرية العديدة التي واكبت المنطقة [٦٦] . فعمد النظام السابق إلى إقامة العديد من المشاريع الهندسية لغرض قطع المياه عن الاهوار وتكتيفها بغرض التجفيف مبررا ذلك للفائدة الاقتصادية غير إن الحقيقة تكمن وراءها أسباب سياسية الهدف منها قمع المنتفضين الذين يلجئون بالعادة إلى هذه المنطقة ، كما باشر بشق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر القنوات وجداول للسيطرة على جريان المياه فكانت النتيجة انحسار المياه ومن ثم الجفاف ، كما شملت أيضا ذبح قطعان الجاموس ونفوق الأسماك والطيور التي اتخذت من الاهوار موطنا لها وكذلك

حرق القصب والبردي الذي كان احد مزايا المنطقة الفريدة [٦٧] ، وقد مرت آليات التجفيف بثلاث مراحل هي [٦٨] :

المرحلة الأولى : هي عملية تكتيف الأنهار (موقع العملية غرب دجلة في محافظة ميسان) وشملت عملية قطع العشرات من الجداول والأنهار المتفرعة من الأنهار الثلاثة الفرعية وهي (البتيرة والمجر الكبير والمجر الصغير) والتي تصب تفرعاتها في هور العمارة (أبو كلام) .

المرحلة الثانية : وهي إنشاء السدود وتشتمل على نوعين من السدود وهما :

أ-إنشاء سدتين ترابيتين بشكل قناة صناعية تبدأ من ناحية السلام غرب دجلة فالعدل ثم قرية أبو صبور بعرض للقناة يتجاوز الألف متر ، بعدها يصل عرضها إلى (٢٠٠٠م) في قرية أبو صبور تتجه جنوبا إلى قرية بني منصور في القرنة لتصب في نهر الفرات والغرض منها قطع وسحب جميع مياه الروافد الفرعية التي تصب في هور العمارة (أبو كلام) .

ب-إنشاء سداد ترابية محاولة لتقسيم مساحة الاهوار إلى مساحات صغيرة يسهل التعامل معها من حيث سرعة تبخرها أو سحب المياه منها ، فضلا عن قطع مصادر تغذيتها واستخدم هذا الأسلوب في جميع مناطق الاهوار.

المرحلة الثالثة :- تحويل نهر الفرات إلى المصب العام إذ يصب الأخير في الذراع الشمالي لخور الزبير وذلك لغرض التقليل من عملية تغذية نهر الفرات لهور الحمار إذ توجه عدة مغذيات لهور الحمار الواقع جنوب الفرات في ارض أكثر انخفاضا منه ومن هذه المغذيات جدول كرمة بني سعيد وأم نخلة والحفار .

رابعا : الآثار الناجمة عن التجفيف : بعد تغير النظام إبان عام (٢٠٠٣) انذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجتمع الدولي بهذه الكارثة عندما عرضت الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية والتي أظهرت إن (٩٠%) من المنطقة وقد تلاشى لذا حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك التابع للأمم المتحدة موضوع التدمير وتهجير سكانها بأنه من الكوارث البيئية والإنسانية الكبيرة ، وقد حددت الأمم المتحدة العديد من المشاكل التي أفرزتها عملية التجفيف في :

-**الآثار الاجتماعية** : وتتلخص بالآثار التالية [٦٩] : **(أ-رداءة الوضع الصحي . ب-نقص في التعليم .ج-الهجرة .د-الخصائص الاجتماعية)** .

٢-**الآثار الاقتصادية** : أن التجفيف الذي تعرضت له منطقة الاهوار أدت إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية لا سيما هلاك الثروة الحيوانية ونفوق الأسماك والطيور وتملح التربة بمجموعها أضرت بالوضع الاقتصادي لسكان منطقة الاهوار والاقتصاد العراقي ، ومن هذه الآثار ما يلي :

أ-**انخفاض الثروة الحيوانية كالجاموس** : إذ انخفضت أعدادها في العراق من (١٣٠) ألف رأس من الجاموس في بداية عام (٢٠٠٣) بعد أن كان (٢٠٠) ألف رأس في بداية التسعينيات وبنسبة انخفاض وصلت إلى (٣٥%) بسبب شحة المياه والهجرة القسرية ، فضلا عن أن هلاك هذه الثروة ليس ناتج فقط عن موت هذه الحيوانات وإنما نتيجة الهجرة أو بسبب بعض المواد العلفية أو الخدمات البيطرية أو تعرض أماكن الرعي للجفاف نتيجة لانخفاض مناسيب المياه في الاهوار .

ب-**هلاك الطيور** : تعد الطيور مصدر مهم للرزق لسكان الاهوار من خلال بيعها واستهلاكها ومن أهم أنواع الطيور (البط ، الخضيري ، الكوشر ، الحذاف) ، كما كانت أعداد الطيور المهاجرة إلى العراق قبل التجفيف يصل إلى (١،٨٩٠) مليون طير ، وبعد فترة التجفيف وصلت الأعداد إلى (٥٩٠،٠٠٠) طير أي بنسبة انخفاض وصلت إلى (٣٠%) من الأعداد الكلية للطيور ، لذا يستنتج أن التجفيف استنزفت جزء كبير من الطيور وبالتالي فقدان السكان لمصادر معيشتهم .

ج-**بعد التجفيف انحسرت زراعة المحاصيل** الرز والقمح والشعير التي تحتاج زراعتهم إلى أراضي واسعة مغمورة بالمياه طيلة فترة زراعة المحصول .

د-**اختفاء الصناعات المحلية** المعتمدة على المواد الأولية مثل (القصب والبردي) الذي كان ينمو في الاهوار والمستخدم في صناعة (البوراي والحصران والقوارب) .

و-**تدهور النشاط السياحي** في هذه المنطقة عقب التجفيف والذي يعد من المصادر الاقتصادية المهمة في الاهوار وذلك لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضارية والتجفيف تركها بيئة لا تصلح للسياحة .

٣-**الآثار البيئية** : تعرض النظام البيئي في منطقة الاهوار إلى الدمار الذي تسبب بهدر الموارد التي تضمها بيئة الاهوار ، وفيما يلي ابرز هذه الآثار :

أ-تصاعد الأبخرة الكثيفة من المناطق التي كانت أصلا ضمن منطقة الاهوار وجففت في التسعينات مما زاد الاعتقاد لدى البعض على وجود المعادن فيها .

ب-أكد علماء مختصون من انه لو استمر الجفاف في المنطقة لمدة أطول لتعرضت منطقة الاهوار للنشاط الزلزالي بسبب موقعها القريب من الشرق الإيراني في المناطق المحصورة بين إقليمي (إيلام والاحواز) .

ج-انقراض بعض اللبائن والأسماك والنباتات التي كانت تخرج في منطقة الاهوار بسبب تغيير الظروف البيئية واستخدام الغازات السامة في معارك النظام السابق وقمعه للانتفاضة الشعبانية .

د-تعرض منطقة الاهوار إلى التصحر أثناء فصل الصيف الحار وهبوب الرياح الجافة ودرجات الحرارة المرتفعة والتصحر يعد عملية هدم وتدمير للطاقة الحيوية للأرض التي تؤدي إلى ظروف تشبه بظروف الصحراء ، ونقص هذه الطاقة يؤدي بالنتيجة إلى تردي الإنتاج الحيواني والنباتي ، ومن ثم التأثير على إعالة البشر .

و-تصاعد الغبار إذ أدى التجفيف إلى تصاعد كتلة هوائية ملوثة بالأتربة ترفعها الرياح السطحية فتسبب انخفاض الرؤية إلى اقل من كيلو متر واحد بسبب الانقلاب الحراري الذي يحد من ارتفاعها ، لذا فان التجفيف وإزالة الغطاء النباتي زاد من حدوث العواصف الترابية [٧٠] .

س-تملح التربة أدى التجفيف إلى حدوث تغييرات عديدة في خصائص وصفات التربة إذ أكدت مسوحات التربة حدوث عمليات التملح وتكون قشرة ملحية على السطح لان المنطقة كانت مغمورة بالمياه مما أدى إلى ارتفاع التراكيز الملحية في التربة مثل (الكلوريدات ، الكبريتات ، لبيكوربونات الصوديوم ، المغنيسيوم ، الكالسيوم) ، وان التجفيف يعني تبخر المياه النقية فقط وتترك الأملاح لتجف كليا تاركة ترسبات ملحية في هذه المنطقة مكونة تجمعات ملحية إذ بلغت مساحة الترب الملحية في هور الحمار مثلا وصلت إلى (٣٧٦كم٢) [٧١] .

ح-تشققات التربة إذ تأثرت التربة في منطقة الاهوار بعملية التجفيف مما تسبب بظهور التشققات ابتداء من سطح التربة إلى عمق يزيد من المتر في عموم المنطقة باستثناء المرتفعة منها والمتأثرة بالترسبات الريحية والأنهر القديمة التي أسهمت نسب الطين العالمية والمواد العضوية ، كما أن نوعية الطين وقابليته على التمدد والانكماش والتفاعل والعوامل المسببة للتملح أدت إلى ظهور بقع من النفط الموجودة طبيعيا ، فالمنطقة غنية بالنفط والآبار وبحكم التوازن الطبيعي في نظامها البيئي لآلاف السنين كانت مضبوطة بقشرة مائية فوق القشرة الترابية ، وبعد التجفيف بدا النفط بالترشح على شكل وحل رطب باعثة للروائح [٧٢] .

خامسا : مقومات الاهوار جنوب العراق : تتمتع الاهوار في العراق بمجموعة من المقومات التي تجعل منها منطقة جاذبة للسواح فالطبيعة الساحرة التي تتميز بها والمتمثلة في وجود أحياء مائية نادرة ، تؤهلها لأن تكون مرفقاً سياحياً واقتصادياً متميزاً . كما تتميز الأهوار أيضًا هناك مواقع أثرية تؤكد العمق التاريخي لهذه المسطحات المائية ، ففي هور الحمار تمكنت دائرة الآثار والتراث في وزارة الثقافة العراقية من تثبيت (١٢٢) موقعا أثريا ، وتاريخ بعض المواقع يعود إلى عصر فجر السلالات السومرية ، أي بحدود (٢٨٠٠ – ٢٣٥٠) ق. م . وتتوزع هذه المواقع على مناطق (الجبايش ، الإصلاح ، العكيكة ، السديناوية ، كرمة بني سعيد) وهذه المواقع كانت مغمورة بالمياه . (أما في محافظة ميسان فهناك (٤٨) موقعا أثريا مكتشفا يعود تاريخ أغلبها إلى العصور الفرثية والساسانية ، وبعضها أقدم يعود إلى الألف الأول ق. م . وتنتشر هذه المواقع في هور (الحويزة ، والوادية ، والصحين ، وبريدة) . وقد قسمت هذه المقومات إلى طبيعية ، واقتصادية ، والفلكلورية ، والمعمارية:

١-**المقومات الطبيعية** : تتميز منطقة الاهوار بمميزات فريدة من نوعها ، إذ كونها مسطحات مائية واسعة تنتشر فيها نباتات دائمة الخضرة ، فضلا عن الكائنات الحية النباتية والحيوانية كما تتميز بمناخ دافئ خلال الأشهر الباردة من السنة لذلك تكون منطقة جذب للسياح ، ومع ارتفاع درجات الحرارة ونسبة الرطوبة والتراكيز الملحية في فصل الصيف كان له الأثر في نمو التجمعات النباتية التي تتباين في كثافتها وأنواعها بحسب طبيعة التربة وعمق المياه وسعة مساحة الهور ، كما تتمتع أيضا بنمو نبات البردي في الأطراف الخارجية للأهوار بالقرب من منابت القصب ويكون ارتفاعه بين (١-٣) متر ، ويدخل في العديد من الصناعات مثل صناعة البردي الضغوط والحصران وفي معامل الطابوق ، فضلا عن انتشار أنواع أخرى مثل النعناع والكعيبة والطحالب والهائمات النباتية [٧٣] .

٢-**المقومات الاقتصادية** : ومن أهم هذه المقومات ما يلي [٧٤] :

أ-**الثروة النباتية** : وتتمثل بوجود نباتات البردي والقصب والنباتات المائية التي تستخدم في بناء المساكن وصناعة الحصران والبواري وأيضا كوقود للتدفئة والجولان الذي يدخل في صناعة الحصران الطرية .

ب-**الثروة الحيوانية** : وأهمها حيوانات الأبقار والجاموس ، فضلا عن توافر الثروة السمكية والطيور ، ويمارس أكثر من نصف سكان الاهوار نشاط صيد الأسماك ، وأما الطيور والحيوانات

البرية فإنها تتصف بتنوعها فهي غنية بطيورها الداجنة والمهاجرة التي تأتي من المناطق الباردة من أوربا وروسيا وأشهرها الخضيري ودجاج الماء

ج-الزراعة : تتم في منطقة الاهوار زراعة في المساحة اليابسة من الاهوار التي ينحسر فيها الماء في موسم الصيف ومن أهم ما يزرع فيها الخضروات مثل الطماطم والبطيخ واللوبيا والخضر الورقية الأخرى ، فضلا عن زراعة الرز والحنطة والشعير والنخيل .

د-الصناعة : تتميز منطقة الاهوار بصناعات مثل صناعة الحصران والسلال والأدوات المنزلية وصناعة المشحوف والطار الذي يستخدم في بناء البيوت والمضايف ، وبعض الصناعات الغذائية مثل صناعة الدبس والألبان ، كما بدا بعض سكان الاهوار في تجارة الأسلحة وتهريبها إلى الخارج .

٣-المقومات الفلكلورية : وتتمثل بالموروثات الشعبية التي تحتمها طريقة المعيشة من مضايف العشائر وما يدور فيها من قصص وإلقاء للأشعار الموروثة والصناعات الشعبية والاحتفالات الشعبية في المواسم [٧٥] .

٤-المقومات المعمارية : تنفرد بيئة الاهوار العراقية بشكل معين للبناء والمتمثل بالمساكن الطبيعية والمساكن التي تبنى من القصب والبردي وهذا النمط من البناء تشعر الناظر بالعفوية .

سادسا : دور اهوار جنوب العراق في تحقيق التنمية والتطوير : أظهرت الأهوار ونظامها البيئي قدرات استثنائية على الصمود بوجه الصدمات والأزمات الكثيرة . وقد تحوّلت هذه المنطقة لتكون احدي جنان الله على الأرض وذات طبيعة أثارت اهتمام عالمي نظراً لتفردها بنظام بيئي وتمتاز بتنوّعها البيولوجي كونها محطة لأصناف وأنواع مختلفة من الحيوانات المتوطّنة والمهددة بالانقراض على المستوى العالمي من الثدييات والطيور وغيرها ومحطّة أساسية للطيور المهاجرة بين أوروبا وآسيا إلى شرق إفريقيا وفسيفساء طبيعية تمثل مجموعة متكاملة معقدة من العمليات الفيزيائية والحيوية المترابطة . ومن باب أخر إن من أهمّ ميزات الأهوار وأكثرها غرابة إذ تكمن في تغيّر موقعها الجغرافي خلال الآلاف السبعة الأخيرة من أعوام تاريخ الإنسان على الأرض . فبين الألفية الثالثة والرابعة قبل الميلاد ، كان موقع الأهوار إلى شمال غرب موقعها الحالي مساهمـــةً في خلق الظروف البيئية المناسبة لازدهار معظم المدن والمراكز الحضرية في جنوب ما بين النهرين ، والعالم إلى حدٍ ما . فقد شهدت هذه المدن ولاسيما الوركاء وأور وأريدو والتي يتضمّنها ملفّ الترشيح الخاص بلائحة التراث العالمي ، ظهور الكتابة والهندسة المعمارية اللافتة ، فضلا عن

التقنيات الحديثة والتنظيم الاجتماعي المتطوّر . وقد شكّلت الأهوار مصدر هام للإلهام الديني والأدبي بالنسبة للحضارة السومرية ، والتي تركت موروثا كبيرا من الكتابات المسمارية موثقة أهمية الأهوار وبيئتها لحياتهم عبر الأجيال . إن تنمية وتطوير أي موقع سياحي يه "تغيير وتحول حقيقي مدروس ينتقل بموقع الجذب السياحي المراد تطويره من وضع إلى وضع أخر بصورة واعية ومنظمة على أن يراعى هوية الموقع" (٧٦) . ويراها آخرون بأنها "وضع خطة للتنمية السياحية لتطوير موقع الجذب السياحي من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الثقافية والتاريخية المتاحة وتحقيق أقصى درجات المنفعة للمجتمع والعمل على مراقبة ومتابعة هذا الاستثمار من احل الوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية في ظل الإمكانيات المتاحة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب السياحي مع مراعاة الحفاظ على تلك الموارد للأجيال القادمة" (٧٧) . بينما عرف آخرون السياحة البيئية على أنها "هي السياحة التي تحافظ على عناصر الجذب السياحية الطبيعية وتحول دون تدهورها وذلك من خلال اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لصيانتها بشكل مستمر والحفاظ عليها كموارد ذات قيمة ايجابية مستمرة للأجيال الآتية" (٧٨) . ولأجل إحداث عملية تطوير وتنمية السياحة البيئية لا بد من وجود رؤية استراتيجية تكفل للبلد تحقيق اكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وهذا يعد أهم ضرورات التنمية السياحية المستدامة والتي عرفت بأنها "التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باستخدام أفضل الوسائل لتحقيق الاستعمال عرفت بأنها "التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باستخدام أفضل الوسائل لتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيـــع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون ألحاق الضرر بالطبيعة أو الأجيال القادمة" (٧٩) . وعرفت أيضا منظمة السياحة العالمية التنمية السياحية المستدامة بأنها "تلك التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة للاستمتاع بهذه المواقع مستقبلا أي أنها القواعد المرشدة في مجال أدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكامل الثقافي مع العوامل البيئية والتنوع الحيوي ونظم الحياة" (٨٠) . لذلك تعد عملية التنمية المستدامة احد أهم الخطوات في تنمية البيئات الطبيعية ومنها بيئة الاهوار ، كما يجب أن تنطلق التنمية المستدامة من قبل الدولة ودورها في التعامل مع النشاطات السياحية وسياساتها وخططها الاقتصادية والتنموية ، كما تهدف إلى تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي من خلال مساهمتها في زيادة الدخل القومي للبلاد

فضلا عن ما تضمنته من تنمية حضارية شاملة لكل المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية . ولمعرفة دور السياحة البيئية في رفد الخزينة العامة للدولة لا بد من التعرف على ما يعود به القطاع السياحي من إيرادات فضلا عن عدد الوافدين من الزوار العراقيين والعرب والأجانب إلى الاهوار أو الآثار أو للاماكن المقدسة ...الخ . وكما هو مبين في الجدول (٢) . ولأجل تطوير وتنمية السياحة البيئة في الاهوار العراقية لا بد من دراسة واسعة تضم السوق (المستهلكون وهم السواح) وأيضا الجدوى من هذا التطوير (المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسياحة) ، فضلا عن عنصر المنتوج السياحي (الاهوار) ، لذا يتوجب على المعنيين في الدولة أجراء اختبارات المياه والمناخ في هذه المنطقة وكيفية الوصول إليها أي وصول السائح سواء الوطني أو الأجنبي وما يتطلبه من مأوى وطعام وشراب. لذلك يجب إتباع الخطوات التالية لغرض النهوض بواقع الاهوار العراقية وتطويرها وتنمية السياحة البيئية يها [٨١] : (١-اختبار عينات المياه في الاهوار .٢/-فحص مستوى الأعماق المختلفة وبمسافات مختلفة .٣/-فحص أمكانية الوصول إلى الاهوار.٤/-فحص عناصر الجو (المناخ).٥/-فحص ما يمكن إن يوفره من فنادق أو بيوت أو نحوها من متطلبات الإقامة للنشاطات والفعاليات للسياحة البيئية في ناحيتي الإقامة غير المباشرة والإقامة المباشرة .٦/-المتطلبات الإدارية والفنية لتنفيذ النشاطات) . ولغرض الوصول به إلى درجة عالية مـــن الدقة يتطلب كثيرا من الوقت والجهد لمعرفة ما تتمتع به منطقة الاهوار من مزايا موقعيه مناسبة داخل محافظاتها ، فضلا عن ما تتمتع به مواقعها من أهمية جغرافية سياحية تمتد على ضفاف نهر دجلة والفرات وهي عادة ما تشكل ثقلا سكانيا ترفد السياحة المحلية . وأيضا ما يتمتع به هذا الموقع من فرص لممارسة أنواع عديدة من الأنشطة السياحية (الصيد ، الغوص ، السياحة المائية ، مشاهدة الطيور والحيوانات البرية في أماكن تواجدها) ، فضلا عن مدى ملاءمة موقع الاهوار لإقامة المحميات الطبيعية الكبيرة للحيوانات المتنوعة والطيور في المنطقة ، كما يمكن ربط هذه المحميات مع الواحات الصحراوية مثلا كما هو في محافظة المثنى وتوسيعها واستغلالها أو ربط هذه المحميات بطرق الموقع الرئيسي مع الاهوار [٨٢] . ولعملية التنمية والتطوير للسياحة البيئية في منطقة الاهوار العراقية جملة من الفوائد تتمثل بالاتي : ($-تحقيق التنمية الريفية الشاملة لا سيما من خلال خلق فرص عمل جديدة .$/-توفير خدمات البنية التحتية .$/-زيادة مستويات الدخل وإيرادات الدولة من الضرائب .$/-توفير تسهيلات ترفيهية واستجمام للسكان المحليين في المحافظات وإشباع الرغبات الاجتماعية لسكان هذه المحافظات .$/-

المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها .**/$**–نشر الثقافات وزيادة التواصل بين البيئات الاجتماعية المختلفة) . وهذه التنمية ستأخذ أشكال متعددة منها تطوير المنتجعات السياحية وبناء القرى السياحية وبناء المنتجعات المعزولة والتعايش مع المجتمع المحلي وممارسة الرياضة المائية لكن ما يقف بوجه تحقيق هذا التطوير مجموعة من المعوقات والتحديات أهمها [٨٣] :–**(&**–عدم الاستقرار الأمني . **&**–قلة الطرق المبلطة .**&**–افتقار المحافظات الثلاث إلى وسائل إعلام فعالة .**&**–عدم وجود برامج سياحية منظمة . **&**–ارتفاع أجور الوافد جوا على متن الخطوط الأجنبية. **&**–انعدام الاستثمارات المحلية والأجنبية في السياحي .**&**–تدني التخصيصات المالية للقطاع السياحي .&–النقص الكبير في الكوادر المؤهلة والمدربة .**&**–التغيير الدائم في النظام البيئي في منطقة الاهوار لا سيما ما يخص المياه وتلوثها واستخدام المبيدات الحشرية) . لذلك توجهت الأمم المتحدة (اليونسكو) إلى أدراج الاهوار وبعض المدن الأثرية التي في محيطها ضمن لائحة التراث العالمي .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات : خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها :

١–يمتلك العراق العديد من مواقع الجذب السياحي إلا أنها لا تحظى بالاهتمام المطلوب ولا سيما منطقة الأهوار التي حازت على أهم اعتراف عالمي بوجودها وبكونها نظاما بيئيا متميزا في العالم ابعد وضعت على لائحة التراث العالمي .

٢–عدم وجود كوادر وطنية مؤهلة ومدربة للعمل ي المجال السياحي وتولي إدارته وفق المعايير الدولية .

٣–انعدام التوأمة بين الوزارات المعنية (وزارة السياحة والآثار ووزارة البيئة) .

٤–قلة المرافق السياحية من قرى وفنادق ومنتجعات سياحية في منطقة الاهوار .

٥–عدم اهتمام السكان المحليين في منطقة الاهوار بالنظام البيئي والتنوع الإحيائي فيها فضلا عن عدم اهتمامهم بالسياحة البيئية .

٦–انعدام الأمن والاستقرار السياسي في البلاد .

٧–انعدام البنى التحتية وتخلفها لا سيما شبكة الطرق والمواصلات وشبكات الماء والكهرباء والانترنت .

٨-عدم تنفيذ الخطط الاستراتيجية المرسومة موضع التنفيذ بسبب الصراعات السياسية والمحاصصة الطائفية التي جرت البلاد إلى هاوية الاقتتال المستمر .

٩-قلة التخصيصات المالية الموجهة إلى القطاع السياحي في العراق فضلا عن اتباع العراق لنظام متقادم بالتقسيمات القطاعية إذ ما يزال دمج قطاع السياحة مع تجارة الجملة والمفرد .

ثانيا : التوصيات_: توصي الدراسة بالتالي :

١-ضرورة الاهتمام بشكل اكبر في القطاع السياحي في البلاد بشكل عام والسياحة في منطقة الأهوار العراقية بشكل خاص حتى لا يتم استبعادها من على لائحة التراث العالمي .

٢-إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي وإدارته بشكل علمي سليم .

٣-وضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بهذا القطاع موضع التنفيذ لا أن تبقى حبر على ورق .

٤-تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية للشروع بالاستثمار في المواقع السياحية وعلى وجه الخصوص منطقة الاهوار في جنوب البلاد .

٥-الحفاظ على الأمن والاستقرار الأمني والاجتماعي في منطقة الاهوار وتوجيه السكان القاطنين فيها بأهمية منطقتهم وما موجود فيها من تنوع إحيائي متميز .

٦-رفع التخصيصات المالية من الموازنة العامة للدولة إلى القطاع السياحي فيها وخاصة منطقة الاهوار .

٧-الشروع بتنفيذ مشاريع البنى التحتية في الاهوار حتى تكون مواقع جذب سياحي للوافدين إليها .

٨-تشجيع شركات السياحة في البلاد على تنشيط حركة السياحة إلى هذه المنطقة من خلال تخفيض أجور الرحلات والإقامة ومد مدة الإقامة إلى أسبوع دون أن يلحق الوافدين أي ضرر يذكر .

٩-توجيه الاهتمام الإعلامي لمنطقة الاهوار وبيان مزاياها الطبيعية والبشرية والأثرية والثقافية والاجتماعية .

١٠-أدراج موضوعة الاهوار ضمن المناهج الدراسية في الكليات والمعاهد بغية تعريف الأجيال بها .

الهوامش

١- الشيباني ، د. هيثم ، (٢٠١٦/٧/٢٤) ، الأهمية التاريخية لاهوار العراق ، مقال منشور في جريدة المدى ، وعلى الموقع الالكتروني : https://almadasupplements.com .

الوطني وإحداث عملية التنمية السياحية البيئية المستدامة في البلاد" .

٢- العقيد ، مرزوق عايد وآخرون ، (٢٠١٠) ، مبادئ السياحة ، بدون ، عمان ، الأردن ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، ص٥ .

٣- رواشده ، أكرم عاطف ، (٢٠٠٩) ، السياحة البيئية – الأسس والمرتكزات ، بدون ، عمان ، الأردن ، دار راية للنشر والتوزيع ، ص١٧ .

٤- منير ، زيد ، (٢٠١٢) ، الأمن والسلامة في المنشات السياحية والفندقية ، الطبعة (١) ، عمان ، الأردن ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ص٥٣ .

٥- الحمدان ، سهيل ، (٢٠٠١) ، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية ، بدون ، دمشق ، سوريا ، دار الرضا للنشر ، ص٥٧ .

٦- الخربوطلي ، صلاح الدين ، (٢٠٠٢) ، السياحة صناعة العصر – مكوناتها – ظواهرها – أفاقها ، الطبعة الأولى ، دمشق ، سوريا ، دار حازم للنشر والتوزيع ، ص١١ .

٧- حسين ، د. كريم سالم وخلف ، قاسم جبار ، (٢٠١٦) ، تنمية القطاع السياحي في العراق – المقومات – التحديات – المتطلبات ، بحث منشور في : مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة القادسية ، المجلد (١٨) ، العدد (١) ، القادسية ، ص١٤٧ .

٨- كاطع ، سحر كريم ، (٢٠١٤) ، المنظور الاستراتيجي لقطاع السياحة في العراق ، بحث مقدم إلى : المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية ، القادسية ، ص٥-٦.

– عبد القادر ، مصطفى ، ؟(٢٠٠٣) ، دور الإعلان في التسويق السياحي ، بيروت ، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ص١٥

٩- توفيق ، ماهر عبد العزيز ، (٢٠١٣) ، صناعة السياحة ، عمان ، الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ص٣٠ .

–هيئة تنشيط السياحة –الأردن ، (٢٠١١) ، حقائق وأرقام عن السياحة والاقتصاد ، عمان ، الأردن ، هيئة تنشيط السياحة ، ص١ .

١٠- توفيق ، ماهر عبد العزيز ، (٢٠١٣) ، صناعة السياحة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢-٣٣ .

١١- مقابلة ، احمد محمود ، (٢٠٠٧) ، صناعة السياحة ، الطبعة (١) ، عمان ، الأردن ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ص٣٩

١٢- الملكاوي ، عمر جوابره ، (٢٠٠٨) ، مبادئ التسويق السياحي والفندقي ، بدون طبعة ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق ، ص٤٦ ص٦٩.

– شحاته ، احمد ، (٢٠٠٢) ، التلوث البيئي وإعاقة السياحة ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الدار العربية ، ص٢٩– ٣٠ .

– الجلاد ، احمد ، (٢٠٠٣) ، التنمية والأعلام السياحي المستدام ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، عالم الكتاب ، ص١٦ .

١٣– وزارة السياحة ، سوريا ، (٢٠٠٦)، السياحة البيئية ، دمشق ، سوريا ، ص٣٣ .

١٤– القيسوني ، محمود ، ؟(٢٠٠٥) ، الدليل الإرشادي السياحة المستدامة في الوطن العربي ، القاهرة ، مصر ، جامعة الدول العربية ١٥– العياش ، محمد رياض ، (٢٠٠٦) ، دراسة عن السياحة البيئية في سوريا ، دمشق ، سوريا ، مركز التدريب السياحي والفندقي .

١٦– كوسة ، أكرم ، (٢٠٠٥) ، السياحة البيئية في سوريا ، بدون طبعة ، تدمر ، الأردن ، ص١٠ .

١٧– رشيد ، حيدر فؤاد وعبد المحسن ، هبه ، (٢٠٠٥) ، السياحة البيئية في مدينة كربلاء المقدسة مجهولة المعنى وتمارس فطريا منذ زمن طويل ، دراسة مقدمة إلى : جامعة كربلاء ، كربلاء .

١٨– عبد القادر ، حسن ، (١٩٧٥) ، جغرافية السياحة في الأردن ، بحث منشور في : مجلة الدراسات الأردنية ، العدد (٢ و ٣٧) ، عمان ، الأردن ، ص٦٧ .

١٩– حمد ، سعد إبراهيم ، (٢٢٠٠٩) ، تطوير واقع السياحة البيئية في جنوب العراق (منطقة الاهوار) ، بحث منشور في : مجلة المعهد الفني التقني – نينوى ، نينوى ، ص٥ .

٢٠– خضرة ، د. جلال بدر، (٢٠٠٨) ، اثر السياحة في بيئة الساحل السوري وطرق حمايتها ، بحث منشور في : مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، مجلد (٣٠) ، العدد (٢) ، دمشق سوريا ، ص٩٧ .

٢١– محصول ، عبد السلام ، (٢٠١٤) ، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب ، رسالة ماجستير مقدمة إلى :– جامعة فرحات عباس – سطيف ، الجزائر ، ص٢٨ .

٢٢– محبوب ، مراد وصولج ، سماح ، (٢٠١٠) ، ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع ، مداخلة مقدمة إلى : الملتقى الدولي حول (اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة بسكرة – الجزائر ، الجزائر ، ص٤ .

٢٣– خان ، أحلام وصورية زاوي ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية وأثرها على التنمية الريفية ، بحث منشور في : مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية – جامعة بسكرة ، العدد السابع ، الجزائر ، ص٢٢٩ .

٢٤– مولحسان ، أية الله وعيصاني ، ربيع ، (٢٠١٢) ، دور السياحة في التنمية المستدامة في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب الأردن ومصر ولبنان والجزائر ، مداخلة مقدمة إلى : الملتقى الدولي حول (التنمية السياحية في الدول العربية) – تقييم واستشراف المركز الجامعي – غرادية (٢٠١٣) ، ص ٥.

٢٥- الحوامدة نبيل زعل و الحميري، موفق عدنان ، الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦) ، ص٢٢٤ .

٢٦- بظاظو ، إبراهيم ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية وأسس استدامتها ، الطبعة (١) ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ص١٤٩-١٥٠ .

27-Luck . Michael ، kirtges . torsten ، global Ecotourism policies and case ، studies ، perspectives and constraint channel view publication ، first Edition ، 2003، P.79-80

٢٨- الحميري ، موفق عدنان والحوامدة ، نبيل ، (٢٠٠٦) ، الجغرافية السياحية في القرن الحادي عشر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٦-٢٢٧ .

٢٩- برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الأمم المتحدة ، (٢٠١١) ، نحو اقتصاد أخضر – مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ، باريس ، فرنسا ، ص١١-١٢ .

30-Stronze ، Amanda ، Durham . William ، Ecotourism and conservation in the Americas ، CABI publication first Edition ، 2008 ، p.

٣١- الأنصاري ، رؤوف محمد ، (٤ /٢٠١٢/١١) ، السياحة البيئية – البيئة المناسبة الصالحة التي تساعد على تحقيق نهضة سياحية واعدة ، بحث منشور في : مجلة سطور الالكترونية ، وعلى الموقع الالكتروني http://www.sutuur.com

32-Buckley . R ، pickering . C ، weaver . D ، Natare – based tourism Environment and land management ، CABI publishing ، first Edition ، 2003 ، P.IS

٣٣- بظاظو ، إبراهيم ، (٢٠١٢) ، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ص٨٣ .

٣٤- مهدي ، سهاد خليل ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية المستدامة ، بحث مقدم إلى : وزارة البيئة العراقية – منشورات وزارة البيئة ، بغداد ، ص١٣ .

٣٥- رشيد ، حيدر فؤاد وعبد الحسن ، هبة ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية في كربلاء مجهولة المعنى وتمارس فطرياً منذ زمن طويل ، بحث مقدم إلى : وزارة البيئة العراقية – منشورات وزارة البيئة ، بغداد ، ص٧ .

٣٦- الخضيري ، محسن أحمد ، (٢٠٠٥) ، السياحة البيئية – منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحة واعدة ، الطبعة (١) ، القاهرة ، مصر ، منشورات مجموعة النيل العربية ، ص ٦١-٦٢.

٣٧- بظاظو ، إبراهيم ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية وأسس استدامتها ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٣ .

٣٨- محصول ، عبد السلام ، (٢٠١٤) ، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥ .

٣٩- محسن ، احمد خضير ، السياحة البيئية ، القاهرة ، مصر ، دار مجموعة النيل العربية للنشر ، ص٤٣ .

٤٠- بو عنان ، نور الدين وزغد ، عبد الرؤف ، الاستراتيجيات التسويقية لتطوير المنتج السياحي البيئي وتحقيق التنمية السياحية المستدامة – دراسة حالة الحظيرة الوطنية للقالة ولاية الطارق ، بحث منشور على موقع شبكة المؤتمرات العربية http://arab-kmshare.net ، ص١٤٣ .

٤١-المصدر السابق ، ص١٤٣ .

٤٢-زرنوخ ، ياسمينة ، ٢٠٠٥) ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقديمية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر ، الجزائر ، ص١٣٢ .

٤٣- رواشدة ، أكرم عاطف ، (٢٠٠٩) ، السياحة البيئية – الأسس والمرتكزات ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥ .

٤٤- عمر ، محمد العطا ، (٢٠١٠) ، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية ، بحث مقدم إلى : الندوة العلمية (اثر الأعمال الإرهابية على السياحة ٢٠١٠) – جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص١٠-١١ .

٤٥- الالوسي ، سالم ، (١٩٦٩) ، الجغرافية والسياحة ، بحث منشور في : مجلة الجمعية الجغرافية العراقية – جمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الخامس ، بغداد ، ص١٦ .

- رشيد ، ثامر محمود ، (٢٠٠٥/١١/٧) ، السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق ، مقال منشور في : جريدة الصباح ، العدد (٦٩٢) ، بغداد .

٤٦- سلطان ، د. سلطان جاسم وآخرون ، (٢٠١٦) ، نحو بناء إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع السياحي في العراق ، بحث منشور في : مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، العدد (السابع عشر) ، كربلاء ، ص٥٧ .

٤٧- هاشم ، تغريد رامز و العذاري ، محسن ، (٢٠١٥/٢/١٩) ، السياحة في العراق ، محاضرة منشورة على : شبكة كلية التربية الأساسية – جامعة بابل ، بابل .

٤٩-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، (٢٠١٨) ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ، بغداد ، ص٣٨ .

٥٠- سلطان ، د. سلطان جاسم وآخرون ، (٢٠١٦) ،نحو بناء إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع السياحي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩ .

٥١- عاشور ، زينب علي ، (٢٠١٢) ، السياحة الدينية في العراق وأثارها في زيادة الدخل القومي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة واسط ، واسط ، ص١٢٤ .

٥٢- أبادي ، مجد الدين محمد الفيروز، مراجعة واشراف : الاسكندراني ، محمد ، القاموس المحيط ، بيروت ، لبنان ، دار الكتاب العربي ، ص٥٣٤ .

٥٣-شهاب الدين أبو عمرو ، مراجعة وتصحيح :- يوسف البقاعي ، القاموس المنجد ، الطبعة (١) ، (بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥) ، ص١١٨٨ .

٥٤- المصري ، أبي الفضل جمال الدين ، (٢٠٠٥) ، لسان العرب ، مجلد (١٥) ، الطبعة (٤) ، بيروت ، لبنان ،دار صادر النشر ، ص١٠٩ .

٥٥- الأنصاري ، مصطفى ، (١٩٩٦) ، الاهوار بين الحياة والموت – نظريات في أوضاع الاهوار ، بدون ، بغداد ، بنك المعلومات العراقي ، ص٢١ .

٥٦-ليدي دور ، ترجمة :-فؤاد جميل ، على ضفاف دجلة والفرات ، الطبعة (١) ، (بيروت ، دار الوراق للنشر ، ٢٠٠٨) ، ص٢٦١ .

٥٧- الجوراني ، د. فهد مزبان والياسري ، د. حسين قاسم ، (٢٠١٨) ، تنمية السياحة البيئية في محافظة البصرة (هور المسحب والصلال أنموذجا) ، بحث منشور في : مجلة حولية المنتدى – المنتدى لأبحاث الفكر والثقافة ، العدد (٣٦) ، بغداد ، دار ومكتبة البصائر للطباعة ، ص٢١٠ .

– حمد ، نصيف جاسم محمد ، (٢٠١٠) ، الاهوار في جنوب العراق – دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، بغداد ، ص١٠.

٥٨- ألحسناوي ، مهدي ، (٢٠٠٤) ، الاهوار حضارة سومر جنات الماضي وسحر الحاضر ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ص٥٥ .

– شيكر ، ولفر ، ترجمة : الدجيل ، باقر ، (١٩٥٦) ، المعدان أو سكان الاهوار ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ص٤٢ .

٥٩- القيسي ، علي مصطفى حسين ،(١٩٩٤) ، هور الحمار دراسة في الجغرافية الطبيعية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الآداب – جامعة بغداد ، بغداد ، ص٢٠ .

– برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الأمم المتحدة ، (٢٠١٠) ، دعم الإدارة البيئية للاهوار العراقية (٢٠٠٤-٢٠٠٩) ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص١٥ .

– ألشمري ، أياد عبد علي سلمان ، (٢٠١٥) ، نظريات نشوء اهوار العراق – دراسة جيومورفولوجية ، بحث منشور في : مجلة البحوث الجغرافية – جامعة الكوفة ، العدد (٢١) ، الكوفة ، ص٤٤١ .

٦٠-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق ، (٢٠١٢) ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠١٢) ، بغداد ، صفحات مختلفة .

٦١- الجويبراوي ، جبار عبدالله ، (٢٠١١) ، الاهوار – دراسة في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ، بدون ، بغداد ، مطبوعات الدولة لشؤون الاهوار ، ص١٨-٢١ .

٦٢- المنصوري ، فايق ، (٢٠٠٨) ، التخمينات المستقبلية لاستعادة اهوار جنوب العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الزراعة – جامعة البصرة ، البصرة ، ص٧ .

٦٣- العامري ، ثامر خزعل وآخرون ، (٢٠١٥) ، تسجيل اهوار جنوب العراق محمية طبيعية في قائمة التراث العالمي للحفاظ على الثقافات الإنسانية والتوازن البيئي العالمي ، بحث منشور في ، مجلة العلوم العراقية – كلية العلوم – جامعة بغداد ، مجلد (٥٦) ، العدد (٤) ، بغداد ، ص٣٤٩٨ .

٦٤-الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) ، (٢٠١٦) ، الاهوار محميات عراقية ضمن التراث العالمي ، باريس ، فرنسا .

٦٥- وزارة الموارد المائية – مركز إنعاش الاهوار ، العراق ، (بدون سنة) ، الاهوار العراقية – الواقع والطموح ، بغداد ، ص٢٣-٢٤ .

٦٦- صبار ، مروة رحيم ، (٢٠١٧) ، هور الحمار في لائحة التراث العالمي وإمكانية تطويره ، بحث مقدم إلى :-كلية الآداب – جامعة القادسية ، القادسية ، ص٢٢-٢٣ .

- غارستيكي ، غوبياس وعمرو ، زهير ، (٢٠١٣) ، إدارة التنوع الإحيائي والنظم البيئية في الاهوار العراقية ، عمان ، الأردن ، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية ، ص٢٦-٢٧ .

٦٧- الربيعي ، أيمن عبد اللطيف كويس ، (٢٠٠٨) ، دراسة بيئية ومورفولوجية لاهوار جنوب العراق ، بحث منشور في : مجلة وادي الرافدين – مركز علوم البحار – جامعة البصرة ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢) ، البصرة، ص٤٣٨-٤٣٩ .

٦٨- صبار ، مروة رحيم ، (٢٠١٧) ، هور الحمار في لائحة التراث العالمي وإمكانية تطويره ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥-٢٨ .

٦٩- عبد الأمير ، صفاء ، (٢٠٠٢) ، أدارة الاهوار في جنوب العراق ، بحث منشور في : مجلة الآداب – كلية الآداب – جامعة البصرة ، العدد (٨٥) ، البصرة ، ص٥٨ .

٧٠- السيد ، ماجد ولي ، (١٩٨٢) ، العواصف الترابية في العراق وأحوالها ، بحث منشور في ، مجلة الجمعية العراقية ، المجلد الثالث عشر ، بغداد ، ص٧ .

٧١- كاطع ، حسن حميد ، (٢٠٠٤) ، دراسة الظروف ترب الاهوار المحلية في جنوب العراق ، بغداد ، وزارة الموارد المائية – مركز الدراسات البيئية ، ص٦ .

٧٢- الخياط ، عبد الحسين ، (١٩٨٦) ، نباتات الاهوار في العراق – أهميتها بالنسبة لسكان الاهوار ، بحث مقدم إلى :- الندوة العلمية الأولى – الهيئة العامة للبحوث الزراعية ، بغداد ، ص٧-١١ .

٧٣-د. فهد مزبان الجوراني ود. حسين قاسم الياسري ، (٢٠١٨) ، تنمية السياحة البيئية في محافظة البصرة (هور المسحب والصلال أنموذجا) ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٣-٢١٤ .

٧٤-المصدر السابق ، ص٢١٤ .

٧٥- المشهداني ، خليل إبراهيم ، (١٩٨٩) ، التخطيط السياحي ، بدون طبعة ، بغداد ، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي ، ، ص٦٦

٧٦- إبراهيم ، د.محمد خليل ، (٢٠١٩) ، اثر غياب التفكير الاستراتيجي في عدم تطوير واقع السياحة البيئية في اهوار محافظة ميسان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٤ .

٧٧- البكري ، فؤاد عبد المنعم ، (٢٠٠٤) ، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي – الاستراتيجيات – الأهداف – الأولويات ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، عالم الكتب ، ص٥٨ .

- رضا ، أماني ، (٢٠١٧) ، الأعلام والسياحة ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ، ص٤٤ .

٧٨- صليحة ، عشي ، (٢٠١١) ، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى :- جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر ، الجزائر ، ص١٧٧ .

٧٩- مريخي ، ياسين ، (٢٠١٠) ، التوازن البيئي والتنمية المستدامة لولاية عناية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر ، الجزائر ، ص١٦-١٧ .

٨٠- وزارة الموارد المائية ، العراق ، (٢٠٠٨) ، الهيئة العامة للسدود ، بغداد .

- الجنابي ، طالب احمد ، (٢٠٠٠) ، أمكانية استثمار السياحة الصحراوية بالعراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية التربية – جامعة الانبار ، الانبار ، ص٣٥ .

٨١- حمد ، سعد إبراهيم ، (٢٠٠٩) ، تطوير واقع السياحة البيئية جنوب العراق – منطقة الاهوار ، مصدر سبق ذكره ، ص٩-١١ .

٨٢- الجوراني ، د. فهد مزبان و الياسري ، د. حسين قاسم ، (٢٠١٨) ، تنمية السياحة البيئية في محافظة البصرة (هور المسحب والصلال أنموذجا) ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١-٢٢ .

٨٣-مقال عن الاهوار على الموقع الالكتروني :-https://almasalah.com/ar/News/177090

قائمة المصادر

أولا : الكتب :

١-**بظاظو ، إبراهيم** ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية وأسس استدامتها ، الطبعة (١) ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

٢-**بظاظو ، إبراهيم** ، (٢٠١٢) ، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

٣- **المصري ، أبي الفضل جمال الدين** ، (٢٠٠٥) ، لسان العرب ، مجلد (١٥) ، الطبعة (٤) ، بيروت ، لبنان ، دار صادر للطباعة والنشر .

٤- **الجلاد ، احمد** ،٢٠٠٣) ، التنمية والأعلام السياحي المستدام ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، عالم الكتاب .

٥- **محسن ، احمد خضير** ، (٢٠٠٥) ، السياحة البيئية ، القاهرة ، مصر ، دار مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع .

٦- **سوسة ، احمد** ، (١٩٨٣) ، تاريخ وحضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعي والمكتشفات الأثرية والمصادر التاريخية ، الجزء (١) ، بغداد ، دار الحرية للطباعة والنشر .

٧- **شحاته ، احمد** ، (٢٠٠٢) ، التلوث البيئي وإعاقة السياحة ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الدار العربية .

٨-**مقابلة ، احمد محمود** ، (٢٠٠٧) ، صناعة السياحة ، الطبعة (١) ، عمان ، الأردن ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع .

٩- **رواشده ، أكرم عاطف** ، (٢٠٠٩) ، السياحة البيئية – الأسس والمرتكزات ، عمان ، الأردن ، دار راية للنشر والتوزيع .

١٠- **كوسة ، أكرم** ، (٢٠٠٥) ، السياحة البيئية في سوريا ، بدون طبعة ، الأردن ، تدمر .

١١- **رضا ، أماني** ، (٢٠١٧) ، الأعلام والسياحة ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي .

١٢- **الجويبراوي ، جبار عبدا لله** ، (٢٠١١) ، الاهوار – دراسة في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ، بدون ، بغداد ، مطبوعات الدولة لشؤون الاهوار .

١٣- **المشهداني ، د.خليل إبراهيم** ، (١٩٨٩) ، التخطيط السياحي ، بدون طبعة ، بغداد ، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي .

١٤- **منير ، زيد** ، (٢٠١٢) ، الأمن والسلامة في المنشات السياحية والفندقية ، الطبعة (١) ، عمان ، الأردن ، دار الراية للنشر والتوزيع .

١٥- **الحمدان ، سهيل** ، (٢٠٠١) ، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية ، دمشق ، سوريا ، دار الرضا للنشر .

١٦- **أبو عمرو ، شهاب الدين ، مراجعة وتصحيح : البقاعي ، يوسف** ، (٢٠٠٥) ، القاموس المنجد ، الطبعة (١) ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٧- **الخربوطلي ، صلاح الدين** ، (٢٠٠٢) ، السياحة صناعة العصر – مكوناتها – ظواهرها – أفاقها ، الطبعة الأولى ، دمشق ، سوريا ، دار حازم للنشر والتوزيع .

١٨- **الشريعي ، طارق عبد الفتاح** ، (٢٠١٠) ، تنمية السياحة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، الطبعة (٢) ، الإسكندرية ، مصر ، مؤسسة حورس الدولية .

١٩- **الملكاوي ، عمر جوابره** ، (٢٠٠٨) ، مبادئ التسويق السياحي والفندقي ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق .

٢٠- **غارستيكي ، غوبياس وعمرو ، زهير** ، (٢٠١٣) ، إدارة التنوع الإحيائي والنظم البيئية في الاهوار العراقية ، عمان ، الأردن ، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية .

٢١- **البكري ، فؤاد عبد المنعم** ، (٢٠٠٤) ، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي – الاستراتيجيات – الأهداف – الأولويات ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، عالم الكتب .

٢٢- **دور ، ليدي ، ترجمة : جميل ، فؤاد** ، (٢٠٠٨) ، على ضفاف دجلة والفرات ، الطبعة (١) ، بيروت ، لبنان ، دار الوراق للنشر .

٢٣- **توفيق ، ماهر عبد العزيز** ، (٢٠١٣) ، صناعة السياحة ، بدون ، عمان ، الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع .

٢٤- **أبادي ، مجد الدين محمد يعقوب الفيروز ، مراجعة وأشراف : الاسكندراني ، محمد** ، (٢٠١١) ، القاموس المحيط ، بيروت ، لبنان ، دار الكتاب العربي .

٢٥- **الخضيري ، محسن أحمد** ، (٢٠٠٥) ، السياحة البيئية – منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحة واعدة ، الطبعة (١) ، القاهرة ، مصر ، منشورات مجموعة النيل العربية .

٢٦- **العياش ، محمد رياض** ، (٢٠٠٦) ، دراسة عن السياحة البيئية في سوريا ، دمشق ، سوريا ، مركز التدريب السياحي والفندقي .

٢٧- **احمد ، محمد عبد الفتاح و طه ، طايع عبد اللطيف** ، (٢٠٠٩) ، الجغرافية السياحية ، بدون طبعة ، الإسكندرية ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع .

٢٨- **غنيم ، محمد عثمان** ، (٢٠١٣) ، التخطيط السياحي والتنمية ، طبعة (١) ، عمان ، الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع .

٢٩-**العقيد ، مرزوق عايد وآخرون** ، (٢٠١٠) ، مبادئ السياحة ، بدون ، عمان ، الأردن ، دار إثراء للنشر والتوزيع .

٣٠-**القيسوني ، محمود** ، (٢٠٠٥) ، الدليل الإرشادي السياحة المستدامة في الوطن العربي ، القاهرة ، مصر ، جامعة الدول العربية .

٣١- **الأنصاري ، مصطفى** ، (١٩٩٦) ، الاهوار بين الحياة والموت – نظريات في أوضاع الاهوار ، بدون ، بغداد ، بنك المعلومات العراقي .

٣٢- **عبد القادر ، مصطفى** ، (٢٠١٤) ، دور الإعلان في التسويق السياحي ، بدون ، بيروت ، لبنان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .

٣٣- **كافي ، مصطفى** (٢٠١٤) ، السياحة البيئية المستدامة وتحدياتها المستقبلية ، الطبعة (١) ، عمان ، الأردن ، دار رسلان للنشر والتوزيع .

٣٤- **الحميري ، موفق عدنان و الحوامدة ، نبيل** ، (٢٠٠٦) ، الجغرافية السياحية في القرن الحادي عشر ، (ط١) ، عمان ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

٣٥- **ألحسناوي ، مهدي** ، (٢٠٠٤) ، الاهوار حضارة سومر جنات الماضي وسحر الحاضر ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية .

٣٦- **شسيكر ، ولفر ، ترجمة : الدجيل ، باقر** ، (١٩٥٦) ، المعدان أو سكان الاهوار ، بغداد ، مطبعة الرابطة .

المجلات والدوريات :

١- **خان ، أحلام وزاوي ، صورية** ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية وأثرها على التنمية الريفية ، بحث منشور في : مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية – جامعة بسكرة ، العدد السابع ، الجزائر .

٢- **هيئة تنشيط السياحة – الأردن ، (٢٠١١)** ، حقائق وأرقام عن السياحة والاقتصاد ، عمان ، الأردن ، هيئة تنشيط السياحة .

٣- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الأمم المتحدة ، (٢٠١١)** ، نحو اقتصاد أخضر – مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (مرجع لواضعي السياسات) ، باريس ، فرنسا ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٤- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الأمم المتحدة ، (٢٠١٠)** ، دعم الإدارة البيئية للاهوار العراقية (٢٠٠٤-٢٠٠٩) ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٥-**الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)** ، (٢٠١٦) ، الاهوار محميات عراقية ضمن التراث العالمي ، باريس ، فرنسا .

٦- **وزارة الموارد المائية – العراق ، (٢٠٠٨)** ، الهيئة العامة للسدود ، بغداد .

٧- **وزارة الموارد المائية – مركز إنعاش الاهوار ، العراق ، (بدون سنة)** ، الاهوار العراقية – الواقع والطموح ، بغداد .

٨- **ألشمري ، أياد عبد علي سلمان** ، (٢٠١٥) ، نظريات نشوء اهوار العراق – دراسة جيومورفولوجية ، بحث منشور في : مجلة البحوث الجغرافية – جامعة الكوفة ، العدد (٢١) ، الكوفة .

٩- **مولحسان ، أية الله وعيصاني ، ربيع** ، (٢٠١٣) ، دور السياحة في التنمية المستدامة في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب الأردن ومصر ولبنان والجزائر ، مداخلة مقدمة إلى : الملتقى الدولي حول (التنمية السياحية في الدول العربية) – تقييم واستشراف المركز الجامعي – غرادبة (٢٠١٣) ، الجزائر .

١٠- **الربيعي ، أيمن عبد اللطيف كويس** ، (٢٠٠٨) ، دراسة بيئية ومورفولوجية لاهوار جنوب العراق ، بحث منشور في : مجلة وادي الرافدين – مركز علوم البحار – جامعة البصرة ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢) ، البصرة

١١- **هاشم ، تغريد رامز والعذاري ، محسن** ، (٢٠١٥/٢/١٩) ، السياحة في العراق ، محاضرة منشورة على : شبكة كلية التربية الأساسية – جامعة بابل ، بابل .

١٢- **العامري ، ثامر خزعل وآخرون** ، تسجيل اهوار جنوب العراق محمية طبيعية في قائمة التراث العالمي للحفاظ على الثقافات الإنسانية والتوازن البيئي العالمي ، بحث منشور في: مجلة العلوم العراقية – كلية العلوم– جامعة بغداد ، مجلد (٥٦) ، العدد (٤) ، بغداد .

١٣- **رشيد ، ثامر محمود** ، (٢٠٠٥/١١/٧) ، السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق ، مقال منشور في : جريدة الصباح ، العدد (٦٩٢) ، بغداد .

١٤-**جريدة البناء اللبنانية** ، لبنان ، (٢٠١٢/١/٨) ، مقال (العراق خطة خمسية للتنمية تواجهها تحديات أمنية وسياسية واقتصادية) ، بيروت لبنان .

١٥- **خضرة ، د. جلال بدر**، (٢٠٠٨) ، اثر السياحة في بيئة الساحل السوري وطرق حمايتها ، بحث منشور في : مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، مجلد (٣٠) ، العدد (٢) ، دمشق ، سوريا .

١٦- **عبد القادر ، حسن** ، (١٩٧٥) ، جغرافية السياحة في الأردن ، بحث منشور في : مجلة الدراسات الأردنية ، العدد (٢ و ٣٧) ، عمان ، الأردن .

١٧- **رشيد ، حيدر فؤاد و عبد المحسن ، هبه** ، (٢٠٠٥) ، السياحة البيئية في مدينة كربلاء المقدسة مجهولة المعنى وتمارس فطريا منذ زمن طويل ، دراسة مقدمة إلى : جامعة كربلاء ، كربلاء .

١٨- **الالوسي ، سالم** ، (١٩٦٩) ، الجغرافية والسياحة ، بحث منشور في : مجلة الجمعية الجغرافية العراقية – جمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الخامس ، بغداد .

١٩- **كاطع ، سحر كريم** ، (٢٠١٤) ، المنظور الاستراتيجي لقطاع السياحة في العراق ، بحث مقدم إلى : المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية ، القادسية .

٢٠- **حمد ، سعد إبراهيم** ، (٢٠٠٩) ، تطوير واقع السياحة البيئية في جنوب العراق (منطقة الاهوار) ، بحث منشور في : مجلة المعهد الفني التقني – نينوى ، نينوى .

٢١- **سلطان ، د. سلطان جاسم وآخرون** ، (٢٠١٦) ، نحو بناء إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع السياحي في العراق ، بحث منشور في :- مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء ، العدد (السابع عشر) ، كربلاء .

٢٢- **مهدي ، سهاد خليل** ، (٢٠١٠) ، السياحة البيئية المستدامة ، بحث مقدم إلى :- وزارة البيئة العراقية –منشورات وزارة البيئة ، بغداد .

٢٣- **عبد الأمير ، صفاء** ، (٢٠٠٢) ، أدارة الاهوار في جنوب العراق ، بحث منشور في : مجلة الآداب – كلية الآداب – جامعة البصرة ، العدد (٨٥) ، البصرة .

٢٤- **الخياط ، عبد الحسين** ، (١٩٨٦) ، نباتات الاهوار في العراق – أهميتها بالنسبة لسكان الاهوار ، بحث مقدم إلى : الندوة العلمية الأولى – الهيئة العامة للبحوث الزراعية ، بغداد .

٢٥- **الجوراني الجوراني ، د. فهد مزبان والياسري ، د. حسين قاسم** ، تنمية السياحة البيئية في محافظة البصرة (هور المسحب والصلال أنموذجا) ، بحث منشور في : مجلة حولية المنتدى – المنتدى لأبحاث الفكر والثقافة ، العدد (٣٦) ، بغداد ، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر .

٢٦- **حسين ، د. كريم سالم و خلف ، قاسم جبار** ، (٢٠١٦) ، تنمية القطاع السياحي في العراق – المقومات – التحديات – المتطلبات ، بحث منشور في : مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة القادسية ، المجلد (١٨) ، العدد (١) ، القادسية .

٢٧- **السيد ، ماجد ولي** ، (١٩٨٢) ، العواصف الترابية في العراق وأحوالها ، بحث منشور في ، مجلة الجمعية العراقية ، المجلد الثالث عشر ، بغداد .

٢٨- **عمر ، محمد العطا** ، (٢٠١٠) ، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية ، بحث مقدم إلى : الندوة العلمية (اثر الأعمال الإرهابية على السياحة ٢٠١٠) – جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

٢٩- **محبوب ، مراد وصولج ، سماح** ، (٢٠١٠) ، ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع ، مداخلة مقدمة إلى : الملتقى الدولي حول (اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة بسكرة – الجزائر ، الجزائر .

٣٠- **صبار ، مروة رحيم** ، (٢٠١٧) ، هور الحمار في لائحة التراث العالمي وإمكانية تطويره ، بحث مقدم إلى : كلية الآداب – جامعة القادسية ، القادسية .

٣١-**مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيرسيك) – منظمة التعاون الإسلامي** ، (٢٠١٣) ، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الأفاق والتحديات ، أنقرة ، تركيا ، ص٤٨ .

٣٢-**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق** ، (٢٠١٠) ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠١٢) ، بغداد .

٣٣-**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي** ، العراق ، (٢٠١٨) ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ، بغداد .

٣٤-**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق** ، (٢٠١٨-٢٠١٩) ، المجموعة الإحصائية لسنة (٢٠١٨) – الباب العشرون ، بغداد .

٣٥- **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، العراق ، (٢٠١٥)** ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة (٢٠١٥) ، بغداد .

٣٦-**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، العراق ، (٢٠١٦)** ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة (٢٠١٦) ، بغداد .

٣٧-**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، العراق ، (٢٠١٧)** ، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة (٢٠١٧) ، بغداد .

الرسائل والاطاريح :

١-**زرنوخ ، ياسمينة** ، (٢٠٠٥) ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقديمية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر ، الجزائر .

٢- **عاشور ، زينب علي** ، (٢٠١٢) ، السياحة الدينية في العراق وأثارها في زيادة الدخل القومي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة واسط ، واسط .

٣- **الجنابي ، طالب احمد** ، (٢٠٠٠) ، أمكانية استثمار السياحة الصحراوية بالعراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية التربية – جامعة الانبار ، الانبار .

٤- **محصول ، عبد السلام** ، (٢٠١٤) ، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : جامعة فرحات عباس – سطيف ، الجزائر .

٥- **صليحة ، عشي** ، (٢٠١١) ، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر ، الجزائر .

٦- **القيسي ، علي مصطفى حسين** ، (١٩٩٤) ، هور الحمار دراسة في الجغرافية الطبيعية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الآداب – جامعة بغداد ، بغداد .

٧- **المنصوري ، فايق** ، (٢٠٠٨) ، التخمينات المستقبلية لاستعادة اهوار جنوب العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الزراعة – جامعة البصرة ، البصرة .

٨- **حمد ، نصيف جاسم محمد** ، (٢٠١٠) ، الاهوار في جنوب العراق – دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، بغداد .

٩- **مريخي ، ياسين** ، (٢٠١٠) ، التوازن البيئي والتنمية المستدامة لولاية عناية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر ، الجزائر .

المصادر الأجنبية :

1-**Buckley . R ، pickering . C ، weaver** . D ، Natare – based tourism Environment and land management ، CABI publishing ، first Edition ، 2003 .

2-**Luck . Michael** ، kirtges . torsten ، global Ecotourism policies and case ، studies ، perspectives and constraint channel view publication ، first Edition ، 2003.

3- **Stronze** ، **Amanda** ، Durham . William ، Ecotourism and conservation in the Americas ، CABI publication first Edition ، 2008.

4-**World Tourism.org .December،2007**

المواقع الالكترونية :

١- **الأنصاري ، رؤوف محمد** ، (٢٠١٢/١١/٤) ، السياحة البيئية – البيئة المناسبة الصالحة التي تساعد على تحقيق نهضة سياحية واعدة ، بحث منشور في : مجلة سطور الالكترونية، وعلى الموقع الالكتروني

http://www.sutuur.com

٢- **علي ، عواد** ، (٢٠٢٠/٥/١٠) ، اهوار العراق مهددة بإزالتها من قائمة التراث العالمي ، مقال منشور في، وعلى الموقع الالكتروني :- **https://middle-east-online.com**

٣-**مقال عن الاهوار** على الموقع الالكتروني : **https://almasalah.com/ar/News/177090**

٤- **بو عنان ، نور الدين وزغد ، عبد الرؤوف** ، الاستراتيجيات التسويقية لتطوير المنتج السياحي البيئي وتحقيق التنمية السياحية المستدامة – دراسة حالة الحظيرة الوطنية للقالة ولاية الطارق ، بحث منشور على موقع شبكة المؤتمرات العربية **http;//arab-kmshare.net** .

٥- **الشيباني ، د. هيثم ، (٢٠١٦/٧/٢٤)** ، الأهمية التاريخية لاهوار العراق ، مقال منشور في جريدة المدى ، وعلى الموقع الالكتروني : **https://almadasupplements.com** .

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

م.م. هيام خزعل ناشور

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى البحث في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر ، وإبراز الدور الذي يؤدّيه في تحقيق التنمية الاقتصادية ؛ إذ قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الاقتصادية ، و من ثمَّ العلاقة بينهما ، وبعد ذلك دراسة هذه العلاقة في العراق ومن خلال تتبعنا لتطور تأثيرات الاستثمار الاجنبي المباشر على المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي نجد أنَّ العلاقة القوية _نظرياً_ لم تكن بنفس التأثير والقوة بالنسبة للاقتصاد العراقي ؛ إذ لاحظنا ضعف حجم الاستثمارات في العراق ، الأمر الذي قلّل من أهميتها في مساهمتها في الانتاج المحلي الإجمالي ، وفي التشغيل ، وهو الامر الذي جعل من دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق دون مستوى الطموح ولاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار القدرات التي يزخر بها في شتى الميادين .

الكلمات المفتاحية :- الاستثمار الأجنبي المباشر ، المناخ الاستثماري ، التنمية الإقتصادية ، الإنتاج المحلي الإجمالي .

The role of Forgign direc dinves tment in achieving economic developmentin Iraq (2003- 2017)

A bsatract:-

This study aims to research the issue of Foreign direct investment and highlight the role that it plays in achieving economic development, As we shed light on the various concepts related to Foreign direct investment, economic development and the relationsip between them , then study this relationship in Iraq by tracking the development of each of the effects of investment on the overall variables of the Iraqi economy , However , the theore tically strong relationsh was not of the same in fluence and power For the Iraqi economy , Aswe noticed the low volume of investments in Iraq , which reduced its importance in the gross domestic product and in employ yment , which made the role of Foreign direct investment in achieving economic development in Iraq below the level of ambition and capabilities that abounds in various Fields .

Key words :- direct Foreign investment , the investment climate , economiecal development , Gross domestic product .

المقدمة :

غالباً ما تسعى البلدان النامية_ ومنها العراق _الى تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية وذلك يحتاج الى استثمارات كبيرة ومن ثمَّ فإنَّها تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، وقد تعجز هذه البلدان عن توفيرها بمواردها الذاتية ... وامام هذا العجز فإنها تجد في الاستثمارات الاجنبية ملجأ؛ بوصفها الطريق للخروج من المأزق ولتسهيل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، وقد برزت التدفقات الرأسمالية كأحد الظواهر الاقتصادية في الاداء الاقتصادي للدول، ويمثل الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه التدفقات الاستثمارية التي احتلت مكانة كبيرة في التغيّرات النظرية ، وانعكس هذا الدور للاستثمار الاجنبي في زيادة النمو الاقتصادي كونها تؤدي دوراً كبيراً في رفع قطاع التصدير في هذه البلدان، وكذلك تعد وسيلة مهمة لنقل تكنلوجيا الانتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والاساليب التنظيمية والادارية ، الامر الذي يسمح بتحسين الصناعة وتحقيق تقدم في طرق التصنيع وزيادة الانتاج واكتساب الخبرات الادارية .

١. **اهمية البحث**

" تأتي أهمية البحث من الدور الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر لكونه أداة للتنمية الاقتصادية التي تمثل حاجة أساسية للدول النامية، ومنها العراق" .

٢. **مشكلة البحث**

" تتركز مشكلة البحث في أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية تأثيره في عملية التنمية الاقتصادية في ظل الصعوبات والتحديات الموجودة في العراق ،مثل :عدم الاستقرار الامني والسياسي، وانتشار الفساد المالي والاداري ،وضعف البنى التحتية، وشحة المياه، ونقص الطاقة الكهربائية ،والعجز المستمر في الميزانية العامة ، وارتفاع التضخم والبطالة " .

٣. **هدف البحث**

" يهدف البحث الى معرفة اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية في العراق وبما يحقق فيه النهوض الاقتصادي المنشود " .

٤- فرضية البحث

" إن الاستثمار الاجنبي المباشر لن يتوجه نحو العراق بسبب الآتي :

١- بيئة العراق طاردة للاستثمار الاجنبي المباشر .

٢- لأسباب ذاتية متمثلة بقرار الاستثمار لكونه قرارا سياسيا فضلاً عن حرص الدول المتقدمة وشركاتها الاحتكارية على بقاء العراق سوقا لتصريف الفائض .

٥. منهجية البحث

"تم الاعتماد في كتابة البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي الذي يتماشى مع طبيعة هذا البحث في دراسة وتحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق" .

٦. خطة البحث

تم تقسيم البحث الى الآتي :-

المبحث الاول :- الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر، والتنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني :- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتنمية الاقتصاد العراقي .

المبحث الثالث :- السياسات المقترحة لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

أولاً :- الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

١- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر في البلاد نشاطًا اقتصاديًا يستند الى المدخرات الوطنية ، سواء كانت لدى الافراد والمؤسسات أم المنشآت العامة والخاصة و، يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية (حاجم ، ٢٠١٤،٥٩) والاستثمار الاجنبي نوعان : الأول الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني الاستثمار الاجنبي غير المباشر ، ويقصد **بالنوع الاول** انتقال رؤوس الاموال واسلوب الادارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي او معنوي الى البلد المصنف للاستثمار ، وهو استثمار طويل الاجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة مـن كيــان مقيم في اقتصادهــا (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقـام في اقتصاد آخر. (شبيب ، ٢٠٠٩،٢٦)

اما **النوع الثاني** من الاستثمار فهو استثمار قصير الأجل يتضمن مصلحة خاصة غير دائميَّة، وهذا النوع يستخدم عادة في الأسواق المالية .(السامرائي، ٢٠٠٦، ٧٨)

عرف صندوق النقد الدولي (IMF)الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه ((فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في ادارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر)) . (صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٩ ، ١٠٠)

أما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انــه ((استثمار ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس مصلحة دائمة من كيــان مقيم في أقتصاد مــا (الاستثمار الاجنبي المباشر أو المنشأة الام) في منشأة مقيمة في اقتصاد غير الاستثمار الاجنبي المباشر(الاستثمار الاجنبي المباشر أو فروع المؤسسة أو الشركة التابعة الاجنبية). (UNCTAD, 1999, 46 op)

وفيما يتعلق باهداف الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ذكر الآتي :- (التميمي ، ٢٠١١، ٦٤)

أ- الهدف الاقتصادي :- الذي يتركز في تحقيق الارباح في الدول المضيفة للاستثمار والتي عادة تفوق الارباح المتحصل عليها من استثمار الاموال والجهود والخبرات التكنولوجية

ب ـ الهدف السياسي :. الذي يقود الى تمتين العلاقة السياسية للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الأم لهذه الاستثمارات ، والذي _ربما_ يؤدي الى التدخل ومن ثمَّ التأثير في قراراته السياسية .

ج ـ الهدف البيئي :. المتمثل في ابعاد المخلفات التصنيعية ذات التأثير على البيئة في البلد الام للاستثمار الى البلد المضيف له .(جعفر ، ٢٠١٧، ١)

٢-أهميَّة الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثّل أهميةِ الاستثمار الأجنبي المباشر في اعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية ، إذ يكون هذا الاستثمار جزءًا أساسياً من الاسلوب الذي يجعله أكثر كفاءة بالارتباط بالاقتصاد العالمي، وإسهامًا في العملية الانتاجية الدولية (الطائي ، ٢٠٠٦،١٢) ، ويمثل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اهم عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية . إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة مميزات أساسية منها: (مصدر اساسي للموارد المالية خصوصاً الدول النامية ،ومصدر للمعرفة والخيرات الادارية ، توطين التكنولوجيا ، زيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة ، وخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة ، وتدريب العمالة الوطنية ، ودعم عمليات الابحاث والتطوير ، فضلاً عن المزايا الاخرى التي يمكن ان تحقق بطرق غير مباشرة). (الربيعي ، ٢٠٠٥، ٧٦)

٣- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

ويمكن توضيح ابرز محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بالآتي :- (الحسني ، ٢٠٠٢، ٥٦)

أ-ارتفاع معدلات التضخم يمثل معيقاً للاستثمار الاجنبي المباشر ، وبالعكس حينما يكون هذا التضخيم مرغوباً يكون مشجعًا لهذا الاستثمار .

ب-كلفة عناصر الانتاج بخاصة اجور قوة العمل ، فحينما تكون هذه الكلف عالية تكون عاملًا غير مشجع لقيام هذا الاستثمار، وبالعكس حينما تكون هذه الكلفة واطئة تؤدي الى تشجيع هذا الاستثمار. (ابو شرار ، ٢٠١٠، ٢٩٣)

ج-انتاجية عنصر قوة العمل فاذا كانت هذه الانتاجية عالية تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبالعكس حينما تكون منخفضة .

د-معدلات النمو الاقتصادي ، فحينما تكون المعدلات عالية تؤدي الى تحفيز هذه الاستثمارات وحينما تكون هذه المعدلات منخفضة تكون غير محفزة على هذه الاستثمارات فضلاً عن ذلك فان توفير بيئة تحتية لازمة للاستثمار كالطرق والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء تشكل عامل تحفيز لهذا الاستثمار وضعف هذه البيئة يشكل عامل مقيد له .(عبادي ،٢٠١٥، ١٤)

ذ-حجم السوق ؛ فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الافراد في البلد المضيف للاستثمار يكون عاملًا غير مشجع للاستثمار الاجنبي المباشر ، وبالعكس عندما يكون حجم السوق كبيرًا فهذا يشجع الاستثمار .

و-سياسة تجميد التجارة المركزية في ادارة الاقتصاد تكون عوامل غير مشجعة لهذا الاستثمار وبالعكس في حالة سيادة سياسات تحرير التجارة والاصلاح والانفتاح نحو الخارج تكون عوامل محفزة لهذه الاستثمارات .

ي-ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد يجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبالعكس حينما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر مقيد له .(جعفر ، ٢٠١٧،٥٥٨)

ت-زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي ، لدول اخرى او منظمات دولية ، كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، تشكل هذه المشكلة تحديداً لهذا الاستثمار ، لان هذا البلد يكون امام مساءلة تسديد جزء من الديون (احتياط وفوائد) في اوقات محددة ؛ ما يجعل هذا البلد عاجزًا عن تسديد ذلك، فيلجأ الى إعادة جدول ديونه، وهذا يشكل عبئًا ثقيلًا على ميزان مدفوعاته، ومن ثمَّ تقيد حركة رأس المال الاجنبي اليه .

ث–وجود بيئة ادارية مناسبة بعيدة عن الروتين الخاص بإجراءات التأسيس والترخيص والحصول على الخدمات تكون عاملا مشجعا لهذا الاستثمار، وبالعكس حينما تكون هذه البيئة غير مناسبة .

ل–ضعف التسهيلات المصرفية وتدني سعر الفائدة في البنوك التجارية لا يساعد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ،وبالعكس في حالة ارتفاع هذا السعر يكون عنصرًا ايجابيًا لاستقبال هذا الاستثمار .(حمزة، ٢٠١٢، ٥٩)

م–انتشار الفساد في البلد يشكل عاملًا غير محفز للاستثمار الأجنبي المباشر .

ن–مستوى استقرار التشريعات ومدة ملاءمتها للاستثمار ، فالاستقرار عامل مشجع له ، وعدمه عامل غير مشجع .

هـ–انتشار القيم الاجتماعية البالية تشكل عنصر اعاقة لجذب هذا الاستثمار .(عبد الوهاب ، ٢٠١٩،٢٦)

٤–العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر

أ–الاستقرار السياسي : يلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على المخاطر السياسية التي تختلف من دولة لأخرى .(حمزة، ٢٠١٢،٣٠)

ب–الاستقرار الاقتصادي :– ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي عبر المؤثرات الاقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الاجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي الى استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسات اقتصادية تداخلية او اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي و الخاص .

ج–معدل اسعار الفائدة :– يؤثر معدل اسعار الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات و عوائدها .(احمد ،٢٠١٩، ٢٩٤)

د–الدخل القومي : يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات ، واهم العناصر المؤثرة هي : حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل، وتوزيع الدخل القومي ،وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي .

ذ-معدلات التضخم :- التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار ولمدة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وان ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيراً سلبياً في الاستثمار .

ن-توفر البنى الارتكازية : إنّ توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وبخاصة الانتاجية منها يعد من اهم العناصر المؤثرة في الاستثمار، والمقصود بالبنية التحتية: الطرق والمواصلات والاتصالات والموانئ .... الخ .(شعيبث ، ٢٠١٧، ٢٤١)

٥- دوافع ومبررات الاستثمار الاجنبي المباشر

نستطيع ان يميز بين دوافع ومبررات مختلفة لانتقال الاستثمار الاجنبي المباشر ، وهي ما تسمى برباعية (الموارد والسوق والكفاءة والمهارة الفكرية) ، فالبحث عن هذه العناصر والسعي لإيجادها يهدف الى توجيه استثمارات الشركات متعدد الجنسية اتجاهاً تسعى الى تحقيق اهدافها الاساسية في تعظيم الارباح في أي مكان في العالم ، ويمكن توضيح هذه الدوافع كما يلي: (الحسني ، ٢٠٠٢، ٥٦)

أ- **الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية** ، الاستثمار الاجنبي الباحث عن الموارد الطبيعية ، هو الشكل الاقدم منذ فترة الخمسينات ، وهو الاستثمار الذي اعتمدته الشركات المتعددة الجنسية في البلدان ، وخاصة في مجال النفط والغاز ذات الربحية العالية، والعديد من الصناعات الاستخراجية الاخرى ، ويعتمد هذا النوع على تشجيع الصادرات من المواد الخام وزيادة الاستيرادات من السلع (الاستهلاكية والرأسمالية) والسلع نصف المصنعة في العملية الانتاجية .

ب-**سعي الشركات الاجنبية العابرة للقومية للوصول الى خفض التكاليف في اجور** العمال نتيجة لوفرة الايدي العاملة في البلد المضيف وخاصة اذا كانت تنتج سلعًا كثيفة العمل، وهذا ما تحصل عليه في الدول النامية مثل الصين ، الهند ، شرق آسيا.(ابو شرار، ٢٠١٠، ٢٩٣)

ج-**الاستثمار الباحث عن خفض الضرائب** ، ان قوانين الضرائب المعتدلة في البلدان المضيفة تشجع الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه البلدان وخاصة التكنولوجيا الخاصة بهذه الشركات واعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب . إن الشركات الاجنبية تسعى الى الاستثمار في الدول المضيفة من اجل تحقيق الربح الناتج من بعض العوامل

والمزايا التي تتمتع بها هذه الشركات ، وهي المعرفة الخاصة في الاصول التكنولوجيا والمالية التي تعطي الشركات القدرة على تحقيق انجازات مختلفة لم تقدر عليها الشركات المحلية في الدول المضيفة ، فضلاً على ذلك المهارات الادارية المتفوقة .

د-**الاستثمار الباحث عن الاسواق** ، تستطيع الشركات متعددة الجنسية ان تؤثر في البلدان النامية عن طريق الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية ، وهذا الاسلوب الذي ساد خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي ؛ فقد كان هذا النوع ايضاً هو الشائع في الاستثمارات الامريكية في اوربا في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية والاستثمار الياباني في الولايات المتحدة الامريكية في اوائل عقد الثمانينات واحياناً تستثمر الشركات الاجنبية في اسواق تتميز بانخفاض المستوى التكنولوجي والايدي العاملة ، ويعتمد هذا الاستثمار على حجم السوق ومدى نموه في البلدان المضيفة .(عبد المقصود، ٢٠١٣، ٤٤٢)

و-**الاستثمار الباحث عن الاستراتيجية** ، يحدث هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في الدول النامية او المتقدمة وذلك بسبب رغبتها في تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الانتاج والاستهلاك ويعد تصديراً للعمالة الماهرة من الدول الناميــة ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات .

ثانياً:- التنمية الاقتصادية

١- مفهوم التنمية الاقتصادية

هي عملية متعددة الابعاد تتضمن اجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والادارية جنباً الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما ، أي إنها عملية خفض او القضاء على الفقر ، سواء في توزيع الدخل أم البطالة ، بعد أن كانت تعني: النمو الاقتصادي .(احمد ، ٢٠١٦، ٤٤٢)

كما تعني التنمية الاقتصادية ايضاً ((تغير مع تحسن بفعل حدث او اجراء اداري ويرى البعض الآخر ان التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل)) .

٢- اهداف التنمية الاقتصادية

تتركز أهداف التنمية الاقتصادية بما يأتي: (حسن، ٢٠١٠، ١٠٠)

أ . زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ثم زيادة الدخل القومي الذي يعني زيادة متوسط دخل الفرد وتطور مستوى المعيشة الذي يقود لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فضلاً عن تطور القدرة الاقتصادية للدولة .

ب. تعديل الهيكل الاقتصادي ؛ ما يجعله اقتصاداً (صناعياً زراعياً) متطوراً يخدم التجارة الخارجية ويقود الى تطوير البنية التحتية للاقتصاد كالطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي والطرق والمواصلات والخزن والاتصالات .

ج. تحسين المستوى الاستهلاكي للأفراد ويعتمد على توفير السلع والخدمات المنتجة محلياً

د. رفع انتاجية العاملين التي تقود الى رفع مستوى معيشة الافراد .

ثالثاً :- دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال كونه مولد للدخل عبر زيادة قيمة الانتاج الكلي ، وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها: (عبد الغفار ، ٢٠٠٢، ١٤)

١- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الاصول المادية وغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات .

٢- يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر عامل مهم في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي الى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات .

٣- تقليص البطالة وهذا يتم عن طريق المشروعات الجديدة .

٤- رفع مستوى التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره الاستثمار الاجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الاجل .

٥- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاجور عند الحديث عن مستوى الاجور في الدول النامية والاثر الذي يحدثه استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عليه الى الفرق بين مستوى الاجور الذي توفره الشركات المحلية والاجور التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات .

٦- يعد نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري أهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك من خلال جلب المستثمرين الاجانب للمهارات الادارية والتقنية لمشاريعهم ، إذ يساعد هذا المنافسين المحليين على الاستناد ، في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين انتاجية العمل والادارة وبالتالي رفع القوة الانتاجية المحلية .

٧- الاستثمار الاجنبي المباشر يسهم في زيادة الفرص التجارية ، فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة .

المبحث الثاني

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتنمية الاقتصاد العراقي

أولاً : مشكلات الواقع الاقتصادي وتحدياته الراهنة

من الصعوبة بمكان الشروع بعملية التنمية الاقتصادية في العراق من دون معرفة مشكلات الواقع الاقتصادي والتحديات التي تواجهه ، وعادة ما يكون لكل اقتصاد مشكلات وتحديات داخلية، مثلما هنالك تحديات خارجية ، بالرغم من الترابط بين المشكلات والتحديات لكنه من الممكن تقسيمها الى داخلية وخارجية ، ومن ثم صياغة استراتيجية التنمية التي يعبر عنها بالسياسات الاقتصادية . (السيد علي ، ١٩٩٨، ٦٨)

فبعد عام ٢٠٠٣ دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة شهدت تدمير بنيته التحتية التي كانت قائمة قبل الاحتلال ، وبالوقت نفسه اصدرت سلطة الاحتلال الامريكي قوانين وتدابير لتحويل الاقتصاد في صيغته المركزية الى نظام اقتصاد السوق .(الربيعي ، ٢٠٠٥ : ٦٨) كل هذه الامور

ادت الى تفاقم المشكلات والازمات الاقتصادية والتي يمكن توضيحها بالآتي : (عبد الغفار ، ٢٠٠٢، ١٦)

أ- تعميق تدهور القدرة الاقتصادية بعد تدمير معظمها

ب-توقف شبه تام للتنمية الاقتصادية

ج- غياب الاستقرار الاقتصادي

د- تفاقم حجم البطالة واتساع مساحة الفقر

ذ- تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة

ر- تدهور الموارد الاقتصادية وضياع الموارد المالية من العملات الاجنبية الصعبة .

وفي ضوء ما تقدم تعثر العملية الاستثمارية ، بل توقفت في البلاد ؛ما خلق عدم اطمئنان للمستثمرين المحليين والأجانب ، حتى جعل اعدادًا كبيرة من المستثمرين العراقيين _ومنهم اصحاب الصناعات_ بالخروج من العراق الى دول اخرى بخاصة الاردن والامارات ومصر وغيرها . وهكذا ازدادت وتعمقت المشكلات والمعوقات وعوامل عدم جذب للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ، وبشكل خاص بعد ان شهد العراق انعطافه الخطير منذ منتصف عام ٢٠١٤ بعد احتلال (داعش) لمدن العراق ، والذي شكل تحدياً ليس فقط للتنمية الاقتصادية وانما للحياة عموماً .(حسن، ٢٠١٢، ٩٦)

ثانياً : تحليل بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

١ـ تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى العراق

مثلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد عام ٢٠٠٣ اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد العراقي في ضوء ما يعانيه من مشكلات اقتصادية تتمثل في الاختلالات الهيكلية والتضخم والبطالة والفقر .... الخ إلا أنّه لم يسهم بصورة كبيرة في رفع معدلات النمو والتنمية في الاقتصاد العراقي ؛ لعدم توافر متطلبات المناخ الاستثماري الملائم لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .(كاظم ، ٢٠٠٦، ١١)

جدول (١)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

(مليون دولار)

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر
٢٠٠٣	-
٢٠٠٤	٣٠٠
٢٠٠٥	٥١٥
٢٠٠٦	٣٨٣
٢٠٠٧	٤٤٨
٢٠٠٨	١٨٥٦
٢٠٠٩	١٥٩٨
٢٠١٠	١٣٩٦
٢٠١١	١٨٨٢
٢٠١٢	٣٤٠٠
٢٠١٣	٥١٣١
٢٠١٤	٤٧٨١
٢٠١٥	٧٧٥٢
٢٠١٦	٥٩١١

Source:- **UNCTUD , WORLD Investment Report , 2016 , (NE- wyork, and Geneva 2016) , P 216 .**

ومن خلال بيانات الجدول (١) نلاحظ ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بعد عام ٢٠٠٣ (٣٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ ارتفعت الى (٥١٥) مليون دولار عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو مستول بلغ (١٧.٧%) هذا الارتفاع كان بنسب بيع تراخيص شركات الهاتف النقال في العراق ، اذ بلغت نسبة التغير (٨%) وفي عام ٢٠٠٦ ومع انتشار العنف والارهاب انخفض حجم تدفقات

الاستثمار الاجنبي المباشر الى(٣٨٣) مليون دولار بنسبة تغير سالبة بلغ (٢٥.٦٣-%). (رزاق،٢٠١٤، ١٥)

الا انه مع التحسن الذي طرأ عليه في عام ٢٠٠٧ من خلال توسيع وزيادة سيطرة الحكومة على الجانب الامني ارتفع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى (٤٤٨) مليون دولار عام ٢٠٠٧ وبنسبة تغير موجبة بلغ (١٧%) اي ازدادت بمقدار (٦٥) مليون دولار عن ما كانت عليه عام ٢٠٠٦ ثم ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق على اثر قانون الاستثمار رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ الى (١٨٥٦) مليون دولار عـــام ٢٠٠٨ ثـم انخفض الى (١٥٩٨) (١٣٩٦٩) مليـــون دولار لعامي ٢٠٠٩ ،٢٠١٠ على التوالي بسبب تردي الاوضاع الامنية كذلك تأثير الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، ثم اصدر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وعلى اثر هذا القانون وما حمل من تحسن للمناخ الاستثماري ارتفعت حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة الى (٥١٣١) مليون دولار عام ٢٠١٣ جاء ذلك نتيجة انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية التي تعد خطوة مهمة على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي . وفتح الطريق امام الصادرات العراقية للوصول الى الاسواق العالمية مما خلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الخاص والمحلي والاجنبي ، ثم سجل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر تراجعاً بلغ نحو (٤٧٨١)مليون دولار عام ٢٠١٤ ويعزى اثر ذلك الى توقف العديد من المشاريع بسبب التدهور الحاصل في الاوضاع الامنية في المناطق التي سيطر عليها (داعش) ، فضلاً عن ضعف التمويل الحكومي للمشاريع بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام وعدم اقرار الموازنة مما سبب ذلك تلكؤ في تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين لعدم تسديد مستحقاتهم المالية على تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية ثم اخذت بالتحسن الى ان وصلت عام ٢٠١٦ الى (٥٩١١) مليون دينار .

٢ـ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

بلغ عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (٣٠٧) مشروعاً خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) يتم تنفيذها من قبل (٢٣٨) شركة عربية واجنبية، بلغت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات نحو (٦٠.٢٤) مليون دولار كما موضح في الجدول (٢) :

جدول (٢)

عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
٢٠٠٣	٣١	٥١٨٠,٥	٣١
٢٠٠٤	٥	١٦٧,٤	٥
٢٠٠٥	٩	١٧٩٨,٢	٨
٢٠٠٦	٥	٤٧٢٩,٤	٥
٢٠٠٧	٣	٤٧٣,٨	٣
٢٠٠٨	١٩	١٢٨١٢,٩	١٧
٢٠٠٩	٢٤	٧٨٤٣,٨	٢٢
٢٠١٠	٣٨	٤٢٧,٩	٣٨
٢٠١١	٣٥	٨٧٣١,١	٣٠
٢٠١٢	٣٤	٩٧٧,٨	٢٧
٢٠١٣	٥٣	١٢٢٧,٢	٤٥
٢٠١٤	٢٦	٢٢٧٣,٧	٢٤
٢٠١٥	١٥	٨١٦,١	١٣
المجموع	٣٠٧	٦٠,٢٤٠	٢٣٨

المصدر :- (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات) ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، ٢٠١٦ ، ص١٥.

٣-أهم الدول المستثمرة في العراق خلال المدة من (٢٠٠٣- ٢٠١٥)

خلال مدة البحث (٢٠٠٣-٢٠١٥) احتلت الولايات المتحدة الامريكية والامارات وروسيا على التوالي الصدارة في قائمة اهم الدول المستثمرة في العراق حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات ، إذ بلغت حصة الدول الثلاثة نحو (٨٠%) من الاجمالي ، كما موضح ذلك في الجدول (٣).

جدول (٣)

اهم الدول المستثمرة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
الولايات المتحدة الامريكية	٢٥	١٠,٠٠٥	١٩
الامارات	٢٨	٥,٢٦٣	٢٠
روسيا	٥	٣,٢٦٣	٣
هولندا	٢	١,٠٠٤	١
كندا	١	٨٥,٢	١
تركيا	١٦	٥٠٢,٢	١٣
الهند	٢	٤٥٤,٨	٢
الكويت	٢	١٨٨,٦	٢
لبنان	١١	١٦٦,١	٦
اخرى	٦٢	١,٢٥٧	٥٧
المجموع	١٥٤	٢٠١٨٢,٤٦٦٣	١٢٤

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، ٢٠٠١، ٦٦ .

٤-أهم الشركات المستثمرة في العراق

تصدرت شركة شل النفطية قائمة اهم ١٥ شركة مستثمرة في العراق ؛إذ تنفذ مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو (٦,٧) مليار دولار، تليها شركة شيفرون النفطية الامريكية؛ إذ تنفذ مشروعاً واحداً بتكلفة استثمارية تقدر بنحو(٦) مليار دولار ، وكما يوضحه الجدول (٤) :

جدول رقم(٤)

اهم ١٠ شركات مستثمرة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

الشركة	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Royal Dutchshllplc	هولندا	٦	٦,٧٢٧
Chevron corporation	الولايات المتحدة الامريكية	١	٦,٠٠٠
Embarq properties	الامارات	١	٣,٠٠٠
Gazprom	روسيا	١	٢,٠٠٠
Daremont Group	الولايات المتحدة الامريكية	٢	١,٧٥٤
Exxon Mobil	الولايات المتحدة الامريكية	١	١,٦٥٠
Luk o:l	روسيا	٣	١,٠١٥
Abu Dhabi water and (ADWEA)	الامارات	٢	٨٧٢
Orxx petrdeum	كندا	١	٨٢٥
Range Holding other companies	الامارات	٢	٤٥٦

المصدر :- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، ٢٠١٦، ٦٥ .

٥-أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة والواردة الى العراق

من خلال بيانات الجدول (٥) نلاحظ أن ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى العراق للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٧) في حالة انخفاض مستمر والسبب يعود الى سوء الاوضاع الامنية في العراق وعدم وجود بيئة استثمارية ملائمة فنلاحظ أن ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى العراق قد انخفض من (٩٨٤٧ .٦٠٦) مليون دولار عام ٢٠١٠ الى (٠.٠٠١) مليون دولار عام ٢٠١٧ .

أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي ايضاً انخفضت من (٧. ٥%) عام ٢٠١٠ الى (٠.٣%) عام ٢٠١٤ . اما ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من العراق فقد ارتفعت من (٦٣٢) مليون دولار عام ٢٠١٠ الى (٢٤٨٥.٩) مليون دولار عام ٢٠١٧ ويعود سبب الأرتفاع في

أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من العراق الى توجه الكثير من المستثمرين العراقيين الى الاستثمار خارج العراق بسبب التخوف من سوء الاوضاع الامنية وعدم تسديد الحكومات لمستحقاتهم المالية ، كما ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي (٠.٤ %) عام ٢٠١٠ ارتفعت الى (٣. ١%) عام ٢٠١٧.

جدول (٥)

أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

(مليون دولار)

البيانات / السنوات	أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى العراق	ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق(%)	أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من العراق	ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج الاجمالي في العراق(%)
٢٠١٠	٩٨٤٧.٦٠٦	٥.٧٥٠٤	٦٣٢	٠.٤٥٦
٢٠١١	٩٨٤٧.٦٠٦	٥.٣٠١٥	٩٩٨	٠.٥٣٧
٢٠١٢	١٣٢٤٨.٠١	٦.٠٧٧٠	١٤٨٧.٥	٠.٦٨٢
٢٠١٣	٠٩١٢.٧١	٤.٦٥٠٨	١٧١٤.٦	٠.٧٣٠
٢٠١٤	٧٣٦.٣٠٦	٠.٣٢٢٣	١٩٥٦.١	٠.٨٥٦
٢٠١٥	٠.٠٠٠٠١	—	٢١٠٣.٨	١.٢٦١
٢٠١٦	٠.٠٠٠٠١	—	٢٤٠٨.١	١.٤٤٥
٢٠١٧	٠.٠٠٠٠١	—	٢٤٨٥.٩	١.٣٠٣

المصدر : UNCTAD ,FOI/ MNE database (www.unctad . org .fdistatistic

ثالثاً : بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية واثرها في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

١ـ مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يصنف العراق من الدول ذات الدخل المتوسط ،وذلك وفقاً لمعيار البنك الدولي ونصيب الفرد من اجمالي (الدخل القومي ، إذ تصنف البلدان التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي فيها هن (٨٧٥) دولار ضمن الدول ذات الدخل المنخفض ،والبلدان التي ينحصر فيها متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي ما بين (٨٧٥) و (١٠٧٢٥)دولار ضمن الدول ذات الدخل المتوسط ، أما الدول التي يزيد متوسط دخل الفرد الناتج المحلي الاجمالي فيها عن (١٠٧٢٥) فتصنف ضمن الدول ذات الدخل المرتفع ، ويمكن توضيح متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق من الجدول التالي :

الجدول (٦)

متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار

السنوات	متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار
٢٠٠٣	٥٦٧
٢٠٠٤	١٣٩٢
٢٠٠٥	١١٨٤٥
٢٠٠٦	٢٣٥٠
٢٠٠٧	٣١٢٦
٢٠٠٨	٤٥١٣
٢٠٠٩	٣٧٢٦
٢٠١٠	٤٤٨٧
٢٠١١	٥٨٣٩
٢٠١٢	٦٦٥٠
٢٠١٣	٦٨٨٢

٢٠١٤	٦٣٣٤
٢٠١٥	٤٩٨٩
٢٠١٦	٤٧٧٦
٢٠١٧	٥٢٠٥

المصدر : بالاعتماد على الموقع الالكتروني التالي : http \\data .albankaldawli org\indicator,

يتضح من الجدول (٦) ان مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد اخذ بالزيادة بصورة تدريجية ، باستثناء الاعوام ٢٠٠٩ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٦ الذين شهدوا انخفاضاً في متوسط دخل الفرد وكان ذلك نتيجة لانخفاض اسعار النفط ، لكن رافق هذا التحسن غياب العدالة والمساواة وزيادة التفاوت في توزيع الدخول لصالح الاغنياء ، من خلال ارتفاع قيمة معامل جيني الى (٤٢%)وزيادة نسبة الفقر والبطالة ، اذ يعاني سكان العراق من وجود نقص كبير في مفردات البطاقة التموينية ، والتي بدأ العمل فيها منذ العام (١٩٩١) ونظام هذه البطاقة لا يوفر الاحتياجات الغذائية الكافية مما يجبر الافراد على شرائها من الاسواق المحلية خصوصاً في اوقات التضخيم والارتفاع المستمر للاسعار ، مما رفع نسبة السكان غير الامنين غذائياً ، إذ وصلت اعدادهم الى (٢,٦) مليون نسمة اي ما يقارب (١١%) من السكان ، ومن المحتمل ان يصل ذلك العدد الى (٣,٦) مليون نسمة في حالة القيام بالغاء البطاقة التموينية ، فارتفاع نسبة السكان غير الامنين غذائياً او الذين يعانون من فقر مدقع يجعلهم عرضة لكثير من الامراض وخاصة الاطفال ممن هم دون سن الخامسة .(موسى ، ٢٠١٥، ٦٠)

٢ـ ارتفاع معدلات البطالة

يعاني العراق من مشكلة البطالة ، إذ تعزى مشكلة البطالة الى غياب المؤسسات والشركات الاستثمارية التي باستطاعتها استيعاب الاعداد الكبيرة الداخلة الى سوق العمل ، وأيضا تلك التي تم التخلي عنها من خلال اعتماده هيكلية الاقتصاد بتحويلها من سيطرة القطاع العام وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي .

جدول (٧)

معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنة	معدل البطالة (نسبة مئوية)
٢٠٠٣	٢٨.١
٢٠٠٤	٢٦.٨
٢٠٠٥	١٨
٢٠٠٦	١٧.٥
٢٠٠٧	١١.٧
٢٠٠٨	١٥.٣
٢٠٠٩	١٥.٢
٢٠١٠	١٥
٢٠١١	١٥.٣
٢٠١٢	١١
٢٠١٣	١٢.٣
٢٠١٤	١٢.٨
٢٠١٥	١٥.٠١
٢٠١٦	١١.١٩
٢٠١٧	١٩.٣

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية ، دائرة الاحصاء للاعوام(٢٠٠٣-٢٠١٧)

ونلاحظ من الجدول (٧) تطور حجم نسب البطالة في العراق للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧) ونجد ان نسبة البطالة في العراق كانت مرتفعة جداً ، الا انها تذبذبت بالارتفاع والانخفاض بين سنة واخرى ، اذ يقدر عدد العاطلين عن العمل بحدود(٣) مليون شخص في عام ٢٠٠٣ من مجموع القوى

العاملة البالغة (٧) مليون شخص وهذا الرقم يشكل اعلى مستوى للبطالة وبحدود (٢٨.١%) من مجموع القوى العاملة وهو دليل قاطع على عجز سوق العمل عن تلبية الحاجة الملحة للقوى العاملة ، ففي هذه السنة شهد العراق تغيير النظام وتسريح اعداد كبيرة من الجيش والاجهزة الامنية ، وفي عام ٢٠٠٤ انخفضت النسبة الى (٢٦.٨%) لتستمر بعد ذلك بالانخفاض للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لتعاود الانخفاض بشكل كبير اذ وصل الى ١١% في عام ٢٠١٢ وهو ادنى مستوى لها بعدها ارتفعت نسبة البطالة تدريجياً الى ان بلغت ١٩.٣% عام ٢٠١٧ ، وهي تعتبر نسبة عالية بالقياس بمعدلات البطالة المسموح بها ، ويعزى السبب الى زيادة عدد الباحثين الجدد في سوق العمل من جهة ، وتراجع القطاعات الاقتصادية في العراق ، وأيضا عدم قدرة القطاع الخاص المحلي على استيعاب هذه العمالة مما يلزم الدولة باتخاذ اجراءات جادة لاستيعاب هذه الاعداد من العمالة ، من اهمها وضع سياسات جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر للمساعدة في عملية الحد من مشكلة البطالة في البلد .(حاجم ، ٢٠١٤، ٧٤)

المبحث الثالث

السياسات المقترحة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أولاً : الإصلاح السياسي والديمقراطي وتعزيز الأمن

نرى أنَّ الوضع السياسي والامني في العراق يشكل احد الركائز المهمة لبيئة الاستثمار العراقي ، وان احراز أيّ تقدّم ملحوظ على الصعيدين الامني والسياسي سوف يجعل بيئة الاستثمار اكثر جذباً للتدفقات الاستثمارية، ومن اجل تحسين البيئة الاستثمارية ينبغي العمل على اصلاح الوضع السياسي بتعزيز المشاركة السياسية وارساء اسس صحيحة للمصالحة الوطنية وبذل المزيد من الجهود لارساء الامن في مختلف جهات البلد من خلال أُعمل المشترك مع دول الجوار التي يشكل التعاون الامني معها أحد الركائز الاساسية لتعزيز الامن في العراق وهذا يتطلب العمل المشترك للاحزاب كافة لان التعامل مع السياسات المتضاربة والقدرات غير المدروسة في حالة عدم وجود توجه واضح سيجد المستثمر الاجنبي صعوبة في التعامل معها.(الجبوري ، ٢٠٠٩ ، ١٨٨)

ثانياً : تطبيق الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق

تعد الخصخصة إحدى آليات التحول نحو اقتصاد السوق ، المحرك الاساسي لجذب الاستثمارات وتشجيعها ، ووسيلة فاعلة في تحريك المدخرات المحلية؛ وذلك عن طريق بيع اصول المشروعات العامة كلياً او جزئياً الى القطاع الخاص ، كما تقوم عملية الخصخصة بفتح آفاق رحبة امام المستثمرين المحليين والاجانب .(الراوي ، ٢٠١٣، ٢٧٩)

ثالثاً : تطوير عمل القطاع المصرفي

يتمثل الاصلاح المصرفي في انشاء نظام قادر على حشد الموارد المالية المحلية والدولية واعادة تخصيصها ورفع كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق تحديث جميع وحدات القطاع المصرفي وتعديلها وتقويتها(عبد اللطيف ، ٢٠٠٩، ١٤٩) ، فضلاً عن إحداث تغييرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية ، وإعادة هيكلها في العراق لغرض حشر المدخرات المحلية والحد من ظاهرة راس المال المهاجر فضلاً عن امكان جذب جزء من تدفقات الاستثمار الاجنبي .(البصراوي ، ٢٠٠٩، ٤)

رابعاً : ضرورة إصلاح النظام التعليمي والتدريبي

نرى أَنَّ الاصلاح التعليمي والتدريبي يسهم في تعزيز التنمية البشرية ، ويؤدي الى توفير ايدي عاملة مدربة ورخيصة نسبياً مقارنة مع الدول المجاورة والمتقدمة وذلك يلعب دوراً اساسياً في زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ تمثـــل الايدي العاملة المدربـة والكفوءة عنصراً مهمـــاً في تكاليف الانتاج وبالتالي عنصر جذب مهماً للاستثمار الاجنبي المباشر .(Hussein , 2007, 2230)

خامساً : دور الهيأة الوطنية للاستثمار

لابد لهيأة الاستثمار في العراق بعدها الهيأة الحكومية القائمة على رسم سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أن تقدم خطة واضحة لدعم الاستثمار من خلال توفير خريطة استثمارية واضحة لاهم المشاريع المطروحة للاستثمارات والقطاعات التي تشملها والاهداف المطلوب تحقيقها والخدمات

الحكومية المتوفرة ، إذ يؤدي الجانب الترويجي دوراً مهماً في نجاح هذه الخطط ، وذلك لإقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الاقتصاد العراقي.(عبد الرضا، ٢٠١٢، ٢)

سادساً : تخطيط الأراضي والمواقع وتخصيصها

يقتضي تقديم حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين في مجال توفير مواقع استثمارية تعنى بمتطلبات المشاريع الاستثمارية وينبغي تنشيط وتسريع العمل في مجال تخطيط وادارة وتخصيص الاراضي والمواقع اللازمة لجذب الاستثمارات في كافة القطاعات ، إن هذا الطلب هو احد الوسائل المهمة في جذب الاستثمارات للعراق .

سابعاً: محاربة الفساد الاداري

يعد الفساد الاداري من العوامل التي تؤثر سلباً في بيئة الاستثمار ، ويزيد من تعقيد الاجراءات الاستثمارية ، فضلاً عن زيادة التكاليف ومخاطر العمل بعدم الثقة بالسلوكيات الحكومية ، لذلك يجب القضاء عليه من خلال الآتي :- (كرمين ، ٢٠٠٩، ١٩٨)

١- ايجاد اتفاق اجتماعي على معيار القيم
٢- امانة القيادات العليا ونزاهتها وشفافيتها
٣- نشر التعليم وتوعية المواطنين
٤- محاسبة موظفي الدولة
٥- تقويم أداء الموظف ومكافأة الموظف الامين

ثامناً: الاستفادة من تجارب الدول

نرى أنه يمكن الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية من خلال مؤشر سهولة اداء انشطة الاعمال الذي نالت فيه مراتب مهمة عالمياً وذلك من خلال المؤشرات العشرة الذي تضمنتها .

ومؤشر استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية ، والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين . والاستفادة من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال مؤشر الحصول على الكهرباء والتجارة عبر الحدود الذي نالت فيها الامارات العربية المتحدة مراتب مهمة .

تاسعاً: انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

لابد من الاستفادة من المزايا النسبية التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد الوطني في الانضمام الى هذه المنظمة ، كون الانضمام يفتح فرصاً مختلفة للاستفادة من انفتاح الاسواق العالمية وتخصيص او الغاء الرسوم الجمركية بوجه الصادرات العراقية من السلع والخدمات المختلفة الامر الذي يشجع القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى على النمو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية .(Hussein , 2007, 2230)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد انواع التدفقات المالية ، إذ يتضمن انتقال رؤوس الاموال والآلات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والمعرفة والمهارات ،من دولة الى اخرى ، فضلاً عن تعدد الصور والاشكال التي يتخذها الاستثمار الاجنبي المباشر .

٢- حاجة العراق للاستثمارات الاجنبية المباشرة وضرورتها للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية بمعدلات اعلى نسبياً.

٣- يعد العراق من البلدان النامية التي مازالت تواجه صعوبات في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة قد يكون اهمها البيئة السياسية التي دمرت البنى التحتية بما يؤثر على الاقتصاد العراقي ككل وهذا من شأنه ان يؤثر على جذب الاستثمارات الاجنبية .

٤- تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تزايدت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وانفتاح العراق على العالم الخارجي ، واصدار قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦ ، الا ان هذه التدفقات ما زالت متواضعة وضعيفة وغالبيتها في القطاع النفطي .

٥- ضعف القطاع الخاص واعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط فقط وعدم الاعتماد على القطاعات الاخرى ، مما ادى الى اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط مما جعله اقتصاداً ريعياً ، إذ يشكل النفط نسبة كبيرة من صادرات العراق إذ تصل الى ٩٧% مما يدل على ضعف القطاعات الاقتصادية الاخرى .

٦- زيادة معدلات التفاوت في توزيع الدخول في البلد ، إذ بلغت قيمة معامل جيني (٤٢%) للأسر العراقية ، لذا فالزيادة في متوسط دخل الفرد كان يذهب لفئات معينة مما زاد من عدد الاغنياء على حساب الاسر الفقيرة .

٧- ان معدلات الالتحاق الاجمالي بالمدارس والتعليم العالي غير كافية للتعبير عن واقع قطاع التربية والتعليم في البلد ، إذ انها لم تعكس حجم التدهور الذي حضي به القطاع ، فلا تزال العديد من المدارس تعاني نقص كبير في الكوادر التعليمية وتردي نوعية الخدمة التعليمية المقدمة وهو ما يفسر انتشار ظاهرة التدريس الخاص الذي يثقل كاهل العوائل العراقية .

ثانياً : التوصيات

١- ترشيد الاتفاق الحكومي غير الضروري وتوجيهه نحو انشاء البنى التحتية فضلا عن العمل على تحقيق الاستقرار الامني ووقف النزاعات والصراعات السياسية والمحاصصة الحزبية كون هذه الامور من العوامل المحددة لمناخ الاستثمار لان سوء الاوضاع الامنية كان عائقاً ولا يزال في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية بسبب حرمان البلد المزيد من الفرص الاستثمارية فتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة امر ضروري لعمل الشركات الاجنبية والمحلية في تطوير والنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية .

٢- خلق مناخ اقتصادي مناسب يسهم في عملية التنمية الاقتصادية وعدم اعتماد مصدر واحد في تمويل مشروعات البنية التحتية والعمل على تنويع مصادر الاستثمارات كافة .

٣- وجوب التنسيق بين حاجة العراق للتكنولوجيا وكثافة العمل وان العمالة العراقية تعاني بشدة من البطالة .

٤- تبني سياسة انفتاح ذات وجهة تصديرية تنافسية تشجع التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات عن طريق ازالة كافة العقبات امامها .

٥- دعم مشاريع الاستثمار في القطاع الخاص وتعزيز دورها في خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الاجنبية .

٦-العمل على تطوير النظام التعليمي في البلد من خلال زيادة التخصصات المالية لهذا القطاع لتوفير الخدمات التعليمية الكفيلة برفع وتحسين المستوى التعليمي .

٧-الاهتمام بالقطاع الصحي في البلد وتحسين صحة الافراد، لان العقل السليم في الجسم السليم ، وذلك من خلال نشر الوعي الصحي وادخال وسائل الصحة العامة في المقررات التربوية والتعليمية مما له دور في تنشئة جيل مثقف يدرك اهمية الصحة .

المصادر

- **المصادر العربية**

١- أبو شرار، علي عبد الفتاح،٢٠١٠، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، عمان ، الاردن ، الطبعة ٢،.

٢- احمد ، موفق ،٢٠١٠ ، الاستثمار الاجنبي في البيئة الاقتصادية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ٨٠ .

٣- أمين ،صلاح الدين احمد ،٢٠١٩ ، اثر المؤثرات الرئيسية لمناخ الاستثمار على تدفق رؤوس الاموال للنهوض بالاقتصاد العراقي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٥، العدد ٤٨ .

٤- البصراوي ، كمال ،٢٠٠٩، تقييم سياسة الاصلاح المصرفي في العراق ، المعهد العراقي للأصلاح الاقتصادي ، العراق ، .

٥- التميمي ، علي قاسم ،٢٠١١ ، دور الاستثمار الاجنبي في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد ١٩،.

٦- الجبوري ، باقر كرجي،٢٠٠٩، خصخصة القطاع العام في العراق- الاسباب والنتائج المتوقعة - ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١١) ، العدد (٢)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية ، العراق ، .

٧- جعفر ، محمد راضي ،٢٠١٧ ، واقع الاستثمار الاجنبي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١ ، العدد ٢٨،.

٨- الجهاز المركزي للأحصاء، وزارة التخطيط ، ١٩٩٥ .

٩- حاجم ، سهير ابراهيم ،٢٠١٤، تحسين المناخ الاستثماري في الدول النامية مع اشارة الى العراق ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ١١ ،.

١٠-حسن ، رجب حامد ،٢٠١٢ ، اهمية الاستثمار المباشر فـــي تطوير الاقتصاد العراقي (١٩٩٥- ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية والتكنولوجيا والنقل الدولي ،.

١١-الحسني ، عرفات تقي ،٢٠٠٢، التمويل الدولي ، الطبعة ٢ ، مجداوي للنشر ، عمان – الاردن ،.

١٢-حسين ، بيداء رزاق ، ٢٠١٦ قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة البصرة ، العدد ١٧،.

١٣-حمزة ، حسن كريم ،٢٠١٢ ، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،.

١٤-خلف ،فليح حسن ، ٢٠١٠ ،العولمة الاقتصادية ، عالم الكتب الحديث ، الاردن ، الطبعة الاولى ،.

١٥-الراوي ، احمد عمر ،٢٠١٣ ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ – الواقع والتحديات –، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،.

١٦-الربيعي ، كوثر عباس ، ٢٠٠٥ اموال العراق وسوء الادارة الامريكية – اوراق مالية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ١٤٢ ،.

١٧-الرفيعي ، أفتخار محمد مناحـي ،٢٠١٧، مناخ الاستثمار في العراق – الواقـع والطموح ، الجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية ،.

١٨-السامرائي ، دريد محمود ،٢٠٠٦ ، الاستثمار الاجنبي المباشر – المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ،.

١٩-السيد علي ، عبد المنعم ،١٩٩٨، الاقتصاد العراقي : الى اين ، تأملات وتطلعات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٨،.

٢٠-شبيب ، دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ،

٢١-شعيب، سندس جاسم ،٢٠١٧ ، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار المباشر في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، العدد ٣،.

٢٢-صندوق النقد الدولي

٢٣- الطائي ، هند سلمان الياس ،٢٠٠٦ ، اثر الاستثمار المباشر والتجارة الدولية على الاقتصاد العراقي ، كلية اقتصاديات الاعمال ،.

٢٤- عبادي ، بتول مطر ،٢٠١٥ سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ١٧ ، .

٢٥- عبد الرضا ، د. نبيل جعفر ،٢٠١٢ البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ،.

٢٦- عبد الغفار، هناء ،٢٠٠٢، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الصين أنموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد ، .

٢٧- عبد المقصود ، نزيه ،٢٠١٣، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، الطبعة الاولى ، دار الركن الجامعي – مصر ، الاسكندرية ، .

٢٨- عبد اللطيف ، ستار فخري ،٢٠٠٩ اثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد في الوظائف الحكومية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٢١) ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد.

٢٩- عبد الوهاب ، اكرام عبد العزيز ،٢٠١٩ السياسات الاقتصادية في اصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٢٦ ، .

٣٠- كاظم ، اسعد جواد ،٢٠٠٦ التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد ٥، العدد ١٧ .

٣١- موسى ، حيدر طالب ،٢٠١٥ واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها مع اشارة للواقع الخدمي والبيئي ، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة المثنى ، العدد الاول ، .

- **المصادر الاجنبية**

1- UNCTAD

2-Hussein Alasrag 2007 : Forigne directinvestment development policies in the Arab countries MPRA paper No . 2250 , http :// mpra . ub. Uni-muencher . de .

قياس اثر تطبيق اليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية في دائرة الثروة الحيوانية / قسم السيطرة النوعية على الاعلاف

م.م. زينب كامل كاظم

مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

zainabkamel83@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث الى التعرف على اثر اليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة ، ولتحقيق هدف البحث تم استنتاج التالي :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة إذ اعتمد البحث على دراسة اليات حوكمة الشركات كمتغير تابع فضلا عن اربع متغيرات مستقلة تمثل المتغير الاستجابي لتحقيق التنمية المستدامة هي (الانصاف ، التمكين ، المساءلة والتضامن) وتم اعداد استبانة وتوزيعها على (١٠٠) من موظفي قسم السيطرة النوعية على الاعلاف / دائرة الثروة الحيوانية) وتم استلام(٨٥) استبانة و شملت(٢٨) فقرة ، وقد تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v23) ، احتسبت النتائج من خلال عدد من الاساليب الاحصائية منها" معامل الاختلاف، المتوسطُ ألحسابي ، شدة الاستجابةِ ، معامل الارتباط سبيرمان واخيراً الانحراف المعياري"

وقد اوصت الدراسة الى ضرورة تبني الدائرة سياسة للتعيين تلائم الوصف الوظيفي للاختصاصات المطلوبة مع تبني سياسة لتدريب الموظفين وخاصة الذين يكون عملهم ضمن مجالات التخطيط والمبيعات والمالية مع زيادة الاهتمام بالاجراءات الرقابية بالاعتماد على الامور الادارية الرسمية الموضوعة ضمن معايير ثابتة بدلاً عن الامور غير الرسمية .

وقد توصلت الدراسة الى تأثير اليات تطبيق الحوكمة في التنمية المستدامة على ان في حالة غياب ثقافة الحوكمة والياتها في العراق يؤدي الى تدني الاهتمام بالتنمية المستدامة وتراجع في مستويات الحياة المعيشية المرفهة والعكس صحيح اي في حالة الاهتمام باليات تطبيق الحوكمة تؤدي الى ارتفاع في مستويات المعيشة والترفيه وتحقيق التنمية المستدامة ومع استمرار مواكبة التنمية المستدامة يؤدي الى ارتفاع قياس جودة الحكم في العراق.

الكلمات المفتاحية :اليات حوكمة الشركات ، التنمية المستدامة ، الانصاف ، التمكين ، المساءلة والتضامن .

Measuring the effect of applying corporate governance mechanisms to achieve sustainable development A field study in the Department of Livestock / Department of Quality Control of Fodder

Zainab kamil Kadhim

Center of the ministry of higher Education and scientific research

Abstract:

The present study aims to identify the impact of corporate governance mechanisms in achieving sustainable development، and to achieve the research objective، the following was concluded: The descriptive approach was used to analyze the relationship between the studied variables، as the research depends on studying the mechanisms of corporate governance as a dependent variable as well as four independent variables that represent the response variable to achieve sustainable development (fairness، empowerment، accountability and solidarity). A questionnaire was prepared and distributed to (100) employees at (The Feed Quality Control Section / Livestock Department) and (85) questionnaires were received and included(28) items. The data were analyzed and hypotheses were tested using the statistical program (SPSS v23). The results were calculated through a number of statistical methods، including the coefficient of variation، Arithmetic mean، response intensity،Spearman correlation coefficient and finally، standard deviation. The study recommended the need for the department to apply a policy for hiring that fits the job description of the required specializations، with the adoption of a policy for training employees، especially those whose work is within the areas of planning، sales and finance، with increased attention to control procedures، relying on official administrative issues set within fixed standards instead of informal issues. The study found the effect of the mechanisms of implementing governance on sustainable development، provided that in the absence of a culture of governance and its mechanisms in Iraq، it leads to a decline in interest in sustainable development and a decline in the standards of luxury living and vice versa، i.e. in the case of interest in the mechanisms of implementing governance that lead to an increase in living standards and entertainment and achieving Sustainable development with the continuation of keeping pace with sustainable development،it leads to an increase in the quality of governance in Iraq.

Key words: Corporate governance mechanisms، sustainable development، fairness، empowerment، accountability and، solidarity .

المقدمة:

يعد موضوع البحث قضية عالمية يهتم بها معظم الدول والحكومات بشكل عام والخبراء والباحثون والعلماء بشكل خاص ساعين الى تخفيف الاضرار التي تواجه الدول سواء كانت مالية ام ادارية ام بيئية وادارتها بشكل رشيد لتضمن حياة منعمة ومرفهة لدولها لذلك يمكن الافادة من اليات حوكمة الشركات في ايجاد الاحتياطيات اللازمة لرد الفساد وسوء الادارة وتشجع بدورها الشفافية ومكافحة الفساد في الدوائر اذ يتم الانتفاع من اليات تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق توظيف ابعاد التنمية المستدامة المتمثلة بالاتي (الانصاف ، التمكين ، المساءلة ، التضامن)

المبحث الاول / منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث :

يمكن لتحديد اثر آليات تطبيق الحوكمة في قسم السيطرة النوعية على الاعلاف في دائرة الثروة الحيوانية وعن طريق تحديد علاقة الارتباط وايجاد الاثر الذي يبينه المورد البشري في القسم ومن خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة يمكن" صياغة مشكلة البحث " بالسؤال الرئيسي الاتي :

"مدى مساهمة تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة لقسم السيطرة النوعية لدائرة الثروة الحيوانية"

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع الاسئلة الاتية :

١. ماهي اهم اليات حوكمة الشركات التنمية المستدامة ؟
٢. ما هي علاقة الارتباط بين اليات حوكمة الشركات وابعاد التنمية المستدامة (الانصاف ، التمكين ، المساءلة ، التضامن) في القسم المبحوث ؟
٣. ما هو مستوى التأثير المباشر للاليات في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها ؟

ثانياً: اهمية البحث :

تظهر اهمية البحث بتوضيحها خطورة الفساد المالي والاداري الذي انتشر بالعديد من دوائر القطاع العام والخاص وذلك باستخدامها اليات حوكمة الشركات ومدى تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق شرح متغيري البحث (اليات حوكمة الشركات ، والتنمية المستدامة) ، واضافة الى ذلك تظهر الاهمية في الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ومنها اظهرت نتائج البحث وجود علاقة تأثير بين اليات تطبيق حوكمة الشركات وبين التنمية المستدامة و السبب بكون الدائرة المبحوثة تضع الخطط وتتخذ الاجراءات الضرورية مع وضع الاهداف بمشاركة الموظفين والاستفادة من افكارهم الابتكارية لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

١. المشاركة في الاضافة العلمية والمعرفية لموضوع آليات حوكمة الشركات وموضوع التنمية المستدامة ليتم الافادة منها من قبل الباحثين.
٢. وصف التنمية المستدامة للقسم مجال البحث وذلك بقياس ابعادها.
٣. تحديد وتشخيص أثر آليات حوكمة الشركات عند موظفي قسم السيطرة النوعية " عينة البحث " وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة.
٤. قياس طبيعة واثر تحقق العلاقة بين آليات الحوكمة ومدى تحقيق التنمية المستدامة في القسم المبحوث.

رابعاً : فرضيات البحث :

اعتمدت الباحثة على الفرضيات الاتية :

١. " توجد علاقة آرتباط ذات دلالةٍ معنويةٍ بين اليات تطبيق حوكمة الشركات وبين التنمية المستدامة بأبعادها ضمن عينة البحث " .
٢. " توجد علاقة تأثير ذات دلالةٍ معنويةٍ بين اجمالي اليات تطبيق حوكمة الشركات في التنمية المستدامة بأبعادها ضمن عينة البحث " .

خامسا: مجتمع وعينة البحث :

تمثلت عينة البحث بالموظفين في قسمِ السيطرة النوعية على الاعلاف الذي يضم مجموعة من الكيميائيين والفيزيائيين والمهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين والاداريين ويكون عمل القسم فحص الاعلاف التي تدخل البلد ومعرفة اذا كانت سامة او غير سامة اي صالحة للاستهلاك الحيواني وبذلك شملت عينة البحث (٨٥) موظفاً .

سادساً: ادوات البحث واساليبه الاحصائية :

اذ تم اعداد الاستبانة بالاعتماد على دراسة (الباشا ، الرفاعي ،٢٠٢٠) ودراسة (الحايك ، ٢٠١٦) فيما يخص " اليات حوكمة الشركات" و دراسة (الحداد ، ٢٠١٤) بخصوص ابعاد التنمية المستدامة اذ تم اختيارها لتتلاءم مع العينة المبحوثة ، وللحصول على هدف البحث الرئيس والمتضمن " امكانية تحقيق العلاقة بين اليات تطبيق حوكمة الشركات والتنمية المستدامة بابعادها" إذ تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1.(الوسط الحسابي والنسب المئوية) ليتم شرح إجابات القسم المبحوث .

2.(معامل الاختلاف والانحراف المعياري) لقياس درجة التشتت المطلق (لقيم الاجابات عن وسطها الحسابي).

3. (معامل الارتباط (Spearman))تستعمل كأداة لا معلمية لنتمكن من معرفة نوع العلاقة بين متغيرات البحث .

سابعاً : منهج البحث : أعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في اجراء الدراسة على البيانات من مجتمع البحث " .

ثامناً: صدق الاستبانة وثباتها:

تم الاعتماد على اختبار(Cronbaches Alpha) وهو من اختبارات الثبات الاحصائية الاساسية التي استخدمت لتحليل (بيانات الاستمارة الاحصائية) إذ تبين بأن معامل الفا كرونباخ لفقرات الاستبانة هي (٠.٩٩٤) الذي يشير الى وجود ارتفاع بالثبات في المحور الاداري "للاستبانة "، وبالنسبة الى صدق المقياس فتم الاحتساب باستخدام معامل الثبات عن طريق المعادلة

الصدق= √الثبات وبما انه معامل ثبات الاستبانة هو (٠،٩٩٤) فيمكن الاستنتاج :

الصدق= √ 0.994 = 0.996 وهي قيمة عالية تشير الى صدق المقياس .

تاسعاً : خطة البحث :

واشارة الى ما ذكر في اعلاه احتوى البحث أربعة مباحث اذ تم تقديم منهجية البحث ضمن المبحث الاول، وفيما يخص المبحث الثاني فتضمن الجانب النظري، والمبحث الثالث شمل الجانب العملي ، وفي النهاية احتوى المبحث الرابع على الاستنتاجات والتوصيات ليختم البحث بالمصادر .

المبحث الثاني / الجانب النظري

اولا : اليات حوكمة الشركات :

١-مفهوم حوكمة الشركات :

ان حوكمة الشركات تصف جميع العمليات والهياكل والمؤسسات داخل وخارج الشركات والتي تحكم سلطتها وقدراتها على الموارد بين المشاركين (Gerald،2005:143) ويعتبر مصطلح الحوكمة بمثابة ترجمة مختصرة للمصطلح governance وقد اتفق الجميع على ان الترجمة العلمية للمصطلح هي عبارة عن اسلوب تمارس فيه الادارة سلطاتها الرشيدة (يوسف ، ٢٠٠٧ :٤)

عرفها رجب بأنها الاداة الفعالة والقوية التي اتجه اليه الفكر المحاسبي ليقضي على جوانب الخلل الذي تعرض له المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية التي تم استحصالها من تطبيق المعايير المحاسبية (رجب ، ٢٠٠٨ :٢٤٦)

واشار اليها (Smith) بأنها مجموعة ادوات للسيطرة على الشركات للتأكد من " تعظيم قيمة اصحاب المصالح " وليتم ضمان كون العائد على راس المال يوظف بصورة صحيحة ويعود سبب ذلك الى ان اتخاذ القرارات في الشركة يتأثر بالعلاقات الداخلية لمدير الشركة ومجلس الادارة مما يستوجب حفظ حق المستثمر المنفرد (Smith،2009:6) .

وبين (Hassan&ramazani) هي مجموعة فعاليات لها دور باستمرار التشريع الداخلي للشركة والذي نتج من الالتزام بالتشريعات الموضوعة عليها (Hassan&ramazani،63 :2012) .

وذكرها (كامل) كونها مجموعة علاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها ، والاطراف ذات المصلحة داخل الشركة ، والمساهمين ويحتوي كذلك هيكل الاهداف الموضوعة من قبل الادارة وطرق تحقيق تلك الاهداف مع الاستمرار بالرقابة على الاداء (كامل ،٢٠١٥ : ١١) .

٢- **أهمية حوكمة الشركات** :

ان حوكمة الشركات لها العديد من المنافع والمزايا التي يمكن ان تستفاد منها الشركات وهي كالاتي :

أ- تقليل المخاطر المرتبطة بالفساد الاداري والمالي التي تواجهها الشركات والجامعات والدول مع زيادة قدرة الشركات المحلية على المنافسة العالمية وفتح اسواق جديدة لها (مصطفى ، ٢٠٠٨ : ١٥-١٦) .

ب-تنشئ الحوكمة مبادئ السوق الحرة في الاقتصاديات المغلقة مما ينتج جيلا جديدا من المستثمرين واصحاب المشاريع في جميع انحاء العالم مع وضع مسؤولية اجتماعية متمثلة بايجاد شركات اعمال تنافسية يتم ادارتها بصورة اخلاقية ويتم تطبيق اللامركزية الاقتصادية تسند الحوكمة وتكفل الاصلاحات المحلية المرتبطة الى المبادئ الدولية (مجدي ، ٢٠٠٢ : ١٥٠) .

ح- وتعتبر الحل الاقتصادي والاجتماعي لتطوير وتحسين المجتمعات ككل ، وتساهم بأنهاء الفقر وتقليله وزيادة الاصلاحات الاقتصادية العالمية عن طريق الجهد والعمل المنظم لتحقيق النمو الذي يحقق الازدهار للمجتمع اذ يتم تطبيقه في القطاعين العام والخاص (Ibrahim،66: 2006)

د- تطبيق الحوكمة يمكن الشركة من خلق القيمة في تفعيل واستمراية المنظمات عن طريق رسم التوجهات الاستراتيجية التي تسهم بايجاد خطط جديدة لزيادة قيمة الشركة (رباط ، ٢٠١٥ : ١٤).

٣- اليات حوكمة الشركات ومبادئها :

توجد مجموعة من الاليات التي تستخدم لتنفيذ مبادئ الحوكمة وهي كالاتي: (درويش، ٢٠٠٧ : ٤٥-٤٧)

أ- **آليات الحوكمة القانونية** : تهتم بتطوير النظام القانوني مما يؤدي الى توفير اطار قانوني للوصول الى اهداف حوكمة الشركات .

ب-**آليات الحوكمة الرقابية** : متمثلة بالتحديد الدقيق لمسؤوليات الأقسام المختلفة التي تكون مسؤولة عن الرقابة والاشراف لتحقيق حوكمة الشركات .

ح- **آليات الحوكمة التنظيمية** : تهتم بتطوير الهيكل التنظيمي للشركة بما يحقق أهدافها ومنها تحديد اختصاصات اللجان المشرفة ومجلس الادارة .

د-آليات الحوكمة المحاسبية : تهتم بوجود نظام مالي فعال لإدارة التقارير المالية بشفافية ، اذ يوفر المعلومات الضرورية لجميع المسؤولين عن اتخاذ القرارت منها (آليات المعايير المحاسبية ، آليات قياس الجودة ، آليات الرقابة على إنتاج المعلومات)

أما عن مبادئ حوكمة الشركات : تضمنت مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ROSC) (2004،CIPE) (إقبال ، ٢٠١٥ :٢٤٢)

أ- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات :**

لتحقيق ذلك يجب وضع اساس قانوني ومؤسسي وتنظيمي يساعد جميع المشاركين في السوق في عمل علاقات تعاقدية خاصة كما ويتضمن عناصر تنظيمية وتشريعية والتزامات مالية وكل ذلك يتطلب اشراف ورقابة الدولة على وفق ضوابط واليات الحوكمة وبما يتلاءم مع المعايير الدولية .

ب-حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لاصحاب حقوق الملكية والمحافظة عليها :

يقوم المساهمين بتقديم راس المال الضروري للشركة من خلال ملكيتهم للاسهم ، وبالمقابل يحصلون على الارباح المناسبة لاستثماراتهم وعلى المدى البعيد تزداد قيمة الشركة ، وان حوكمة الشركات ستضمن حماية حقوق المساهمين والمحافظة عليها ، والسبب ان المساهمين يعتمدون على المعلومات التي يحصلون عليها من قوائم التقارير المالية المبنية على الثقة ولزيادة الثقة يتم التعاقد مع مدققيين ماليين ضمن مؤسسات للتدقيق لأن التعاقد مع هؤلاء المدقيقين يضمن حماية حقوق المساهمين .

ج- **المعاملة المتساوية للمساهمين :**

التعامل مع المساهمين بشكل متساوي مهما اختلفت نسب ملكيتهم باعتبارهم المالكين ويتم تسهيل اعمالهم ونشاطاتهم من ضمنها التصويت والانتخاب والحوار والمناقشة وطرح الافكار والمشاركة بالاجتماعات لجميع المساهمين.

د-**مسؤليات مجلس الادارة :**

ان مجلس الادارة هو احد مكونات هيكل الحوكمة ويكون مسؤول عن ادارة امور الشركة بناء على التفويض الذي يحصلون عليه ويتكون المجلس من الاعضاء التنفيذيين وغير التنفيذين بشرط ان لا تسيطر جهة دون اخرى على اتخاذ القرارات ويعتمد عمله على توافر المعلومات الكاملة وينبغي ان تكون هنالك النوايا الحسنة بين الاعضاء لنجاح الشركة عند إدائهم لعملهم محور عملهم يكون بوضع استراتيجيات الشركة ووضع الاهداف لتحقيق تلك الاستراتيجيات والمدقق يقوم بدور مهم واساس بتدقيق المعلومات والقوائم المالية لتجنب التحريف بالمعلومات بشكل متعمد او غير متعمد ويجب ان يكون المدقق على دراية وخبرة بمجال عمله .

ذ-الافصاح والشفافية :

يتم الافصاح عن جميع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بنشاط الشركة مع ذكر جميع التغيرات الهيكلية والتنظيمية والرأسمالية التي تعطي الحق للمساهمين بالرقابة والسيطرة ، اذ من الضروري ان تتوفر المعلومات لجميع المالكين اذ ليس من المنصف اعطاء الحق لمالكين يملكون نسب متدنية من الشركة وبالمقابل تحجب عن المالكين ذوي نسب الملكية الاكثر .

ثانيا : التنمية المستدامة :

١. مفهوم التنمية المستدامة :

يرى " مصطفى " أن تحقيق التنمية المستدامة يراد بها توفير احتياجات المواطنين مستقبلاً وتوفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال في الحاضر والمستقبل بطريقة تنسجم وتتوافق مع البيئة (مصطفى ، ٢٠٠٦ : ٧٢) وفسرها (الدعمي ،٢٠٠٩ : ١٠٩) بأنها السلاح الوقائي لفعاليات المجتمع فمن خلال الاهتمام بالرأسمال وتطويره وزيادة قدرته على التأقلم مع التطورات التكنولوجية العملاقة المتواجدة دوليا وأخذ ايجابيات العولمة وترك سلبياتها فيما بين (Lansua،et،al.، 2010: 250) بأنها تشبع احتياجات الجيل الحاضر دون الاضرار باحتياجات الاجيال القادمة اذا انها تعني الاستخدام الافضل في المستقبل لجميع الموارد المتاحة سواء المالية ام البشرية وغيرها مع التركيز على نوعية حياة افضل ذات قيمة للاجيال الحاضرة وفي المستقبل وعرفها (متناوي ، ٢٠١٨ :٢٣) بأنها مجموعة من الطرق والاساليب التي تهدف لتعظيم المنفعة الاقتصادية مع شرط الحفاظ على نوعية الخدمات البيئية والموارد عبر الزمن ، وتعني وضع

الاستراتيجيات التي تهتم بتحسين مستوى معيشة الفرد حاليا ومستقبلا وتهدف تلك الاستراتيجيات على عدم انخفاض مستوى الرفاهية للأجيال بمرور الزمن .

٢. **ابعاد التنمية المستدامة :**

توجد أربعة ابعاد للتنمية المستدامة يمكن تفصيلها بالاتي :

أ. **البعد الاقتصادي :** يختص هذا البعد بالاستخدام الامثل والرشيد للامكانيات الاقتصادية مع ايقاف هدر الموارد الاقتصادية المتاحة مع تقليل التفاوت في الدخل والثروات (الهيتي ، ٢٠١٤ : ١١) .

ب. **البعد البيئي :** المحافظة على الموارد الطبيعية والمائية اللازمة لتوفير المساحات الخضرات والاهتمام بالاراضي الزراعية وحمايتها (Tomislav،24 :2018) .

ج- **البعد الاجتماعي :** هو الاهتمام بتحسين مستوى التعليم والصحة في مختلف الاماكن سواء في الريف ام المدينة لتحقيق الاستقرار (Tomislav،24 :2018) .

د-البعد التكنولوجي : يدعو الى استخدام مكائن وتكنولوجيا اكثر تطوراً وصديقة للبيئة في المصانع لتجنب انبعاث الغازات السامة مع استخدام الطاقة الحرارية بشكل اكثر كفاءة (الكبيسي ،٢٠٠٥ : ٦٧) .

٣. **مبادئ التنمية المستدامة :**

يمكن ايجاز مبادئ التنمية المستدامة بالنقاط الاتية : (العكيدي ، ٢٠٠٥ :٣٨) (السالم ، ٢٠٠٨ :٣٢-٣٣) :

أ- **الانصاف :** حصول كل فئات المجتمع على حصة عادلة من ثروات وقدرات البلد

ب-**التمكين :** وتعني ان الناس يجب ان يتوفر لهم حرية المشاركة في اتخاذ القرارت ووضع الاليات التي تحدد مصيرهم وحياتهم .

ج- **حسن الادارة والمساءلة :** وتعني خضوع الادارة الى مبادئ الافصاح والشفافية والرقابة والمسؤولية لتجنب المحسوبية والفساد الاداري والمالي وجميع الامور الاخرى التي تعرقل التنمية المستدامة .

د-التضامن : يكون التضامن بين الفئات المجتمعية والأجيال داخل المجتمع وبين المجتمعات الاخرى لتحقيق التنمية المستدامة ويتم عن طريق الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لكل الأجيال وعدم تراكم الديون والاقتراض مما يثقل كاهل الأجيال القادمة مع تأمين التوزيع العادل لحصة النمو والتطور لجميع الفئات الاجتماعية .

المبحث الثالث : الجانب العملي للبحث

١. الوصف الاحصائي لعينة الدراسة :

تضمن الوصف الاحصائي لعينة البحث الاتي :

جدول رقم (١)

الخصائصُ الشخصية والوظيفية لافراد العينة (٨٥)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	٤٠	٤٧،٠٦
	اناث	٤٥	٥٢،٩٤
	المجموع	٨٥	%١٠٠
العمر	٣١-٣٩ سنة	٢٠	٢٣،٥٣
	٤٠ -٤٩ سنة	٣٥	٤١،١٨
	٥٠-٥٩ سنة	٢٠	٢٣،٥٣
	٦٠ فأكثر	١٠	١١،٧٦
	المجموع	٨٥	%١٠٠
عدد سنوات الخدمة الوظيفية	٦-١١ سنة	٢٠	٢٣،٥٣
	١٢-١٥	٣٥	٤١،١٨
	١٦ فأكثر	٣٠	٣٥،٢٩
	المجموع	٨٥	%١٠٠

٢. عرض لنتائج وتَحليلها وتفسيرها على مستوى العينة المبحوثة :

لتمكن من تحديد أثر آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة ولنتيجة استجابة العينة أعتمد على النسب المئوية والتوزيعات التكرارية لإجابات عينة البحث واستنتج منها الوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات ، وقد استخدم الباحث مقياس (Likert) الخماسي في تحديد ومعرفة أجابات عينة البحث للاستبانة المستخدمة اذ تم وضع لكل متغير

مستوى مابين (١-٥) بأربع مستويات والجدول رقم (٢) يبين ذلك ، ويتضمن مستويين في حالة الزيادة عن *الوسط الفرضي البالغ (٣) يكون "جيدا" اذا تراوح ما بين (٣-٤) وجيد جداً اذا ما ازداد عن (٤) كذلك يشتمل مستويين اذا انخفض عن الوسط الفرضي (٣) فيكون ضعيفاً في حالة تراوح ما بين (٢-٣) واذا ما انخفض عن (٢) يكون ضعيفا جدا.

جدول (٢)

قوة المتوسطات

قوة المتوسطات	جيد جداً	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً
	٥	٤	٣	٢	١

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل الاحصائي

اولاً: تفسير النتائج الخاصة بتحليل متغير آليات حوكمة الشركات (X)

اذ تم قياس هذا المتغير من خلال مجموعة اسئلة اذ يبين الجدول رقم (٤) الأوساط الحسابية والأنحراف المعياري ومعامل الاختلافِ المتعلقة بما تراه العينة المبحوثة بخصوص المتغير المستقل، اذ يبين الجدول ادناه الوسط الحسابي العام بلغ.

(٣.٤٦) وهو اكثر بمقدار قليل من الوسط الفرضي البالغ (٣) ، بينما سجل الانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف على التوالي (١.٢٦) (**٣٦.٣٦ %**) وهذا يدل على ان الدائرة المبحوثة تعمل على استغلال اليات حوكمة الشركات بصورة جيدة من خلالها يمكن ان تحقق الادارة الرشيدة لأي حالة طارئة ممكن ان تواجهها الدائرة مع تحقيق العدالة في العمل ، وفيما يأتي تفسير الاسئلة الاخرى :-

---

*الوسط الفرضي = (مجموع الاوزان ÷ عدد البدائل) = ٥+٤+٣+٢+١ ÷ ٥ = ٣

جدول رقم (٣)

قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعاملُ الاختلافِ لإجابات افراد العينة عموماً لمتغير البحث (X)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
اليات حوكمة الشركات	٣.٤٦	١.٢٦	٣٦.٣٦

المصدر : من تصميم الباحثة بالأعتماد على النتائجِ التي تم الحصول عليها من التحليلِ الاحصائي

أما على مستوى الفقرات فقد قيس هذا المتغير من خلال (١٧) فقرة وتراوحت حولها قيم الوسط الحسابي بين اكبر قيمة حققتها الفقرة(٤) (يمكن اعتبار اليات المعايير المحاسبية اهم اليات تطبيق حوكمة الشركات في الدوائر الحكومية) اذ بلغت (٤،٠٦) وهي حول قيمة الوسط الفرضي وبتشتت متوسط نسبياً في الاجابات يثبته الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف على التوالي (٠،٩٦) ، (٢٣،٥٤) وهذا يشير الى مدى اهتمام ادارة الدوائر الحكومية باليات المعايير المحاسبية ودقة المعلومات الحسابية وتأثيرها على اهداف وستراتيجيات الدائرة ، وبين اقل قيمة "وسط حسابي" حققتها الفقرة (١١) (تعمل الدائرة مدار البحث على استقطاب موظفين جدد من اصحاب الخبرات والكفاءات المميزة) اذ بلغت (٢،٦٧) ، وبتشتت في الاجابات اذ بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف على التوالي (١،٤٤) ، (٥٤،٠١) وتدل هذه النتائج لأحتياج عينة البحث للتركيز على استقطاب موظفين ذوي خبرة وكفاءة لزيادة انتاجية العمل .

جدول رقم (٤)

قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسبة المئوية لإجاباتِ افراد العينةِ عموماً بصدد اليات الحوكمة(X)

الفقرة	الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
	اتفقُ تماماً		أتفق		مُحايد		لاتفق		لاتفق تَماماً				
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
X1	٢٥	٤،٢٩	٢٩	٣٤،١	١٥	١٧،٦	١٠	١١،٨	٦	٧،٠٦	٣،٦٧	١.٢٢	٣٣،٢٠
X2	٢٧	٣١،٨	٣١	٣٦،٥	١٠	١١،٨	٩	١٠،٦	٨	٩،٤١	٣.٧١	١.٢٨	٣٤،٥٤
X3	٢٥	٢٩،٤	٣٠	٣٥،٢	١٥	١٧،٦	٦	٧،٠٦	٩	١٠،٦	٣.٦٦	١.٢٧	٣٤،٦٦
X4	٣٠	٣٥،٣	٤٠	٤٧	٦	٧،٠٦	٨	٩،٤١	١	١،١٨	٤،٠٦	٠،٩٦	٢٣،٥٤
X5	٣٠	٣٥،٣	٣٢	٣٧،٦	١٢	١٤،١	٧	٨،٢٤	٤	٤،٧١	٣،٩١	١.١٢	٢٨،٦٦
X6	٢٤	٢٨،٢	٢٠	٢٣،٥	١٤	١٦،٥	١٤	١٦،٥	١٣	١٥،٢	٣،٣٤	١.٤٤	٤٣،٢١
X7	٢٠	٢٣،٥	٢٥	٢٩،٤	١٠	١١،٨	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٣.٢٤	١.٤٤	٤٤،٦٥
X8	٢٥	٢٩،٤	٣٥	٤١،١	٢	٢،٣٥	١٠	١١،٨	١٠	١١،٨	٣،٥٨	١.٤٢	٣٩،٦٣
X9	٤٠	٤٧	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٥	٥،٨٨	٥	٥،٨٨	٤،٠٠	١.٢٠	٢٩،٨٨
X10	٣٤	٤٠	٣٠	٣٥،٢	٥	٥،٨٨	١٠	١١،٨	٦	٧،٠٦	٣،٨٩	١.٢٥	٣٢،٢٠
X11	١٥	١٧،٦	١٠	١١،٨	١٥	١٧،٦	٢٢	٢٥،٩	٢٣	٢٧،١	٢،٦٧	١،٤٤	٥٤،٠١
X12	٢٣	٢٧	٢٥	٢٩،٤	٧	٨،٢٤	١٠	١١،٨	٢٠	٢٣،٥	٣،٢٥	١،٥٥	٤٧،٧٤
X13	١٥	١٧،٦	١٦	١٨،٨	١٩	٢٢،٤	١٥	١٧،٦	٢٠	٢٣،٥	٢،٨٩	١،٤٢	٤٩،١٦
X14	٢٠	٢٣،٥	٢٢	٢٥،٩	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٨	٩،٤١	٣،٣٦	١،٢٨	٣٨،٠٥
X15	١٥	١٧،٦	٢٥	٢٩،٤	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١،٢٧	٣٩،٢٣
X16	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٢٥	٢٩،٤	١٠	١١،٨	٣،١٢	١،٣٨	٤٤،١١
X17	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٢٥	٢٩،٤	١٥	١٧،٦	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١،٣٢	٤٠،٦٥

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المستحصلة من التحليل الاحصائي

ثانيا: تفسير النتائج الخاصة بتحليل متغير التنمية المستدامة (Y)

قيس المتغير باستخدام **(ثلاثة)** أبعاد فرعية، اذ يشير الجدول رقم (٥) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف للفقرات التي حددت للدائرة المبحوثة للمتغير التابع، وكان الوسط الحسابي عامةً (٣.٣٦) وهو اكبر من (الوسط الفرضي) البالغ (٣) ، وحقق انحرافا معياريا ومعامل اختلاف عامين على التوالي (١.٣١) (**٣٨.٨٢ %**) ويشير ذلك ان الموظفين في الدائرة لديهم وعي عن ابعاد التنمية المستدامة ومالها من تأثير على عمل قسم السيطرة النوعية ، وفيما يلي تفسير للمتغيرات الفرعية له :

جدول رقم (٥)

اجمالي قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجابات افراد العينة عموماً لمتغير البحث (Y)

المتغير	الوسطُ الحسابي	الانحرافُ المعياري	معاملُ الاختلافِ
اجمالي التنمية المستدامة	٣.٣٦	١.٣١	٣٨.٨٢

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المستحصلة من التحليل الاحصائي

أ- حقق البعد الاول (الانصاف) وسطاً حسابياً عاماً حول الوسط الفرضي كما في الجدول رقم (٦) ، إذ بلغ (٣،١٩)، و بدرجة تشتت عالي في الإجابة يثبته الانحراف المعياري البالغ (١،٤٧) ، وقد بلغ معامل الاختلاف لهذا المتغير (٤٦،١٥) ويشير على وجود درجة من الانصاف في التعامل مع الموظفين مع الاهتمام بالمراجعين وسوق العمل واحتياجاته بمستوى فوق المتوسط ، وفيما يخص الفقرات فقد قيس هذا المتغير عن طريق فقرتين.

جدول رقم (٦) قيم (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسبة المئوية لإجابات افراد العينة) عموماً بصدد البعد الاول (Y1)

الفقرة	الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لاتفق		لاتفق تماماً				
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
التمكين	٧٣	٨٥،٩	٦٠	٧٠،٦	٣٢	٣٧،٦	٥٢	٦١،١	٣٨	٤٤،٧	٣.٣١	١.٣٥	٤٠،٩٣
Q3	٢٠	٢٣،٥	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٢٠	٢٣،٥	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١.٣٦	٤٢،٠٣
Q4	١٦	١٨،٨	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٢٢	٢٥،٩	١٧	٢٠	٢،٨٩	١.٤١	٤٨،٨٧
Q5	٣٧	٤٣،٥	٢٥	٢٩،٤	٢	٢،٣	١٠	١١،٨	١١	١٢،٩	٣،٧٩	١.٤٤	٣٨،١

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المستحصلة من التحليل الاحصائي

ب- بالنسبة للبعد الثاني (التمكين)فقد بلغ الوسط الحسابي له (٣.٣١) جدول رقم (٧)، اذ بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف العامين لهذا البعد على التوالي وبتشتت عالي بلغ (١.٣٥) (٤٠،٩٣%) وقد قيس هذا البعد ب(٣) فقرات ، اذ حققت الفقرة (Q5) (ايجاد مناخ ملائم من الثقة والترابط بين الدائرة والمراجعين) اكبر وسط حسابي اذ بلغ (٣،٧٩) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي ، وبدرجة تشتت عالٍ "بين الإجابات" يثبته الانحراف المعياري (١،٤٤) ومعامل الاختلاف(٣٨،١) وهذا يوضح أن وجود مناخ ملائم من توفر المعلومات وسرعة انجاز المعاملات يزيد الثقة و والترابط بين الدائرة والمراجعين، اما الفقرة (Q4) (يتم توفير قنوات اتصال بين الموظفين والمراجعين وسوق العمل للحصول على المعلومات لأجل تطوير الانتاج باستمرار) فقد نتجت أقل مستوى إجابة، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي بمقدار (٢،٨٩)، ودرجة تشتت مرتفعة بين الإجابات، يثبته الانحراف المعياري و معامل الاختلاف (١،٤١) (٤٨،٨٧) ويشير الى تطوير والاهتمام بوسائل الاتصال بين الموظفين والمراجعين مع وضع الاولوية لسوق العمل لتطوير عمل قسم السيطرة النوعية على الاعلاف في الدائرة المبحوثة .

جدول رقم (٧)

قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسبة المئوية لإجابات افراد العينة عموماً بصدد البعد الثاني(Y2)

الفقرة	الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لااتفق		لااتفق تماماً				
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
التمكين	٧٣	٨٥،٩	٦٠	٧٠،٦	٣٢	٣٧،٦	٥٢	٦١،١	٣٨	٤٤،٧	٣.٣١	١.٣٥	٤٠،٩٣
Q3	٢٠	٢٣،٥	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٢٠	٢٣،٥	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١.٣٦	٤٢،٠٣
Q4	١٦	١٨،٨	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٢٢	٢٥،٩	١٧	٢٠	٢،٨٩	١.٤١	٤٨،٨٧
Q5	٣٧	٤٣،٥	٢٥	٢٩،٤	٢	٢،٣	١٠	١١،٨	١١	١٢،٩	٣،٧٩	١.٤٤	٣٨،١

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المستحصلة من التحليل الاحصائي

ت–فيما يخص البعد الثالث (المساءلة) فقد كان الوسط الحسابي له (٣،٦٣) جدول رقم (٨)، و الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف العامين للبعد على التوالي وبتشتت مرتفع بلغ (١،١١) (٣٠،٤٨%) وتم قياسه ب(٣) فقرات ، اذ حققت الفقرة (Q7) (ان تحقيق الشفافية مسؤولية الجميع بالادارات المختلفة من اجل تحقيق الحوكمة) اكثر وسط حسابي بالغاً (٤،٠٤) وهي أكثر من قيمة "الوسط الفرضي "، وبتشتت عالٍ (بين الإجابات) يثبته الانحراف المعياري (٠،٨٩) ومعامل الاختلاف (٢٢،١١) وهذا يشير الى وجود الشفافية والمصداقية في جميع التعاملات سواء كانت ادارية ام تنظيمية ام مالية ام محاسبية ضرورية لتحقيق شروط الحوكمة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة ، اما الفقرة (Q8)(تقوم الادارة بتوزيع المكافأت على الموظفين من اجل تشجيعهم على تقديم خدمات افضل) فقد حققت مستوى إجابة قليل، اذ كانت قيمة الوسط الحسابي (٣،٢٦)، وبأرتفاع بدرجة تشتت الإجابات، يؤكده "الانحراف المعياري و معامل الاختلاف" (١،٣٦) (٤١،٥٩) لذا يجب على الإدارة الاهتمام أكثر بالجانب المادي والمعنوي فيما يخص الموظفين لتشجيعهم على زيادة الانتاجية .

جدول رقم (٨)

قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسبة المئوية لإجابات افراد العينة عموماً بصدد البعد الثالث(Y3)

الفقرة	الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لااتفق		لااتفق تماماً				
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
التمكين	٧٣	٨٥،٩	٦٠	٧٠،٦	٣٢	٣٧،٦	٥٢	٦١،١	٣٨	٤٤،٧	٣.٣١	١.٣٥	٤٠،٩٣
Q3	٢٠	٢٣،٥	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٢٠	٢٣،٥	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١.٣٦	٤٢،٠٣
Q4	١٦	١٨،٨	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٢٢	٢٥،٩	١٧	٢٠	٢،٨٩	١.٤١	٤٨،٨٧
Q5	٣٧	٤٣،٥	٢٥	٢٩،٤	٢	٢،٣	١٠	١١،٨	١١	١٢،٩	٣،٧٩	١.٤٤	٣٨،١

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المستحصلة من التحليل الاحصائي

ث- اما البعد الرابع (التضامن) فبلغ الوسط الحسابي (٣،٢٧) جدول رقم (٩)، و الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف العامين للبعد الرابع على التوالي بلغ (١،٣٨) (٤٢،١٨%) وقيس ب(٣) فقرات ، فحصلت الفقرة (Q11) (تحافظ الشركة على كل الموارد المتاحة لديها وتستخدمها بشكل امثل) على اعلى وسط حسابي مقداره (٣،٦٥) وتعد اعلى من "الوسط الفرضي "، وبتشتت كبير (بين الإجابات) يبينه الإنحراف المعياري (١،٣٨) ومعامل الاختلاف (٤٢،١٨) نلاحظ اهتمام الدائرة عينة البحث باستخدام مواردها المادية والبشرية وجميع الامكانات المتوفرة لديها بأفضل إستخدام لتحقيق زيادة الانتاجية، اما الفقرة (Q10)(تشخص الادارة احتياج الموظفين للدورات والورش وتوفير الظروف الملائمة لاقامة تلك الدورات) نتجت أقل مستوى إجابة ، فكان مقدار الوسط الحسابي (٣،٠٦)، وبتشتت عال كما بينه "الانحراف المعياري و معامل الاختلاف" (١،٣٢) (٤٣،٢٠) على الادارة ان تجعل من أولوياتها توفير ورش ودورات لزيادة كفاءة الموظفين ومن ثم زيادة انتاجياتهم وتسعى الادارة الى اقامتها وفق جدولة زمنية اعدت مسبقا وبتوقيتات وأن تشمل جميع الشعب والوحدات .

جدول رقم (٩)

قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسبة المئوية لإجابات افراد العينة عموماً بصدد البعد الثالث(Y3)

الفقرة	الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لااتفق		لااتفق تماماً				
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
التمكين	٧٣	٨٥،٩	٦٠	٧٠،٦	٣٢	٣٧،٦	٥٢	٦١،١	٣٨	٤٤،٧	٣.٣١	١.٣٥	٤٠،٩٣
Q3	٢٠	٢٣،٥	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٢٠	٢٣،٥	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١.٣٦	٤٢،٠٣
Q4	١٦	١٨،٨	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٢٢	٢٥،٩	١٧	٢٠	٢،٨٩	١.٤١	٤٨،٨٧
Q5	٣٧	٤٣،٥	٢٥	٢٩،٤	٢	٢،٣	١٠	١١،٨	١١	١٢،٩	٣،٧٩	١.٤٤	٣٨،١

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المستحصلة من التحليل الاحصائي

ثالثا- العلاقة بين (اليات تطبيق حوكمة الشركات والتنمية المستدامة) :

تم مناقشة موضوع العلاقة حسب الفرضية الاولى والتي نصت (توجد علاقة إرتباط ذات دلالةٍ معنويةٍ بين اليات تطبيق حوكمة الشركات وبين التنمية المستدامة بأبعادها ضمن عينة البحث) ، والمذكور تفاصيلها في الجدول رقم (١٠) والذي يبين وجود العلاقة من عدمها :

اذن هناك علاقة ارتباط قوية والتي أفترضتها (الفرضية الاولى) وقد أكد الجدول وجود علاقة ارتباط معنوية وايجابية بين اليات تطبيق حوكمة الشركات والتنمية المستدامة ، وقد بلغ معامل ارتباط سبيرمان بين اجمالي اليات تطبيق الحوكمة والتنمية المستدامة (**٠.٩٩٩) موجب قوي عند مستوى معنوي (٠.٠١).

بين الجدول ادناه "مصفوفة الارتباط" بين المتغير الرئيسي والمتغير التابع بأبعادها والتي أكدت بدورها "علاقة ارتباط معنوية" بين كل متغير من متغيرات البحث وهي كالاتي :-

جدول (١٠)

قيم معاملات الارتباط (Spearman) بين اليات تطبيق الحوكمة والتنمية المستدامة

الفقرة	الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لاتفق		لاتفق تماماً				
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
التمكين	٧٣	٨٥،٩	٦٠	٧٠،٦	٣٢	٣٧،٦	٥٢	٦١،١	٣٨	٤٤،٧	٣.٣١	١.٣٥	٤٠،٩٣
Q3	٢٠	٢٣،٥	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٢٠	٢٣،٥	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١.٣٦	٤٢،٠٣
Q4	١٦	١٨،٨	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٢٢	٢٥،٩	١٧	٢٠	٢،٨٩	١.٤١	٤٨،٨٧
Q5	٣٧	٤٣،٥	٢٥	٢٩،٤	٢	٢،٣	١٠	١١،٨	١١	١٢،٩	٣،٧٩	١.٤٤	٣٨،١

رابعا : التحليل الاحصائي للفرضية الثانية (توجد علاقة تأثير ذات دلالةٍ معنويةٍ بين اجمالي اليات تطبيق حوكمة الشركات في التنمية المستدامة بأبعادها ضمن عينة البحث) ، **وهي كالاتي :**

اشارت نتائج (التحليل الإحصائي) الظاهرة في الجدول رقم (١١) بوجود تأثير بدلالة معنوية عند مستوى معنوية (٠،٠٥) للمتغير الرئيس في المتغير الاستجابي وكانت قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٩٣٤٢،٨٦٣) وهي قيمة اكبر من مقدار نظيرتها قيمة(F) الجدولية البالغة (٣،٩٥٦)، اذ تمكن المتغير التفسيري "اليات تطبيق حوكمة الشركات " ان يؤثر بنسبة بلغت (٩٩،١%) من اجمالي الانحرافات في مقدار المتغير الاستجابي "التنمية المستدامة" وتعني نسبة مرتفعة جداً، وهو ما يثبته قيمة معامل التحديد، ونجد قيمة معامل الانحدار والبالغة (٠،٩٩١) اذ ان اي ازدياد بقيمة متغير اليات تطبيق الحوكمة يتبعه تغيير بمقدار (وحدة واحدة) من المتغير الاستجابي التنمية المستدامة بمقدار(٩٨،١ %) والعكس صحيح، ومنها نجد (معادلة الانحدار) التقديرية لتأثير المتغير التفسيري اليات تطبيق حوكمة الشركات في المتغير التابع التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة =١،٠٣٤+(٠،٢١١) (اليات تطبيق الحوكمة)

بين الجدول ادناه التأثير لأبعاد المتغير التفسيري (اليات تطبيق الحوكمة) في المُتغير الاستجابي (التنمية المستدامة) والتي اكدت تأثيرها تأثيرا معنويا على المتغير التابع وابعاده وهي كالاتي :-

جدول (١١)

تَحليل" تأثير اليات تطبيق حوكمة الشركات على التنمية المستدامة"

الفقرة	الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لاتفق		لاتفق تماماً				
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
التمكين	٧٣	٨٥،٩	٦٠	٧٠،٦	٣٢	٣٧،٦	٥٢	٦١،١	٣٨	٤٤،٧	٣.٣١	١.٣٥	٤٠،٩٣
Q3	٢٠	٢٣،٥	٢٠	٢٣،٥	١٥	١٧،٦	٢٠	٢٣،٥	١٠	١١،٨	٣،٢٤	١.٣٦	٤٢،٠٣
Q4	١٦	١٨،٨	١٥	١٧،٦	١٥	١٧،٦	٢٢	٢٥،٩	١٧	٢٠	٢،٨٩	١.٤١	٤٨،٨٧
Q5	٣٧	٤٣،٥	٢٥	٢٩،٤	٢	٢،٣	١٠	١١،٨	١١	١٢،٩	٣،٧٩	١.٤٤	٣٨،١

اظهر الجدول رقم (١١) ان قيمة (f) المحسوبة لـ(الانصاف، والتمكين) والذي حددت في الجدول اعلاه y2،y1 بلغت قيمتها (١٨٠٢،٥٨٩ ، ٥٤٢٨،٨٨) وكانت اعلى من قيمتها الجدولية (٣،٩٥٦) وبمستوى معنوية (0.01) وبحدود ثقة 0.95 وهذا يشيرالى وجود تأثير للأبعاد (الانصاف والتمكين) في المتغير المستجيب التنمية المستدامة ، كما ظهر تأثير معنوي لـ(المساءلةو التضامن) في المتغير الاستجابي التنمية المستدامة اذ ظهرت قيمة f المحسوبة (٥١٧٣،٥١ ، ٤٣٧٠،١٢) وهي اعلى من قيمتها الجدولية البالغة (٣،٩٥٦) وبمستوى معنوية (0.01)

ومن الجدول اعلاه يتبين أن قيمة معامل التحديد(R^2) وكان مقداره (٠،٩٥٥) بالنسبة للانصاف(y1) والذي يشير ألى ان ما مقداره (٠،٩٥٥) من التباين الحاصل في التنمية المستدامة y هو تباين مفسر بفعل بعد الانصاف الذي دخل الانموذج ، كما وأن قيمة معامل التحديد(R^2) والتي مقدارها (٠،٩٨٤) بالنسبة للتمكين(y2) والذي يشير الى ان ما مقداره (٠،٩٨٤) من التباين الحاصل في التنمية المستدامة هو تباين مفسر بفعل التمكين الذي دخل الانموذج ، وتدل قيمة معامل

التحديد(R^2) والتي مقدارها (٠،٩٨٤) فيما يخص المساءلة (y3) والذي يعنيه ما مقداره (٠،٩٨٤) من التباين الحاصل في التنمية المستدامة هو تباين مفسر بفعل المساءلة_الذي دخل الانموذج ، بينما تدل قيمة معامل التحديد(R^2) والتي مقدارها(٠،٩٨١) فيما يخص التضامن (y4) والذي يعني ما مقداره (٠،٩٨١) من التباين الحاصل في التنمية المستدامة هو تباين مفسر بفعل التضامن الذي دخل الانموذج .

اما قيمة (βy1= ٠،٧٦٩) والتي تشير الى ان تغير مقداره (1) فسيؤدي الى تغير في التنمية المستدامة ، وان قيمة (βy2=٠،٣٨٥) والتي تدل على ان تغير مقداره (1) للتمكين سيؤدي الى تغير في التنمية المستدامة مقداره (٠،٣٨٥)، وان قيمة (βy3=٠،٦١٢)تشير الى ان تغير لتنظيم للمساءلة سيؤدي الى تغير في التنمية المستدامة مقداره(٠،٦١٢) ، اما قيمة (βy4=٠،٤٨٨) فتدل على ان تغير مقداره (٠،٤٨٨) للتضامن سيؤدي الى تغير في التنمية المستدامة.

ومن خلال المعطيات تم التوصل الى تحقق الفرضية الثانية (توجد علاقة تأثير ذات دلالةٍ معنويةٍ بين اجمالي اليات تطبيق حوكمة الشركات في التنمية المستدامة بأبعادها ضمن عينة البحث)

المبحث الرابع:

الاستنتاجات والمقترحات :

الاستنتاجات:

١- اظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود اثباتات على تطبيق اليات حوكمة الشركات من قبل الدائرة المبحوثة والقسم بشكل خاص اثناء فترة البحث .

٢- بينت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط قوية بين اليات تطبيق حكومة الشركات وبين التنمية المستدامة وهذا بدوره ينسجم مع اهداف البحث في القسم المبحوث .

٣- اظهرت نتائج البحث وجود علاقة تأثير بين اليات تطبيق حوكمة الشركات وبين التنمية المستدامة و السبب بكون الدائرة المبحوثة تضع الخطط وتتخذ الاجراءات الضرورية مع وضع الاهداف بمشاركة الموظفين والاستفادة من افكارهم الابتكارية لتحقيق التنمية المستدامة .

٤- يدل تأثير اليات تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة على ان في حالة غياب ثقافة الحوكمة والياتها في العراق يؤدي الى تدني الاهتمام بالتنمية المستدامة وتراجع في مستويات الحياة المعيشية والعكس صحيح اي في حالة الاهتمام باليات تطبيق الحوكمة تؤدي الى ارتفاع في مستويات المعيشة والترفيه وتحقيق التنمية المستدامة ومع استمرار مواكبة التنمية المستدامة يؤدي الى ارتفاع قياس جودة الحكم في العراق.

المقترحات:

يمكن وضع بعض المقترحات التي تسهم في تحقيق مفهوم اليات حوكمة الشركات وتأثيرها في التنمية المستدامة وعلى النحو التالي : -

١- استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي الى التطبيق السليم لاليات حوكمة الشركات .

٢- تتبنى الدائرة سياسة للتعيين تلائم الوصف الوظيفي للاختصاصات المطلوبة مع تبني سياسة لتدريب الموظفين ولاسيما الذين يكون عملهم ضمن مجالات التخطيط والمبيعات والمالية مع زيادة الاهتمام بالاجراءات الرقابية بالاعتماد على الامور الادارية الرسمية بدلاً عن الامور غير الرسمية .

٣- لتطبيق اليات حوكمة الشركات يتوجب نشر ثقافة الحوكمة مجتمعياً ، ويتم ذلك باستخدام منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام اذ تمثل الحوكمة الحصن المنيع الذي يستخدمه المجتمع ضد اي فساد اداري او مالي يطال ثروات البلد واموالة في حال ادراك المجتمع اهميته يقوم بدعم الحوكمة والدفاع عنها ونشر مبادئها ، ولهذا تقترح الباحثة استحداث مركز يهتم بنشر الحوكمة وتكون مهمته اعداد البرامج الاعلامية لترسيخ ثقافة الحوكمة في العراق مع ضرورة استحداث وحدة معنية بالتنمية المستدامة في الدائرة المبحوثة ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة وان يعمل موظفو هذه الوحدة مجتمعين لايجاد افكار جديدة ومبتكرة لايجاد وسائل تساعد على التنمية.

٤- على الجهات الحكومية المختصة بالتنمية المستدامة ان تفرض ضريبة مالية او معنوية على الدوائر التي لا تفصح عن تقاريرها المالية التي تحتفظ بها في سجلاتها الحسابية ذات العلاقة بالتكاليف البيئية المختلفة التي قد انفقتها على العملية الانتاجية والخدمية .

المصادر :

اولا : المصادر العربية :

أ- **المـجلات:**

١- الحداد ، حسون محمد، اثر ادارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في التعليم العالي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، بغداد ،٢٠١٤ .

٢- اقبال، عمر اقبال ، دور التخصص المهني لمدقق الحسابات في تفعيل اليات حوكمة الشركات : دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في الاردن، مجلة الادارة والاقتصاد ، الاردن ،٢٠١٥ .

٣- الهيتي، فهمي ، نوزاد عبد الرحمن ،التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة الشؤون العربية ، العدد ١٢٥ ، القاهرة ،٢٠١٤

٤- الباشا ، الرفاعي ، عادل صبحي ، عمار عبد القادر ، دور تطبيق اليات الحوكمة في الحد من اثار ممارسات الاقتصاد الخفي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١٦) العدد ج ١ ، ٢٠٢٠ .

٥- سامي ، مجدي محمد ، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي – دراسة ميدانية ، مجلة البحوث التجارية جامعة الزقاقيق ، العدد الاول ،المجلد ٢٤ ، ٢٠٠٢.

٦- متناوي، محمد ، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية واثره على التنمية البشرية : دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الجزائر ،٢٠١٨ .

٧- مراد، محمد خليفة ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، ، مجلة التواصل ،جامعة باجي مختار ، الجزائر ، ٢٠١٠ .

٨- مصطفى ، عدنان ياسين، التنمية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح ، مجلة الحكمة، العدد ٤٢ ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

٩- كامل ، محمود فاروق ، دراسة تحليلية لاثر حوكمة الشركات وبيئة الرقابة على قرارات تخطيط عملية المراجعة الداخلية ، دراسة ميدانية ، ورقة بحثية ، كلية التجارة القاهرة ، ٢٠١٥.

ب-الرسائل والاطاريح :

١- الحايك ، نهى احمد ، اثر تطبيق الحوكمة على تحسين الاداء في المؤسسات الحكومية دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الافتراضية السورية ،٢٠١٦ .

٢- الدعمي ، هدى زوير ، الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية : اطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،العراق ،٢٠٠٩.

٣- السالم ، غالب محمود ، واقع وامكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس ، رسالة ماجستير ، ، منشورة ، قسم التخطيط الحضري والاقليمي ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطني ، فلسطين ، ٢٠٠٨.

٤- الكبيسي ، ،لورنس يحيى ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ،رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٠٥ .

٥- رباط ، محسن مهدي ، الحوكمة مسار لتطوير القطاع السياحي العراقي في التنمية البيئية المستدامة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ .

ج-شبكة المعلومات الدولية :

١-مركز المشروعات الدولية الخاصة ، (CIPE) ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠٠٤.

ثانيا : المصادر الاجنبية :

1- Akoum ، Ibrahim ،(2006)، " the Governance Cycle and its implication for the middle east Union of Arab Banks magazine ، No:303، Beirut ، Lebanan " .

2- Berir ،Mark ، (2006)"Democratic governance systems & radical perspective " ،66،426-436 .

3- Smith،G.and Crumblly،d.، ،(2009) " How Divergent are Pedagogical views Towerd The FraudL Forensic Accounting Curriculum" global Perspactiv on Accounting ، VOL .6 ، pp1-24 .

4- Zadeh،Hassan & Ramazani، (2012) "Accountants Percepation of Forensic Accounting ، case Study of Iran " The Journal of Mangement and Businees Reserch " V.12، N6.

5- Lansu، Angelique and Sloep ، Jo Boon & Mieras ، Rirtje van dam، (2010) ، " Learning in Network for Sustianible Development " Proceeding of the 7th Internatinal Confernce on Networked Learning ، Centere for Learning Sciences & Technologies ، Open Uonversites ، the Netherland .

6- Tomisalv ،K.، (2018) ، The concept of Sustinable Devlopment Review of Economic & Business ، VOL. 21،NO،(1) ، pp . 47-47.

الاستبانة :

اولا : اليات تطبيق الحوكمة (المتغير المستقل)						
ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١-	تطبيق اليات الحوكمة يعظم من قيمة الدائرة.					
٢-	تعتبر الحوكمة كأسلوب للرقابة على ممارسة عمل سلطات الادراة العليا.					
٣-	تطبيق اليات الحوكمة يساهم في القدرة على التكيف وتحقيق الاستدامة.					
٤-	يمكن اعتبار اليات المعايير المحاسبية اهم اليات تطبيق الحوكمة في الدوائر الحكومية .					
٥-	تمكين المراجع من القيام بجمع البيانات التي يطلبها بسلاسة لأيجاد رؤى فريدة من نوعها عن طريق الانترنت إذ تعد أهم التحديات التي تواجه تطبيق اليات الحوكمة .					
٦-	للمراجعين حق الاطلاع على كافة المعاملات والتعليمات المتعلقة بهم.					
٧-	يتم نشر التعليمات والانظمة بطريقة تضمن وصولها للموظفين المطبقة عليهم.					
٨-	العدالة والمساواة بين الموظفين يضمن حقوقهم ويزيد من ثقتهم .					
٩-	تبين تعليمات وانظمة الدائرة مهام وواجبات كل موظف.					
١٠-	يفهم جميع الموظفين المهام والواجبات المسؤولين عنها .					
١١-	تعمل الدائرة على استقطاب موظفين جدد من اصحاب الخبرات والكفاءات المميزة .					
١٢-	يؤدي تطبيق اليات الحوكمة الى رفع معنويات جميع الموظفين .					
١٣-	يتم وضع اهداف لسياسات الدائرة المتبعة .					
١٤-	التحقق من وضع الادارة لمعايير وتعليمات كافية للتحقق من انجاز تلك السياسات.					
١٥-	يتم التعامل مع الشكاوي بشكل اكثر واقعية وجدية .					
١٦-	تشرك الدائرة ممثلين من المستويات الادارية الادنى في وضع					

	خطط تطويرها.					
١٧-	مشاركة الموظفين من مختلف المستويات الادارية في الاجتماعات مما يشجع على المشاركة بشكل حقيقي.					

ثانيا : التنمية المستدامة(المتغير المستجيب)						
الانصاف						
ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١٨-	تتم دراسة شكاوى المراجعين وسوق العمل واقتراحاتهم وتحلل المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها لتقدير احتياجاتهم الحالية والمستقبلية.					
١٩-	تقوم الادارة بتطوير خطط واستراتيجيات الشركة طويلة الاجل للتعرف على جميع احتياجات المراجعين وسوق العمل الحالية والمستقبلية .					
التمكين						
٢٠-	تتخذ الادارة القرارات وتقوم بوضع الخطط وتحدد الاهداف بمشاركة الموظفين من اجل زيادة حس الولاء لديهم ومن اجل تطوير الشركة.					
٢١-	يتم توفير قنوات اتصال بين الموظفين والمراجعين وسوق العمل للحصول على المعلومات لاجل تطوير الانتاج باستمرار .					
٢٢-	ايجاد مناخ ملائم من الثقة والترابط بين الشركة والمراجعين.					
المساءلة						
٢٣-	تقوم الادارة بمتابعة تنفيذ الحوكمة في الشركة وتحديد مسؤولية عدم متابعتها.					
٢٤-	ان تحقيق الشفافية مسؤولية الجميع بالادارات المختلفة من اجل تطبيق الحوكمة .					
٢٥-	تقوم الادارة بتوزيع المكافات على الموظفين لتشجيعهم على تقديم خدمات افضل .					

التضامن						
٢٦-	تركز الادارة على مشاركة الموظفين الكاملة في صنع القرارات لايجاد الحلول لجميع المشاكل.					
٢٧-	تشخص الادارة احتياجات الموظفين للدورات والورش وتوفير الظروف الملائمة لإقامة تلك الدورات.					
٢٨-	تحافظ الشركة على كافة الموارد المتاحة لديها وتستخدمها بشكل امثل .					

الفرص الاستثمارية ودورها في تطوير الخدمات السياحية الأثرية البارزة في العراق

(محافظة كربلاء إنموذجاً)

م.م. حيدر ضياء سلمان العبيدي
العتبة الحسينية المقدسة/ قسم السياحة الدينية

م.م. حوراء نبيل شكر
كلية العلوم السياحية/ الجامعة المستنصرية

الملخص

يمتلك العراق العديد من المقومات السياحية الأثرية في العديد من المحافظات ومنذ عصور زمنية بعيدة ، وأن استغلال هذه المواقع الاثرية يحتاج إلى توفير خدمات سياحية توافق طابعها الأثري القيم، وبهذا أن دخول الاستثمار بشكل اكبر جودة وانجاز في الخدمات السياحية والتخطيط الناجح يساعد على استغلال المواقع الاثرية في رفع المستوى الاقتصادي في البلد وكذلك توفير فرص العمل ودخول رأس المال الأجنبي وتطوير البنى التحتية والفوقية في المدن الأثرية.

أهم ما توصلت إليه الدراسة هنالك العديد من المقومات السياحية الأثرية في محافظة كربلاء التي لها القدرة على تحقيق فرص نجاح أتجاه الاستثمار السياحي في المحافظة وتطوير البنى الفوقية والتحتية وهذا بدورها يوفر فرص العمل وتقليل من البطالة والنهوض بالواقع الاقتصادي داخل المحافظة ورسم صورة سياحية فعالة بما سوف تحققه بشكل مدروس.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار السياحي، الخدمات السياحية، المواقع الاثرية .

Abstract

Iraq possesses many archaeological tourism potentials in many governorates and since long ages, and that the exploitation of these archaeological sites needs to provide tourism services compatible with their valuable archaeological character, and with this, the entry of investment in a greater quality and achievement in tourism services and successful planning helps to exploit the archaeological sites in Raising the economic level in the country, as well as providing job opportunities, entering foreign capital, and developing the infrastructure and superstructure in the ancient cities.

The most important finding of the study is that there are many archaeological tourism potentials in Karbala governorate that have the ability to achieve success opportunities for the direction of tourism investment in the governorate and the development of superstructures and infrastructure, and this in turn provides job opportunities, reduces unemployment, improves the economic reality within the province, and draws an effective tourism picture of what it will achieve. Thoughtfully.

.**Key words**: tourism investment, tourism services, archaeological sites

المقدمة

إن الفرص الاستثمارية تحتاج بشكل كبير إلى المقومات السياحية المتنوعة في البلدان التي من الممكن استثمار المشاريع ذات المردود الاقتصادي، فالعراق لديه العديد من المقومات السياحية المتنوعة منها (الاثرية والدينية والثقافية والطبيعية) جميعها تحتاج إلى الخدمات السياحية المتنوعة وفي مقدمتها المنظمات الفندقية والعديد من الخدمات المكملة من القطاعات الاخرى، بهذا ان فرص النهوض بالخدمات السياحية تحتاج إلى خطط مستقبلية ذات ابعاد مدروسة من اجل الرقي بكافة الاحتياجات التي تساعد على دخول العملات الاجنبية والشركات الاستثمارية وتوفير فرص العمل وغيرها .

ويعد الاستثمار السياحي محور التنمية السياحية والأساس الذي تقوم عليه، ومن دونه تتوقف التنمية السياحية، وكل الأنشطة السياحية المختلفة وما تحققه من مكاسب سياحية تتوقف على الاستثمار السياحي، لذلك أحتل الاستثمار السياحي مكان الصدارة في الأدبيات السياحية، وأصبح الشغل الشاغل للقيادات العليا المشرفة على القطاع السياحي التي يتوقف نجاحها على مدى إمكانياتها في تفعيل وتنشيط الاستثمار السياحي، ويأتي فشلها من عجزها في تفعيل وتنشيط الاستثمار السياحي.

إن تركيز رجال الأعمال على استثمار أموالهم بالذات في مجال السياحية الدينية جاء بسبب الظروف الراهنة التي يمر بها العراق بحيث إن الطلب على السياحة الدينية مضموناً في حين أن الطلب على الأنماط السياحية الأخرى أمر مشكوك فيه، ومن أجل تحقيق أفضل الخدمات السياحية في محافظة كربلاء اتجاه المقومات السياحية يتطلب توفير الاستثمارات الموزعة بشكل عادل وملموس.

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث

الوقوف على اهم المستجدات التي تساعد على توفير خدمات سياحية في المدن التي تمتلك المقومات السياحية الخطط الاستثمارية المتنوعة حسب الموقع وحسب الخدمات التي تحقق اكثر رضا لدى السائح، والبحث عن سبل كفيلة بتفعيل دور الحكومة ممثلة بالقطاع السياحي العام بهدف تنشيط الاستثمار السياحي في شتى الأنماط السياحية المختلفة وفاقاً لما هو متاح من مقومات سياحية والعمل على خلق تنمية سياحية شاملة يراعى فيها تحقيق التوزيع الجغرافي العادل للمكاسب السياحية بين المحافظات والمناطق السياحية المختلفة وتوفير أفضل الخدمات السياحية في المواقع ذات الطابع السياحي بشكل يحقق الرغبات لدى السائح.

ثانياً: مشكلة البحث

يمتلك العراق العديد من المقومات السياحية بشكل واسع من الشمال حتى الوصول إلى جنوب العراق وأحد المعوقات هي عدم تفعيل القطاع السياحي مع القطاع النفطي والقطاعات الاخرى، من خلال توفير ودخول الشركات الاستثمارية ووضع فرص مستقبلية تحقق فوائد اقتصادية ذات اهمية كبرى، ومحدودية دور القطاع العام والقطاع المختلط في الاستثمار السياحي قد نتج عن ذلك عدم عدالة في توزيع المكاسب السياحية، بحيث أصبحت هناك محافظتان فقط متخمة بالاستثمار السياحي وانحرمت المحافظات الأخرى من المكاسب السياحية وتحولت إلى محافظات هامشية من الناحية السياحية، و أن الاستثمار في القطاع الخاص ركز جهوده على الاستثمار في نمط سياحي واحد، وهو السياحة الدينية وأصبحت الأنماط السياحية الأخرى مهملة.

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى البحث في إمكانات إحداث تنمية وتطوير الخدمات السياحية من خلال الاستثمار السياحي للمواقع السياحية في محافظة كربلاء بهدف تحقيق عدالة في توزيع المكاسب السياحية بين المناطق السياحية المختلفة من خلال تفعيل دور الحكومة (القطاع السياحي العام)، في الاستثمار السياحي من خلال أساليب مقترحة، عبر دراسة إمكانيات ما يأتي:

١- إمكانيات استكمال التشريعات والقوانين السياحية التي تدعم الاستثمار السياحي.

٢- إمكانيات تفعيل مساهمة الحكومة في الاستثمار السياحي سواءً كان مباشراً أم غير مباشرة

٣- إمكانيات تخصيص جزءٍ من موازنة الحكومة الاتحادية لتمويل الاستثمار السياحي بطرائق متعددة ومناسبة.

٤- إمكانيات خلق الشراكة مع القطاع السياحي الخاص وتفعيل دور القطاع السياحي المختلط.

ونجاح الاستثمار السياحي في المواقع السياحية وتوفير خدمات ذات جودة عالية يشعر من خلالها السائح بالراحة والامان وتكرار الزيارة المتكررة للمواقع السياحية المتنوعة في العراق، توفير فرص العمل، تقليل من البطالة، دخول رؤوس الأموال، زيادة المردود الاقتصادي، الاهتمام بالمقومات السياحية المتنوعة

رابعاً: فرضية البحث

لأهمية دراسة الفرص الاستثمارية لتوفير خدمات سياحية في المدن التي تمتلك تلك المقومات فعليه نوضع الفرضية التي تنص " ان الفرص الاستثمارية لديها دور في تحقيق وتوفير الخدمات السياحية في المدن التي تمتلك المقومات السياحية المتنوعة وإن للتشريعات والقوانين السياحية دور في تفعيل الاستثمار السياحي وتحقيق العدالة في توزيع المكاسب السياحية بين المحافظات من خلال:

-تفعيل دور الحكومة المباشر وغير المباشر في الاستثمار السياحي .

-تخصيص جزءٍ من موازنة الحكومة الاتحادية لتمويل الاستثمار السياحي.

- خلق الشراكة مع القطاع السياحي الخاص وتفعيل دور القطاع السياحي المختلط.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تم الاعتمام على محافظة كربلاء في دراسة الايواء الفندقي من المدة الزمنية ٢٠١٠- ٢٠١٨ كونها تمتلك المقومات السياحية متنوعة.

المبحث الثاني

المدخل المفاهيمي للاستثمار السياحي والخدمات السياحية

ويعرض المواقع الأثرية الأبرز في العراق

أولاً: مفهوم الاستثمار والاستثمار السياحي

١- مفهوم الاستثمار :

هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية بغية زيادة طاقة البلد الإنتاجية كالمكائن والآلات ووسائط النقل والإنشاءات والأبنية على اختلاف أنواعها (ما عدا الإنشاءات للأغراض العسكرية)**(هاشم،١٩٧٢:١٨١)**

ويعرف على أنه : تضحية بأموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولمدة زمنية معينة قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو اكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك المدة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن ذلك. **(رمضان،١٩٩٨:١٩٧)**

٢- تعريف الاستثمار السياحي:

يشير ستيفن بيج Steven Page إلى وجود العديد من البلدان التي تعتمد على قطاع السياحة كآلية تسهم في الارتقاء باقتصادها وإعادة تأسيس دعامّات هذهِ الاقتصادات. فيرى رجال السياسة وصُنّاع القرار أن هذا القطاع يتمتع بالقدرة على ايجاد المزيد من فرص العمل، وإيجاد مصادر للدخل والعوائد للاقتصاد القومي. ويؤكد المنادون بتطوير وتنمية قطاع السياحة بأن الاستثمار السياحي يثمر عن نتائج ايجابية كثيرة تنعكس على الاقتصاد القومي **(ستيفن بيج،٢٠٠٨:٥٦٨)**، ونفهم من ذلك أن التنمية السياحية وما يترتب عليها من ايجابيات كثيرة ومتعددة تتوقف على ركيزة مهمة الا وهي الاستثمار السياحي. فمن دون استثمار سياحي لا تتحقق تنمية سياحية ولا تتحقق أي ايجابيات يذكر عنها. بإزاء هذهِ الأهمية الكبيرة للاستثمار السياحي تطلب الأمر منا تناول الاستثمار السياحي بشيء من التفصيل وبداية من المفهوم والتعريفات.

يشير الدباغ إلى أن مفهوم الاستثمار السياحي لا يختلف عن مفهوم الاستثمار بشكل عام، وهو جزءٌ لا يتجزأ منه **(ابو رياح،١٩٧٩:١٤٩)**، فالاستثمار مفهوم شامل يتابع ويهتم بما يتحقق من استثمارات مختلفة وفي جميع القطاعات الاقتصادية، أما الاستثمار السياحي فهو يتابع ويهتم بما

يتحقق من استثمار ضمن مجالات محددة تحتاجها عملية التنمية السياحية، لقد عرف أبو رباح الاستثمار السياحي بشكل ميسر على أنه "توظيف الأموال في المشاريع السياحية".

ثانياً: مميزات الاستثمار السياحي

من خلال مراجعتنا للأدبيات السياحية وجدنا أن هناك عدة مصادر تشير إلى سمات أو مميزات للاستثمار السياحي، وهناك تداخل وتشابه بين هذه المصادر. واعتماداً عليها جميعاً سنتعرف على مميزات الاستثمار السياحي بشكل جديد وعلى النحو الآتي*:-

١- ضخامة الأموال اللازمة للاستثمار في المشاريع السياحية لكون أغلبها يتضمن عقارات ضخمة وأبنية حديثة ذات تكاليف

٢- يمتاز الاستثمار السياحي بكثافة رأس المال الثابت مقارنةً بالمشاريع غير السياحية. مما يزيد من نسبة معامل رأس المال.

٣- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي ولاسيما في الدول النامية. إذ إن غالبية احتياجات الاستثمار السياحي مستوردة بالعملة الأجنبية وبأسعار مرتفعة بدءاً من استيراد المواد الإنشائية والأثاث في مرحلة البناء واستيراد مستلزمات التشغيل في مرحلة التشغيل مثل مستلزمات تصنيع الطعام والمشروبات. . .الخ.

٤- طول مدة إنشاء المشاريع السياحية وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون بمدة الحمل وقد تصل إلى سنوات بدءاً من اختيار الموقع وشراء الأرض والمعاملات ثم التعاقد مع شركة منفذة للمشروع ثم التأثيث إلى أن يدخل إلى مرحلة الإنتاج.

٥- يمتاز الاستثمار السياحي باعتماده الكثيف على عنصر العمل، فالمشروع السياحي مشروع خدمي يمتاز بصعوبة إحلال الماكنة على عنصر العمل.

* للمزيد من المعلومات راجع:

-د.حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة-مدخل نظري وعملي متكامل، الطبعة الاولى، مكتبة زهراء الشرق للنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩١.

-د.موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٠، ص١١٩.

٦- غالبية مصادر تمويل الاستثمار السياحي وبخاصة في البلدان النامية تكون أجنبية وطويلة الأجل، مما يحمل الاستثمار السياحي اعباءً إضافية تتمثل بأسعار فائدة عالية والتسوق بالعملات الأجنبية.

٧- يتأثر الاستثمار السياحي بشكل كبير بموسمية الطلب السياحي بخاصة في المصايف والأماكن السياحية المطلة على شواطئ البحار والبحيرات. وهذا يزيد من مخاوف المستثمرين؛ لأن الإيرادات التي تتحقق في موسم الذروة السياحي قد لا تغطي الخسائر في موسم الكساد السياحي.

٨- الترابط بين الاستثمار السياحي والاستثمارات الأخرى المكملة له مثل الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات.

٩- واخيراً يعدّ الاستثمار السياحي استثماراً محفزاً بحكم التشابكات القطاعية الكثيفة للسياحة بعموم القطاعات الرئيسة والفرعية ضمن الاقتصاد القومي، وان نمو الاستثمار السياحي سيحفز على زيادة الانتاج والاستثمار في القطاعات المجهزة له بعناصر الاستثمار والانتاج.

ثالثا: مقومات الجذب الأثرية والتراثية والحضارية

(Factors Of Archaeolgical & Cultural Heritage Attraction)

يقصد بالمواقع الأثرية والتراثية والحضارية (Vestigial ,Heritage & cultural Landmarks) كل ما صنعه الإنسان وخلفته لنا الحضارات السابقة . ويمتاز العراق بثرائه من هذه المعالم ، فهو مهد الحضارات التي قدمت للإنسانية الكثير مثل الحضارة السومرية ، البابلية ، الأكدية ، الآشورية ، وقد خلفت لنا تلك الحضارات العديد من المواقع الأثرية بعضها مكتشف وعدد كبير منها لم يكتشف حتى الآن ، ويعود تاريخ أقدمها إلى ستة آلاف سنة قبل الميلاد ، فضلاً عن لُقى أثرية منتشرة في متاحف العالم تعود لهذه الحضارات ، وتمثل هذه الآثار مادة سياحية تستهوي السياح وتجتذبهم للتعرف على تلك الحضارات .

كما يمتلك العراق أيضاً تراثاً* حضارياً مميزاً مثله مثل أي بلد آخر وهي ذات طابع فريد من نوعه، فضلاً عن العادات والتقاليد التي تختلف من منطقة للأخرى فيه، وهذا التراث الحضاري يمنح العراق ميزة تنافسية لنمط معين من السياحة (السياحة الثقافية) عن بقية الدول الأخرى .

* التراث : هو التجسيد المتميز لثقافة الجماعة في حقبة أو حقب معينة ، ويمثل الإنعكاس لهوية وحضارة هذه الأمم والرابط بين ماضيها وحاضرها والدليل الواضح على عراقتها وأصالتها . والتراث نوعين مادي ومعنوي ، وعتبر الشئ موروثا (سواء كان مادي أم معنوي) عندما يكون عمر هذا الموروث من ٨٠-٢٠٠ سنة .

أما عن التوزيع الجغرافي للمواقع الأثرية والتراثية في العراق فيمكن توضيحه في الجدول (١) الآتي الذي يبين غنى العراق بهذه المواقع وانتشارها في غالبية محافظاته، وكذلك في الخارطة (١).

جدول (١)

التوزيع الجغرافي للمواقع الأثرية والتراثية في العراق

المحافظة	نوع الموقع	اسم الموقع
دهوك	أثري تراثي	منحوتات كهف هلامتا،منحوتات خنس،كهف جارستين،جسر دلال،الشعبانية،منارة وجامع اسماعيل بن بدر الدين،مانكيش،العاصي،كواش،بوابة بادنيان، المسجد الكبير مدارس قديمة ، مدرسة قبهان
أربيل	أثري متاحف	كهف بيستون،كهف شانيدر،مستوطنة زاوي جمي،قلعة دوبين،قلعة خانزاد،قلعة أربيل، قلعة صلاح الدين الأيوبي متحف أربيل
السليمانية	أثري متاحف	تل ياسين تبه،كهف زرزي،كهف هزارمرد،تل بكر آوه،قلعة شيروانه،قلعة بلوط تبه ،قلعة تل المقبرة،قلعة كيانية،قلعة باحمدي،بردة،بيستان،جاقان،دزكره،دنيكة،سر، قيمز كاملان،خوارو،ماكيند،موقع جرمو،كهف قزقابان،كهف كور وكج،منحوتة دربني كاور (نرام سين) منحوتة ميرقولى . حلبجة : قلعة سنكيسا ، كاوران رانية : قلعة رانية متحف التراث ، متحف السليمانية ، المتحف الوطني لضحايا الثورات الكردية
نينوى	أثري تراثي	سور الموصل وقلعتها (باشطابيا)،مدينة نينوى الأثرية،تل قوينجق وآثاره الآشورية (قصر سنحاريب،قصر آشور بانيبال،قصر أسرحدون)،تل حسونه،دورشروكين (خرسباد)،نمرود (كالح) ومعابدها(معبد نورتا،معبد عشتار،معبد نابو)،مدينة الحضر ومعابدها،مجموعة دور مثل دار الإمارة،قصر المقوشة،دور المملكة في الميدان (قره سراي)،الذياب،مأذنة الكوازين سوق باب الطوب القديم ، سوق باب الجسر ، سوق باب السراي ، عقرة : قلعة أرز ، باب السراي ، شوش سنجار : قصر الحصينيات ، قصر كاكين ، كاخاني مجموعة بيوت تراثية ، قبة البيادر
كركوك	أثري تراثي	قلعة كركوك،قلعة آرانيا، قلعة جرمو،القبة الخضراء،قشلة كركوك،تبه،جمجمال ، جوم، غلام باوة ،ماشة، نزرد الحويجة : قلعة جنه ، قادر كرم ، كاخور ، كاورين ، كلى خان كفري : قلعة شيروانه سوق قاتما بازاري ، سوق القيصرية ، بيوت تراثية
ديالى	أثري	مجموعة تلال أثرية مثل : تل أسمر(مدينة أشنونا)،تل أجرب،تل أشجالي،قلعة القصاب،خان السيد،خان بني سعد،مستوطنة جوخه ماي،مستوطنة تبه كور خانقين : قلعة خيط-كاوري ، كادور وعدد من الكهوف الأثرية مثل كنه سوجر ، كوري ، براروز ، منكاوه ، هرتسل مندلي : قلعة كون ، المرجانيات ، موقع سمنار الخالص : قلعة جه ، الملك المقدادية : جامع ومأذنة شهربان
الأنبار	أثري	خربة الدينية(بابلية)،موقع كفرين ،حويجة الكرابلة ،جزيرة تلبس، لقى أثرية إسلامية الرمادي : قلعة جزيرة،سور جريبة،قصر الوزه،قصر عين ملواح،موقع سعده هيت : آثار الخندق(خندق سابور)المعروف بإسم بكري سعدي،سور المدينة،برج المعمورة راوة : قلعة راوة الفلوجة : قلعة أرتاجي ، قصر الخباز ، قصر البنت في جبل العربي حديثة : مغارات مجول ، قلعة جزيرة ، مأذنة عنه الأثرية
صلاح الدين	أثري	تكريت : أدوار سكنية لثلاث طبقات إسلامية متأخرة، القلعة،السور،تل محيسن،خان المبدد،قبر العروس،القبة الصليبية سامراء : قصر الخليفة المعتصم،قصر المعشوق،قصر الجص في الحويصلات، المئذنة الملوية،مئذنة مسجد أبي دلف تل العليق،سور أشناس،سور عيسى، حصن القادسية،قلعة تكريت،تل السوك كبيسة : آثار قصر الخباز ، آثار قصر عامج ، مئذنة عنه

بغداد	أثري تراثي متاحف	بـــاب بغـــداد الوســـطاني،زقورة عقرقوف(كوريكالزو)،تـــل العقير،ســـلمان باك،المدرســـة المستنصرية،القصر-العباسي،المدرســـة المرجانيـــة،خان مرجان،منـــارة ســـوق الغـــزل ، السراي والقشلة،قبر حمود الأصلي،قبر بن عراري في المحمودية،قلعة ملا عزيز ، مأذنة المقطيمية مجموعة دور تراثية ، أسواق تراثية : الشورجة،سوق الصياغ، سوق الغزل، سوق الهرج،شارع المتنبى،سوق السراي المتحـــف الـــوطني العراقي،متحـــف المـــأثورات الشـــعبية،متحف التـــاريخ الطبـــيعي، المتحـــف البغدادي،المتحف الوطني للفن الحديث
بابل	أثري متاحف	مدينـــة بابـــل الأثرية،بوابـــة عشتار،قصـــور المدينة،المعابـــد،دور الســـكن،بناية الأقبيـــة ،الملعـــب اليوناني،مدينـــة كـــيش الأثريـــة(تل الأحيمر)،مدينـــة بورســـبا(برس نمرود)،كوثـا، تـل إبراهيم،منـارة الكفل الأثرية، قصر ألبوعفصان،مرقد الشمس ومأذنته (آثارإسلامية) متحف نبوخذنصر في مدينة بابل الأثرية ، متحف حمورابي
النجف الأشرف	أثري تراثي متاحف	سـور النجـف القـديم،خان الشـيلان،طارات النجف،قصر-النعمان بن المنذر، خـان الرحبـة،خان النص وخان الربع،موقع أثلة،قصر أم عريف الكوفة : دار الإمارة ، القنطرة الحجرية السوق الكبير متحف الكوفة
كربلاء	أثري	حصـن الإخيضر،قصر-مقاتـل في عـين التمر،خـان النخيلـة،خان العطشان،قصر-شـمعون،قلعة كربله،أطلال كرخه القديمة،منارة الموجدة
واسط	أثري	مدينـة واسـط الأثرية،قصر-الحجاج،المنارة الأثرية،قلعـة الكاودر،اسماعيل خان، عبدولي،جوامع الحجاج الأول والثاني والثالث والرابع
القادسية	أثري متاحف	مدينة نفر الأثرية،مقبرة أبو صخير،عمود الخنيزرات، قلعة الخزاعل،الدعارية، كحيط متحف الديوانية
المثنى	أثري	مدينة الوركاء الأثرية ومن آثارها معبد الفسيفساء ، القصر الأبيض ، الزقورة السماوة : قلعة عليوي ، مجد ، عجيس
ميسان	أثري	قلعة صالح ، قبة صنعة ، قبر السيد سلمان
ذي قار	أثري متاحف	مدينة أور الأثرية(من آثارها :الزقورة،معبد نن-كال،معبد نون-ماخ،معبد آنكى، معبد كيك-بار-كو،معبد دب-لال-ماخ،معبد ننا،معبد الميناء،قصر-شولكي،بيوت سكنية،المقبرة الملكية، أسوار أور نمو)،مدينة أريدو الأثرية (تل أبو شهرين) (ومن آثارها: السور الكبير،معابد مشيدة من الحجر والجص،مجموعة قصور)، تلول لارسا الأثرية (بيوت سكنية لفترة لارسا) متحف أور ، متحف الناصرية
البصرة	أثري تراثي متاحف	تـلال الشـعيبة ، مجموعـة قصـور مثـل القصـر-الأحمـر ، القصـر-الأبـيض ، قصـر-النواهـق ، قصـر-النعمان ، أوس ، أنس ، جبل مرسال الزبير : تل النخيلة ، المأذنة القديمة ، قلعة العلية ، مدينة البصرة القديمة ، شجرة نبي الله آدم (ع) مجموعة من الدور التراثية (الشناشيل) ، سوق السماكة ، سوق الطيور ، سوق الخضيري ، سوق البزازين في المربد متحف البصرة

المصدر : ١ . رشاد الخطيب الهيتي :"هيت في إطارها القديم والحديث"،ج٢ ،ط١، مطبعة أسعد، بغداد ،١٩٦٧ ، ص ٤١-٤٢ .

٢ . ريجارد كوك :"بغداد مدينة السلام" ، ترجمة د. مصطفى جواد- فؤاد جميل ، ج٢ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧٨، ٢٨٩ .

٣ . سعيد الديوه جي :"تاريخ الموصل"،ج٢ ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر/جامعة الموصل،٢٠٠١ ، ص ٢٩٢.

٤ . شريف يوسف :"تاريخ فن العمارة العراقية في مختلف العصور" ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، السلسلة الفنية ٤٩ ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥-٥٣ ، ص ١٠٥-١٠٩ ، ص ١٦٠-٢٠٥ ، ص ٢٤٧-٢٦٣ .

٥ . د. طاهر مظفر العميد :"العمارات المدنية والعسكرية" ، موسوعة حضارة العراق ، ج٩ ، دار الحرية للطباعة

بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٥-٢٢٠

٦ . فخري حميد القصاب :"الأسواق التراثية المطلة على شارع الرشيد" ، مجلة التراث الشعبي /عدد خاص عن شارع الرشيد ويوم بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، العدد الفصلي الثاني – ربيع ١٩٨٨ ، ص ٤٣-٥٠ .

٧ . د. محمد أزهر السماك- د.هاشم خضير الجنابي- د. صلاح حميد الجنابي :"استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق- دراسة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى حتى عام ٢٠٠٠" ، مطبعة التعليم العالي/جامعة الموصل ١٩٨٥ ، ص ١١٢-١٤٣ .

٨ . محمد جليل التكريتي :"تكريت الحاضرة في بقايا الذاكرة" ، مطبعة الراي ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ١١-١٤ .

٩ . د. مؤيد سهيل بسيم-د. جلال فضلي حمادي :"الدليل الإداري للجمهورية العراقية" ، ج١ ، وزارة الحكم المحلي بغداد ، ط١ ، ١٩٨٩-١٩٩٠، ص ٣٢-٧٩، ١٨٦، ٣٠٣-٣٢٥، ٢٨١، ٣١٥، ٣٦٣-٣٦٧، ٣٢٩-٣٣٨ .

خارطة (١)

التوزيع الجغرافي للمواقع الأثرية والتراثية والحضارية في العراق حسب المحافظة

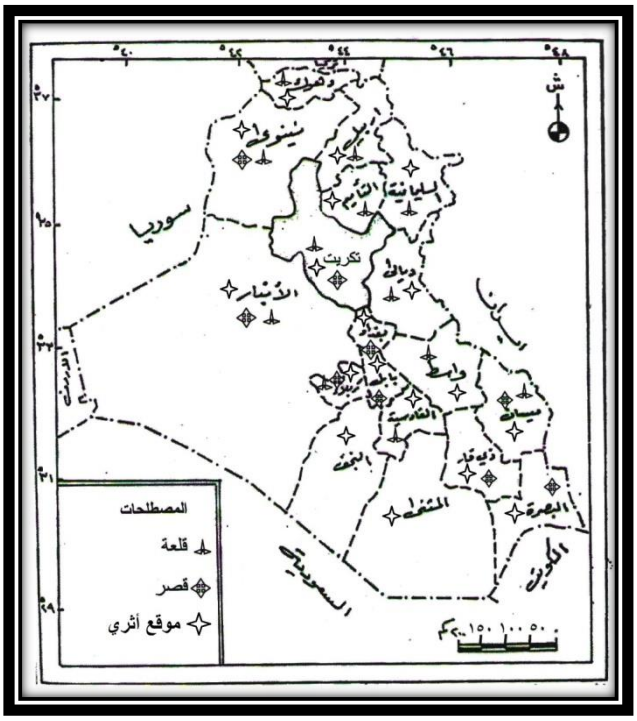

المصدر : أُعدت هذه الخارطة بالاعتماد على خارطة العراق الإدارية / المنشأة العامة للمساحة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، مقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ .

رابعاً: مفاهيم الخدمة السياحية

يعد البرنامج السياحي وما يتضمنه من خدمات سياحية محور نشاط أدارة التسويق السياحي في المنشآت السياحية ، ومن هنا ستزداد أهمية تطوير الخدمات السياحية ، ويعد تطوير المنتج السياحي من احد

أهم القرارات التي يجب على المؤسسة السياحية أخذها بعين الاعتبار والاهتمام ، وهي تخضع لخاصية التطوير الدائم والمستمر، وأن ما تقدمه المؤسسة يحدد بشكل رئيس طبيعة عمل المؤسسة بالفعل وكيف تبدو بنظر العملاء والمنافسين ،والموظفين ،والجمهور بشكل عام وهناك مراحل متسلسلة لتطوير مناطق الجذب السياحي ومنها مجموعة العوامل المتعلقة بمرافق البنية التحتية مثل الطرق والنقل والكهرباء ومجموعة أخرى المتعلقة بمرافق البنية الفوقية مثل الفنادق والمنتجعات السياحية والمطاعم ومجموعة عوامل التسهيلات السياحية لضمان انسيابية الحركة السياحية المريحة وغيرها

١- مفهوم الخدمة

قبل التطرق إلى مفهوم الخدمة السياحية علينا توضيح مفهوم الخدمة، عرفها "Kotler " **(Kotler:1984,497)**على أنها " أي نشاط أو فائدة التي يقدمها البعض للآخرين ومن المهم أن تكون ملموسة ، ولا تكون نتيجة في تملك أي شي "

وعرفت على أنها (مصطلح يستعمل لوصف النشاطات المنجزة بواسطة البائعين والآخرين التي تصاحب بيع المنتج أو تحويله أو الاستفادة منه وتوظيفه). **(pual peter;2001,208)**

٢- تعريف الخدمة السياحية

عرفها "Jery Casper "عضو الأكاديمية الدولية للسياحة "بأنها مجموعة من الوسائل المادية الضرورية لتامين وتسهيل اشتراك الناس في السياحة وتحقيق أهدافها وخلق واستعمال الخدمات السياحية".**(اليأسوآخرون،٢٠٠٢:٢٨)** ، وعرفها الدكتور ظافر شبر بأنها " الخدمات التي لا يمكن نقلها من محل أناتجها إلى محل الاستفادة منها أي محل تواجد المستهلك إذ يتطلب من المجهود التسويقي يتوجه المستفيد (السائح) إلى محل وجود المناطق السياحية حيث الخدمات السياحية للاستمتاع بها والحصول على درجة الإشباع التي ينشدها).**(شبروآخرون،١٩٨٨:٢٨١)**

وتتوزع الخدمات جغرافيا" في ثلاث مستويات : (صادق،٢٠٠٧:٧٤)

أ- الخدمات السياحية الإقليمية :-وتنتشر هذه الخدمات في منطقة واسعة لأنها تكون موجهة لخدمة سكان الاقليم الذي يضم مدن عدة ويستقطب هذا النوع بشكل رئيسي السكان الباحثين عن قضاء عطلته الأسبوعية . ولهذا فان هذا النوع من الخدمات يواجه ضغطا" وازدحاما" في عطلات نهاية الأسبوع.

ب-خدمات السياحية على مستوى الحي:- وتتركز مثل هذه الفعاليات في الإحياء والضواحي ، هدفها المباشر خدمة السكان في هذه المناطق المحدودة وتقتصر على سكان هذه المنطقة .

ج-الخدمات السياحية المحلية :-وتتوزع هذه الفعاليات ضمن المدينة أو البيئة الحضرية وتكون موجهة لسكان المناطق السكنية المحلية وتقتصر الخدمات في مثل هذه الحالة على السكان المحليين بشكل رئيسي.

خامساً: أنواع الخدمات السياحية (البنية الفوقية)

١- **خدمات الإيواء:** تقدم هذه الخدمات عبر قنوات متعدد وبحسب رغبة السائح .وإمكانياتهم (إي تكلفة المبيت) مطارات، وفيها وسائل الخدمات السياحية والترفيهية والأمن كافة.

أ- الفنادق :- وهي الخدمات الفنادق بأنواعها كالفنادق التجارية والفنادق السياحية .مثل فنادق

راكبي السيارات (الموتيلات) وتقع على الطرق السريعة.**(بورز،٢٠٠٧:٤١٣)**

ب-المنتجعات السياحية :- وتأخذ هذه المنتجعات صفة العمل الموسمي مثل المصايف. **(الخربوطي،٢٠٠٢:٦٩)**

ت-المخيمات وتقدم خدمات تتلاءم مع رغبات السياح القادمين إليها. **(ابو رمان،٢٠٠٩:١٣٣)**

ث- البيوت العائلية :- (البنسيونات) وتدار من قبل العائلة .

ج- بيوت الشباب :- ومعظم رواده من فئة الشباب (الطلبة).

ح- المدن والقرى والمجمعات السياحية :- وهي مراكز سياحية متكاملة حيث تتمثل في الفنادق والدور آو الشقق أو البيوت السياحية وتكون خدماتها متنوعة .مثل القرية السياحية في شرم الشيخ في دولة مصر العربية. **(العقيد،٢٠١١:٣٩)**

٢- **خدمات الأطعمة والمشروبات:** وهي الخدمات المتعلقة بطعام وشراب السائح وتشمل

أ- المطاعم الموجودة في الفنادق التي تأخذ إشكالا" متنوعة .

ب-المطاعم المنفردة يوجد لها تصنيف أشبه بتصنيف الفنادق يضاف لها مطاعم الخدمة السريعة .

ت-المشارب بأنواعها المختلفة والمنتشرة في البلاد ،مع الأطعمة الخفيفة .

ث-النوادي والجمعيات تقدم خدمات الأطعمة والمشروبات وبأسعار معتدلة .

ج- خدمات تحضير الأطعمة والمشروبات وتظهر واضحة في وسائط النقل الجوية والبرية. **(العقيد،٢٠١١:٤٠)**

٣- **خدمات النقل** : وتشمل خدمات نقل السياح وأداة الربط بين مكان إقامتهم الأصلي إلى اماكن القصد السياحي وتصنف إلى نوعين : **(الحديد،٢٠١٠:١٣٤)**

أ- خدمات النقل الخارجي إي النقل خارج الحدود البلد الإقليمية .

ب-خدمات النقل الداخلي .المتمثلة بالنقل داخل البلد المـــزار.

٤- **خدمات المحال التجارية:** وتشمل خدمات المحلات الخاصة بالهدايا والتحف الفنية والفلكلورية الشعبية

٥- **خدمات التسلية والترفيهية الرياضية** :- وهذه المرافق تقدم الخدمات الاتية :

أ- الخدمات الترفيهية والثقافية المتمثلة بالمسارح وصالات السينما والأوبرا.

ب-الخدمات الرياضية المتمثلة بالملاعب الرياضية والمسابح وساحات سباق الخيل. **(مقابلة،٢٠١١:٢٠)**

المبحث الثالث

الفرص استثمارية لمؤشرات المنظمات الفندقية في محافظة كربلاء

كونها من المدن التي تمتلك العديد من المقومات السياحة المستقبلية لتطوير المواقع الأثرية ودعم الخدمات السياحية

مؤشرات خدمات الإيواء (العرض الفندقي)

محافظة كربلاء تعتمد على توافر المنشآت الفندقية من دون توافر أنواع أخرى من منشآت الإيواء مثل المدن السياحية أو القرى السياحية وسنتطرق إلى واقع تطور العرض الفندقي لمحافظة كربلاء بالتفصيل وكما يلي:

أولاً: تطور الفنادق المصنفة سياحيا والشعبية في كربلاء ونسبتها إلى إجمالي الفنادق في العراق للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨:في هذه الفقرة نتطرق للفنادق المصنفة سياحيا والفنادق الشعبية في كربلاء ونسبتها إلى إجمالي البلد للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨ وكما في الجدول (٢)

جدول (٢) تطور الفنادق المصنفة سياحيا والشعبية في كربلاء ونسبتها إلى إجمالي الفنادق في العراق للمدة 2010- 2018

السنة	المحافظة	الفنادق المصنفة سياحيا	النسبة إلى البلد %	الفنادق الشعبية	النسبة إلى البلد %	المجموع العام	معدل التطور	النسبة إلى البلد %
2010	كربلاء	100	24.6	-	-	100	-	16.9
	إجمالي	406	100	184	100	590		100
2011	كربلاء	336	53.7	41	13.8	377	237	40.58
	إجمالي	625	100	304	100	929		100
2012	كربلاء	342	50.5	123	30.2	465	32.34	42.9
	إجمالي	677	100	407	100	1084		100
2013	كربلاء	414	51.7	163	34.9	577	24.08	45.5
	إجمالي	800	100	467	100	1267		100
2015	كربلاء	425	52.4	177	36.4	602	4.3	46.4
	إجمالي	810	100	486	100	1296		100
2016	كربلاء	477	51.22	190	34.29	667	10.79	44.94
	إجمالي	930	100	554	100	1484		100
2017	كربلاء	570	53.82	188	33.63	758	-12.00	46.84
	إجمالي	1059	100	559	100	1618		100
2018	كربلاء	557	51.43	191	32.76	748	1.31	44.89
	إجمالي	1083	100	583	100	1666		100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٨ .

مقارنة بفنادق العراق حيث بلغت عام 2010 إلى (24.6%)، وازدادت عام ٢٠١١ إلى (٥٣.٧%)، واستمرت بالحفاظ المتقارب في النسب حتى عام ٢٠١٨ وبلغت (٥١.٤٣%) .

أما على مستوى الفنادق الشعبية في كربلاء مقارنة بإجمالي الفنادق الشعبية في العراق فيوضح الجدول السابق التطور النوعي لصالح محافظة كربلاء حيث بلغت نسبة الفنادق الشعبية للسنوات ٢٠١١ (١٣.٨%) واستمرت بالحفاظ المتقارب في النسب حتى عام ٢٠١٨ وبلغت (٣٢.٧٦%) مقارنة بأجمالي الفنادق لشعبية في العراق.

أما على مستوى الحصة الفندقية لمحافظة كربلاء (مجموع الفنادق المصنفة سياحياً والفنادق المصنفة شعبية) نسبة إلى فنادق أجمالي البلد أيضا يظهر التطور الفندقي واضحا حيث شكلت النسبة (16.9%) عام 2010 ,وازدادت إلى (٤٠.٥٨%) عام ٢٠١١ وبمعدل تطور ايجابي قدره (٢٣٧) ، وأستمر الازدياد في السنوات التالية حتى نسبة عام ٢٠١٨ بمقدار (46.4%) وهي نسب

جيدة وتشكل تقريبا نصف الفنادق العراقية وبمعدل تطور متزايد بصورة تدريجية وشكل إيجابي بلغ (١.٣١) لعام ٢٠١٨ .

ثانياً: الخدمات التي تقدمها الفنادق في محافظة كربلاء بالنسبة إلى الإجمالي للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨

لإعطاء فكرة واقعية عن مدى تنوع الخدمات الفندقية التي تقدمها الفنادق في كربلاء كما في الجدول (٣)

جدول (٣) الخدمات التي تقدمها الفنادق في محافظة كربلاء إضافة إلى المبيت بالنسبة لأجمالي للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨.

السنة	المحافظة	خدمات الطعام	النسبة إلى البلد %	خدمات الغسيل والكوي	النسبة إلى البلد %	خدمات الحمام والسباحة	النسبة إلى البلد %	خدمات صالة منتدى	النسبة إلى البلد %	خدمات الرحلات السياحية	النسبة إلى البلد %	خدمات ساحات الوقوف	النسبة إلى البلد %
2010	كربلاء	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	20	100	21	100	19	100	10	100	–	100	15	100
2011	كربلاء	55	41.6	10	20	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	132	100	50	100	17	100	11	100	1	100	18	100
2012	كربلاء	11	9.6	6	10.5	1	6.6	2	13.3	1	50	4	11.4
	إجمالي	114	100	57	100	15	100	15	100	2	100	35	100
2013	كربلاء	10	9.01	10	11.1	–	–	1	6.25	1	33.3	2	8
	إجمالي	111	100	90	100	12	100	16	100	3	100	25	100
2015	كربلاء	21	21	191	66.7	1	6.25	1	6.6	0	–	1	2.9
	إجمالي	100	100	286	100	6	100	15	100	3	100	34	100
2016	كربلاء	26	0.23	54	0.32	–	–	0	–	–	–	–	–
	إجمالي	113	100	165	100	6	100	15	100	1	100	49	100
2017	كربلاء	84	0.525	187	0.63	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	160	100	296	100	9	100	15	100	5	100	41	100
2018	كربلاء	165	0.65	51	0.23	–	–	1	0.04	–	–	1	0.02
	إجمالي	251	100	217	100	11	100	21	100	2	100	46	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨ .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن خدمات الطعام في محافظة كربلاء بلغت عام 2011 فقد بلغت خدمات الطعام وخدمات الغسيل والكوي (55) و (10) فندقا من أجمالي البلد في محافظة كربلاء وشكلت نسبة (41.6%) و (20%) من إجمالي البلد ولكن المحافظة افتقرت إلى الخدمات الأخرى كذلك، إما في عام 2012 فقد بلغت خدمات الطعام(11) فندقا وشكلت نسبة (9.6) وبلغت خدمات الغسيل والكوي وخدمات الحمام والسباحه وخدمات صالة منتدى وخدمات ساحات الوقوف (6) و(1) و(2) و(4) فندقا على التوالي ونسب (10.5%) و (6.6%) و (13.3%) و (50%) و (11.4%) على التوالي من أجمالي البلد ،واستمر التذبذب في الزياده والنقصان حتى عام 2015 بلغت خدمات الطعام وخدمات الغسل والكوي وخدمات الحمام والسباحة وخدمات منتدى وخدمات ساحات الوقوف إلى (21) و (191) و(1) و(1) و(1) فندقا على التوالي بنسب (21%) و (66.7%) و(6.25%) و(2.9%) على التوالي ، حتى الوصول إلى عام ٢٠١٨ بلغت خدمات الطعام (١٦٥) وشكلة نسبة (٠.٦٥%) من إجمالي البلد، وبلغت خدمات الغسل والكوي وخدمات الحمام والسباحة وخدمات منتدى وخدمات ساحات الوقوف إلى (٢١٧) و (١١) و(٢١) و(٢) و(٤٦) فندقا على التوالي بنسب (٠.٢٣%) و (٠.٠٤%) و(٠.٠٢%) على التوالي وانعدمت خدمات الرحلات السياحية في هذا العام.

وكل هذه الخدمات تؤثر على قرارات السياح أو المجاميع السياحية القادمة إلى كربلاء نحو الفنادق التي تتنوع فيها الخدمات الفندقية، أما بالنسبة إلى الرحلات السياحية في محافظة كربلاء بالنسبة إلى البلد فلا توجد رحلات سياحية في محافظة كربلاء، ويوجد هناك نقص في الخدمات الفندقية المقدمة في فنادق كربلاء وتعد مشكلة يجب تلافيها من قبل أصحاب الفنادق وكذلك الجهات المسؤولة عن التصنيف الفندقي في المحافظة والوزارة لأنه لو توفرت خدمات متنوعة تلبي احتياجات السياح إضافة إلى خدمات المبيت تؤثر على قرارات السياح أو المجاميع السياحية القادمة إلى كربلاء للبقاء مدة أطول في المدينة وستفضل الفنادق التي تتنوع خدماتها .

ثالثاً: تطور الطاقة الإيوائية في محافظة كربلاء بالنسبة إلى إجمالي الفنادق العراقية للمدة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨: لأعطاء فكرة واقعية عن تطور الطاقة الإيوائية في محافظة كربلاء أنظر إلى الجدول (٤)

جدول (٤) عدد الفنادق وعدد الأسرة والغرف ومعدل التطور والطاقة الإيوائية في محافظ كربلاء بالنسبة إلى الأجمالي للمدة من 2010 – 2018

السنة	المحافظة	خدمات الطعام	النسبة إلى البلد %	خدمات الغسيل والكوي	النسبة إلى البلد %	خدمات الحمام والسباحة	النسبة إلى البلد %	خدمات صالة منتدى	النسبة إلى البلد %	خدمات الرحلات السياحية	النسبة إلى البلد %	خدمات ساحات الوقوف	النسبة إلى البلد %
2010	كربلاء	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	20	100	21	100	19	100	10	100	–	100	15	100
2011	كربلاء	55	41.6	10	20	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	132	100	50	100	17	100	11	100	1	100	18	100
2012	كربلاء	11	9.6	6	10.5	1	6.6	2	13.3	1	50	4	11.4
	إجمالي	114	100	57	100	15	100	15	100	2	100	35	100
2013	كربلاء	10	9.01	10	11.1	–	–	1	6.25	1	33.3	2	8
	إجمالي	111	100	90	100	12	100	16	100	3	100	25	100
2015	كربلاء	21	21	191	66.7	1	6.25	1	6.6	0	–	1	2.9
	إجمالي	100	100	286	100	6	100	15	100	3	100	34	100
2016	كربلاء	26	0.23	54	0.32	–	–	0	–	–	–	–	–
	إجمالي	113	100	165	100	6	100	15	100	1	100	49	100
2017	كربلاء	84	0.525	187	0.63	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	160	100	296	100	9	100	15	100	5	100	41	100
2018	كربلاء	165	0.65	51	0.23	–	–	1	0.04	–	–	1	0.02
	إجمالي	251	100	217	100	11	100	21	100	2	100	46	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. ، مديرية إحصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨ .

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة الأسرة في كربلاء إلى اجمالي البلد تطورت وأن تذبذب في بعض السنوات فبعد إن كانت نسبة الطاقة الإيوائية للأسرة في كربلاء إلى إجمالي البلد عام 2006 (20) انخفض في عام 2007 إلى (15.2) بمعدل تطور سلبي (10–)، وازدادت للسنوات 2009 و 2010 و 2011 وبلغت (24.2) و (26.9) و (50.2) على التوالي وبمعدل تطور إيجابي (116.1)،(8.4)،(117.5) على توالي، وفي عام 2012 ازدادت اعداد الاسرة إلى (60.6) وفي معدل تطور سلبي (3.86–)، وانخفضت بنسبة قليلة عام 2013 وبلغت (47.4) وبمعدل تطور

ايجابي (24.4) ،وازدادت لعام 2015 حيث بلغت النسبة (52.1) وبمعدل تطور ايجابي (25.78).

إما في ما يخص الطاقة الإيوائية للغرف فهي أيضا اتسمت بالتذبذب ففي عام 2006 بلغت (14.9)،ثم انخفضت النسبة إلى (11.3) في عام 2007 بمعدل تطور سلبي (11.6-)، ثم ازدادت النسبة في السنوات 2009 و 2010 و 2011 حيث بلغت (20.1) و (21) و (44.5) على التوال وبمعدل تطور ايجابي (120.7)،(4.9)،(275.3) على التوالي ، ثم انخفضت النسبة في عامي 2012 و 2013 حيث بلغت النسبة (42.4) و (41.9) على التوالي وبقى معدل التطور بشكل ايجابي (10.2)،(10.4) على التوالي ،أما في عام 2015 كان الارتفاع بأعلى النسب نسبة للسنوات السابقة إذ بلغت النسبة (46.3) وبمعدل تطور ايجابي (28.3).

رابعاً: إيرادات الفنادق المصنفة سياحيا وإيرادات الفنادق الشعبية في محافظة كربلاء بالنسبة إلى أجمالي الفنادق للمدة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨:

جدول (٥) إيرادات الفنادق المصنفة سياحيا وإيرادات الفنادق الشعبية في محافظة كربلاء بالنسبة إلى لأجمالي لمدة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨

السنة	المحافظة	خدمات الطعام	النسبة إلى البلد %	خدمات الغسيل والكوي	النسبة إلى البلد %	خدمات الحمام والسباحة	النسبة إلى البلد %	خدمات صالة منتدى	النسبة إلى البلد %	خدمات الرحلات السياحية	النسبة إلى البلد %	خدمات ساحات الوقوف	النسبة إلى البلد %
2010	كربلاء	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	20	100	21	100	19	100	10	100	–	100	15	100
2011	كربلاء	55	41.6	10	20	–	–	–	–	–	–	–	–
	إجمالي	132	100	50	100	17	100	11	100	1	100	18	100
2012	كربلاء	11	9.6	6	10.5	1	6.6	2	13.3	1	50	4	11.4
	إجمالي	114	100	57	100	15	100	15	100	2	100	35	100
2013	كربلاء	10	9.01	10	11.1	–	–	1	6.25	1	33.3	2	8
	إجمالي	111	100	90	100	12	100	16	100	3	100	25	100
2015	كربلاء	21	21	191	66.7	1	6.25	1	6.6	0	–	1	2.9
	إجمالي	100	100	286	100	6	100	15	100	3	100	34	100
2016	كربلاء	26	0.23	54	0.32	–	–	0	–	–	–	–	–
	إجمالي	113	100	165	100	6	100	15	100	1	100	49	100
2017	كربلاء	84	0.525	187	0.63	–	–	–	–	–	–	–	–

	إجمالي	160	100	296	100	9	100	15	100	5	100	41	100
2018	كربلاء	165	0.65	51	0.23	–	–	1	–	–	0.04	1	0.02
	إجمالي	251	100	217	100	11	100	21	100	2	100	46	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. ،مديرية إحصاء التجارة،مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٨ .

نلاحظ من الجدول اعلاه نسبة إيرادات الفنادق المصنفة سياحيا كبيرة ومهمة جدا مقارنة بإيرادات فنادق اجمالي البلد حيث بلغت عام 2006 (11.32%) وازدادت عامي2007 و 2009 لتصل إلى (12.65%) و (19.38%) على التوالي من إيرادات فنادق أجمالي البلد المصنفة سياحيا، ثم انخفضت عام 2010 لتصل إلى (17.87%) وازدادت عام 2011 لتصل إلى (51.2%) ، وفي عامي 2012 و 2013 انخفضت لتصل إلى (39.3%) و (30.1%) على التوالي، ثم ازدادت عام 2015لتصل إلى (47.2%) من إيرادات فنادق أجمالي البلد المصنفة سياحيا، لكنها تضل نسبتها عالية جداً مقارنة بإجمالي الفنادق العراقية لانها تقريبا تصل النصف.

أما على مستوى إيرادات الفنادق الشعبية لم تكون هنالك إيرادات لعامي 2006 و 2007 ، وفي عام 2009 بلغت (2.73%)، وتلاشت في عام 2010، ثم ازدادت بشكل كبير جدا نسبتها إلى اجمالي البلد في سنوات 2011 و2012 و2013 و2015 لتصل إلى (9.98%) و (18.9%) و (22.7%) و(33.3%) على التوالي،لانعلم السبب لماذا زادت نسبة الفنادق الشعبية علماً بأنها تلاشت في السنوات السابقة.

أما على مستوى محافظة كربلاء بالنسبة إلى إيرادات اجمالي البلد أيضا يظهر التطور بشكل واضح حيث شكلت النسبة (13.31%) عام 2006 ثم انخفضت النسبة بشكل بسيط لتصل إلى (11.78%) عام 2007 ،وازدادت النسبة في سنوات 2009 و 2010 و 2011 لتصل إلى (36.99%) و (16.68%) و (47.4%) على التوالي ، ثم انخفضت النسبة في عامي 2012 و 2013 لتصل النسبة إلى(36.99%) و (29.4%) على التوالي ، وفي عام 2015 ازدادت النسبة لتصل إلى (45.90%) ،أيضا تعتبر نسبة عالية جداً مقارنة بالإجمالي.

من خلال الجداول اعلاه وحسب المؤشرات والتحليل يدل على أن محافظة كربلاء المقدسة وجميع المدن في العراق التي تمتلك مقومات سياحية ثمينة متنوعة لديها القدرة على نجاح الاستثمار السياحي في مرافقها المتنوعة وهذا يحقق فرضة البحث التي تم الإشارة اليها والتي تنص على أن " " **إن الفرص**

الاستثمارية لديها دور في تحقيق وتوفير الخدمات السياحية في المدن التي تمتلك المقومات السياحية المتنوعة "

الاستنتاجات

١- من خلال البيانات الحقيقية عن الفنادق المصنفة سياحيا في كربلاء نلاحظ تطور كبير إذ كان عام ٢٠١٠ عددها (١٠٠ فندق) وفي عام ٢٠١٨ بلغ (٥٥٧ فندق، بينما الفنادق الشعبية كانت في عام ٢٠١١ (٤١ فندق) وفي عام ٢٠١٨ بلغ (١٩١ فندق)، وهذا يدل على أن محافظة كربلاء قادرة على تقديم الخدمات السياحية والقدرة على تنميتها من خلال دخول المشاريع المتنوعة.

٢- الخدمات التي تقدمها الفنادق في محافظة كربلاء مع المبيت تعتبر خدمات ضرورية منها (خدمات الطعام، خدمات الغسل والكوي، خدمات الحمام والسباحة، خدمات الرحلات السياحية، خدمات ساحات الوقوف، وغيرها)، هذا بدوره يشعر السائح بالراحة والرغبة في تكرار الزيارة .

٣- هنالك تطور في الطاقة الايوائية حيث بلغت عام ٢٠١١ عدد الأسرة (١٣٦٨٣٥) وعدد الغرف (٥٧٣٣٨)، وهذا بدوره يساعد على تقديم الخدمات السياحية المطلوبة بشكل مقبول من قبل السائح.

٤- بلغت الايرادات من قبل الفنادق السياحية عام ٢٠١٨ (٢٣١٤٩٦٧٥٨ دينار عراقي) ،اما الفنادق الشعبية في نفس العام بلغت (٣٥٠٥٧٦٥ دينار عراقي) وهذا يعتبر ايرادات مهمة تحقق الزيادة في المردود الاقتصادي للنشاط السياحي والمحافظة .

٥- تتنوع في محافظة كربلاء الاصناف السياحية والشعبية التي بدورها توفر خدمات سياحية .

٦- تمتلك محافظة كربلاء العديد من المقومات السياحية كما موضح في خريطة المذكورة وبهذا من الممكن الاستفادة منها في انشاء المشاريع .

٧- الخدمات المتنوعة بشكل ملحوظ يساهم في انشاء المشاريع السياحية .

٨- موقع المحافظة يساهم بشكل كبير على زيادة اعداد السياح إلى المناطق المقصودة وبهذا تحتاج إلى خدمات سياحية .

التوصيات

١- العمل على توفير مناخ سياحي جاذب للاستثمار السياحي (المحلي والأجنبي) من خلال العمل على توفير كافة المتطلبات الايجابية للاستثمار السياحي.

٢- نوصي بتطبيق مبدأ الشفافية والعدالة في منح القروض والامتيازات السياحية للاستثمار في القطاع العام والخاص، وتجنب المحسوبية والمنسوبية والفساد الإداري في هذا المجال.

٣- أن تعمل الحكومة على تقديم الدعم للقطاع السياحي الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية والتخفيف منها في الأقل من السنوات الخمس الأولى من افتتاح المشاريع السياحية.

٤- تشريع القوانين والسياحية وتطبيقها في المواقع السياحية .

٥- تشجيع الاستثمارات السياحية والمتنوعة .

٦- الاهتمام بالتسويق السياحي لنقل صورة واسعة على المقومات السياحية في العراق.

٧- الاهتمام بالمقومات السياحية وترميمها مع الحفاظ على الانظمة والقوانين من عدم تغيير لمساتها التاريخية .

٨- تطوير كافة البنى التحتية والفوقية .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١- أبو رباح، عبد الرحمن،١٩٧٥، السياحة العربية ابعاد ومرتكزات، منشورات الاتحاد العربي للسياحة (١٦)، عمان.

٢- أبو رمان، د. اسعد حماد، الراوي، د. عادل سعيد ،٢٠٠٩، السياحة في الأردن ، الأسس العلمية ، المقومات ، الأسواق ، الجدوى الاقتصادية ،الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع الأردن ، عمان.

٣- الياس، سراب وآخرون ،٢٠٠٢، تسويق الخدمات السياحية ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان.

٤- بسيم، د. مؤيد سهيل – حمادي، د. جلال فضلي، ١٩٩٠، :"الدليل الإداري للجمهورية العراقية" ، ج١ ، وزارة الحكم المحلي بغداد ، ط١.

٥- التكريتي، محمد جليل، ١٩٩١،:"تكريت الحاضرة في بقايا الذاكرة" ، مطبعة الراي ، بغداد.

٦- الحديد، د. إبراهيم إسماعيل ، ٢٠١٠، إدارة التسويق السياحي ،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر ، الاردن ، عمـان.

٧- الحميري، د. موفق عدنان عبد الجبار، ٢٠١٠، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

٨- الخربوطلي، ٢٠٠٢، صلاح الدين ،السياحة صناعة العصر ،مكوناتها ،ظواهرها، افاقها، الطبعة الاولى ،دار حازم للنشر ،سوريا، دمشق.

٩- الديوهجي، سعيد ،٢٠٠١، :"تاريخ الموصل"،ج٢ ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر/جامعة الموصل.

١٠- السماك، د. محمد أزهروآخرون،١٩٨٥، :"استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق- دراسة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى حتى عام ٢٠٠٠" ، مطبعة التعليم العالي/جامعة الموصل.

١٠ – الطائي، حميد عبد النبي ،٢٠٠٤، التسويق السياحي – مدخل استراتيجي ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر ، الأردن، عمان.

١١ – العظيم، حمدي عبد،١٩٩٦، اقتصاديات السياحة–مدخل نظري وعملي متكامل، الطبعة الاولى، مكتبة زهراء الشرق للنشر، القاهرة.

١٢ – العقيد، مرزوق عايد ، ٢٠١١، وآخرون، مبادئ السياحة ، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر، الأردن ،عمان.

١٣ – العميد، طاهر مظفر،١٩٨٥،:"العمارات المدنية والعسكرية" ، موسوعة حضارة العراق ، ج٩ ، دار الحرية للطباعة، بغداد.

١٤ – القصاب، فخري حميد ،١٩٨٨ :"الأسواق التراثية المطلة على شارع الرشيد" ، مجلة التراث الشعبي /عدد خاص عن شارع الرشيد ويوم بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، العدد الفصلي الثاني – ربيع .

١٥ – الهيتي، رشاد الخطيب،١٩٦٧، :"هيت في إطارها القديم والحديث"،ج٢ ،ط١، مطبعة أسعد، بغداد.

١٦ – رمضان، د.زياد،١٩٩٨، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

١٧ – ريجارد كوك،١٩٦٧، :"بغداد مدينة السلام" ، ترجمة د. مصطفى جواد– فؤاد جميل ، ج٢ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ط٢.

١٨ – ستيفن بيج،٢٠٠٨، إدارة السياحة، ترجمة: د. خالد العامري، الطبعة الأولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

١٩ – شبر، د. ظافر عبد، وآخرون ،١٩٨٨، دور المكاتب الوطنية السياحية في تسويق خدمات المؤسسة العامة للسياحة ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٨).

٢٠ – صادق، مصطفى ،٢٠٠٧،إدارة المكونات الإستراتيجية للسياحة وتأثيرها في سياحة المجاميع (دراسة تطبيقية في مجال السياحة الدينية في العراق ،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٢١ – كلس هو توم بورز، ٢٠٠٧، تسويق الضيافة ، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، الطبعة الانكليزي، دار المريخ للنشر السعودية ،الرياض.

٢٢ – مقابلة، د. خالد ،٢٠١١، التسويق السياحي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، اربد.

٢٣ – هاشم، د.جواد،١٩٧٢، الحسابات القومية، دراسة في الأساليب الإحصائية، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٢٤ – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،٢٠١٠ – ٢٠١٨، مديرية إحصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي.

٢٥ – يوسف، شريف ،١٩٨٢، :"تاريخ فن العمارة العراقية في مختلف العصور" ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، السلسلة الفنية ٤٩ ، دار الرشيد ، بغداد.

ثانياً: المصادر الانكليزية

1- J. pual peter and others,٢٠٠١, Marketing Management Knowledge and Skills 5th – Edition , Irwin Mc Graw Hill.

2- Philip ,-Kotler,1984, Marketing . Management , prentice-Hall , New Jersey , Fifith Edition m.

منشورات
مركز دراسات البصرة و الخليج العربي بجامعة البصرة

رقم الايداع في دار الكتب و الوثائق ببغداد
2073 لسنة 2021